ÖPRÜLÜ K
506
ASIM BY

ولا سيّما علم البيان

لا لنفي الجنس وسيّ مثل شل وزنا ومعنى واصله سِوْي او سِيْو والواقع بعدها اذا كان مفردا اما مجرور على انه مضاف اليه وما زائدة كما في قوله تع ايما الاجلين قضيت او بدل من ما وهي نكرة غير موصوفة اي لا مثل شيء علم البيان او مرفوع خبر مبتدا محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة صفة ان جعلته موصوفة والجر اولى من هذا الوجه لقلة حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة صرح به الرضي وعلى الوجهين فتحة سيّ اعراب لانه مضاف او منصوب على تقدير اعني او على انه تمييز ان كان نكرة لان ما بتقدير التنوين وقيل كافة عن الاضافة والفتحة بناء مثلها في لا رجل وقيل على الاستثناء في الوجهين وعلى التقادير خبر لا محذوف عند غير الاخفش اي لا مثل علم البيان موجود بين العلوم فان التحلي بحقايقه احق بالتقديم من التحلي بحقايق غيره وعنده ما خبر لا ويلزمه قطع سيّ عن الاضافة من غير عوض والواو التي تدخل عليها في بعض المواضع اعتراضية ذكره الرضي وقيل حالية ثم عدها من كلمات الاستثناء لكون ما بعدها مخرجا عما قبلها من حيث اولويته بالحكم المتقدم والا فليس منها حقيقة صرح به الرضي وقد يحذف ما بعد لا سيما وتنقل من معناها الاصلي الى معنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق فاذا قلت زيد شجاع ولا سيما راكبا فهو بمعنى خصوصا وراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي واخصه بزيادة الشجاعة خصوصا راكبا

ملخص ح س ن

ان فاعلا صفة اذا كان في غير ذوي العقول يجمع على فواعل حسن چلبي

الحكمة علم الاشياء على ما هي عليه في نفس الامر والعمل على وفق الصواب حسن چلبي

للحال هو الامر والشان او الحاضر من الزمان حسن چلبي

جمع النبأ نباء كما في قوله يا خاتم النباء انك مرسل

الكرم ايثار الغير بالخير حسن

والحق على انه صفة مشبهة كل كلام او اعتقاد طابق الواقع ح

الدين وضع الهي سائق لذوي العقول باختيارهم المحمود الى الخير بالذات

النور كيفية ظاهرة بنفسها مظهرة لغيرها ح

اليقين العلم بزوال الشك

التحرير تهذيب الكلام وقد يطلق على بيان المعنى بالكتابة كما ان التقرير بيانه بالعبارة حسن

ثم نبقة التقليد كلجين الماء او مكنية وتخييلية بان يشبه التقليد بشخص له ربقة يشد بها ما يحصر بهيمته

رياض اصله رواض قلبت الواو ياء لكسر ما قبلها ورياض التحقيق كلجين الماء وذكر الشرح ترشيح

والفرق بينهما ان اللفظ لم يرد به الا المعنى الواحد واما في صورة التضمين هو مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الآخر مراد بلفظ آخر محذوف دل عليه بذكر ما هو من متعلقاته كيلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف دالا وتارة بعكس حسن چلبي

الامام اسم جمع لا واحد له من لفظه ... [illegible]

والاياد جمع الايدي جمع اليد وهي الجارحة المخصوصة يستعمل في النعمة مجازا مرسلا من قبيل اطلاق اسم ما هو بمنزلة العلة الفاعلية او الصورية على المعلول حسن چلبي

والصلوة على نبيه محمد سلك طريق الاجمال ثم التوضيح ولم يقدم اسم الذات كما في الحمدلة رمزا الى ان الاستحقاق الذاتي مخصوص به تعالى حسن

وقوله محمد عطف بيان لنبيه لا صفة له لتصريحهم بان العلم لا ينعت ولا ينعت به ثم الاضافة في مصطفى الكرم ودوحة الكرم لامية ان اريد بالمضافين ادم او ابرهيم او اسمعيل بيانية اذ قصد المبالغة حسن چلبي

قوله وعلى اله واصحابه الخ ثم لا يخفى ما في الكلام من الاستعارة المكنية والتخييلية والترشيح حيث شبه دين الاسلام بمطية توصل راكبها الى المرام واثبت له لازم المشبه به اعني الغرة والغرة ما يلايم معناها الحقيقي اعني الذي ح

"٥-٦"

فائدة

وكذا اجمع وما تصرف منه في باب التوكيد يجب تجريده من ضمير المؤكَّد
واما قولهم جاء القوم بأجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمعٌ
لقولك جمعٌ على حدِّ فَلْسٍ وأفْلُسٍ والمعنى جاؤا بجماعتهم
كذا في مغني اللبيب حسن چلبی

قوله [illegible]

و لئن فاتني من الناس الثناء الجميل في العاجل فحسبي الخ
ههنا بحث وهو ان المذكور في كتب النحاة ان اللام الداخلة
على اداة الشرط للايذان بان الجواب بعدها مبني على قسم
قبلها لا على الشرط ومن ثمة تسمى اللام المؤذنة وتسمى
الموطئة ايضا لانها وطّأت الجواب للقسم اي مهّدته له
نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا
لا ينصرونهم والشارح جعل الجواب ههنا للشرط
بقرينة الفاء فهو مخالف للقاعدة والجواب عن البحث
ان اللام ههنا زائدة لا موطئة للقسم حسن چلبی

فائدة

وما زعمت النحوية من ان العرب
اماتوا ماضيه ومصدره محمول
على قلة الاستعمال والا فالنبي عم
افصح العرب وقد ورد عنه عم
ابن عباس انه عم قال لينتهين
اقوام عن ودعهم الجماعات او
ليختمن على قلوبهم اي عن تركهم اياها
حسن

لا بدّ لها

ثم الجار والمجرور اعني لها متعلق
بالمنفي اعني بدّ على قول البغداديين
حيث اجازوا لا طالعَ جبلًا
بترك تنوين الاسم اجراءً له
مجرى المضاف كما اجرى مجراه
في الاعراب وخرّجوا على ذلك
قوله عم لا مانع لما اعطيت
ولا معطي لما منعت و
البصريون اوجبوا في مثل
تنوين الاسم لكونه مضارعا
للمضاف معربا مثل لا خيرًا
من زيد وجعلوا متعلق
الظرف فيما بني الاسم فيه
على الفتح كما فيما نحن فيه محذوفا
هو خبر المبتدأ اي لا بدّ ثابت
لها حسن

٥٠٦

1

مقدمه ٦ — الفن الاول علم المعاني ١٠ — احوال الاسناد الخبري ١٣ — الاسناد منه حقيقة عقلية ١٦
ومنه مجاز عقلي ١٧ — احوال المسند اليه ٢١ — حذف المسند اليه ٢١ — ذكره ٢١ — تعريفه ٢٢ — تنكيره ٢٦ — وصفه ٢٧
توكيده ٢٨ — بيانه ٢٨ — الابدال منه ٢٩ — العطف عليه ٢٩ — الفصل ٣٠ — تقديمه ٣١ — تاخيره ٣٨ — الالتفات ٣٩ — من خلاف المقتضى تلقي المخاطب بغير ما يترقب ٤١
احوال المسند ٤٢ — ترك المسند ٤٢ — ذكره ٤٤ — افراده ٤٤ — كونه فعلا ٤٥ — كونه اسما ٤٥ — تقييد الفعل بمفعول ونحوه ٤٥ — ترك التقييد ٤٥
تقييده بالشرط ٤٥ — ان واذا ولو ٤٦ — تغليب ٤٧ — لو للشرط ٥٠ — تنكيره ٥٢ — تخصيصه ٥٢ — ترك تخصيصه ٥٢ — تعريفه ٥٢
كونه جملة ٥٤ — تاخيره ٥٤ — تقديمه ٥٤ — تنبيه ٥٦ — احوال متعلقات الفعل ٥٦ — الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل ٥٧
حذف المفعول ٥٨ — وعدم مفعول ٥٩ — وتقديم بعض معمولاته [illegible] — القصر ٦١ — قصر افراد ٦١ — قصر قلب ٦١ — قصر تعيين ٦١
وللقصر طرق منها العطف ٦٢ — ومنها النفي والاستثناء ٦٢ — ومنها انما ٦٣ — ومنها التقديم ٦٤ — ثم القصر كما يقع بين المسند اليه والمسند يقع بين الفعل والفاعل ونحوهما [illegible]
الانشاء [illegible] ٦٨ — منها التمني ٦٨ — ومنها الاستفهام ٦٨ — ومنها الامر ٧٢ — ومنها النهي ٧٣
وهذه الاربعة يجوز تقدير الشرط بعدها ٧٣ — ومنها النداء ٧٤ — تنبيه ٧٥ — الفصل والوصل ٧٥ — كمال الانقطاع ٧٦
كمال الاتصال ٧٧ — كونها كالمنقطعة ٧٨ — كونها كالمتصلة ٧٨ — الوصل لدفع الايهام ٧٩ — الوصل للتوسط ٧٩
الجامع بينهما ٨٠ — ومن محسنات الوصل تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية ٨٢ — تذنيب ٨٢ — وكل من الحصر والواو يجيء للربط ٨٢ — الايجاز والاطناب والمساواة ٨٦
المساواة ٨٨ — والايجاز ٨٨ — والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ٩٠ — ومنه باب نعم [illegible] ٩٠
واما بذكر الخاص بعد العام ٩٠ — واما بالتكرير لنكتة ٩٠ — واما بالايغال ٩١ — واما بالتذييل ٩١ — واما بالتكميل ٩٢ — واما بالتتميم ٩٢
واما بالاعتراض ٩٢ — واما بغير ذلك ٩٣ — الفن الثاني علم البيان ٩٣ — دلالة اللفظ ٩٤ — التشبيه ٩٦ — الحقيقة ٢٢٠
والمجاز ٢٢١ — والمجاز مرسل ان كانت العلاقة غير المشابهة والا فاستعارة ٢١٢ — والاستعارة ٢١٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ألهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان، وخصصنا ببدائع الأيادي وروائع الإحسان، أتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال، وأورد بأفانين فرق الأنام في طرق الإنعام والإفضال، والصلوة على نبيه محمد خير من نبع من ضئضئ الكرم والسماحة، وأشرف من نبغ من دوحة اللسن والفصاحة، وعلى آله وأصحابه الذين بهم تلألأ غرة الحق وأشرق وجه الدين، وأصبح دجى الباطل ولمع نور اليقين، وبعد فإن أحق الفضائل بالتقديم وأسبقها في استيجاب التعظيم هو التحلي بحقائق العلوم والمعارف والتصدي للإحاطة بما في الصناعات من النكت واللطائف، لا سيما علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن، فإنه كشاف عن حقائق التنزيل رائق، مفتاح لدقائق التأويل فائق، تبيان لدلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، إيضاح لمعالم الإيجاز وآثار الفصاحة، تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله تعالى، ومفصل مقرب للغوص على فرائد مجمله ومفصله، وافية في ضوء المصباح إلى أنوار التأويل، سواردة شافية عن التهاب الأكباد إلى أسرار التنزيل، به ظهر لباب آثار تراكيبه وصفا، ومنه عذب عباب بحار أساليبه وصفا، لا يدرك الواصف المطري خصائصه وإن يكن سابقا في كل ما وصفا، ثم إنه قد وقع في أيدي جماعة هم أسراء التقليد، فظنوا يتعاطونه من غير توثيق وتسديد، يخوضون في تحرير مقاصده حول القيل والقال، ويقتصرون من تقرير لطائفه على ذكر المقال والحال، لا يخرج عن ربقة التقليد أعناقهم حتى تسرح في رياض التحقيق أحداقهم، ولا ترتفع غشاوة التعصب عن بصائرهم حتى ينطبع دقائق التعقل في ضمائرهم، كل بضاعتهم اللجاج والعناد، وجل صناعتهم الانحراف عن منهج الرشاد، فهيهات التنبه للرمزة الدقيقة الشأن أو التفطن للمحة الخفية المكان، وإني بعدما قضيت من بعض الفنون وطري، وأجلت في مشهود عامة أسراره قداح نظري، بعثني صدق الهمة في الارتقاء إلى مدارج الكمال، وفرط التشعف بأخذ العلم من أفواه الرجال، على الترحل إلى جرجانية خوارزم محط رحال الأفاضل ومخيم أرباب الفضائل صرف الله عنها بوائق الزمان وحرسها عن طوارق الحدثان، فشمرت عن ساق الجد إلى اقتناء ذخائر العلوم والمعارف، واقتناص الأوانس من عيون اللطائف، وصرفت شطرا من الزمان إلى الفحص عن دقائق علم البيان، أراجع الشيوخ الذين حازوا قصب السبق في مضماره، وأباحث الحذاق الذين غاصوا على غرر الفرائد في بحاره، وكثيرا ما كان يخالج قلبي أن أشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب إلى الإمام العلامة عمدة الإسلام قدوة الأنام أفضل المتأخرين أكمل المتبحرين جلال الملة والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق أفاض الله عليه شآبيب الغفران وأسكنه فراديس الجنان، إذ قد وجدته مختصرا جامعا لغرر أصول هذا الفن وقواعده، حاويا لنكت مسائله وعوائده، محتويا على حقائق هي لباب آراء المتقدمين، منطويا على دقائق هي نتائج أفكار المتأخرين، مائلا عن غاية الإطناب ونهاية الإيجاز، لا يجاعده تخلل الشحو ولا [illegible] الإعجاز، ففي كل لفظ منه روض من الحسن، وفي كل سطر منه عقد من الدر، وكان يعوقني عن ذلك أني في زمان أرى العلم قد عفت مشاهده ومعاهده، وسدت مصادره وموارده، وخلت دياره ومراسمه، وعفت أطلاله ومعالمه، حتى شفت شموس الفضل على الأفول، واستوطن الأفاضل زوايا الخمول، يتلهفون من اندراس أطلال العلوم والفضائل، ويتأسفون من انعكاس أحوال الأذكياء والأفاضل، وهكذا يذهب الزمان على الغبر ويفنى العلم فيه

ألهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان الأقرب إلى الفهم أن المراد بالإلهام في هذا المقام معناه اللغوي هو الإعلام مطلقا لاحتياج إرادة معناه العرفي أعني إلقاء الخير في قلب الغير بلا استفاضة فكرية منه إلى تكلف وبحقائق المعاني مسائل الفن الأول بناء على ما تقرر من أن حقيقة كل علم مسائله فالإضافة بيانية وجمع الحقائق إشعار بكثرة المسائل وبدقائق البيان مسائل الفن الثاني وفي الكلام إشارة إلى أن العلم هو المعاني والبيان لا علم المعاني ولا علم البيان إلا أن يحمل على حذف المضاف في الأصل كما يقال رمضان مع أن العلم شهر رمضان

لم يذكر البديع أجيب بأنه إشارة إلى عدم الاعتداد بشأنه لكونه خارجا عن إفادة البلاغة ويحتمل أن يراد بحقائق المعاني الأمور الثابتة أو المثبتة التي هي الصور الذهنية مطلقا وبالبيان ما به يظهر تلك الصور أعني المنطق المعرب عما في الضمير فعلى هذا يكون إلهام حقائق المعاني إشارة إلى استفاضته من الله تعالى وإلهام دقائق البيان إلى إفاضته للطالبين فيناسب مفتتح التأليف أشد المناسبة وخصصنا ببدائع الأيادي وروائع الإحسان الأصل في لفظ التخصيص والخصوص أن يستعمل بإدخال الباء على المقصور عليه أعني مالك الخاصة فيقال خص المال بزيد أي المال له دون غيره ولكن الشائع في الاستعمال إدخالها على المقصور أعني الخاصة كما في قوله تعالى يختص برحمته من يشاء وهذا بناء على تضمين معنى التميز والإفراد وعلى جعل التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا في العرف والفرق بينهما أن اللفظ لم يرد به إلا المعنى الواحد وأما في صورة التضمين هو مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الآخر مراد بلفظ آخر محذوف دل عليه بذكر ما هو من متعلقاته كيلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتارة يجعل المذكور أصلا والمحذوف حالا وتارة يعكس والأيادي جمع الأيدي جمع اليد وهي الجارحة المخصوصة تستعمل في النعمة مجازا مرسلا من قبيل إطلاق اسم ما هو بمنزلة العلة الفاعلية أو الصورية على المعلول ثم الشائع استعمال الأيادي في النعم والأيدي في الأعضاء والإضافة في الموضعين بيانية بمعنى من كما في جرد قطيفة وخاتم فضة وأفراد الإحسان رعاية للسجع مع وقوع المصدر على القليل والكثير أتقن إلخ والحكمة علم الأشياء على ما هي عليه في نفس الأمر والعمل على وفق الصواب والباء للسببية والحال هو الأمر والشأن أو الحاضر من الزمان ثم هذه الجملة أعني أتقن بحكمته إما استيناف أو بدل من ألهمنا بدل الاشتمال وأضاف الطرق إلى الإنعام من قبيل إضافة المشبه به إلى المشبه كما في لجين الماء أو لامية تشبيها له بالفضاء المشتمل على الطرق وبعد من الظروف الزمانية المقطوعة عن المضاف إليه منويا حذف منه أما وجعل الواو مكانه دونها للاختصار مع الربط الصوري ولهذا لزم الفاء بعدها أو الفاء على توهم أما والمراد بالعلوم والمعارف التصديقات والتصورات أو إدراك الكليات والجزئيات أو إدراك المركبات والبسائط والعطف تفسيري فإن قلت كيف جاز عطف والتصدي وهو خبر في المعنى عن المعطوف وحده أعني وأسبقها على التحلي وهو خبر عن المعطوف عليه أعني أحق الفضائل قلت بل كل من الخبرين المتعاطفين خبر عن كل من اللذين أخبر عنهما وحينئذ فوجه العطف أن مآل المعنى وإن كان على التوزيع إلا أن القصد في الظاهر لأمن الالتباس إلى ربط المجموع بالمجموع فلا بد من أداة الجمع ونظم القرآن على ما سيأتي تأليف كلماته مترتبة المعاني متناسبة الدلالات حسب ما يقتضيه العقل والتأويل صرف اللفظ إلى ما له وقيل التأويل بيان أحد محتملات اللفظ والتفسير بيان مراد المتكلم فالأول يتعلق بالدراية ولهذا أضاف إليه الدقائق والثاني بالرواية وفي المظهر قيل التفسير بيان ما يحتمل اللفظ احتمالا ظاهرا والتأويل بيان ما يحتمل احتمالا باطنا تبيان مصدر بني على الشذوذ إذ القياس فتح التاء ولم يجئ بالكسر إلا تبيان وتلقاء وقد يفرق بينه وبين التبيان التبيان يحتوي على كل الخاطر وإعمال القلب وقريب منه ما قيل التبيان بيان مع دليل وبرهان ثم هو بمعنى الفاعل أي المبين أو على تقدير مضاف أي ذو تبيان وترك العطف بين القرائن لمجيئها على نهج التعديد والمراد بدلائل الإعجاز وأسرار البلاغة النكات الدقيقة الموجودة في نظم القرآن والمعضل من أعضل الأمر إذا كان مغلقا لا يهتدى لوجهه أو أعضلني فلان أعياني أمره يتعدى ولا يتعدى يقال غاص في الماء وإنما عداه بعلى لتضمينه معنى الاطلاع قواعده تأكيد لما سبق أو استيناف قوله إلى أنوار التأويل متعلق بضوء المصباح لما فيه من معنى البادي والإفضاء أو عقلي أي المصباح الموصل إذ يجوز حذف الموصول مع بعض الصلة إلى أسرار متعلق بالالتهاب بتضمينه معنى الاشتياق والأظهر أن آثار تراكيب التنزيل ما يتناول خواصها ومزاياها لا المعاني الوضعية فقط ثم لا يخفى ما في هذه القرائن من المحسنات البديعية من التجنيس والطباق والإيهام وغيرها التقليد اعتقاد جازم غير ثابت التوثيق الإحكام والتسديد التوفيق للسداد وهو الاستقامة والصواب من القول والعمل بالقيل والقال اسمان بمعنى القول ومعنى دورانهم حول القيل والقال تعلم الأقوال المختلفة من غير اهتداء إلى تحقيق المرام الطوارق البوائق الحادثة بالليل والتحرز عنها فيه أصعب الراجح وفصله عما قبله لكونه كالبيان

طرائق الاظهر ان يقول طرقة في القاموس الطريق السبيل يذكر ويؤنث والجمع اطرقة وطرق وتخفف واطرقات ثم طرقات واما الطرائق فهي جمع طريقة وطريقة القوم خيارهم وطريقة الرجل مذهبه وما زال على طريقة واحدة اي حالة واحدة

وموارد الشبهة مواضع ينبغي ان يسهو الطالب فيها ليفوز بالمقصود ولجة الماء بالضم معظمه ولج الافكار كلجين الماء الفكر حركة ذهن الانسان نحو المبادي والرجوع عنها الى المطالب والنظر ملاحظة المعقولات الواقعة في ضمن تلك الحركة والاضافة في مطارح الانظار لامية فان قلت اين العائد الى حين في الجملة المضاف اليها قلت هي لا تحتاج الى الرابط لكونها مأولة بالمصدر صرح به في شرح الرضي الادزاء بتقديم المهملة جمع رُزء بضم الراء وفتحها وهو المصيبة والظرف اعني بالادزاء متعلق برماني وجعله حالا من ضمير المتكلم وهم رنبال جمع نبل وهي السهام وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها وقد يجمع على انبال العشائر جمع عشيرة وهي القبيلة واللام بدل من المضاف اليه اي عشائري واخواني الاهالي كالاهلات جمع اهلة يعني الاصل زادوا الياء على خلاف القياس من رفع اي مكان مرفوع الى الخفض اي مكان منخفض وفي الكلام ايماء الى ان انتقاله من ارض الى ارض اضطراري ثم لا يخفى حسن الجمع بين اللفظ والجر والرفع والخفض اتخذت الجمل فاستناخ اي ابركها فبرك في المنزل اما محذوف او متروك بمجرد الاقامة بلدة عطف بيان لجنة النعيم جيء به للمدح لا للايضاح التبوع قيل والاصوب انها بدل من جنة النعيم لا عطف بيان لاشتراط التعريف فيه عند البصرة نص عليه ابن هشام وضعف قول الزمخشري وجماعة في صديد من ماء صديد وفي طعام من كفارة طعام مسكين فيمن نون كفارة انها عطفا بيان ونص على انهما بدلان لا غير والحق ان التعريف في عطف البيان غير لازم صرح به الشيخ في شرح اللب والنحو في قوله تعالى لهم رزق معلوم فواكه حيث قال فواكه عطف بيان لرزق معلوم والزمخشري في غير موضع كريم اي كريم اهله كما في الكتاب الكريم او من كرمت الارض اذا زكى زرعها والنيران جمع نور كانيب ونوب واصله نوران لان الناء واوية بدليل تصغيرها على نويرة والغواية سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب ونيران الجهل كلجين الماء وجه الشبه الاهلاك الشرع في اللغة الاظهار والمراد به ههنا الطريقة المخصوصة المشروعة ببيان النبي بالعز اي بالغلبة اما حال عن لواء او متعلق بمعقودا اي مربوطا محكما ديثما ساعة فيهم ريث ظرف لغو وما مصدرية محمد كرت بفتح الكاف وسكون الراء لقب دال على التعظيم في عرفهم كذا السماع من مولانا حسين استاد مولانا خسرو وقد ورد هدى في الكتاب العزيز على ثلثة اوجه معدى بنفسه نحو اهدنا الصراط المستقيم وباللام نحو الحمد لله الذي هدانا لهذا وبالى نحو واهدنا الى سواء الصراط وحضرة الرجل قربه وفناؤه وقد سبق انه كناية عن نفس الرجل والعلية فعيلة من العلو وهو الارتفاع

وانما قال اولا رماني وثانيا فؤادي ايماء على ان المرمي بالحوادث ظاهر الشخص لكن المصاب حقيقة هو القلب [illegible]

قال الامام عبد القاهر رحمه الله اعلم ان المجاز قد يكون في الاثبات وحده وهو ان يضيف الفعل الى غير الفاعل الحقيقي لانه قد يضاف الى الشيء [illegible] تضاهي الفاعل في ملابسة الفعل [illegible] كالمفعول به [illegible] والسبب [illegible] في المثبت وحده [illegible] فاحيينا به الارض بعد موتها [illegible] وقد يكون فيهما جميعا [illegible] فهو مجاز في المثبت [illegible] وهو مجاز في الاثبات [illegible] قال الامام [illegible]

في مفتاح المفتاح للعلامة الشيرازي رحمه الله

قال العلامة التفتازاني [illegible] فاعل حقيقي [illegible] الاسناد الى حقيقة [illegible] الفاعل [illegible] الشيخ [illegible] الامام [illegible]

في شرح المفتاح للسعد الدين رحمه الله

وقال العلامة الشريف قدس سره [illegible] ان هذه الامثلة ليس فيها فاعل [illegible] الفعل [illegible] الامام الرازي [illegible] بان الفعل لا بد له من فاعل [illegible] فلا بد له من الاصل

في شرح المفتاح للسيد السند

والثانى قال اولا ربانى وثانيا فوآدى اعاء المدعى بالحوادث
ظاهر الشخص لكن المصاب حقيقة هو القلب

قوله واما مخاطبة الخ عبارة الكشاف هكذا واما مخاطبة اخوانهم فهم فيما اخبروا به عن انفسهم من الثبات على اليهودية والقرار على اعتقادهم الكفر والبعد من ان يزلوا عنه على صدق رغبة ووفور نشاط وارتياح للمتكلم به فقوله مخاطبة مبتدأ والعاير فى الخبر محذوف اى فهم فيما اخبروا به فيها وفيما ذكره الشارح يحتاج الى زيادة تكلف فى ملاحظة العايد اللهم الا ان يجعل ضمير فيه راجعا الى المخاطبة بتاويل الخطاب لكنه لا يوافق كلام الكشاف قوله فيه على صدق رغبة قوله فيه متعلق بصدق رغبة او الظرف اعنى قوله على صدق فى رغبة خبر المبتدأ والاول اهم قوله فلان اى ما اخبروا به او مخاطبة اخوانهم بتاويل الخطاب مظنة للتحقيق اى موضعه ومولده الذى يظن كونه فيه وفيه مظنة للتاكيد اى موضع الذى يتحقق ثبوته فيه مفعلة من نعنى ان التاكيد فى الاساس فلان مظنة للخير ومظانه اى موضع لان يقال فيه انه خير وعلى هذا يقال فيرا وعلى الشىء مع ان طول الصلوة وقصر الخطبة مئنة من فقه الرجل اى موضع لان يقال فيه انه فقيه قوله وعليه قوله نع ان المنافقين لكاذبون هذا اذا اريد التكذيب راجعا الى قلب المنافقين على ما ذكره الشارح سابقا لانه ح يكون المخاطب حالا كالمنكر فى حكم الانكار منكرا له ويمكن ان يقال التاكيد ح ايضا ليوافق ما ادعاه المتكلم الا ان الانكار لانه لا يتصور بقاء انكاره عدم بعد اخباره نع فلا يكون التاكيد عند كون المخبر الله نع والمخاطب النبى عم الا الانكار بل لفائدة اخرى

قوله سواء كان خبرا تاما اشعار بان المراد بالاسناد الاسناد التام فيشكل ح باسناد المصدر فانه غير تام مع انه قد يكون حقيقة او مجازا اللهم الا ان يراد بالخبرى ما فى الجملة الخبرية سواء كان تاما او لا وكذا الانشائى قوله ولذا ذكره الخ فالظاهر كما ذكره فى كتب التشبيه ايضا واعترض عليه بان الموفقة اذا اعيدت كانت عين الاول فى الاغلب ويجوز ان يعود الضمير الى مطلق الاسناد فى ضمن الخبرى وان كان الظاهر عوده الى المقيد وكانه قدس سره نظر الى ان الموفقة العادة تكون غير الاول كثيرا ما وان عود الضمير الى ما هو غير مذكور صريحا فقليل فتأمل وقيل انه بسبب انه يحمل الاسناد على الخبرى كما هو الظاهر واما الضمير بمعنى العهد ولا يلزم الا خلال بترك الانشائى اذ قد تعرض له بقوله وهو غير مختص بالخبر وفيه ان الاسناد ح فى تعريف المجاز محمول على الخبرى فلا يحسن ان يقال بعد هذا التعريف ان المجاز المعرف به غير مختص بالخبر فافهم

قوله ولذا ذكره باسم الظاهر لما تقرر عندهم ان الموفقة اذا اعيدت كانت عين الاول فالوجه ان يقال ان الوضع موضع الضمير لكنه عدل الى الظاهر بعد العهد واما عدم الاختصاص بالخبر فمعلوم من قوله بعد وهو غير مختص بالخبر بل يجرى فى الانشاء الخ

قوله لان الاسناد الخ فيه ان هذا التعليل غير حسن اذ يجوز ان يكون الشىء حاصلا بقصد المتكلم ومع هذا يجوز ان يكون لوضع اللغة مدخل فى الحكم بثبوته فى محله وعدم ثبوته فيه فلا يلزم من كون الحاكم هو العقل ان لا مدخل للوضع فيه معناه ان الواضع لم يعين لمسند فاعل المسند اليه المخصوص بعينه بل بعينه معرض الى الفعل فقط كما يدل عليه قوله فان ضرب الخ والحاصل ان الاسناد الى ما هو له بحسب الوضع بل بحسب العقل فلا مدخل للوضع فى الحكم بثبوت الاسناد فى محله وتجاوزه اياه بخلاف المجاز اللغوى فان له ما هو بحسب اللغة

قوله ولذا ذكره باسم الظاهر نكتة ههنا كيف يتناول الانشاء ايضا باباه قول المصنف فيما سيأتى انه غير مختص بالخبر بل يجرى فى الانشاء مع ان الموفقة اذا اعيدت معرفة كانت فى الغالب عين الاول لان فى قوله قل اللهم مالك الملك تؤتى الملك من تشاء الاول عام والثانى خاص وكذا فى قوله نع هل جزاء الاحسان الا الاحسان المراد بالاول العمل وبالثانى الثواب وكذا فى قوله نع وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس المراد بالاول القاتل وبالثانى المقتول وكذا كل من الاية فيمكن ان يكون ذكره باسم الظاهر لبعد العهد مع ان الضمير ايضا يحتمل العود الى ما فى ضمن المذكور الخ

قوله لم يقل اما حقيقة او مجاز الخ يريد ان ظاهر هذه العبارة مشعر بالحصر وهو خلاف مذهبهم وتحقيق ذلك ان الظاهر المتبادر الى الفهم من مثل هذه العبارة فى مثل هذا المقام هو التفصلة الحقيقية او المنع الخلو لا منع الجمع اذ بذلك يحصل الحصر وينضبط الاقسام

قوله فانه قال بعضهم حقيقة وبعضهم مجاز الخ

وتحقيق ذلك على قانون العربية ذكرناه فى حواشى شرح الكشاف فليطلب هناك قوله واما اخترناه الخ فالحاصل الخ

قوله الخ

المجنون لا تقصد له اذ لا عقل له كما سبق يريد ان الاسناد ... متعلق بالقصد والتصديق على العقل

طريقة الاظهران يقول طرقة فى القاموس الطريق السبيل يذكر ويؤنث والجمع اطرقة وطرق ويخفف واطرق ثم طرقات

واما الطريقة فهى جمع طرقة وطريقة القوم خيارهم وطريقة الرجال مذهبهم وما زال على طريقة واحدة اى حالة واحدة

طارقة الاظهر ان يقول طرقه في القاموس الطريق السبيل يذكر ويؤنث والجمع اطرقة وطرق وتخفف واطرق ثم طرقات

قوله قائم به وصف له لما كان المتبادر من القيام عند المتكلمين التبعية في التحيز عقب قائم به بقوله وصف له اشعارا بان التبعية في التحيز غير لازم بل يكفي كونه وصفا له نعتا او الا ذهنا في الاعتبار به والمراد ان معنى كونه له ان حقه ان يسند اليه فان كونه قائما بالمسند اليه وصفا له لا يطرد في جميع المواد فان المتكلم اذا قال ازيد قائم كان حقيقة مع ان المسند ليس هو صفة للمسند اليه عنده في الظاهر لكن حقه ان يسند اليه عنده وستحقق ان شاء الله تعالى فلا ان قوله وصف له بعد ذكر قائم به تعميم بعد التخصيص كذلك قوله حقه ان يسند اليه بعد ذكر وصف له تعميم بعد التخصيص قوله والا لخرج ما يكون المسند فيه مصدرا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا فان اسناده ضرب الى زيد حقيقة مع انه غير محمول عليه قوله لمن لا يعرف حاله التقييد بقوله لمن لا يعرف حاله لانه لو عرف حاله لا يحمله على الحقيقة بل يجعله مجازا عن التثبيت والاقرار والتمكين وقوله وهو يخفيها منه تنبيه على جهة صدور هذا القول منه كذا قيل ويمكن ان يقال التقييد بقوله وهو يخفيها منه لانه اذا لم يعرف المخاطب حاله وقال هو خلق الله الافعال كلها مظهرا انه معتزلي لم يكن حقيقة ايضا لكنه اذا حمل قوله لمن لا يعرف حاله على معنى انه لا يعرف حاله اصلا ولا يتعلق علمه بها قطعا لم يحتج الى قوله وهو يخفيها منه

[illegible]

وانا فان اولا رماني وثانيا فوادي اعاء على ان المرمي بالحوادث
ظاهر الشخص لكن المصاب حقيقة هو القلب

قوله لا نحي والرسل يقال لا اسناد والا ما في اي على صيغة اسم المفعول والمراد به الرسولان الاولان والمرسل به وهو الرسول الثالث لان الاولين كذبا وهما ثالث على ما في شرح البيهوني فكان الثالث مرسلا به لان الاولين ارسلها ويوافق هذا ما قال المحقق الشريف ان تكذيب الاثنين تكذيب للثالث لانحي ومقالتهم لا يجعل الاول على صيغة اسم الفاعل وايضا لا معنى له على تقديره رحمه الله على ما لا يخفى ثم اعترض عليه بان الاظهر ان يقال لا نحي والرسل والمرسل به في المقالة لان الاتحاد فيهما هو الظاهر قلت بل لا معنى لا نحي وهو الاتحاد في المقالة اذ في معناها ثم قال ربما يقال المراد بالمرسل على اسم المفعول الرسل الثلثة وبالمرسل به مقالتهم وفيه انه ليس المعنى على الاتحاد وهم مع مقالتهم اذ لا معنى له نعتقد به على الاتحاد وهم في الرسالة واتحاد مقالتهم وفيه انه يلزم استدراك الاتحاد في الرسالة لانه ليس له موقوفا عليه لاستلزام تكذيب الاثنين تكذيب الثلثة

[illegible]

طريقة الاظهر ان يقول طرقه في القاموس الطريق السبيل يذكر ويؤنث والجمع اطرقة وطرق وتخفف واطرق ثم طرقات

وقبله في الكلام كثر سنا بعد الامر والنهي وقوله ثم حكاية عن يوسف عم حين اراد الملك ان يخرجه من السجن وقال ارجع الى ربك
فاسئله ما بال النسوة اللاتي قطعن ايديهن وما ابرئ نفسي في هذه الحادثة لتنزه الهم او في جميع الاوقات والا وصناع
اي لا ادعي البراءة الكلية فان الصديق عم لما تواضع وهضم نفسه الزكية القدسية وقال لا ادعي براءتها عن السوء تواضعا
شرع صار المقام مقام ان يتردد المخاطب في ان النفس مطلقا هل هي امارة بالسوء حيث لا يشبه هذا الصديق نفسه
الزكية القدسية بالبراءة الكلية فقيل ان النفس لامارة بالسوء فهذه التاكيدات مشيرة بان السؤال عن السبب الخاص
كانه قيل له هل النفس امارة بالسوء فقال نعم ان النفس لامارة بالسوء

صدر شرح الايضاح

قوله يشير اشارة ما وذلك لان التلويح الاشارة من موضع بعيد والمراد ههنا الدلالة على المعنى دلالة خفية ثم اعلم ان الشارح اراد
بالتلويح ما يلوح بالفعل يكون الحس الخبر وما يناسبه من ان النفس البغيض والفهم المتنازع يتنقل الى الخبر بلا تردد فيه الى الخبر وان يطلب
لانه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته وما في تابعه من اقبل النظر عند تقدم التلويح بجنس الخبر وان يجعل السامع منزلة المتردد في الخبر اذا لاجرم
له غاية الامر ان يكون منزلة لا منزلة ان يحمل التردد في جنس الخبر فيكون طالبه بالخبر حال الذهن عن الحكم الذي هو معلوم ثم منزل منزلة
المتردد فيه فلا وجه لتاكيده غير ما ذكره الشيخ من ان في هذه المقامات تصحيح الكلام ان يقال نعم اراد الحشي في شرحه في تلويح ما بينهما
التردد وجعل التلويح به خصوصية الخبر كما صرح به في شرح المفتاح وهو المتبادر من عبارة المتن فافهم **قوله يغني غناء الفاء** اي
فائدة الفاء السببية لاشتمالها على تاكيد وتحقيق في الجملة لانها دالة على ان ما بعدها سبب لما قبلها وان كان السبب حاصلا في ما كتن
السبب نفي الفاء اشعارا بالتثبيت والتحقيق في الجملة لكن كلام الشيخ موافق لما ذكره بعض الاصوليين ان كلمة ان المكسورة
تدل على السببية واما بعضهم فقد رد عليهم بان الدال على السببية هي المفتوحة المقترنة باللام دون المكسورة

لاري

قوله واخفاها على الوضع يعني عرض الرمح الموضوع دون الموضوع عليه على ما فهم من كتب اللغة والايضاح فالمراد وقوع عرضه في
جانب الاعداء فانه معنى عرض العود على الاناء ولا شك ان ذكر امارة الانكار وانما الوضع لا عرضها بان يكون طوله نحو الخصم
فعلامة التصدي على المحاربة على ما هو الظ وقيل هذا الوضع علامة المحاربة عند العرب لكنه جعل علامة الانكار نظرا الى ان
لهم رماحا لا تقدر على ذكر لكثرة شيئا منهم وحلا وحملة وقال العلامة الابهري المراد عرض الموضوع عليه فالمعنى واضعا رمحه
على عرض فخذه وفي هذا المقام فوائد كتبناها في حواشينا على شرح المفتاح **قوله وهو طلب خطاب التفات** اعلم ان الشقيق
ان كان حاضرا عند الالتفات في الكلام التفاتان احدهما من الخطاب الى الغيبة على ما ذهب اليه السكاكي والثاني على العكس
وان لم يكن حاضرا فلا التفات الا في الثاني وقيل لا يرتبط بما قبله الا بتقدير اي فقلت له ان بني عمك فلا التفات على
تقدير الغيبة والجواب انه لا حاجة الى التقدير فانه قد يجعل هذا او صاحبه حاضرا مخاطبا الاتري الى قوله تع اياك نعبد واياك
تستعين وههنا زيادة بسط يطلب من حواشينا على شرح المفتاح ثم انه كتب بخط قدس سره هذا الالتفات يناسب ايراد
على كون الجائي في منزلة المعتقد ان لا رمح فيهم لانه يجب ان ينبه ويخص بالخطاب ازالة لما هو عليه من الاعتقاد في طريق الخطاب
ما ليس في طريق الغيبة

هروي

اعلم ان المشهور بين القوم ان هذا البيت من قبيل الاخراج على خلاف مقتضى الظ بالتاويل المذكور وسمعت بعضهم يقول انه على
مقتضى الظ وقوله عارضا رمحه ليس من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ بل من قبيل عرضت العود على النار ومعناه جاء
شقيق متهيئا للمقاتلة والمحاربة يعرض رمحه على بني عمه ويريهم ان فيه ايضا سلاحا يدفع به شرهم فقال له على طريق الالتفات
ان بني عمك فيهم رماح فهم قادرون على دفاعك وقتلك وهو افعل الكيس اللائق كما زعمت انك تغلبهم وتهزمهم البتة وظني ان هذا الكلام
والقول هو الاول وهذا البيت محمول على الخبر عند الشيخ واما عند الامام المرزوقي فمحمول على التهكم والاستهزاء على منوال قول الشاعر
نعلت لحز لما التقينا تلب لا يغطيك الزحام يظهر انه تهزء عليه ويخاف عليه ان يهلك في قوائم الخلق والخيل في المعركة لما
يخاف على الولدان كانك بيت شقيق يظهر ان حاله في الضعف والجور بحيث اذا سمع هذا الكلام امتنع المصراع الثاني
سقط من يده السيف والنصال وعجز عن المحاربة والنضال

قوله وهو طلب خطاب التفات فائدة الالتفات

من شرح الايضاح لحيدر

ههنا تنبيه الشقيق عن سنة الغفلة ونوم الوذر
والزام انه لغاية انكاره ما طلب اثبات ان
بني عمك ليس فيهم سلاح
نحو ذلك وعليه

[illegible]

و اغافل اولا وثانيا وثالثا في ادى اعماله على ان المدعي بالحوادث
ظاهر الشخص لكن المصاب حقيقة هو القلب

[illegible]

قوله على اللئيم لم يرد به لئيما معينا اذ ليس فيه اظهار تلك الحكم ولا الماهية من حيث هي بقرينة المرور ولا الاستغراق بل الجنس من
حيث وجوده في ضمن بعض افراده والمعنى ولقد امر على اللئيم من اللئام فعدل الى المضارع للاستمرار **و ثمت** بالحاق التاء مخصوصة
بعطف الجمل ولذلك اي ولكونه بمعنى لئيم يقدر يسبني وصفا لا حالا والمراد ان ذلك يصحح للعدول عن الحال الى الوصف
لانه مرجح للوصفية على الحالية بل المرجح ان جعله وصفا اي على لئيم عادته المستمرة سبي ادخل في المعنى وادل على وقاره من
ان يجعل قيدا للمرور فكانه قال امر دائما على اللئيم مواظب على سبي فلا التفت اليه واقول لا يعنيني اي لا يريد بي بل يريد
غيري اولا يهمني الاشتغال به والانتقام منه

سيد شريف على المفتاح

من عناني الامر اي اهمني او اعتنيت به

من عناه الامر اي قصده
واراده

قوله ولقد امر على اللئيم لا يراد باللئيم نفس الحقيقة ولا جميع افراده لامتناع المرور ولا الفرد المعين لعدم ملائمة
للمقام ونعم التمدح بالصبر عن شتم اللئام فتعين العهد الذهني ومقتضى الظاهر ان يقول مررت على اللئيم سبني نظرا الى التمدح فانه انما يتحقق
والى قوله فمضيت وانما عدل عنه الى المضارع فيهما لقصد الاستمرار اللازم لقصد التمدح لا سعارة بعد سوخ هذا الامر فيه اي امر ونما
بعد وقت على اللئيم من اللئام موصوف بسبب بعد سبب فاعرض عنه او حكاية الحال الماضية استحضارا لتلك الحالة القطيع ولكن
حمله على الحال لانه يفيد تقييد المرور بوقت مخصوص واللائق للتمدح هو الاطلاق والان تعريف العهد الذهني ضعيف فيلحق بالنكرة
فكان ينبغي تقديم الحال الا على صاحبها فالحمل عليه ضعيف لفظا ومعنى فلا وجه لحمله على الصفة ونمت هو ثم العاطفة لحقها التاء ولا يستعمل
الا في عطف الجمل

سرامي

قوله وقصد ارادته بنصب قصد لانه معطوف على اسم في موضع خبر كان وهو طلب الفا ولفظ القصد يقتضي لتاكيد المقصود
كما قال لكان مزيد اختصاص ولا كلام فيه انما الكلام في ان اسم الجنس عنده لما كان موضوعا لواحد من آحاد جنسه فاذا عرف
بلام الحقيقة واريد به مفهوم المسمى من غير اعتبار ما يصدق عليه من الافراد كما ذكره فقد استعمل في جزء معناه فيكون مجازا قطعا
اللهم الا ان يدعى ان المجموع المركب من اسم الجنس واللام موضوع بازاء الحقيقة وضعا آخر مغاير الوضع للمفرد المجرد عن اللام

محشي

قوله ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود ذلك اشارة الى ارادة الحقيقة وقوله باعتبار الوجود متعلق بذلك
والمعنى ولزم التعدد من ارادة الحقيقة لا مطلقا بل باعتبار الوجود وانضمام القرينة **قوله اشير باللام الى الحقيقة**
هذه العبارة ايضا يتوهم الاشكال السابق فان المقصود في الاستغراق لما لم يكن الماهية من حيث هي هي بل من حيث تحققها في ضمن
جميع الافراد لم يكن اللفظ مستعملا في المطلقة بل في المخلوطة فيكون مجازا كما صرح به صاحب كشف الكشاف وغيره من المحققين وكذا
انه والمعهود الذهني في رتبة فاذا كان ذلك مجازا ينبغي ان يكون هذا ايضا والا فلا بد من بيان الفارق

ملا خسرو

اعلم ان الماهية قد توجد بشرط ان تكون مع بعض العوارض كالانسان بقيد الوحدة فلا تصدق على المتعدد وتسمى الماهية بشرط شيء
وقد تؤخذ بشرط التجرد عن جميع العوارض وتسمى المجردة والماهية بشرط لا شيء وقد تؤخذ لا بشرط ان تكون مقارنة او مجردة بل يجوز
ان يقارنها العوارض وان لا تقارنها وتصدق مقولا على البعض وعلى المجموع حال المقارنة وهي الكلي الطبيعي والماهية لا بشرط شيء واما
المجموع المركب من الماهية والتشخص فهو الهوية لا الماهية اذا عرفت هذا فتقول اتفق المحققون من اهل العربية ان وضع اللام للتعريف
ومعناه الاشارة والتعيين والاشارة اما الى ما صدق عليه الماهية بخصوصه فردا او فردين او اكثر ويسمى العهد الخارجي واما الى الماهية
لا الى ان تعتبر من حيث هي هي ويسمى تعريف الجنس والحقيقة والماهية والطبيعة او يعتبر من حيث تحققها في ضمن فرد ويسمى العهد الذهني او
من حيث تحققها في ضمن جميع الافراد ويسمى الاستغراق فظهر ان الاصل عند هم هو العهد الخارجي وتعريف الجنس بمعنى ان الموضوع
حقيقة فيهما يحمل على العهد اذا وجد سبق الذكر حقيقة او حكما كما سيأتي والا فعلى تعريف الجنس سواء كان الحكم موضوعا للجنس او الفرد المنتشر
منه على اختلاف المذهبين واما العهد الذهني والاستغراق فمن فروع تعريف الجنس كما سيأتي منه وقيل في فروع اخر كالغناء العينية كقوله
هو البطل الحامي ادعاء الاشتهار بهذا الوصف كذا والعكس العهد واما الاصوليون فالاصل عندهم هو العهد الخارجي لانه حقيقة
التعيين وكمال التمييز ثم الاستغراق لان الحكم على نفس الحقيقة بدون اعتبار الافراد قليل الاستعمال جدا والعهد الذهني موقوف على وجود
قرينة البعضية فالاستغراق هو المفهوم من الاطلاق حيث لا عهد في الخارج خصوصا في الجمع فان الجمعية قرينة القصد الى الافراد لا الى نفس
الحقيقة من حيث هي هي فان امتنع الحمل عليه يحمل على الجنس مجازا وان كان الموضوع جمعا فيبطل معنى الجمعية ويصح ان يراد بالواحد كما في
لا اتزوج النساء فليكن هذا على ذكر منك فان له نفعا في مواضع

ملا خسرو

[illegible]

طرق في الاموات الطبقة ... مذكر ومؤنث والجمع اطرقة وطرق وتخفف والطرق ثم طرقات

قوله وذلك باعتبار آه فاصل الكلام في هذا المقام ان وضع اللام للتعريف لا غير ومعناه الاشارة والتعيين والاشارة اما الى نفس الماهية وهو لام الجنس واما الى حصة معينة من الحقيقة فردا او فردين او اكثر ويسمى المعهود الخارجي والاول اما ان يقصد به الماهية من غير ان يكون في ضمن الوجود كما في قولهم الانسان حيوان ناطق والانسان نوع والحيوان جنس ويسمى لام الطبيعة والحقيقة او يقصد به الماهية باعتبار الوجود والثاني اما ان يكون مع قرينة البعضية كما في اكلت الخبز وشربت الماء ويسمى المعهود الذهني او بدون قرينة البعضية فيحمل على العموم لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح ويسمى لام الاستغراق فبهذا التحقيق ظهر ان اللام موضوع للعهد الخارجي ولتعريف الجنس وتعريف الجنس ينقسم الى ان يراد به نفس الحقيقة فقط وهو لام الطبيعة والى ان يراد به جميع الافراد وهو الاستغراق او البعض وهو المعهود الذهني فلاح من هذا التقرير ان المعهود الى ... تعريف الجنس وتعريف الجنس مورد القسمة الى الاقسام المذكورة وهذا هو المفهوم من كلام الشارح المحقق في شرح المفتاح وكلام المصنف ههنا ربما يشير اليه حيث قال وباللام للاشارة الى حصة معينة او الى نفس الحقيقة وذكر العهد الذهني والاستغراق بلفظ قد يأتي وقد يفيد تنبيها على انهما اصلان والباقي فرع واما صاحب المفتاح فقد جعل الاستغراق مقابلا للجنس والعهد في بحث تعريف المسند اليه باللام وتابعه ظاهر كلام بعض ائمة النحو وارباب الاصول لكن كلام الشارح المحقق في بيان المراد كما ترى لا يتضح في هذا المرام والله اعلم بحقيقة معنى اللام

منه

تذييل الاصل هو العهد الخارجي لانه حقيقة التعيين وكمال التمييز ثم الاستغراق لان الحكم على الحقيقة من غير اعتبار الافراد قليل في الاستعمال جدا والعهد الذهني موقوف على قرينة البعضية فالاستغراق هو المفهوم عند الاطلاق حيث لا عهد خارجا خصوصا في الجمع فان الجمعية قرينة القصد الى الافراد دون الحقيقة من حيث هي هي ثم العهد الذهني ثم الطبيعة ومنهم من قدم العهد الذهني على الاستغراق لان البعض متيقن وعورض بان الاستغراق اعم فائدة واكثر استعمالا في الشرع واحوط في اكثر الاحكام من الوجوب والتحريم والكراهة وان كان البعض احوط في الاباحة اذ في الاقتصار عليه ترك الباقي وتركه احوط من فعله والجمع المعرف باللام انما يبطل معناه ويصير مجازا عن اسم الجنس حتى يصدق بفرد واحد كما في قوله لا اتزوج النساء اذا لم يكن ثمة معهود ولم يمكن حمله على الاستغراق ولذا جعله ائمة الاصول من صيغ العموم واللام من قبيل المتواطئ لانها موضوعة للقدر المشترك وهو التعريف وقيل لكل من الاربعة فيكون من قبيل المشترك اللفظي وقيل لواحد منها فيكون مجازا في غيره وذلك هو العهد مطلقا خارجا او ذهنا او الاستغراق او العهد الخارجي وحده او هو مع الحقيقة وقد قال بكل من هذه الاقوال جماعة

سيرامي

قوله [illegible] يريد ان تعريف العهد قصد فيه الى الحصة من الحقيقة باعتبار حضورها لا الى نفس الحقيقة بهذا الاعتبار واما اسم النكرة فالقصد فيه الى الحقيقة لكن لا باعتبار الحضور وان كانت حاضرة فالحضور معتبر في الاخير [illegible] ماخوذ في مدلول اللفظ غير معتبر في [illegible] ولا يلزم من عدم اعتبار الحضور [illegible] ههنا [illegible] ان الحضور موجود في [illegible] متحقق في تعريف الحقيقة والعهد جميعا الا انه ملحوظ مقصود في المحلى باللام غير ملحوظ في المجرد عنها وحاصل الجواب [illegible] تعريف الحقيقة عن تعريف العهد وذلك لان الاشارة في الحقيقة من حيث الحضور [illegible] ههنا تعريف العهد فان [illegible] الحقيقة مع قيد الحضور حصة من الحقيقة فيكون معهودا قلنا [illegible] الماهية المقيدة بقيد الحضور [illegible] تعريف العهد لكنه [illegible] باسم الجنس الدال على الحقيقة [illegible] الحقيقة مع الحضور لان نقول الحضور متحقق لكنه ليس بملحوظ بخلاف الحقيقة على ما قررنا [illegible] اسم الجنس النكرة جواب سؤال مقدر هكذا اجاب [illegible] هذا المقام فلا تلتفت الى [illegible] الاوهام

ظاهر التشخص لكن المصاب حقيقة هو القلب

... وتراماني وتأباني فؤادي ... الحوادث

فيه ويندرس الآثار لكن لما رأيت توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب وتحصيله واستداد أعناقهم نحو الاحاطة بجمله وتفاصيله وأكثرهم قد حرموا توفيق الاهتداء الى ما فيه من مطويات الرموز والأسرار ولم يقع لهم شرح يكشف عن وجوه خرائده الأستار بل منهم من تعاطاه فاكتفوا بما فهموه من ظاهر المقال من غير أن يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال وبعضهم قد تصدوا للسلوك طرائقه من غير دليل فضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل خلست من أثناء التحصيل فرصا مع ما تجرع من الزمان غصصا وطفقت أتتبع موارد الشبه غائصا في لجج الأفكار وألتقط فرائد الفكر من مطارح الأنظار وبذلت الجهد في مراجعة الفضلاء المشار اليهم بالبنان وممارسة الكتب المصنفة في فن البيان لا سيما دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة فلقد تناهيت في تصفحهما غاية الوسع والطاقة ثم جمعت لشرح هذا الكتاب ما يذلل صعاب عويصاته الأبية ويسهل طريق الوصول الى ذخائر كنوزه المخفية وأودعته فوائد نفيسة وشحت بها كتب القدماء وفوائد شريفة سمحت بها أذهان الأذكياء وغرائب نكت اهتديت اليها بنور التوفيق ولطائف فقر أخذتها من عين التحقيق وتمسكت في دفع اعتراضاته بذيل العدل والانصاف وتجنبت في رد ما أورد عليه مذهب البغي والاعتساف وأشرت الى حل الكثير غوامض المفتاح والايضاح ونبهت على بعض ما وقع من التسامح للفاضل العلامة في شرح المفتاح وأومأت الى مواضع زلت فيها أقدام الآخذين في هذه الصناعة وأغضيت عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة ورفضت التأسي بجماعة حظروا وأعتقوا الواجبات وما فرضت على نفسي سنتهم في تطويل الواضحات وحين فرغت عن تسويد الصحائف بتلك اللطائف رماني الدهر بالأرزاء حتى فؤادي في غشاء من نبال فصرت إذا أصابتني سهام تكسرت النصال على النصال وذلك من تواتر الأخبار بتفاقم المصائب في العشائر والاخوان عند تلاطم أمواج الفتن في بلاد خراسان لا سيما بأرض بها حل الشباب تمائمي وأول أرض مس جلدي ترابها فلقد جرد الدهر على أهاليها سيف العدوان وأباد من كان من السكان ولم يدع من أطلالها الا دمنة لم تكلم من أم أوفى ولم يبق من خرابها الا قوم بيلقع حتى كأن لم يكن بين الحجون الى الصفا أنيس ولم يسمر بمكة سامر فطرحت الأوراق في زوايا الهجران ونسجت عليها عناكب النسيان وصرت بيني وبينها حجابا مستورا وجعلتها كأن لم يكن شيئا مذكورا والى الله المشتكى من دهر اذا أساء أصر على اساءته وان أحسن ندم عليه من ساعته ثم الجأني فرط الملال وضيق البال الى أن لفظني أرض الى أرض وتحملني رفع الى خفض حتى ألحت بمحروسة هراة حماها الله تعالى عن الآفات ففسح لي عيش منها على جنة النعيم بلا قطيعة وسادة كريمة لقد جمعت فيها المحاسن كلها وأحسنها الأمان واليمن والأمن فشاهدت أن قد سطعت أنوار العلم والهداية وخمدت نيران الجهل والغواية وظل ذلك الملك ممدودا ولواء الشرع بالعز معقودا وعاد عود الاسلام الى رونقه وراض روض الفضل الى ما يفيد ونظم شمل الخلائق بعد الشتات ووصل حبلهم عقب البتات واستظل الأنام بظلال العدل والاحسان وارتعوا في رياض الأمن والأمان كل ذلك بيمن دولة سلطان الاسلام ظل الله على الأنام مالك رقاب الأمم خليفة الله تعالى في العالم حامي بلاد أهل الايمان ماحي آثار الكفر والطغيان ناصر الشريعة النبوية سالك الطريقة المستقيمة باسط مهاد العدل والانصاف هادم أساس الجور والاعتساف والي

لواء الولاية في الآفاق مالك سرير الخلافة بالاستحقاق المجتهد في نصب سرادق الامن والامان المتمثل بقول
ان الله يامر بالعدل والاحسان الخالص طويته في اعلاء كلمة الله الصادق نيته في احياء سنن رسول الله
وهو السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله معز الحق والدنيا والدين غياث الاسلام ومغيث المسلمين ابو
الحسين محمد كرت لا زالت اقطار الارض مشرقة بانوار معدلته واغصان الخيرات مورقة بسحائب
رافته وهو الذي صرف عنان العناية نحو حماية الاسلام وشيد بنيان الهداية اثر ما اشرف على الانهدام
وامطر على العالمين سحائب الافضال والانعام وخص من بينهم العالمين بمزيد الاسبال والاكرام
اقامت في الرقاب له ايادي هي الاطواق والناس الحمام فقرات الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن ووسمت نساء
الاحبة والوطن وصرت بنعيم لطفه مغبوطا محظوظا وبعين عنايته ملحوظا محفوظا فشد ذلك عضدي
وهز من عطفي ثم هداني الله سبحانه سواء الطريق وافاض على سجال التوفيق حتى رجعت الى ما جمعت و
شمرت الذيل لتصحيحه وترتيبه واستنهضت الرجل والخيل في تنقيحه وتهذيبه وانفقت اليه ما سنح به
في اثناء ذلك الفكر الفاتر وسنح بعون الله للنظر القاصر فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوائد
وبحرا مشحونا بنفائس الفرائد فجعلته تحفة لحضرته العلية وخدمة لسدته السنية لا زالت ملجا
لطوائف الانام وملاذا لهم من حوادث الايام وحصنا حصينا للاسلام بالنبي واله عليه وعليهم السلام
والمرجو من خلاني وخلص اخواني ان يشتغلوا بصالح الدعاء ويشكروا لي ما عانيت في هذا التاليف
من الكد والعناء والى الله اتضرع في ان ينفع به المحصلين الذين هم للحق طالبون وعن طريق العناد
ناكبون وغرضهم تحصيل الحق المبين لا تصوير الباطل بصورة اليقين وهذا لعمري موصوف عزيز المرام قليل
الوجود في هذه الايام فلقد غلب على الطباع اللدد والعناد وفشا الجدال والحسد بين العباد ولئن فاتني من
الناس الثناء الجميل في العاجل فحسبي ما ارجو من الثواب الجزيل في الآجل وما توفيقي الا بالله عليه توكلت و
اليه انيب قال المصنف رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله
سبحانه اداء لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تاليف هذا المختصر اثر من آثارها والحمد هو الثناء
باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء
كان ذكرا باللسان او اعتقادا او محبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده و
متعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار
المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن ههنا تحقق تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة
الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان
في مقابلة الاحسان والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد وانما لم يقل الحمد للخالق او الرازق او
نحوهما مما يوهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق
... فان وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم في نفسه
على ان صاحب الكشاف قد نبه على ان في العبارة دلالة على اختصاص الحمد وانه به حقيق وبهذا يظهر ان ما
ذهب اليه من ان اللام فيه للتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كما توهم كثير من الناس بناء على ان افعال
العباد عنده ليست مخلوقة لله فلا يجوز جميع المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر السادة مسد الا

الافعال واصله النصب والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على التجدد دون ذلك
فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النائب مناب الفعل انما هو المصدر النكرة مثل سلام عليك وح لا مانع من
ان يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى ان كونه للجنس مبني على انه المتبادر الى الفهم الشائع في
الاستعمال لا سيما في المصادر وعند خفاء قرائن الاستغراق او على ان اللام لا تفيد سوى التعريف والاسم
لا يدل الا على مسماه فاذن لا يكون ثمة استغراق وما في على ما انعم مصدرية لا موصولة اي لفظا فلا يحتاج
الموصولة الى التقدير اي نعم به مع تعذره في المعطوف عليه اعني علم لكون ماله فعلا متعديا ومن زعم ان
التقدير وعلمنا على ان مالم نعلم بدل من الضمير المحذوف او خبر مبتدا محذوف او نصب بتقدير اعني فقد تعسف
واما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف المنعم امكن من الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم به
لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء وليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن
ثم انه صرح ببعض النعم ايماء الى اصولها لما يحتاج اليه في بقاء النوع بيانه ان الانسان مدني بالطبع اي محتاج في
التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه يتعاونون ويتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها
وهذا موقوف على ان يعرف كل احد صاحبه ما في ضميره والاشارة لا تفي بالمعدومات والمعقولات الصرفة و في
الكتابة مشقة فانعم الله عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما
ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه لان كل واحد يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه
فيقع الجور ويختل امر الاجتماع والمعاملات والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة بل لا بد لها من قوانين كلية
هي علم الشرائع ولا بد لها من واضع يقررها على ما ينبغي مصونة عن الخطاء وهو الشارع ثم الشارع لا بد ان يمتاز
باستحقاق الطاعة وهو انما يتميز بآيات تدل على ان شرعه من عند ربه وهي المعجزات واعلى معجزات نبينا
القرآن الفارق بين الحق والباطل فقوله وعلم من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال ونبه بها على
جلالة نعمة البيان كما اشار اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان ومن البيان بيان انه قوله ما لم نعلم تقدم
عليه رعاية للسجع والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب دعاء للشارع المقنن للقوانين واتى
من اولى الحكمة اشارة الى القوانين لان الحكمة هي علم الشرائع على ما فسره في الكشاف ولفظ اوتي تنبيها على انه من
عند ربه لا من عند نفسه وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا لله تعالى وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة
لان الفصل التميز بين الشيئين وقيل للكلام البين فصل بمعنى مفصول ففصل الخطاب البين من الكلام الملخص الذي
يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى الفاصل اي الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل
والصواب والخطاء ثم دعا لمن عاون الشارع في تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله وعلى آله اصله اهل
ابدلت الهاء همزة ثم الهمزة الفا بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف ومن له خطر وعن الكسائي سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وآل واويل
الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار جمع خير بالتشديد اما بعد اي بعدما تقدم من الحمد
والثناء وقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدا وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء
اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها اللصوق بالاسم اللازم للمبتدا قضاء لحق ما كان وابقاء له بقدر
الامكان ويسمى لهذا زيادة تحقيق في احوال متعلقات الفعل فلما كان لما ظرف بمعنى اذا يستعمل استعمال الشرط يليه
فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف الشرط

الا ان اولا لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما للثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه ما تقدم علم البلاغة وهو المعاني و
البيان وعلم توابعها وهو البديع من اجل العلوم قدرا وادقها سرا اذ لا حاجة الى تخصيص العلوم بالعربية لانه
لم يجعله اجل جميع العلوم بل جعل طائفة من العلوم اجل ما سواها وجعله من هذه الطائفة مع ان هذا ادعاء
منه وكل حزب بما لديهم فرحون اذ به اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم يعرف دقائق العربية و
اسرارها فيكون من ادق العلوم سرا و به يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استارها فيكون من اجل
العلوم قدرا لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار
والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبي عم في جميع ما جاء به ليقتفى اثره فيفاز بالسعادة
الدنيوية والاخروية فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات وجلالة
العلم بجلالة المعلوم فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكر ههنا وبين ما ذكر في المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق
ليس الا ونفس وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها قلنا معنى كلامه انه يدرك ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد
صرح بهذا وما ذكر ههنا لا يدل على انه يمكن وصفه بل على انه انما يدرك بهذا العلم ولو بالذوق المكتسب منه لا بغيره
من العلوم وليس الحصر حقيقيا حتى يرد الاعتراض عليه بان العرب يعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشير الى هذا في
مواضع من المفتاح كقوله في علم الاستدلال الوجه لاعجاز امر من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة
هذين العلمين وفي موضع آخر لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين نعم لا يمكن
بيان وجه الاعجاز وادراكه بحقيقته لامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب فلا يدخل كنه بلاغة القرآن الا
تحت علمه كما ذكر في المفتاح وتشبيه وجوه الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية و
اثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام او تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية
واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح وقد جرينا في هذا على اصطلاح المصنف والقرآن فعلان بمعنى
مفعول جعل اسما للكلام المنزل على النبي عليه السلام ونظمه تاليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب
ما يقتضيه العقل لا توالها في النطق وضم بعضها الى بعض كيف اتفق بخلاف نظم الحروف فانه توالها في النطق
من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما ادى الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ
والا لما كان للعلمين مدخل فيه لانه لا يتعلق بنفس الالفاظ ولهذا اختار النظم على اللفظ ولان فيه
استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدرر ولما كان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل
العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظم ما صنف خبر كان فيه اي
في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما لانه انفعا تمييز من اعظم لكونه احسنها ترتيبا اي لكون
القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع كل شيء في مرتبته فلكل مسئلة منه [illegible]
بعد الاخرى بما من بعض فوقها فيها احسن وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر
[illegible] ولكونه اتمها تحريرا وهو تهذيب الكلام ولكونه اكثرها للاصول و
القواعد [illegible] جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه عند العمل مأول بان مع الفعل
[illegible] معمول الفعل لا يتقدم على الموصول ولكونه كتقدم [illegible] الشيء المرتب الاجزاء عليه هذا ولا تطمع
[illegible] اذا كان [illegible] ولا تاخذكم بهما رافة [illegible] في الكلام

في الكلام والتقدير تكلف وليس كل ما قارب الشيء حكمه حكمه ما اولى به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل لان له شانا ليس
لغيره لتنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها
ولكن كان القسم الثالث غير مصون اي غير محفوظ عن الحشو وهو الزائد المستغنى عنه وعن التطويل وهو الزائد على
اصل المراد بلا فائدة وسيجيء الفرق بينهما في باب الاطناب وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا يعسر على الذهن
تحصيل معناه قابلا خبر بعد خبر اي كان قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا خبر آخر اي كان محتاجا الى الايضاح
لما فيه من التعقيد والى التجريد عما فيه من الحشو الفت مختصرا جواب لما اي كان ما تقدم سببا لتاليف مختصر يتضمن
ما فيه اي في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته ليستفاد احكامها منه كقولنا
كل حكم منكر الى المنكر يجب توكيده فانه ينطبق على ان زيدا قائم وان عمرا راكب وغير ذلك مما يلقى الى المنكر بان يقال
هذا الكلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يجب ان يؤكد فيعلم انه يؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه لا ما يستغنى عنه لكونه
حشوا من الامثلة وهي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد وهي الجزئيات
التي يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل او من كلام العرب الموثوق بعربيتهم فهي اخص من الامثلة ولم آل
من الالو وهو التقصير جهدا بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد يستعمل الالو
في قولهم لا آلوك جهدا معدى الى مفعولين والمعنى لا امنعك جهدا وحذف ههنا المفعول الاول لانه غير مقصود
اي لم امنع اجتهادا في تحقيقه اي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث وتهذيبه اي تنقيحه ورتبته اي
المختصر ترتيبا اقرب تناولا اي اخذا وهو في الاصل مد اليد الى الشيء ليؤخذ من ترتيبه اي ترتيب السكاكي او
القسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول ولم ابالغ في اختصار لفظه اي المختصر تقريبا مفعول له لما تضمنه
معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطيه اي تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه و
لو ذكر باول الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكر لكان المعنى ان المبالغة في الاختصار لم تكن للتقريب والتسهيل بل لامر
آخر وهذا مبني على اصل ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه
الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم يأتك القوم مجتمعين كان نفيا للاجتماع وهذا مما لا سبيل
الى الشك فيه ولعمري لقد افرط المصنف في وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا تصريحا
اولا وتلويحا ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا ثالثا حيث وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل الماخذ اي لا تطويل
فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث واضفت الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها فوائد عثرت
اطلعت في بعض كتب القوم عليها اي على الفوائد وزوائد لم اظفر اي لم اقف في كلام احد من القوم بالتصريح بها
اي بالزوائد ولا الاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها يعني لم يتعرضوا
لها لا بالنفي ولا بالاثبات كبعض اعتراضاته على المفتاح وغيره ولقد اعجب في جعل ملتقطات كتب الائمة فوائد و
مخترعات خاطره زوائد وتسميته تلخيص المفتاح وانا اسال الله لا يعرف لتقديم المسند اليه ههنا جهة حسن اذ
لا مقتضي للتخصيص ولا للتقوي فكانه قصد جعل الواو للحال فانها بالجملة الاسمية وما يقال انه لقصد الاستمرار فيه
نظر لحصوله من المضارع نفسه كما سيجيء في قوله تعالى لو يطيعكم من فصله حال من ان ينفع به اي بهذا المختصر كما نفع
باصله وهو المفتاح او القسم الثالث منه انه اي الله ولي ذلك النفع وهو حسبي اي محسبي وكافي لا اسال غيره
فعلى هذا كان الانسب ان يقول واياه اسال لتقديم المفعول ونعم الوكيل عطف اما على جملة وهو حسبي والمخصوص

محذوف كما فى قوله تع نعم العبد فيكون من عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبى
اى وهو نعم الوكيل وح فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره فى قولنا زيد نعم الرجل
ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما فى قوله تع فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على
رأى لكنه فى الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وهذا اوان الشروع فى المقصود فنقول رتب المختصر على
مقدمة وثلثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد فى هذا الفن او لا الثانى المقدمة والاول
ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطا فى تادية المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز
عن التعقيد المعنوى فهو الفن الثانى والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعليه منع ظاهر يدفع
بالاستقراء وقيل رتبه على مقدمة وثلثة فنون وخاتمة لان الثانى ان توقف عليه المقصود فمقدمة والا
فخاتمة والحق ان الخاتمة انما هى من الفن الثالث كما سنبين ان شاء الله تع ولما انجر كلامه فى اخر المقدمة الى
انحصار المقصود فى الفنون الثلثة صار كل منها معهودا فعرفه بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكرها
ولا الاشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى فنكرها وقال مقدمة اى هذه مقدمة فى بيان معنى الفصاحة و
البلاغة وانحصار علم البلاغة فى علمى المعانى والبيان وما يتصل بذلك مما ينساق اليه الكلام وتحصيلها
ان يعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلثة ووجه الاحتياج اليها والمقدمة ماخوذة من مقدمة
الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة
حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع
بها فيه سواء توقف عليها ام لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اشكل عليهم امران
فى التفصى عنهما الى تكلف احدهما بيان توقف مسائل العلوم الثلثة على ما ذكر فى هذه المقدمة وقد ذكر صاحب
المفتاح فى اخر المعانى والبيان والثانى ما وقع فى بعض الكتب من ان المقدمة فى بيان حد العلم والغرض منه
وموضوعه زعما منهم ان هذا عين المقدمة واعلم ان للناس فى تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا شتى
لا فائدة فى ايرادها الا الاطناب فالاولى ان نقتصر على ما ذكر فى الكتاب فنقول الفصاحة وهى فى الاصل
تنبئ عن الابانة والظهور يقال فصح الاعجمى وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجادت
فلم يلحن وافصح به اى صرح به يوصف بها المفرد يقال كلمة فصيحة والكلام يقال كلام فصيح فى النثر وقصيدة
فصيحة فى النظم والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة وهى تنبئ عن الوصول والانتهاء
يوصف بها الاخيران اى الكلام والمتكلم فقط دون المفرد يقال كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله
فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اى اذا وصفت
بها الاخيرين فقط فانته عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم يقال لكون اللفظ
جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا ان الالفاظ
اللغوية الدالة فيما بينهم انما تكون جارية على اللسان سالمة من تنافر الحروف والكلمات ومن الغرابة والتعقيد
اللفظى والمعنوى جزم المصنف بان الافصح الفصيح ما يكون سالما عن مخالفة القوانين والتنافر والغرابة و
التعقيد وقد يتسامح فى تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر لكونه لازما لها انسب للامر ثم لما كانت المخالفة
فى المفرد راجعة الى اللغة وفى الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صار فصاحة المفرد

المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان وكذا كانت البلاغة عندهم تطابق المعانى محصولها كون الكلام على وفق مقتضى
الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة تقع صفة للمتكلم بمعنى آخر بادر اولا الى تقسيمها باعتبار ما يقعان وصفا
له ثم عرف كلا منها على وجه يخصه ويليق به لتعذر جمع الحقائق المختلفة فى تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك
بينها كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرهما لان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلثة من قبيل
اطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة ولا يخفى تعذر تعريف مطلق العين
الشامل للشمس والذهب وغير ذلك فصح ان تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم يجده فى كلام الناس
لكنه اخذه من اطلاقاتهم واعتباراتهم وح لا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد فى كلام الناس ما يصلح لتعريفهما
بانه لا مدخل للرأى فى تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالناس الناس المعهودون كالشيخ
والسكاكى ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة فى تعريف البلاغة وجب
تقديمها ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الكائنة فى المفرد خلوصه من تنافر الحروف
والغرابة ومخالفة القياس اللغوى اى المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد فى الكلمة شىء من هذه الثلثة
لا تكون فصيحة فالتنافر وصف فى الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما يوجب التناهى
فيه نحو الهعخع بالخاء المعجمة فى قول اعرابى سئل عن ناقته تركتها ترعى الهعخع ومنه ما هو دون ذلك نحو
مستشزرات فى قول امرئ القيس غدائره اى ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع فى البيت السابق
مستشزرات مرتفعات ان روى بالكسر على لفظ اسم الفاعل او مرفوعات ان روى بالفتح استشزره
رفعه واستشزر ارتفع يعدى ولا يعدى الى العلى تضل العقاص فى مثنى ومرسل تضل اى تغيب والعقاص
جمع عقيصة وهى الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول والمرسل خلاف المثنى يعنى ان ذوائبه مشدودة
على الرأس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب فى الاخيرين والغرض بيان كثرة الشعر
وزعم بعضهم ان منشأ الثقل فى مستشزر هو توسط الشين المعجمة التى هى من المهموسة الرخوة بين التاء
التى هى من المهموسة والزاء المعجمة التى هى من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وهو سهو لان الراء
المهملة ايضا من المجهورة فيجب ان يكون مستشرف ايضا متنافرا بل منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف
المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد المخارج وان الانتقال من احدها الى الاخر كالطفرة و
لا بسبب قربها وان الانتقال من احدها الى الاخر كالمشى فى القيد لانا نجد غير متنافر من القريب المخرج كالجيش
والشجى وفى التنزيل الم اعهد ومن البعيد ما هو بخلافه كلع غلاف علم وليس ذلك بسبب ان الاخراج
من الحلق الى الشفة ايسر من ادخاله من الشفة الى الحلق لانا نجد بين حسن غلب وبلغ وحلم وملح بل هذا امر
ذوقى فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غير
ذلك ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذره فالاولى ان يحال الى سلامة
الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه
لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا
فلا يخرج سورة فيها الم اعهد عن الفصاحة وابن بعضهم بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب
انتفاء وصف الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلمات ماخوذة فى تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج

لكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئها ولئن سلم
على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه ممنوع ولو سلم فالمعنى انه عربي النظم والاسلوب ولو سلم
فباعتبار الاعم الاغلب ولم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام ان
يكون كل كلمة منه فصيحة فاين هذا من ذلك وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة
على كلام غير فصيح والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل او العجز الى
الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا او الغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال
فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة كتكأكأتم وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر
النحوي حين سقط من الحمار واجتمع الناس عليه ما لكم تكأكأتم علي تكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا عني اي
اجتمعتم تنحوا كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله في الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة
فهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون في اذنه فافلت من ايديهم وقال ما لكم
تكأكأتم علي كما تكأكؤون على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه
ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا و
فاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء والسريج
اسم قين ينسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان وهذا قريب من قولهم سرج وجهه
بالكسر اي حسن وسرج الله وجهه اي بهجه وحسنه وانما لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال انهم لم يعرفوا
على هذا الاستعمال وان يكون هذا مولدا انسحنا من السراج على انه لا يبعد ان يقال ان سرج الله
وجهه ايضا من باب الغرابة واما صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه اي حسنه وبهجه ثم اشتهر
هذا المصراع لا يقال الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي في مقابلة المعتادة و
هي حسب قوم دون قوم والوحشية هي المشتملة على تركيب ينفر الطبع عنه وهي في مقابلة العذبة فالغريب
يجوز ان يكون عذبة فلا يحسن تفسيره بالوحشية بل الوحشية فيذ ذا يخل بفصاحة المفرد وان اريد
بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة بذلك تخل بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور
في كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار استعير للالفاظ التي لم يونس
استعمالها والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب استعماله على
العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر
ومنه غريب القرآن والحديث والغريب القبيح يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون
مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش للفريد
واطلخم الامر وجفخت وامثال ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال تفسير للوحشية
فمع كونه مخلا بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد وان اردت بالفصاحة معنى آخر وزعمت
شيئا من التنافر والغرابة والمخالفة لا يخل بها فلا مشاحة والمخالفة ان تكون الكلمة على خلاف القانون
المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة اي كثاب التصديق وما هو في حكمها كوجوب الاعلال
في نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف واما مثل ابى يابى وعور ونحو

ونحو دو قطط شعره وآل وماء وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء
لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة وكانه قال القياس كذا الا في هذه الصور بل المخالف ما لا يكون
على وفق ما ثبت عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي الاجلل والقياس الاجل قيل فصاحة
المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان يمج السمع من سماعه كما يتبرأ من سماع الاصوات المنكرة
فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما يستلذ النفس سماعه ومنها ما تستكرهه نحو الجرشى
في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة ابي الحسن علي مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشى اي النفس شريف
النسب فالاسم مبارك لموافقة اسمه اسم امير المؤمنين علي رضي الله عنه واللقب مشهور بين الناس
والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة
بالوحشية لظهور ان الجرشى انما من قبيل تكأكأتم وافرنقعوا والجحيش واطلخم وقد ذكر هنا وجوه اخر
الاول انها ان ادت الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر والا فلا تخل بالفصاحة الثاني ان ما ذكره هذا القائل
في بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف
في موضعه وضعف هذين الوجهين ظاهر الثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح
يستكره في السمع اذا ادي بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادي بنغم
متناسبة وصوت طيب وليس بشيء للقطع باستكراه الجرشى دون النفس سواء ادي بصوت حسن
او غيره وكذا جفخت وملدوم وتخرت وعلى الرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى ودسر ونحو
ذلك وفيه ايضا بحث لانه قد يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع السببية فيصير اللفظ فصيحا
فان مفردات الالفاظ تتفاوت باختلاف المقامات كما سيجيء في الخاتمة ولفظ ضيزى ودسر كذلك و
الفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها حال من الضمير
في خلوصه اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره مستشزر و
انفه مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات في تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون كلام مشتمل
على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات
حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور فيما بين
معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير
فصيح وان كان مثل هذه الصورة اعني ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش وتبعه ابن
جني لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء
الكلاب العاويات وقد فعل وقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع ورد بان الضمير للمصدر
المدلول عليه بالفعل اي رب الجزاء واصحاب العصيان كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل واما
قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار وقوله الا ليت شعري هل يلوم قومه زهيرا
على ما جر من كل جانب فشاذ لا يقاس عليه والتنافر ان يكون الكلمات ثقيلة على اللسان فمنه ما هو
متناه في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب قبر حرب اسم رجل قبر صدره وقبر حرب بمكان قفر اي خال
عن الماء والكلاء ومنه ما دون ذلك مثل قوله اي ابي تمام كريم متى امدحه امدحه والورى معي

اذا ما لمته لمته وحدي الورى مبتدأ خبره معي والواو للحال اي لا يشاركني احد في ملامته لانه
انما يستحق المدح دون الملامة وفي استعمال اذا والفعل الماضي ههنا اعتبار لطيف وهو ايهام
ثبوت الدعوى كانه تحقق منه اللوم فلم يشاركه احد لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم والهجاء
مما عابه الصاحب قال المصنف في الايضاح فان في امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من التنافر ولعله اراد ان فيه
شيئا من الثقل فاذا انضم اليه امدحه الثاني تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر المخل بالفصاحة
ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل نحو فسبحه والقول باشتمال القرآن
على كلام غير فصيح مما لا يجتري عليه المؤمن صرح بذلك ابن العميد وهو اول من عاب هذا البيت
على ابي تمام حيث قال هذا التكرير في امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق
خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر وبين المثالين فرق آخر وهو ان منشأ الثقل في الاول
نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم ان من التنافر جمع كلمة مع اخرى غير مناسبة
لها كجمع سطل مع قنديل ومسجد بالنسبة الى الحاج مثلا وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان
فهو انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اي كون الكلام معقدا على ان المصدر من المبني
للمفعول ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد لخلل واقع اما في النظم بان لا يكون ترتيب
الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم او تاخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب
صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون
اجتماع امور كل منها سائغ الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض منها
لكنه مع اعتبار الجميع يكون اشد واقوى فذكر ضعف التاليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي
كما توهمه بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال هشام بن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل
المخزومي وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه اي ليس مثله في الناس حي يقاربه
اي احد يشبهه في الفضائل الا مملك اي اعطي الملك والملك يعني هشاما ابو امه اي ام ذلك المملك
ابوه اي ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اي لا يماثله احد الا ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل
بين المبتدأ والخبر اعني ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه
بالاجنبي الذي هو ابوه وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني حي ولهذا نصبه والا فالمختار
البدل فهذا التقديم سائغ الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد وقيل مثله مبتدأ وحي خبره وما غير
عاملة على اللغة التميمية وقيل بالعكس وبطلان العمل لتقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب قلقا في المعنى يظهر (اي اضطرابا)
بالتامل في قولنا ليس مماثله في الناس حيا يقاربه وليس حي يقاربه مماثلا له في الناس فالصحيح ان مثله
اسم ما وفي الناس خبره وحي يقاربه بدل من مثله وفيه فصل بين البدل والمبدل منه واما في الانتقال
اي لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى
الثاني المقصود وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن
الدالة على المقصود كقول الآخر وهو عباس بن الاحنف ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب
اي تصب بالرفع وهو الرواية الصحيحة المبني عليها كلام الشيخ في دلائل الاعجاز والنصب توهم عيناي

عيناي الدموع لتجمدا جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن فاصاب
لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكاني واضحكني اي ساءني وسرني ابكاني الدهر ويا ربما اضحكني الدهر بما (يرضيني)
ولكنه اخطأ في الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين فان الانتقال
من جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة لا الى ما قصده من
السرور الحاصل بملاقاة الاصدقاء ومواصلة الاحبة ولهذا لا يصح ان يقال في الدعاء لا زالت
عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك ويقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها كانهما تبخلان
بالمطر واللبن قال الحماسي الا ان عينا لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها لجمود فان قيل استعمل
الجمود في مطلق خلو العين من الدمع مجازا من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كني به عن المسرة لكونه
لازما لها عادة قلنا هذا انما يكفي لصحة الكلام واستقامته ولا يخرج عن التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن
لا ينتقل اليه بسهولة والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى
الثاني ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام الذي ليس له معنى ثان فهو بمنزلة
الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان
والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجريان على عكس المقصود واني الى الآن كنت اطلب القرب والسرور
فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال واطلب الحزن والكآبة
ليحصل الفرح والسرور وهذا ان نصبت تسكب بتقدير ان عطفا على بعد الدار وان رفعته كما هو الصواب
فالمعنى ابكي واحزن الآن ليحصل في المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال وح لا يدخل سكب
الدموع تحت الطلب لكنه اكب عليه ولازمه ملازمة الامر المطلوب ليظن الدهر انه مطلوب به فيأتي بضده هذا
هو المعنى المشهور فيما بين القوم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف ومنشاؤه عدم التعمق في المعاني وقلة التصفح
لكلام المهرة من السلف والصحيح انه اراد بطلب البعد طلب النفس به وتوطينها عليه حتى كانه امر مطلوب و
المعنى اني اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق واتجرع غصصها
واحتمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لاتسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح
الفرج ومع كل عسر يسر ولكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من دلائل الاعجاز فعلى هذا فالسين في ساطلب لمجرد التا(كيد)
على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى سنكتب ما قالوا وغير ذلك قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة
التكرار وهو ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات فكثرة التكرار كقوله اي
ابي الطيب وتسعدني في غمرة بعد غمرة الغمرة ما يغمرك من الماء والمراد الشدة سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح
وهو شدة عدو الفرس يستوي فيه المذكر والمؤنث واراد بها فرسا حسنة الجري لا تتعب راكبها كانها تجري في
الماء لها سبوح منها حال من شواهد عليها متعلق بها وشواهد فاعل الظرف اعني لها لاعتماده على
الموصوف والضمائر كلها لسبوح يعني ان لها من نفسها علامات شاهدة على نجابتها وتتابع الاضافات مثل
قوله اي قول ابن بابك حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي ففيه اضافة حمامة الى جرعى وهي ارض ذات رمل مستوية
لا تنبت شيئا تانيث الاجرع قصرها للضرورة واضافة جرعى الى حومة وهي معظم الشيء واضافة حومة الى
الجندل وهي ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وتمامه فانت بمرأى من سعاد ومسمع اي بحيث تراك سعاد

وسمع صوتک یقال فلان بمرأی منی ومسمع ای بحیث اراه واسمع قوله کذا فی الصحاح وفیه نظر لان کلا من کثرة
التکرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه علی اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا یخل
بالفصاحة کیف وقد قال النبی علیه السلام الکریم ابن الکریم ابن الکریم ابن الکریم یوسف بن یعقوب بن اسحاق بن ابراهیم
قال الشیخ عبد القاهر قال الصاحب ایاک والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذکر انها تستعمل فی الهجاء
کقوله یا علی بن حمزة بن عمارة انت والله ثلجة فی خیارة ثم قال لا شک فی ثقل ذلک فی الاکثر لکنه اذا سلم من الکراهة
ملح ولطف کقوله فظلت تدیر الکاس ایدی جاذن عتاق دنانیر الوجوه ملاح ومنه الاطراد المذکور فی علم البدیع
کقوله بعتیبة بن الحارث بن شهاب وما اورده المصنف فی الایضاح من کلام الشیخ مشعر بانه جعل تتابع
الاضافات اعم من ان یکون مترتبة لا یقع بین المضافین شیء غیر مضاف کما فی البیت او غیر مترتبة کما فی
الحدیث وانه اورد الحدیث مثالا لکثرة التکرار وتتابع الاضافات جمیعا وانه اراد بتتابع الاضافات ما فوق
الواحد لا یقال ان من اشترط ذلک اراد بتتابع الاضافات المترتبة وکثرة التکرار بالنسبة الی امر واحد کما
فی البیتین والحدیث سالم عن هذا لانا نقول هما ایضا ان وجبا ثقلا وبشاعة فذاک والا فلا جهة لاخلالهما
بالفصاحة کیف وقد وقعا فی التنزیل کقوله تعالی مثل داب قوم نوح وقوله ذکر رحمة ربک عبده زکریا وقوله
ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقویها والفصاحة فی المتکلم ملکة هی قسم من مقولة الکیف وقد رسم
القدماء الکیف بانها هیئة قارة لا تقتضی قسمة ولا نسبة لذاته والهیئة والعرض متقاربا المفهوم الا ان العرض
یقال باعتبار عروضه والهیئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة فی المحل فخرج بالقید الاول الحرکة والزمان
والفعل والانفعال وبالثانی الکم وبالثالث باقی الاعراض النسبیة وقولهم لذاته لیدخل فیه الکیفیات المقتضیة
للقسمة والنسبة بواسطة اقتضاء محلها ذلک والاحسن ما ذکره المتاخرون وهو انه عرض لا یتوقف تصوره علی
تصور غیره ولا یقتضی القسمة واللاقسمة فی محله اقتضاء اولیا ثم الکیفیة ان اختصت بذوات الانفس تسمی
کیفیة نفسانیة وح ان کانت راسخة فی موضوعها تسمی ملکة والا تسمی حالا فالملکة کیفیة راسخة فی
النفس فقوله ملکة اشعار بان الفصاحة من الهیئات الراسخة حتی لو عبر عن المقصود بلفظ فصیح من غیر
رسوخ ذلک فیه لا یسمی فصیحا فی الاصطلاح وقوله یقتدر بها علی التعبیر عن المقصود دون یعبر اشعار بانه یسمی
فصیحا حالتی النطق وعدمه ای سواء کان ممن ینطق بمقصوده بلفظ فصیح فی زمان من الازمنة او لا ینطق
به قط ولکن له ملکة الاقتدار ولو قیل یعبر لاختص بمن ینطق بمقصوده فی الجملة هکذا یجب ان یفهم هذا الکلام
وقوله بلفظ فصیح لیعم المفرد والمرکب وذلک لان اللام فی المقصود للاستغراق ای کل ما وقع علیه قصد المتکلم و
ارادته فلو قیل بکلام فصیح اوجب فی فصاحة المتکلم ان یقتدر علی التعبیر عن کل مقصود له بکلام فصیح وهذا
محال لان من المقاصد ما لا یمکن التعبیر عنه الا بالمفرد کما اذا اردت ان تلقی علی الحاسب اجناسا مختلفة لیرفع حسابها
فتقول دار غلام جاریة ثوب بساط الی غیر ذلک فلذا قال بلفظ فصیح دون کلام فصیح وقول بعضهم دون کلام
فصیح او لفظ بلیغ سهو ظاهر فان قلت هذا التعریف غیر مانع لصدقه علی الادراک والحیوة ونحوهما مما
یتوقف علیه الاقتدار المذکور قلنا لا نسلم ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القریب لانه السبب
الحقیقی المتبادر الی الفهم مما استعمل فیه الباء السببیة والبلاغة فی الکلام مطابقته لمقتضی الحال المراد بالحال
الامر الداعی الی التکلم علی وجه مخصوص ای الی ان یعتبر مع الکلام الذی یؤدی به اصل المعنی المراد خصوصیة ما و

وهو مقتضی الحال مثلا کون المخاطب منکرا للحکم حال یقتضی تاکیده والتاکید مقتضاها ومعنی مطابقته له ان الحال
ان اقتضی التاکید کان الکلام موکدا وان اقتضی الاطلاق کان عاریا عن التاکید وهکذا ان اقتضی حذف
المسند الیه حذف وان اقتضی ذکره ذکر الی غیر ذلک من التفاصیل المشتمل علیها علم المعانی مع فصاحته
ای مع فصاحة الکلام فان البلاغة انما تتحقق عند تحقق الامرین وهو ای مقتضی الحال مختلف فان مقامات
الکلام متفاوتة الحال والمقام متقاربا المفهوم والتغایر بینهما اعتباری فان الامر الداعی مقام باعتبار
توهم کونه محلا لورود الکلام فیه علی خصوصیة ما وحال باعتبار توهم کونه زمانا له وایضا المقام یعتبر
اضافته الی المقتضی فیقال مقام التاکید والاطلاق والحذف والاثبات والحال الی المقتضی فیقال حال الانکار
وحال خلو الذهن وغیر ذلک فعند تفاوت المقامات تختلف مقتضیات المقام ضرورة ان الاعتبار
اللائق بهذا المقام غیر الاعتبار اللائق بذاک وهو اختلافها عین اختلاف مقتضیات الاحوال ثم شرع فی تفصیل
تفاوت المقامات مع اشارة اجمالیة الی ضبط مقتضیات الاحوال وبیان ذلک ان مقتضی الحال هو ای
اعتبار مناسب للحال والمقام وهو اما ان یکون مختصا باجزاء الجملة او بالجملتین فصاعدا او لا یختص
بشیء من ذلک اما الاول فیکون راجعا اما الی نفس الاسناد ککونه عاریا عن التاکید او موکدا استحسانا
او وجوبا تاکیدا واحدا او اکثر او الی المسند الیه ککونه محذوفا او ثابتا معرفا او منکرا مخصوصا او غیر
مخصوص مصحوبا بشیء من التوابع او غیر مصحوب مقدما او موخرا مقصورا علی المسند الیه او
غیر مقصور الی غیر ذلک او الی المسند کما ذکر مع زیادة کونه مفردا فعلا او غیره او جملة اسمیة او فعلیة
او شرطیة او ظرفیة مقیدا بمتعلق او غیر مقید علی ما سنفصل واما الثانی فکوصل الجملتین او فصلهما
واما الثالث فکالمساواة والایجاز والاطناب علی الوجوه المذکورة فی بابه وهذا حدیث اجمالی یفصله علم
البیان اذا تمهد هذا فنقول مقام التنکیر ای المقام الذی یناسبه تنکیر المسند الیه او المسند یباین مقام تعریفه
ومقام اطلاق الحکم او التعلق او المسند الیه او المسند او متعلقه یباین مقام تقییده بموکد او اداة قصر او تابع
او شرط او مفعول او ما یشبهه ومقام تقدیم المسند الیه او المسند او متعلقاته یباین مقام تاخیره وکذا مقام
ذکره یباین مقام حذفه وهذا معنی قوله فمقام کل من التنکیر والاطلاق والتقدیم والذکر یباین مقام خلافه ای خلاف
کل منها وانما فصل قوله ومقام الفصل یباین مقام الوصل لامرین احدهما التنبیه علی انه باب عظیم الشان رفیع القدر
حتی حصر بعضهم البلاغة علی معرفة الفصل والوصل والثانی انه من الاحوال المختصة باکثر من جملة وفصل قوله و
مقام الایجاز یباین مقام خلافه ای الاطناب والمساواة لکونه غیر مختص بجملة او جزئها ولانه باب عظیم کثیر
المباحث وقد اشار فی المفتاح الی تفاوت مقام الایجاز والاطناب بقوله ولکل حد ینتهی الیه الکلام مقام فان
لکل من الایجاز والاطناب لکونهما نسبیین حدودا ومراتب متفاوتة ومقام کل یباین مقام الآخر وکذا خطاب
الذکی مع خطاب الغبی فان مقام الاول یباین مقام الثانی فان الذکی یناسبه من الاعتبارات اللطیفة والمعانی
الخفیة ما لا یناسب الغبی وکان الانسب ان یذکر مع الغبی الفطن لان الذکاء شدة قوة للنفس معدة لاکتساب
الآراء وتسمی هذه القوة الذهن وجودة تهیؤها لتصور ما یرد علیها من الغیر الفطنة والغباوة عدم الفطنة
عما من شانه الفطنة فمقابل الغبی هو الفطن ولکل کلمة مع صاحبتها ای مع کلمة اخری مصاحبة معها مقام
لیس لها مع ما یشارک تلک المصاحبة فی اصل المعنی مثلا الفعل الذی قصد اقترانه بالشرط فله مع کل من ان و

شرط مقام ليس له مع الآخر ولكل من ادوات الشرط مثلا مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وكذا كلمات الاستفهام
والمسند اليه كزيد مثلا له مع المسند المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية والفعلية
او الشرطية او الظرفية مقام آخر اذ المراد بالواحد الكلمة الحقيقية او ما هو في حكمها وايضا له مع المسند
السببي مقام ومع الفعلي مقام آخر الى غير ذلك هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام في جميع ما ذكر من التقديم والتأخير
والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات متناسبة وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقته
للاعتبار المناسب وانحطاطه اي انحطاط شانه بعدمها اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب والمراد
بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء
اذا نظرت اليه وراعيت حاله واعتبار هذا الامر في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض واراد
بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة الى ما سبق اذ لا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة
دون العرضي الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية او المعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى
الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتأكيد والاطلاق وغيره مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح
وتستشعر لهذا زيادة تحقيق والفاء في قوله فمقتضى الحال يدل على انه تفريع على ما تقدم ونتيجة له وبيان ذلك
انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر
يفيد الحصر كما يقال ضربي زيدا في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى
الحال فقد حصل هنا مقدمتان احديهما ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته للاعتبار المناسب والثانية ان ليس
ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا والا لبطل
احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر وهذا اعني تطبيق الكلام بمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر
بالنظم حيث يقول النظم هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه
قد ذكر في مواضع من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل
ان تنظر في الخبر مثلا الى الوجوه التي تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد
وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج
الى غير ذلك وكذا في الحال مثل جاء زيد مسرعا ويسرع او هو مسرع او وهو يسرع او قد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل
من ذلك موضعه وتجيء به حيث ما ينبغي له وتنظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل منها بخصوصية في ذلك
المعنى فتضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو ان تجيء بما في نفي الحال وبلا في نفي الاستقبال وبان فيما يترجح بين
ان يكون وبين ان لا يكون وباذا فيما علم انه كائن وتنظر في الجمل التي تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل
ثم في الوصل موضع الواو من الفاء والفاء من ثم الى غير ذلك وتتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير و
الحذف والتكرار والاظهار والاضمار فتصيب بكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ثم ليس
هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير راجعة الى الالفاظ انفسها ومن حيث هي هي ولكن
تعرض لها بسبب المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض
فرب [illegible] مثلا [illegible] في [illegible] وهي في [illegible] في غاية [illegible] ومن الالفاظ منكرة في بيت آخر قبيحة [illegible] هذا
انما [illegible] فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى

عند التركيب

يعني الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق بافادته وذلك لما مر من انها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح
لمقتضى الحال وظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار افادته المعنى عند التركيب
لا يتصف بكونه مطابقا له او غير مطابق ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض التي
يصاغ لها الكلام وكثيرا ما نصب على الظرف لانه من صفة الاحيان وما للتأكيد معنى الكثرة والعامل
ما يليه على ما ذكره في الكشاف في قوله قليلا ما تشكرون اي في كثير من الاحيان يسمى ذلك الوصف المذكور
فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ في دلائل الاعجاز فانه
ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه بالالفاظ دون اللفظ نفسه وفي
بعضها ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروي
والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفاته الفاضلة فتكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق بين
كلاميه انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت انها من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها
باعتبار افادتها المعاني عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة
من غير اعتبار التركيب وح لا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات هذا خلاصة كلام المصنف فكانه لم يتصفح دلائل
الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين
احدهما ما مر في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام به يقع التفاضل ويثبت
الاعجاز وعليه يطلق البراعة والبلاغة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو
اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشأ هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام المعنى و
الشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي يدل بلفظه على معناه
اللغوي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعان اول ومعان ثوان والشيخ يطلق
على المعاني الاول بل على ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اسم النظم والصور والخواص و
المزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها
يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوقة التي
هي الاصوات والحروف ولا في المعاني الثواني التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها فحيث يثبت انها من
صفات الالفاظ والمعاني يريد بهما تلك المعاني الاول وحيث ينفي ان تكون من صفاتهما يريد بالالفاظ الالفاظ
المنطوقة وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة وليت انا
احمل كلامه على هذا بل هو يصرح به مرارا كما قال لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعاني سبيل الا
بترتيب الالفاظ في النطق تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب واذا
وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق به ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني و
السبب انهم لما جعلوها اوصافا للمعاني لما فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة اعني الزيادات والكيفيات
والخصوصيات فجعلوها كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى
والخاصية التي تجددت فيه وقولنا صورة تمثيل وقياس لما ندركه بعقولنا على ما ندركه بابصارنا فكما ان
تبين انسان من انسان يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذاك كذلك يوجد بين المعنى في بيت وبينه في

بيت آخر فرق فعبرنا عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذلك وليس هذا من مبتدعاتنا
بل هو مشهور في كلامهم وكفاك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير هذا نبذة مما ذكره
الشيخ ثم انه شدد النكير على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك كل
مبلغ وقال سبب الفساد عدم التمييز بين ما هو وصف للشيء في نفسه وبين ما هو وصف له من
اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا انا نعني الفصاحة التي تجب للفظ لا من اجل شيء يدخل في النطق بل من
اجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن في الاعراب والخطاء في الالفاظ ثم انا لا ننكر ان
يكون مذاقة الحروف وسلاستها مما يوجب الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز به و
يكون هو الاصل والعمدة ومما اوقعهم في الشبهة انه لم يسمع عاقل يقول معنى فصيح والجواب ان مرادنا
ان الفضيلة التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما يكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة
عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف بها المعنى كما يمتنع
ان يوصف بانه دال ولها اي للبلاغة في الكلام طرفان اعلى اليه ينتهي البلاغة كذا في الايضاح وهو
حد الاعجاز وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته فان قيل
ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كافل بتمام هذين الامرين فمن
اتقنه واحاط به لم لا يجوز ان يراعيهما حق الرعاية فيأتي بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة ولو بمقدار
اقصر سورة قلنا لا نعرف بهذا العلم الا ان هذه الحال تقتضي ذلك الاعتبار مثلا واما الاطلاع على كمية
الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر آخر ولو سلم فامكان الاحاطة بهذا
العلم لغير علام الغيوب ممنوع كما مر وكثيرا من مهرة هذا الفن تراه لا يقتدر على تاليف كلام بليغ
فضلا عما هو في الطرف الاعلى وما يقرب منه ظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز و
ما يقرب من حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه انما هو من المراتب العلية والاجهة لجعله من
الطرف الاعلى الذي اليه ينتهي البلاغة اذ المناسب ان يؤخذ ذلك حقيقيا كالنهاية او نوعيا
كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز في كلام غير البشر وما يقرب منه في كلام البشر فالاول حد
لا يمكن للبشر ان يعارضه والثاني حد لا يمكنه ان يتجاوزه او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من
النهاية وكلاهما اعجاز قلنا اما الاول فشيء لا ينفهم من اللفظ مع ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر
الى كونه كلام بشر او غيره واما الثاني فلا يدفع الفساد على ان الحق هو ان حد الاعجاز بجملته مرتبة اي مرتبة
للبلاغة ودرجة هي الاعجاز والاضافة للبيان يؤيده قول صاحب الكشاف في قوله تعالى لو وجدوا فيه اختلافا
كثيرا اي لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته فكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا
عنه يمكن معارضته ومما الهمت بين النوم واليقظة ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه
عائد الى الطرف الاعلى لا على حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته
هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف
الاعلى وما يقرب منه اي من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كذا في
شرحه ولا يخفى ان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركة في امتناع معارضته. وفي

وفي نهاية الايجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه هو المعجز واسفل وهو ما اي طرف للبلاغة اذا غير الكلام
عنه الى ما دونه اي الى مرتبة هي ادنى منه وانزل التحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء
باصوات الحيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على
اصل المراد وبينهما اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقا
ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة ويتبعها اي بلاغة الكلام وجوه
أخر سوى المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا هذا تمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع وفيه
اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن البلاغة ولفظ تبعها اشعار بان هذه الوجوه انما تعد
محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل
المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هي من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر
بها على تاليف كلام بليغ وعلم تفريع على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصار
مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة و
حصر مرجعها في المعاني والبيان دون اللغة والصرف والنحو يعني علم مما تقدم امران احدهما ان كل بليغ كلاما
كان او متكلما فصيح لان الفصاحة ماخوذة في تعريف البلاغة على ما سبق ولا عكس اي ليس كل فصيح بليغا او
هو ظاهر والثاني ان البلاغة في الكلام مرجعها وما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق
والكذب الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه اي ما به يتحققان ويحصلان الى الاحتراز عن الخطاء في تادية المعنى المراد
والا لربما ادى المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر من تعريف البلاغة والى تمييز الكلام الفصيح
من غيره والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة
عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه
عليها فان قلت قد يفسر مرجع البلاغة بالعلة الغائية لها والغرض منها فيكون بالعكس قلت لا بل هو فاسد
لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به المصنف يؤول المعنى الى ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى
الحال فصيحا هو الاحتراز عن الخطاء في اداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفساده واضح وكذا ان حمل الكلام
على خلاف ما صرح به واريد بلاغة المتكلم لان غاية ما علم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم تفيد هذين الامرين او
تتوقف عليهما وادعاء انهما غرض منها وغاية لها فالرجوع الى الحق خير والحاصل ان البلاغة ترجع الى هذين
الامرين والاقتدار عليهما يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين وهو امر يتحصل ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة
الحس فمرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا الا الى مجرد المعاني والبيان واما تحقيق قوله والثاني اي تمييز الفصيح من غيره
يعني معرفة ان هذا الكلام فصيح وذلك غير فصيح فهو انه مركب اجزاؤه تمييز السالم من الغرابة عن غيره اي معرفة
ان هذا سالم من الغرابة دون ذلك ليحترز عن الغرابة وتمييز السالم من المخالفة عن غيره وهكذا جميع اسباب
الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره يتبين في علم اللغة اذ به يعرف ان في تكاكأتم ومسرجا
غرابة بخلاف اجتمعتم وكالسراج لان من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات المانوسة علم ان ما عدا
ما يفتقر الى تنقير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة اذ بضدها تتبين الاشياء وتمييز السالم عن مخالفة القياس
عن غيره يتبين في علم الصرف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس دون الاجل وقس على هذا البواقي فاتضح

قوله هو الخبر عن الشئ الخ اى كل نسبة تعتبر بين الامرين فهى فى الواقع اما بالاثبات او بالنفى فالاخبار عن هذا الاعلام بها ان كان على الوجه الذى هو به من الاثبات والنفى فصدق وان كان لا على ما هو به فكذب فالشئ على هذا عبارة عن النسبة ... استعمال لفظ ... عبارة عن المحكوم عليه بمعنى ان الاخبار عن الشئ على الوجه الذى هو ...

[illegible]

ان تمييز الفصيح عن غيره منه ما يبين اى يوضح فى علم متن اللغة كالغرابة اعنى تمييز السالم من الغرابة عن غيره وانما قال متن اللغة لان اللغة قد تطلق على جميع اقسام العربية او فى علم التصريف كمخالفة القياس او فى علم النحو كضعف التاليف والتعقيد اللفظى او يدرك بالحس كالتنافر اذ به يدرك ان مستشزرا مما نافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات وقوا[ه] ما يبين فى هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوى اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوى عن غيره والغرض من هذا الكلام تعيين ما يبين فى العلوم المذكورة او يدرك بالحس ويحترز بها عما يجب ان يحترز عنه ليعلم انه لم يبق لنا ما يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطاء والتاء[دية] وتمييز السالم من التعقيد عن غيره ليحترز عن التعقيد فمست الحاجة الى علم يحترز عن الخطاء وعلم يحترز عن التعقيد لينتظم امر البلاغة فوضعوا لذلك علمى المعانى والبيان وسموهما علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها والى هذا اشار بقوله وما يحترز به عن الاول يعنى الخطا فى التادية علم المعانى فالمراد بالاول اول الامرين الباقيين اللذين يحتاج الى الاحتراز عنهما واما الاول المقابل للثانى الذى هو تمييز الفصيح عن غيره فانما هو الاحتراز عن الخطا لا نفس الخطا وما يحترز به عن التعقيد المعنوى علم البيان فظهر ان علم البلاغة منحصر فى علمى المعانى والبيان وان كان البلاغة ترجع الى غيرهما من العلوم ايضا وعليك بالتامل فى هذا المقام فانه من مزال الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا علم البديع واليه اشار بقوله وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر فى علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده فى الفنون الثلثة وكثير من الناس يسمى الجميع علم البيان وبعضهم يسمى الاول علم المعانى والاخيرين يعنى البيان والبديع علم البيان والثلثة علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة والله اعلم

الفن الاول علم المعانى قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد فى تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ففيه زيادة اعتبار ليست فى علم المعانى والمفرد مقدم على المركب طبعا وقبل الشروع فى مقاصد العلم اشار الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا ليكون للطالب زيادة بصيرة ولان كل علم فهى مسائل كثيرة تنضبط بجهة وحدة باعتبارها تعد علما واحدا يفرد بالتدوين ومن حاول تحصيل كثير تنضبط بجهة وحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال فهو علم اى ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويقال لها الصناعة ايضا بيان ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول مستنبطة من تراكيب البلغاء تحصل من ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها متى اريد وهى العلم ولذا قالوا اوجه الشبه بين العلم والحيوة كونهما جهتى ادراك لا ترى انك اذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد جميع مسائله حاضرة فى ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية هى مبدأ التفاصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها ويجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها ثم المعرفة يقال لادراك الجزئى او البسيط والعلم للكلى او المركب ولذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين لشئ واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال عارف والمصنف قد جرى على استعمال المعرفة فى الجزئيات فقال يعرف به احوال اللفظ العربى دون يعلم فكانه قال هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هى معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اى فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل لان وجود ما لا نهاية له محال وعلى هذا

[illegible]

قوله هو الخبر عن النفي الخ بل نسبة تعتبر من الامر عن فهي في الواقع اما بالاثبات او بالنفي فالاخبار عنها دالاعلام بها ان كانت على الوجه الذي هو به من الاثبات والنفي فصدق وان كان لا على ما هو به فكذب فالشيء على هذا عبارة عن النسبة ويجوز ان يجعل عبارة عن المحكوم عليه بمعنى ان الاخبار عن الشيء على الوجه الذي هو متلبس به صدق ولا على ما هو متلبس به كذب وقد يرجح على الاول بانه بعيد لان المتعارف في الاستعمال اخبرت عن زيد لا اخبرت عن نسبة القيام اليه ويمكن ان يقال الوجه الاول وان كان بعيدا من جهة اللفظ الا ان الثانية ابعد منه لفظا ان جعل على بمعنى الباء ومعنى ان جعل بمعناه فافهم

ان تمييز الفصيح عن غيره منه ما يبين اي يوضح في علم متن اللغة كالغرابة اعني تمييز السالم من الغرابة عن غيره وانما قال متن اللغة لان اللغة قد تطلق على جميع اقسام العربية او في علم التصريف كمخالفة القياس او في علم النحو كضعف

قوله فيجب ان يكون المراد ... في الصدق لا مجرد الاتحاد في المفهوم كما يفهم من الحاشية ... وورد في الحديث لا صلوة الا بفاتحة الكتاب وايضا لا صلوة الا بالطهور ... والمعنى لا وجود للصلوة الا بفاتحة والطهور ... تحقق الصلوة ... فيتحقق

[illegible]

هذا يندفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية او البعض الغير المعين فهو تعريف بمجهول او المعين

فلا دلالة عليه وكذا ما قال ان [illegible]

رف
في وصف
لادغام
بها
بال

سر [illegible] بان المراد بها التراكيب البلغاء الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم لا يتوقف على

قوله في احد الازمنة اقول هذا دفع لما توهم ان الاخبار الاستقبالية الايجابية ينبغي ان تكون كاذبة والسلبية
صادقة جميعها اذ لا نسبة خارجية ثمة فيصدق السلب ويكذب الايجاب فدفعه بان فيها ايضا نسبة ثبوتية
او سلبية لكن بالنظر الى الاستقبال فان صدق الاخبار الاستقبالية وكذبها انما يعتبران بالنظر الى النسبة الاستقبالية
دون الحالية لا يقال اذا كانت الاستقبالية غير صادقة ولا كاذبة في الحال يلزم الواسطة بين الصادق والكاذب
وهو مخالف لمذهب الجمهور لما سيأتي لانا نقول الواسطة انما تلزم اذا لم تتصف تلك الاخبار باحدهما في الحال
وليس كذلك بل هي متصفة به الآن لكن بالنظر الى الاستقبال تدبر فلا تغفل خسرو

هذا يندفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية والبعض الغير المعين فهو تعريف بمجهول والمعين فلا دلالة عليه وكذا ما قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا للكل من عرف مسئلة منه والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتاخير والتعريف والتنكير وغير ذلك وقيد الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احتراز عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة وهو قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية للزم ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف والتنكير والتقديم والتاخير مثلا وهذا واضح لزوما وفسادا وبهذا يخرج علم البيان من هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا وان كانت احوالا للفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال الفلاني يقتضي ايراد تشبيه او استعارة او كناية او نحو ذلك فان قلت اذا كان احوال اللفظ هي التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث يقول الحالة المقتضية للتاكيد او الذكر او الحذف او غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها قلت قد تسامحوا في القول بان مقتضى الحال هو التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم يكون من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق على ان زيدا قائم انه كلام مؤكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال والله انه كلام حذف منه المسند اليه فظاهر ان تلك الاحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ العربي باعتبار ان كون الجملة مؤكدة او غير مؤكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره لوجهين الاول ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به والثاني انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء حيث قال واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء ولا خفاء في ان معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة بلوغ المتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبينه واجيب عن الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة كما صرح به في كتابه اطلاقا للملزوم على اللازم تنبيها على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء حتى ان معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لا يسمى علم المعاني وتعريفات الادباء مشحونة بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم دلالة كلام السكاكي على انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء بان المراد بها تراكيب البلغاء الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم لا يتوقف على

قوله في احد الازمنة اقول هذا دفع لما توهم ان الاخبار الاستقبالية الايجابية ينبغي ان تكون كاذبة كلها والسلبية صادقة جميعها اذ لا نسبة خارجية ثمه فيتحقق السلب ويكذب الايجاب فدفعه بان فيها ايضا نسبة ثبوتية او سلبية يعني بالنظر الى الاستقبال فان صدق الاخبار الاستقبالية وكذبها انما يعتبران بالنظر الى النسبة الاستقبالية دون الحالية لا يقال اذا كانت الاستقبالية غير صادقة ولا كاذبة في الحال يلزم الواسطة بين الصادق والكاذب وهو مخالف لهذا وليس كذلك

قوله او بعض الغير المعين فيه انه ان اريد البعض المطلق لم يكن التعريف به تعريفا بالمجهول ...

معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس ان امرء القيس مثلا بليغ فيتتبع خواص تراكيبه
من غير ان يتصور المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل احد من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتتبع اقوالهم من غير ان
يعرف ان الفقه علم بالاحكام الشرعية الفرعية مكتسب من ادلتها التفصيلية وهو ظاهر واقول الانفهم من قوله
توفية خواص التراكيب حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب له في المورد الذي يليق به في المقام
الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا كان المخاطب شاكا او منكرا او والله انه لقائم فيما اذا
كان مصرا او زيدا ضربت فيما اذا كان المخاطب حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء لان خاصية ان زيدا قائم ان
يكون لنفي شك او رد انكار وخاصية زيدا ضربت ان يكون للحصر وتخصيص الى غير ذلك فتوفيتها حقها ان
ان يورد التركيب في مورده وفيما هو له وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال فمعنى توفية خواص التراكيب
حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم كما يفصح عن ذلك
قوله في تادية المعاني وكذا قوله وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون المتكلم
بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم
على وجهها وهذا في غاية الحسن ونهاية اللطف والعجب من المصنف وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه
وكيف ظنوا بالسكاكي انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء فوقف الشيء بنفسه ومفاسد قلة التامل
مما يضيق عن الاحاطة بها نطاق البيان ثم الاوضح في تعريف علم المعاني انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي
لمقتضى الحال وينحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته والا
لصدق علم المعاني على كل باب وظاهر هذا الكلام يشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد على ما مر وتعريف العلم
وبيان الانحصار والتنبيه الآتي خارجة عن المقصود احوال الاسناد الخبري احوال المسند اليه احوال
المسند احوال متعلقات الفعل القصر الانشاء الفصل والوصل الايجاز والاطناب والمساواة وانما
انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم
ونسبة هي وقوع النسبة او لا وقوعها او بايقاع النسبة وانتزاعها خطاء في هذا المقام لانه لا يشمل النسبة
الانشائية فلا يصح التقسيم بل النسبة ههنا هو تعلق احد جزئي الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان
ايجابا او سلبا او غيرهما مما في الانشائيات فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلثة اي يكون بين
الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيين
او سلبيين او لا تطابقه بان يكون احدهما ثبوتيا والآخر سلبيا فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته
خارج كذلك فانشاء وسيزداد هذا وضوحا في اول التنبيه والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد
والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك
وهذا لا جهة لتخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا لا بد له مما ذكر وقد يكون لمسنده ايضا متعلقات وكل من
الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ
اما زائد على اصل المراد لفائدة احترز به عن التطويل على ما يجيء ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة
فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون بليغا او غير زائد هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع
ما ذكر من القصر والوصل والفصل والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالذي

لما ان يبين سببه افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل منها بابا برأسه والا فنقول كل من المسند اليه والمسند
متقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم يجعل كل من هذه الاحوال بابا على حدة ومن ثم تقرر
هذا بالترديد بين النفي والاثبات فنساد كلامه اكثر واظهر فالاقرب ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال
الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل هذه الاحوال الثلثة ابوابا
ثلثة تمييزا بين الفضلة والعمدة المسند اليه والمسند ثم لما كان من هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث
وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا خامسا وكذا من احوال الجملة ما له مزيد شرف ولهم به زيادة اهتمام و
هو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والا فهو من احوال الجملة ولذا لم يذكر احوال القصر واحوال الفصل و
الوصل ولما كان من الاحوال ما لا يختص بمفرد او لا جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا
سابعا وهذه كلها احوال يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان هنا ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل
الانشاء بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب تنبيه وسم هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكره في قوله
تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة الثلثة تطابقه او لا تطابقه
فالخبر على هذا بمعنى الكلام المخبر به كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار كما في
قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به بدليل تعديته بعن فلا دور وايضا الصدق والكذب يوصف بهما
الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها والخبر عن الشيء بانه كذا
تعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور واتفقوا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون
بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكره المصنف بقوله وصدق الخبر مطابقته اي مطابقة حكمه فان رجوع
الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام
الخبري وكذبه عدمها اي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين شيئين
اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد وان يكون بينهما
نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لا يكون فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة
من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجة بان يكونا ثبوتيين او سلبيين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة
الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل
بغير هذا اللفظ تقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج له تقصد مطابقته بل البيع
يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح في ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية
للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وحصول القيام له امر متحقق موجود في الخارج فانا لو قطعنا
النظر عن ادراك الذهن وحكمنا فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية وقيل قائله النظام
ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطاء غير مطابق للواقع وكذب الخبر
عدمها اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطاء فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله
السماء فوقنا غير معتقد كذب والواو في قوله ولو خطاء للحال وقيل للعطف اي لو لم يكن خطاء ولو كان
خطاء والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد
المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق

الموهوم كاذب لانه الحكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي
الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا و يثبت الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى
الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا او كاذبا لانه
لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى
انه لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها وذهنه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية و
قال زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر
وهذا ظاهر وتمسك النظام بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك
لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى سجل عليهم بانهم كاذبون في قولهم انك لرسول الله مع انه
مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون
في الشهادة وادعائهم فيها المواطاة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان
شهادتنا هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق
للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم وما قيل انه راجع الى قولهم نشهد و
انه خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء لظهور انه ليس بخبر بل انشاء او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها اي
تسمية هذه الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة لان المواطاة مشروطة في الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا يكون
غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا لان تسمية شيء بشيء ليس من باب الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطاة في مطلق
الشهادة ممنوع وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا بهذين الوجهين ثم
الجواب على تقدير التسليم بما اشار اليه بقوله او المشهود به اي المعنى انهم لكاذبون في المشهود به اعني في قولهم
انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون
كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة فليتامل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب
باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فبين المعنيين بون بعيد فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل ان الجواب الحقيقي منع كون
التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلثة لبيان السند واعلم ان ههنا وجها اخر لم يذكره القوم
وهو ان كون التكذيب راجعا الى حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا
من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن ابي بن سلول يقول
لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولئن رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت
ذلك لعمي فذكره للنبي عليه السلام فدعاني فحدثته فارسل رسول الله صلعم الى عبد الله بن ابي واصحابه فحلفوا
ما قالوا فكذبني رسول الله صلعم وصدقه فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت الى
ان كذبك رسول الله ومقتك فانزل الله اذا جاءك المنافقون فبعث الي النبي عم فقرأ فقال ان الله قد صدقك
يا زيد ثم الجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع
او لا وكل منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام
واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد انه
غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق و

كذب الخبر عدمها معه اى عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة
الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين الذين
اكتفوا بواحد منهما وغيرهما وهي الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة او بدون الاعتقاد
وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب
بتفسيره اخص منه بتفسير النظام فليتدبر فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام و
قد وقع ههنا في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب واستدل الجاحظ بدليل افترى على الله كذبا ام به جنة
لان الكفار حصروا اخبار النبي عليه السلام بالحشر والنشر في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع
الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى
اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي الصدق فقد
ظهر تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان
اظهر وايضا لا دلالة لقوله ام به جنة على معنى ام صدق بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر به عنه فمرادهم
بكون كلامه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون
من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب حتى يكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فظهر ان الاعتراض
بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على
عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قدرنا والفرق ظاهر ورد هذا الدليل بان المعنى اي
معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا افتراء له لان الكذب
عن عمد ولا عمد للمجنون والثاني ليس قسيما للكذب بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب
في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى اقصد الافتراء اي
الكذب ام لم يقصد الكذب بل لا قصد له لانه به جنة فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار
اليه بلا دليل فالاولى ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنون وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به
ولا شعور فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كفى
دليلا في التقييد نقل ائمة اللغة واستعمال العرب ولا نسلم ان للقصد والشعور مدخلا في خبرية الكلام فان قول المجنون
والنائم او الساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور
فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد و
يا زيد الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا بانه
ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا كقولنا زيد انسان او فرس والا يسمى مركبا تقييديا وتصورا كما في
قولنا يا زيد الانسان او الفرس وايا ما كان فالمركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا
فيا زيد الانسان صادق ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة
في المركب التقييدي دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها
اوصاف فظهر الفرق ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه
والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف

الموهوم كاذب لانه الحكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي
الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا و يثبت الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى
الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا او كاذبا لانه
لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى
انه لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها و ذهنه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية و
قال زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة اذا تيقن ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر
وهذا ظاهر وتمسك النظام بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك
لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى سجل عليهم بانهم كاذبون في قولهم انك لرسول الله مع انه
مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون
في الشهادة وادعائهم فيها المواطأة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان
شهادتنا هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق
للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم وما قيل انه راجع الى قولهم نشهد و
انه خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء لظهور انه ليس بخبر بل انشاء او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها اي
تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطأة شهادة لان المواطأة مشروطة في الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا يكون
غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا لان تسمية شيء بشيء ليس من باب الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطأة في مطلق
الشهادة ممنوع وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا بهذين الوجهين ثم
الجواب على تقدير التسليم بما اشار اليه بقوله او المشهود به اي المعنى انهم لكاذبون في المشهود به اعني في قولهم
انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون
كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة فليتأمل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف لكون الصدق والكذب
باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها في المعنيين بون بعيد فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل ان الجواب الحقيقي منع كون
التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلثة لبيان السند واعلم ان ههنا وجها آخر لم يذكره القوم
وهو ان يكون التكذيب راجعا الى حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا
من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن ابي بن سلول يقول
لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت
ذلك لعمي فذكره للنبي عليه السلام فدعاني فحدثته فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عبد الله بن ابي واصحابه فحلفوا
ما قالوا فكذبني رسول الله صلى الله عليه وسلم وصدقه فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت الى
ان كذبك رسول الله ومقتك فانزل الله اذا جاءك المنافقون فبعث الى النبي صلى الله عليه وسلم فقرأ فقال ان الله قد صدقك
يا زيد ثم الجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع
او لا وكل منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام
واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق و واحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد انه
غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق و

كذب الخبر عدمها معه اي عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة
الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين الذين
كذبوا بواحد منهما وغيرهما وهي الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة او بدون الاعتقاد
وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب
[illegible] وفي تقرير مذهب النظام و
[illegible] ترى على الله كذبا ام به جنة
[illegible] خبار بحال الجنة على سبيل منع
لان الثاني قسيم الكذب لا بمعنى
[illegible] يعتقدوه اي الصدق فعند
[illegible] لانهم اعتقدوا عدمه فكان
[illegible] فلا يجوز ان يعتبر به عند قرائهم
[illegible] ن عارفون باللغة فيجب ان يكون
[illegible] نفس الامر فعلم ان الاعتراض
[illegible] عدم اعتقاد الصدق دليلا على
[illegible] ورد هذا الدليل بان المعنى اي
[illegible] يلزم منه ان لا افتراء له لان الكذب
[illegible] الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب
[illegible] كذب فالمعنى اقصد الافتراء اي
[illegible] مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا نسلم
[illegible] ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به
[illegible] لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كفى
[illegible] مدخلا في خبرية الكلام فان قول المجنون
[illegible] بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور
[illegible] المركبات مثل الغلام الذي لزيد و
[illegible] نسبة في المركب الاخباري وغيره الا انه
[illegible] والاسمي مركبا تقييديا وتصور اكما في
[illegible] صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا
[illegible] وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة
[illegible] علم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها
[illegible] جهتان الى ما قصده المتكلم اثباته او نفيه
[illegible] الكذب على المركب الغير التام مخالف

قال ورد بان المعنى ام لم يفتر احول تحقيق الجواب انا نختار ان المراد
بالثاني هو الكذب جوكر بحرالكذب لانه قسيم قلنا ان اراد انه
قسيم الكذب المطلق فممنوع وانما يلزم لو كان الافتراء بمعنى الكذب
المطلق وهو ممنوع بل هو بمعنى الكذب عن عمد ولو سلم انه بمعنى
الكذب مطلقا بقدر العقد في نظم الكلام بقرينة ذكر المجنون
فانه لا قصد له يعتد به فيكون التقدير اقصد الافتراء اي الكذب
مطلقا لكونه عاقلا ام لم يقصده لكونه مجنونا وان اراد انه
قسيم الكذب الخاص فمسلم ولكن لا يلزم منه ان لا يكون المراد
بالثاني الكذب لانه لا يلزم من كون الشيء قسيما للاخص كونه
قسيما للاعم وهو ظاهر فتدبر

ما هو المعهود في تفسير الالفاظ اعني اللغة والعرف وان اريد تحديده باصطلاح فلا مشاحة الباب الاول احوال
الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احدهما ثابت
لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منفي عنه كما في
المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ كما فهم وانما ابتدأ بابحاث الخبر لكونه
اعظم شانا واتم فائدة لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وفيه يقع الصياغات العجيبة وبه يقع غالبا
المزايا التي بها التفاضل ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي او نقل
كعسى ونعم وبعت واشتريت او زيادة اداة كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال
الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متاخرة عن الطرفين لان علم المعاني انما يبحث
عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه
ما لم يسند احد اللفظين الى الاخر لم يصر احدهما مسندا اليه والاخر مسندا والمتقدم على النسبة انما هو
ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها لا شك ان قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من تلفظ
بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما يورد الجملة الخبرية لاغراض سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن
امرأة عمران رب اني وضعتها انثى اظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن الى ربها لانها
كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا او قوله تعالى حكاية عن زكريا عم رب اني وهن العظم مني اظهارا للضعف و
التخشع وقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير اولي الضرر الاية اذكارا لما بينهما من التفاوت
العظيم ليتأنف القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته ومثله هل يستوي الذين يعلمون والذين
لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا اكثر من ان يحصى ولنا شاهدا على ما ذكرت قول الامام المرزوقي
في قوله قومي هم قتلوا اميم اخي هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لانه اذا كان بصدد الاخبار فلا شك ان قصده
افادة المخاطب اما الحكم كقولك زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم كقولك لمن قد
حفظت التوراة لمن حفظه والمراد بالحكم ههنا وقوع النسبة مثلا لا ايقاعها بالضرورة ان ليس قصد المخبر افادة
انه قد اوقع النسبة او انه عالم بانه اوقعها وايضا الوارد هنا لما كان لا انكار الحكم معنى لامتناع ان يقال انه
ما اوقع النسبة فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر انما هو علم المخبر بوجود المعنى في الاثبات وبعدمه
في النفي [illegible] لا يدل على ثبوت المعنى او انتفائه والا لما وقع شك من سامع في خبر سمعه بل علم ثبوت ما اثبت ونفي
ما نفي [illegible] الا افادة العلم بذلك الشيء ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب لئلا يلزم
[illegible] لا يتحقق الكذب اصلا وللزم التناقض في الواقع عند الاخبار بامرين
متناقضين [illegible] فكانهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت المعنى او عدمه
[illegible] على ثبوت المعنى او انتفائه معلوم البطلان قطعا اذ لا
[illegible] او احتمال عقلي ولهذا
يصح اذا قيل لك من اين تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت او الانتفاء
[illegible]
[illegible]

اما الكذب فليس بمدلول له بل هو نقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد
انه يحتمله من حيث هو هو اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ويسمى الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر
افادته فائدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها اي لازم فائدة الخبر لما ذكر في المفتاح ان الفائدة
الاولى بدون الثانية تمتنع وهي بدون الاولى لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة اي اللازم الاعم بحسب
الواقع او الاعتقاد فان الملزوم بدونه يمتنع وهو بدون الملزوم لا يمتنع تحقيقا لمعنى العموم فعلى فائدة الخبر هي
الحكم ولازمها كون المخبر عالما به ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس كما في حفظت
التوراة وزعم العلامة في شرح هذا الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر هي استفادة السامع من الخبر الحكم ولازمها
هي استفادته منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح في بحث تعريف المسند اليه لكنه وافق
ما اورده المصنف في تفسير هذا الكلام حيث قال اي يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني وهو علم المخاطب بان المخبر عالم
بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول العلم الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل فعدم حصوله
عنده اما لانه قد حصل قبل او لم يحصل بعد والاول باطل لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم لا بد فيه من ان يكون
هذا الحكم حاصلا في ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثاني لان علة حصوله
سماع الخبر من المخبر اذ المقدر ان حصوله انما هو من نفس الخبر فيتوقف على الاول فيتولد لامتناع حصول الثاني
قبل حصول الاول وعلى الثاني بتوقيفه مع ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يمتنع ان لا يحصل
العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني لجواز ان يكون الاول حاصلا قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله
لامتناع حصول الحاصل كالعالم بكونه حافظا للتوراة وح يكون تسمية هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من شانه
ان يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما نسمع خبرا ولا يخطر ببالنا ان صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ام لا و
ايضا اذا سمعنا خبرا وحصل لنا العلم بكون مخبره عالما به يحصل في ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه قبل او لا فيكون
الاول حاصلا ثابتا انه لا يكون علما جديدا فالجواب عن الاول ان العلم بكون صورة الحكم حاصلة في ذهن المخبر ضروري
لوجود علته اعني سماع الخبر والذهول انما هو عن العلم بهذا العلم وهو جائز وفيه نظر ويمكن ان يقال ان لازم فائدة
الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم اعني حصول صورة الحكم في ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء علم السامع ان المخبر عالم
بالحكم او لم يعلم لكن هذا ينافي تفسير المصنف وعن الثاني ان الذهن اذا التفت الى ما هو مخزون عنده واستحضره
لا يقال انه علمه ولو سلم فانا نفرضه فيما اذا كان مستحضر الخبر مشاهدا اياه فانه يحصل العلم الثاني دون الاول و
بهذا يتم مقصودنا فان قيل لا نسلم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا او
موهوما او كذبا محضا قلت ليس المراد بالعلم ههنا الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة الحكم في ذهنه و
هذا ضروري في كل عاقل تصدى للاخبار وقد ينزل المخاطب العالم بهما اي بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل
فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدتين لعدم جريه على موجب العلم فان من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء
كما يقال للعالم التارك للصلاة الصلاة واجبة لان موجب العلم العمل وللسائل العارف بما يسأل عنه كما هو متعين
لان موجب العلم ترك السؤال ومثله قوله تعالى حكاية عن عيسى في جواب وما تلك بيمينك ونظائره كثيرة بحسب تنوع موجبات
العلم قال صاحب المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الاخرة من خلاق
ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخره

بتقيد عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم يعني ان شئت ان تعرف ان العالم بالشيء اعم من فائدة الخبر وغيرها ينزل منزلة
الجاهل به لاعتبارات خطابية لا ان الآية من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على ان قوله
لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشرى لما اشتروا منه اي ليس لهم علم به فلا يمتنعون وهذا هو الخبر
الملقى اليهم لان هذا كلام يلوح عليه اثر الاهمال او على انه قوله ولقد علموا الآية خبر القى اليهم مع علمهم به لان
هذا الخطاب لمحمد عم واصحابه ولا دليل على كونهم عالمين به وهو ظاهر على ان شيئا من الوجهين لا يوافق
ما في المفتاح ثم اشار الى زيادة التعميم وان وجود الشيء سواء كان هو العلم او غيره ينزل منزلة عدمه فقال
ونظيره في النفي والاثبات اي في نفي شيء واثباته وما رميت اذ رميت واذا كان قصد المخبر ما ذكر فينبغي
ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو واشار الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن
من الحكم والتردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترددا في ان النسبة هل هي
واقعة ام لا فعلم ان ما سبق الى بعض الاوهام من انه لا حاجة الى قوله والتردد لان الخلو من الحكم يستلزم
الخلو من التردد فيه ضرورة ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ليس بشيء الا ترى انك تقول ان
زيدا في الدار لمن تردد في انه هل هو فيها ام لا ولا يحكم بشيء من النفي والاثبات بل الحكم الذهني والتردد فيه
متنافيان لا يجتمعان قط استغني على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات الحكم وهي ان واللام واسمية الجملة و
تكريرها ونون التاكيد واما الشرطية وحروف التنبيه وحروف الصلة وان كان المخاطب مترددا فيه اي في
الحكم طالبا له حسن تقويته اي الحكم بمؤكد قال الشيخ في دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب
لكن بشرط فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت تجيب به فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه
يؤدي الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وانه في
الدار وهذا مما لا قائل به وان كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكيده اي الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا
وكلما ازداد في الانكار زيد في التاكيد كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا
اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام
واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا
تكذبون وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ظنوهم اصحاب وحي ورسالة من الله بناء على ان الرسالة
من رسول الله رسالة من الله ولهذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين فعدلوا في نفي الرسالة عن التصريح الى الكناية
التي هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر زعما منهم ان البشر لا يكون رسولا البتة والا فالبشرية في اعتقادهم لا ينافي
الرسالة من الله لا من رسول الله وقوله اذ كذبوا اي الرسل الثلثة مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب
للآخر لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب في المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله اذ ارسلنا اليهم اي الى اصحاب
القرية وهي انطاكية اثنين وهما شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اي فقويناهما برسول ثالث وهو
بولس ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اي
على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التاكيد في الاول والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التاكيد
بحسب الانكار في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر
الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صور الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان قيل اذا جعلت

جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام وقلت ان زيدا لقائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي
التاكيد وليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضي ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير بليغ فيكون بينهما
عموم من وجه لا مطلق قلنا لا نسلم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضى لترك التاكيد هو الحال بحسب غير
الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان
انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار ثم تاكيد الكلام اذ لا يعرف اعتبار الانكار
وعدمه الا بالتاكيد وتركه وكثيرا ما نصب على الظرف او المصدر اي حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام
على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج
على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اي الى غير السائل ما يلوح له اي لغير السائل بالخبر
اي يشير اليه فيستشرف غير السائل له اي للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع راسه
ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في
الذين ظلموا اي لا تدعني يا نوح في شان قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر
مع ما سبق من قوله واصنع الفلك باعيننا فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل صاروا محكوما
عليهم بالاغراق ام لا ويطلبه فنزل منزلة الطالب وقيل انهم مغرقون مؤكدا اي محكوم عليهم بالاغراق و
المراد ان الكلام المتقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر حتى ان النفس اليقظى والفهم المتسارع يكاد يتردد فيه
ويطلبه لا انه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته ومثاله وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء وصل
عليهم ان صلوتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وغير ذلك مما ياتي
بعد الاوامر والنواهي وهو كثير في التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر ان في هذه المقامات تصحيح الكلام
السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه ويغني غناء الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اي ظهر
عليه اي على غير المنكر شيء من امارات الانكار نحو قول حجل بن نضلة جاء شقيق اسم رجل عارضا رمحه
وانه عارض على العرض من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن مجيئه
واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم
فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا ومثله ثم انكم بعد ذلك لميتون
مؤكدا بان واللام وان كان مما لا ينكر لان تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده من امارات الانكار و
يجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اي مع المنكر ما ان تامله اي شيء من الدلائل والشواهد ان تامل المنكر ذلك الشيء
ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام
حق من غير تاكيد لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد عم لكنه لا يتاملها ليرتدع عن الانكار وقد
يذكر في حل لفظ الكتاب هنا وجوه متعسفة لا فائدة في ايرادها وقوله نحو لا ريب فيه ظاهر في التمثيل لما نحن
بصدده فان قيل التمثيل به لا يكاد يصح لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعني نفي الريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم
به لكثرة المرتابين فضلا عن ان يؤكد والثاني انه قد ذكر في بحث الفصل والوصل ان قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله
ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم بالتكرير نحو زيد قائم زيد قائم ويكون على مقتضى الظاهر بل مقصود
المصنف انه قد يجعل انكار المنكر كلا انكار تعويلا على ما يزيله فيترك التاكيد كما جعل الريب بناء على ما يزيله كلا ريب

حتى صح نفي الريب بالكلية مع كثرة المرتابين فيكون نظير تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله
فالجواب عن الاول انه لما نفى الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكر واله تاويلين احدهما
ما ذكر في السؤال وهو انه جعل الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله وح لا يكون مثالا لما نحن فيه وثانيهما
ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفي الريب عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع
الريب فيه لانه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه فكانه قيل هو
مما لا ينبغي ان يرتاب في انه من عند الله وهذا حكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء فينبغي ان يؤكد لكن ترك
تاكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الانكار لو تاملوها وهو انه كلام معجز اتى به
من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني ان المذكور في بحث الفصل والوصل انه بمنزلة التاكيد
المعنوي ووزانه وزان نفسه في اعجبني زيد نفسه دفعا لتوهم السهو والتجوز فلا يكون من قبيل
المنكر لكن المذكور في دلائل الاعجاز يؤكد السؤال وهو انه قال لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله
ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة
ثانية لتثبته فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان
بالكناية وهي ذكر لازم الشيء لينتقل عنه الى ملزومه فما وجهه قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام
في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت هذا المقام والحال المحقق منزلة المقام والحال
الذي يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات اللائقة بذلك المقام لان هذا المعنى مما
يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل عنه اليه مثلا قولك لمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا
عن التاكيد كناية عن انك جعلت انكاره كلا انكار ونزلته منزلة خالي الذهن تعويلا على ما يزيل الانكار لان
سوق الكلام مع المنكر مساقه مع خالي الذهن مما ينتقل عنه الى هذا المعنى ونظير ذلك ما ذكره صاحب الكشاف
في شرح قوله في الحمد ينطق عن سعادة جده اثر النجابة ساطع البرهان من ان قوله اثر النجابة ساطع
البرهان جملة مستانفة جوابا عن سؤال كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع في المهد
ففي هذه الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السؤال تحقيقا وذلك كناية عن ان هذا الكلام و
ندوه مما لا يلوح صدقه للسامع في بادي الراي ويحوجه الى السؤال عن بيان كيفيته وبيان ضد قد
فسبق الكلام معه مساق الكلام مع السائل المستشرف الى كيفيته بيانه المشرئب الى ساطع برهانه
وقس على هذا البواقي ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله
لا ريب فيه اشار الى التعميم دفعا لتوهم التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكدات في
الابتدائي وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلبي ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الانكاري و
الامثلة ظاهرة وكذا اخرج الكلام فيها على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكر فيما تقدم وههنا بحث لا بد
من التنبيه له وهو انه لا يخفى ان فائدة تاكيد الحكم نفي الشك او رد الانكار ولا يجب في كل كلام مؤكد
ان يكون الغرض منه رد الانكار تحقيقا او تقديرا وكذا المجرد عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر قد تدخل
ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك للشيء وهو بمرأى ومسمع
من المخاطب انه كان من الامر ما ترى [illegible] احسنت الى فلان ثم انه فعل جزائي ما ترى وعليه رب اني وضعتها انثى

اني وربت ان قومي كذبون ومن خصائصه ان لضمير الشان معها عملا ليس بدونها بل لا يصح بدونها كقوله
انه من يتق ويصبر الاية وانه من عمل سوء وانه لا يفلح الكافرون ومنها تهيئة النكرة لان تصلح مبتدا كقوله
ان شواء ونشوة وخبب البازل الامون وان كان النكرة موصوفة تراها مع ان احسن كقوله ان دهرا
يلف شملي بسعدى لزمان يهم بالاحسان ومنها حذف الخبر بعد ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا فلو
اسقطت ان لم يحسن الحذف او لم يجز انتهى كلامه وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا تساعده
على تاكيده لكونه غير معتقد له او لانه لا يروج منه ولا يتقبل على لفظ التوكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق
الرغبة فيه والرواج قال صاحب الكشاف في قوله تع واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا واذا خلوا الى شياطينهم
قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديرا باقوى الكلامين واوكدهما لانهم في ادعاء حدوث
الايمان منهم لا في ادعاء انهم اوحديون فيه اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك من
العقائد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التاكيد والمبالغة واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن
انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رائج عنهم متقبل منهم فكان
مظنة للتحقيق ومئنة للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول
انك لعالم كامل وعليه قوله تع قالوا نشهد انك لرسول الله واذا اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا المتكلم
كاذب في ادعائه ان هذا الخبر على وفق اعتقاده تؤكد الحكم وان لم يكن مخاطبك منكرا لمطابق ما ادعاه وعليه قوله تع
ان المنافقين لكاذبون وانما قوله والله يعلم انك لرسوله فانما اكد الحكم لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه لانه
لدفع الايهام والا فالمخاطب عالم به وبلازمه فتامل واستخرج من امثال هذا ما يناسب المقام ثم الاسناد مطلقا
سواء كان خبريا او انشائيا ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبري منه حقيقة
عقلية لم يقل الحقيقة وانما مجاز لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا
او معناه كقولنا الحيوان جسم فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز
للاسناد دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح قال وانما اخترنا ذلك لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة
او مجازا الى العقل على هذا لنفسه بلا واسطة وعلى قولهما لاشتماله على ما ينسب الى العقل اعني الاسناد يعني ان
تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هي باعتبار انه ثابت في محله ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو
العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة اخرى شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير
خبرا عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون
الخروج وفي الزمان الماضي دون المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار ان اسناده
منسوب اليه فان قيل لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح ومن تبعه قلنا
قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان وكانه مبني على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد و
التجريد عن المؤكدات وفيه نظر لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى
الحال وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا في علم المعاني والا فالحقيقة
والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه او المسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر و
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف واحترز بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلا او معناه

كترك الحيوان جسم الى ما اى شىء هو اى الفعل او معناه له اى لذلك الشىء كالفاعل فيما بنى له نحو ضرب زيد عمرا و
المفعول به فيما بنى له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار
عند المتكلم متعلق بالظرف اعنى له وهذا يدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن يبقى خارجا عنه ما لا يطابق
الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا فادرجه بقوله فى الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور اى الى ما يكون
الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه
غير ما هو له فى اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله
او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختيار كضرب او لا كمرض ومات ولا يشترط صحة حمله عليه والا لخرج ما
يكون المسند فيه مصدرا فقد دخل ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق
الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلى لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها
منه خلق الله تعالى الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال الى الله اسناد الى ما هو له عند المتكلم فى الظاهر و
ان لم يكن كذلك فى حقيقته وهذا المثال غير مذكور فى المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء زيد و
انت اى والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهذا ايضا اسناد الى ما هو له عنده فى الظاهر لان
الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله وانت تعلم بتقييد المسند اليه احتراز عما اذا كان المخاطب
ايضا عالما بانه لم يجئ فانه لا يتعين كونه حقيقة بل ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه
لم يجئ عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ والثانى ان لا يكون عالما به والاول لا يكون اسنادا الى ما هو له عند
المتكلم لا فى حقيقته ولا فى الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان لما بسببه يكون مجازا
وانه من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد فى الحقيقة ولا فى المجاز بل ينسب قائله الى ما يكره كما صرح به فى المفتاح
بخلاف الثانى فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجئ يفهم من ظاهر حاله انه اسناد الى ما هو له عنده بناء
على سهوه او نسيان وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هى الكلام المفاد به ما عند
المتكلم من الحكم فيه لامور الاول انه جعلها صفة للكلام والمصنف للاسناد الثانى انه غير مطرد لصدقه
على ما ليس المسند فيه فعلا او معناه نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه منع
انه لا يسمى حقيقة وكما قال الشيخ عبد القاهر انها الجملة وضعها على ان الحكم المفاد بها على ما هو
عليه فى العقل واقع موقعه فتعريف المصنف غير منعكس لخروجه عنه الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه
على ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقولنا فى الظاهر والاعتذار عنه
بانه مما ترك مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكر فى تعريف المجاز او لاحتياج اليه فى التعريفات
وجوابه انه لا عام يصدق على ما ذكر فان قوله هى الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم
فى حقيقته وفى الظاهر على ان النقض على الثانى الحمل لعدم الاطلاع على السرائر ولقائل ان يقول تعريف المصنف
ايضا غير منعكس لما ذكره وايضا قد علم نحو قولهما فانما هى اقبال وادبار مما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر
فانه على تقدير حذف المضاف كما ذكره ولا اى لا على تقدير المضاف بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز
فى الكلمة فانه على ان جعلها نفس ما مصدر ونبه بانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا
مجاز فى حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والمجاز كما ذكره المصنف اذ لو قلنا اريد انما هى ذات اقبال

اقبال وادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شىء مغسول وكلام عامى مرذول لا مساغ له عند من
هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعانى ومعنى تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام قد جىء به على ظاهره و
لم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لا انه مراد وجوابه ان لفظة ما فى التعريف عبارة
عن الملابس اى الى فاعل او مفعول به هو له على ما صرح به فيما سيجىء وهذا اسناد الى المبتدأ والاسناد الى
المبتدأ عنده ليس بحقيقة ولا مجاز واما الثانى فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات
فان اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو له لا فى الحقيقة ولا فى الظاهر وان اريد ان اسناد القيام والضرب
المنفيين الى ما هو له فقد دخل فى التعريف من المجاز العقلى ما هو منفى نحو ما صام يومى وما نام ليلى قال الشاعر
فنمت وما ليل المطى بنائم وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات والنفى واثبات الفعل
لما هو له معناه ظاهر فما معنى نفى الفعل عما هو له عند المتكلم فى الظاهر وجوابه ان معناه انه لو اعتبر الكلام مجردا
عن النفى واتى بصورة الاثبات لكان اسنادا الى ما هو له لان النفى فرع الاثبات فالاسناد فى قام زيد الى ما
هو له فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد فى نحو صام نهارى فانه اسناد الى
غير ما هو له فيكون مجازا سواء اثبت او نفى وكذا الكلام فى سائر الانشاءات نحو ليصم نهارك صائم وليت نهارى صائم
وما اشبه ذلك فليتأمل ومنه اى من الاسناد مجاز عقلى ويسمى مجازا حكميا ومجازا فى الاثبات واسنادا مجازيا
وهو اسناده اى اسناد الفعل او معناه الى ملابس له غير ما هو له اى غير الملابس الذى ذلك الفعل او معناه
له يعنى غير الفاعل فيما بنى للفاعل وغير المفعول فيما بنى للمفعول بتأول متعلق باسناده وحقيقة قولك تأولت
الشىء انك تطلبت ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذى يؤول اليه من العقل لان اولت وتأولت فعلت
وتفعلت من آل الامر الى كذا يؤول اى انتهى اليه والمآل المرجع كذا فى دلائل الاعجاز وحاصله ان تنصب قرينة
صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تفسير التعريفين بقوله وله اى للفعل ملابسات
شتى مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان و
السبب لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليهما فاسناده الى الفاعل والى المفعول به
اذا كان مبنيا له اى للفاعل او المفعول به يعنى ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له والى المفعول به
اذا كان مبنيا له حقيقة فقوله فى تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما كما مر من الامثلة واسناده الى
غيرهما اى غير الفاعل او المفعول به يعنى غير الفاعل فى المبنى للفاعل وغير المفعول فى المبنى للمفعول للملابسة
يعنى لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له فى ملابسة الفعل مجاز فقد استعير الاسناد مما هو له لغيره
لمشابهته اياه فى الملابسة كما استعير للرجل اسم الاسد لمشابهته اياه فى الجرأة ولا مجاز ولا تشبيه
فى شىء من طرفى الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة بحال الاستعارة الاصطلاحية كما قال
فى دلائل الاعجاز ان تشبيه الربيع بالقادر فى تعلق وجود الفعل به ليس هو تشبيها يفاد بكان والكاف و
نحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التى راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر فى اسناد الفعل اليه وهو مثل
قولنا شبه ما بليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر فان الغرض بيان تقدير قدروه فى نفوسهم وجهة راعوها
فى اعطاء ما حكم ليس فى العمل كقولهم عيشة راضية فيما بنى للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية و
سيل مفعم فى عكسه اذ المفعم اسم مفعول من افعمت الاناء ملأته وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر فى المصدر

والاولى ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لانه بمعنى تأليف الشعر فيكون من قبيل
عيشة راضية وحقيقته ما ذكره لم زوق وهوان من شان العرب ان يشتقوا من لفظ الشئ الذى يريدون
المبالغة فى وصفه ما يتبعونه به تأكيدا وتنبيها على تناهيه من ذلك قولهم ظل ظليل وداهية دهيا وشعر شاعر
ونهار صايم فى الزمان ونهر جار فى المكان وبنى الامير المدينة فى السبب الامر وضربه التأديب فى السبب الغائى
ومثله يوم يقوم الحساب اى اهله لاجله وقد خرج من تعريفه الاسناد المجازى امران احدهما وصف الفاعل والمفعول
بالمصدر نحو رجل عدل وانما هى اقبال وادبار على ما مر والثانى وصف الشئ بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب
الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبنى للفاعل قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذى يلابسه ذلك المسند
بل فعل آخر من افعاله مثل انشاءات الكتاب وكلامه ظاهر فى ان المفعول الذى يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان
يكون مما يلابسه ذلك المسند وكذا ما اسند الى المصدر الذى يلابسه فعل آخر من افعال فاعله نحو الضلال
البعيد والعذاب الاليم فان البعيد انما هو الضال والاليم هو المعذب فوصف به فعله مثل جد جده كذا فى الكشاف
ظاهر ان هذا المصدر ليس مما يلابسه ذلك المسند ويمكن الجواب عن الاول بانه ليس عنده مجاز كما انه ليس حقيقة
وعن الثانى بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة حرف او بدونها وهذه الصور من قبيل الاول اذ الاصل هو
حكيم فى اسلوبه وكتابه وبعيد واليم فى ضلاله وعذابه فيكون مما بنى للفاعل واسند الى المفعول بواسطة فتأمل
وقس عليه نظائره والمعتبر عند صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله الحقيقى لانه قال المجاز العقلى
ان يسند الفعل الى شئ يتلبس بالذى هو فى الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين فى قوله تعالى فما ربحت تجارتهم ولك
ان تجعل امثال هذا من قبيل الاسناد الى السبب فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلى على ما لا يشمله هذا التعريف من
نحو قوله تع شقاق بينهما ومكر الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار وقولنا اعجبنى انبات الربيع
وجرى الانهار ونحو قوله تع ولا تطيعوا امر المسرفين وقولنا نومت ليله واجريت النهر وما اشبه ذلك من
النسب الاضافية والايقاعية والجواب ان المجاز العقلى اعم من ان يكون فى النسبة الاسنادية او غيرها فكما ان
اسناد الفعل الى غير ما حقه ان يسند اليه مجاز فكذا ايقاعه على غير ما حقه ان يوقع عليه واضافة المضاف الى غير ما
حقه ان يضاف اليه لانه جار بموضعه الاصلى فالمذكور فى الكتاب اما تعريف للمجاز العقلى فى الاسناد خاصة او مطلقا
باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور فى التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه كما مر او يكون مستلزما له كما فى هذه
الامثلة فانه جعل البين شاقا والليل والنهار ماكرين والليلة مسروقة والامر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازى
تمييزا كقوله تع اولئك شر مكانا واضل سبيلا لان التمييز فى الاصل فاعل فتدبر فانه بحث نفيس واعلم ان هذا المجاز قد
يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون كناية كما ذكروا فى قولهم سل الهموم انه من المجاز العقلى حيث جعل الهموم محزونة
بقرينة اضافة التسلية اليها فافهم وقس ولا تقصر المجاز العقلى على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكى والمصنف وقوله
فى التعريف بتأول يخرج عمومما من قول الجاهل انبت الربيع البقل رائيا الانبات من الربيع فهذا الاسناد وان كان
الى غير ما هو له لكن لا تأول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد
دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تأول فيها فان قلت اى سر فى بيان فائدة هذا القيد وليس هذا
من عادته فى هذا الكتاب ثم اى سر فى التعرض لاخراج نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجهما جميعا
قلت نكتة فيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلى بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من

من التأول افادة للخلاف لا بواسطة وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا يمتنع
طرده بمثل قول الدهرى انبت الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا كسا الخليفة الكعبة اذ ليس فى العقل امتناع ان
يكسو الخليفة نفسه الكعبة وانما قلت لضرب من التأول ليحترز به عن الكذب واعترض عليه المصنف بان الاول
بطلان طرده بما ذكر لخروجه بقوله لضرب من التأول ولا بطلان عكسه بما ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف
ما فى نفس الامر لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه لا ما يحضر عنده ويرتسم فيه ونحو كسا الخليفة
الكعبة خلاف ما فى نفس الامر فاشار ههنا الى ان التأول لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة كما يتوهم من المفتاح
بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل وللقائل ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند العقل
ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما فى نفس الامر لامكان تصور الكواذب فلا يجوز التعبير به عنه وح يندفع
الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع فى ان يشتمل التعريف على قيدين يتفرد كل منهما بفائدة خاصة مع اشتراكهما
فى فائدة اخرى يكون حصولها من احدهما قصدا ومن الآخر ضمنا ولا يكون هذا تكرارا فاخراج نحو قول الجاهل
يمكن ان يسند الى كل من قوله عند المتكلم ولضرب من التأول لكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق فى الذكر
والمقصود بالثانى اخراج الكواذب وعلى هذا كان الانسب ان يقول يخرج نحو قول الجاهل مكان قوله لئلا يمتنع
طرده لكن المناقشة فى العبارة بعد وضوح المقصود ليست من داب المحصلين فان قلت ما ذكرت من تقرير
كلام المصنف مشعر بان مراده غير ما هو له عند العقل وفى نفس الامر وح يرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلى
لمن يعرف حالهما انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها واضل الكافر بلا تأول والقصد الى انه اسناد الى
السبب لانه اسناد الى ما هو له فى نفس الامر وبالجملة ان اراد غير ما هو له فى نفس الامر فقد خرج عن تعريفه
مثال ما ذكر وان اراد عند المتكلم فى الظاهر بقرينة ذكره فى مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة
بقوله عند المتكلم فى الظاهر وصار قوله بتأول ضايعا واسناد اخراج نحو قول الجاهل اليه فاسدا قلت اراد بالاسناد
الى غير ما هو له مفهومه الظاهر الاعم اعنى ما يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعنى المغاير فى الواقع
او عند المتكلم فى الحقيقة او فى الظاهر وح يدخل نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيه الى غير ما هو له فى
الواقع وقول المعتزلى لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم فاخرج جميعها بقوله بتأول فبقى التعريف سالما فيخرج عند ما
لا تأول فيه ويدخل فيه نحو قول الدهرى والمعتزلى انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها بالتأول لكونه الى غير
ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهرى انبت الربيع البقل بتأول حين يظهر انه موحد لكونه الى غير ما هو له فى الواقع
وكذا نحو قول الموحد انبت الله البقل بتأول عند اخفاء حاله من الدهرى واظهار انه غير معتقد لظاهره بل انما اسنده
الى السبب لانه الى غير ما هو له عند المتكلم فى الظاهر لان المعنى العام لا يتحقق الا فى ضمن الخاص وقد تبين فساده كيف
يجوز ان يراد غير ما هو له اعم من ان يكون فى الواقع او عند المتكلم فى الحقيقة او فى الظاهر لانا نقول فرق بين
ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا فى ضمن الخاص عدم ارادته الا فى ضمنه وقد تبين ان
الفساد انما كان ينشأ من ارادة الخاص بخصوصه فلا فساد فى ارادة العام بعمومه فليتأمل فان هذا مقام
يستصعبه اقوام ولهذا اى ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأول فيه لم يحمل نحو قوله الصلتان
العبدى اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشى على المجاز اى على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة
ومر العشى مجاز ما دام لم يعلم او لم يظن ان قائله لم يرد ظاهره لعدم التأول ح بل حمل على الحقيقة لكونه

نع

اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر كما مر من قول الجاهل كما استدل يعني بما لم يعلم ولم يستدل بني على انه
لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالي في قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا
كله لم اصنع من ان رأت رأسي كرأس الاصلع ميز عنه قنزعا عن قنزع اي بعد قنزع وهو الشعر المجتمع في نواحي الرأس
جذب الليالي اي مضيها واختلافها وفي الاساس جذب الشهر اي مضت عامته ابطئي او اسرعي حال من
الليالي على تقدير القول او كون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعا اي اصنعي ما شئت ايتها الليالي فلا يتفاوت
الحال عندي بعد ذلك ولا ابالي مجاز خبر ان بقوله متعلق باستدل عقيبه اي عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع
افناه اي ابا النجم او شعر رأسه قيل الله اي امر الله وارادته للشمس اطلعي حتى اذا واراك افق فارجعي فانه يدل على
انه يعتقد ان الفعل لله وانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني فيكون الاسناد الى جذب الليالي بتأويل بناء على انه
زمان او سبب واقسامه اي المجاز العقلي اربعة لان طرفيه وهما المسند اليه والمسند اما حقيقتان وضعيتان
نحو انبت الربيع البقل او مجازان وضعيان نحو احيى الارض شباب الزمان فان المراد باحياء الارض تهييج القوى
النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النبات والاحياء في الحقيقة اعطاء الحيوة وهي صفة تقتضي الحس و
الحركة الارادية وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قوتها النامية وهو في الحقيقة
عبارة عن كون الحيوان في زمان يكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة او مختلفان نحو
انبت البقل شباب الزمان فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز واحيى الارض الربيع في عكسه وهذا
التقسيم للطرفين اولا وبالذات وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج
الطرف عما هو عليه بل حاله كحال سائر الالفاظ المستعملة في انه اما حقيقة او مجاز وازالة لما عسى يستبعد
من اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز في كلام واحد وان كانا مختلفين وانحصار الاقسام في الاربعة ظاهر
على مذهب المصنف لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا او معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل
اما حقيقة او مجاز فالمجاز في قولنا زيد نهاره صائم انما هو اسناد صائم الى ضمير النهار وكذا في قولنا
الحبيب احياني ملاقاته المجاز اسناد احيى الى ملاقاة لا اسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتدأ واما
على مذهب السكاكي ففيه اشكال وهو اي المجاز العقلي في القرآن كثير واذا تليت عليهم آياته اي
آيات الله زادتهم ايمانا لم يقل مثل قوله او نحو قوله تع ايهاما للاقتباس وان المعنى اذا تليت عليهم
آياته زادتهم تصديقا بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثيرا والمقصود ان اسناد زادتهم الى ضمير الآيات مجاز
لانها فعل الله وانما الآيات سبب لها يذبح ابناءهم نسب الى فرعون التذبيح الذي هو فعل جيشه لانه
سبب آمر ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن آدم وحواء وهو فعل الله تع حقيقة الى ابليس لان
سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لمن الناصحين يوما نصب على
انه مفعول به لتتقون اي كيف تتقون يوم القيمة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل
الى الزمان وهو لله حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه يتسارع عند تفاقم
الاحزان الشيب ... من مواد ان الانسان يا... فيه او ان الشيخوخة واخرجت الارض اثقالها جمع
ثقل وهو متاع البيت اي ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل الله حقيقة و
... ومن ذلك قوله في احوال الاسناد الخبري ... من قبيل

في الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرحا وقوله فلا يخرجنكما من الجنة فان البناء فعل العملة وهامان سبب آمر
وكذا الاخراج فعل الله وابليس سبب ومثله فلينبت الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك وما اشبه
ذلك مما اسند الامر والنهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك عنه وكذا لا تجر النهر ولا تطع امر فلان
على ما اشرنا اليه وكذا ليت النهر جار واصلوتك تأمرك ونحو ذلك ولا بد له اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة
عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول ابي النجم من قوله
افناه قيل الله او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور معه عقلا اي من جهة
العقل يعني يكون بحيث لا يدعي احد من المحقين والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه
يعده محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك او عادة اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند وقيام المسند
بالمسند اليه اعم من ان يكون بجهة صدوره عنه كضرب وهزم او غيره كقرب وبعد ومرض ومات وصدور
عطف على استحالة اي وكصدور الكلام عن الموحد فيما يدعي الموحد المحق انه ليس بقائم بالمذكور وان كان
الدهري المبطل يدعي قيامه به مثل اشاب الصغير البيت وانبت الربيع البقل فان هذا الكلام اذا صدر عن الموحد
يحكم بان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد انه الى ما هو له لكن امثال هذا البيت ليس مما يستحيله العقل و
الا لما ذهب كثير من ذوي العقول ولما احتجنا في ابطاله الى الدليل ومعرفة حقيقته يريد ان الفعل في المجاز
العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر من انه عبارة عن
اسناده الى غير ما هو له فما هو له هو الفاعل او المفعول به الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يسند
الى ما هو له قطعا كما ان المجاز الوضعي لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان
يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا اسند اليه يكون حقيقة اما
ظاهرة كما في قوله تع فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد نظر وتأمل كما في قولك
سرتني رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك وقوله اي قول ابن المعذل يرينا صفحتي قمر يفوق سناهما القمرا
يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه لما اودعه من دقائق الحسن والجمال
يظهر بعد التأمل والامعان وكقولك اقدمني بلدك حق لي على فلان اي اقدمتني نفسي لاجل حق لي عليه ونحو محبتك
جاءت بي اليك اي جاءت بي نفسي اليك لمحبتك وقول الشاعر وصيرني هواك وبي لحيني يضرب المثل اي صيرني الله
بسبب هواك بهذه الحالة وهواني يضرب المثل بي لهلاكي في محبتك ففي معرفة الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء
ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض به حيث قال اعلم انه ليس بواجب
في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صارت حقيقة كما في قوله فما ربحت تجارتهم فانك
لا تجد في نحو اقدمني بلدك حق لي على انسان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع في وصيرني ويزيدك ان تزعم
ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للحق والوجه فالاعتبار اذن ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا
في الكلام على حقيقته فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا
في الكلام على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه فيكون في الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون على بينة
من الامر وقال الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد من ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن
فاعل فهو ان كان ما اضيف اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره وانكر اي المجاز العقلي السكاكي وقال الذي

جودا

عندي نظر في سلك الاستعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات
اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهي عنده
ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به
مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية
نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذي
هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اي غير هذا المثال يعني ان
المراد بالطبيب هو الشافي الحقيقي بقرينة نسبة اثبات الشفاء اليه وكذا المراد بالامير المدبر لاسباب الهزيمة
هو الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل ان يشبه الفاعل المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود
الفعل به ثم يفرد الفاعل المجازي بالذكر وينسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي
نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها لما سياتي في الكتاب من تفسير
الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه نحن وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة
وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص بدفق الماء اي بصبه في قوله تعالى خلق من ماء دافق ويستلزم ان لا يصح الاضافة
في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من كلامه لان
المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم ولو مثل بقوله
تعالى فما ربحت تجارتهم او قوله فنام ليلي وتجلى همي لكان ادفع للشغب لان مثل قوله نهاره صائم مما يناقش فيه بان
الاستعارة انما هي في ضميره المستتر لا في نهاره كالاستخدام في علم البديع لكن المناقشة في المثال ليست من داب
المحصلين ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا لهامان لان المراد هو العملة
انفسهم وليس كذلك لان النداء له والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض
وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه
اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع في كلام
من سمع من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية لان
انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة
بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب
المنية نشبت بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا
للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه ندعي اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب تاويل
وهو ان المنية تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء
السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير سبع وح يكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها
وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى ويبطل الاضافة وايضا يكون الامر
بالابناء لهامان كما ان النداء له لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع
مسمى على انه حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء انه قادر مختار من
اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر ثم يرد على مذهبه في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي نذكر في

في علم البيان ان شاء الله تعالى ولانه اي ما ذهب اليه ينتقض بنحو نهاره صائم وليله قائم وما اشبه ذلك مما
يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة
كما صرح به في كتابه وقال ان نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه
لا الاستعارة وجوابه انا لا نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه
سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد او لا نحو لجين الماء بدليل انه جعل نحو قوله قد زر ازراره على القمر من قبيل
الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه به ههنا شخص صائم مطلقا والضمير لفلان نفسه
من غير اعتبار كونه صائما او غير صائم ومنهم من لم يتفطن لمراد السكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب
عن الاولين بان الاستعارة انما هي في ضمير راضية والمعنى فهو في عيشة حسنة مثل عيشة راض صاحبها
والمراد بالنهار الصائم مطلقا فيكون من اضافة العام الى الخاص ولو سلم فمن اضافة المسمى الى الاسم فانظر الى
ما ارتكب من التمحلات المستشنعة وحمل الكلام الذي هو من البلاغة بمكان على الوجه المسترذل وعن الثالث
بان الامر بالبناء لهامان مجازا ولغيره حقيقة وخفي عليه انه اذا كان المراد بلفظ هامان هو الباني حقيقة كما
فهم لم يكن الامر له لا حقيقة ولا مجازا الا ترى انك اذا قلت ارم يا اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعا وعن
الرابع بان التوقيف انما هو مذهب البعض والسكاكي يجوز اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف ولذا صرح
بان الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل
هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شائع ذائع في كلام الجميع من غير توقيف الباب الثاني احوال المسند اليه
اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات
الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم او المسند مثلا ككونه مسندا اليه بحكم مؤكد او متروك التاكيد وكونه
مسندا اليه لمسند متقدم او مؤخر معرف او منكر ونحو ذلك وسياتي بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم
اما حذفه قدمه على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان وهو مقدم على الاتيان لتاخر وجود الحادث
عن عدمه والحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن و
الثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا في علم النحو ايضا دون الثاني قصد
الى تفصيل الثاني مع اشارة ما ضمنية الى الاول فقال فللاحتراز عن العبث اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث
لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر والا فهو في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره
عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ
والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ يعني ان الاعتماد عند
الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ
فانه يفتقر الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت انك عدلت من الدليل الاضعف الى الاقوى وانما قال تخييل لان الدال
عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالة اللفظ بالاخرة الى العقل فلا عند الذكر يكون
الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل كقوله قال لي كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز
والتخييل المذكورين او اختبار تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه
بالقرائن الخفية ام لا او ايهام صونه اي المسند اليه عن لسانك تعظيما له واكراما او عكسه اي ايهام صونه

او غير المضاف اليه

لسانك عنه تحقيرا له واهانة او تأتى الانكار وتيسّره لدى الحاجة نحو فاسق فاجر اى زيد ليتيسر لك ان تقول
ما اردت به غيره او تعينه او ادعاء تعينه اى التعين او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة وسآمة
او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال فان المقام
لا يسع ان يقال هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال
الوارد على تركه مثل رمية من غير رام وشنشنة اعرفها من اخزم او على ترك نظائره كما فى الرفع على المدح او
الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا
رجلا فتى من شانه كذا وكذا وبعد ان يذكروا الديار والمنازل ربع كذا وكذا فهذه طريقة مستمرة عندهم
وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل وح يجب اسناد الفعل الى المفعول ولا يفتقر هذا الى القرينة الدالة
على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعى الى الحذف مثل قتل الخارجى لعدم الاعتناء بشان قاتله وانما
المقصود ان يقتل ليؤمن من شره وقد يكون حذف الشئ اشعارا بانه بلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن ذكره
قال الله ان هذا القرآن يهدى للتى هى اقوم اى الملة التى او الحالة او الطريقة ففى الحذف فخامة لا توجد فى
الذكر او بلغ من الفظاعة الى حيث لا يقتدر المتكلم على اجرائه على اللسان او السامع على استماعه ولهذا اذا
قلت كيف فلان سائلا عن الواقع فى بلية يقال لا تسأل عنه اما لانه يجزع ان يجرى على لسانه ما هو فيه
لفظاعته وانضجار المتكلم واما لانك لا تقتدر على استماعه لايحاشه السامع وانضجاره واما ذكره فلكونه
اى الذكر الاصل ولا مقتضى للعدول عنه او للاحتياط لضعف التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة السامع
او زيادة الايضاح والتقرير ومنه واولئك هم المفلحون بتكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم كما ثبت لهم
الاثرة بالهدى فهى ثابتة لهم بالفلاح فجعل كل من الاثرتين فى تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة التى لو انفرد
كفت مميزة على حيالها او اظهار تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء
مطلوب اى فى مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه نحو هى عصاى ولهذا يطال
الكلام مع الاحباء ويجوز ان يكون حيث مستعارا للزمان وقد يكون بسط الكلام فى مقام الافتخار و
الابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقال لك من نبيك فتقول نبينا حبيب الله ابو القاسم
محمد بن عبد الله الى غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل او التعجيب او الاشهاد فى قضية
والتسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار هذا كله مع قيام القرينة ومما جعله صاحب المفتاح
مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد جاء وعمرو ذهب
وخالد فى الدار واعترض المصنف عليه بانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه
بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح
الذكر على الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة
التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وارادة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له لانه اذا
لم يكن عام النسبة نحو خالق لكل شئ يفهم منه ان المراد هو الله وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه
نحو فيه من هذا الفاسق الفاجر يفهم منه ان المراد كل احد ولا نعنى بالقرينة سوى ما يدل على المراد وقيل
ما ذكره يكون ذكره واجبا لا راجحا والمقتضى ما يكون مرجحا لا موجبا او فيكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى

مقتضى الحال والجواب ان المقتضى اعم من الموجب والمرجح ولا منافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال
فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه اى جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل
فى شئ بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا به الى خارج اشارة وضعية وقدم فى باب المسند اليه
التعريف على التنكير لان الاصل فى المسند اليه التعريف وفى المسند بالعكس فبتنوع لافادة المخاطب اتم فائدة
وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر هى افادة المخاطب اما الحكم او لازمه وهو ايضا حكم لان المتكلم كما يحكم فى
بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم هنا بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان
ابعد كانت الفائدة فى الاعلام به اقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصصا ازداد الحكم بعدا كما ترى
فى قولك شئ ما موجود وقولك زيد حافظ للتوراة فافادة اتم فائدة تقتضى اتم تخصيص وهو التعريف لانه
كمال التخصيص والنكرة وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد الها خلق
السماء ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد لكنه لا يكون فى قوة تخصيص المعرفة لانه وضعى
بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة يتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله
فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف واصل الخطاب ان يكون
لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف على ان تستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام
الى حاضر فيكون معينا وقد يترك اى الخطاب مع معين الى غيره اى غير المعين ليعم الخطاب كل مخاطب
على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رءوسهم لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى
تفظيع حال المجرمين اى تناهت حالهم الفظيعة فى الظهور وبلغت النهاية فى الانكشاف لاهل المحشر
الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون راء واذا كان كذلك فلا يختص به اى بهذا
الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل فى هذا الخطاب وفى بعض النسخ
فلا يختص بها اى برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف قال فى الايضاح وقد
يترك الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا
بعينه بل تريد ان اكرم او احسن اليه فتخرجه فى صورة الخطاب ليفيد العموم وهو فى القرآن كثير نحو ولو ترى
الآية اخرج فى صورة الخطاب لما اريد العموم فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله
فتخرجه فى صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما دل عليه الكلام اى يحمل على هذا اعنى
عدم ارادة مخاطب معين لارادة العموم يشعر بذلك لفظ المفتاح وبالعلمية اى تعريف المسند اليه بايراده
علما وهو ما وضع لشئ مع جميع مشخصاته وقدمها على بقية المعارف لانها اعرف منها لاحضاره اى
المسند اليه بعينه اى بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنسه
نحو رجل عالم جاءنى فى ذهن السامع ابتداء اى اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب نحو
جاءنى زيد وهو راكب باسم مختص به اى بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع واحترز به عن
احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضاره
بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شئ منها مختصا بمسند اليه معين فان قيل هذا القيد مغن عن
الاولين لان الاسم المختص بشئ معين ليس الا العلم قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام العلمية

فلا باس بان يقع فيها ما يصح به الاحتراز عن الجميع كما فى التعريفات لا يقال ان قوله ابتداء احتراز عن المضمر الغايب
والمعرف بلام العهد والموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم بانتساب
لانا نقول هذا موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اى بنفس لفظه يعنى احضاره لا يتوقف بعد العلم
بالوضع على شىء آخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به وبعد التسليم
والتى يكون احترازا عن ساير المعارف ولا يكون لتخصيص ما ذكر جهة لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم
وما سواه انما وضع ليستعمل فى معين فينبغى ان يصار الى ما ذكره بعضهم من ان معناه اول زمان ذكره وهو
احتراز عن احضاره فى ثانى زمان ذكره كما فى ساير المعارف فانها لا تفيد اول زمان ذكرها الا مفهوماتها
الكلية وافادتها الجزئيات المرادة فى الكلام انما يكون بواسطة قرينة معينة لها فى الكلام كتقدم الذكر والاشارة
والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه اولا نحو قل هو الله احد
فالله اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق لكل
شىء ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلى انحصر فى فرد فلا يكون علما لان
مفهوم العلم جزئى فقد سها الا ترى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار
عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته لا علما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان
المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله فى هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشىء
من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق و
الله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية له فى الوجود او موجود الا الفرد الذى هو خالق
العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اى بالفرد الموجود
الذى يعبد بالحق تعالى وتقدس او تعظيم او اهانة كما فى الالقاب الصالحة لمدح او ذم او كناية عن معنى
يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل كذا وفى التنزيل تبت يدا ابى لهب اى يدا جهنمى لان انتسابه الى اللهب يدل
على ملابسته اياها كما يقال هو ابو الخير وابو الشر واخو الفضل واخو الحرب لمن يلابس هذه الامور و
اللهب الحقيقى لهب جهنم فالانتقال من ابى لهب الى جهنمى انتقال من الملزوم الى اللازم لان هذا اللازم وانما
هو بحسب الوضع الاول اعنى الاضافى دون الثانى اعنى العلمى وهم يعتبرون فى الكنى المعانى الاصلية ومما يدل
على ان الكناية انما هى بهذا الاعتبار لا باعتبار ان ذلك الشخص لزمه انه جهنمى سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا او
عمرا او غير ذلك انك لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى ابى لهب لا يكون من الكناية فى شىء ويجب ان تعلم
ان ابا لهب انما يستعمل هنا فى الشخص المسمى به لينتقل منه الى جهنمى كما ان طويل النجاد يستعمل فى معناه
الموضوع له لينتقل منه الى طول القامة ولو قلت رايت اليوم ابا لهب واردت كافرا جهنميا لاشتهار ابى
لهب بهذا الوصف يكون استعارة نحو رايت حاتما ولا يكون من الكناية فى شىء فليتامل فان هذا المقام من
مزال الاقدام او ايهام استلذاذه اى العلم او التبرك به او نحو ذلك كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع
وغير ذلك مما يناسب اعتباره فى الاعلام وبالموصولية اى تعريف المسند اليه بايراده موصولا وكان الانسب
ان يقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول
ثم الموصول وذو اللام سواء فى الرتبة ولهذا صح جعل الذى يوسوس صفة للخناس وتعريف المضاف كتعريف

المضاف اليه وما ذكرنا من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذاهب اخر و
للمقام الصالح للموصولية هو ان يصح احضار الشىء بواسطة جملة معلومة الانتساب الى مشار اليه بحسب
الذهن لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل
له فلذا كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة المختصة بواحد فان تخصيصها ليس بحسب الوضع
فقولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان
جعلتها موصوفة كانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص بكونه مضروبا لك لكنه ليس بحسب
الوضع لانه موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الموصولة فان وضعها على ان تخصص بمضمون الصلة و
يكون معرفة بها وهذا هو المقام الصالح للموصول ثم المصنف قد اشار الى تفصيل الباعث له الموجب او المرجح
بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذى كان معنا امس رجل عالم ولم يتعرض
لما لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين فى ديار الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم لقلة جدوى هذا
الكلام وندرة وقوعه او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير اى تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو
وراودته التى هو فى بيتها عن نفسه اى راودت زليخا يوسف والمراودة مفاعلة من راد يرود جاء وذهب
وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع بصاحبه عن الشىء الذى لا يريد ان يخرجه من يده يحتال
عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهى عبارة عن التمحل لمواقعته اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف وطهارة
ذيله والمذكور ادل عليه من امرأة العزيز او زليخا لان كونه فى بيتها وسولى لها يوجب قوة تمكنها من المراودة
ونيل المراد فاباؤه عنها وعدم الانقياد لها يكون غاية فى النزاهة عن الفحشاء وقيل معناه زيادة تقرير المسند
لان كونه فى بيتها زيادة تقرير المراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل بل تقرير المسند اليه وذلك
لامكان وقوع الاشتراك فى زليخا وامرأة العزيز فلا يتقرر المسند اليه ولا يتعين مثله فى التى هو فى بيتها
لانها واحدة معينة مشخصة ومما يوضح فى زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام فى غير المسند اليه بيت
السقط اعباد المسيح يخاف صحبى ونحن عبيد من خلق المسيحا فانه ادل على عدم خوفهم من النصارى
من ان يقول نحن عبيد الله والمشهور ان الاية مثال لزيادة التقرير فقط والمفهوم من المفتاح انها مثال
لها ولاستهجان التصريح بالاسم لانه قال وان يستهجن التصريح او ان يقصد زيادة التقرير نحو
وراودته الاية ثم قال والعدول عن التصريح باب من البلاغة واورد حكاية شريح فلو لم يكن مثالا لهما لاخر
ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فافهم او التفخيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم ومنه فى غير المسند اليه
قول ابى نواس ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم واسمت سرح اللحظ حيث اساموا وبلغت ما بلغ امرؤ
بشبابه فاذا عصارة كل ذلك اثام او تنبيه المخاطب على خطاء نحو قول عبدة بن الطيب من قصيدة يعظ
فيها بنيه ان الذين ترونهم اى تظنونهم اخوانكم يشفى غليل صدورهم ان تصرعوا اى تهلكوا وتصابوا
بالحوادث فيه من التنبيه على خطائهم فى هذا الظن ما ليس فى قولك ان القوم الفلانى وجعل صاحب المفتاح
هذا البيت مما جعل الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطاء ورده المصنف بانه ليس فيه ايماء
الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد ان يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه وجوابه ان العرف والذوق شاهد
صدق على انك اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلصا ان الذين تظنونهم اخوانكم كان

فيه ايماء الى ان الخبر المبنى عليه امر من بناء الاخرة وبيان المحبة او الايماء الى وجه بناء الخبر اى الى طريقه تقول
عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اى على طرزه وطريقه يعنى تأتى بالموصول والصلة للاشارة
الى ان بناء الخبر عليه من اى وجه واى طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك وحاصله
ان يأتى بالفاتحة على وجه ينبه الفطن على الخاتمة كالارصاد فى علم البديع نحو ان الذين يستكبرون
عن عبادتى سيدخلون جهنم داخرين فان فيه ايماء الى ان الخبر المبنى عليه امر من جنس العقاب و
الاذلال بخلاف ما اذا ذكرت اسماؤهم الاعلام ثم انه اى الايماء الى وجه بناء الخبر ربما جعل ذريعة اى
وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشانه اى شان الخبر نحو قول الفرزدق ان الذى سمك اى رفع السماء بنى لنا
بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت ففى قوله ان الذى سمك
السماء ايماء الى ان الخبر المبنى عليه امر من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن او غير
ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التى لا بناء ارفع منها واعظم او شان غيره اى
غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين فيه ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن الخيبة والخسران
وتعظيم لشان شعيب وهو ظاهر وقد يجعل ذريعة الى الاهانة لشان الخبر نحو ان الذى لا يعرف الفقه
قد صنف فيه او شان غيره نحو ان الذى يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو ان
التى ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول فان فى ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى
ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان
عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق بينه وبين الايماء وسقط اعتراض المصنف بانه لا يظهر فرق بينهما
فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه الا يرى ان قوله ان الذى سمك السماء البيت ان الذين ترونهم البيت فيه ايماء
غير تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطاء كما مر فاحسن التامل فى هذا المقام فانه من مطارح
الانظار والفاضل العلامة قد فسر فى شرح المفتاح الوجه فى الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو
الظاهر فى قولنا ان الذين امنوا لهم درجات ثم صرح بان قوله ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة
الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا لا موميا الى وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر فى نحو ان الذى سمك
السماء وان التى ضربت وان الذين ترونهم لعدم تحقق السببية وهو لم يتعرض لذلك ومن الناس من اقتفى
اثره فى تفسير الوجه بالعلة لكن هرب عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا اى على ايراد المسند اليه
موصولا من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون فى الابيات المذكورة ايماء وسوق الكلام ينادى على فساد هذا
الرأى عند المنصف وقد يقصد بالموصول الحث على التعظيم او التحقير او الترحم او نحو ذلك كقولنا جاءك الذى
اكرمك او اهانك او الذى سبى اولاده ونهب امواله وقد يكون للتهكم نحو يا ايها الذى نزل عليه الذكر انك
لمجنون ولطائف هذا الباب لا تكاد تنضبط وبالاشارة اى تعريف المسند اليه بايراده اسم اشارة متى صلح
المقام له واتصل به غرض اما المقام الصالح فهو ان يصح احضاره فى ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه حسا
فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد
او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصييره كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية
واما الغرض الموجب له او المرجح فقد اشار الى تفصيله بقوله لتمييزه اى المسند اليه اكمل تمييز نحو قوله اى ابن

بن الرومى هذا ابو الصقر فردا نصب على المدح او الحال فى محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما
شجرتان بالبادية يعنى يقيمون بالبادية لان فقد العز فى الحضر او التعريض بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك
غير المحسوس كقوله اى الفرزدق اولئك ابائى فجئنى بمثلهم هذا الامر للتعجيز كقوله تعالى فاتوا بسورة من مثله
اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اى المسند اليه فى القرب او البعد او التوسط كقولك هذا او ذلك
او ذاك زيد اخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون ذا للقريب وذلك للبعيد
وذاك للمتوسط مما يقرره الوضع واللغة فلا ينبغى ان يتعلق به نظر علم المعانى لانه انما يبحث عن الزائد
على اصل المراد قلت مثله كثير فى علم المعانى كاكثر مباحث التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك
وتحقيقه ان اللغة تنظر فيه من حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم المعانى من حيث انه اذا اريد بيان
قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد الذى هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشئ
يوجب تصوره اياً ما كان ولو سلم فذكره فى هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما
اشار اليه بقوله او تحقيره اى المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذى يذكر الهتكم وقد يقصد به تقريب
حصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته
ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشير كقول الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا او
تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب وسفالة محله منزلة
بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى بان يحكى عنه اولا ثم يشار اليه نحو جاءنى
رجل فقال ذلك الرجل وضربنى زيد فهالنى ذلك الضرب لان المحكى عنه غائب ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو
فقال هذا الرجل وهالنى هذا الضرب اى هذا المذكور عن قريب فهو وان كان غائبا لكن جرى ذكره عن
قريب فكانه حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله وذلك قسم عظيم لافعلن لان
المعنى غير مدرك حسا فكانه بعيد او التنبيه اى تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب
المشار اليه باوصاف اى عند ايراد اوصاف على عقب المشار اليه تقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم
تعديه الى المفعول الثانى بالباء وتقول عقبته بالشئ اى جعلت الشئ على عقبه على انه اى للتنبيه على ان
المشار اليه جدير بما يرد بعده اى بعد اسم الاشارة من اجلها اى من اجل الاوصاف التى ذكرت بعد المشار
اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون
عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقام الصلوة وغير ذلك ثم
عرف المسند اليه بان اورده اسم اشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى
عاجلا والفوز بالفلاح اجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة او لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى
الاشارة لجهل المتكلم او السامع باحواله او لنحو ذلك وباللام اى تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود
اى الى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة تقول عهدت فلانا
اذا ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اى ليس الذكر الذى طلبت امراة
عمران كالتى اى كالانثى التى وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا فى قوله قالت رب انى وضعتها
انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية فى قوله رب انى نذرت لك ما فى بطنى محررا

فان لفظة ما وان كانت تعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن فى البلد الا امير واحد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما فى صفة المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة ومنه اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد ونحو ذلك لان التعريف للماهية وقد ياتى المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته فى الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعنى يطلق المعرف بلام الحقيقة الذى هو موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا فى الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلى الطبعى على جزئى من جزئياته وذلك عند قيام قرينة دالة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هى هى بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد فى الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرناه وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا فاسد موضوع لواحد من آحاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن واذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان واليه اشار بقوله وهذا فى المعنى كالنكرة يعنى بعد اعتبار القرينة وان كان فى اللفظ يجرى عليه احكام المعرف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية هى التى اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما حتى تكلفوا ما تكلفوا وعلم بما ذكرنا من تقرير كلامه ان عود الضمير فى قوله وقد ياتى الى المعرف بلام الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ولكون هذا المعرف فى المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمل كقوله ولقد امر على اللئيم يسبنى وفى التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة للحمار وفيه الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس لشئ بعينه كذا فى الكشاف وهو صريح فى ان اللام فى المستضعفين حرف تعريف كما سنذكره عن قريب وان كان اسما موصولا لا يبعد هذا ايضا لان الموصول ايضا يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكر صاحب الكشاف ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم فيصح ان يقع النكرة اعنى قوله غير المغضوب عليهم وصفا له فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد نحو ادخل السوق ورأيت اسامة مقبلا حقيقة ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلمة فى المعنى ان

ان يكون الغرض الاصلى طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته منها وانت اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وسيتضح هذا فى بحث الاستعارة وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفى خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هى هى ولا من حيث تحققها فى ضمن بعض الافراد بل فى ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى فى المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها فى الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما فى الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكر فى قوله ان الانسان لفى خسر انه للجنس وقال فى قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا ما اطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر ان اللام فى الحمد لله للجنس دون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجى ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة وهو العهد الذهنى ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى نكرة ولا خفاء فى تميز بعضها عن بعض الا فى تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هى هى لم يتميز من اسماء الاجناس التى ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو ذكرى ورجعى والرجعى والذكرى وان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها فى الذهن لم يتميز عن تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذى اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه انا لا نسلم عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر فى المعهود الى فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة فى الذهن وهذا المعنى غير معتبر فى اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشئ ليس باعتبار لعدمه وهو اى الاستغراق ضربان حقيقى وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة اى كل غيب وشهادة وعرفى وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف كقولنا جمع الامير الصاغة اى صاغة بلده او مملكته لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صائغ واللام فى اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف عند غير المازنى فكان التمثيل على مذهبه قلت الخلاف انما هو فى اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يتأولون انه فعل فى صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضى واما ما ليس فى معنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر والصائغ والحائك فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف التعريف اتفاقا وكلام صاحب الكشاف والمفتاح ينبئ عن ذلك فى غير موضع ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره والموصول ايضا ياتى للاستغراق نحو اكرم الذين ياتونك الا زيدا واضرب القائمين الا عمرا وهذا ظاهر واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره اشمل من استغراق المثنى والمجموع لانه يتناول كل واحد واحد من

الافراد واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل
جاعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان
دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او لا رجلان وانما اورد البيان بلا التي لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق
بيان ذلك ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق ويحتمل عدم الاستغراق
احتمالا مرجوحا الا عند القرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه ح يتحقق عدم الاستغراق والنكرة في
الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد يستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتداء نحو تمرة خير من جرادة و
قليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات يا اهل ذا المغنى وقيتم شرا واما اذا كانت النكرة مع من
ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل
ولا رجل في الدار بل رجلان والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب
الاستغراق وبالرفع تجوزه ولقائل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية فلا نم ذلك
في المعرف باللام بل الجمع المحلى بلام الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو
ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو اعلم غيب
السموات وعلم آدم الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم والله يحب المحسنين وما هي من
الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك ولهذا صح بلا خلاف جاءني القوم او العلماء الا
زيدا او الا الزيدين مع امتناع قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا على الاستثناء المتصل فان قيل المفرد
يقتضي استيعاب الآحاد والجمع لا يقتضي الا استيعاب الجموع حتى ان معنى قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من
جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد
والاثنين ايضا لان الواحد مع اثنين آخرين من الآحاد والاثنين مع واحد آخر جمع من الجموع والتقدير
ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم فان زعموا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للجموع دون كل
فرد حتى يصح جاءني جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين منه فهو ممنوع بل هو اول المسئلة فظهر بطلان
ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى اني وهن العظم مني انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن
العظام فردا فردا لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعني يصح اسناد الوهن الى صيغة
الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض من العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لانا
لا نم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن البعض بل الوجه في افراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو
ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشد ما تركب
منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن
كلها يعني لو قيل وهنت العظام كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها كانه وقع
من سامع شك في الشمول والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب
للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن لكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض
وكلام المفتاح صريح في انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين
واضح وقد زعم بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصد الى ان بعض

بعض عظامه ما لم يصبه الوهن ولكن الوهن انما اصاب الكل من حيث هو كل والبعض بقي خارجا كالواحد
والاثنين ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد
فما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلامه في الكشاف ايضا مشحون به حيث قال في قوله تع والله يحب
المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله تع وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين
على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله تع ولا تكن للخائنين خصيما اي ولا تخاصم عن خائن
قط وفي قوله رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم يعني لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا
العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساد ما قيل ان مراده ان المفرد وان
كان اشمل لكنه قصد هنا الى معنى آخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد شمول
الآحاد والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا تعلق الحكم بكل ما سمي بمفرده كيف يكون
العالمين متناولا لكل جنس مما سمي بالعالم فعلى هذا الا تهافت وايضا لا دلالة لقوله يشمل كل جنس مما
سمي به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين ماهيات مختلفة فيتناولها الجمع بخلاف العظام وذلك لان
هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل وبالجملة فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد
مثبتا كان او منفيا مما قرره الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع فلا بد
لرفض جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه
آخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد منه كما في قوله تع ان
يأكله الذئب والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد بعضه لا الى الواحد لانه وزانه في تناول
الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه كذا في الكشاف فنحو
قولهم يركب الخيل وانما يركب واحدا منها مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان
قلت قد روي عن ابن عباس ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب الكشاف بانه اريد بالواحد
الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شيء واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى
الجنسية من الجموع قلت هذا كلام مبني على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة
جماعة اورده توجيها لكلام ابن عباس رضي الله عنهما ولم يقصد انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه في غير
مرة والاستعمال ايضا يشهد بذلك وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مسارح الانظار ومطارح
الافكار كم زلت فيه للافاضل اقدامهم وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم ولما كان هنا مظنة
اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه واستغراقه يدل على تعدده والوحدة والتعدد
يتنافيان فكيف يجتمعان اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الدال
على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على
معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وانما امتنع ح وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة
على التشاكل اللفظي ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع
وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب
اسمال ونطفة امشاج فلان الثوب مؤلف من قطع كل منها سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل منها

مشبح فوصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه هو بعينه وبالاضافة اى تعريف المسند اليه باضافته الى
شيء من المعارف لانها اخصر طريق الى احضار المسند اليه فى ذهن السامع نحو قول جعفر بن علبة
الحارثى هواى اى مهوى وهذا اخصر من الذى اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام و
فرط السآمة لكونه فى السجن وحبيبه على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد اى مبعد ذاهب الى اليمن و
تمامه جنيب وجثمانى بمكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ
البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر على بعد الحبيب او تضمنها تعظيما لشان المضاف اليه او المضاف او
غيرهما كقولك فى الاول عبدى حضر وفى الثانى عبد الخليفة ركب وفى الثالث عبد السلطان عندى
تعظيما لشان المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف
وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله او غيرهما او لتضمنها تحقيرا للمضاف اليه نحو ولد الحجام
حاضر او المضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام يجالس زيدا وينادمه وقد يكون
الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه
يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد وكالتبرج بذمهم واهانتهم
نحو علماء البلد فعلوا كذا وكسآمة السامع او المخاطب او المتكلم نحو حضر اهل السوق او لتضمن الاضافة
تحريضا على اكرام او اذلال ونحوهما نحو صديقك او عدوك بالباب ومنه قوله تع لا تضار والدة بولدها
ولا مولود له بولده فانه لما نهيت المرأة عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد
او لتضمنها استهزاء وتهكما نحو ان رسولكم الذى ارسل اليكم لمجنون او اعتبار لطيف مجازيا وهو الاضافة
بادنى ملابسة من غير تملك او اختصاص نحو كوكب الخرقاء او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة
نحو غلام زيد بالباب او لافادة الاضافة جنسية وتعميما كقولهم دلت على خزامى لارض النجد من
راضيه بمعنى على جنس الخزامى وذلك لان الاسم المفرد حامل المعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف
اضافته هى من خواص الجنس دون الفرد علم ان القصد به الى الجنس كالوصف فى نحو قوله تع ولا طائر
يطير بجناحيه على ما سيجى ان شاء الله تع واما تنكيره فللافراد اى تنكير المسند اليه للقصد الى فرد مما
يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية اى القصد الى نوع منه
نحو وعلى ابصارهم غشاوة اى نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامى عن ايات
الله وفى المفتاح انه للتعظيم اى غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الادراك
لان المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم ادل عليه واوفى بتاديته او التعظيم او التحقير
يعنى انه بلغ فى ارتفاع شانه او انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اى قول ابن ابى السمط له حاجب
اى مانع عظيم فى كل امر يشينه اى يعيبه وليس له عن طالب العرف اى الاحسان حاجب حقير
فلنف بالعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر و
الفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة والتكثير باعتبار الكمية
تحقيقا وتقديرا كما فى المعدودات والموزونات والمشبهات بهما وكذا التحقير والتقليل والى الفرق
اشار بقوله وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل اى ذو عدد كثير و
هذا ناظر الى التكثير وآيات عظام وهذا ناظر الى التعظيم وقد جاء للتحقير والتقليل ايضا نحو اعطانى

اعطانى شيئا اى حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير وقد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد
ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف
مانع كقوله اذا سئمت مهندة يمين لطول الحمل بدله شمالا لم يقل يمينه احترازا عن التصريح بنسبة
السآمة الى يمين الممدوح وجعل صاحب المفتاح التنكير فى قوله تع ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك
للتحقير واعترض المصنف بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت
الريح اذا هبت اى هبة او من نفح الطيب اذا فاح اى فوحة وجوابه انه ان اراد ان لبناء المرة ونفس
الكلمة مدخلا فى افادة التحقير فهذا لا ينافى كون التنكير للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف وان
اراد ان التحقير المستفاد من الاية مفهوم منهما بحيث لا مدخل للتنكير اصلا فممنوع للفرق الظاهر بين
التحقير فى نفحة من العذاب وبينه فى نفحة العذاب بالاضافة وما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تع انى اخاف
ان يمسك عذاب من الرحمن اى عذاب هائل او شيء من العذاب والاولى للفظ المس واضافة العذاب
الى الرحمن على ترجيح الثانى كما ذكره بعضهم لقوله تع لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم ولان العقوبة من الكريم
الحليم اشد ومن تنكير غيره اى غير المسند اليه للافراد او النوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء اى
كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة وهى نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب
من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة الذى يختص بذلك النوع من الدواب وصرح بانه من غير
المسند اليه لانه ذكر فى المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هى اذا كان المقام للافراد شخصا او
نوعا كقوله والله خلق كل دابة من ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق التعلق ليصح التمثيل
بالاية وبعضهم انه مسند اليه تقديرا اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او ماء مخصوص خلق الله
كل دابة منه وتعسفه ظاهر بل قصد صاحب المفتاح الى انه مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا
لا لتنكير المسند اليه وهذا فى كتابه كثير فليتنبه له وللتعظيم فاذنوا بحرب من الله ورسوله وللتحقير
ان نظن الا ظنا اى ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية
لا للتاكيد وهكذا يحمل التنكير على ما يفيد التنوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك فى كل ما وقع
بعد الا من المفعول المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذى يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ
يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن
محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وح لا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على
التقديم والتاخير اى ان نحن الا نظن ظنا ومثله قوله وما اغتره الشيب الا اغترارا اى ما اغتره الا
الشيب اغترارا ولا الى ما ذكره بعضهم من ان قولك ضربت زيدا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب
ان يكون قد فعلت غير الضرب مما يجرى مجراه كالتهديد والشروع فى مقدماته فبهذا الاحتمال يصير
المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا غير
الضرب ومن تنكير غير المسند اليه للنكارة وعدم التعيين قوله تع او اطرحوه ارضا اى ارضا منكورة
مجهولة بعيدة عن العمران وللتقليل قوله فيوما بخيل تطرد الروم عنهم ويوما بجود تطرد الفقر والجدبا
اى بعد نزر من خيولك وفرسانك وشيء يسير من فيضان جودك واحسانك واعلم انه كما ان

تنكير وهو في محض البعضية لفيد التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله تع ورفع بعضهم فوق بعض
درجات اراد محمدا صلى الله تع عليه وسلم ففي هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى ومثله
قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها اراد نفسه وقد يقصد به التحقير ايضا نحو هذا الكلام ذكره بعض
الناس والتقليل نحو كفى هذا الامر بعض اهتمام له واما وصفه اى وصف المسند اليه اخر المصنف ذكر
التوابع وضمير الفصل عن التنكير جريا على ما هو المناسب من ذكر التنكير بعقب التعريف وقدمها
السكاكي على التنكير نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف المسند
اليه دون تنكيره وقدم عن التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق على
نفس التابع المخصوص وقد يقصد به معنى المصدر وهو الانسب هٰهنا الموافق قوله واما بيانه
اما الابدال منه يعنى اما الوصف اى ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اى الوصف مبينا له اى
للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه
في الكشف قوله اى نحو هذا القول في مجرد كون الوصف للكشف لا في كونه وصفا للمسند اليه قول
اوس بن حجر في مرثية فضالة بن كلدة من قصيدة اولها ايتها النفس اجملي جزعا ان الذي تحذرين قد
وقعا الى قوله ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد رأى
وقد سمعا الالمعي واليلمعي الذي المتوقد وهو اما مرفوع خبر ان او منصوب صفة لاسم ان او
بتقدير اعنى وخبر ان في قوله بعد عدة ابيات اودى فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا
فالالمعي ليس بمسند اليه وقوله الذي يظن بك الظن الى اخره وصف له كاشف عن معناه كما حكى
عن الاصمعي انه سئل عن الالمعي فانشد البيت ولم يزد عليه ومثله في النكرة قوله تع ان الانسان
خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه
وسرعة المنع عند مس الخير او مخصصا اراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال
وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب
الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته
بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر او رجل
التاجر عندنا فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال او لكون الوصف مدحا او ذما
او ترحما نحو جاءني زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف اعنى زيدا قبل ذكره اى ذكر الوصف والا تعين
تماما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف واشتهر ضمه
لا يتعين الوصف مخصصا او تاكيدا اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو امس الدابر كان يوما
عظيما وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما سيأتي ومنه قوله تع وما من دابة في الارض و
لا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد منهما الى الجنس
دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة واعلم ان الوصف قد يكون جملة
ويشترط فيه تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد
الذي يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من

من قال لان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة
لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يعرفها بالوصف
المخاطب الموصوف ويميزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون الصفة فيجب كونها جملة متضمنة
للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقوعها صفة او صلة انما يكون بتقدير القول
فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تع وان منكم لمن ليبطئن ان التقدير اقسم بالله ليبطئن والقسم
جوابه صلة من قلنا مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب
ولذا يقال في تاكيد الاخبار والله لزيد قائم والانشاء انما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا والله
اقسم بالله ونحو ذلك وهذا كان الشرطية خبرية بخلاف الشرط فان قيل في كلامه ايضا ما يشعر بان
وجوب العلم انما هو الصلة دون الصفة حيث ذكر في قوله تع فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة
ان الصلة يجب ان تكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله تع في سورة
التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال وانما جاءت النار هنا معرفة وفي
سورة التحريم نكرة لان الاية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة
ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه بها اولا قلنا يمكن ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم
التحقق عند المخاطب والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين وهم قد علموا ذلك بسماع من النبي صلعم و
المشركون لما سمعوا الاية علموا ذلك فخوطبوا في سورة البقرة واما توكيده فللتقرير اى تقرير المسند اليه
اى تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاء زيد زيد
اذا ظن المتكلم غفلة السامع من سماع لفظ المسند اليه او حمله على معناه ومثل هذا وان امكن حمله على
دفع توهم التجوز والسهو لكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما اشار اليه
صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد الى مجرد التقرير كما يطلعك عليه فصل
اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل وذكر العلامة في شرحه ان المراد بمجرد تقرير الحكم ولم يبين ان اى
موضع من بحث التقديم والتاخير يطلعنا عليه وهو خلاف ما صرحوا به في نحو لا تكذب انت من ان
تاكيد المسند اليه انما يفيد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان قيل انه لم يرد التاكيد الصناعي بل مجرد
التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته قلنا لا نم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير
بل التقديم الا ترى الى تصريحهم بانه ليس في عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وهو انما هو لمجرد تقرير المحكوم
عليه على ان السكاكي لم يورد تحقيق تقوى الحكم في فصل التقديم والتاخير مع الفعل بل في اخر بحث تاخير
المسند ولو سلم انه اراد ذلك فليكن قوله كما يطلعك اشارة الى ما ذكر في نحو لا تكذب انت من انه بمجرد تقرير
المحكوم عليه دون الحكم كما جعل قوله في الايضاح كما سيأتيك اشارة الى هذا ولو سلم فكان ينبغي ان يعرض
للتخصيص بل هو اولى بالتعرض لانه الذي يعتبر فيه المسند اليه مؤخرا على انه تاكيد ثم قدم للتخصيص
والاظهر ان قول السكاكي اشارة الى ما اورده في فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل من ان نحو
انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري تاكيد وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم وايراده في هذا المقام
مثل اراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في التاكيد الذي لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس كذلك

من التاكيد الاصطلاحي ولهذا غير اسلوب الكلام ومثل هذا كثير في كتابه ولا حاجة الى حمل كلام المصنف
على ذلك كيف وهو يعترض على السكاكي في امثال هذه المقامات وبهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى كلامه
ان توكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت او تقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي
او لا غيري غلط فاحش عن ارتكابه غنية بما ذكرنا من الوجه الصحيح او دفع توهم التجوز اي التكلم بالمجاز
نحو قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع
بعض غلمانه مثلا او لدفع توهم السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر زيدا
على سبيل السهو ولا يدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي وهو ظاهر او لدفع توهم عدم الشمول نحو
جاءني القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع قع
من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد وربما يجمع بين كل و
اجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجود
جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشان وبهذا يزداد التعيير والتقريع على ابليس ولا دلالة لاجمعون
على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما هو زيادة توضيح
والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول ويحتمل
عدم الشمول على سبيل التجوز والا كان تاسيسا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا نعني بقولنا يفيد الشمول
انه يوجبه من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والا لم يسم تاكيدا بل المراد انه يمتنع ان يكون
اللفظ المقتضي للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه انتهى كلامه واما نحو جاءني الرجلان كلاهما
ففي كونه لدفع توهم عدم الشمول نظر لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه
عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا واما اذا
توهم السامع ان الجائي رسولان لهما او نفس احدهما ورسول الآخر فلا يقال لدفعه جاءني الرجلان كلاهما
بل انفسهما او عينهما وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما والآخر محرض باعث ونحو ذلك فانما يدفع ذلك
بتاكيد المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه واما بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان
فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل
الايضاح من اجتماعهما وفائدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح لما ذكر صاحب الكشاف ان
البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح
لا للايضاح كما يجيء الصفة لذلك وذكر في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد
وفيه وان كان البيان حاصلا بدونه ان يوسموا بهذه الدعوة وسما ويجعل فيهم امرا محققا
لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ومما يدل على ان عطف البيان لا يلزم البتة ان يكون اسما مختصا
بمتبوعه ما ذكره في قوله والمؤمن العائذات الطير ان الطير عطف بيان وكذا كل صفة اجري عليها
الموصوف نحو جاءني العاقل زيد فالاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح ح
الصفة المبهمة وفيه اشعار بكونه علما في هذه الصفة فان قلت قد اورد المصنف قوله تعالى لا تتخذوا
الهين اثنين انما هو اله واحد في باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير واورده السكاكي

في باب عطف البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فالحق في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل
على انه عطف بيان صناعي لجواز ان يريد انه من الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون
ايراده في هذا البحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التاكيد على ما هو دأب السكاكي و
يكون مقصوده انه وصف صناعي جيء به للايضاح والتفسير لا للتاكيد مثل امس الدابر على ما وقع في كلام
النحاة وتقرير ذلك ان لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني الاثنينية وكذا
لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله
لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين والاله بواحد
ايضاحا لهذا الغرض وتفسيرا وهذا الذي قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد
والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريدت الدلالة على ان المعني به منهما و
الذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده هذا كلامه وقوله يؤكده اي يحققه ويقرره وليس يريد
انه تاكيد صناعي لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ محفوظة فما وقع في شرح المفتاح من ان مذهب
صاحب الكشاف ان الهين اثنين ونفخة واحدة من التاكيد الصناعي ليس بشيء اذ لا دلالة لكلامه
عليه بل اورد في المفصل قوله نفخة واحدة مثالا للوصف المؤكد نحو امس الدابر فالحق ان كلا من اثنين
وواحد وصف صناعي للبيان والتفسير كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه
حيث جعل في الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد
كما سبق في باب الوصف فالآيتان تشتركان في ان الوصف فيهما للبيان وتفترقان من حيث انه في الهين
اثنين واله واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض وطائر يطير بجناحيه لبيان
ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه للمنصف وبه تبين ان
لا خلاف بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمصنف على ما توهمه القوم واستدل العلامة في شرح المفتاح
على انه عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى
في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين في
متبوعيهما ليكونا وصفين بل ذكرا للدلالة على ان القصد من متبوعيهما الى احد جزئيه اعني الاثنينية والوحدة
دون الجزء الآخر اعني الجنسية فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة واقول
ان اريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف على شيء من الصفة لانها البتة تكون
لتخصيص او تاكيد او مدح او نحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته عليه
شيئا آخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة
ويكون الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره كما ان الدابر ذكر ليدل على معنى الدبور والغرض منه التاكيد
بل الامر كذلك عند التحقيق الا ترى ان السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج بهذا عن
الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه وفيه ايضا نظر لانا لا نسلم ان البدل
يجب صحة قيامه مقام المبدل منه الا ترى الى ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان
لله وشركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يبعد

ان يقال الاولى انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذ النهى انما هو عن اتخاذ الاثنين من الآله على ما مر تقريره
واما الابدال منه اى من المسند اليه وفى هذا اشعار بان المسند اليه هو المبدل منه وهذا بالنظر الى النحاة
حيث يجعلون الفاعل فى جاءنى اخوك زيد هو اخوك والا فالمسند اليه عند التحقيق هو البدل وفى لفظ
المفتاح ايماء الى ذلك فلزيادة التقرير نحو جاءنى اخوك زيد فى بدل الكل وهو الذى يكون ذاته عين ذات المبدل منه
وان كان مفهوماهما متغايرين وجاءنى القوم اكثرهم فى بدل البعض وهو الذى يكون ذاته بعضا من ذات
المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه فنحو الهين اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون
البعض لان ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه الهين وسلب عمرو ثوبه فى بدل الاشتمال وهو الذى
لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من
حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره
منتظرة له فيجيء هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع فى فصيح الكلام فان قلت
لم قال هنا لزيادة التقرير وفى التوكيد للتقرير قلت قد اخذ هذا من لفظ المفتاح على عادة افتنانه فى الكلام و
هو من اضافة المصدر الى المعمول واضافة البيان اى الزيادة التى هى التقرير والنكتة فيه الايماء الى ان البدل
هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة تقصد بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان
التقرير فى بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل
التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفى بدل
البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما فى البعض فظاهر واما
فى الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبنى زيد اذا اعجبك علمه بخلاف
ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فنحو جاءنى زيد غلامه او اخوه او حماره بدل غلط لا بدل اشتمال على ما
يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال و
التفسير بعد الابهام وقد يكون فى بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر فكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير و
الايضاح كما وقع فى المفتاح واما العطف اى جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع
اختصار نحو جاءنى زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو للجمع
المطلق اى لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تاخر او معية واحترز بقوله مع اختصار
عن نحو جاءنى زيد وجاءنى عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجمل
او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الآخر بعده مترا خيا او غير مترا خ
مع اختصار واحترز به عن نحو جاءنى زيد وعمرو بعده بيوم او سنة وما اشبه ذلك نحو جاءنى زيد
فعمرو او ثم عمرو وجاءنى القوم حتى خالد فهذه الثلثة تشترك فى تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء
يدل على ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم لذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان
فيه دلالة على ان ما قبلها انما ينقضى شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر فى حتى ترتيب
اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز ان يكون ملابسة
الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الأخر نحو مات كل اب لى حتى آدم او فى اثنائها نحو مات الناس حتى

الانبياء او فى زمان واحد نحو جاءنى القوم حتى خالد اذا جاؤك معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم
فمعنى تفصيل المسند فى حتى انه يعتبر فى الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى
اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه
ايضا فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلهما معا قلت ذكر الشيخ فى دلائل الاعجاز ان النفى اذا دخل على كلام
فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وجملة الامر انه ما من كلام فيه امر زائد
على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل
الى الشك فيه انتهى كلامه ففى نحو جاءنى زيد فعمرو يكون الغرض اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة
حتى كانه معلوم ان الجائى زيد وعمرو والشك انما وقع فى الترتيب والتعقيب فيكون العطف لافادة
تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءنى زيد فعمرو وكان نفيا للمجيء عقيب مجيء زيد ويحتمل انهما
جاءاك معا او جاءك عمرو قبل زيد او بعده بمدة متراخية فان قلت قد يجيء العطف على المسند اليه
بالفاء من غير تفصيل للمسند نحو جاءنى الآكل فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف واحدا قلت واحد
قلت هذا فى التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه فى المعنى الذى يأكل فيشرب فينام ولو سلم
فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند ورد السامع عن الخطاء فى الحكم الى الصواب
وسيجيء تحقيقه فى بحث القصر نحو جاءنى زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما
جاءاك جميعا وما جاءنى زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وكذا فى المفتاح والايضاح
ولم يذكر المصنف ههنا لكونه مثل لا فى الرد الى الصواب الا ان لا لنفى الحكم عن التابع بعد ايجابه
للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور فى كلام النحاة ان لكن فى ما جاءنى زيد لكن
عمرو لدفع وهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد بناء على ملابسة بينهما وملائمة لانه للاستدراك وهو
رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء وهذا صريح فى انه انما يقال ما جاءنى زيد لكن
عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وعلى ما وقع فى المفتاح و
اما انه يقال لمن اعتقدهما جاءاك على ان يكون قصر افراد فلم يقل به احد او صرف الحكم عن محكوم عليه
الى آخر نحو جاءنى زيد بل عمرو وما جاءنى زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع
ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع فى حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءنى زيد
بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه وفى كلام ابن الحاجب انه يقتضى عدم المجيء قطعا واما اذا انضم اليه
لا نحو جاءنى زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعا واما المنفى فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم
للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه فى المتبوع فمعنى ما جاءنى زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال
مجيء زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد فى المثال المذكور عدم مجيء زيد
البتة كما فى لكن وبهذا يشعر كلامهم فى بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفى يفيد نفى الحكم عن التابع
والمتبوع كالمسكوت عنه والحكم متحقق الثبوت له فمعنى ما جاءنى زيد بل عمرو بل ما جاءنى عمرو فعدم
مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه متحقق وصرف الحكم فى المثبت ظاهر وكذا
فى المنفى على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل فى المثبت

مطلقا وفی المنفی علی مذهب المبرد لا یقع فی کلام فصیح فکان الاولی ترکه کبدل الغلط قلت معارض بما ذکره
بعض المحققین من النحاة ان بدل الغلط مع بل فصیح مطرد فی کلامهم لانها موضوعة لتدارک مثل هذا الغلط
او الشک من المتکلم او للتشکیک ای ایقاع المتکلم السامع فی الشک نحو جاء زید او عمرو او للابهام نحو وانا
او ایاکم لعلی هدی او فی ضلال مبین او للتخییر او للاباحة نحو لیدخل الدار زید او عمرو والفرق بینهما ان
التخییر یفید ثبوت الحکم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه یجوز فیها الجمع ایضا لکن لا من حیث انه مدلول
اللفظ بل بحسب امر خارج ومما عده السکاکی من حروف العطف ای المفسرة والجمهور علی ان ما بعدها عطف
بیان لما قبلها او وقوعها تفسیرا للضمیر المجرور من غیر اعادة الجار وللضمیر المتصل المرفوع من غیر تاکید او
فصل یقوی مذهب الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته واما الفصل ای تعقیب المسند الیه بضمیر الفصل
وانما جعله من احوال المسند الیه لانه یقترن به اولا ولانه فی المعنی عبارة عنه وفی اللفظ مطابق له وهذا
اولی من قول من قال لانه لتخصیص المسند الیه بالمسند فیکون من الاعتبارات الراجعة الی المسند الیه لانا
نقول ان معنی تخصیص المسند الیه بالمسند ههنا هو تخصیص المسند بالمسند الیه وجعله بحیث لا یتعدی
غیره کما قال فی المفتاح انه لتخصیص المسند بالمسند الیه وحاصله قصر المسند علی المسند الیه وحصر فیه
فیکون راجعا الی المسند علی ان التحقیق ان فائدته ترجع الیهما جمیعا لانه یجعل احدهما مخصصا ومقصورا
والآخر مخصصا به ومقصورا علیه فلتخصیصه ای المسند الیه بالمسند یعنی لقصر المسند علی المسند الیه
لان معنی قولنا زید هو القائم ان القیام مقصور علی زید لا یتجاوز الی عمرو ولهذا یقال فی تاکیده لا عمرو
فان قلت الذی یسبق الی الفهم من تخصیص المسند الیه بالمسند هو قصره علی المسند لان معناه جعل
المسند الیه بحیث یخص المسند ولا یعمه وغیره قلت نعم ولکن غالب استعماله فی الاصطلاح علی ان یکون
المقصور هو المذکور بعد الباء علی طریقة قولهم خصصت فلانا بالذکر اذا ذکرته دون غیره وجعلته
من بین الاشخاص مختصا بالذکر فکان المعنی جعل هذا المسند الیه من بین ما یصح اتصافه بکونه مسندا
الیه مختصا بان یثبت له المسند وهذا معنی قصر المسند علیه الا تری الی قولهم فی ایاک نعبد معناه
نخصک بالعبادة لا نعبد غیرک ومن الناس من زعم ان الفصل کما یکون لقصر المسند علی المسند الیه یکون
لقصر المسند الیه علی المسند کما یدل علیه کلام صاحب الکشاف فی قوله تع واولئک هم المفلحون حیث قال
ان معنی التعریف فی المفلحون الدلالة علی ان المتقین هم الذین ان حصلت صفة المفلحین وتحققوا ما هم
وتصوروا بصورتهم الحقیقیة فهم هم لا یعدون تلک الحقیقة اتری کلامه فزعموا ان معنی لا یعدون تلک
الحقیقة انهم مقصورون علی صفة الفلاح لا یتجاوزونه الی صفة اخری وهذا غلط منشاؤه عدم
التدبر فی هذا الفن وقلة التدبر لکلام القوم اما اولا فلان هذا اشارة الی معنی آخر للخبر المعرف باللام
اورده الشیخ فی دلائل الاعجاز حیث قال اعلم ان للخبر المعرف باللام معنی غیر ما ذکر دقیقا مثل قولک هو
البطل المحامی لا ترید انه البطل المعهود ولا قصر جنس البطل علیه مبالغة ونحو ذلک بل ترید ان تقول لصاحبک
هل سمعت بالبطل المحامی وهل حصلت معنی هذه الصفة وکیف ینبغی ان یکون الرجل حتی یستحق ان یقال
ذلک له وفیه فان کنت تصورته حق تصوره فعلیک بصاحبک یعنی زیدا فانه لا حقیقة له وراء ذلک
وطریقته طریقه قولک هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقیقته فزید هو هو بعینه هذا کلامه وانما

واما ثانیا فلان صاحب الکشاف انما جعل هذا معنی التعریف وفایدته لا معنی الفصل بل صرح فی هذه
الآیة بان فائدة الفصل الدلالة علی ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوکید وایجاب ان فائدة
المسند ثابتة للمسند الیه دون غیره ثم التحقیق ان الفصل قد یکون للتخصیص ای قصر المسند علی
المسند الیه نحو زید هو افضل من عمرو وزید هو یقاوم الاسد ذکر صاحب الکشاف فی قوله تع الم یعلموا
ان الله هو یقبل التوبة هو للتخصیص والتاکید وقد یکون لمجرد التاکید اذا کان التخصیص حاصلا
بدونه بان یکون فی الکلام ما یفید قصر المسند علی المسند الیه نحو ان الله هو الرزاق ای لا رازق
الا هو او قصر المسند الیه علی المسند نحو الکرم هو التقوی والحسب هو المال ای لا کرم الا التقوی
ولا حسب الا المال قال ابو الطیب اذا کان الشباب السکر والشیب هما فالحیوة هی الحمام ای لا حیوة
الا الحمام واما تقدیمه ای تقدیم المسند الیه علی المسند فان قلت کیف یطلق التقدیم علی المسند الیه
وقد صرح صاحب الکشاف بانه انما یقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار فی مکانه قلت التقدیم ضربان
تقدیم علی نیة التاخیر کتقدیم الخبر علی المبتدأ والمفعول علی الفعل ونحو ذلک مما یبقی له مع التقدیم اسمه
ورسمه الذی کان قبل التقدیم وتقدیم لا علی نیة التاخیر کتقدیم المبتدأ علی الخبر والفعل علی الفاعل وذلک
بان تعمد الی اسم فتقدمه تارة علی الفعل فتجعله مبتدأ نحو زید قام وتؤخره تارة فتجعله فاعلا نحو
قام زید وتقدیم المسند الیه من الضرب الثانی ومراد صاحب الکشاف ثمه هو الضرب الاول وکلامه
ایضا مشحون باطلاق التقدیم علی الضرب الثانی فلکون ذکره ای المسند الیه اهم ذکر الشیخ فی دلائل
الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا فی التقدیم شیئا یجری مجری الاصل غیر العنایة والاهتمام لکن ینبغی ان
یفسر وجه العنایة بشیء ویعرف فیه معنی وقد ظن کثیر من الناس انه یکفی ان یقال قدم للعنایة
من غیر ان یذکر من این کانت تلک العنایة وبم کان اهم هذا کلامه ولاجل هذا اشار المصنف الی
تفصیل وجه کونه اهم فقال اما لانه ای تقدیم المسند الیه الاصل لانه المحکوم علیه ولا بد من تحققه
قبل الحکم فقصدوا فی اللفظ ایضا ان یکون ذکره قبل ذکر الحکم علیه ولا مقتضی للعدول عنه یعنی ان
کون التقدیم هو الاصل انما یکون سببا لتقدیمه فی الذکر اذا لم یکن معه ما یقتضی العدول عن ذلک
الاصل کما فی الجملة الفعلیة فان کون المسند هو العامل یقتضی العدول عن تقدیم المسند الیه لان
مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وکذا کل ما کان معه شیء مما یقتضی تقدیم المسند علی ما سیجیء
تفصیله واما لیتمکن الخبر فی ذهن السامع لان فی المبتدأ تشویقا الیه ومن هذا کان نحو الفعل
تطویل المسند الیه ومعلوم ان حصول الشیء بعد التشوق الذ واوقع فی النفس کقوله ای قول
ابی العلاء المعری فی قصیدة یرثی بها فقیها حنفیا والذی حارت البریة فیه حیوان مستحدث من
جماد یعنی تحیرت البریة فی المعاد الجسمانی والنشور الذی لیس بنفسانی وفی ان ابدان الاموات
کیف تحیی من الرفات کذا فی ضرام السقط وقبله بان امر الاله واختلف الناس فداع الی
ضلال وهادی یعنی بعضهم یقول بالمعاد وبعضهم لا یقول به وبهذا تبین ان لیس المراد بالحیوان
المستحدث من جماد آدم عم ولا ناقة صالح ولا ثعبان موسی ولا النفس علی ما وقع فی الشروح
لانه لا یناسب السیاق واما لتعجیل المسرة او المساءة للتفاؤل والتطیر نحو سعد فی دارک

والتسمح في دار صديقك واما الايهام انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ واما نحو ذلك مثل اظهار تعظيمه
نحو رجل فاضل في الدار وعليه قوله تع واجل مسمى عنده او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار ومثل الدلالة على ان
المطلوب انما هو اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا بمجرد الاخبار بصدوره عنه كقولك الزاهد
يشرب ويطرب دلالة على انه يصدر الفعل عنه حالة فحالة على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد
فانه يدل على مجرد صدوره عنه في الحال او الاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح اولان كونه متصفا
بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول خبر المبتدا وبالخبر الثاني الاخبار والمصنف لما فهم
من الثاني ايضا معنى خبر المبتدا اعترض عليه بان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بالجملة الخبرية انما
يكون تصديقا لا تصورا وان اراد بذلك وقوع الخبر مطلقا اى اثبات وقوع الشرب مثلا فلا يصح لما سياتى
في احوال متعلقات الفعل انه لا يتعرض عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل يقال وقع الشرب مثلا
نعم لو قيل على المفتاح لا نم ان للتقديم دخلا في الدلالة على الاستمرار بل انما دل عليه الفعل المضارع كما سنذكره في
بحث لو الشرطية ان شاء الله تعالى لكان وجها ومثل افادة زيادة تخصيص كقوله متى تهزز بني قطن تجدهم
سيوفا في عواتقهم سيوف جلوس في مجالسهم رزان وان ضيف الم بهم خفوف والمراد هم خفوف كذا في
المفتاح اى محل الاستشهاد هو قوله هم خفوف بتقديم المسند اليه فقول المصنف هذا تفسير للشيء باعادة
لفظه ليس بشيء واعترض ايضا بان كون التقديم مفيدا للتخصيص مشروط بكون الخبر فعليا على ما سياتي
في نحو انا سعيت في حاجتك والخبر ههنا اسم فاعل لان خفوفا جمع خاف بمعنى خفيف واجيب بمنع هذا
الاشتراط لتصريح ائمة التفسير بالحصر في قوله تع وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا
بطارد الذين امنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل وفيه بحث لظهور ان الحصر في قوله هم خفوف غير
مناسب للمقام واجيب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذى اشار اليه في قوله
واما الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فهي ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بعينه
وفيه بعد لكن في بيان كون التقديم مفيدا لزيادة التخصيص نوع خفاء عبد القاهر اورد في دلائل الاعجاز
كلاما حاصله ما اشار اليه المصنف بقوله وقد يقدم اى المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي
اى قصر الخبر الفعلي عليه والتقييد بالفعلي مما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قائل
بالحصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو وما انت علينا بعزيز ان ولي حرف النفي اى ان كان المسند اليه بعد
حرف النفي بلا فصل من قولهم وليك اى قرب منك نحو ما انا قلت هذا اى لم اقله مع انه مقول لغيرى فالتقديم
يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذى نفي عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا في شيء
ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفي كونك القائل لا نفي القول ولا يلزم منه ان يكون جميع من سواك قائلا
التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك معه في القول او انفرادك به دونه لا بالنسبة الى
جميع من في العالم ولهذا اى ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته لغيره لم يصح ما انا
قلت ولا غيرى لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت يفيد ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق
الثاني اعني ولا غيرى نفي قائليته عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر المسند اليه
فيقال ما قلت ولا احد غيرى اللهم الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض اخر غير التخصيص كما اذا ظن

من الخاطب بكل من فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثاني انك تعتقد ان قائله غيرك فيقول لك انت
قلت لا غيرك فتقول له ما انا قلته ولا احد غيرى قصدا الى انكار نفس الفعل فتقدم المسند اليه ليطابق
كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما في هذا المثال بخلاف قولك ما انا بنيت هذه الدار ولا غيرى فانه
لا يصح ولا ما انا رايت احدا لانه يقتضى ان يكون انسان غير المتكلم قد راى كل احد لانه قد نفي عن
المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب ان يثبت لغيره ايضا على وجه العموم لما تقدم قال المصنف
لان المنفى هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذى يفيد التقديم ثبوته لغير
المذكور هو بعينه الفعل الذى نفي عن المذكور وفيه نظر لانا لا نم ان المنفى هو الرؤية الواقعة على كل واحد
من الناس بل الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس والفرق واضح فان الاول يفيد السلب الجزئى لان نفي
الرؤية الواقعة على كل احد لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع
النكرة في سياق النفي ولهذا حمله كثير من الناس على انه سهو من الكاتب والصواب ما انا رايت كل احد
واعتذر عنه بعضهم بوجهين احدهما انه مبني على ما ذكر ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن همزته بدلا
عن الواو لا يستعمل في الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رايت احدا ردا على من زعم انك رايت كل
احد لانه ايجاب فلا يستعمل بدون كل الثاني ان احدا يستعمل بمعنى الجميع ولهذا صح دخول بين عليه
وعود ضمير الجمع اليه في قوله تع لا نفرق بين احد من رسله وفما منكم من احد عنه حاجزين ونحوه
في قوله تع لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم جريان هذه الاحكام في كل نكرة
منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة وقعت في سياق النفي كما توهمه البعض وظاهر كلام الصحاح
انه بحسب وضع اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوى فيه الواحد والجمع والمؤنث وقيل
هو مبني على ان احدا اسم في معنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا او مثنى
ومجموعا مذكرا او مؤنثا اى احد من الافراد او المثنيات او الجماعات واذا كان احد هنا في معنى الجمع
يكون المعنى ما انا رايت جميع الناس ويلزم المحال المذكور وكلاهما فاسد لان هذا الامتناع جار في نحو
ما انا رايت رجلا وما انا اكلت شيئا وما انا قلت شعرا وغير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة على ما يجيء
فلا يكون بخصوصية لفظ واحد وايضا يجوز ان يكون احد هنا مبدل الهمزة من الواو ومثله في قوله تع
قل هو الله احد وان لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رايت جمعا من الناس والمنفي هو
الرؤية الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل ان المفهوم من نفي الرؤية الواقعة على
كل احد نفي العموم الذى هو سلب جزئي وقولنا ما انا رايت احدا او رجلا ونحو ذلك يفيد عموم النفي الذى هو
سلب كلي وتخصيصه بالمتكلم يقتضى ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعني يجب ان لا يصدق على الغير انه
لم ير احدا وعدم صدقه عليه لا يقتضى ان يكون قد راى كل احد بل يكفيه ان يكون راى احدا لان السلب الكلي
يرتفع بالايجاب الجزئى لا يقال السلب الكلي يستلزم السلب الجزئى فيصح ان الرؤية الواقعة على كل احد منفية
وفيه ما ذكره المصنف لانا نقول المعتبر هو المفهوم الصريح والا لزم امتناع ما انا ضربت زيدا لان نفي ضرب
زيد يستلزم نفي الضرب الواقع على كل احد ويلزم المحال المذكور وتحقيقه ان اختصاص الملزوم بالشيء لا يوجب
اختصاص اللازم به لجواز كونه اعم وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان المفعول في قولنا ما انا رايت احدا

لما كان عامًا لو فرض في سياق النفي يلزم ان يكون معتقد المخاطب عامًا كذلك وهو انك رايت كل احد في الدنيا
لان الخطأ في هذا المقام انما يكون في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون ما نفي من الفعل الواقع على
المفعول على الوجه المذكور متفقًا بين المتكلم والمخاطب ان عامًا فعام وان خاصًا فخاص اذ لو اختلفا عمومًا
وخصوصًا لم يكن الخطأ في الفاعل فحسب والتقدير بخلافه واعترض عليه بعض المحققين بان البلغى بعد
تعيين الفاعل هنا هو السلب الكلى اعنى عدم رؤية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان
انسانا لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه وزعم انه غيرك وانت بمشاركة
الغير فنفيت وجهه وحصرت في نفسك هذا السلب اعنى عدم رؤية احد من الناس اذ لو اختلف
الفعلان ايجابًا وسلبًا لم يكن الخطأ في الفاعل فحسب هذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على السنتهم
وهي متقاربة ومنشأ انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على
الفعل وحرف النفي جميعًا وتقديمه على الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو
ما انا قلت هذا مثله في نحو انا ما قلت كذا وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام فنقول محصول
كلامه انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعًا فحكمه حكم المثبت يأتي تارة للتقوي وتارة
للتخصيص كما يذكر عن قريب واذا قدم على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا لكن فرق بين
التخصيصين في النفي فان قولك انا ما سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم
سعي في حاجته واصاب لكنه اخطأ في فاعله الذي لم يسع فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير كما
ان قولك انا سعيت في حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطأ في فاعله الذي
سعي فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير واما نحو قولك ما انا سعيت في حاجتك فهو على ما اشار
اليه الشارح العلامة انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب لكنه اخطأ في فاعله فزعم انه انت
وحدك او انت بمشاركة الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي ذكر في النفي ان عامًا
فعام وان خاصًا فخاص قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت ان تكون القائل بهذا القول
وكانت المناظرة في شيء ثبت انه مقول ولهذا لم يصح ان يكون المنفي عامًا وكان خلفًا من القول ان تقول
ما انا قلت شعرًا قط ما انا اكلت اليوم شيئًا ما انا رايت احدًا من الناس لاقتضائه ان يكون
انسان قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل شيء يؤكل ورأى كل احد من الناس فنفيت ان تكون هذا الكلام
فاذا اعتقد مخاطب ان هناك انسانًا لم يقل شعرًا قط او لم ياكل اليوم شيئًا او لم ير احدًا من الناس و
اصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير فلا بد وان تقول له ما انا
قلت شعرًا قط انا ما اكلت اليوم شيئًا انا ما رأيت احدًا من الناس ويكون هذا معنى صحيحًا كما اذا
قلت انا الذي لم يقل شعرًا انا الذي لم ياكل اليوم شيئًا انا الذي لم ير احدًا من الناس لان اللازم
من هذا التخصيص ان لا يصدق هذا الوصف على الغير ويكفي فيه ان يكون احد قد قال شعرًا
واكل شيئًا ورأى احدًا ولا يصلح في هذا المقام ان يقال ما انا قلت شعرًا ما انا اكلت شيئًا ما انا رأيت
احدًا لانه انما يكون عند القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص ولم يقل
احد بانه يستعمل للرد على من اصاب في نفي الفعل واخطأ في من نفي عنه الفعل فزعم انه غير المذكور وحده

محذوف اي
ويحتمل ان
يكون فاعل
ذلك الفعل
المذكور

وحده او بمشاركة المذكور كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعًا بل الواجب فيما يلي حرف النفي
ان يكون المخاطب مصيبًا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطئًا في اعتقاد ان فاعله هو
المذكور وحده او بمشاركة الغير فليتأمل ولا ما انا ضربت الا زيدًا لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك
قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام فيجب ان يكون في المثبت كذلك لما تقدم
وفي هذا اشارة الى الرد على الشيخين عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث عللوا امتناع ما انا ضربت
الا زيدًا بان نقض النفي بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدًا وتقديم الضمير وايلاءه حرف النفي يقتضي
ان لا تكون ضربته يعني ان علة امتناعه ما ذكرنا لا ما ذكروه لانا لا نسلم ان ايلاء الضمير حرف النفي يقتضي
ذلك وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه وايلاءه حرف النفي انما يكون اذا
كان الفعل المذكور بعينه ثابتًا متحققًا متفقًا بينهما وانما يكون المناظرة في فاعله فقط ففي هذه الصورة
يجب ان يكون المخاطب مصيبًا في اعتقاد وقوع الضرب على من عدا زيدًا مخطئًا في اعتقاد ان فاعله
انت فقصد رده الى الصواب بقولك ما انا ضربت الا زيدًا لانه لنفي ان تكون انت الفاعل لا لنفي
الفعل يعني ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيدًا نسلمه لكن فاعله غيري لا انا فاذا كان النزاع
في هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد وانت قررته ونفيت ان تكون فاعله فلا يكون زيد مضروبًا
لك ولا لغيرك ايضًا وهذا تحقيق ما ذكره العلامة في شرح المفتاح ان التقديم يقتضي ان ينفي عنه
الفعل المعين ثم الاستثناء اثبات منه لنفسه عين ذلك الفعل فيتناقض بخلاف ما ضربت الا زيدًا
فان النفي لا يتوجه الى ضرب معين وحينئذ يكون نفي الضرب محمولًا على افراد غير زيد والاثبات لزيد
فيتأتى التوفيق لا يقال يجوز ان يكون هناك ضربان وقع احدهما على من عدا زيدًا والاخر على زيد و
وقعت المناظرة في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبًا
له بهذا الضرب المعين الذي نوظر في فاعله ولا يلزم ان لا يكون زيد مضروبًا له اصلًا لانا نقول المنتقض
بالا هو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو ثابتًا لزيد ومنفيًا عنه هذا محال وعندي
ان قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدًا اجدر بان يعترض عليه فيقال ان النفي لم يتوجه
الى الفعل اصلًا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي استثني منه
زيد فالاستثناء انما هو من الاثبات دون النفي فلا يكون من انتقاض النفي في شيء كما اذا قلت لست
الذي ضرب الا زيدًا فكانه اعتقد ان انسانًا ضرب كل احد الا زيدًا وانت ذلك الانسان فنفيت ان تكون
انت ذلك الانسان واعلم ان ما ذكره المصنف ليس مخالفة لهم في مجرد التعليل بل يظهر اثرها في قولنا ما انا
قرأت القرآن الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المصنف لجواز ان يكون احد قد قرأ كل القرآن
سوى سورة الفاتحة وعندهم يمتنع هذا لاقتضائه ان تكون الفاتحة مقروءة للمتكلم غير مقروءة له لما
مر هذا محال والا عطف على ان ولي حرف النفي والمعنى ان ولي المسند اليه المقدم حرف النفي فهو يفيد التخصيص
قطعًا سواء كان منكرًا او معرفًا مظهرًا او مضمرًا وان لم يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلًا نحو انا
قمت او ان يكون لكن قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعًا نحو انا ما قمت فقد يفيد التخصيص وقد يفيد
التقوي واليه اشار بقوله فقد يأتي اي التقديم للتخصيص ردًا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه

المذكور به اى بالخبر الفعلى او زعم مشاركته اى الغير فيه اى فى الخبر نحو انا سعيت فى حاجتك لمن
زعم ان غيرك انفرد بالسعى فى حاجته او كان مشاركا لك فيه فيكون على الاول قصر قلب وعلى
الثانى قصر افراد ويؤكد على الاول نحو لا غيرى مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواى وما اشبه ذلك
وعلى الثانى بنحو وحدى مثل منفردا او متوحدا وغير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التاكيد
رفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة فى الاول ان الفعل صدر من غيرك وفى الثانى انه
صدر منك بمشاركة الغير والدال صريحا ومطابقة على رفع الاول نحو لا غيرى وعلى رفع الثانى
نحو وحدى دون العكس وقد ياتى لتقوى الحكم وتقريره فى ذهن السامع دون التخصيص نحو
هو يعطى الجزيل قصدا الى ان تقرر فى ذهن السامع وتحقق انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك
وسبب تقويته تكرر الاسناد كما يذكر فى باب كون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد ياتى للتخصيص
نحو انت ما سعيت فى حاجتى قصدا الى تخصيصه بعدم السعى وقد ياتى للتقوى ولم يمثل المصنف الا
به ليفرع عليه التفرقة بينه وبين تاكيد المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص نحو انت
لا تكذب فانه اشد لنفى الكذب من لا تكذب وكذا من لا تكذب انت مع ان فيه تاكيدا ولذا ذكره بلفظ كذا
لانه لتاكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فقولنا لا تكذب نفى الكذب عن الضمير المستتر وانت موكد له
على معنى ان المحكوم عليه بنفى الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تظن ان عدم الكذب فى هذه
الحالة التى تكلم فيها مسند الى غير الضمير وانما اسند ته الى الضمير على سبيل التجوز او السهو او النسيان
وليس معناه ان نفى الكذب منحصر فيه فليتامل وكذا قولنا سعيت انا فى حاجتك لا يفيد التخصيص و
لا التقوى بل يفيد صدور السعى من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان وهذا الذى قصده
صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سعيت فى حاجتك او سعيت انا فى حاجتك يجب ان يكون ان
عند السامع وجود سعى فى حاجته وقد وقع خطاء منه فى فاعله فتقصد ازالة الخطاء بل اذا قلته اى
المثال الاخير ابتداء مفيدا للسامع صدور السعى فى حاجته منك غير مشوب بتجوز او سهو او نسيان اى
فى الفاعل صح وانما لم يتعرض لنفى التقوى لانه انما اورد هذا الكلام فى بحث التخصيص وانما خص البيان بالمثال
الاخير لانه هو محل الاشتباه والشارح العلامة قد اورد فى هذا المقام على سبيل التجوز او السهو او النسيان
ما لا يدرك النظر فيه على التعجب والتحير وذلك انه قال انك اذا قلت ابتداء اى من غير علم المخاطب بوجود
سعى منك سعيت فى حاجتك او سعيت انا فى حاجتك لتفيده وجود السعى منك صح من غير ارتكاب تجوز
او سهو او نسيان بخلاف ما لو قلت فى الابتداء لافادة وجود السعى او لا فى الابتداء انا سعيت فى حاجتك
فانه لا يصح الا بارتكاب تجوز او سهو او نسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت انما يستعمل لرد الخطاء
فى الفاعل لا لافادة وجود السعى فاذا استعملته لافادة وجود السعى فاما ان يكون باعتبار انه لازم
معناه فيكون مجازا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف انه ليس معناه او نسيانا ان عرف
ذلك واما الثانى فلانك اذا قلت انا سعيت فى حاجتك لا فى الابتداء بل عند خطاء المخاطب فى الفاعل بان
اعتقد نسبة الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة فان كان قد نسبه الى الغير لمساهلة كان تجوزا والا
كان سهوا او نسيانا فالتجوز والسهو والنسيان على الاول من المتكلم وعلى الثانى من المخاطب ثم بنى على

على كلامه ما بنى والشجرة تنبئ عن الثمرة هذا الذى ذكر من التفصيل اذا بنى الفعل على معرف وان بنى
الفعل على منكر افاد التقديم او البناء على المنكر تخصيص الجنس او الواحد به اى بالفعل نحو رجل جاءنى
اى لا امراة فيكون تخصيص جنس او لا رجلان فيكون تخصيص واحد قال الشيخ انه قد يكون
فى اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد الى احدهما دون الآخر فيصير ذلك الآخر بان لم يدخل فى
القصد كان لم يدخل فى دلالة اللفظ واصل النكرة ان تكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة
الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد اتاك آت ولم يدر جنسه ارجل هو ام امراة
او اعتقد انه امراة وتارة الى الواحد فقط كما اذا عرف ان قد اتاك من هو من جنس الرجل ولم يدر
ارجل هو ام رجلان او اعتقد انه رجلان ولفظ دلائل الاعجاز يفصح عن انه يدخل فى تخصيص الجنس
تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءنى على معنى ان الجائى من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم
ثم ظاهر كلام المصنف انه اذا بنى الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا وليس فى كلام الشيخ ما يشعر
بالفرق بين البناء على المنكر والبناء على المعرف بل اشار فى موضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء
على المنكر ايضا قد يكون للتقوى لكن بشرط ان يقصد به الجنس او الواحد كما فى التخصيص و
لعلنا نورد كلامه عند تحقيق معنى التقوى ووافقه اى عبد القاهر السكاكى على ذلك اى على
ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه فى شرائط وتفاصيل لان مذهب الشيخ على
ما ذكرنا انه ان وقع بعد النفى فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى
مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا وعلى ما ذكره المصنف انه
ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر
لانه قائل بالحصر فى نحو الله يبسط الرزق والله يستهزئ بهم وامثاله مما فيه المسند اليه
مظهر معرف ومذهب السكاكى انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كما
سيجئ وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان
قدر كونه فى الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوى ولم يتعرض فى كتابه للفرق بين ما يلى حرف النفى
وما لا يليه وصرح باشتراك الحكم بين الصور الثلث وان قولنا زيد عرف محمول على الابتداء لكن على سبيل
القطع لا يحتمل التقديم وكرر ذلك فمن اراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف والى هذا اشار
بقوله الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اشار الى الاول بقوله ان جاز تقدير كونه اى المسند اليه
فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا
فيكون انا فاعلا فى المعنى وان كان فى اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثانى بقوله وقدر عطف على جاز اى و
قدر كونه فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى والا اى وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا تقوى الحكم
سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليهما بقوله جاز تقدير
التاخير كما مر فى نحو انا قمت ولم يقدر او لم يجز اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد
فقدم لما سنذكره ولما كان مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاءنى مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز
تقدير كونه فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لانك اذا قلت جاءنى رجل فهو فاعل لفظا مثل قام

زيد بخلاف قمت انا فيجب ان لا يفيد الا التقوى مثل زيد قام استثناه السكاكى واخرجه من هذا الحكم
بان جعله فى الاصل بدلا من الفاعل اللفظى ليكون فاعلا معنويا فقط كالتاكيد وهذا معنى قوله واستثنى
المنكر بجعله من باب واسر وا النجوى الذين ظلموا اى على القول بالابدال من الضمير يعنى قدر بان اصله
جاءنى رجل على ان رجل بدل من الضمير فى جاءنى لا فاعل له وانما جعل من هذا الباب لئلا ينتفى التخصيص اذ
لا سبب له اى للتخصيص سواه اى سوى تقدير كونه مؤخرا فى الاصل على انه فاعل معنى ثم قدم واذا
انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدا بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدا من غير هذا الاعتبار
البعيد فلا يرتكب الا عند الضرورة وهى فى المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه اى شرط جعل المنكر من هذا
الباب واعتبار التقديم والتاخير ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءنى على ما مر ان معناه رجل
جاءنى لا امراة او لا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير
الاول اعنى تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا اذ ظهور الخير للكلب
لا يهره ولا يفزعه واما على التقدير الثانى اعنى تخصيص واحد من الافراد فلنبوه اى هذا التقدير عن
مظان استعماله اى موارد استعمال قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل عند القصد الى ان المهر
شر واحد لا شران وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر
فالوجه اى وجه الجمع بين قول الائمة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من التخصيص تفظيع شان الشر
بتنكيره اى جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر فى تنكير المسند اليه ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب
لا شر حقير فيصح قولهم ما اهر ذا ناب الا شر اى الا شر فظيع ويكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع
من التخصيص الجنسى والفردى فيتاتى التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه لا بمجرد جعله نكرة مخصصة
بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تاولوه بما اهر
ذا ناب الا شر ولقائل ان يقول بعد ما جعل التنكير للتفظيع ليحصل النوعية لا بد من اعتبار كونه فى الاصل
مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبه ليفيد الحصر فيتاتى التوفيق والنكرة الموصوفة يصح وقوعه
مبتدا كالمعرف فلا يصح فيها ارتكاب ذلك الوجه البعيد كما لا يصح فى المعرف لصحة وقوعها مبتدا
ولا مدفع لهذا الا بان يقال انه اشترط اعتبار التقديم والتاخير فى افادة التقديم الحصر والحصر هنا ليس مستفادا
من التقديم بل من الوصف بناء على ان التقييد بالوصف عند يدل على نفى الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءنى
معناه لا قصير من غير تقدير كونه مؤخرا يدل على هذا انه قال بالتخصيص الحصرى فى نحو قولنا ما ضربت اكبر
اخوتك وهو فى معنى ما ضربت اخاك الاكبر وفيه اى فيما ذهب اليه السكاكى واحتج به لمذهبه نظر اذ الفاعل
اللفظى والمعنوى كالتاكيد والبدل سواء فى امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اى ما دام الفاعل فاعلا والتابع
تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع فى تقديمهما واما ما كان يجوز تقديم
المعنوى دون اللفظى تحكم لا يقال الفاعل لا يحتمل بوجه والتابع يحتمله على سبيل الفسخ عن التابعية وهو
جائز كما فى جرد قطيفة واخلاق ثياب وقوله والمؤمن العائذات الطير لانا نقول لا نم ذلك بل انما يمتنع تقدم
ما دام فاعلا واما اذا جعل مبتدا واقيم مقامه ضمير فلا ونجوز الفسخ فى التابع دون الفاعل تحكم والاستدلال
بالوقوع فاسد لان هذا اعتبار محض منا فكما نعتبر فى جرد قطيفة فليعتبر فى زيد قام فان قلت تقديم الفاعل

الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا نم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع
كالتاكيد فى قوله بنيت بها قبل المحاق بليلة فكان محاقا كله ذلك الشهر فان كله تاكيد لذلك الشهر و
المعطوف فى قوله عليك ورحمة الله السلام على وجه وبيت الحماسة لو كان يشكى الى الاموات
ما لقى الاحياء بعدهم من شدة الكمد ثم اشتكيت لاشكانى وساكنه قبر بسنجار او قبر على قهد فان
قوله وساكنه عطف على قبر فنحو انا واُنت وهو فى قولنا انا قمت وانت قمت وهو قام عند قصد التخصيص
ليس بمبتدا عند السكاكى بل هو تاكيد اصطلاحى مقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاءنى بدل اصطلاحى
قلت امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا شايع عند النحاة ولذا جعلوا الطير فى قوله والمؤمن العائذات
الطير عطف بيان للعائذات لا موصوفا واتفقوا على امتناع ما جاءنى الا اخوك احد بالرفع على الابدال
لامتناع تقديم البدل ومنع هذا محض مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو التباسه بالمبتدا قائم ههنا
بعينه واما قوله فكان محاقا كله ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت مما يستشهد به يحتمل ان يكون
كله تاكيدا للضمير المستتر فى كان لدلالة قوله قبل المحاق على الشهر وكان قوله ذلك الشهر بدلا
منه وتفسيرا له ولو سلم فيكون شاذا محمولا على الضرورة فلا يدل على جوازه فى السعة ولو سلم
فيفيد تقديمه على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديمه على العامل ايضا نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم
المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه فى ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف على
العامل واما تقديم التاكيد والبدل فى السعة على المتبوع والعامل جميعا فمما لم يقل به احد ثم لا نم انتفاء
التخصيص فى صورة المنكر اعنى فى رجل جاءنى لولا تقدير التقديم لحصوله اى التخصيص بغيره اى بغير تقدير التقديم
كما ذكره السكاكى فى شر اهر ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد
من التنكير فهو وان يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن استلزم كلامه ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك
الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط المبتدا لا يقال التنكير انما يدل على النوعية بالتهويل او غيره والحصر انما
يستفاد من تقدير التقديم فلا بد منه لانا نقول قد ذكرنا ان ما تخصص بالوصف يمتنع تقدير التاخير فيه
لصحة وقوعه مبتدا كالمعرف وانه يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف والا فلا توجيه لكلامه بل
الجواب انه انما يعتبر التقديم والتاخير فى صورة المنكر اذا لم يقصد به التخصيص النوعى الذى يمكن ان يستفاد
من الوصف المستفاد من التنكير كما فى قولنا رجل جاءنى بمعنى لا امراة او لا رجلان ثم لا نم امتناع ان يراد
المهر شر لا خير اذ لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى ان الذى اهره
من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكى ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم فى التقوى لتضمنه اى قائم
الضمير مثل قام فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم وقال انما قلت يقرب دون ان اقول نظيره لان قائما لما
لم يتفاوت فى الخطاب والحكاية والغيبة فى انا قائم وانت قائم وهو قائم اشبه الخالى عن الضمير وهذا
معنى قوله وشبهه اى شبه السكاكى قائم مع انه متضمن للضمير بالخالى عنه من جهة عدم تغيره فى التكلم
والخطاب والغيبة كما لا يتغير الخالى عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد يصحف قوله وشبهه
مخففا ويظن انه اسم منصوب على انه مفعول معه اى لتضمنه الضمير مع شبهه اى مشابهته للخالى عن
الضمير يعنى ان قوله ويقرب يشتمل على امرين احدهما المقاربة فى التقوى والثانى عدمه كمال التقوى فقوله

لتضمنه الضمير علة الاول وقوله وشبهه علة الثانى ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن اراد هذا
المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون اوضح ولهذا اى ولشبهه بالخالى عن الضمير
لم يحكم بانه مع الضمير جملة واما فى صلة الموصول فانما حكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة
الاسم كراهة دخول ما صورته صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا عومل قايم مع الضمير معاملتها اى الجملة
فى البنا حيث اعرب فى نحو رجل قايم ورجلا قايما وبرجل قايم والحاصل انه لما كان متضمنا للضمير ومشابها للخالى
عنه روعيت فيه الجهتان اما الاولى فبان جعل قريبا من هو قام فى التقوى واما الثانية فبان لم يجعل
جملة ولا عومل معاملتها فى البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب فى قايم من زيد قايم بناء
على شبهه بالخالى لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قايم ابوه لانه
كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر قلنا جعل تابعا المسند الى الضمير وحمل عليه
فى حكم الافراد وهذا معنى قوله فى المفتاح واتبعه فى حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه اى جعل تابعا
لعارف المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر فحكم بانه مفرد مثله وقال المصنف معناه اتبع
عارف عرف فى الافراد اذا اسند الى الظاهر مفرد اكان الظاهر او مثنى او مجموعا ولعله سهو اذ
لا حاصل لهذا الكلام ومما يرى تقديمه على المسند كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية
فى نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود وفى الايجاب نحو مثل الامير حمل على
الادهم والاشهب وغيرى باكثر هذا الناس ينخدع اى الامير حمل وانا لا انخدع فالاول كناية عن
ثبوت الفعل او نفيه عن المخاطب بل عمن اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا اثبت الفعل لمن سد مسده
ومن هو على اخص اوصافه او نفى عنه واريد ان من كان على الصفة التى هو عليها كان من مقتضى
القياس وموجب العرف ان يفعل كذا وان لا يفعل كذا لزم الثبوت لذاته او النفى عنها بالطريق الاولى
والثانى كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير فى النفى وعن سلبه عنه فى الايجاب لانه اذا نفى
الجود عن غير المخاطب مثلا يثبت للمخاطب ضرورة ان الجود موجود ولا بد له من محل يقوم به ولانه اذا اثبت ع
الانخداع للغير من غير القصد الى ان انسانا سوى المتكلم يتصف بالانخداع ولا شك فى ثبوت عدم الانخداع
لاحد فى الجملة لزم سلب الانخداع عن المتكلم فهما قد استعملا على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل او
نفيه لانسان مماثل او مغاير لمن اضيفا اليه كما فى قولنا مثلك لا يوجد وقوله غيرى جنا وانا المعاقب
فيكم فكانى سبابة المتندم فان التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى والى هذا اشار بقوله من
غير ارادة تعريض بغير المخاطب بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل وقوله
من غير معناه حال كون ذلك القول او الكلام ناشيا من غير ارادة التعريض اى لم ينشأ من ارادة التعريض
كما تقول ضربنى من غير ذنب اى ضربا لم ينشأ من ذنب كما ان قولك غيرى فعل كذا معناه انا لم افعله فهذا
مقام اخر استعمل فيه غير على سبيل الكناية ويلتزم فيه بين والتنبيه له لكونه اى يرى تقديمه كاللازم
لكون التقديم اعون على المراد بهما اى بهذين التركيبين لانهما من الكناية المطلوب بها نفس الحكم واثبات
الحكم بطريق الكناية ابلغ لما سيجىء والتقديم لكونه مفيدا للتقوى اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة
وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ فى دلائل الاعجاز ومعناه ان مقتضى القياس وموجب العرف

العرف ان يجوز التاخير ايضا لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم يرى كالامر اللازم لانه لم يقع لاستعمال
على خلافه قطعا قال الشيخ وانت اذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان ابدا على الفعل اذا
قصد بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا لم يقدما لو قلت يفعل كذا مثلك او غيرك رايت
كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته ورايت اللفظ قد نبا عن معناه ورايت الطبع يابى ان يرضاه
قيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفى لانه اى التقديم دال على العموم اى
على نفى الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفى القيام
عن كل واحد واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفى الحكم عن
جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفى والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفى
الشمول وذلك اى افادة التقديم النفى عن كل فرد والتاخير النفى عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو
ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته على التاسيس وهو ان يكون كل لافادة معنى آخر
لم يكن حاصلا قبله يعنى لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفى والتاخير مفيدا لنفى العموم لزم ترجيح التاكيد على
التاسيس واللازم باطل لان التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة
فالملزوم مثله فان عورض بان استعمال كل فى التاكيد اكثر فالحمل عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم فلو يعارض
ما ذكرنا لان ما ذكرنا اقوى لان وضع الكلام على الافادة وكان هذا القائل يتمسك فى اصل الدعوى بالاستعمال
ويكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة والا فلا يثبت اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة اما
فى صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اهمل فيها بيان كمية افراد المحكوم عليه
معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزءا من المحمول لا ينفصل عنه ولا يمكن تقدير الرابطة بعده
ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب ولهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة
محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما فى هذه المادة ولهذا صح جعلها فى قوة السالبة الجزئية
والا فالسالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة
مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفى القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة
المحمول فى قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمتان فى
الصدق لانه قد حكم فى المهملة بنفى القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او
بعضها وايا ما كان يصدق نفى القيام عن البعض وكلما صدق نفى القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق
عليه الانسان فى الجملة فكلما صدق انسان لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذ التقدير وجود
الموضوع فهى فى قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفى الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع
اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من الافراد او بان يكون منفيا عن بعض من الافراد ثابتا للبعض الاخر
وعلى كل تقدير يلزمها نفى الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض
الاخر واذا ثبت ان انسان لم يقم بدون كل معناه نفى القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول
كل معناه ايضا كذلك كان تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون معنى كل
انسان لم يقم نفى الحكم عن كل فرد ليكون كل للتاسيس معنى آخر لا لتاكيد المعنى الاول واما فى صورة التاخير

فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن
كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقايم وانما قال في الاول المستلزمة وههنا المقتضية لان السالبة الجزئية تحتمل
نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد
فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ولما كان
المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية وقد حكم هنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار اليه بقوله
لورود موضوعها اي موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظة كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك مفيد لعموم
النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظة كل لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات
واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظة كل فعند ورودها في سياق النفي انما تفيد نفي العموم
لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كان هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية كون
معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه لفظة كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه نفي
الحكم عن كل فرد ايضا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد
ليكون كل تاسيسا فالحاصل ان التقديم قبل كل لسلب العموم فيجب ان يكون بعده لعموم السلب ليكون كل
للتاسيس لا التاكيد والتاخير بالعكس وذلك لان لفظة كل لا تخ عن افادة احد هذين المعنيين فعند
انتفاء احدهما يثبت الاخر ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفي عن
الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا نم انه يجب ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد على
التاسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان لم يقم وعن
كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه كل
وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد بهذا المعنى بالاسناد اليها اي الى كل لان انسانا صار
مضافا اليه فلم يبق مسند اليه فيكون اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل
من الاسناد الى انسان يكون كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ اخر
وهذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان انما
انما افاده نفس الاسناد الى كل لا شيء اخر ليكون كل لتقويته ولما كان للقائل ان يدفع هذا
المنع بان ما ذكرت من معنى التاكيد هو التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد ههنا ان تكون
كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه وح لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع اخر على تقدير ان يكون
معنى التاكيد هذا فقال ولان الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان
اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا حملت كل على الثاني اي على افادة
النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون
كل تاسيسا بل تاكيدا بمعنى ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن
تاسيسا فلو جعلناها للنفي عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم
انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد
التاكيدين على الاخر والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد ولازمه النفي عن
عن الجملة ايضا فكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول
المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا يقال دلالة قولنا لم يقم
انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة
فلا يكون تاكيدا لانا نقول اما ان يشترط في التاكيد اتحاد الدلالتين او لا يشترط فان لم يشترط
لزم ان يكون كل في قولنا لم يقم كل انسان تاكيدا سواء جعل للنفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط
لزم ان لا يكون كل في قولنا كل انسان لم يقم عند جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا
انسان لم يقم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر وح يبطل ما ذكرتم بل الجواب ان نفي الحكم
عن الجملة اما بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الاخر او بان
يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره
تاسيس فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واما اذا جعلناه
للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتامل
ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكر هذا القائل لانه قد
بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع لا يقال تسميتها مهملة باعتبار اهمال السور
اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول المسطور في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها
كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اي لم يبين فيها ان الايجاب او السلب في كل افراد الموضوع او
بعضها والكلية هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع وظاهر ان الصادق على نحو قولنا لم يقم
انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة واما انه لا سور فيها فممنوع اذ لتقدير انه بين فيها ان الحكم مسلوب
عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شيء يدل عليه ضرورة ولا نعني بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا سور السلب
الكلي لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية كقولنا طرا واجمعين
ونحو ذلك نص عليه الشيخ في الاشارات وههنا يجوز ان يكون هيئة القضية وكون الموضوع نكرة
منفية او ادخال التنوين عليه سور الكلية كما انه في الموجبة سور الجزئية على ما قال في الاشارات ان كان
ادخال الالف واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهملة في لغة العرب وقال عبد القاهر
في تقرير ان كلمة كل تارة تكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول ان كانت كل داخلة في حيز النفي بان اخرت
عن اداته سواء كانت معمولة لاداة النفي او لا وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى المرء
يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل متمنى المرء حاصلا او حاصل على اللغة الحجازية
او التميمية او معمولة للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على داخلة في حيز النفي واما ان يكون بتقدير فعل عطفا
على اخرت والمعنى او جعلت معمولة وكلاهما ليس بسديد لان كلا من الدخول في حيز النفي والتاخير عن اداة
النفي شامل لوقوعها معمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه باو اما الاول فظاهر واما الثاني فلان
التاخير عن اداة النفي اعم من ان يقع بينهما فصل نحو ما زيد كل القوم وما جاءني كل القوم وغير ذلك من الامثلة
المذكورة او لا يقع نحو ما كل متمنى المرء حاصلا فان خصصت التاخر باللفظي فلم يخرج منه الا المعمول المقدم
على الفعل المنفي وان جعلته اعم من اللفظي والتقديري دخل فيه القسمان واياما كان فالكلام لا يخ عن تعسف

وانما وقع قيد لتغييره عبارة الشيخ وهو قوله اذا ادخلت كلما في حيز النفي بان يقدم النفي عليه لفظا او
تقديرا نحو كلما اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل فيه فانه مؤخر تقديرا لان مرتبة المعمول التاخر عن العامل
فالاقرب ان يجعل عطفا على اخرت بتقدير الفعل فيكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي ما اذا لم يدخل
اداة النفي على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال المذكور والمعنى بان اخرت عن اداة النفي الغير الداخل على
الفعل العامل فيها او وجدت معمولة للفعل المنفي اما فاعلا لفظا او تاكيدا نحو ما جاءني القوم كلهم او ما جاء
كل القوم وقدم التاكيد لان كلا اصل فيه او مفعولا كذلك متاخرا نحو لم آخذ كل الدراهم او الدراهم كلها
وتقديما نحو كل الدراهم لم آخذ او الدراهم كلها لم آخذ وترك مثال التاكيد اعتمادا على ما سبق وجعل النفي
منفيا بلم لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين في النحو وكذا اذا وقعت مجرورة
وحرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك ففي جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة
لا الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما اضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى فاعلا
للفعل او الوصف الذي حمل عليها او اعمل فيها كقولنا في الفعل ما كل القوم يكتب او ما يكتب كل القوم وفي الوصف
ما كل القوم كاتبا وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال ثبوت الحكم ليشمل ما
اذا كان خبرا جامدا نحو ما كل سوداء تمرة لكان احسن او تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض
ان كانت كل في معنى مفعول للفعل او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم آخذ
كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم اخذتها انا وما اخذت انا كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض مما يتمناه
وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ اذا تاملنا وجدنا
دخول كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن وفيه نظر لانا نجده حيث لا يصلح ان
يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين
والحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي والا اي وان لم تكن داخلة في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة
للفعل المنفي عم النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد كقول النبي عليه السلام لما قال له
ذو اليدين اقصرت الصلاة بالرفع لا بالفاعل قصرت ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن اي لم يقع
واحد منهما لا القصر ولا النسيان وعليه اي على عموم النفي وشموله لكل فرد ورد قوله اي قول ابي النجم قد اصبحت
ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه علي من الذنوب فان قيل
المعتمد في اثبات [illegible] الحديث وشعر ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان السؤال بام عن
احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام في اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما
[illegible] اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لا ينفي اعتقاد ثبوتهما جميعا فيجب ان
[illegible] انه لما قال النبي عليه السلام كل ذلك لم يكن قال له
[illegible] بعض ذلك قد كان [illegible]
[illegible] للسلب الكلي لا السلب الجزئي واما الاحتجاج
[illegible] الاسم على المفعولية
[illegible]

فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب السابغ الى الرفع
المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة وللقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا
وهو ممتنع لان لفظة كل اذا اضيفت الى المضمر لم يستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتدا لا تقول جاءني كلكم
ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلكم ونظير بعينه ما ذكره سيبويه في قوله ثلث كلهن قتلت عمدا ان الرفع في
كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة اذ لا ضرورة تلجئه اليه لامكان ان يقول كلهن
قتلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو
غير جائز لان كلا اذا اضيفت الى المضمر لم تستعمل الا تاكيدا او مبتدا لان قياسها ان تستعمل تاكيدا لانها
لما اشتملت على ضمير لان معناها افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيفت اليه ولما اضيفت الى
المضمر كان الجملة متقدما ذكرها او في حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدا لان العامل فيه معنوي لا يغير
في الصورة عما هي عليه فلذلك يقال ان الامر كله بتنزيله مبتدا بالرفع والنصب ولا يقال الا ما ان
كله هذا كلامه واما تاخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند وسيجيء بيانه هذا الذي ذكر من الحذف
والذكر والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام
على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم
فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل
عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل ليحصل به
الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو للمدح العام او الذم العام اعني من غير تعيين خصلة
والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص
بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام
والاجمال فلا بد من تفسير المقصود وتفصيله بما يسمى مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما هو من هذا
الباب في احد القولين اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف واما في قول من يجعل المخصوص مبتدا
ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى
المخصوص وهو مقدم تقديرا فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا
رجالا الزيدون ولفات الابهام المقصود في وضع الباب ولما صح تفسيره بالنكرة اذ لا معنى لمدح قلت قد افرد
هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون ضميره مستترا من غير ابراز سواء كان لمفرد او
لمثنى او مجموع لمشابهته الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام ثم التفسير فيكون
حاصلا من التزام تاخير المخصوص في اللفظ الا نادرا وبهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة وايضا يجوز ان
يكون التمييز للتاكيد مثله في نعم الرجل رجلا قال الله تعالى ذرعها سبعون ذراعا ولدفع لبس المخصوص
بالفاعل ظاهر وقولهم هو او هي زيد عالم مكان الشان او القصة فالاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر
ويختار تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة وفائدته الا مجرد الابصار قصد
الى المطابقة لا الى انه راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هي الامير بنى غرفة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي
جوازه وانما لم يتعرض المصنف لنحو قولهم ربه رجلا ويا لها قصة وربه رجلا وقوله تعالى فقضيهن سبع

سموات لانه ليس من باب المسند اليه ليتمكن تعليل وضع المضمر موضع المظهر ما يعقبه اى يعقب ذلك الضمير
اى يجئ على عقبه في ذهن السامع لانه اى السامع اذا لم يفهم منه اى من الضمير معنى انتظر اى انتظر
السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى لما جبل الله النفوس عليه من التشوق الى معرفة ما قصد
ابهامه فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن لان ما يحصل بعد مقاساة التعب ومعاناة الطلب
له في القلب محل ومكانة لا يكون لما يحصل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما
يعتنى به فلا يقال هو الذباب يطير وهذا اعنى قصد الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم وهو
السر في التزام تقديم ضمير الشان وهو مقتضى التزام تاخير المخصوص في باب نعم لكنه قد جا تقديمه كقول
الاخطل ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحى خالك نعم خالا وهو قليل ولا يخفى ان ما ذكر من ان السامع
اذا لم يفهم منه معنى انتظر انما يصح في ضمير الشان دون الضمير في باب نعم اذ السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم
ان فيه ضميرا فتعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب نعم بما ذكر ليس بسديد وقد يكون وضع المضمر
موضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره كقوله تع انا انزلناه اى القرآن او لانه بلغ من عظم شانه الى ان
صار متعقلا للاذهان نحو هو الحى الباقى او للادعاء ان الذهن لا يلتفت الى الغير كقوله في المطلع زارت عليها
للظلام رواق وقد يعكس اى يوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم اشارة
فلكمال العناية بتمييزه اى تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اى قول ابن الراوندى كم عاقل
عاقل هو وصف لعاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال مررت برجل رجل اى كامل في الرجولية
اعيت اى اعيته بمعنى اعجزته او اعيت عليه وصعبت مذاهبه طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه
مرزوقا هذا الذى ترك الاوهام حايرة وصير العالم النحرير المتقن من نحر العلماء اتقنه زنديقا كافرا
نافيا للصانع قائلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى الحكم سابق غير محسوس وهو
كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا وكان المقام مقام المضمر لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشان وهو
الايهام حايرة والعالم المتقن زنديقا كملت عناية المتكلم بتمييزه فابرزه في معرض المحسوس كانه يرى انسانا
ان هذا الشئ المتعين المتميز هو الذى له تلك الصفة العجيبة والحكم البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو كون
العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم
بديعا انه ضد ما كان ينبغى ولا يخفى ما فيه من التعسف والتهكم عطف على كمال العناية اى او للتهكم بالسامع
والسخرية كما اذا كان فاقد البصر او لا يكون ثمه مشار اليه اصلا او النداء على كمال بلادته بانه لا يدرك
غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء كمال ظهوره اى ظهور المسند اليه وعليه
اى على وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور من غير هذا الباب اى باب المسند اليه قول ابن الدمينة
تعاللت اى اظهرت العلة والمرض كى اجزن من شئ يشبح على علم بعلم واما تبيحا تشجو فهو متعد بقال
شجاه هذا الامر اى احزنه وما بك علة تريدين قتلى قد ظفرت بذلك اى بقتلى ولم يقل به لادعاء ان
قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذى يشار اليه باسم الاشارة وان كان المظهر الموضوع موضع المضمر غير
اسم الاشارة فلزيادة التمكين اى تمكين المسند اليه عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد من
صمد اليه اذا قصده لانه يصمد اليه في الحوائج ونظيره من غيره اى نظير قل هو الله احد الله الصمد في وضع

المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من غير باب المسند اليه قوله تع وبالحق انزلناه وبالحق نزل اى ما انزلنا
القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال الروع
في ضمير السامع وتربية المهابة او تقوية داعى المامور اى ما يكون داعيا لمن امر به بشئ الى الامتثال والاتيان
به مثالهما اى مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يامرك بكذا مكان انا
آمرك وعليه اى على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعى المامور من غيره اى من غير باب المسند اليه
فاذا عزمت بعد المشاورة ووضوح الراى فتوكل على الله حيث لم يقل على لما في لفظ الله من تقوية داعى
النبى عليه السلام الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وساير اوصاف الكمال او
الاستعطاف اى طلب العطف والرحمة كقوله الهى عبدك العاصى اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا فان تغفر
فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا حيث لم يقل انا العاصى اتيتك على ان يكون العاصى بدلا لان في
ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ انا وفيه ايضا تمكن من وصفه بالعاصى
كما في قوله تع قل يا ايها الناس انى رسول الله اليكم جميعا الى قوله فآمنوا بالله ورسوله النبى الامى الذى يؤمن
بالله وكلماته حيث لم يقل فآمنوا بالله وبى ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه وليشعر بان
الذى وجب الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنا من كان انا او غيرى
اظهارا للنصفة وبعدا عن التعصب لنفسه قال السكاكى هذا اعنى نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير
مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اى النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة ففى العبارة
ادنى تسامح ويحتمل ان يكون المعنى والنقل عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمذكور وهو ان يكون الغيبة
باسم مظهر لا بضمير غائب والاول اوفق بقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الآخر
فيصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلثة في الاثنين لان كلا من الثلثة ينقل الى الآخرين وقوله
مطلقا زيادة من المصنف ليس بمصرح في كلام السكاكى ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة
باسم مظهر او مضمر غائب وبالجميع على معنى سواء كان في المسند اليه او في غيره وسواء كان كل منها قد
ورد في الكلام ثم عدل عنه الى الآخر او لم يورد لكن كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الآخر وهو انسب بمقصود
المصنف من تعميم تفسير السكاكى ويسمى هذا النقل عند علماء المعانى التفاتا ماخوذا من التفات الانسان
من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه وقول صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا في علم البيان مبنى على انه
كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلثة كقوله اى امرئ القيس تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم
موضع وروى بكسرهما خصص هذا المثال من بين امثلة السكاكى لما فيه من الدلالة على ان مذهبه ان
كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الآخر فهو التفات لانه قد
صرح بان في قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلى بالتكلم والمشهور عند الجمهور ان
الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اى
عن ذلك المعنى باخر منها اى بطريق آخر من الطرق الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثانى على خلاف مقتضى
الظاهر ويكون مقتضى ظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا يشعر كلام المصنف في
الايضاح وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات هو انتقال الكلام من اسلوب

من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب اخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرية لنشاطه وايقاظا
فى اصغائه فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل فى هذا التفسير اشياء ليست من الالتفات منها نحو انا زيد و
انت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت الذى فعل كذا ونحن اللذون صبحوا الصباح ونحو ذلك مما عبر عن
معنى واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة بالاسم المظهر او ضمير الغايب ومنها نحو يا زيد قم ويا رجلا
له بصر خذ بيدى وفى التنزيل ءانت فعلت هذا بالهتنا يا ابرهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها
تكرير الطريق الملتفت اليه نحو اياك نستعين واهدنا وانعمت فان الالتفات انما هو فى اياك نعبد والباقى
جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق الاخر ومنها
نحو يا من هو عالم حقق لى هذه المسئلة فانك الذى لا نظير له فى هذا الفن ونحو قوله يا من يعز علينا ان
نفارقهم وجداننا كل شىء بعدكم عدم فانه لا التفات فى ذلك لان حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ
الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب فكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر
وما سبق الى بعض الاوهام من ان نحو يا ايها الذين آمنوا من باب الالتفات والقياس آمنتم فليس بشىء قال
المرزوقى فى قوله انا الذى سمتنى امى حيدرة كان القياس ان يقول سمته حتى يكون فى الصلة ما يعود الى الموصول
لكنه لما كان المقصد فى الاخبار عن نفسه وكان الاخر هو الاول لم يبال برد الضمير على الاول وحمل الكلام على المعنى
لامنه من الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازنى قال لولا اشتهار وروده وكثرته لرددته
ومن الناس من زاد لاخراج بعض ما ذكرنا قيدا وهو ان يكون التعبيران فى كلامين وهو غلط لان قوله تع
باركنا حوله لنريه من آياتنا فيمن قرا بياء الغيبة فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان
قوله من آياتنا ليس بكلام اخر بل هو من متعلقات لنريه ومتمماته وهذا اخص اى الالتفات بتفسير الجمهور
[illegible] بتفسير السكاكى لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الثلثة ثم عبر عنه
بطريق اخر او يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الاخر وعند الجمهور مختص بالاول بل التفات
[illegible] التفات عنده من غير عكس كما فى قوله تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلى ولم ترقد وبات وباتت له ليلة
كليلة ذى العاير الارمد وذلك من نبإ جاءنى وخبرته عن ابى الاسود فى الصحاح العاير قذى العين وفى الاساس
[illegible] عينه عوار وما ترى اى غمصة تغمص منها وباتت له ليلة من الاسناد المجازى كصام نهاره فانه لا التفات
فى بيت [illegible] عند الجمهور وقد صرح السكاكى بان فى كل بيت من الابيات الثلثة التفاتا وقول صاحب الكشف
[illegible] امرؤ القيس ثلث التفاتات فى ثلثة ابيات ظاهر فى ان مذهبه كالسكاكى موافق لمذهبه
[illegible] يجوز ان يكون احدها فى بات والاخران فى جاءنى احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب فى ليلك و
[illegible] باعتبار الانتقال من الغيبة فى بات ويكون الثانى فى ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب
[illegible] وبات [illegible] باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح ان فيه ثلث التفاتات
[illegible] فالجواب [illegible] ان الالتفات [illegible] حاصل وقع عليه اسلوب الكلام
[illegible] خطاب [illegible] فى بات [illegible] الخطاب فصار الاسلوب اسلوب الغيبة
[illegible] فى ذلك خطاب
[illegible] ثم عفونا عنكم من بعد

ذلك ثم توليتم من بعد ذلك حيث لم يقل من بعد ذلكم ومثال الالتفات من التكلم الى الخطاب ومالى لا اعبد
الذى فطرنى واليه ترجعون مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا بالنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا
قلت نعم ولكن المراد بقوله ومالى لا اعبد المخاطبون والمعنى وما لكم لا تعبدون الذى فطركم كما سيجى فالمعبر
عنه فى الجميع هو المخاطبون فان قلت ح يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات
يجب ان يكون من خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نم ان قوله ترجعون وارد على مقتضى الظاهر لان الظاهر
يقتضى انه لا يغير اسلوب الكلام بل يجرى اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم فى قوله من
نبإ جاءنى وقد قطع المصنف بانه وارد على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات عند السكاكى لا ينحصر فى
خلاف مقتضى الظاهر وهذا مشعر بانحصاره فيه عند غير السكاكى وفيه نظر لان مثل ترجعون و
جاءنى فى الاية والبيت التفات عند السكاكى وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات
فى خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكى ايضا فلا يتحقق اختلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه ينحصر
فى خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون وجاءنى من خلاف المقتضى على ما حققناه والى الغيبة انا
اعطيناك الكوثر فصل لربك مكان لنا وقد كثر فى الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم المعظم
كالجماعة ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب فى الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين ومن الخطاب
الى التكلم نحو قول علقمة بن عبدة طحا بك اى ذهب بك قلب فى الحسان متعلق بقوله طروب قال
المرزوقى معنى طروب فى الحسان له طرب فى طلب الحسان ونشاط فى مراودتها بعيد الشباب اى حين
ولى الشباب وكاد ينصرم عصر حان مشيب اى زمان قرب المشيب واقباله على الهجوم يكلفنى ليلى و
فيه التفات من الخطاب فى طحا بك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفنى ضمير القلب وليلى مفعول
الثانى اى يكلفنى ذلك القلب ليلى ويطالبنى بوصلها وروى بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول
محذوف اى شدائد فراقها وعلى انه خطاب للقلب ففيه التفات آخر من الغيبة الى الخطاب وقوله طحا
بك فيه التفات آخر عند السكاكى لا عند الجمهور وقد شط اى بعد وليها اى قربها وعادت عواد بيننا و
خطوب قال المرزوقى عادت يجوز ان يكون فاعلت من المعاداة كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه
ويجوز ان يجعل من عاد يعود اى عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل والى الغيبة
حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن الغيبة الى التكلم والله الذى ارسل الرياح فتثير سحابا
فسقناه مكان ساقه والى الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وذكر صدر الافاضل
فى ضرام السقط ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام فى الحالين واحدا كقوله تعالى اياك نعبد فان
ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله من حيث الظاهر فهو بمنزلة المخاطب به لان ذلك يجرى من العبد
مع الله لا مع غيره بخلاف قول جرير تعنى بانه ليس فيه تبرك ومن عند الخليفة بالنجاح اغثنى يا فداك ابى و
امى بسيب منك انك ذو ارتياح فانه ليس من الالتفات فى شىء لان المخاطب بالبيت الاول امرأته و
المخاطب بالبيت الثانى هو الخليفة فهذا اخص من تفسير الجمهور فقول ابى العلاء هل تزجرنكم رسالة مرسل
ارسل ينفع فى اولئك الوكل فيه التفات عند الجمهور من الخطاب فى تزجرنكم الى الغيبة فى اولئك بمعنى ولكن
وهو قول انه انصراف عن خطاب بنى كنانة الى الاخبار عنهم وان كان يرى انه من قبيل الالتفات فليس منه
لان المخاطب بهل تزجرنكم بنو كنانة وبقوله اولئك انت وقد يطلق الالتفات على معنيين آخرين احدهما

تعقيب الكلام بجملة مستقلة متلاقية له فى المعنى على طريق المثل او الدعاء او نحوهما كما فى قوله تع وزهق الباطل
ان الباطل كان زهوقا وقوله ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وفى كلامهم قصم الفقر ظهرى والفقر من قاصمات
الظهر. وفى قواجر ربى كان الخيام بذى طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام اتنسى يوم تصقل عارضيها
بفرع بشامة سقى البشام والثانى ان تذكر معنى فتوهم ان السامع اختلجه شئ فتلتفت الى كلام يزيل اختلاجه
ثم ترجع الى مقصودك كقول ابن ميادة فلا صرمه يبدو وفى الياس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه كانه
لما قال فلا صرمه يبدو قيل له وما تصنع به فاجاب بقوله وفى الياس راحة ووجهه اى وجه حسن الالتفات
على الاطلاق ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب كان احسن تطرية اى تجديدا واحداثا من طرية
الثوب لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء اليه اى الى ذلك الكلام وقد يختص مواقعه بلطائف اى قد
يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه يختص به بحسب مناسبة المقام كما فى سورة الفاتحة
فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك العبد من نفسه محركا للاقبال عليه اى على ذلك
الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك الى ان يؤل الامر الى خاتمتها
اى خاتمة تلك الصفات وهى قوله مالك يوم الدين المفيدة انه اى ذلك الحقيق بالحمد مالك الامر كله فى يوم
الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اى مالك فى يوم الدين والمفعول
محذوف دلالة على التعميم فح يوجب ذلك المحرك لتناهيه فى القوة الاقبال عليه اى على ذلك الحقيق بالحمد و
الخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة فى المهمات والباء فى بتخصيصه يتعلق بالخطاب بقول
خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل
على تخصيصه بان العبادة وهى غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبان الاستعانة فى جميع المهمات منه لا من
غيره وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة ويكون
ويكون اهدنا بيانا للمعونة ليتلائم الكلام ويكون العبادة له لذاته لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة
فى المهمات فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ فى القراءة يجب
ان يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور وهذا الذى ذكره المصنف جار على طريقة المفتاح
وطريقة الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق
بالثناء والعبادة فالتفت وخوطب ذلك المعلوم المتميز فقيل اياك يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل
على ان العبادة له لاجل ذلك التميز الذى لا تحق العبادة الا به لان المخاطب ادخل فى التميز واعرف فيه فكان
تعلق العبادة به تعليق بلفظ التميز ليشعر بالعلية ويمكن ان يقال ان ازدياد ذكر لوازم الشئ وخواصه
يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر استدعى توجه النفس الى الذات الحقيق بالحمد فكلما اجرى عليه
صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك وقد وصفا ولا بانه المدبر للعالم وخالقه وثانيا بانه المنعم بانواع
النعم الدنيوية والاخروية وثالثا بانه المالك لعالم الغيب والشهادة ... المعاش ويستعد والامر المعاد وثالثا بانه المالك لعالم الغيب والشهادة
معاد العباد فانه فت النفس بالكلية اليه لتناهى وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب تنبيها على
ان من هذه صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق عند العبد متميزا عن ساير الذوات حاضرا فى قلبه بحيث يراه
ويتاتى حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة وانها ينبغى ان تكون عن قلب حاضر كانه يشاهد ربه ويراه

ولا يلتفت الى ما سواه ولما انجر كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام منه وان لم يكن
من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف المقتضى تلقى المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف
مراده الباء فى بغير للتعدية وفى بحمل للسببية والمعنى من خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم
المخاطب الذى صدر منه كلام بغير ما يترقبه هو بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف ما اراده تنبيها
على انه اى ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثرى للحجاج وقد قال الحجاج له حال كون
الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعنى القيد مثل الامير حمل على الادهم والاشهب هذا مقول
قول القبعثرى فابرز وعيد الحجاج فى معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم فى كلامه
على الفرس الادهم اى الذى غلب سواده حتى ذهب البياض الذى فيه وضم اليه الاشهب اى الذى غلب
بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو
الاولى بان يقصده الامير اى من كان مثل الامير فى السلطان وبسطة اليد جدير بان يصفد اى بان
يعطى المال ويهب من الاصفاد لا ان يصفد اى يقيد ويوثق من صفده وقال الحجاج له ثانيا انه اى
الادهم حديد فقال لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده او
السائل عطف على المخاطب اى تلقى السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره اى غير ذلك السؤال
تنبيها على انه اى ذلك الغير الاولى بحاله اى حال ذلك السائل او المهم له كقوله تع يسئلونك عن
الاهلة قل هى مواقيت للناس والحج سالوا عن السبب فى اختلاف القمر فى زيادة النور ونقصانه حيث قالوا
ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلى ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا
ولا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف
معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج
يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسالوا عن الغرض لا عن السبب لانهم
ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تع يسئلونك
ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سالوا عن
بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها
الا ان تقع موقعها وكل ما فيه خير فهو صالح للانفاق فذكر هذا على سبيل التضمين دون القصد وبيانه
اى ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ فى
الصور ففزع من فى السموات ومن فى الارض بمعنى يصعق هكذا فى النسخ والصواب ففزع بمعنى يفزع و
هذا فى الكلام لا سيما فى كلام الله تع اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى
وان الدين لواقع ونحوه التعبير عنه باسم المفعول كقوله تع ذلك يوم مجموع له الناس اى يجمع له الناس
لما فيه من الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل من
اسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضى والحال وح يكون معنى لواقع ليقع
ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب
العارض فبالجملة اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا على مقتضى الظاهر قلت لا خلاف فى ان اسم الفاعل

والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي عند الاكثرين فتنزيل غير الواقع منزلة
الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر وان شئت فوازن بين قوله تع
ان الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولك ان الدين ليقع وذلك يوم يجمع له الناس لتعثر على الفرق و
مندای ومن خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه وهو
ضربان احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا
كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدا نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك
موقف منك الوداعا اي لايك موقف الوداع موقفا منك والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف
صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض
عليه ههنا ما يكون له ادراك يميل به الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في الرأس
والخاتم في الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والرأس والاصبع مظروف لكنه لما كان المناسب
هو ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه ويتحرك بالمظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام
رعاية لهذا الاعتبار واما قوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار اي ذهب السودد من
الناس واتصفوا بصفات اللئام حتى لو بنوا على هذا الوصف سنة لا يبالي انسان منهم اهجينا كان ام غير
هجين فقيل انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان ظبي مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل
اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله ولا يك موقف منك الوداعا وجعل المعادل الذي بين ما وقع بعد
ام وما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر وبانه غير مقصود فوجوده كعدمه فالمقصود
المذكور بعد الهمزة موضى لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام والحق ان ظبي مبتدا وكان امك
خبره وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل في الدار ام امرأة وحمار عطف على ظبي لان وجود الهمزة
اكثر من ان يحصى وسيجيء في الاستفهام حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدا بخلاف هل زيد قام فح
لا قلب فيه من جهة اللفظ لان اسم كان ضمير والضمير معرفة كما يقال رجل شريف كان اباك نعم فيه قلب
من جهة المعنى لان الخبر عنه في الاصل هو الام والمعنى اظبيا كان امك ام حمارا لان المقصود التسوية بين
ان يكون امه ظبيا وان تكون حمارا فافهم وقبله اي القلب السكاكي مطلقا اينما وقع وقال انه مما يورث
الكلام ملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة وامن الالباس ويأتي في المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل
ورده غير السكاكي مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من
اللطائف قبل كقوله اي قول رؤبة ومهمه اي مفازة مغبرة متلونة بالغبرة ارجاؤه اطرافه ونواحيه
جمع الرجا مقصورا كان لون ارضه سماؤه وههنا مضاف محذوف اي لون سمائه وهذا معنى
قوله اي لونها فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه وفي القلب
من المبالغة بالسر في تركه لاشعاره بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشتبه به لون الارض
في الغبرة والا اي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لانه العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه
[illegible] من تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو اي قسمين احدهما ان لا يتضمن ما يوهم عكس المقصود كقوله
[illegible] ان يعدل ناقة بالندن فلما ان جرى سمن عليها كما طينت [illegible] بالفدن اي

اي القصر السياعا اي الطين المخلوط بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع وجواب لما قوله بعد امرت
بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن ان لن تستطاعا ولقائل ان يقول انه يتضمن من المبالغة في سمن الناقة
ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان
صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن والثاني ان يتضمن ما يوهم عكس
المقصود فيكون ادخل في الرد كقوله ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب جذع البصيرة قارح الاقدام والمعنى
قارح البصيرة جذع الاقدام على انه حال من الضمير في انصرفت ولم اصب بمعنى لم اجرح وذلك لان
الجذوعة حداثة السن والقروح قدمه وتناهيه فالمناسب وصف الرأي والبصيرة بالقروح ووصف
الاقدام والاقتحام في المعارك بالجذوعة كما يقال اقدام غر ورأي مجرب فليس في هذا القلب اعتبار لطيف
بل فيه ايهام لعكس المقصود واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير في
لم اصب لانه اقرب ومعناه لم الف من اصبت الشيء الفيته ووجدته اي لم الف بهذه الصفة بل وجدت
خلافها جذع الاقدام قارح البصيرة وليس معناه لم اجرح لان ما قبله من الابيات يدل على انه جرح وتحدر
منه الدم ولان فحوى كلامه الدلالة على انه جرح ولم يثبت اعلاما بان الاقدام ليس علة للحمام وحثا على
ترك الفكر في العواقب ورفض التحرز خوفا من المعاطب كذا في الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد اصبت اي
جرحت يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اجرح واما جعله بمعنى لم الف فلا قرينة عليه لما فيه من تبتير النظم
ودلالة الكلام على اثبات الجرح لا ينافي ذلك لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا من لم اصب صار المعنى
لم اجرح في هذه الحال بل جرحت جذع الاقدام قارح البصيرة على انه لما جعله بمعنى الف فالانسب ان يجعل
جذع البصيرة مفعولا ثانيا لا حالا الا انه احسن تأدية للمقصود والجواب المرضي ما اشار اليه الامام
المرزوقي وهو ان جذع البصيرة حال من الضمير في انصرفت وجذوع البصيرة عبارة عن انه على بصيرته التي
كان عليها اولا لم يعرض له ندم في الاقتحام ولم يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام وقروح الاقدام عبارة
عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذلك لانه قال المعنى انصرفت وقد نلت ما اردت من الاعداء
ولم ينالوا ما ارادوا مني وانا على بصيرتي الاولى لم يبد لي ندم في الاقتحام ولا غلب في اختياري التطرف
والانحراف بل قد صار اقدامي في الحروب قارحا لطول ممارستي وتكرر مبارزتي الباب الثالث احوال المسند
اما تركه فلما مر في حذف المسند اليه وانما قال في المسند اليه حذفه وفي المسند تركه رعاية للطيفة وهو
ان المسند اليه اقوى ركن في الكلام واعظمه والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى المسند فحيث لم يذكر لفظا
فكانه اتي به لفرط الاحتياج اليه ثم اسقط لغرض بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة في الاحتياج
فيجوز ان يترك ولا يؤتى به لغرض كقوله اي قول ضابي ابن الحارث البرجمي ومن يك امسى بالمدينة رحله
فاني وقيار بها لغريب في الاساس الماء في رحله في منزله ومأواه وقيار اسم [illegible] لفظ البيت خبر و
معناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة حذف المسند من الثاني والمعنى اني لغريب وقيار ايضا
غريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة
الوزن ولا يجوز ان يكون غريب خبرا عنهما بافراده لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر نحو ان
زيدا وعمرو منطلقان وفي رفع قيار وجهان احدهما العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا

فيكون بعد مضى الخبر ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما فى ان زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا
آخر والثانى ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة انّ مع اسمه وخبره ولا تشريك
هنا فى عامل كما تقول ليت زيدا قايم وعمرو منطلق والسر فى تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما
فى التحسر على الاغتراب كانه اثر فى غير ذوى العقول ايضا بيان ذلك انه لو قيل انى غريب وقيار لجاز ان
يتوهم ان له مزية على قيار فى التاثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه ليتاتى الاخبار عنهما
دفعة بحسب الظاهر تنبيها على ان قيارا مع انه ليس من ذوى العقول قد يساوى العقلاء فى استحقاق
الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر وهذا الوجه هو الذى قطع به صاحب الكشاف فى قوله تع انّ
الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون الآية وقال الصابئون مبتداء وهو مع خبره
المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين آمنوا الى آخره لا محل لها من الاعراب وفائدة تقديم الصابئون
التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل
الصالح فما الظن بغيرهم وههنا ابحاث لا يحتملها المقام وقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض و
الراى مختلف هذا تصريح بان المذكور خبر عن الثانى وخبر الاول محذوف على عكس البيت السابق وكذا
قوله رمانى بامر كنت منه ووالدى بريا ومن اجل الطوى رمانى على ان بريا خبر لوالدى وخبر كنت محذوف
فهو عنده من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور خبر كنت ووالدى مرفوع بالابتداء والخبر محذوف
قال المرزوقى فى قوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ان البحر مرتفع
بالابتداء على تقدير التاخير والمعنى كان منه البر مترعا والبحر ايضا مترع فيكون من عطف الجملة ولا يلزم
العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتداء فى نية التاخير وانما قدم لفرط الاهتمام ولو انهم قدروا
المحذوف من الثانى منصوبا اى كنت منه بريا ووالدى ايضا بريا وكان البر منه مترعا والبحر ايضا مترعا
ليكون من عطف المفرد كقولنا كان زيد قايما وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا وقولك زيد منطلق وعمرو اى و
عمرو كذلك فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد اى موجود فحذف لما مر
مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود واذا اريد فعل خاص مثل قايم او قاعد او
راكب فلا بد من الذكر نعم قد يدل الفعل على نوع خصوصية فيقدر بحسبه كما فى المثال المذكور فان خرجت
يدل على ان المعنى حاضر او بالباب او نحو ذلك والفاء فى فاذا قيل هى السببية التى يراد بها لزوم ما بعدها
لما قبلها اى مفاجاة زيد لازمة وقيل للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجات وقت وجود زيد بالباب
فالعامل فى اذا هو فاجات فح يكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل هو الخبر المحذوف فح لا يكون
مضافا الى الجملة وقال المبرد اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون هو خبر المبتداء اى فبالمكان زيد والتزم تقديمه
لمشابهتها اذا الشرطية لكنه لا يطرد فى نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فبالمكان زيد
بالباب وقوله اى قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا ان فى السفر اذ مضوا مهلا السفر جمع سافر
كصحب وصاحب ومهلا اى بعدا وطولا اى ان لنا فى الدنيا حلولا وان لنا عنها الى الآخرة ارتحالا او السفر
الرفاق قد توغلوا فى المضى لا رجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند وهو ههنا ظرف
قطعا لخلاف ما سبق لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعنى العقل مع اتباع الاستعمال

وقوله خرجت

الاستعمال لاطراد الحذف فى نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا
باب ان مالا وان ولدا وقال عبد القاهر لو استطنت ان لم يحسن الحذف ولم يجز لانها الحاضنة له والمتكفلة
بشانه والمترجمة عنه وفيه ايضا ضيق المقام اعنى المحافظة على الشعر والمصنف بعد ما مثل للاختصار
بدون الضيق بقوله ان زيدا وان عمرا قال وعليه ان محلا يعنى على هذا الاسلوب الذى هو حذف خبر
ان المكررة ظرفا ولم يقصد انه بدون ضيق المقام فافهم وقوله تع قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربى
تقديره لو تملكون تملكون فحذف تملكون الاول وابدل من ضميره المتصل اعنى الواو ضمير منفصل وهو انتم
لتعذر الانفصال بسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم اسم او جملة والغرض منه
الاحتراز عن العبث اذ المقصود من الاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو اظهر تقدم لم يحتج اليه وانما صير
اليه لان لو انما يدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مبتداء ولا تاكيدا ايضا على ان يكون
التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة ولانه لا يعهد حذف المؤكد والعامل
مع بقاء التاكيد قال صاحب الكشاف هذا ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه علم البيان فهو ان
انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم مختصون بالشح المتبالغ لان الفعل الاول لما سقط
لاجل المفسر برز الكلام فى صورة المبتدا والخبر يعنى كما ان قولنا انا سعيت فى حاجتك وهو مبتداء وخبر
يفيد الاختصاص فكذا لو انتم تملكون لكونه مثله فى الصورة فالعجب ممن استدل بهذا الكلام على ان قولنا
انا عرفت عنده للاختصاص جملة فعلية وانا ليس بمبتداء بل تاكيد مقدم وهذا الكلام صريح فى منافضته
فهو حجة عليه لا له وقوله تع فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند اى فصبر جميل اجمل او حذف المسند اليه
اى فامرى صبر جميل ففى الحذف تكثير للفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه
يكون نصا فى احدهما والصبر الجميل هو الذى لا شكوى فيه الى الخلق ورجح حذف المسند اليه بانه اكثر
فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصوله
وبانه فى الاصل من المصادر المنصوبة اى صبرت صبرا جميلا وحمله على حذف المبتداء موافق له دون
حذف الخبر وبان قيام الصبر به قرينة حالية على حذف المبتداء وليس على خصوص حذف الخبر اعنى اجمل
قرينة لفظية ولا حالية وفى هذا نظر لان وجود القرينة شرط الحذف فح لا يجوز الحذف اصلا والقرينة
ههنا هو انه اذا اصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام ما يفهم منه هذا
بسهولة ويترجح حذف المبتداء ايضا بقراءة من قرا فصبرا جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا
وبان الاصل فى المبتداء التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتداء معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة
وبان المفهوم من قولنا فصبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من
الجزع وبث الشكوى ومما يحتمل الامرين قوله تع ولا تقولوا ثلاثة اى لا تقولوا لنا او فى الوجود آلهة ثلاثة
او ثلاثة آلهة فحذف الخبر ثم الموصوف والمميز او ولا تقولوا الله والمسيح وامه ثلاثة اى مستوون
فى استحقاق العبادة والربوبية كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد فى صفة ورتبة قيل هم ثلثة فحذف
المبتداء قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره يخرج الى ما ليس بمراد كقولك ازيد
عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو او ام عمرو عندك لخرج ام عن الاتصال الى الانقطاع وذلك

الجزم

لانه اذا وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين اعني المسند اليه او المسند وتقدر على ايقاع
مفرد بعدام نحو اقام زيد ام قام عمرو وازيد قايم ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو وعندك او عندك عمرو
ام منقطعة لا متصلة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد بعدام وهو اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها
وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة
على المفرد احتراز عن نحو الفعليتين المشتركتين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت واقام زيد ام قعد لان كل
فعل لابد له من فاعل فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين ان يكون منقطعة
نحو اقام زيد ام تكلم ولابد للحذف من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سالتهم من خلق
السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض
من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان
السؤال عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال عن الفاعل
الاصطلاحي فممنوع بل لا معنى له وان اريد ان السؤال عن فاعل الفعل وصدوره عنه فتقديره مبتدا كقولنا
الله خلقهن يؤدي هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من اسم الفاعل وهو حاصل في
قولنا الله خلقهن والظهور ان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثمه قيل الاولى انه مبتدا والخبر جملة
فعلية ليطابق السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسؤول عنه اهم والجواب
ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله
تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم او مقدر عطف على محقق اي
او وقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر نحو قول ضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد كانه
قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع اي ذليل لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان
الظرف والمجرور يكفيه رائحة الفعل اي يبكيه من يذل لاجل خصومة لانه كان ملجا وظهيرا للاذلاء والضعفاء
وتعلقه بيبكي المقدر ليس بقوي من جهة المعنى وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط الذي ياتيك للمعروف
من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح
جمع ملقحة يقال طوحته الطوائح واطاحته الطوائح ولا يقال المطوحات ولا المطيحات ومما يتعلق بمختبط
وما مصدرية اي يسال من اجل اذهاب الوقائع ماله او بيبكي المقدر اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد وتقديم
على التقدير بمعنى المانع عدل اليه استحضارا لصورة ذلك الامر الهائل وفضله اي فضل نحو ليبك يزيد
ضارع وهو ان يجعل الفعل مبنيا للمفعول ويرفع المفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر جوابا
لسؤال مقدر على خلافه وهو ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد مفعولا بتكرر الاسناد اذ قد
اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك لانه لما قيل ليبك يزيد فقد علم ان هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء
لكنه مجمل فلما قيل ضارع اي يبكيه ضارع فقد اسند الى مفصل ولا شك ان الاسناد مرتين اوكد واقوى
وان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس فيكون اولى وقد يقال ان الاسناد اجمالا في السؤال المقدر اعني من يبكيه
لان سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم اسناده اليه على الاجمال ولا بد ان يقال قد اسند ثلث مرات مرة
اجمالا وواحدا تفصيلا وبوقوع نحو يزيد غير فضلة بل جزء جملة مسندا اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية

المفعولية فانه فضلة وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره
اي ذكر الفاعل فيكون الفاعل رزقا من حيث لا يحتسب وهو الذ بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في
ذكر الفاعل وللمعارض ان يفضل نحو ليبك يزيد ونصب يزيد وبناء الفعل للفاعل على خلافه بسلامته
عن الحذف والاضمار واشتماله على ايهام الجمع بين المتنافيين من حيث الظاهر لان نصب نحو يزيد و
جعله فضلة يوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل وتقديمه على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به
فوق الاهتمام بالفاعل وبان في اطماع اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون
حصوله اوقع واعز واما ذكره اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضي
للحذف نحو زيد قايم ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سالتهم من خلق السموات
والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال
من نبيكم ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله اانت فعلت هذا بالهتنا يا ابرهيم وغير
ذلك او لان يتعين كونه اي المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت والتجدد كما سنذكره او ان يدل على
قصد التعجب من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام القراين كسل سيفه وتلوح بوثبه
ونحو ذلك وحصول التعجب بدون الذكر ممنوع لان القرينة انما تدل على نفس المسند واما تعجب المتكلم
للسامع فبالذكر المستغني عنه في الظاهر واما افراده اي جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم
افادة تقوي الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوي نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو
زيد قايم فليس بمفيد للتقوي بل هو قريب من زيد قام في اعتبار التقوي كما مر وقوله مع عدم افادة
تقوي الحكم معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم فخرج فاعل المصدر فخرج ما يفيد التقوي بحسب
التكرير نحو عرفت عرفت او حرف التاكيد نحو ان زيدا قايم ونحو ذلك او يقال تقوي الحكم في الاصطلاح هو
تاكده بالطريق المخصوص نحو زيد قام وانما قال مع عدم قصد التقوي كما شعر به لفظ المفتاح ليشمل صورة
التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما انا قلت هذا فانه لم يقصد به التقوي لكنه يفيده
ضرورة تكرر الاسناد فعدم افادة التقوي اعم من عدم قصد التقوي واجيب لصاحب المفتاح بان نحو
انا سعيت عند قصد التخصيص جملة فعلية وانا تاكيد متقدم لا مبتدا والمسند مفرد لا جملة كما في
سعيت انا وقد عرفت ما فيه ووقع قوله غير سببي موقع الفعلي في عبارة المفتاح عدل اليه المصنف
لان صاحب المفتاح قد فسر الفعلي بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه
فزعم المصنف انه يشمل السببي ايضا لان كل مسند محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه
ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء او بنفيه عنه وللقائل ان يقول لا نم صدق هذا التفسير
على المسند السببي لانا سنبين ان المسند السببي في نحو زيد ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق
وانطلق بالنسبة الى زيد لا الجملة التي وقعت خبر المبتدا وظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق او انطلق
لزيد لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتدا قد اسندت اليه ضرورة وقد فسر الاسناد
الخبري في كتابه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم وهو اما بثبوته له او بانتفائه عنه ضرورة فلابد من
الحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد بمعنى انه ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب غاية

السكاكي

ما في الباب انه وصف نهاري فلو اراد بهما الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض بكثير من المسندات
الفعلية الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل ان كون المسند فعليا مع عدم قصد التجدد
يقتضي افراده وما ذكره الفاضل في شرح المفتاح ههنا ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي بخلاف في
زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه هو منطلق بدون ابوه بان اسم الفاعل
مع فاعله ليس بجملة اذ المحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا خبط
ظاهر لان اللازم مما ذكر انه لا يكون منطلق مع ابوه جملة جملة ولا يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق
وحده والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي كما انه ليس بسببي والا
لكان المناسب ان يورد في الفعلي مثالا من هذا القبيل لا انه لخفائه اولى بان يمثل له وايضا القول بان
مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه تحكم محض ثم المذكور في قسم النحو من المفتاح
ان نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم ابوه وصف سببي وعلى هذا كان القياس ان يجعل نحو زيد
منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يتعرض له في الجملة عبارة المصنف اوضح ثم اورد صاحب المفتاح بعد
تفسير المسند الفعلي امثلة منها الكرم من التقى وفي الدار خالد وقال اذ التقدير استقر فيها
وحصل على اقوى الاحتمالين واعترض عليه المصنف بان الظرف اذا كان مقدرا بالجملة كان المسند
في المثالين جملة ويحصل التقوى لان خالد مرفوع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف على شيء
واشار الفاضل في الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل
والثاني مبني على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شيء
ثم قال وانما قيد المثال الاخير بقوله اذ تقديره استقر اوحصل لانه لو قدر مستقر حتى يكون خالد
مرفوعا به لم يتغير التركيب وجميع ذلك خبط ولم يقصد السكاكي الا ذكر امثلة المسند الفعلي ايضاحا
لتنبيه مفردا كان او جملة ولم يذكر لافراد المسند ههنا مثالا لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما
مذكور بامثلته واغراضه فيكون التمثيل ههنا ضايعا واذا تركه المصنف ايضا ويدل على ما ذكرنا انه بعد
ما فرغ من الامثلة قال وتنبيه تقوي الحكم يذكر في تقديم المسند فلو كان قصده انها امثلة الافراد
المسند لكان المناسب تاخيرها عن هذا الكلام لانه قد وقع منه في ضابط الافراد ذكر الفعلي وذكر
التقوي فتوسيط امثلة الافراد بين تفسيرهما لا يكون مناسبا وهذا ظاهر للفطن العارف بصناعة
التركيب ونظم الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق لم يفسره لاشكاله وتعسر ضبطه وكانه
لاحوان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت على المبتدا بعائد
بشرط ان لا يكون ذلك العائد مسندا اليه في تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد ونحو
قل هو الله احد لان تعليقها على المبتدا ليس بعائد ونحو زيد قام وزيد هو قائم لان العائد مسند
اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد
ضربت عمرا وزيد غلامه وزيد ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا
لا نضيع اجر من احسن عملا لان مبتدا اعم من ان يكون قبل دخول العوامل وبعدها والعائد اعم من
ضمير ونحو فعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة التي وقعت خبر مبتدا او قال صاحب المفتاح

المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذي بني عليه ذلك المسند اي جعل
خبرا عنه او منفي عنه مطلوب التعليق بغير ما بني عليه ذلك المسند تعليق اثبات لذلك الغير بنوع
ما او تعليق نفي عنه بنوع ما او يكون المسند فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده بالاثبات او بالنفي
فيطلب تعليق ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفي لكون ما بعد ذلك المسند متعلقا بما قبله
بسبب ما فالاول نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم منطلق مع الحكم عليه بثبوته لمبتدا انه اعني ابوه
قد علق بزيد بالاثبات له وزيد غير ما بني منطلق عليه لان معناه ما جعل مبتدا واوقع منطلق
خبرا عنه فخرج من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه او انطلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل والفعل
ليس بمبني على شيء لما عرفت من تفسيره والثاني نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل اسند
الى ما بعده وهو اخوه ثم علق على ما قبله وهو عمرو بالاثبات لكون الاخ متعلقا به ومضافا
الى ضميره فالمسند السببي قسمان وقوله او يكون المسند فعلا منصوب معطوف على قوله ان
يكون مفهوم المسند وقد توهم بعضهم ان المسند السببي هو القسم الاول فقط وان قوله او
يكون مرفوع معطوف على قوله اذا كان في قوله واما الحالة المقتضية لكونه جملة فهي اذا اريد تقوي
الحكم او اذا كان المسند سببيا ولا يخفى انه سهو والا لكان المناسب ان يقول اذا كان المسند فعلا
اذ لا وجه للعدول الى المضارع وترك لفظ اذا في موضع الالتباس مع رعايته في الاقرب الذي
لا التباس فيه اعني قوله اذا كان المسند سببيا انه الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببي في زيد
ابوه منطلق هو منطلق وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب وانه قد يكون مفردا كما في هذين المثالين
وقد يكون جملة كما في قولنا زيد ابوه انطلق وليس في كلامه ما يدل على ان نفس المسند السببي يجب
ان يكون جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب ان يكون مسند ذلك
الكلام جملة وهذا حق لما مر من ان المسند السببي لا يكون الا في جملة وقعت مسندا الى مبتدا
ويمكن ان يقال ان في قوله هو ان يكون مضافا محذوفا هو الزمان وضمير هو عايد الى المسند
السببي او الى قوله اذا كان المسند سببا والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان مفهوم المسند
كذا او وقت كون المسند سببا وقت كونه كذا او حيث يكون المسند السببي هو الماخوذ من مجموع
كلامه وهو نفس الجملة كما ذكرناه اولا واما كونه اي كون المسند فعلا فللتقييد للمسند باحد
الازمنة الثلثة اعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك والمستقبل وهو الزمان الذي
يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من
غير مهلة وتراخ كما يقال زيد يصلي والحال ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة
في الانات الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال على اخصر وجه بخلاف الاسم نحو زيد قايم امس او
الان او غدا فانه يحتاج الى انضمام قرينة واما الفعل فاحد الازمنة جزء مفهومه فهو بصيغته يدل
عليه مع افادة التجدد الذي هو من لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم الفعل وتجدد الجزء و
حدوثه يقتضي تجدد الكل وحدوثه والظاهر ان الزمان غير قار الذات لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع
بعض كقوله اي قول طرفة بن تميم اوكلما وردت عكاظ هو مسوق للعرب كانوا يجتمعون فيه

فتناشدون ويتناخرون وكانت فيه وقايع قبيلة بعثوا الى عريفهم عريف القوم هو القيم بامرهم الذى
شهر بذلك وعرف يتوسم اى يتفرس الوجوه ويتاملها يحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا ويصدر
منه النظر لحظة فلحظة يعنى ان لى على كل قبيلة جناية فمتى وردوا عكاظ طلبنى الكافل بامرهم و
اما كونه اسما فلافادة عدمهما اى عدم التقييد المذكور وافادة التجدد بل لافادة الثبوت والدوام
لاغراض متعلق بذلك كما فى مقام المدح والذم وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت كقوله
لا يالف الدرهم المضروب صرتنا وهو ما يجمع فيه الدراهم لكن يمر عليها وهو منطلق يعنى ان
الانطلاق ثابت له دائم من غير اعتبار تجدده قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار ان كان هو
الاثبات المطلق فينبغى ان يكون بالاسم وان كان الغرض لا يتم الا باشعار زمان ذلك الثبوت
فينبغى ان يكون بالفعل وقال ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به الشىء للشىء من غير اقتضاء
ان تجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض فى زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما فى
زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد ينطلق ان الانطلا ق
يحصل منه جزء فجزء وهو يزاوله ويزجيه وقولنا فى زيد يقوم انه بمنزلة زيد قائم لا يقتضى استواء
المعنى من غير افتراق والا لم يختلفا اسما وفعلا واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول
وغير ذلك بمفعول مطلق او به او فيه او له او معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة
وتقويتها لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد البعد الموجب لقوة
الفائدة كما مر فى المسند اليه ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان خبر كان مما هو نحو المفعول و
تقييد كان به ليس لتربية الفائدة اذ لا فائدة فى نحو كان زيد بدون الخبر ليكون لتربيتها اشار الى
انه مستثنى من هذا الحكم فقال والمقيد فى نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان لان منطلقا
هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفى ذكر كان دلالة على زمان النسبة فهو قيد لمنطلقا
كما فى قولك زيد منطلق فى الزمان الماضى وايضا وضع الباب لتقرير الفاعل على صفة اى جعله وتثبيته
على صفة غير مصدر ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر على انها اعنى تلك الصفة متصفة بمعانى تلك
الافعال فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف بالكون اى الحصول والوجود فى الماضى و
صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة اى الحصول بعد ان لم يكن فى الماضى وهذا
معنى قولهم انها لاعطاء الخبر حكم معناها فان للغنى فى هذا المثال حكم الانتقال لانه الحال التى انتقل
اليها وهذا نوع آخر فى تحقيق كون هذه الاخبار مقيدة بهذه الافعال واما تركه اى ترك التقييد فلمانع
منها اى من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها او خوف انقضاء الفرصة
او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره من الحاضرين على زمان الفعل او مكانه او غير ذلك لاغراض
تتعلق به او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكثار او قادر على التكلم فيتولد منه عداوة وما اشبه
ذلك واما تقييده اى الفعل بالشرط نحو اكرمك ان تكرمنى او ان تكرمنى اكرمك فلاعتبارات وحالات
تقتضى تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته اى حروف الشرط واسمائه من التفصيل وقد بين
ذلك التفصيل فى علم النحو فليرجع اليه وفى هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول و

ونحوه فان قولك ان تكرمنى اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياى ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا
القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتنى اكرمك بمعنى
اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه اى اكرمه وقت
مجيئه فقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة فى نفسها
للصدق والكذب بناء على انه فى بحث تقييد المسند الخبرى واما نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر
قطعا لان الحرف قد اخرجته الى الانشاء كالاستفهام ولذا لا يتقدم عليه ما فى حيزه ولا يصح عمرا ان تضرب
اضربك واما ما ذكره الشارح العلامة من ان مراده ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب فى
نفسها اى نظرا الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط لا مع التقييد بها على ما ظن لان التقييد بالشرط
يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب ولهذه الدقيقة قيده بقوله فى نفسها فتعسف منه وتخليط
لكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون من ان القضية اذا جعلت جزءا من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع
عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان
كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا محتمل للصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود عند وقوعه
جوابا للشرط وعليه منع ظاهر وهو انا لا نم ذلك فى الجزاء لان قولنا اكرمك ان جئتنى بمنزلة قولنا اكرمك
على تقدير مجيئك او وقت مجيئك والتحقيق فى هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيره
بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار
محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود يثبت للنهار على تقدير
طلوع الشمس وظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة
الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها
تشارك الحملية فى انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفها بان طرفيها مؤلفان تاليفا
خبريا وان لم يكونا خبرين وبان الحكم فيها ليس بان احد الطرفين هو الآخر بخلاف الحملية الا يرى ان قولنا
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند
النحاة ان التقدير النهار موجود فى كل وقت طلوع الشمس وظاهر انه جملة خبرية قيد مسنده بمفعول فيه
فكم بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفايس المباحث ولكن لا بد من النظر ههنا فى ان
واذا ولو لكثرة مباحثها الشريفة المهملة فى علم النحو فان واذا للشرط فى الاستقبال لكن اصل ان عدم
الجزم بوقوع الشرط فى اعتقاد المتكلم فلا يقع فى كلام الله تعالى الا على طريق الحكاية او على ضرب من التاويل و
اصل اذا الجزم بوقوعه فى اعتقاده فان قلت كما انه يشترط فى ان عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا يشترط فيه
ايضا عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانه انما يستعمل فى المعانى المحتملة المشكوكة فلم يتعرض
له المصنف قلت لان الغرض بيان وجه الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما فى كونهما للشرط فى الاستقبال
وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فليتامل وكذا ذكر
فى المفتاح ان الاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط نحو ان تكرمنى اكرمك حيث لا يعلم السائل انكرمه ام لا
فنبه فى المثال على اشتراط الخلو عن الجزم باللاوقوع وكذا قال انها فى نحو ان لم اكن لك ابا كيف تراعى حقى مستعملا

فى مقام الجزم لنكتة وظاهر ان الجزم ههنا انما هو بلا وقوع الشرط لان الشرط هو انتفاء كونه ابا له فلو لم يشترط
المتوعد ايضا لما احتاج هذا المثال الى التاويل وقد سها الفاضل الشارح ههنا فزعم ان الجزم فيه انما هو
بوقوع الشرط ولذلك اى ولان اصل ان عدم الجزم بالوقوع واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر الوقوع موقعا
لان لان النادر غير مقطوع به فى الغالب ولذلك ايضا غلب لفظ الماضى على لفظ المضارع فى الاستعمال مع
اذا لان الماضى اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى اللفظ الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى
على الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضى الى معنى المستقبل مثل ان نحو فاذا جاءتهم اى قوم موسى الحسنة
كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اى هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة اى جدب
وبلاء يطيروا بموسى اى يتشاموا به ويقولوا هذا بشؤم موسى ومن معه من المؤمنين جئ فى جانب
الحسنة بلفظ الماضى مع اذا لان المراد الحسنة المطلقة التى حصولها مقطوع به ولهذا عرفت تعريف
الجنس اى الحقيقة لا الاستغراق وان كان تعريف الجنس يطلق عليهما وجنس الحسنة وقوعه كالواجب
لكثرته واتساعه لتحققه فى كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة جنسها ولهذا جئ بان
دون اذا فيما قصد به النوع كقوله تع وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله وههنا بحث وهو
ان عدم التكثر وعدم القطع بالحصول انما هو فى نوع معين او فرد معين واما فى نوع من الانواع وفرد من
الافراد كما يدل عليه التنكير فلا لان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد ما ضرورة انه
لا يحصل الا فى ضمنه فالفرق بين نحو اذا جاءتهم الحسنة ونحو وان تصبهم حسنة غير واضح اللهم الا ان
يقصد به نوع مخصوص والمصنف قد قطع بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس ردا على صاحب المفتاح
حيث جوز ان يكون تعريف عهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك لانه ان اراد به العهد على مذهب
الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليكون اللام اشارة اليها ولو سلم فيجب ان يكون
القصد الى حصة معينة من الجنس والمقدر ان المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها لكثرة وقوع واتساعها
وبهذا ظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله وعنايته حيث جعل الحسنة
المعهودة التى حقها ان يشك فى وقوعها كثيرة الوقوع قطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية
الحصول وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر فى الذهن حتى
كانها نصب اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورها فيما بينهم ويكون اقضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى
هذا المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه وبهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد
اقضى لحق البلاغة اما معنى فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهى الخصب والرخاء قد صارت
لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر وفى تعريف العهد دلالة على ان هؤلاء الذين يدعون انهم
احقاء باختصاص هذه العظائم من الحسنات ولا يشكرون الله عليها افهم اقبح الناس اعتقادا واسوء
معاملة ولا يلزم ذلك فى تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه قد يسلم
الاول دون الثانية ولا ترك الشكر على القليل كتركه على الكثير فانه قد يعذر الاول دون الثانى واما لفظا فلانه
اذا قصد بها العهد يكون واقعة موجودة فتوافق لفظى اذا وجاء بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعها
من حيث هو جنس على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه

فيه المعهود دخولا اوليا ولزم من ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكون اسوء وايضا وقوع
جنس الحسنة ليس الا وقوع افرادها وانما من حيث هى فممتنع فدخول اذا عليها يكون ممتنعا الا رجوعا
اذا جعلت الحسنة هى الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقدر وح يظهر فساد ما
قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ابعد عن الانكار وادخل فى الالزام لكونها اشارة الى حاضر معهود
لا يمكنهم انكاره والحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة الحسنة المعهودة ينافى القول بكون المراد بها
الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة معينة من الحسنة و
هى الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعض وبهذا
يظهر صحة ما ذكر فى كونه اقضى لحق البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة اليها اى جئ فى جانب السيئة
بلفظ المضارع مع ان لان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا نكرت ليدل
تنكيرها على تقليلها فان قلت جاء استعمال الماضى مع اذا فى السيئة منكرا فى قوله تع فاذا مس الناس
ضر دعوا ربهم ومعرفا فى قوله تع واذا مسه الشر فذو دعاء عريض فما وجهه قلت اما الاول فللنظر
الى لفظ المس المنبئ عن معنى القلة والى تنكير ضر المفيد للتقليل والى الانسان المستحق ان يلحقه كل ضرر
لبعده عن الحق وارتكاب الضلالات فنبه بلفظ اذا والماضى على ان مساس قدر يسير من الضر لمثله
حقه ان يكون فى حكم المقطوع به واما الثانى فلان الضمير فى مسه للانسان المعرض المتكبر المدلول عليه
بقوله واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه فنبه بلفظ اذا والماضى على ان ابتلاء مثل
هذا الانسان بالشر يجب ان يكون مقطوعا به وقد يستعمل ان فى مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا
لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو فى الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها
اخبرك فيتجاهل خوفا من السيد وكما اذا استطلت ليلتك فتقول ان يطلع الصبح ونقض الليل افعل
كذا فتتجاهل تولها وتضجرا وقس على هذا او لعدم جزمه اى المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل
وتنزيله اى لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يؤذى اباه
ان كان اباك فلا تؤذه مع علمه بانه ابوه لكن مقتضى العلم ان لا يؤذيه او التوبيخ اى لتعيير المخاطب على الشرط
وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح ذلك المقام الا لفرضه اى فرض الشرط
كما يفرض المحال لغرض يتعلق بفرضه كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك نحو افنضرب عنكم
الذكر اى انهملكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهى والوعد والوعيد صفحا اى اعراضا او
للاعراض ومعرضين ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين اى
مشركين مقطوع به لكن جئ بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل
فى هذا المقام يجب ان لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير كما يفرض المحالات لاشتمال المقام على الآيات
الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغى ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال الذى يجب بمقتضى
المقام ان لا يستعمل فى فرض المحالات ينبغى ان يكون كلمة لو كما فى قوله تع ولو سمعوا ما استجابوا لكم فى
الاصنام دون ان لما مر من انه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع
بلا وقوعه فلا يقال ان طار الانسان كان كذا بل يقال لو طار لانا نقول ان المحال فى هذا المقام

يتنزل منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت فمن هذا يصح استعمال ان فيه
كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تع فان آمنوا بمثل ما امنتم به فقد اهتدوا انه من باب التبكيت لان دين
الحق واحد لا يوجد له مثل فجيء بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير اى ان حصلوا دينا آخر مساويا
لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي قوله ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة اى
ان كان حقا فعاقبنا على انكاره والمراد نفي حقيته وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل
تعليق بالمحال ومنه قوله تع قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف به اى بالشرط
على المتصف كما اذا كان القيام قطعي الحصول بالنسبة الى بعض غير قطعي بالنسبة الى الآخرين فتقول للجميع ان قمتم
كان كذا تغليبا لمن لا يقطع بانهم يقومون ام لا على من يحصل لهم القيام قطعا وقوله تع وان كنتم في ريب
مما نزلنا على عبدنا بان مع المرتابين يحتملهما اى يحتمل ان يكون للتوبيخ على الارتياب وتصوير ان الارتياب
مما لا ينبغي ان يثبت لكم الا على سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه عن اصله وهو الآيات
الدالة على انه منزل من عند الله وان يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم لانه
كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم والاشكال المذكور وارد هنا لان
عدم الشرط يكون مقطوعا به فلا يصح استعمال ان لما مر لا يقال الشرط انما هو وقوع الارتياب في المستقبل
وهو يحتمل الوجود والعدم لانا نقول الظاهر ان ليس المعنى على حدوث الارتياب في المستقبل ولهذا
زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذا وقد نص المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال
وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد بقاء معنى الماضي مع ان جعل الشرط لفظ كان نحو قوله تع ان كنت قلته
فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل وذلك لقوة دلالة كان على المضي لتمحضه له لان الحدث المطلق
الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي ولذا ذكر صاحب الكشاف في قوله تع
واما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان ينسيك قبل النهي قبح
مجالسة المستهزئين لانه مما ينكره العقول فلا تقعد بعد ان ذكرناك قبحها فلما اراد جعل الشرط ماضيا قدر
كان ليستقيم المعنى فان قيل لما كان البعض مرتابا قطعا والبعض غير مرتاب قطعا جعل الجميع كانه لا قطع
بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم قلنا هذه نكتة في استعمال ان في هذا المقام وليس من التغليب في شيء والجواب
عن هذا الاشكال الآبان يقال غلب على المرتابين قطعا غير المرتابين قطعا اعني الذين لا قطع بارتيابهم
يجوز منهم الارتياب وعدمه ويكون معنى الكلام او لتغليب غير المقطوع باتصافه بالشرط على المقطوع به
كما اشرنا اليه في المثال المذكور ثمه والتغليب يجري في فنون كثيرة منه تغليب الذكور على الاناث بان يجري
على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة اجرائها على الذكور خاصة كقوله تع وكانت من
القانتين عدت الانثى من الذكور القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث
والقياس كانت من القانتات ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض بل لابتداء الغاية اى كانت ناشئة من القوم
القانتين لانها من اعقاب هرون اخي موسى والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت بشرايع
ربها وكتبه وكانت من المصدقين له ومنه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تع بل انتم قوم تجهلون
بتاء الخطاب والقياس ياء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ غائب لكونه اسما ظاهرا لكنه في

في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه الابوان ونحوهما كالعمرين لابي بكر
وعمر رضه والقمرين للشمس والقمر والحسنين للحسن والحسين رضه وما اشبه ذلك مما غلب احد المتصاحبين
والمتشابهين على الآخر بان جعل الآخر متفقا له في الاسم ثم ثني ذلك الاسم وقصد اليهما جميعا وينبغي ان
يغلب الاخف الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث كالقمرين ولا يخفى عليك ان ابوين
وقمرين من هذا القبيل لا من قبيل قوله تع وكانت من القانتين اذ ليس تغليب احدهما على الآخر بان يجري
عليهما الوصف المشترك بينهما على طريقة اجرائه على الذكور خاصة بل بان يجعل احدهما متفقا للآخر في اسمه
ثم يثنى ذلك الاسم فان قلت لا يكفي في المثنى الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق في المعنى ولذا تاولوا نحو زيدان
بالمسمى بزيد فلا يطلق قرآن الا على الطهرين والحيضين لا على طهر وحيض قلت هو مختلف فيه قال الاندلسي
يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو
سلم فيكون مجاز وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا يرى ان القانتين موضوع
للذكور الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس على هذا جميع
الامثلة السالفة والآتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان
يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تع واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس عد ابليس من الملائكة
لكونه جنيا واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل من جنس بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر
كقوله تع حكاية لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب بحكم
التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها وانما كان في ملتهم من آمن به ومنه
تغليب المتكلم على المخاطب او الغائب نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا ومنه تغليب المخاطب على
الغائب نحو انت وزيد فعلتما وانت والقوم فعلتم قال الله تع وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرا بتاء
الخطاب والمعنى تعمل انت يا محمد وجميع من سواك من المكلفين وغيرهم ولا يجوز ان يعتبر خطاب من سواه
من غير اعتبار التغليب لامتناع ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع فافهم
وقال الله تع فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم اى جزاؤهم وجزاؤك وقال يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي
خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب في لعلكم شامل للناس الذي توجه اليه الخطاب اولا
وللذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين
اذ لا معنى لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء على
الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام ورزقهم فان لفظ هم مختص بالعقلاء وقد يجتمع في لفظ واحد تغليب
المخاطب على الغائب والعقلاء على غيرهم كقوله تع جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم
فيه اى خلق لكم ايها الناس من انفسكم اى من جنسكم ذكورا واناثا وخلق للانعام ايضا من انفسها ذكورا
واناثا يبثكم ويكثركم ايها الناس والانعام في هذا التدبير والجعل لما فيه من التمكن من التوالد والتناسل
فهو كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام المذكورة
بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغائب والا لما صح ذكر الجميع اعني الناس والانعام بطريق الخطاب
لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح خطاب الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففي لفظ كم

تغليبان ولولا التغليب لكان القياس ان يقال يذرؤكم واياها كذا في الكشاف والمفتاح وغيرهما ولقائل
ان يقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف
في حق الناس فالخطاب يختص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس في هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل
وهيأ لكم من مصالحكم ما يحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء
ومنافع ومنها تأكلون وجعلها ازواجا ليبقى ببقائكم ويدوم بدوامكم وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من
الانعام ازواجا وهذا انسب بنظم الكلام مما قدروه وهو جعل للانعام من انفسها ازواجا ومنه تغليب
الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض الشيء وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع كأنه وجد كقوله تع والذين
يؤمنون بما انزل اليك والمراد المنزل كله وان لم ينزل الا بعضه ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على
ما وقع بغير هذا الوجه كقوله ذلك بما قدمت ايديكم ذكر الايدي لان اكثر الاعمال تزاول بالايدي فجعل الجميع
كالواقع بالايدي تغليبا ولكونهما تعليل لقوله كان كل قدم ليثبت الحكم من اول الامر معللا فيكون له في
النفس استقرار لا يكون لما يذكر تعليله بعده اي ولكون ان واذا التعليق امر هو حصول مضمون الجزاء بعين
يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال متعلق بغيره على معنى جعل حصول الجزاء مترتبا على حصول الشرط
في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امر لان التعليق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال الا يرى انك
اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت الحرية على دخول الدار في زمان المستقبل كان كل من جملتي
كل من ان واذا يعني الشرط والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط فظاهر لانه مفروض الحصول في الاستقبال
فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط ويمتنع تعليق حصول الحاصل
الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل ويجب ان يتنبه ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه
لانه فعلي استقبالي لدلالته على الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب على امر بخلاف الشرط فانه مفروض
التصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا فافهم ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة تطبيقا للفظ بالمعنى وتفاديا
عن مخالفة مقتضى الظاهر من غير ان يقتضيها شيء وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين وان جعلت كلتاهما
او احديهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس
معناه ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تع وان يكذبوك فقد كذبت رسل من
قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله تع الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين
كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا فقد رمى بما يناسب المقام وتأويل الجزاء الطلبي بالخبري
وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط بل هو مترتب عليه هذا ولكن قد يستعمل ان في غير الاستقبال
قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان كنتم في ريب وان كنتم في شك كما مر وكذا يجيء بها في مقام التأكيد
مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر له جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاها لئيم وفي
غير ذلك قليلا كما في قول ابي العلاء فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال وقوله ابيا
وان ذهلت عما اجن صدور وعما فقد الميت وجد النفوس رجال الظهور ان المعنى على المضي دون الاستقبال
وقد يستعمل اذا للماضي كقوله تع حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا
او للاستمرار كما في قوله تع واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا كابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب

الاسباب المتأخذة في حصوله نحو ان اشترينا كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء او كون عطف على قوة الاسباب
لا على ابراز غير الحاصل وكذا جميع ما عطف بعده باو لانها كلها علل لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اي لكون
ما هو للوقوع كالواقع كقولك ان مت كما سبق من انه يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق
وقوعه او التفاؤل واظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة هذا
يصلح مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضي ابراز غير الحاصل في معرض
الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه اي تصور الطالب ذلك
الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه اي الى ذلك الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اي على اظهار
الرغبة في الوقوع ورد قوله تع ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا بلفظ الماضي دلالة على
توفر الرغبة في ارادتهن التحصن فان قيل تعليق النهي عن الاكراه بارادتهن التحصن يقتضي جواز الاكراه
عند انتفائها اجيب بوجوه الاول لا نم ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه والاستدلال
بان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء في غاية السقوط لانه
غلط من اشتراك اللفظ اذ لا نم ان الشرط النحوي هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان
واخواته معلقا عليه حصول مضمون جملة اي حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول
عن معناهما اللغوي يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة الا يرى ان قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان
شرط وجزاء مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس لان الشرط
النحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم الثاني انه لا خلاف في ان التعليق بالشرط انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه
اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته في الآية المبالغة في النهي عن الاكراه يعني انهن
اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها او لان الآية نزلت فيمن يردن التحصن ويكرههن الموالي على الزنا
الثالث ان لا تكرهوا معناه يحرم الاكراه او طلب منكم الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن ينتفي حرمة
الاكراه او طلب كف الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه ح لانه انما يكون على فعل يريد الفاعل نقيضه فعند عدم
ارادتهن الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه الرابع انا سلمنا ان الآية تدل على انتفاء حرمة الاكراه لو
بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم المخالفة لكن الاجماع القاطع عارضه والظاهر يرفع بالقاطع قال السكاكي
والتعريض اي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اما لما ذكر او للتعريض بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره
نحو قوله تع ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك فالخطاب لمحمد م وعدم
اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ابرازا للاشراك في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير
تعريضا بمن صدر عنهم الاشراك بانه قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول والله ان شتمني الامير
لاضربنه ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد
التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام من الخفاء والضعف نسبه الى السكاكي والا فهو قد
ذكر جميع ما تقدم ونظيره اي نظير لئن اشركت في التعريض لا في استعمال الماضي مقام المضارع في
الشرط للتعريض قوله تع وما لي لا اعبد الذي فطرني اي ما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه
ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب لسياق الآية ان يقال واليه ارجع ووجه حسنه اي حسن

هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداؤه الحق على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو اى ذلك
الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف على قوله لا يزيد وليس هذا من كلام السكاكي يعني على و
يعين على قبوله اى قبول الحق لكونه اى ذلك الوجه ادخل في محاض النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد
لنفسه ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف لان كل من سمعه قال للمخاطب قد انصفك المتكلم به او لان المتكلم
قد انصف من نفسه حيث حط مرتبته عن مرتبة المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراجه الخصم
الى الاذعان والتسليم وهو من لطائف الاساليب وقد كثر في التنزيل والاشعار والمحاورات فان قلت في
قوله تع ان يثقفوكم اى ان يجدكم مشركوا مكة ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء خالصي العداوة ويبسطوا
اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اى بالقتل والضرب والشتم وودوا لو تكفرون اى تمنوا ان ترتدوا عن
دينكم فتكونوا مثلهم ويرتفع العداوة والقتال قد ذكر في موضع جزاء هذا الشرط ثلث جمل وقد عدل في
الثالثة الى لفظ الماضي فاى نكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور في الكشاف ان الغرض
منه الدلالة على انهم ودوا قبل كل شيء كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون ان يلحق بهم مضار
الدنيا والدين واسبق المضار عندهم ان يردوا المؤمنين كفارا لعلمهم بان الدين اعز عليهم من ارواحهم
لانهم يبذلون الارواح دونه وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لزوم ودادتهم ان يردوهم كفارا
لمصادفتهم والظفر بهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم الاولين لهما اعنى كونهم اعداء وبسطهم
الايدى والالسن اليهم لانها واضحة اللزوم بالنسبة اليهما لان ودادتهم لكفر المؤمنين ثابتة ابتداء
لا احب اليهم من كفرهم لكونه اضر الاشياء بالمؤمنين وانفعها للمشركين لانحسام مادة المخاصمة
وارتفاع المقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدى والالسن فانه يجوز انتفاؤهما لدى
مصادفتهم بتذكر ما بينهم من القرابة والمعارفة وبما نشأوا عليه من قولهم اذا ملكت فاسجح واما
انتفاء ودادة كفرهم بان يسلم المشركون ايضا فهو وان كان ممكنا محتملا لكن لا يخفى انه ابعد و
احق فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتصور وجود كل من
المذكورين بدون الآخر ويصح وقوعه جزاء نحو ان تأتني اعطك واكسك والثاني ان يتوقف المعطوف
على المعطوف عليه نحو ان رجع الامير استأذنت وخرجت وهما في المعنى كلامين اى اذا رجع
استأذنته واذا استأذنته خرجت كذا في دلائل الاعجاز فما في الآية ان كان من الضرب الثاني ليكون
مجموع الجمل الثلث لازما واحدا لم يصح ما في المفتاح وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد ودادة
الكفر بالشرط فائدة لانها حاصلة ثقفوا بهم او لم يظفروا فالاولى ان يكون قوله وودوا عطفا على الجملة
الشرطية لا على الجزاء وحده فان تعاطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الله تع وان يقاتلوكم يولوكم الادبار
ثم لا ينصرون عطف على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تع لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا
لقضى الامر عطفا للشرطية على قولهم قلت الدليل هو انه من الضرب الاول والمراد اظهار ودادة الكفر
واستثناء مقتضياتها ولا اشكال انه موقوف على الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء والا فهم اعداء وق
... الايتاء ان الآية نزلت في حاطب بن ابي بلتعة حين وجد كتابا الى مشركي مكة
يخبرهم باستعداد النبي عليه السلام لقتالهم فجعل ظفر المشركين بهم ...

ولا ودادة للرد الى الكفر واما اذا ظفروا بهم ووجدوهم مؤمنين فتحقق العداوة وبسط الايدى و
الالسن وودادة الرد الى الكفر لانا نقول هذا انما يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا من حاطب
الكفر والنفاق والمذكور في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم وانه اخذه اصحاب النبي عم عن الطريق و
ولو للشرط اى لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط
فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني اكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام واما عبارة
المفتاح وهي انها لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك معلقا لامتناع
اكرامك بامتناع مجيء مخاطبك ففيها اشكال لانه جعل اولا المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع
الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط مع وضوح فساد كل منهما وقد وجهه بعض
من اطلع عليه بانه على حذف المضاف اى انها لتعليق امتناع ما امتنع وعلق لامتناع اكرامك بامتناع
ما امتنع من المجيء واظن انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية فكانه قيل انها لتعليق
ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا معنى تعليق امتناعه وكذا قوله بامتنع وهذا معنى لطيف تنبه السكاكي له في
العبارة وغفل عنه المهرة من متتبعي كتابه فعنده هي لتعليق الامتناع بالامتناع القطعي وعلى ما ذكرنا لتعليق
الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء والمآل واحد ففي الجملة هي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني
الشرط سواء كان الشرط والجزاء ثابتا او نفيا او احدهما اثباتا والآخر نفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس
فهو في نحو لو لم تأتني لم اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني الثبوت للاكرام لثبوت
الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب
والسبب قد يكون اعم من المسبب لجواز ان يكون لشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق فانتفاء
السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب الا ترى ان قوله تعالى لو
كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس
اذ لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد لجواز ان يفعله بسبب آخر فالحق انها لامتناع الاول لامتناع
الثاني وقال بعض المحققين ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا
نحو لو كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء او شرطا نحو لو كان لي مال لحججت او غيرهما نحو لو كان النهار موجودا
كانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من
غير عكس فهي موضوعة ليكون جزاؤها معدوم المضمون فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع
لازمه وهو الجزاء فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني اى ليدل انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قالوا في قياس
الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع الملزوم ورفع المقدم لا يوجب رفع التالي فقولنا لو كان هذا
انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس
بحيوان هذا ما ذكره جماعة من المحصلين وتلقاه غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني
لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم
لا يدل على انتفاء المسبب واللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء
الاول نحو لو شاء الله لهديكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة فهي عندهم تستعمل للدلالة

على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما
هي الابرى ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب
لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا قطعا قول ابي العلاء المعري ولو دامت
الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام الا يرى ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر
في المنطق وكذا قول الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر اي عدم طيران تلك الفرس بسبب
انه لم يطر ذو حافر قبلها فليتامل واما ارباب المعقول فقد جعلوا لو وان ونحوهما اداة للتلازم دالة على
لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة
العلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما
هي لانهم انما يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم
لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد
تستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اذ الظاهر ان الغرض منه التصديق بانتفاء
تعدد الآلهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق وامثاله انما هو على ما فهموا من كلام
القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عائب قولا صحيحا فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء
لانتفاء الشرط في نحو قوله عليه السلام نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والا يلزم ثبوت عصيانه
لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد يستعمل ان ولو للدلالة على
ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء
ويكون نقيض ذلك الشرط انسب واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط
وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف
الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت
كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لاثنيت عليك ففي هذه الامثلة اذا ادعي لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط مع
استبعاد لزومه له فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق اولى ويستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك
اياي لاثنيت عليك يعني اثني عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده اذ لا فرق في المعنى بين
لولا ولو لم الداخلة على النفي فان قيل هل يجوز ان يكون لو في هذه الامثلة على اصلها من تقدير انتفاء الجزاء بناء
على ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منتفيا وعدم العصيان المرتبط
بالخوف ثابتا وكذا يقدر انتفاء الثناء المرتبط بعدم الاكرام بناء على ثبوت الثناء المرتبط بالاكرام قلنا الاخبار
على ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما يجيء ذلك من قبل ذكر الشرط والا لكان تقييده
بالشرط تكرارا الا ترى انا اذا قلنا لو جئتني لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجيء ونحن نعلم قطعا ان المنفي في قولنا لو جئتني
لاكرمتك هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجيء وليس كل ما له دخل في لزوم شيء لشيء او ثبوته له يجب ان يكون
ملاحظا للعقل عند الحكم وقيدا لذلك الشيء وزعم ابن الحاجب انه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون المنفي
اذ لا عموم للمثبت فيجوز في نحو لو اهنتني لاثنيت عليك ان يقدر انتفاء المنفي غير المثبت بخلاف المنفي فانه يفيد عموم

العموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفي النفي لزم الاثبات و
تناقض وهذا وهم لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء في المثبت حتى يكون المعنى لو
اهنتني لاثنيت عليك ثناء مرتبطا بالاهانة فليعتبر ذلك في المنفي ايضا حتى يكون المعنى لو لم يخف
الله لم يعصه عدم عصيان مرتبطا بعدم الخوف فيجوز ان يكون انتفاؤه بانتفاء القيد ولازم
عدم عصيان غير مرتبط بعدم الخوف وان لم يعتبر بل اجري على اطلاقه يلزم العموم في نفيه مثبتا كان
او منفيا واما قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل انه على صورة قياس اقتراني فيجب
ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل
الانقياد واجيب بانهما مهملتان وكبرى الشكل الاول يجب ان يكون كلية ولو سلم فانما ينتجان لو كانتا
لزوميتين وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير فيهم
والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظة لو لم تستعمل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني
وانما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى منه نقيض التالي لانها لامتناع الشيء لامتناع غيره ولهذا لا يصح
باستثناء نقيض التالي وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تعالى انه قياس اهملت فيه شرائط الانتاج واي فائدة
يكون في ذلك وهل يركب القياس الا لحصول النتيجة بل الحق ان قوله ولو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة
اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتداء قوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما آخر على
طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو
دائم الوجود كذا ذكروا واقول يجوز ان يكون التولي منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان
التولي هو الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق منهم
التولي والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له فان قيل انتفاء التولي خير وقد ذكر ان لا خير
فيهم قلنا لا نم ان انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع خير وانما يكون خيرا لو كانوا من اهله بان
اسمعوا شيئا ثم انقادوا له ولم يعرضوا وهذا كما يقال لا خير في فلان لو كان به قوة لقتل المسلمين فان
عدم قتل المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة ليس خيرا فيه واما قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه
رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكان في صورة
رجل فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء اي لو جعلنا الرسول المرسل
اليهم ملكا لجعلنا ذلك المرسل في صورة رجل واذا كان لو للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها
ليوافق الغرض اذ الثبوت ينافي التعليق والحصول الفرضي والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها عن
الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت
نحو اطلبوا العلم ولو بالصين وانى اباهي بكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط وقال ابو العلاء ولو وضعت في دجلة
الهام لم تنق من الجرع الا والقلوب خوال يصف تاسفه على مفارقة بغداد وشوق ركابه الى ماء دجلة
والمعنى ان وضعت لكنه جاء بلو قصدا الى ان وضع ركابها الهام في ماء دجلة كانه امر قد حصل منه الياس
وانقطع الرجاء وصار في حكم المقطوع بالانتفاء فدخولها على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي
لوقعتم في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا لانه كان في ارادتهم استمرار عمل النبي على

الارتباط

مايستصوبون وانه كلما عن لهم راى فى امر كان معولا عليه بدليل قوله فى كثير من الامر كما فى قوله تعالى
الله يستهزئ بهم بعد قولهم انما نحن مستهزؤن حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى
حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف ومعناه انزال الهوان
والحقارة بهم وهكذا كانت نكايات الله فى المنافقين وبلاياه النازلة بهم تتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا
فان قيل ان اراد بالفعل فى قوله لقصد استمرار الفعل الاطاعة مثلا ليكون المعنى ان انتفاء عنتكم بسبب انتفاء
استمراره على طاعتكم فهذا مخالف لما ذكر فى المفتاح من ان المعنى ان امتناع عنتكم باستمرار امتناعه عن طاعتكم
وان اراد به امتناع الطاعة ليكون الاستمرار راجعا الى الامتناع من الطاعة فهو خلاف ما يفهم من الكلام لان
المضارع يفيد الاستمرار فدخول لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع قلنا الظاهر هو الاول
ولنا ايضا وجه لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفى استمرار النفى ويفيد الداخل
عليه لو استمرار الامتناع بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام والتاكيد فاذا دخلت
عليها حرف النفى يكون لتاكيد النفى وثباته لا لنفى التاكيد والثبوت ولهذا قالوا ان قوله تع وما هم بمؤمنين
ورد لقولهم آمنا على ابلغ وجه واكده وان قولنا ما زيدا ضربت وما بزيد مررت لاختصاص النفى لا لنفى
الاختصاص مع انه بدون حرف النفى يفيد الاختصاص ولهذا نظاير فى كلامهم ودخول لو على المضارع فى
نحو ولو ترى الخطاب لمحمد عم او لكل من يتاتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار اى اروها حتى يعاينوها او
اطلعوا عليها اطلاعا هى تحتهم او ادخلوها فيعرفوا مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا اذا فهمته و
عرفته وجواب لو محذوف اى لرايت امرا فظيعا وكذا فى قوله تع ولو ترى اذ الظالمون موقوفون
عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لتنزيله اى المضارع منزلة الماضى لصدور ما اى المضارع
او الكلام عمن لا خلاف فى اخباره وهو الله الذى يعلم غيب السموات والارض فالمستقبل الذى اخبر عنه بوقوعه
بمنزلة الماضى المتحقق الوقوع فهذه الحالة انما هى فى المستقبل لانها انما يكون فى القيامة لكنها جعلت بمنزلة
الماضى المتحقق فاستعمل لو واذ وهما مختصان بالماضى وح كان المناسب ان يقال ولو رايت لكنه عدل الى
لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف فى اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضى فهذا مستقبل فى التحقيق ماض
بحسب التاويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رايته ولو رايته لرايت امرا عجيبا هكذا ينبغى ان يفهم
هذا المقام وان جعلت الخطاب للنبى عليه السلام ولو للتمنى فلا استشهاد لان لو التمنى تدخل على المضارع
ايضا كما فى ربما يود الذين كفروا فانه قد التزم ابن السراج وابو على فى الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب
المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل فى الماضى وجوز ابو على فى غير الايضاح ومن تبعه وقوع
الحال والاستقبال بعدها فقوله ربما يود من تنزيل المضارع منزلة الماضى فى احد قولى البصريين واما
الكوفيون فعلى انه بتقدير كان اى ربما كان يود فحذف لكثرة استعمال كان بعد ربما وانما جعل ما نكرة موصوفة
بيود والفعل المتعلق به رب محذوفا اى رب شئ يود الذين كفروا تحقق وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف
ورب ههنا للتقليل النسبة بمعنى انه يدهشهم اهوال القيامة فيبهتون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا
ذلك ويجوز ان يكون مستعارة للتكثير وذكر ابن الحاجب انها نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلوا قد الى
على انقضاءه من التقليل الى التحقيق ومفعول يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين على ان لو للتمنى حكاية

لودادتهم جئ به على لفظ الغيبة لانه مخبر عنهم كما تقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان ايضا سديدا
حسنا واما من زعم ان لو الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى التمنى حرف مصدرية فمفعول يود عنده هو
قوله لو كانوا مسلمين او لاستحضار الصورة عطف على قوله لتنزيله يعنى صورة رؤية الكافرين موقوفين
على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا وكذا صورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم
والمجرمين ناكسى رؤسهم متقاولين بتلك المقالات كما قال الله تعالى فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله
تع الله الذى ارسل الرياح استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة اعنى صورة
اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة وذلك لان المضارع
ما يدل على الحال الحاضر الذى هو من شانه ان يشاهد كانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها ها
السامعون ولا يفعل ذلك الا فى امر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو ذلك وهو فى الكلام كثير
وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل من الفظاعة بحيث يحترز عن ان يعبر عنه بلفظ
الماضى لكونه ما يدل على الوقوع فى الجملة كما تقول اعداء اصابتنى حوادث لو تنفى الى الآن لما اتى منى اثر ولم يتعرض
للعدول عن عدم الثبوت الى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تع ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله
خير دلالة على ثبات المثوبة واستقرارها لانه ظاهر واما الجملة الاولى فلا تقع الا فعلية البتة واما
تنكيره اى تنكير المسند فلارادة عدم الحصر والعهد المفهومين من تعريفه كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر
ويدخل فيه ما اذا قصد حكاية المنكر كما اذا قال لك قائل عندى رجل فتقول تصديقا له الذى عندك رجل و
ان كنت تعلم انه زيد او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدا محذوف وخبر ذلك الكتاب او
للتحقير نحو ما زيد شيئا قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة كذا حاضر فانه يجب
تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع ليس فى كلام العرب
ونحو قوله ولا يك موقف منك الوداعا وقوله يكون مزاجها عسل وماء من باب القلب على ما مر وهذا
على اطلاقه ليس بصحيح لانهم يجوزون كون المبتدا نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما
مالك وكذا فى ماذا صنعت على ان يكون المعنى اى شئ الذى صنعته وقد صرحوا فى جميع ذلك بان اسم الاستفهام
مبتدا والمعرفة بعده خبر له واستدل بعضهم على ان كون المبتدا نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين الاول
ان الاصل فى المسند اليه ان يكون معلوما لاستلزام الحكم على الشئ العلم به والاصل فى المسند التنكير لعدم
الفائدة فى الاخبار بالمعرفة وارتكاب مخالفة الاصلين مستبعد عند العقل الثانى ان العلم بحكم من احكام
شئ يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشئ بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشئ لامتناع
الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما فى غاية الفساد اما الاول فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم
كونه اسما معرفا اذ النكرة المخصصة بل النكرة المحضة معلوم من وجه والحكم على الشئ انما يستدعى العلم به بوجه
ولان قوله لا فائدة فى الاخبار بالمعرفة غلط لما سيجى فى تعريف المسند ولان ما ذكر على تقدير صحته انما يدل
على الاستبعاد كما اعترف به والمطلوب هو الامتناع واما الثانى فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب
ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم على الشئ يستلزم العلم به ممنوع
بل انما يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما واما تخصيصه بالاضافة نحو زيد غلام رجل

او وصف نحو زيد رجل عالم وليكون الفائدة اتم لما مرّ من ان زيادة الخصوص يوجب تبيّد الفائدة وجعل معمول
المسند كالحال ونحوه من المقيدات والاضافة والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص
عندهم عبارة عن نقض الشيوع ولا شيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقييد والوصف يجي لرفع
الذى فيه الشيوع تخصيصه وهذا وهم لانه ان اراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان
النكرة فى الايجاب ليست كذلك فيجب ان لا يكون الوصف فى نحو رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار
احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين ففى الفعل ايضا شيوع لان قولك جاءنى زيد يحتمل
ان يكون على حالة الركوب وغيره وكذا طاب زيد يحتمل ان يكون من جهة النفس وغيرها ففى الحال والتمييز وجميع
المعمولات تخصيص الا يرى الى صحة قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف واما تركه اى ترك تخصيص المسند بالاضافة
والوصف فظاهر مما سبق فى ترك تقييد المسند لمانع من تزييد الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع حكما
على امر معلوم له اى للسامع باحدى طرق التعريف هذا اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون
المسند اليه معرفة اذ ليس فى كلام العرب كون المبتداء نكرة والخبر معرفة فى الجملة الخبرية بامر مثله اى حكما
على امر معلوم بامر آخر مثل ذلك الامر المحكوم عليه فى كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء تحدا
الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او يختلفان نحو زيد هو المنطلق فقوله بامر آخر اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه
والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا فنحو انا ابو النجم وشعرى شعرى متاول بحذف المضاف باعتبار
حالين اى شعرى الآن مثل شعرى فيما كان اى المعروف المشهور بالصفات الكاملة وليس هذا التاويل بلازم
لما اتحد فيه لفظ المبتداء والخبر على ما توهمه بعضهم اذ لا حاجة اليه فى نحو قولنا زيد شجاع فى سمعته وهو
الاسد فهو هو فاحد الشهيرين لمن سمعه والآخر زيد وهذا مفيد من غير تاويل اولا لازم حكم كذلك نحو حكما
اى ولافادة السامع لازم حكم على امر معلوم باحدى طرق التعريف بآخر مثله وفى هذا اشارة الى ان كون المبتدا
والخبر معلومين لا ينافى كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من الكلام هو انتساب
الخبر الى المبتداء او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتداء والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الآخر ولما
ان السامع قد علم امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين فى الخارج فيستفاد من الكلام انهما متحدان فى الوجود
الخارجى بحسب الذات نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق فى المثال الاخير باعتبار تعريف
العهد او الجنس وفى هذا تمهيد لما سيجيء من بحث القصر ومما ورد على تعريف العهد قول ابى نواس فان تكن
برائى من جنايته فانى من نصر الجانى هو الجانى اى هو هو يعنى ان الناصر للجانى والجانى سيان على معنى
ان هذا ذاك وذكر هذا الفرق بينهما فى جواز اضافة الجناية الى كل منهما حسب اضافتها الى الآخر ويجوز ان
يكون المعنى فهو الكامل فى الجناية المربى على كل جان ولم يرد ان من نصر الجانى فقد جنى جناية حتى يتوجه اليه التشنيع
والمذكور فى بعض الكتب ان تعريف المسند ان كان بغير الاضافة يجب معلومية المسند اليه وان كان المسند
كان بالاضافة لا يجب ذلك الا معلومية المسند اليه وهذا يشعر لفظ الايضاح لكن قوله بامر معلوم
على امر مثله يابى ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة او غيرها و
يؤيده ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين
المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة لا للغلام من غلمانه والا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة نعم قد ذكر

بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى
معين كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة لكنه كثير فى الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى الاصل الوضع
وما فى الايضاح الى هذا الاستعمال لكن المعرف بالاضافة ان كان مسندا اليه فلا بد من ان يكون معلوما
مثلا لا تقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اصلا
اى ونحو عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط فى التقديم انه اذا كان للشيء صفتان
من صفات التعريف عرف السامع اتصافه باحدهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا وصفين لشيئين
متعددين فى الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك
ان تحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتداء وايهما كان بحيث يجهل اتصاف
الذات به وهو كالطالب ان تحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله
خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك
قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد
ولا يصح زيد اخوك وهذا ينفع فى قولنا رأيت اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب و
لهذا قيل فى بيت السقط نحو خوص جر انقعة ماؤه ان الصواب ماؤه نقعة لان السامع يعرف له ماء وانما
يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيد وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق
المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بناء على انه
يطلبه على التعيين ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب
الكشاف فى قوله تعالى واولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من
هو فقيل زيد التايب محل نظر وقس على ما ذكرنا ساير طرق التعريف والثانى اى اعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر
الجنس على شىء تحقيقا اى قصرا تحقيقيا مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة اى
قصرا غير محقق بل مبالغا فيه لكماله فيه اى لكمال ذلك الجنس فى ذلك الشىء او بالعكس نحو عمرو الشجاع اى
الكامل فى الشجاعة فتبرز الكلام فى صورة توهم ان الشجاعة مقصورة عليه لا يتجاوزه لعدم الاعتداد
بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدا نحو الامير زيد والشجاع
عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم فى افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام
ان حملت لكونها فى المقام الخطابى على الاستغراق وكثيرا ما يقال الدلام الجنس فافادته القصر ظاهر لانه بمنزلة قولنا
كل امير زيد وكل شجاع عمرو وعلى طريقة انت الرجل كل الرجل وان حملت على الجنس والحقيقة فهو يفيد ان زيدا
وجنس الامير وعمرا وجنس الشجاع متحدان فى الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع فى الوجود لظهور
امتناع حمل احد المتغايرين فى الوجود الخارجى على الآخر وح يجب ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا حيث
يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا جار بعينه فى الخبر المنكر نحو زيد انسان او قايم مثلا
فانهما متحدان فى الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان والقايم على غير زيد وفساده ظاهر قلت المحمول هنا
مفهوم فرد من افراد الانسان او القايم ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية به بخلاف
المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس

وفيه نظر فالحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدا، فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس
وغيره نحو الكرم التقوى اى لا غيرها والامير الشجاع اى لا الجبان والامير هذا او زيدا وغلام زيد او كان غير
معرف اصلا نحو التوكل على الله والتفويض الى امر الله والكرم في العرب والامام من قريش لان الجنس ح يتحد
مع واحد مما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق بدون ذلك الواحد لكن يمكن تحقق واحد منه في الجملة بدون الجنس
فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب ولا يلزم ان يكون ما في العرب مقصورا على الاتصاف
بالكرم وعلى هذا القياس فليتأمل فان فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف الجنس في الحمد لله يفيد قصر الحمد على
الاتصاف بكونه لله على ما مر وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدا، نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول
الذى قصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقا كما في الامثلة
المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقيده بوصف او حال او ظرف او مفعول او نحو ذلك كقولك في
القصر حقيقيا او مبالغة هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الوفي حين لا يفي احد لاحد وهو الواهب الف
قنطار قال الاعشى هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا قصر عليه هبة المائة من الابل حال
كونه مخاضا او عشارا لا هبة المائة مطلقا باى حال كانت ولا الهبة مطلقا سواء كانت هبة ابل
او غيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان القصد هنا الى جنس مخصوص من الهبة
فهو بمنزلة النوع لا الى هبة مخصوصة هى بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلائل الاعجاز وهو
ان قولنا انت الحبيب ليس معناه انك الكامل في المحبوبية حتى انه لا محبة في الدنيا الا ما انت به حبيب كما في
انت الشجاع ولا ان احد الرجب احدا مثل محبتي لك حتى ان سائر المحبات في جنبها غير محبة كما في قولنا انت
المظلوم على معنى لم يصب احدا ظلم مثل الظلم الذى اصابك حتى كان كل ظلم في جنبه عدل بل معناه ان المحبة منى
جملتها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ في محبة منى فهو مثل زيد المنطلق اى الذى كان منه الانطلاق المعهود
الا ان ههنا نوعا من الجنسية لان المعنى ان المحبة منى بجملتها مقصورة عليك ولم تعد الى محبة واحدة من محبتك و
لا يتصور هذا في زيد المنطلق اذ لا وجه للجنسية ولو قلت زيد المنطلق في حاجتك اى الذى من شأنه ان يسعى في
حاجتك عرض فيه معنى الجنسية ح ومثله في انت الحبيب وقوله قد يفيد بلفظ قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما
في قول الخنساء، اذا قبح البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميلا فانها لم ترد قصر الحسن على بكائه لا يتجاوزه الى
آخر والا لما حسن جعله جوابا لقولها اذا قبح البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر في قولنا اذا قبح البكاء على قتيل الحسن الا
بكاؤك على ما لا يخفى على من له دربة باساليب الكلام لظهور ان الغرض ان تثبت لبكائه الحسن وتخرجه من جنس
بكاء غيره من القتلى كما قيل الفتى محمود الا عليك والصبر مذموم الا عليك وبهذا سقط ما قيل انه يجوز ان يكون
القصر مبالغة او ان يكون لقصر الجنس على بكائه بمعنى انه لا يتجاوزه الى بكاء غيره لا انه لا يتجاوزه الى شى آخر
ومعنى التعريف ههنا ان اتصاف المبتدا بالخبر امر ظاهر لا ينكر ولا يشك فيه ومثله قول حسان وان سنام
المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد اراد ان يثبت له العبودية ثم يجعله ظاهر الامر فيها معروفا
بها كذا في دلائل الاعجاز فان قيل اللام ح لا يكون للجنس فلا ينافى القول بكون اعتبار تعريف الجنس مفيد القصر
دائما قلنا قد سبق ان اللام التى ليست للعهد انما هى للجنس وباقى المعانى من شعبه وفروعه وكذا المعنى الذى
نحن بصدده في بحث ضمير الفصل وانما خص حكم القصر بالثانى اعنى تعريف الجنس لان القصر وعدمه انما يكون فيما

فيما يعقل فيه العموم والشمول في الجملة والمعهود في زيد المنطلق يفيد تساوى المبتدا، والخبر فلا يصدق واحد منهما
بدون الآخر وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا نحو زيد اخوك اذا جعل المضاف معهودا
كما هو اصل وضع الاضافة ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح وقيل الاسم متعين للابتداء
تقدم او تأخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تأخرت لدلالتها على امر نسبى لانه
ليس المبتدا مبتدا، لكونه منطوقا به اولا لكونه مسندا اليه ومثبتا له المعنى وليس الخبر خبرا لكونه
منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا ومثبتا به المعنى والذات هى المنسوب اليها والصفة هى المنسوب
فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدا، والمنطلق خبرا ورد هذا القول بان المعنى الشخص
الذى له تسمية صاحب الاسم فالصفة قد جعلت دالة على الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا على
امر نسبى ومسندا وقد سبق الى الوهم ان تأويل زيد بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من
لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو
من جهة ان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق
هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما عند المنطقيين فهذا التأويل واجب قطعا لان الجزئى الحقيقى لا يكون
محمولا البتة فلا بد من تأويله بمعنى كلى وان كان في الواقع منحصرا في شخص واما كونه اى المسند جملة فقد
توهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتدا، لا يصح ان تكون انشائية لان الخبر هو الذى يحتمل الصدق
والكذب ولانه يجب ان يكون ثابتا للمبتدا، والانشاء ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه
ان خبر المبتدا، هو الذى اسند الى المبتدا، لا ما يحتمل الصدق والكذب والغلط من اشتراك اللفظ ووجوب
ثبوت الخبر للمبتدا، انما هو في الخبر والقضية لا لمطلق خبر المبتدا، لان الاسناد عندهم اعم من الاخبارى و
الانشائى الا يرى ان الظرف في نحو اين زيد وان لك هذا ومتى القتال وما اشبه ذلك خبر مع انه لا يحتمل
الصدق والكذب وليس بثابت للمبتدا، وكذا قوله تع بل انتم لا مرحبا بكم وقولك اما زيد فاضربه وزيد كان
الاسد ونحو نعم الرجل زيد على احد القولين ولا يخفى ان تقدير القول في جميع ذلك تعسف فللتقوى او لكونه
سببا كما مر من ان افراده لكونه غير سببى مع عدم افادة تقوى الحكم والخبر السببى بمنزلة الوصف الذى يكون
بحال ما هو من سبب الموصوف الا انه لا يكون الا جملة وقولهم هذا سبب من ذاك اى متعلق به مرتبط
لان السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل به الى شى وسبب التقوى على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدا
لكونه مبتدا، يستدعى ان يسند اليه شى فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدا، صرفه المبتدا، الى نفسه
سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضميره المعتد به بان لا يكون
مشابها للخالى عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير الى المبتدا، ثانيا فيكتسى الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوى
بما يكون مسندا الى ضمير المبتدا، ويخرج عنه نحو زيد ضربته وينبغى ان يجعل سببيا كما سبقت الاشارة اليه
واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث قد نوى اسناده
اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام
به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المأنوس وهذا اشد للثبوت وامنع عن الشبهة والشك وبالجملة
ليس الاعلام بالشى، بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجرى مجرى تأكيد الاعلام

في التقوى والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به وما اشبهه فان قلت هب انه لم يتعرض للجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لشهرة امره وكونه واحدا متعينا لكن كان ينبغي ان يتعرض لصور التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما اشبه ذلك مما قصد به التخصيص فان المسند ههنا جملة قطعا قلت هو داخل في التقوى ضرورة تكرر الاسناد فكانه قال للتقوى سواء كان على سبيل التخصيص او لا فلفظ التقوى يشمل التخصيص من حيث انه تقوى وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرف ان عدم اعتبار التقديم والتأخير لا يفيد الا التقوى واعتبارهما يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص كيف لا وقد ذكر في بحث انما ان ليس التخصيص الا تاكيدا على تاكيد وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوى لانه لا بد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد والبيان ثم العجب انه صرح بان المسند لا يكون جملة الا للتقوى او لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند في نحو انا سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص جملة واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان الاصل في التعليق هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل بمشابهته فالاولى عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعا في نحو الذي في الدار اخوك فعند التردد الحمل عليه اولى وقيل المقدر اسم فاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا لاصالة المفرد في الاعراب على ان الاتصاف هو ان المفهوم من قولنا زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر ثم عبارة النحويين في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة والمصنف قد غير الجملة الى الفعل قصدا الى ان الضمير قد انتقل الى الظرف ولم يحذف مع الفعل فلم يكن المقدر فعلا الا جملة لكنه لو قصد هذا لوجب ان يقول اذ المقدر فعل لان معنى قولهم ان الظرف مقدر بالجملة انه يجعل في التقدير جملة لا مفردا وح لا معنى لعبارة المصنف اصلا مع ان فيها فسادا آخر لانها ان حملت على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير الاصح وفساده واضح لان الظرف في ذلك المذهب مفرد لا جملة فكان ينبغي ان يقول اذ الظرف مقدر بالفعل واما تاخيره فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه على المسند على ما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود نحو لا فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا واعترض بان المسند هو الظرف اعني فيها هو المسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزئه المجرور اعني الضمير الراجع الى خمور الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بفي خمور الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف بفي خمور الدنيا وان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول والكينونة في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم لا يتصف بلي وديني مقصور على الاتصاف بلي لا يتصف بلكم فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي ان معناه حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلى وليس القصر حقيقيا حتى يلزم من كون ديني مقصورا على الاتصاف بلي ان لا يتجاوزه [illegible] اصلا وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها غول وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من انه

ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم وديني لا يتجاوز الى غيري بل على معنى المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي ديني لا دينكم كما ان معنى قائم زيد ان المختص به القيام دون القعود لا ان غيره لا يكون قائما فلينظر الى ما في هذا المقام من الخبط والخروج عن القانون ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذي هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى بحسب دلالة الخطاب بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال في سائر كتب الله دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير حقيقي والمعتبر في مقابلة القرآن هو باقي كتب الله تعالى كما ان المعتبر في مقابلة خمور الجنة خمور الدنيا لا سائر المشروبات وغيرها او التنبيه عطف على تخصيصه اي تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اي المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتامل في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدأ كقوله اي قول حسان في مدح النبي عليه السلام له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر فانه لو اخر الظرف اعني له عن المبتدأ اعني همم لتوهم انه نعت له لا خبر ثم هذا التقديم واجب فيما اذا كان المبتدأ نكرة غير مختصة نحو في الدار رجل ليصير المبتدأ بتقديم الحكم عليه كانه موصوف بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح قائم رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون قائم مبتدأ ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا ولانهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها واما اذا كانت النكرة مختصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده واورد على نحو في الدار رجل ان التخصيص اذا كان بسبب الحكم يكون الحكم على غير مختص ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا ان لا حكم على ما ليس بمختص فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن دهان وهو ان جواز تنكير المبتدأ مبني على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح وكوكب انقض الساعة او التفاؤل نحو سعدت بغرة وجهك الايام او التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله اي قول محمد بن وهيب في المعتصم بالله ثلثة هذا هو المسند المتقدم والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه تشرق من اشرق بمعنى صار مضيئا وفاعله هو الدنيا والضمير العائد الى الموصوف اعني ثلثة هو المجرور في قوله ببهجتها اي بحسنها اي يصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلثة وبهائها وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلثة والدنيا ظرف اي في الدنيا او مفعول به على تضمين تشرق معنى فعل متعد وهو سهو شمس الضحى وابو اسحق هو كنية المعتصم بالله والقمر ومما يقتضي تقديم المسند تضمنه للاستفهام نحو كيف زيد او كونه اهم عند المتكلم نحو عليه من الرحمن ما يستحقه واهملها المصنف اما الاول فلشهرة امره ولان الكلام في الخبر دون الانشاء واما الثاني فلان الاهمية ليست اعتبارا مقابلا للاعتبارات المذكورة بل هي المعنى المقتضي للتقديم وجميع المذكورات تفاصيل له على ما مر في تقديم المسند اليه ومما جعله السكاكي مقتضيا لتقديم المسند كون المراد من الجملة افادة التجدد نحو عرف زيد وتركه لانه كلام يصدر عن خبط واشكال ويشتمل على نوع اختلال وذلك لانه قال او ان يكون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا و

ويقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وقوله في الدرجة الاولى احتراز عن نحو انا عرفت وانت
عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه يستند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بوساطة عود ذلك الضمير الى
ما قبله يستند اليه في الدرجة الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح في
ان خبر المبتداء اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتداء فاسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى والى المبتدا
في الدرجة الثانية وكلامه في تقرير تقوى الحكم على عكس ذلك لانه قال ان المبتدا لكونه مبتداء
يستدعى ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدا الى نفسه فيعقد بينهما حكم
سواء كان خاليا عن ضمير المبتدا او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتداء
ثانيا فيكتسى الحكم قوة وهذا ظاهر في ان الاسناد الى المبتدا وانعقاد الحكم بينهما متقدم على الاسناد
الى الضمير وهل هذا الا تناقض وثانيهما ان اسناد الفعل في هذه الامثلة اعنى نحو انا عرفت وانت عرفت
وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتداء في الدرجة الاولى على ما ذكره ههنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله في
الدرجة الاولى والحال ان الفعل في كل منهما مقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى وهل هذا الا تهافت
ويمكن ان يجاب عن الاول بان في نحو زيد عرف ثلثة اسانيد مترتبة في التقدم والتاخر اولها اسناد
عرف الى زيد بطريق القصد وامتناع اسناد الفعل الى المبتداء قبل عود الضمير ممنوع وثانيها اسناده الى ضمير
زيد وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالتزام بوساطة ان عود الضمير الى زيد يستدعى صرف الاسناد اليه
مرة ثانية اما وجه تقدم الاول على الثاني فلان الاسناد نسبة لا تتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما
لا تتوقف على شيء آخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتداء قبله فكما يتحقق الطرفان ينعقد
بينهما الحكم واما وجه تقدم الثاني على الثالث فظاهر وكلامه ههنا صريح في ان اسناد الفعل الى ضمير المبتداء
مقدم على اسناده الى المبتداء بوساطة عود الضمير وهو الذي كان بطريق الالتزام وكلامه في بحث تقوى
الحكم محمول على ان اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على اسناده الى
الى الضمير والى المبتداء بطريق الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض فالمدعى ان احد الامرين لازم اما التزام
كلامه التناقض واما اقتضاؤه القول بالاسانيد الثلثة لان قوله صرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا ان
كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد تناقض لانه جعل تارة اولا وتارة ثانيا وان كان غيره كان
مع الاسنادين الاخرين ثلثة وعن الثاني بانه لما كان اول الاسانيد في هذه الامثلة اسناد الفعل الى
المبتدا بطريق القصد والمسند اليه بهذا الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله
في الدرجة الاولى بخلاف عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل مقدم عليه
لكن بقي ههنا شناعة اخرى صعب لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه يستند الى ما بعده من الضمير ابتداء الى
آخره لا يصلح تعليلا للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولية اسناد
الفعل الى الضمير والمطلوب اولية اسناده الى المبتداء فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا وانما الصالح
لذلك ما اورده في بحث التقوى فان الذي يدل على ان اسناد الفعل الى المبتدا في الدرجة الاولى هذا خلاصة
ما اورده بعض مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت
دون التجدد والحدوث ثم انه تصدى مناظرة بعض الفضلاء وكتب في ذلك كلاما قليل الجدوى وهو ان الاسناد

فت
كرر ساقط عن الاعتبار

الاسناد على قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى اي بلا واسطة
شيء كاسناد الفعل الى الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة الثانية اي بواسطة شيء كاسناده
الى المبتداء بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتدا فقوله صرفه المبتداء الى نفسه محمول على القسم الثاني
وقوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا محمول على الضرب الثاني من القسم الاول اعني الاسناد في الدرجة الثانية
مما يقتضيه الفاعل وح لا تناقض هذا كلامه بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى ان فيه القول بتحقق ثلثة اسانيد
وانه ان اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتدا اسناد مجرد الفعل الى المبتداء فهو بعينه ما ذكره الشارح
وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل بواسطة الضمير فلا بد من بيان جهة
تقدمه على الاسناد بواسطة الضمير الى المبتدا كما يشعر به قوله ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك
الضمير الى المبتداء ثانيا فانه منشا الاشكال وقد اهمله ولا تم المقصود بزيادة لفظ القسمة والاقتضاء
وتفسير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة ومن العجب انه لم يقدح في شيء من كلام الشارح ولم يتنبه لما
فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصود السكاكي من هذا المقال ولم يره ولا طيف خيال ثم بالغ في التشنيع
على الشارح تلاقيا لما كان عند المناظرة وتشفيا عما جرى عليه وانا اقول في كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه
الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند جملة فعلية في نحو زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة التجدد
دون الثبوت وان نحو زيد عالم يفيد التجدد وان نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل
او حصل فالقول بان كل جملة اسمية يفيد الثبوت وهم بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول
بافادة التجدد والثبوت معا باعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح وقوله في الدرجة
الاولى الى آخره كلام ظاهر في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدا كما
زعمه الثالث ان حمل قوله في بحث التقوى صرفه المبتداء الى نفسه على اسناد مجرد الفعل الى المبتداء بعيد لانا
لا نزاع ان المبتدا لكونه مبتداء يستدعى غير اسناد الخبر لظهوران تقاضيه انما هو مع الخير لا غير وما
يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدا وباعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا
كثيرا ما يقال للفعل مع ضميره المتصل به فعل الرابع انه اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة فليس
في نحو انا عرفت الا اسناد واحد هو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف الذي به يجعل
اهل العربية احد اللفظين مسندا اليه والاخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العائد الى شيء لا يرفع
الاسناد الى ذلك الشيء اصطلاحا كالمجرور في قولنا دخلت على زيد فقام وان الاسناد عندهم ليس الا بين
المبتداء والخبر ولو بعد العوامل او بين الفاعل وعامله فلا بد ههنا من زيادة اعتبار ثم الخامس انه ان
اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله التزاما مع انه المتفق على تحققه
وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتدا قصدا مع ما فيه من الاستبداع والاستبعاد وان اراد غيره فلا وجه
للاقتصار على الثلاثة اذ الاسانيد اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتداء الثاني اسناده الى الضمير الثالث
اسناده بواسطة الضمير الى المبتداء الرابع اسناد الجملة التي هي خبر المبتداء وهذا مما لم يقل به احد ولم يلتجئ اليه
ضرورة فان قلت فقد ظهر مما ذكرت انه ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل
الى المبتدا وكلام الشارح ايضا لا يخلو عن اعتراف بذلك وكلام المعارض غير واف بتمام المقصود فما رايك في

تصريح كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق احترازه عن نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون الثبوت
قلت اما الاول فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد بالذات مغاير بالاعتبار لان
ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث انه
عبارة عن شيء آخر والاسناد الى الضمير العائد الى شيء اسناد الى ذلك الشيء من جهة المعنى اذ لا تفاوت الا
في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا اعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا
في نحو دخلت على زيد فقام انه قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره وكلامه ههنا صريح في تقدم الاعتبار
الاول على الثاني وكلامه في بحث التقوي لا يدل الا على تاخر الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى
المبتدا لانه الذي يستدعيه المبتدا لكونه مبتدا وهو المراد بقوله صرفه المبتدا الى نفسه وانما كان
الاعتبار الثاني متاخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد مما يقتضيه ذات المبتدا وبعد تحقق الخبر لا يتوقف
على شيء آخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر الضمير وكونه عائدا الى المبتدا ولا يخفى
ان كون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن وصف له متاخر عن ذاته فبهذا الاعتبار قال ثم اذا كان متضمنا
لضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا يعني بعد صرف المبتدا الخبر الى نفسه ان كان الخبر متضمنا للضمير
اي مسندا اليه لزم استناد الفعل الى المبتدا مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرفه ذلك الضمير
اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير والمتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار
الاول منه وح لم يستلزم كلامه التناقض ولا اقتضى الاسانيد الثلثة على الوجه المستبعد المستبدع
كما زعم واما الثاني فهو ان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت بجعل المسند
الواقع فيه فعلا او بقدم ذلك الفعل البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى يعني الى فاعله سواء وجد
ههنا اسناد آخر كما في زيد عرف وقام ابوه زيد على ان زيد مبتدا وقام ابوه خبر مقدم عليه او لم يوجد
كما في عرف زيد فجميع هذه الصور يفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقديم الفعل على ما يسند اليه في
الدرجة الاولى واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف يعني عن اسناد الفعل بتوسط الضمير
الى المبتدا فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد تقديم الفعل البتة على هذا المسند اليه و
هذا معنى الاحتراز عن زيد عرف وانا عرفت وانت عرفت لا ما ذكره الشارح من انه لا يفيد التجدد
تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني باب المسند اليه غير مختص بهما
كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق والفطن
اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل والملحقات بها و
المضاف اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فانه يختص بما بين المسند اليه
والمسند وككون المفرد فعلا فانه يختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما فلا يصح ان يكون غير المسند فعلا
نعم يصح ان يكون جملة فعلية واما ما يقال من انه اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف في
الحال والتمييز كالتقديم في المضاف اليه فليس بشيء لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي
جريان شيء من المذكورات في كل ما يغاير البابين فضلا عن جريان كل منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص
بالبابين ثبوته في واحد مما يغايرهما الباب الرابع احوال متعلقات الفعل قد سبقت اشارة اجمالية

اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة في البابين لكنه اراد ان يشير الى تفصيل بعض
منها لاختصاصها بنوع غموض ومزيد دقة فوضع هذا الباب واراد بالاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه
على الفعل وتقديم المعمولات بعضها على بعض ثم مهد لهذا مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع
الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل لا ذكر الفعل مع كل منهما افادة
تلبسه به اي تلبس الفعل بكل منهما لكنهما يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه
بالمفعول من جهة وقوعه عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا تمهيد لحذفه وان
كان ساير المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات
مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل
افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم من وقع وعلى من وقع اذ لو كان الغرض ذلك
كان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل العبارة ح ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت او نحو ذلك
من الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل الا ترى انه اذا اريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول
كر ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني للمفعول واسند اليه فاذا لم يرد
المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اي اثبات ذلك
الفعل لفاعله او نفيه عنه اي نفي الفعل عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع
افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه او
خصوصه نزل الفعل المتعدي ح منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر بواسطة دلالة
القرينة كالمذكور فكان السامع يتوهم منهما ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل والفاعل باعتبار
تعلقه بمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلم الا ترى انك اذا قلت هو يعطي الدنانير كان الغرض بيان جنس ما
يتناوله الاعطاء لا بيان حال كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من
نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل
حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه
اي عن ذكر الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل ذلك الثاني كقوله تع
قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير عموم
في افراده ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عاما وخاصا والمعنى لا يستوي من وجد له
حقيقة العلم ومن لا يوجد ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص يدل عليه القرينة
ق وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله ذكر السكاكي في بحث افادة اللام الاستغراق
انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله عم المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام
مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما
ترجيح لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون للقصد الى نفس الفعل بتنزيل
المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة لغة
بالطريق المذكور في افادة اللام للاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم

اذا كان المقام خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه اشار بقوله ثم اى بعد كون الغرض ثبوت
اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا
يطلب فيه اليقين البرهانى افاد اى المقام الخطابى او الفعل المذكور ذلك اى كون الغرض ثبوته لفاعله
او نفيه عنه مطلقا مع التعميم فى افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد آخر وتحقيقه
ان معنى يعطى حينئذ يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة فصدر هذا الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان
يحمل فى المقام الخطابى على استغراق الاعطاءات وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين لا يقال
ان افادة التعميم فى افراد الفعل تنافى كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى ذلك
الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل وخصوصها ولا تعلقه بمن وقع عليه فكيف يجتمعان لانا نقول
لا نم المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون الشئ معتبرا فى الغرض والمقصود عدم كونه مفادا من الكلام و
انما المنافى للتعميم هو اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح ثم المذكور فى شرح المفتاح ان
قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره فى آخر بحث الاستغراق من ان نحو حاتم الجواد يفيد الانحصار مبالغة
بتنزيل جود غير حاتم منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطى هو لا غير يوجد حقيقة الاعطاء لا غيرها
وهذا لعمرى فرية ما فيها مرية لان ما ذكره من الحصرين مالم يشهد به نقل ولا عقل نعم اذا حمل على التعميم
افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون غيره موجدا للاعطاء اما انه لا يوجد الا الاعطاء فمما لا يسعه
هذه العبارة والظاهر ما ذكره المصنف وتحقيقه ما ذكرنا فليحافظ عليه فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم
خبط عظيم والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحترى فى المعتز
بالله معترضا بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اى ان يكون ذو رؤية
وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره الدالة الظاهرة على استحقاقه الامامة دون غيره
فلا يجدوا نصب عطف على المضارع المنصوب قبله اى فلا يجد اعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة
الى منازعته الامامة سبيلا فالاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اى يصدر منه الرؤية والسماع
من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه
واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع
اخباره دلالة على ان آثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل
راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الراءى الا آثاره ولا يسمع الواعى الا اخباره فذكر الملزوم واراد اللازم على ما
هو طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره لما فى التغافل عن ذكره والاعراض
عنه من الايذان بان فضائله يكفى فيها ان يكون ذو بصر وذو سمع حتى يعلم انه المتفرد بالفضل والا اى
وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدى المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا
بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام و
ان خاصا فخاص وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بان قصد اثباته
او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل او عمومها من غير اعتبار التعلق بمفعول لم يجب تقدير المفعول بل
لا يجوز لفوات المقصود كما اذا قلنا فلان يعطى كل سنة مرة او مرتين اى يفعل اعطاء ما من غير تعيين المفعول

المفعول وفلان يعطى مع قصد انه يفعل كل اعطاء من غير اعتبار التعلق بالمفعول فالفرق بين تعميم افراد الفعل
وتعميم المفعول ظاهر وهما وان فرض تلازمهما فى الوجود فلا تلازم بينهما فى الاعتبار والقصد ثم الحذف اى
حذف المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام اعنى وجود القرينة اما للبيان بعد الابهام كما فى فعل المشية
والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه ما لم يكن تعلقه به اى تعلق فعل المشية
بالمفعول غريبا نحو ولو شاء لهديكم اجمعين اى لو شاء هدايتكم لهديكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء
علم السامع ان هناك شيئا علقت المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا جئ بجواب الشرط صار مبينا
وهذا اوقع فى النفس بخلاف نحو قول الخزيمى يرثى ابنه واصف نفسه بشدة الحزن والصبر عليه ولو شئت
ان ابكى دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق فعل المشية ببكاء الدم غريب فلابد من
ذكر المفعول ليتقرر فى نفس السامع ويأنس السامع به واما قوله اى قول ابى الحسن على بن احمد الجوهرى
ولم يبق منى الشوق غير تفكرى فلو شئت ان ابكى بكيت تفكرا فليس منه اى مما ترك فيه حذف مفعول
المشية بناء على غرابة تعلقه بما على ما يسبق الى الوهم من ان المراد لو شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا
فلم يحذف مفعول المشية ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشية ببكاء التفكر غريب كتعلقها
ببكاء الدم فرفع هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول البكاء الحقيقى لا البكاء الفكرى
لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افنانى النحول فلم يبق منى غير خواطر
تجول فى حتى لو شئت البكاء فمريت جفونى وعصرت عينى ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل
الدمع التفكر فالبكاء الذى اراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة والبكاء الثانى
مقيد معدى الى التفكر فلا يصح تفسير الاول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت ان تعطى درهما اعطيت
درهمين كذا فى دلائل الاعجاز ومما نشأ من سوء التأمل وقلة التدبر فى هذا المقام ما قيل ان الكلام فى
مفعول ابكى والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل لغرض آخر لا يقال
يحتمل ان يريد انى ضعفت ونحلت بحيث لم يبق فى مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر والمعنى
لو شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا على انه من باب التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا فيكون من قبيل و
لو شئت ان ابكى دما لبكيته لانا نقول ترتب هذا الكلام على قوله فلم يبق منى الشوق غير تفكرى يدل على
فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس سوى الاسف والكمد والقدرة عليه لا تتوقف على ان لا يبقى
فيه غير التفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقى بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكر فانه مما يتوقف على
ان لا يبقى فيه غير التفكر فيحسن ترتب النظم فليتأمل ومما يحذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام
قولك امرته فقام اى امرته بالقيام قال الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا اى امرناهم بالفسق وهو مجاز
عن تمكنهم واقدارهم وانما عطف على قوله للبيان لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء متعلق بقوله توهم
كقوله اى البحترى وكم ذدت اى دفعت عنى من تحامل حادث يقال تحامل فلان على اذا لم يعدل وكم فى
البيت خبرية مميزها قوله من تحامل حادث واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان
بمن لئلا يلتبس بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية ومحل كم ههنا
النصب على المفعولية وسورة ايام اى شدتها وصولتها حززن اى قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعنى

الحمد اذ لو ذكر الحمد ربما توهم قبل ذكر ما بعده اى ما بعد الحمد وهو قوله الى العظم ان الحمد لم يمتد الى العظم بل
كان فى بعض الحمد فترك ذكر الحمد ليدفع من السامع هذا الوهم ويصور فى نفسه من اول الامر ان الجزمنه
فى الحمد حتى لم يرده الا العظم واما لانه اريد ذكره اى ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح
لفظه اى لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه اى وقوع الفعل على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه
على ضميره وان كان كناية عنه كقوله اى البحترى قد طلبنا فلم نجد لك فى السودد والمجد والمكارم مثلا
اى قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب فى قوله لم نجد الاتيان بضمير
اى فلم نجده وفيه تفويت للغرض وهو ايقاع نفى الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية بعدم
وجدان المثل له ولاجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة فى قوله ولم امدح لارضيه بشعرى لئيما ان
يكون اصاب مالا لانه اعمل الفعل الاول فى صريح لفظ اللئيم والثانى فى ضميره لان الغرض ايقاع نفى المدح
على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف الارضاء ويجوز ان يكون السبب اى سبب حذف المفعول
فى بيت البحترى ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة فى التادب معه لان طلب المثل
صريحا مما يدل على تجويزه بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده وايضا فى هذا الحذف بيان بعد
الابهام واما للتعميم فى المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم اى كل احد بقرينة ان المقام
مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار ح
وعليه اى على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار والله يدعو الى دار السلام اى يدعو العباد كلهم لان
الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق المستقيم الموصل اليها تختص بمن يشاء ويهدى
من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثانى تحقيقا وهما وان احتملا ان يجعلا
من قبيل ما نزل منزلة اللازم لكن التامل الذوقى يرشد الى ان القصد فى هذا المقام الى المفعول فان قلت فى
مثال هذه اللغة مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام واذا جعل صاحب المفتاح نحو فلان يعطى محتملا لتنزيله
منزلة اللازم والقصد الى تعميم المفعول ومما يحتمل الحذف للعموم فى غير المفعول به قوله تع واياك نستعين اى
نحو كل امر نستعين فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة ليلائم الكلام وههنا بحث وهو ان ما جعل الحذف
فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن وح فان دلت القرينة
على ان المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر او حذف والا فلا دلالة على التعميم
ولله درهم ان العموم فيما ذكرنا انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما
[illegible] فيما نحن فيه وهو قوله واما لمجرد الاختصار وقد وقع فى بعض عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق
فى قوله يجب تقديره بحسب القرائن ولا حاجة اليه وما يقال ان المعنى عند قيام قرينة دالة على ان الحذف
لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا جار فى سائر الاقسام ولا وجه لتخصيص مجرد الاختصار نحو
[illegible] اليه اى اذنى وعليه [illegible] ذاتك وقد عرضت هذا البحث على بعضهم فقال اذا ذكر
المفعول فهو [illegible] الاعتماد على اللفظ من حيث الظاهر وظاهر انما هذا يوهم الاستغراق الحقيقى
وهو ليس بمقصود وفى صورة الحذف يكون الاعتماد على العقل وهو افلا يعم الا ما يجوز العقل ولا يوهم
خلاف المقصود ففيه ان الثانى والتعميم الذى هو لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار

لامكن ان يقال يؤلمه كل احد من يجوز العقل والعرف ايلامه اياه قلت ولا نقيد التعميم
بالذى لا يوهم خلاف المقصود مما لا دلالة للفظ الكتاب عليه وثانيا ان الحذف ح انما يكون لدفع
الابهام والتعميم مستفاد من عموم المقدر ولو سلم فترك التعرض لما له مزيد اختصاص بالحذف اعنى
دفع الابهام والتعرض لما ليس كذلك اعنى التعميم غير مناسب وثالثا ان هذا لا يستقيم فى نحو قوله تع
والله يدعو الى دار السلام مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ الذكر لا يوهم خلاف المقصود
بل يحقق المقصود على ما ذكره فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله
تع قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن على ان الدعاء بمعنى التسمية التى تتعدى الى مفعولين اى سموه
الله او سموه الرحمن اياما تسموه فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعاء بمعنى الدعاء المتعدى الى مفعول
واحد لزم الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم عطف الشئ على نفسه ان كان عينه
ومثل هذا العطف وان صح بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة
فى المزدحم لكنه لا يصح باو لانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان التخيير انما يكون بين الشيئين وايضا
لا يصح قوله اياما تدعوا لان ايا انما يكون لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تع ولما ورد ماء مدين
وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امراتين تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر
وصاحب الكشاف الى انه حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اى يصدر
منهم السقى ومنهما الذود واما ان المسقى والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه
اذ لو قيل وقد يسقون ابلهم وتذودان غنمهما توهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس
على السقى بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت مالك تمنع اخاك كنت منكرا
المنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع للاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد
يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة فى هذه الآية وهذا اقرب الى التحقيق
لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقى من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما
وسقى الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا
لم يصح الترحم فليتامل فانه دقيقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التامل فى كلام الشيخين وغفل عنها
الجمهور فاستحسنوا كلامهما واما للرعاية على الفاصلة نحو قوله تع والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك
وما قلى اى ما قلاك فحذف لان فواصل الآى على الالف ولا امتناع فى ان يجتمع فى مثال واحد عدة من
الاغراض المذكورة ولذا ذكر صاحب الكشاف هيهنا انه اختصار لفظى لظهور المحذوف مثل والذاكرين
الله كثيرا والذاكرات اى والذاكراته واما لاستهجان ذكره اى ذكر المفعول كقول عائشة رضى الله عنها
ما رايت منه اى من النبى عليه السلام ولا رأى منى اى العورة واما لنكتة اخرى كاخفائه او التمكن من
انكاره ان مست الحاجة اليه او تعينه او ادعاء تعينه او نحو ذلك قال الله تع لينذر باسا شديدا
اى لينذر الذين كفروا فالحذف لتعينه ولان الغرض هو ذكر المنذر به وتقديم مفعوله اى مفعول الفعل
ونحوه اى نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك عليه اى على الفعل لرد الخطا فى التعيين
كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد فانه مصيب فى اعتقاد وقوع عرفانك

على انسان تخطي في تعيين انه غير زيد وتقول للتاكيد اي تاكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون
ايضا لرد الخطاء في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا وغيرهما وتقول للتاكيد
زيدا عرفت وحده فكان على المصنف ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد الخطاء لافادة
الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعها الثلثة ونحو قولك زيد اكرم وعمر الاكرم في الامر والنهي فان
اعتبار رد الخطاء فيه لا يخلو عن تكلف ولذلك اي ولان التقديم لرد الخطاء في تعيين المفعول مع الاصابة
في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول في الجملة لا يقال ما زيدا ضربت ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما
الاول فلان التقديم يفيد وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك لا غيره صريح في
نفيه نعم اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص صح ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما ذكر في
ما انا قلت هذا ولا غيري وكذا يصح زيدا ضربت وعمرا اذا لم يكن التقديم للاختصاص بخلاف ما اذا كان
له واما الثاني فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطاء في الضرب فيرد الى الصواب في الاكرام وانما الخطاء في
المضروب حين اعتقد انه زيد فرده الى الصواب ان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا واما نحو زيدا عرفته
فتاكيد ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اي وان
لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم على
المذكور كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التاكيد لكن ان قامت قرينة على ان الفعل
مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتاكيد وعلم
ان ليس القصر والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد فتقوى بازدياد التاكيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب
الكشاف في قوله تع واياي فارهبون انه من باب زيدا رهبته وهو اوكد في افادة الاختصاص من
اياك نعبد وقد صرح صاحب المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياي ارهبوا فارهبون و
يتحقق المغايرة بان في المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف ولم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض (منه)
مجرد تفسير الفعل لا بيان كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله تع ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون
فهو على تقدير فاياي فاعبدوا فاعبدون فالفاء في فاعبدون جواب شرط محذوف لان المعنى ان
ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة لي في ارض فاخلصوها لي في غيرها ثم حذف الشرط وعوض منه
تقديم المفعول مع افادته الاختصاص كذا في الكشاف وفي جعله الفاء في فاعبدون جزاء الشرط تسامح بناء
على انه تفسير لما هو الجزاء اعني فاعبدوا فكانه هو هو واما الفاآت الثلث فاولها هي التي كانت في
الشرط المحذوف ابقيت تنبيها على سببية ما قبلها اي اذا كان ارضي واسعة فان لم تخلصوا الى
آخره والثانية جزاء الشرط والثالثة تكرير لها او عاطفة كما في المفتاح وقد وقع في بعض النسخ واما
نحو واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو اما فهدينا ثمود
لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيد فقائم اصله مهما يكن من شيء
فزيد قائم بمعنى ان يقع في الدنيا شيء يقع بعده قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل
لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شيء فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن
من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقي الفاء المؤذن بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض

الغرض كما اعني لزوم القيام لزيد والا فليس هذا موقع الفاء لان موقعه صدر الجزاء ليحصل التخفيف واقامة
الملزوم في قصد المتكلم اعني زيدا مقام الملزوم في كلامهم يعني الشرط وحصل من قيام جزء من الجزاء
مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم من ان حيز ما التزم حذفه ينبغي ان يشغل بشيء آخر وحصل
ايضا بقاء الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها اذ لا يقع الفاء السببية في ابتداء الكلام ولذا
يتقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات مما يقصد لزوم ما بعد الفاء
له ولا يستنكر اعمال ما بعد الفاء فيما قبله وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم لاجل هذه الاغراض
المهمة فيجوز لتحصيلها الغاء المانع ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص
لظهور ان ليس الغرض انا هدينا ثمود دون غيرهم ردا على من زعم الاشتراك او انفراد الغير
بالهداية بل الغرض اثبات الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا يرى انه اذا جاءك زيد و
عمرو ثم سالك سائل ما فعلت بهما تقول اما زيدا فاكرمته واما عمرا فاهنته وليس في هذا حصر
وتخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة وكذلك اي ومثل قولك زيدا عرفت
قولك بزيد مررت لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة
سرت وفي المسجد صليت وتاديبا ضربته وماشيا حججت والتخصيص لازم للتقديم غالبا يعني ان
التخصيص لا ينفك في غالب الامر عن تقديم ما حقه التاخير يعني انه لازم للتقديم لزوما جزئيا اكثريا
كما يقال تحرك الفك الاسفل لازم للمضغ غالبا اي بخلاف التمساح وقوله غالبا اشارة الى ان التقديم
قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة
(كلام الناس) الشعر او رعاية السجع والفاصلة او ما اشبه ذلك قال الله تع وما ظلمناهم ولكن كانوا
انفسهم يظلمون وقال خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه
وقال وان عليكم لحافظين وقال الى ربها ناظرة وقال فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر
واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبو المقام عنه
على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر حتى ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن
النظم السجعي الذي هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري واشار اليه المصنف بقوله
ولهذا يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة وفي لالى الله تحشرون
معناه اليه لا الى غيره استشهد بما ذكره ائمة التفسير في مثالين احدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدا
عرفت والثاني بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق ايضا يقتضي ذلك ولهذا سقط ما ذكره ابن
الحاجب من ان التقديم في نحو الله احمد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر لان الذوق و
قول ائمة التفسير دليلان عليه والاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافي الاختصاص واليه اشار بقوله
ويفيد التقديم في الجميع وراء التخصيص اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانه اهم وهم ببيانه
اعنى قال الشيخ في دلايل الاعجاز انا لم نجدهم اعتدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية و
الاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال
انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم ومن الخطاء ايضا

لا يجعل التقديم مفيدا في كلام فائدة وغيره مفيدا في آخر بانه ايضا لا بد توسعة في شاعر والكاتب في مواقع
والاسجاع ذمن البعيد ان يكون في النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى هذا ما قاله وفيه نظر ولهذا يقدر
المحذوف في بسم الله مؤخرا نحو بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص في الاهتمام لان المشركين
كانوا يبتدئون باسماء آلهتهم فيقولون باسم اللات والعزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء
للاهتمام والرد عليهم واورد اقرأ باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص و
الاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته واجيب
بان الاهم فيه القراءة لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف وبانه اي باسم
ربك متعلق باقرأ الثاني اي هو معمول اقرأ الذي بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار
تعديته الى مقروء به كما يقال فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعديته الى المعطى كذا في مفتاح
وهو مبني على ان تعلق باسم ربك باقرأ تعلق المفعول به ودخول الباء فيه للدلالة على التكرير والدوام كما
[illegible] والاحسن ان اقرأ الاول والثاني كلاهما منزل منزلة اللازم اي افعل
القراءة واوجدها والمفعول محذوف في كليهما اي اقرأ القرآن والباء للاستعانة او للملابسة اي
مستعينا باسم ربك او متبركا ومبتدئا به ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة
ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرأ الثاني ويكون متعلق الاول قوله بسم الله وتقديم بعض معمولاته اي
معمولات الفعل على بعض لان اصله اي اصل ذلك البعض التقديم على البعض الآخر ولا مقتضي للعدول عنه
اي عن ذلك الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا فان اصله التقديم على المفعول لانه عمدة يفتقر اليه
[illegible] والمفعول فضلة يستغنى عنه فيه والعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغي ان لا يفصل
بينهما بشيء والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول الثاني لما فيه من معنى
[illegible] وهو انه عاط اي آخذ للعطاء واما ترتيب المفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به
[illegible] بحرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الزماني ثم المكاني ثم المفعول له ثم المفعول معه ويجوز
ان يذكر الحال عقيب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند جمع التوابع الاصل تقديم النعت
ثم التأكيد ثم البدل ثم البيان ولان ذكره اي ذكر ذلك البعض الذي يقدم اهم فيجعل الاهمية هاهنا قسيما
لكون الاصل تقديمه وجعلها في المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية للتقديم المسند اليه وكلام
المفتاح هاهنا موافق لما ذكر في المسند اليه فان المصنف بالاهمية هاهنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء
المتكلم او السامع بشأنه [illegible] ما يجده من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم المفعول لان
المقصود الاهم قتل الخارجي ليتخلص الناس من شره وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يقدر فيه
[illegible] الاهم [illegible] مع ان الاصل تقديم الفاعل [illegible]
[illegible] قال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون [illegible]
[illegible] انه من صلة يكتم [illegible] اي ذلك الرجل منهم اي من آل فرعون [illegible] انه ذكر
[illegible] والاوصاف في تقديم الاول اعني مؤمن [illegible] الاوصاف واما [illegible]
[illegible] المقصود [illegible]

نحو [illegible] في نفسه حيث قدم موسى بتقديم الجار على المجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الآي على
الالف وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا اي سواء كان من معمولات الفعل او غيرها قسمين احدهما
ان يكون اصل الكلام فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتدأ المعرف على الخبر وتقديم ذي الحال المعرف على الحال وتقديم
العامل على المعمول الى غير ذلك وثانيهما ان يكون العناية بتقديمه انما لكونه في نفسه نصب عينك كتقديم
المعمول على العامل في قولك وجه الحبيب اتمنى لمن قال لك ما الذي تتمنى وتقديم المفعول الثاني على الاول
في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء على انهما مفعولا جعلوا فان ذكر الله وذكر وجه الحبيب اهم لكونه في
نفسه نصب عينك واما لانه يعرض للكلام يوجب كونه نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك منتظر
البد منتظر لذكره كقوله تعالى وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل لاشتمال ما قبل
الآية على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان مظنة ان ينتظر السامع عند ما جرت بذكر
القرية هل فيها منبت خير ام كلها كذلك فهذا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف قوله في سورة
القصص وجاء رجل من اقصى المدينة اذ ليس فيه ذلك العارض وكما اذا عرفت في التأخير مانعا
مثل الاخلال بالمقصود في قوله تعالى وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة واترفناهم في الحياة
الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف اعني الذين كفروا اذ لو تأخر لتوهم انه من صلة الدنيا
لان ها هنا اسم تفضيل من الدنو وليست سماء والدنو يتعدى بمن ومثل الاخلال بالتناسب في قوله تعالى
آمنا برب هرون وموسى بتقديم هرون مع ان موسى احق بالتقديم واعترض عليه المصنف بوجوه
احدها ان قوله وجعلوا لله شركاء مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا لله مع
اعتبار تعلقه بشركاء اذ لا ينكر ان يكون جعل ما متعلقا بالله وانما ينكر ان يكون متعلقه شركاء اذا تعلقه
بالله فلا فرق بين تقديم الله وتأخيره وقد علم بهذا ان الفعل المتعدي الى مفعولين لا يمكن الاعتبار بذكر
احدهما الا باعتبار تعلقه بالآخر اذا قدم احدهما [illegible] تعليل تقديمه بالعناية والجواب انه
ليس [illegible] على ان الملك تعلق جعلوا بالله من غير اعتبار تعلقه بشركاء [illegible]
فتقديمه لكمال العناية بالله [illegible] في ذكره لكونه في نفسه نصب عين المؤمن [illegible]
[illegible] وثانيها انه جعل تقديم [illegible] المقصود [illegible] من
قسم الثاني وليس منه [illegible] المذكور [illegible] التقدم لا يكون نصب
[illegible] وثالثها ان تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تأخيره [illegible] من جهة [illegible]
الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن لكنه غير معقول من جهة المعنى [illegible]
[illegible] في الحياة الدنيا من قومه [illegible]
[illegible]
[illegible] تقديم [illegible] تقديم معمولات بعضها على بعض [illegible]
[illegible] تقديم [illegible] معمول [illegible]
[illegible] تقديم معمولات بعضها على بعض [illegible]
[illegible] تقديم بعض معمولات على بعض [illegible] المقصود [illegible]

تقديم المفعول على الفاعل وانما جاء التقديم على الفعل من جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول على
الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل الباب الخامس القصر وهو في اللغة الحبس تقول قصرت
اللقحة على فرسي اذا جعلت درها له لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق معهود وهو
حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه
الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى شيء آخر بان لا يتجاوزه اليه وهو غير حقيقي
بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معين آخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى
انه لا يتجاوز القيام الى القعود ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي
والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات ولما لم يصرح صاحب
المفتاح بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي لقلة جدواه توهم المصنف انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال
حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصف دون ثان او بوصف مكان آخر او الى تخصيص الوصف
بموصوف دون ثان او بموصوف مكان آخر وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان و
آخر ما يصدق عليه انه ثان او آخر اعم من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد
لخرج عنه كثير من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب وشاعر ومنجم و
كقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا وبكرا وخالدا شعراء فليتأمل فهذا منشأ توهم اختصاص
التفسير بغير الحقيقي نعم انه قد اورد الامثلة في اثناء هذا التفسير من غير الحقيقي اعتبارا لكثرة الوقوع
واحترازا عن وهمة الكذب وكلامه لا يخلو عن امثلة هي ظاهرة في الحقيقي مثل زيد شاعر لا غير وليس غير
وليس الا ومثل ما ضرب عمرا الا زيد وما ضرب زيد الا عمرا واذا تأملت وجدته مشيرا الى التقسيم
ايضا حيث قال رحمه الله متى ادخلت النفي على الوصف المسلم ثبوته وقلت ما شاعر توجه النفي بحكم العقل الى
ثبوته للمدعى له ان عاما كقولك في الدنيا شعراء وفي قبيلة كذا شعراء وان خاصا كقولك زيد وعمرو
شاعران فيثبتان والنفي ثبوته لذلك فمتى قلت الا زيدا افاد القصر وكل منهما اي من الحقيقي وغير الحقيقي
نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف في
الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة لكن
تلك الصفة يجوز ان تكون حاصلة لموصوف آخر وفي الثاني يمتنع تلك المشاركة لان معناه ان تلك الصفة
ليست الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان تكون لغيره لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر
والمراد الصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت النحوي الذي هو تابع يدل على ذات ومعنى
فيه غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا اعجبني هذا العلم وصدق الصفة
المعنوية بدون النعت على العلم في قولنا العلم حسن وصدقه بدونها على الرجل في قولنا مررت
بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي فسروها بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود
عموم من وجه لتصادقهما في جاءني رجل عالم وصدقها بدونه في قولنا العالم مكرم والعكس في
قولنا جاءني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية هذا المعنى والاول انسب وانما نحو قولك ما هو
الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج وغير ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا فمن قصر الموصوف

الموصوف على الصفة اذ المعنى انه مقصور على الكون زيدا او اخاك او ساجا فليتأمل والاول قصر
الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي غير الكتابة
وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء اذ ما من متصور الا وله صفات يتعذر
احاطة المتكلم بها فكيف يصح منه قصره على صفة ونفي ما عداها بالكلية بل نقول ان هذا
النوع من القصر مفض الى المحال لان للصفة المنفية نقيضا البتة وهو ايضا من الصفات فاذا
نفيت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف
بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها وهو محال اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية
والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الكون في الدار
مقصور على زيد ويجب ان يعلم ان الاقسام الثلثة من قصر الافراد والقلب والتعيين لا تجري
في الحقيقي لما سنشير اليه وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا
ما في الدار الا زيد ان من في الدار ممن عدا زيدا في حكم المعدوم ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا الا قصرا
غير حقيقي لفوات المقصود فالقصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي مبالغة ويمكن
ان يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على عدم الاعتداد بما في الصفات والفرق بين
القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة وادعاء دقيق فليتأمل والاول اي قصر الموصوف على الصفة
من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان صفة
اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون امر آخر او مكانه
ولفظ او للتنويع فلا ينافي التفسير وقوله دون اخرى معناه متجاوزا صفة اخرى فان المخاطب اعتقد
اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه باحديهما ويتجاوز الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان
من الشيء يقال هذا دون ذاك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل
زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل ان
يقول ان قوله دون اخرى ودون آخر ان اريد به دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد آخر
فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصافه باكثر من صفتين او ثبوت صفة لاكثر من امرين نحو قولنا
ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر
في الشاعرية وغير ذلك وان اريد به ما هو اعم من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير
لانه تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور وكذلك الكلام
على قوله مكان اخرى ومكان آخر فان قلت تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات يقتضي ان يعتقد
المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا او
احتمالا وهذا مما لا يقع وكذا الكلام في الوافي قلت هذا الاقتضاء مختص بالقصر الغير الحقيقي الا ترى انهم
اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه ليس ردا على من اعتقد ان جميع الناس في الدار
ويمكن ان يجاب عنه بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه خصصه بغير الحقيقي
لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام ان يفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين

وهذا التقسيم لا يجرى فى القصر الحقيقى اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا يردد ايضا بين ذلك وكذا اشتراك صفة بين جميع الامور وكل منهما اى نعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظة او وفيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون آخر والثانى تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان آخر والمخاطب بالاول من ضربى كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اى شركة صفتين او اكثر فى موصوف واحد فى قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين او اكثر فى صفة واحدة فى قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد و عمرو فى الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة اى لقطعه الشركة المذكورة وبالثانى اى المخاطب بالثانى من ضربى كل وهو تخصيص امر بصفة مكان اخرى او تخصيص صفة بامر مكان آخر من يعتقد العكس اى عكس الحكم الذى اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر (ح) قصر قلب لقلب حكم المخاطب او تساويا عنده الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ الايضاح صريح فى ذلك اى المخاطب بالثانى اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران اعنى اتصافه بتلك الصفة واتصافه بغيرها فى قصر الموصوف واتصافه واتصاف غيره بتلك الصفة فى قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد انه اما قائم او قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو من غير ان يعلمه على التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان تخصيص شىء بشىء دون آخر قصر افراد وتخصيص شىء بشىء مكان آخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب وعين المتكلم احدهما يكون هذا تخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم تلك مكانها الا ترى انك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود على التساوى فقد خصصته بالقيام دون القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى توقع القيام مكانه وكذا الكلام فى قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شىء بشىء دون آخر مشتركا بين قصر الافراد والقسم الذى سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان آخر قصر قلب فقط فان قلت مراد المصنف بالاخرى احدى الصفتين بالآخر احد الامرين فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التى هى مدعى انتفاء التى اعتقدها المخاطب وكذا فى قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان اخرى ان يكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا اريد بالاخرى احدى الصفتين فهى صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصافه باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لان غرضنا محال بل اعتقد اتصافه باحدى الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يجوز

فلا يكون هذا تخصيصه به مكان اخرى بل تخصيصه بصفة يصدق عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضى ان يكون اعتقاد المخاطب نفى الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكفى فيه تجويز نفيها واثبات الاخرى وههنا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده فكما جوز ان يكون الصفة الثابتة هو القيام فقد جوز ان يكون هو القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التى جوز ثبوتها له على التعيين وهى القعود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين لم يجوز انتفاء احديهما فلا يكون قولك ما زيد الا كاتب تخصيصا لزيد بالكتابة مكان الشعر لان الكتابة فى مكانها قلت بعد ارتكاب جميع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذا التكلف ان يتحقق فى قصر التعيين تخصيص شىء بشىء مكان آخر لكنه لا يقتضى ان يمتنع فيه تخصيص شىء بشىء دون آخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن يردد بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود وهذا ظاهر لا مدفع له فح يكون قوله دون اخرى مشتركا بين الافراد و التعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب به من يعتقد الشركة البتة بل اما من يعتقد الشركة او من تساويا عنده وغاية ما يمكن فى هذا المقام ان يقال ان فى كلامه حذفا واضمارا وتقديره والمخاطب بالاول من يعتقد الشركة او تساويا عنده وبالثانى من يعتقد العكس او تساويا ويسمى القصر الذى يكون المخاطب به من تساويا عنده سواء كان دون اخرى او مكان اخرى قصر تعيين وكفى دليلا على متانة كلام المفتاح و ركاكة هذا الكلام انه يفتقر الى هذه التكلفات ولعله هفوة صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة (تقدير الاضمار والحذف) وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافى الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما فى الموصوف حتى يكون الصفة المنفية فى قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما لامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية لان الافحام هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اى تنافى الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذا فى الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به ما سبق الى بعض الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام فى قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود (دونه) ضرورة امتناع اجتماعهما ففساده واضح لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير كما فى قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح بالنفى والاثبات جميعا نحو زيد قائم لا قاعد وان اراد به ان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة التى نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهو التى اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكسا لحكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو ايضا فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه آخر مثل ان يصرح المخاطب به ويقول ما زيد الا قاعد وايضا يخرج ح قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر عن اقسام القصر لعدم التنافى بين الشعر والكتابة على انه لا شبهة لنا فى كونه قصر قلب على ما صرح به صاحب المفتاح والاقرب احسن فى عدم اشتراط هذا الشرط واما ما يقال من ان هذا شرط حسن قصر القلب فمما لا يفهم من اللفظ بل يأباه لفظ الايضاح ولو فهم فلا دليل عليه لانا لا نم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا لا شاعرا وكذا ما يقال ان المراد التنافى فى اعتقاد

المخاطب بان لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا الاشتراط يكون ضايعا لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي
يعتقد فيه المخاطب العكس اعني ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته وايضا قد اعتبر صاحب المفتاح في
قصر القلب كون المخاطب معتقدا للعكس فلا يصح قول المصنف انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين
واما عدم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فمبني على انه ادخل فيه قصر التعيين و
قصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد كون الشيء
موصوفا باحد الامرين المتعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة تصلح مثالا
لقصر الافراد او القلب تصلح مثالا لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة
وقد يحصل القصر بتوسط ضمير الفصل وتعريف المسند وبنحو قولك زيد مقصور على القيام ومخصوص به
وما اشبه ذلك فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه
الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن ترك ذكرهما ههنا لاختصاصهما
بما بين المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما يعمان
غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا وكان في قول المصنف منها ومنها دون ان يقول الاول
والثاني ايماء الى هذا منها العطف كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب
او ما زيد كاتبا بل شاعر مثل بمثالين احدهما ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف
والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر هو لا وبل دون ساير حروف العطف واما
لكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكراه ههنا وقد اشرنا
الى ذلك في بحث العطف وقلبا زيد قائم لا قاعد ونفي القعود وان علم من اثبات القيام بناء على تنافيهما
لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقدا للعكس فلطريق القصر دلالة على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه
خال من هذه الدلالة وما زيد قائما بل قاعد وفي قصرها اي قصر الصفة على الموصوف زيد شاعر لا عمرو و
ما عمرو شاعرا بل زيد ويصح ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم
الخبر وقد اجمع النحاة على هذا التقديم وبطلان العمل وذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا
عمل فكذا اذا لم يعمل اما لان اصل العمل واما ليوافق اللغة العاملة وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحة
واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف مثال الافراد صالحا لان يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافي
في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمه افرد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة
فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل مثال لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في
ساير الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها
افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها
انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افرادا وقلبا انما قائم زيد واعلم
ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما يدلان على قصر القلب دون الافراد لانه قال ليس المراد بقولهم
انه لا ينفي عن الثاني ما وجب للاول انما تنفي عن الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل الا ترى انه ليس معنى
جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو ولا عمرو
المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لا من اعتقد انهما جائيان
وهذا المعنى قائم بعينه في انما فاذا قلت انما جاءني زيد لم تكن تنفي ان يكون قد جاء مع زيد غيره بل تنفي
المجيء الذي اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا من زعم ان زيدا وعمرا جائيان فان
زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده فانه تكلف والكلام هو الاول وبه الاعتبار اذا
اطلق ولم يقيد بنحو وحده لانه السابق الى الفهم انتهى كلامه وانما كان انما مفيدا للقصر لتضمنه معنى
ما والا وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما في انما ليست هي النافية على ما توهمه بعض الاصوليين حيث
استدلوا على افادته القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكونا لاثبات ما بعده ونفيه
بل يجب ان يكونا لاثبات ما بعده ونفي ما سواه او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول
وهو معنى القصر وذلك لان ان لا يدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه باجماع النحاة
واشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء
معنى الشيء وان يكون الشيء الشيء على الاطلاق فليس كل كلام فيه يصلح ما والا يصلح فيه انما كما سيجيء ثم
استدل على تضمنه معنى ما والا بثلاثة اوجه اشار الى الاول بقوله لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة
بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو اي هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة و
تقريره ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل
ايضا وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا
للفاعل ما في انما كافة قطعا اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عايد بل لم يبق الكلام معنى
اصلا فاذا فسروا قراءة النصب بما حرم عليكم الا الميتة ثبت ان انما يتضمن معنى ما والا وطابقت هذه
القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة والعايد محذوف والميتة خبر ان تقديره ان الذي حرمه الله
عليكم الميتة وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف المسند ان نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق
على زيد فان قلت هلا جعلت ما في قراءة الرفع كافة مثلها في قراءة النصب قلت اما على قراءة حرم
مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصود ههنا فظاهر انها ليست بكافة لان حرم مسند الى
ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة الا على تاويل اي انما حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح
وهو ان يجعل ما موصولة والعائد محذوفا والميتة خبر ان والتقدير ان الذي حرمه الله عليكم الميتة
لا مجال لارتكاب هذا التاويل واما على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان تكون كافة وان تكون موصولة
ونقل ابو علي عن الزجاج انه اختار ان تكون ما كافة وحرم مسند الى الميتة لكنا نقول جعلها موصولة
اسم ان والميتة خبرها اولى ليبقى ان عاملة على ما هو الاصل واشار الى الثاني بقوله ولقول النحاة انما لاثبات
ما يذكر بعده ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيام
زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي
ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم المذكور بعده في كل من القصرين مخصوص لظهور انه لا ينفي
كل حكم سواه وقد يقال ان المراد انه لاثبات الجزء الاخير مما بعده للموصوف او لاثباته على الصفة مع
نفي ما سواه وهو تكلف واشار الى الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير معه اي مع انما كقولك انما يقوم

نا نحو ما يقوم الا انا اذ قد تقرر فى علم النحو انه لا يصح الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه التعذر
محصورة مثل التقدم على العامل والفصل بينهما لغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية ههنا سوى
ان يقدر فيه الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انا ثم استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت
وصرح باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات التى يستشهد بها لاثبات القواعد اذ ليس الغرض مجرد التمثيل فقال
قال الفرزدق انا الذايد من الذود وهو الطرد الحامى الذمار وهو العهد وفى الاساس هو الحامى الذمار
اذا حمى ما لولم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلى لما كان غرضه ان يخص
المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم
لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه بل معناه ان المدافع عن احسابهم هو
لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول وانما ادافع عن احسابهم انا على
ان انا تاكيده ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها اى ان الذى يدافع انا لان قوله انا الذايد
دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه وليس يستحسن ان يقال ان الذى يذود
ويدفع انا مع انه لا ضرورة فى العدول عن لفظ من الى لفظ ما وهو ظاهر فى المقصود فان قيل كيف يصح اسناد
الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لا نسلم ان الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه
فالفعل فى نحو ما يقوم الا انا او انت لا يكون غائبا ولو سلم فالمسند اليه فى الحقيقة هو مستثنى منه عام وهو
غائب وقد يستدل على تضمنه معنى ما والا باعمال الصفة الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قائم
ابوك مثل ما قائم الا ابوك وقد نقل فى تضمنه معنى ما والا مناسبة عن على بن عيسى الربعى وهى انه لما كانت
كلمة ان لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب ان يتضمن معنى القصر لان القصر ليس
الا تاكيد الحكم على تاكيد وذلك لان نحو قولك زيد جاء لا عمرو لمن يردد المجى بينهما يفيد اثبات المجى لزيد صريحا
فى قولك زيد جاء وضمنا فى قولك لا عمرو لان نفس المجى لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو ثبت
لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على اثبات لا تاكيد على تاكيد قلت اما الثانى اعنى الاثبات الضمنى فتاكيد فظ
واما الاول فتاكيد ايضا بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره ويجب ان تعلم ان هذه مناسبة
ذكرت لوضع انما متضمنا معنى ما والا فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه تاكيد على تاكيد مفيدا للقصر
مثل ان زيدا لقائم ومنها اى ومن طرق القصر التقديم اى تقديم ما حقه التاخير كخبر المبتدا ومعمولات الفعل
نحو تميمى انا فى قصره اى فى قصر الموصوف تميمى انا وكان الاحسن ان يذكر مثالين لان هذا المثال لا يصلح
الجميع لان التميمية وقيسية ان تنافيا لم يصلح لقصر الافراد وان لا يصلح لقصر القلب وفى قصره اى قصر الصفة
ههنا قصر افراد لمن اعتقد انك مع غيرك فيه وقلب لمن اعتقد انفراد الغير به وتعيين لمن اعتقد اتصافه
به وكذا الكلام فى سائر معمولات الفعل ما يصح تقديمه وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها فى ان المخاطب بها
يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطا وانت تريد اثبات صوابه ونفى خطائه اما فى قصر الافراد
فيه صواب فى بعض وهو ما يثبته وخطا فى بعض وهو ما ينفيه واما فى قصر القلب فالصواب كونه
موصوفا على احد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطا فى تعيينه واما فى قصر التعيين فالصواب
ان كونه لاحدهما والخطا تجويز كل منهما على التساوى تختلف من وجوه فدلالة الرابع اى التقديم بالفحوى

اى بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تامل الذوق السليم فى مفهوم الكلام الذى فيه التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف
انه فى اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة الثلثة الباقية بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفى والاستثناء
وانما للمعان تفيد القصر والاصل اى الوجه الثانى من وجوه الاختلاف ان الاصل فى الاول اى فى طريق العطف النص
على المثبت والمنفى كما مر من الامثلة فان فى لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفى وفى بل
بالعكس فلا يترك النص عليهما الا لكراهة الاطناب كما اذا قيل لك زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او
زيد يعلم النحو وبكر وعمرو فتقول فيهما اى فى هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما فى الاول فمعناه لا غير النحو
وهو قائم مقام لا التصريف ولا العروض واما فى الثانى فمعناه لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر و
حذف المضاف اليه من غير وبنى على الضم تشبيها بالغايات من جهة الابهام والمسطور فى كلام بعض
النحاة ان لا هذه ليست عاطفة وانما هى لا التى لنفى الجنس او نحوه مثل الا ما سواه ولا من عداه وما اشبه
ذلك وقد مثل فى المفتاح فى هذا المقام بنحو ليس غير وليس الا واعترض عليه بان هذا ليس طريق العطف بل طريق
النفى والاستثناء لان المعنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو او ليس العالم بالنحو الا زيدا واجيب بان
ترك النص على المثبت والمنفى فى العطف قد يكون بان يحذف المنفى ويقام مقامه لفظ مختصر متناول له و
يكون العطف بحاله نحو لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ مختصر
يؤدى معناهما مثل ليس غير وليس الا وحينئذ لا يبقى العطف فليتامل فالاصل فى العطف النص عليهما وفى
الثلثة الباقية النص على المثبت فقط دون المنفى نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وقائم هو فانه لا ينص
فيه على المنفى اعنى القعود والنفى اى الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفى اعنى بلا العاطفة لا مطلق النفى
اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما المراد طريق العطف كما فى المفتاح لان الحكم مختص بلا
دون بل لا يجامع الثانى اعنى النفى والاستثناء لا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع
مثل ذلك فى تراكيب المصنفين لا فى كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط المنفى بلا العاطفة على
ما صرح به فى المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفى منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفى لانها موضوعة
لان تنفى بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفى فى شى قد نفيته وهذا الشرط مفقود فى النفى و
الاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كانك قلت ليس
هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفى قبلها بما
النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما عن القيام فلو قلت لا عمرو كان
نفيا لما هو منفى قبلها بحرف النفى وهذا خروج عن وضعها فان قلت ما فائدة قوله بغيرها وكانه
يجوز كونه منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت المراد بغيرها من كلمات النفى على ما صرح
به فى مفتاح وفائدته الاحتراز عن ان يكون منفيا بفحوى الكلام وعلم السامع والمتكلم او بشى من الافعال
الدالة على النفى مثل امتنع وابى وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفى فانه لا امتناع فى ذلك فكان ينبغى
ان يصرح المصنف ايضا بقوله من كلمات النفى وما ذكرت من الوهم فمدفوع بالتامل فى قوله
ذاب الرجل الكريم انه لا يؤذى غيره فان المفهوم منه انه لا يؤذى غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم
لان الضمير لذلك الشخص فقوله بغيرها اى بغير لا العاطفة التى نفى بها ذلك المنفى ومعلوم انه يمتنع
يمتنع

نفيه قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفى شيء بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد اخذ واعذا الوهم
مذهبا وزعموا انه احتراز عن ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا قاعد على ان يكون
الثاني تأكيدا ونحو جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب ولا غيرها على ان يكون بدلا او يجامع النفي بلا
العاطفة الاخيرين اي انما والتقديم فيقال انما انا تميمي لا قيسي وهو يأتيني لا عمرو والتمثيل بنحو زيد ضربت
لا عمرا احسن لان النفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفي والاستثناء فانه وان لم يكن المنفي
فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي واذا لم يكن الاخيران صريحين في النفي فلابد وان يكونا
صريحين في الايجاب فيكون نفيا لذلك المعنى الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها ومما يدل على ان النفي الضمني
ليس في حكم النفي الصريح انه يصح ان يقال ما من اله الا الله وما احد الا وهو يقول ذلك ويمتنع انما من اله
الا الله وانما احد الا وهو يقول ذاك لانه من لا يراد الا في النفي واحد بهذا المعنى لا يقع الا فيه وهذا كما يقال
امتنع زيد عن المجيء لا عمرو لانه وان دل على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب
امتناع المجيء له فيكون لا في قولك لا عمرو نفيا عن الثاني ما اوجبته للاول بخلاف ما جاء زيد لا عمرو فانه
صريح في النفي فيكون لا نفيا للمنفي وهو ايجاب فتخرج عن وضعها فالتشبيه بقوله امتنع زيد عن المجيء لا عمرو
من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان المنفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني
كما في انما انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي عمرو لا ضمنا ولا صريحا فليتأمل
ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا ما زيد الا القيام لا القعود وقرأت الا يوم الجمعة لا ساير الايام لان المنفي
بلا ليس منفيا بشيء من كلمات النفي اللهم الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء مشعر بان المنفي ايضا في حكم
المصرح به اي لم يرد زيد الا القيام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع ثم قال السكاكي شرط مجامعته
اي النفي بلا العاطفة للثالث اي انما ان لا يكون الوصف في نفسه مختصا بالموصوف لعدم الفائدة في ذلك
عند الاختصاص نحو انما يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم
انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في نفسه
بزيد وقال عبد القاهر لا تحسن المجامعة المذكورة في الوصف المختص كما تحسن في غيره وهذا اقرب اذ لا دليل
على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد ولم يذكروا هذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا
فكان دلالته على القصر اضعف من انما ثم قال عبد القاهر انما تنفي فيما يجيء فيه النفي يتقدم تارة نحو ما جاءني
زيد وانما جاءني عمرو ويتأخر اخرى نحو انما جاءني زيد لا عمرو وانما انت مذكر لست عليهم بمسيطر وفيه
بحث لان الكلام في النفي بلا العاطفة والا فلا دليل على امتناع نحو ما جاءني الا زيد لم يجئ عمرو وما زيد الا
قائم ليس هو بقاعد وفي التنزيل وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير واصل الثاني ان يكون
ما استعمل له مما جهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفي
والاستثناء ان يكون الحكم الذي استعمل هو له من الاحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما
فان اصل ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه ولا ينكره كذا في الايضاح وقد نقله عن دلائل الاعجاز
حيث قال اعلم ان موضع انما ان يجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما نزل هذه المنزلة وما والا بالعكس
ودلائله وقيد احتمال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطأ لم يصح القصر بل

عند عبد القاهر كما يحسن

بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد الشيخ انه يجيء لخبر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره
حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح وهو ان طريق
انما يسلك مع المخاطب في مقام لا يصر على خطائه او يجب عليه ان لا يصر ثم انه قد يترك كل من
الاصلين اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فاشار الى امثلة الاصلين وتركهما بقوله كقولك لصاحبك
وقد رأيت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا
على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اي لذلك المعلوم
الثاني اي النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول اي مقصور على
الرسالة لا يتعداها الى التبري من الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين عالمون
بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون
هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء
والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبي عم فيما بينهم
حتى كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال او قلبا عطف على قوله افرادا اي او يستعمل له الثاني حال كونه
قصر قلب نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد اباؤنا فاتونا بسلطان
مبين فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك
لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على
دعوى الرسالة اي لان الكفار القائلين بهذا القول اعني ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية
تنافي الرسالة في الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطأ منهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون احد
وا الوصفين اعني الرسالة فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الاخر اعني البشرية بناء على ما اعتقدوا
من التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا ان انتم الا بشر اي انهم مقصورون
على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان القائلين
قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون
قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء
الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من
باب مجاراة الخصم اي التماشي معه وارخاء العنان اليه والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته
ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو الاطلاع حيث يراد تبكيته اي اسكات الخصم و
الزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فالرسل عليهم السلام كانهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق
لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله تع قد من علينا بالرسالة وهذا يصلح جوابا لاثبات الرسل
البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم كما هو دأب المناظرين
ويمكن تقرير السؤال بوجه آخر وهو انه استعمل في قوله ان نحن الا بشر النفي والاستثناء مع ان المخاطبين
لا ينكرون ذلك بل يدعونه والاول اعني وفق جواب المتن فليفهم ومما يشتمل على تنزيل المعلوم منزلة
المجهول قصر قلب قوله تع حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا رسل عيسى عليه السلام ان انتم الا بشر

مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فقوله ان انتم الا بشر قصر قلب على ما قررنا الآن واما
قوله ان انتم الا تكذبون فالظاهر ايضا انه قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون
قطعا وينكرون كونهم كاذبين لكن حمله صاحب المفتاح على انه قصر افراد يعنى الذى سماه المصنف قصر
تعيين بناء على نكتة وهى ان الكفار ترى المخاطبين وتبنههم على ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغى ان يصدر
عن العاقل البتة بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعى عند
السامعين فقصروهم على الكذب قصر تعيين وكقولك عطف على قوله كقولك لصاحبك يعنى ان الاصل فى
انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وانت تريد ان ترققه عليه
اى ان تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على ذلك الاخ والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج ج
لا على مقتضى الظاهر لانه لما لم يشفق على اخيه فكانه اخطا فزعم انه ليس باخيه لكنه غير مصر على
ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم اى منزلة ما من شانه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره
لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث اى انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان
كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد
عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر الذى هو
تاكيد على تاكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال
على ان مضمون الكلام مما له خطر والعناية به مصروفة ثم التاكيد بان ثم تعقيب الكلام بما
يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون فعلم ان بين الطرق الاربعة مشاركة ربا عية
كما مر وثلاثية كاشتراك الثلثة الاول فى ان دلالتها على القصر بالوضع والثلثة الاخيرة فى
انه لا تنصيص فيها على المثبت والمنفى بل على المثبت فقط وثنائية كاشتراك الاخيرين فى صحة
المجامعة بلا العاطفة ومزية انما على العطف انه يعقل منها اى من انما الحكمان اى الاثبات
للمذكور والنفى عما سواه معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفى نحو زيد قائم
لا قاعد او على العكس نحو ما زيد قائما بل قاعد وتعقل الحكمين معا ارجح اذ لا يذهب الوهم الى عدم
القصر من اول الامر كما فى العطف واحسن مواقعها اى مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولو
الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهايم فطمع النظر والتامل منهم كطمعه منها
اى كطمع النظر من البهايم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى ما يكون واعلق ما يرى
بالقلب اذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانا نعلم
قطعا انه ليس الغرض من قوله تعالى انما يتذكر اولوا الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه
ولكن ان يذم الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهايم ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر يقع كمام و
بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا و
ما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا
وذى الحال والحال نحو ما جاء زيد الا راكبا وما جاء راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وساير المتعلقات ت
سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا فى الدار وما نام الا فى الليل وما ضربته الا للتاديب و

وما طاب الانفس ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءنى رجل
الا فاضل وما جاءنى احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا راسه وما سلب زيد الا ثوبه وفى الاستثناء
يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما ترى فى الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا
قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقى فيرجع فى التحقيق الى قصر الصفة على
الموصوف او قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقى افرادا او قلبا او تعيينا كما مر و
لا يخفى اعتبار ذلك وقل تقديمهما بحالهما اى جاز على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور
حال كون المقصور عليه والاداة بحالهما وهو ان يكون الاداة متقدمة على المقصور عليه والمقصور عليه
يليها نحو ما ضرب الا عمرا زيد فى قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا زيد
عمرا فى قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر لا اشتهى يا قوم الا كارها
باب الامير ولا دفاع الحاجب وقوله كان لم يمت حى سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائح وكذا ساير
المعمولات وانما قل ذلك لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو فى الاول
هى الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد فى الثانى هى الضرب المتعلق بعمرو ولا مطلق الضرب
فلابد من تقديم الفاعل فى الاول والمفعول فى الثانى ليتم تلك الصفة وانما جاز مع قلة لانها فى الحقيقة
تامة بذكر المتعلق فى الاخر وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن مكانهما بان يؤخر اداة
الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال فى ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب عمرا الا زيد بتقديم الاداة و
المفعول على الفاعل لكن مع تاخير الاداة عن المفعول وفى ما ضرب عمرا الا زيد ما ضرب زيد الا عمرا
بتقديم الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تاخير الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اختلال المعنى و
انعكاس المقصود فالضابط ان المقصور عليه يجب ان يلى اداة الاستثناء سواء كانا متاخرين عن
المقصور كما هو الشايع او متقدمين عليه كما هو القليل واعلم ان تقديمهما بحالهما ايضا مما منعه
بعض النحاة وقالوا الظرف فى قوله تعالى وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادى الراى منصوب
بمضمر اى اتبعوك فى بادى الراى وكذا باب الامير فى البيت الاول اى لا اشتهى باب الامير والنوائح
فى البيت الثانى مرفوع بمضمر اى قامت النوائح وعمرا فى قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر
كانه قيل لما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا اى ضرب عمرا قال المص وفيه نظر لاقتضائه يد
القصر فى الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لابهامه استفهام عن جميع من وقع عليه
الفعل حتى كانك اذا ضربت زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى تاتى
بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عمرو فى المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون
القصر فى الفاعل والمفعول جميعا وقد خفى على بعضهم هذا البيان فمنعوا ذلك الاقتضاء قائلين ان
الفعل المضمر ليس فيه اداة القصر فمن اين يلزم القصر فى المفعول نعم يمكن ان يقال انا نلتزم اقتضاه
القصر فى الفاعل والمفعول جميعا ونمنع صحة هذا الكلام فى غير هذا المقام ووجه الجميع اى السبب فى افادة
النفى والاستثناء القصر فيما بين المبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك ان النفى فى الاستثناء
المفرغ وهو الذى ترك فيه المستثنى منه فرغ الفعل الذى قبل الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا

يتوجه الى مقدر رهو مستثنى منه لان الا يتوجه الى المقدر رهو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضى
مخرجا منه عام ليتناول المستثنى وغيره ويتحقق الاخراج ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص قال
صاحب المفتاح ولذلك ترانا فى علم النحو نقول تانيث الضمير فى كانت فى قراءة الجعفران كانت الا
صيحة بالرفع وفى ترى مبنيا للمفعول فى قراءة الحسن فاصبحوا الا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفى
بيت ذى الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى
شئ من الاشياء وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ العامل الى ما بعد الا بان حذف المستثنى منه فلا ضمير
فى الفعل اصلا فالاحسن ان يقال تانيث الفعل كما فى الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة
ذرة الفاعل فى الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا كيف يسند الفعل المنفى الى الفاعل المراد وقوع الفعل
منه واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور ففى الفعل ضمير عايد اليه كما فى قوله
اذا كان غدا فاتنى فان اسم كان ضمير عايد الى ما نحن عليه وكقوله تع ولا يحسبن الذين يفرحون بما
اتوا فيمن قراء بالياء فان فاعله ضمير عايد الى حاسب لامتناع حذف الفاعل فعلى مذهبه يكون هذه
مثل ما قام الا هند بدلا عن الضمير العايد الى احد لكن التزم فى هذا القسم الابدال ولم يجوز النصب
لاسقاط المستثنى منه من اللفظ بالكلية والاقتصار على الضمير العايد الى ما ليس فى اللفظ وانصراف
العامل الى المستثنى مناسب للمستثنى فى جنسه بان يقدر فى نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفى
ما كسوته الا جبة لباسا وفى نحو ما جاءنى الا راكبا كاينا على حال من الاحوال وفيما سرت الا يوم الجمعة
وقتا من الاوقات وفى ما صليت الا فى المسجد فى مكان من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يصح تفسير
المناسبة فى الجنس بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر فى ما كسوته
الا جبة شيئا مع صحة اطلاقه على الجبة وكذا فى ساير الامثلة المذكورة بل المراد اخص من ذلك و
فى صفته يعنى فى كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان النفى متوجها الى هذا
المقدر العام المناسب للمستثنى فى جنسه وصفته فاذا اوجب منه اى من ذلك المقدر شئ بالا
جاء القصر ضرورة بقاء ما عداه على صفة الانتفاء واعلم انه قد يقع بعد الا فى الاستثناء
المفرغ الجملة وهى اما خبر مبتدا نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءنى منهم رجل الا يقوم وقعد
او حال نحو ما جاءنى زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو
ما اتيته الا اتانى وفى الحديث ما ايس الشيطان من بنى آدم الا اتاهم من قبل النساء وذلك لقصد
لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء ولهذا الحال لا يقارن مضمونه
مضمون ما مله الا على تاويل العزم والتقدير اى ما ايس الشيطان من بنى آدم غير النساء الا
عازما على اتيانهم من قبلهن كقولهم خرج الامير معه صقر صايدا به غدا اى جاعل المعزوم
عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وفى انما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمرا فالقيد
الاخير بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه على المقصور
عليه غيرهما للالتباس فانه انما جاز فى النفى والاستثناء على قلة لعدم الالتباس بناء على ان
المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور او اخر عنه وههنا ليس الا مذكورا بل

الكلام مختص بمعناه فلو قلنا فى انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد انعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا فى ما ضرب ب
زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وههنا نظر و
هو ان تقديم المقصور عليه جايز اذا كان نفس التقديم مفيدا للقصر كما فى قولنا انما زيدا ضربت فانه
لقصر الضرب على زيد قال ابو الطيب اساميا لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها اى ما ذكرناها الا للذة و
يمكن الجواب بان الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا من انما وههنا ليس كذلك وغير كالا فى افادة القصرين
اى قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا تقول فى قصره
ما زيد غير شاعر افرادا وما زيد غير قايم قلبا وفى قصرها ما شاعر غير زيد بالاعتبارين بحسب
المقام وفى امتناع مجامعة لا العاطفة لا تقول ما زيد غير شاعر لا منجم وما شاعر غير زيد لا عمرو
لان نفى شرطها ان لا يكون منفيها منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفى الباب السادس الانشاء
الانشاء قد يقال على الكلام الذى ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على فعل المتكلم اعنى
القاء الكلام الانشائى كالاخبار والمراد ههنا هو الثانى لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى التمنى
والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ
الموضوع له كذا وكذا الظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمنى وكذا البواقى ولا يتوهم ان
هذا يقتضى كون البحث عن غير احوال اللفظ لان المقصود ينجر اليه آخر الامر فالانشاء ضربان طلب
كالاستفهام والامر والنهى ونحو ذلك وغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود
والقسم ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث
لم تذكر فى بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاءات الغير الطلبية فى الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء و
لهذا قال صاحب المفتاح ان السابق فى الاعتبار هو الخبر والطلب فالانشاء ان كان طلبا استدعى
مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعى ذلك
حتى اذا كان المطلوب حاصلا يمتنع اجراؤها على معناها الحقيقى ويتولد منها بحسب القراين ما يناسب
المقام وانواعه كثيرة وهى على ما ذكره المصنف خمسة التمنى والاستفهام والامر والنهى والنداء لانه اما
ان يقتضى كون مطلوبه ممكنا او لا الثانى التمنى والاول ان كان المطلوب به حصول امر فى ذهن الطالب
فهو الاستفهام وان كان المطلوب حصول امر فى الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهى و
ان كان ثبوته فان كان باحدى حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر منها التمنى وهو طلب حصول
شئ على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمنى لان الانسان كثيرا ما يحب
المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يجئ وقد يكون محالا كما تقول ليت الشباب يعود
اذا كان ممكنا لكنه يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية فى وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل
او عسى ولما ذكر ما هو موضوع للتمنى اشار الى ما يستعمل فى التمنى مجازا فقال وقد يتمنى بهل نحو
هل لى من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم و
استدعاء الاستفهام الجهل بثبوته وانتفائه والنكتة فى التمنى بهل والعدول عن ليت هو ابراز
المتمنى لكمال العناية به فى صورة الممكن الذى لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو تاتينى فتحدثنى

بالنصب على تقدير فان تحدثني فان النصب قرينة تدل على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع
بعدها على اضمار ان وانما يضمر ان في جواب الاشياء الستة والمناسب للمقام ههنا هو التمني ومما يفرض
هو غير الواقع واقعا كذلك يطلب بليت وقوع ما لا اطماعية في وقوعه وقيل انها لو التي تجيء بعد
فعل فيه معنى التمني نحو ودوا لو تدهن وهي حرف مصدرية وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التمني
فينتصب الفعل بعدها نحو لو كان لي مال فاحج اي اود لو كان لي مال قال التنزيع لو ان لي كرة فاكون
من المحسنين قال السكاكي كان حروف التنديم والتحضيض وهي هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا
ولوما ماخوذة منهما اي كانها ماخوذة من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما مركبين مع لا وما
المزيدتين لتضمينهما علة بقوله مركبين والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا
بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض من هذا التركيب والتزام جعل هل ولو متضمنين
معنى التمني ليتولد منه علة لتضمينهما يعني ان الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني بل ان
يتولد منه اي من معنى التمني المتضمنين هما اياه في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته
على معنى ليتك اكرمته قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم
ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه على القيام ونحو هذا فلا يخ من ضرب من التوبيخ واللوم على
ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول الاول
ومعنى التمني مفعوله الثاني وهذا وان لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال
مركبة مع لا وما المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على الزام هل ولو معنى التمني وهذا مشعر بان
ما يقع في بعض النسخ لتضمنهما ليس على ما ينبغي وكذا قوله ليتولد ايضا محصول كلام صاحب المفتاح حيث
قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا فكان المعنى ليتك اكرمته متولدا منه معنى التندم وانما لم يجعل تركيبهما
من اول الامر لتضمين معنى التنديم والتحضيض من غير توسط معنى التمني جريا على مقتضى المناسبة
فان هل ولو قد تستعملان للتمني وتمني ما مضى يناسب التنديم وما يستقبل السؤال والتحضيض و
انما ذكر هذا الكلام بلفظ كان لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منهما حرفا موضوعا للتنديم و
التحضيض من غير اعتبار التركيب فان التصرف في الحروف مما اباه كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى له
حكم ليت وينصب في جوابه المضارع على اضمار ان نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن
الحصول فبسبب بعده عن الحصول اشبه المحالات والممكنات التي لا اطماعية في وقوعها فيتولد
منه التمني لما مر من انه طلب محال او ممكن لا طمع في وقوعه بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء لا وثوق
بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب
المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت الساعة وبهذا ظهر ان الترجي
ليس بطلب ومنها اي ومن انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن
فان كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا
فهو التصور والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين وانى و
متى وايان فبعضها يختص بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء

بشيء منها بل يعمهما القبيلين وبهذا الاعتبار صار احد وتقدمه المصنف فقال فالهمزة لطلب التصديق
اي ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها وهذا معنى الحكم والاسناد وما يجري مجراهما كقولك
اقام زيد وازيد قائم فانت عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او السلب وتطلب تعيينها او
التصور اي ادراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه ادبس في الاناء ام عسل فانك
تعلم ان في الاناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند افي الخابية دبسك ام في الزق
فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية او الزق والمطلوب هو التعيين فالمطلوب
في جميع ذلك معلوم بوجه اجمالي ويطلب بالاستفهام تفصيله ولهذا اي لمجيء الهمزة لطلب التصور
لم يقبح في طلب تصور الفاعل ازيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول اعمرا عرفت
كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب
حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور اي تعيين الفاعل والمفعول و
هذا ظاهر في اعمرا عرفت واما في ازيد قام فلا اذ لا نم ان تقديم المرفوع يستدعي التصديق بنفس الفعل
غايته انه محتمل لذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق ويكون
تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه علل قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد الا انه مختص
بطلب التصديق كما سيجيء والمسؤول عنه بها اي الذي يسأل عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في اضربت
٢ زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام
ان تعلم وجوده فهي على هذا لطلب التصديق بصدور الفعل منه واذا قلت اضربت زيدا ام اكرمته
فهو لطلب تصور المسند اضرب هو ام اكرام والتصديق حاصل بثبوت احدهما فمثل هذا يحتمل ان يكون
لطلب التصديق وان يكون لطلب تصور المسند ويفرق بينهما بحسب القراين فنحو قولك افرغت من
الكتاب الذي كنت تكتبه سؤال عن وجود نفس الفعل ونحو اكتبت هذا الكتاب ام اشتريته سؤال
عن تعيين المسند وبهذا يظهر ان كلام المصنف لا يخ عن تعسف والفاعل في انت ضربت زيدا اذا
كان الشك في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد والمفعول في ازيدا ضربت اذا كان الشك
في المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا ساير المتعلقات نحو افي الدار صليت اليوم
الجمعة سرت وتاديبا ضربته وراكبا جئت ونحو ذلك قال الشيخ في دلايل الاعجاز ومما يؤيد ذلك
انك تقول اقلت شعرا قط ارايت اليوم انسانا فيصح ولا يصح ان تقول ءانت قلت شعرا قط
ءانت رايت انسانا اذ لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل ذلك لان ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة
الى فعل مخصوص نحو ان تقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار وما اشبه ذلك مما يمكن ان ينص
فيه على معين فاما قيل شعر على الجملة ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه ليس مما
يختص بهذا دون ذاك حتى يسأل عن فاعله وهل لطلب التصديق فحسب وتدخل على الجملتين
نحو قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا
اي لاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها
متصلة وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فهي لا تكون الا لطلب التصور

يسئل بالهمزة هو ما يليها

بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فبينهما تدافع فيمتنع بخلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو وقيل هل زيد قام فانه يقبح ولا يمتنع لما سيجيء فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق في ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما وقبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل طلبا لحصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت زيدا ضربت لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام غير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه لتقبيحه سوى ان الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجه الجيب اتى على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا قائل به دون ضربته اي لم يقبح هل زيدا ضربته لجواز تقدير المفسر قبل زيدا اي هل ضربت زيدا ضربته بل هذا ارجح لان الاصل تقديم العامل على المعمول فلا يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق فيحسن وذكر بعض المحققين من النحاة انها مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته بل لا بد من ايلائها اياه لفظا وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك اي لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والتاخير في نحو رجل عرف واجب وان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله واسروا النجوى الذين ظلموا وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف ويلزمه اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل على ما مر مع انه قبيح باتفاق النحاة وما ذكره صاحب المفصل من ان نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل فتصحيح للوجه القبيح البعيد لا انه شايع حسن وههنا نظر وهو انا لا نم لزوم ذلك لجواز ان يكون قبيحا لعلة اخرى فان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فغاية ما في الباب انه لا يلزم على ما ذكره السكاكي قبح هل زيد عرف لا انه يلزم عدم قبح وعلل غيره اي غير السكاكي قبحهما اي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل بمعنى قد في الاصل واصله اهل كقوله اهل عرفت الدار بالغريين وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام فاقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام وقد من لوازم الافعال فكذا ما هي بمعناها فان قلت هذا يقتضي ان لا يصح او يقبح دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد والا فما الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق انها اذا رأت الفعل في حيزها تذكرت عهود بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم يره في حيزها فانها تسلت عنها ذاهلة وهي اي هل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك يعني انه لا يصح استعمال هل لانكار اثبات الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار الفعل الواقع في

في الحال فعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل وقد صرح السكاكي بذلك وقال فذا ان يكون الضرب واقعا في الحال وعلم ان هذا الامتناع جار فيما اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال او حالية كما في قوله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك اتضرب اباك واتشتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل في هذا الموقع وبهذا ظهر فساد ما قيل انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنته الى الوقوع الفعل وانتفاؤها ههنا ممنوع الا ترى الى صحة قولنا سيجيء زيد راكبا وساضرب زيدا وهو بين يدي الامير قال الحماسي ساغسل عني العار بالسيف جالبا علي قضاء الله ما كان جالبا وفي التنزيل سيدخلون جهنم داخرين واعجب من هذا ان بعضهم لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لما سنذكره في بحث الحال فهم منه ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح تقييده هل تضرب واورد قول النحاة دليلا على كلامه وهو ينادي على خطائه ولم ينقل عن احد امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال ولعمري ان التعرض لامثال هذه المباحث مما لا ينبغي ان يشتغل به لكنا نخاف على القاصرين ان يقعوا فيها من غير تامل وياخذوها مذهبا ولاختصاص التصديق بها اي بكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما يقال لخصك العبادة بمعنى لا نعبد غيرك وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر ما موصولة وكونه مبتدأ خبره اظهر وزمانيا خبر لكون اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه له اما اقتضاء الثاني اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال الذي فظاهر اذ المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اعني اختصاصها بالتصديق لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال من حيث هي لا الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء من حيث هي لان الذوات ذوات فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل ولهذا اي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون مع انه موكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف لان ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله كما في هل تشكرون لانها داخلة على الفعل حقيقة وفي هل انتم تشكرون لانها داخلة على الفعل تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وايضا فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من افانتم شاكرون وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معها اي ترك الفعل مع هل ادل على ذلك اي على كمال العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا اي ولان هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبات وابراز ما سيتجدد في معرض الموجود بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد فكان الاولى به ان يدخلها على الفعل كما هو اصلها وهي اي هل قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء

اولاوجوده كقولنا هل الحركة موجودة اولاموجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء
اولاوجوده له كقولنا هل الحركة دائمة اولادائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة اولاوجوده لها
وقد اخذ في هذه شيئان غير الوجود وفي الاولى شيء واحد فلذا كانت مركبة بالنسبة اليها فالوجود
في البسيطة محمول وفي المركبة رابطة والباقية من الفاظ الاستفهام تشترك في انها لطلب التصور
فقط وتختلف من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شيء اخر قيل فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء
طالبا ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه وانه لاي معنى وضع فيجاب بايراد لفظ اشهر سواء
كان من هذه اللغة او من غيرها او ماهية المسمى اي حقيقته التي هو بها كقولنا ما الحركة اي
ما حقيقة مسمى هذا اللفظ ويجاب بايراد ذاتياته من الجنس والفصل ويقع هل البسيطة في الترتيب
بينهما اي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية بمعنى ان مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح
الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه
ان يطلب وجود ذلك المفهوم ثم من لم يعرف انه موجود استحال منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم
لا ماهية ولا حقيقة له لان الماهية ما به يكون الشيء هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم
من اللفظ بالجملة وبين الماهية التي فهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما
ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة
المنطق فالموجودات لما كان لها مفهومات وحقائق كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة
واما المعدومات فلما لم يكن لها الا المفهومات لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات
لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع في اول التعاليم من حدود الاشياء التي
يبرهن على وجودها في اثناء العلم انما هي حدود بحسب شرح الاسم ثم لما ثبت وجودها وبرهن عليه
صارت تلك الحدود بعينها حدودا بالذات والحقيقة كذا ذكره الشيخ في الشفاء فعلم ان الجواب الواحد يكون
حدا بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد في وقتين ومن للعارض
المشخص لذي العلم اي يطلب عن الامر الذي يعرض لذي العلم فيفيد تشخيصه وتعيينه كقولنا من
في الدار فانه يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخيصه واما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيل ذكرناه
نحو ابن فلان واخو فلان وما اشبه ذلك فانما يصح من جهة ان المخاطب يفهم منه التشخص بحسب
انحصار الاوصاف في الخارج في شخص وان كانت تلك الاوصاف نظرا الى مفهوماتها كليات وقال
السكاكي يسأل بأي عن الجنس تقول اي ما عندك اي اي جنس من اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب
ونحوه ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ
مفرد موضوع وما الاسم اي اي اجناس الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير مقترن
باحد الازمنة او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفي الحديث سيروا فقد سبق المفردون
قيل وما المفردون يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات ويسأل بمن عن الجنس من ذوي
العلم تقول من جبريل اي ابشر ام ملك ام جني وفيه نظر اذ لا نسلم انه سؤال عن الجنس وانه يصح
في جواب من جبريل ان يقال ملك بل جوابه انه ملك ياتي بالوحي الى الرسل ونحوه كما يجاب [illegible]

للسامع تشخيصه وتعيينه واما ما ذكره السكاكي في قوله تع حكاية فمن ربكما يا موسى ان
معناه ابشر هو ام ملك ام جني ففساده يظهر من جواب موسى بقوله ربنا الذي اعطى
كل شيء خلقه ثم هدى فانه قد اجاب بما يفيد تعيينه وتشخيصه على ما ذكرنا ويسأل باي
عما يميز احد المتشاركين في امر يعمهما نحو اي الفريقين خير مقاما اي نحن ام اصحاب محمد فانه
الكافرين والمؤمنين وهم اصحاب محمد م قد اشتركا في الفريقية فسألوا عما يميز احدهما عن
الآخر والامر الاعم المشترك فيه وهو مضمون ما اضيف اليه اي يوضحه قوله في المفتاح للقائل
القائل عندي ثياب فتقول اي الثياب هي فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها في
الثوبية قيل انه اذا اضيف الى مشار اليه كقولك ايهم يفعل كذا فجوابه اسم متضمن للاشارة
الحسية او اسم علم واذا اضيف الى كلي مميزا غير وعلى الجملة هو طالب التمييز ويسأل بكم عن
العدد نحو سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة اي كم آية آتيناهم اعشرين ام ثلثين
ام غير ذلك والغرض من ذلك السؤال التقريع والاستفهام استفهام تقرير اي حمل على الاقرار
ومن آية مميز كم بزيادة من قالوا اذا فصلوا بينه وبين مميزه بفعل متعد وجب زيادة من
فيه لئلا يلتبس بالمفعول كما مر في الخبرية وذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز الاستفهامية منية
لم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو واقول سل
بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ويسأل بكيف عن الحال وباين عن المكان ومتى عن
الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبايان عن الزمان المستقبل قيل ويستعمل في مواضع التفخيم
مثل يسأل ايان يوم الدين وانى يستعمل تارة بمعنى كيف ويجب ان يكون بعده فعل نحو فأتوا حرثكم
انى شئتم اي على اي حال شئتم ومن اي شق اردتم بعد ان يكون المأتي موضع الحرث ولم يجئ انى
زيد بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا اي من اين لك هذا الرزق الآتي كل يوم
وقوله يستعمل اشعار بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة وفي
الاخر مجازا او لا بنصاب ذكر بعض النحاة ان انى بمعنى اين الا انه في الاستعمال يكون مع من ظاهرا
كما في قوله من اين عشرون لنا من انى او مقدرا كقوله تع انى لك هذا اي من انى اي من اين
فقال المصنف انه قد يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك من جهة اضمار من او بدونه ثم
ان كلمات الاستفهام بعضها مختص بطلب التصديق كهل وبعضها مختص بطلب التصور كسائر
الاسماء الاستفهامية وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجيء لطلب التصور والتصديق وهي اعرقها
في الاستفهام ولهذا يجوز ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تع ام هل
تستوي الظلمات والنور وقوله امن هذا الذي هو جند لكم وقوله ام ماذا كنتم تعملون وقول
الشاعر ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن وام هذه بمعنى بل التي تكون
للانتقال من كلام الى آخر من غير اعتبار استفهام كقوله تع ام انا خير من هذا الذي هو مهين
وبهذا يبطل ما قيل في قوله تع اكذبتم باياتي ولم تحيطوا بها علما ام ماذا كنتم تعملون من ان ام
ان كانت متصلة فشرطها ان يليها احد المستويين والآخر يلي الهمزة وهذا ليس كذلك وهو

ظاهر وان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها اذ هو
لا يستفهم عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل في الجواب من انها متصلة والمعنى اكذبتم ام لم تكذبوا
واذا لم تكذبوا فاى شئ كنتم تعملون ثم هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام
مما يناسب المقام بمعونة القرائن وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من اى نوع من انواعه مما
لم يحم احد حوله كالاستبطاء نحو كم دعوتك ومنه قوله تع حتى يقول الرسول والذين امنوا معه متى
نصر الله وبيت السقط الام وفيم تنقلنا دكاب وتأمل ان يكون لنا اوان والتعجب نحو ما لى
لا ارى الهدهد والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسئ الادب الم
اؤدب فلانا اذا علم ذلك والتقرير قد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وقد يقال بمعنى
حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه وهو الذى قصده المصنف هٰهنا بايلاء المقرر به
الهمزة اى بشرط ان يلى الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به كما مر في حقيقة الاستفهام من
ايلاء المسؤل عنه الهمزة تقول اضربت زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار بالفعل واانت
ضربت في تقريره بالفاعل وازيدا ضربت في تقريره بالمفعول وكذا ابزيد مررت وارا كبا
سرت وغير ذلك وقد جعل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله تع حكاية ءانت فعلت هذا
بالهتنا يا ابراهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام وقد كان بل على
الاقرار بانه منه كان كيف وقد اشاروا الى الفعل في قولهم ءانت فعلت هذا وقال بل
فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لقيل أفعلت او لم افعل واعترض المصنف عليه بانه
ان يكون الاستفهام على اصله اذ ليس في السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم عم
هو الذى كسر الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام واجيب بانه يدل عليه ما قبل الآية
وهو انه عم قد حلف بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما راوا
كسر الاصنام قالوا من فعل هذا بالهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال
له ابراهيم فالظاهر انهم قد علموا ذلك من حلفه وذمه الاصنام وقد روى انهم هربوا
وتركوه في بيت الاصنام ليس معه احد فلما ابصروه يكسرهم اقبلوا اليه يسرعون
ليكفوه وقوله بايلاء المقرر به الهمزة يعنى اذا كان التقرير بالهمزة فانها هى التى تجئ للتقرير بالفعل
والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف البواقى فانه هل يكون للتقرير بنفس الحكم نحو هل ثوب الكفار
والاسماء الاستفهامية للتقرير بما يسأل بها عنه نحو كم اتيناهم من اية وماذا فعلت بفلان
ومن الذى قتلته ونحو ذلك والانكار كذلك اى بايلاء المنكر الهمزة يعنى اذا كان الانكار بالهمزة
واما غيرها وان صح مجيئه للانكار فلا يجرى فيه هذا التفصيل وهو مثل قولك ماذا يضرك
لو فعلت ومن ذا فعل كذا وكم تدعونى وكيف تؤذى اباك ومن اين تدرى ما العرار من الرند
وما اشبه ذلك واما الهمزة فهى للانكار ما يليها كالفعل في قوله ايقتلنى والمشرفى مضاجعى
ما بعده ذكر ما يكون منحاس الفعل فلو كان لانكار الفاعل وانه ليس ممن يتصور منه الفعل على
ما يسبق الى الوهم لما احتاج الى ذلك وكالفاعل في قوله تع اهم يقسمون رحمة ربك فان المنكر

ان يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة وكالمفعول في قوله تع اغير الله اتخذ وليا فان المنكر
هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولى واما قوله تع اتتخذ اصناما الهة فان المنكر هو نفس اتخاذ
الالهة فلهذا اولى الفعل الهمزة والى لى في قولك اراجلا اسير وكذا غير ذلك من المتعلقات ونحو
ازيدا ضربت يحتمل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب تقدير المفسر وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل
فقد يكون الانكار على نفس الفاعل بحمل التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم على ان يكون التقديم
لمجرد التقوى وجعل صاحب المفتاح قوله تع افانت تكره الناس وافانت تسمع الصم من قبيل تقوية حكم
الانكار نظرا الى ان المخاطب وهو النبى عم لم يعتقد اشتراكه في ذلك ولا انفراده به وجعلهما صاحب الكشاف
من قبيل التخصيص نظرا الى انه عليه لفرط شغفه بايمانهم وتبالغ حرصه على ذلك كانه يعتقد قدرته
على ذلك لا يقال همزة الانكار بمنزلة حرف النفى وقد مر ان ما يلى حرف النفى يفيد التخصيص قطعا فكيف
يحمله السكاكى على التقوى دون التخصيص لانا نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة حرف النفى في ذلك فالسكاكى
لم يفرق بين ما يلى حرف النفى وغيره بل جعله للجميع محتملا للتقوى والتخصيص ان كان مضمرا ومتعينا للتخصيص
ان كان مظهرا منكرا وللتقوى ان كان معرفا وقد اشار هنا الى تذكر هذا التفصيل ثم قال فلا تحتمل قوله
آلله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره ولكن احمله على الابتداء مرادا
منه تقوية حكم الانكار وهذا توهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم وانكار نفس الفاعل اذا ساعد
عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما سبق من ان المظهر المعرف لا يحتمل اعتبار التقديم فكانه بنى
هذا على مذهب القوم ومنه اى من مجئ الهمزة للانكار اليس الله بكاف عبده اى الله كاف لان انكار
النفى نفى له ونفى النفى اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اى لحمل المخاطب على الاقرار
بما دخله النفى وهو الله كاف لا بالنفى وهو ليس الله بكاف وهكذا قوله تع الم نشرح لك صدرك
والم يجدك يتيما وما اشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير و
كلاهما حسن فعلم ان التقرير ليس يجب ان يكون بالحكم الذى دخل عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب
من ذلك الحكم وعليه قوله تع ءانت قلت للناس اتخذونى وامى الهين فان الهمزة فيه للتقرير
اى بما يعرفه عيسى من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فافهم وقوله والانكار كذلك دال
على ان صورة انكار الفعل ان يلى الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلى فيها الفعل الهمزة
اشار اليها بقوله ولانكار الفعل صورة اخرى وهو نحو ازيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما
من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما نفيته من اصله لانه لا بد له من محل
يتعلق به وعليه قوله تع قل آلذكرين حرم ام الانثيين اما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان
الغرض انكار التحريم من اصله وكذا اذا وليها الفاعل نحو ازيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما
وغير الفاعل نحو افى الليل كان هذا ام في النهار وافى السوق كان هذا ام في المسجد الى غير ذلك والانكار
اما للتوبيخ اى ما كان ينبغى ان يكون ذلك الامر الذى كان نحو اعصيت ربك فان العصيان
واقع ففى هذا الاستفهام تقرير بمعنى التثبيت وانكار بمعنى انه كان لا ينبغى ان يقع وعليه قوله
افوق البدر يوضع لى مهاد فانه للتقرير مع شائبة من الانكار مادعاء انه اعلى مرتبة من ذلك

٧ ونحو قوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه لانكار المفعول بعده الفعل بعده صح

او لا ينبغي ان يكون اى يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل نحو اتعصى
ربك بمعنى لا ينبغي ان يتحقق العصيان او للتكذيب في الماضي اى لم يكن نحو افاصفيكم ربكم بالبنين
اى لم يفعل ذلك او في المستقبل اى لا يكون نحو انلزمكموها اى انلزمكم تلك الهداية او الحجة اى انكرهكم
على قبولها ونقسركم على الاهتداء بها والحال انكم لها كارهون يعني لا يكون هذا الالزام وعليه قوله
تع هل جزاء الاحسان الا الاحسان وقول الشاعر وهل يذخر الضرغام قوتا ليومه اذا ادخر النمل
الطعام لعامه وقد يكون استفهام الانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ ايضا كقوله تع ماذا عليهم بمعنى
اى تبعة ووبال عليهم في الايمان وترك النفاق وهذا للذم والتوبيخ والا فكل مصلحة فيه و
التهكم عطف على الاستبطاء نحو اصلوتك تامرك ان نترك ما يعبد اباؤنا والتحقير نحو من هذا
والتهويل كقراءة ابن عباس رضي الله عنه ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون
بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين والاستبعاد نحو
انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه هذا كله ظاهر والحاصل ان كلمة الاستفهام
اذا امتنع حملها على حقيقتها تولد منه بمعونة القرائن ما يناسب المقام ولا ينحصر المتولدات فيما ذكره
المصنف ولا ينحصر ايضا شيء منها في اداة دون اداة بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب
فلا ينبغي ان تقتصر في ذلك على معنى سمعته او مثال وجدته من غير ان تتخطاه بل عليك بالتصرف و
استعمال الروية والله الهادي اى من انواع الطلب الامر وعرفوه بانه طلب فعل غير كف بمعنى جهة الاستعلاء
واحترز بغير الكف عن النهي وبقوله على جهة الاستعلاء اى على طريق طلب العلو سواء كان عاليا
حقيقة او لا عن الدعاء والالتماس وفيه نظر لانه يخرج نحو اكفف عن القتل ثم اختلف الاصوليون في ان
صيغة الامر لما وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب
على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك بينهما وهو
الطلب وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل
منها وقيل للقدر المشترك بين الثلثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب ولما لم يكن
الدلائل مفيدة للقطع بشيء من ذلك لم يجزم المصنف بشيء واشار الى ما هو الظاهر عند العقل لقوة اما
فقال والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا في
هذا اشارة الى ان اقسام صيغة الامر ثلثة الاول المقترنة باللام الجازمة وتختص بما ليس للفاعل
المخاطب والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث
اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاولان لغلبة استعمالهما في حقيقة
الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء يسميهما النحويون امرا سواء استعملا في حقيقة الامر او في
غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا تمييزا
بين البابين موضوعة لطلب الفعل استعلاء اى حال كون الطالب مستعليا سواء كان عاليا في نفسه
او لا لتبادر الفهم عند سماعها اى سماع الصيغة الى ذلك الطلب اعني طلب الفعل استعلاء والتبادر
الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة نحو قم وليقم الى

الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة او لام
الاباحة مثلا يمد كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لانه حقيقة الامر وفيه نظر
لانا لا نسلم ان الامر في قولهم صيغة الامر مثلا بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الامر في عرفهم حقيقة
في قم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة العام الى الخاص بدليل انهم
يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع ومثالهما فليتامل ويمكن ان يجاب عنه بانا
سلمنا ذلك لكن تسميتهم نحو قم وليقم امرا دون ان يسموه اباحة مثلا يمد ذلك في الجملة
وان لم يصلح دليلا عليه وقد يستعمل صيغة الامر لغيره اى لغير طلب الفعل استعلاء مما يناسب
المقام بحسب القرائن وذلك بان لا يكون لطلب الفعل اصلا او يكون لطلبه لكن لا على سبيل
الاستعلاء فالى الاول اشار بقوله كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد اى
التخويف وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ مع تخويف وفي الصحاح هو تخويف مع دعوة فالتهديد (يد)
نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين
والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم
قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة فيفيد دلالة على سرعة تكوينه
تع اياهم قردة وانهم مسخرون له منقادون لامره وفي الاهانة لا يحصل اذ لا يصيرون حجارة
وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق بينها وبين
الاباحة ان المخاطب في الاباحة كانه توهم ان ليس يجوز له الاتيان بالفعل فابيح واذن له في
الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع له
وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما والتمني نحو قول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل
الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل الاصباح الصبح والانجلاء الانكشاف يقول لليل اطلب منك
الانكشاف بضياء الصبح ثم قال وليس الصبح بافضل منك عندي لاني اقاسي هموي نهارا كما اقاسيها ليلا ولان
نهاري يظلم في عيني لازدحام الهموم علي فليس الغرض طلب الانجلاء لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى
ذلك تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشتياق ولاستطالته تلك الليلة كانه
لا يرتقب انجلاءها وليس له طماعية ولا توقع فلهذا حمل على التمني دون الترجي والى الثاني اعني ما يكون
لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء اشار بقوله والدعاء نحو رب اغفر لي فانه طلب للفعل على سبيل
التضرع والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع ايضا
هذا ولكن الالتماس في العرف انما يقال للطلب على سبيل نوع من التضرع لا الى حد الدعاء ثم الامر قال
السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم عند
الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا
قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع (ع)
لا الى انه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن
القرائن بل ليس مفهومه الا الطلب استعلاء والفور والتراخي مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه

فانه لا دلالة للامر على شيء منهما ومنها اي من انواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء
وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو لا تفعل وفي عرف النحاة يسمى نفس هذه الصيغة نهيا فاي معنى
استعمل كما يسمى افعل امرا وهو كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وليس كالامر في عدم الفور
وعدم التكرار اذ الحق ان النهي يقتضي الفور والتكرار وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي
راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا الى
ايصال الواقع كقولك في الامر للمتحرك تحرك اي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه
الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب
البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده او ترك
الفعل وهو نفس ان لا تفعل والمذهبان متقاربان ففي الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان
يستعمل لا لطلب الكف او الترك كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر ان
ليس المراد طلب كفه عن الامتثال او يستعمل لطلب الكف والترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على
التضرع فيكون دعاء نحو اللهم لا تشمت بي اعدائي او على سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساو بك
لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما عليه المخاطب من الفعل و
الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم و لا تحسبن الله غافلا اي دم واثبت على ذلك وهذه الاربعة
يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة
مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام اين بيتك ازرك
اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني اكرمك وفي النهي لا تشتمني يكن خيرا لك اي
ان لا تشتمني يكن خيرا لك وقد ذكر في تحقيقه وجهان احدهما ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب
لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجود ذلك السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب في الخارج
لان العلة الغائية بوجودها معلولة للعلة الفاعلية وان كانت بماهيتها علة لعلية العلة الفاعلية
ولهذا قالوا العلة الغائية تتقدم في الذهن على المعلول وتتاخر في الخارج عنه وهذا معنى قولهم اول الفكر
آخر العمل ولما كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل مسببا عن الطلب في الخارج مفهوما من ذكره
الطلب ودل عليه ذكر المسبب الذي يصلح سببا حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط
والسبب اذ ليس معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول ومسببية الثاني فانجزم السبب الحامل بان مقدرة
بعد هذه الاشياء وثانيهما ان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم عليه والحامل على الكلام الخبري افادة
المخاطب بمضمونه وعلى الطلبي كون المطلوب مقصودا للمتكلم اما لذاته او لغيره يعني يتوقف ذلك
الغير على حصوله وتوقف ذلك الغير على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما
يصلح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده
ذلك غلب ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط مع ذكر
ذلك الشيء ظاهرا هذا اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزاء من مفهوم ما
وقصد السببية بخلاف قولنا اين بيتك اضرب زيدا في السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرفنيه

ان تعرفنيه اضرب زيدا في السوق واما قوله تع قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة فلان الشرط
لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شيء آخر
نحو ان توضأت صحت صلوتك واذا لم يقصد السببية بقي المضارع على رفعه اما حالا نحو ذرهم في
خوضهم يلعبون او وصفا نحو اكرم رجلا يحبك او استينافا اي جوابا عن سؤال يتضمنه ما قبله
نحو قم يدعوك واما العرض وان عده النحاة احد الاشياء التي يقدر بعدها الشرط ويجزم في
جوابه المضارع كقولك الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا فمولد من الاستفهام اي ليس هو
بابا على حدة بل الهمزة فيه همزة استفهام دخلت على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام
لانه يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فتولد منه بقرينة الحال عرض
النزول على المخاطب وطلبه منه وهي في التحقيق همزة انكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل وانكار النفي اثبات
فلهذا صح تقدير الشرط المثبت بعده نحو ان تنزل فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون من
جنسها فلا يصح تقدير المنفي بعد المثبت وبالعكس مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار او اسلم تدخل النار
بمعنى ان تكفر وان لا تسلم تدخل النار خلافا للكسائي فانه يجوز تعويلا على القرينة ويجوز تقدير
الشرط في غيرها اي في غير هذه المواضع لقرينة نحو ام اتخذوا من دون الله اولياء فالله
هو الولي اي ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الذي يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه هو الولي
والسيد لان قوله ام اتخذوا انكار لكل ولي سواه فان قلت لا شك انه انكار توبيخ بمعنى لا ينبغي
ان يتخذ من دون الله اولياء وح يترتب عليه قوله فالله هو الولي من غير تقدير شرط كما يقال
لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة قلت ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك
الشيء ولا يخفى على ذي طبع حسن قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب زيدا فهو اخوك
استفهام انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم وان جعلوا استفهام الانكار بمعنى النفي
لم يقصدوا ان لا فرق بينهما اصلا لان كل سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت وانه يصح وقوع
احدهما حيث لا يصح وقوع الآخر وحذف الشرط في الكلام كثير ونتعرض له في بحث الايجاز ان شاء الله
ومنها اي من انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فايا وهيا
للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه نائما او ساهيا حقيقة او بالنسبة الى الامر الذي
تناديه له يعني انه بلغ من علو الشان الى حيث ان المخاطب لا يفي بما هو جهده من السعي فيه وان بذل
وسعه واستفرغ جهده فكانه غافل عنه بعيد واي والهمزة للقريب وقد يستعملان في البعيد تنبيها
على انه حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله اسكان نعمان الاراك تيقنوا فانكم في ربع قلبي سكان
واما يا فقيل حقيقة في القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا وقيل بل للبعيد واستعمالها
في القريب اما للاستقصار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على
عظم الامر وعلو شانه وان المخاطب مع تهالكه على الامتثال كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها الرسول
بلغ ما انزل اليك واما الحرص على اقباله كانه امر بعيد نحو يا موسى اقبل واما التنبيه على بلادته
وانه بعيد من التنبه نحو اسمع يا ايها الغافل واما لانحطاط شانه تبعيدا له عن المجلس نحو يا هذا

وقد يستعمل صيغته اى صيغة النداء فى غير معناه وهو طلب الاقبال كالاغراء فى قولك لمن اقبل يتظلم
يا مظلوم فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه على زيادة التظلم وبث الشكوى
والاختصاص فى قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل اصله تخصيص المنادى بطلب
اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه و
هو اما فى معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اى مختصا من بين الرجال باكرام الضيف او
التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اى مختصا بالمسكنة او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للتفاخر
ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرأ ايها القوم فكل هذا صورته صورة النداء وليس به
لان ايا وما جعل وصفا له لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه
اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا فكره التصريح باداته فقوله ايها الرجل اى مضموم
والرجل مرفوع كما فى النداء لكن مجموعه فى محل النصب على الحال ولهذا قال المصنف فى تفسيره اى مختصا
من بين الرجال وقد يقوم مقام اى اسم منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب اقوى الناس للضيف
او مضاف نحو انا معاشر الانسان وربما يكون علما نحو بنا تميما يكشف الضباب قال ابن الحاجب المعرف
ليس منقولا من النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول قطعا والمضاف يحتمل امرين
النقل فيكون منصوبا بيا مقدرة وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا بتقدير اعنى واخص قال الامام
المرزوقى فى قوله انا بنى نهشل لا ندعى لاب الفرق بين ان ينصب بنى نهشل على الاختصاص وبين
ان يرفع على الخبرية هو انه لو جعله خبرا لكان قصده الى تعريف نفسه عند المخاطب وكان فعله لذلك
لا يخلو عن خمول فيهم وجهل من المخاطب بشأنهم واذا نصب امن من ذلك فقال مفتخرا انا اذكر من
لا يخفى شأنه لا نفعل كذا وكذا ومما يستعمل فيه النداء الاستغاثة نحو يا لله من الم الفراق ومنها
التعجب نحو يا للماء ويا للدواهى كانه لغرابته يدعى ويستحضر ليتعجب منه ومنها التدله والتحير
كما فى نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله ايا منازل سلمى اين سلماك وكقوله يا ناق
جدى فقد افنت اناتك بى صبرى وعمرى واحلاسى وانساعى ومنها التوجع والتحسر كقوله فيا قبر
معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله يا عين بكى عند كل صباح و
منها الندبة كقولك يا محمداه كانك تدعوه وتقول تعال فانا مشتاق اليك وامثال هذه
المعانى كثيرة فى الكلام فتأمل واستخرج ما يناسب المقام ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل
بلفظ الماضى على انه من الامور الحاصلة التى حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك
الله للتقوى او لاظهار الحرص فى وقوعه كما مر فى بحث الشرط من ان الطالب اذا عظمت
رغبته فى شئ كثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضى كقولك رزقنى الله
لقاءك والدعاء بصيغة الماضى من البليغ نحو رحمه الله يحتملهما اى التفاؤل واظهار الحرص
واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد
المولى ينظر المولى الى ساعة دون ان يقول انظر لانه فى صورة الامر وان كان دعاء او تشفعا
او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب اى

اى ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذى لا يحب تكذيبك تأتينى غدا مقام ائتنى تحمله بالطف وجه
على الاتيان لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك فى صورة الخبر
فالخبر فى هذه الصورة مجاز لاستعماله فى غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية فى بعضها ومن
الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة فى الطلب حتى كان المخاطب سارع
فى الامتثال ومنها القصد الى استعجال المخاطب فى تحصيل المطلوب ومنها التنبيه على كون المطلوب
قريب الوقوع فى نفسه لقوة الاسباب المتأخرة فى وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات تنبيه
الانشاء كالخبر فى كثير مما ذكر فى الابواب الخمسة السابقة يعنى احوال الاسناد والمسند اليه والمسند
ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبره اى ذلك الكثير الذى يشارك فيه الانشاء الخبر الناظر المتأمل
فى الاعتبارات ولطائف العبارات فان الانشاء والاسناد الانشائى ايضا اما مؤكد او مجرد عن التأكيد
وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند
اسم او فعل مطلق او مقيد بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات اما متقدمة او متأخرة مذكورة
او محذوفة واسناده وتعلقه ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة فى ذلك مثل
ما مر فى الخبر ولا يخفى عليك اعتباره بعد الاحاطة بما سبق والله المرشد الباب السابع الفصل و
الوصل الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اى ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم
والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعدام انما تعرف بملكاتها واما فى صدر الباب فقد قدم الفصل لانه
الاصل والوصل طار عليه وانما قال عطف بعض الجمل دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل
التى لها محل من الاعراب وذلك لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور
على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلى وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن
الاسناد الاصلى سواء كان مقصودا لذاته اولا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما
ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو
ذلك جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما
ان يكون لها محل من الاعراب اولا وعلى الاول اى على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان
قصد تشريك الثانية لها اى للاولى فى حكمه اى حكم الاعراب الذى لها مثل كونها خبر مبتدأ او
حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه
اذا قصد تشريكه لمفرد قبله فى حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او غير ذلك يجب عطفه عليه
والجملة لا تكون لها محل من الاعراب الا وهى واقعة موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك
فشرط كونه اى كون العطف على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اى بين الجملة الاولى والثانية
جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب او يعطى ويمنع لما بين الاعطاء
والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطى وذلك لان هذا كعطف المفرد على المفرد
وشرط كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر
بخلاف زيد كاتب ومعط قوله ونحوه الظاهر انه اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على

عن مثل الانكار للتاكيد والاستفهام للتقرير ونحو ذلك

التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى اذا
وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب
فيعطي او ثم يعطي اذا كان يصدر منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى فلا بد
له من جامع ولهذا عيب على ابي تمام قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة
بين كرم ابي الحسين ومرارة النوى سواء نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف
مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي العلم لان وجود
الجامع شرط فيهما جميعا قوله لا نفي لما ادعت الحبيبة عليه من اندراس هواه يدل عليه البيت السابق
وهو قوله زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم فاعل زعمت ضمير الحبيبة
والخطاب في هواك للنفس وجواب القسم البيت الذي بعده وهو قوله ما زلت عن سنن الوداد
ولا غدت نفسي على الف سواك تحوم والا اي وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها
فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا
انا معكم انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه
ليس من مقولهم يعني ان قولهم انا معكم جملة في محل النصب على انه مفعول قالوا فلو عطف الله
يستهزئ بهم عليها لزم كونه مشاركا لها في كونه مفعول قالوا وهذا باطل لانه ليس من مقول
قول المنافقين وانما قال على انا معكم دون انما نحن مستهزؤن لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه
وعلى الثاني اي على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد ربطها بها اي ربط الثانية
بالاولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت به اي عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف من غير
اشتراط شيء آخر نحو دخل زيد فخرج عمرو او ثم خرج اذا قصد التعقيب او المهلة وذلك لان ما سوى الواو
من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة وتفصيل ذلك ان حتى ولا العاطفتين لا يقعان
في عطف الجمل واو واما في عطف الجمل مثلها في عطف المفردات وليست او في مثل قوله تعالى كلمح
البصر او هو اقرب وقوله الى مائة الف او يزيدون للعطف بل هو حرف استئناف لمجرد الاضراب
بمعنى بل وحكم لكن قد عرف فيما سبق وبل في الجمل مثلها في المفردات الا انها قد تكون لا لتدارك الغلط
بل لمجرد الانتقال من كلام الى آخر اهم من الاول بلا قصد الى اهدار الاول وجعله في حكم المسكوت عنه
كقوله تعالى بل هم في شك منها بل هم منها عمون واما الفاء وثم فالفاء يفيد كون مضمون الجملة الثانية
عقيب الاول بلا فصل وقد يفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد
الى ان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس
مثوى المتكبرين فان مدح الشيء او ذمه انما يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل
المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال ونحو كم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون لان
موضع التفصيل بعد الاجمال ولا ينافي ان يكون فيها معنى السببية نحو يقوم زيد فيقعد عمرو وثم
ان كونها للترتيب بلا مهلة لا ينافي كون الثانية في المرتبة مما يحصل بتمامه في زمان طويل اذا
كان اول اجزائه متعقبا كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان

الاخضرار يبتدئ عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز
وثم للترتيب مع التراخي كما في المفرد لكنها كثيرا ما تجيء لاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن الاولى
وعدم مناسبته له نحو ثم انشاناه خلقا آخر ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد
الاشتراك بخالق السموات والارض وكذا قوله تعالى ثم كان من الذين آمنوا بعد قوله فلا اقتحم
العقبة الآية لبعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه للبعد
بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله تعالى وهذا في التنزيل اكثر من ان يحصى وقد يجيء
لمجرد الترتيب والتدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار تعقيب وتراخ كقوله ان من ساد ثم
ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا قوله وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين
اذا عرفت هذا فنقول اذا عطفت بواحد من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهي
حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما
له حكم اعرابي وعند انتفائه يثبت الاشكال فان قلت الواو ايضا يفيد الجمع بين مضموني
الجملتين في الحصول نصا لانك اذا قلت يضر زيد وينفع من غير واو احتمل ان يكون قولك
ينفع رجوعا عن قولك يضر وابطالا له كذا في دلائل الاعجاز قلت هذا القدر مشترك
بين الواو والفاء وثم والجمل المشتركة في مجرد الحصول غير متناهية فتمييز ما يحسن فيه العطف
عما لا يحسن هو الذي تسكب فيه العبرات والا اي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف
سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل
التشريك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الآية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه
في الاختصاص بالظرف من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم
ان يكون استهزاء الله بهم وهو ان خذلهم وخلاهم وما سولت لهم انفسهم مستدرجا اياهم
من حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع
له بحال فان قلت لا نسلم ان اذا في الآية ظرفية بل شرطية وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو
الجزاء فلا نسلم ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد تصدر الشرط كالاستفهام ولو سلم فلا نسلم
ان العطف على مقيد بشيء يوجب تقيد المعطوف بذلك الشيء قلت اذا الشرطية هي بعينها الظرفية
استعملت استعمال الشرط ولا شك ان قولنا اذا خلوت قرأت القرآن يفيد معنى لا اقرأ القرآن الا
اذا خلوت سواء حصل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص ثم القيد
اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا
وقولنا ان جئتني اعطك واكسك نعم انه ليس بقطعي لكنه السابق الى الفهم في الخطابيات فان قلت
اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل بالجزائية نحو ان تأتني اعطك
واكسك والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة
كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استاذنت وخرجت اي اذا رجع استاذنت
واذا استاذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ على قالوا من هذا القبيل قلت

لانه ح یصیر المعنی واذا قالوا ذلک استهزاء الله بهم وهذا غیر مستقیم لان الجزاء اعنی استهزاء الله بهم
انما هو علی نفس استهزاءهم وارادتهم ایاه لا علی اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزؤن بدلیل انهم لو قالوا
ذلک لدفعهم عن انفسهم والتستر عن شرهم لم یکن علیهم مواخذة کذا فی دلائل الاعجاز والا عطف
علی قوله فان کان للاولی حکم ای وان لم یکن للاولی حکم لم یقصد اعطاؤه للثانیة وذلک بان لا یکون لها
حکم زاید علی مفهوم الجملة او یکون ذلک ولکن قصد اعطاؤه للثانیة ایضا فان کان بینهما ای بین
الجملتین کمال الانقطاع بلا ایهام ای بدون ان یکون فی الفصل ایهام خلاف المقصود او کمال الاتصال
او شبه احدهما ای احد الکمالین فکذلک یتعین الفصل والا ای وان لم یکن بینهما کمال الانقطاع بلا ایهام
ولا کمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعین وتحقیق ذلک ان الواو للجمع والجمع بین شیئین
یقتضی مناسبة بینهما وان یکون بینهما مغایرة لئلا یلزم عطف الشیء علی نفسه والحاصل من احوال
الجملتین اللتین لا محل لهما من الاعراب ولم یکن للاولی حکم لم یقصد اعطاؤه للثانیة ستة الاول
کمال الانقطاع بلا ایهام الثانی کمال الاتصال الثالث شبه کمال الانقطاع الرابع شبه کمال الاتصال
الخامس کمال الانقطاع مع الایهام السادس التوسط بین الکمالین فحکم الاخیرین الوصل وحکم الاربع السابقة
الفصل اما فی الاول والثالث فلعدم المناسبة واما فی الثانی والرابع فلعدم المغایرة المفتقرة الی الربط
بالعطف فاخذ المصنف فی تحقیق المقامات الستة وقال اما کمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء
لفظا ومعنی ای یکون احدی الجملتین خبرا لفظا ومعنی والاخر انشاء لفظا ومعنی نحو وقال رائدهم
ارسوا نزاولها فکل حتف امرء یجری بمقدار الرائد الذی یتقدم القوم لطلب الماء والکلاء وارسوا
ای اقیموا من ارسیت السفینة ای حبستها بالمرساة نزاولها ای نحاولها ونعالجها والضمیر
للحرب ای قال رائد القوم ومقدمهم اقیموا نقاتل فان موت کل نفس یجری بمقدار الله وقدره
لا الجبن ینجیه ولا الاقدام یردیه وقیل الضمیر للسفینة وقیل للخمر والوجه ما ذکرنا ولما کان ارسوا
انشاء لفظا ومعنی ونزاولها خبرا کذلک لم یعطف علیه ولم یجعل ایضا مجزوما جوابا للامر لان
الغرض تعلیل الامر بالارساء بالمزاولة والامر فی الجزم بالعکس اعنی مصیر الارساء علة المزاولة کما فی
اسلم تدخل الجنة فان قلت هذا کلها علی التقدیر الثانی وهو ان لا یکون للجملة الاولی محل من الاعراب و
جملة الاولی فی هذا المثال وهی قوله ارسوا فی محل النصب علی انه مفعول قال فکیف یصح قلت لما ذکر انه
قد یکون بین الجملتین اللتین لا محل لاولیهما من الاعراب کمال الانقطاع او کمال الاتصال ونحوهما اشار
الی تحقیق هذه المعانی من غیر نظر الی کونها بین الجملتین اللتین یکون لاولیهما محل من الاعراب او لا یکون
نحو مثال لمجرد کمال الانقطاع بین الجملتین وقد یقال ان المقصود بالتمثیل هو ما وقع فی کلام الرائد و
جملتان فی کلامه لیس لهما محل من الاعراب ولا یخفی ما فیه من التعسف لان المثال انما هو هذا المصراع ع
والجملتان فیه مما له اعراب محلا ولهذا جعل نحو قوله تعالی انا معکم انما نحن مستهزؤن مما له محل من الاعراب
علی ما مر او معنی ای لاختلافهما خبرا وانشاء معنی بان یکون احدیهما خبرا معنی والاخری انشاء
معنی وان کانتا خبریتین او انشائیتین لفظا نحو مات فلان رحمه الله ای لیرحمه فهو انشاء معنی
فلا یصح عطفه علی مات فلان او لانه عطف علی لاختلافهما والضمیر للشان لا جامع بینهما کما سیأتی بیان

بیان الجامع فلا یصح زید طویل وعمرو نایم ولا العلم حسن ووجه زید قبیح واما کمال الاتصال فلکون الثانیة
مؤکدة للاولی او بدلا عنها او بیانا لها واما النعت فلما لم یتمیز عن عطف البیان الا بانه یدل علی بعض
احوال المتبوع لا علیه والبیان بالعکس وهذا المعنی مما لا یتحقق له فی الجمل لم ینزل الثانیة من الاولی
منزلة النعت من المنعوت ثم جعل الثانیة مؤکدة للاولی یکون لدفع توهم تجوز او غلط وهو
قسمان لانه اما ان ینزل الثانیة من الاولی منزلة التاکید المعنوی من متبوعه فی افادة التقریر
مع الاختلاف فی المعنی او منزلة التاکید اللفظی فی اتحاد المعنی فالاول نحو لا ریب فیه بالنسبة الی
ذلک الکتاب وهذا علی تقدیر ان یکون الم جملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم مستقلة وذلک
الکتاب جملة ثانیة ولا ریب فیه ثالثة علی ما هو الوجه الصحیح المختار وههنا وجوه اخر خارجة عن
المقصود فانه لما بولغ فی وصفه ای وصف الکتاب والباء فی قوله ببلوغه متعلق بوصفه ای فی
ان وصف بانه بلغ الدرجة القصوی فی الکمال وبقوله بولغ یتعلق الباء فی قوله بجعل المبتدا ذلک
وتعریف الخبر باللام وذلک لما مر من ان تعریف المسند الیه بالاشارة یدل علی کمال العنایة بتمییزه وانه
ربما یجعل بعده ذریعة الی تعظیمه وبعد درجته وان تعریف المسند باللام یفید الانحصار حقیقة نحو
الله الواجب او مبالغة نحو حاتم الجواد فمعنی ذلک الکتاب انه الکتاب الکامل کان ما عداه من الکتب
فی مقابلته ناقص وانه الذی یستاهل ان یسمی کتابا کما تقول هو الرجل ای الکامل فی الرجولیة کان
من سواه بالنسبة الیه لیس برجل جاز جواب لما ای یجوز بسبب هذه المبالغة المذکورة ان یتوهم
السامع قبل التامل انه ای قول ذلک الکتاب مما یرمی به جزافا من غیر ان یکون صادرا عن رویة
وبصیرة فاتبعه علی لفظ المبنی للمفعول والمرفوع المستتر عاید الی قوله لا ریب فیه والمنصوب البارز
الی قوله ذلک الکتاب ای ولما جاز ان یتوهم ان قوله ذلک الکتاب جزاف جعل قوله لا ریب فیه
تابعا لقوله ذلک الکتاب نفیا لذلک التوهم فوزانه ای وزان لا ریب فیه وزان نفسه فی جاءنی
زید نفسه والثانی نحو هدی ای هو هدی للمتقین فان معناه انه ای الکتاب فی الهدایة بالغ درجة
لا یدرک کنهها لما فی تنکیر هدی من الابهام والتعظیم وکنه الشیء نهایته حتی کانه هدایة محضة
حیث جعل الخبر مصدرا لا اسم فاعل ولم یقل هاد للمتقین وهذا معنی ذلک الکتاب لان معناه کما مر
الکتاب الکامل والمراد بکماله کماله فی الهدایة لان الکتب السماویة بحسبها ای بحسب الهدایة یقال
لکن عملک بحسب ذلک ای علی قدره وعدده وتقدیم الجار والمجرور للحصر ای بحسبها تتفاوت فی درجات
الکمال لا بحسب غیرها فان قلت قد تتفاوت الکتب بحسب جزالة النظم وبلاغته کالقرآن فانه
فاق سائر الکتب باعجاز نظمه قلت هذا داخل فی الهدایة لانه ارشاد الی التصدیق ودلیل علیه
فوزانه ای وزان هدی للمتقین وزان زید الثانی فی جاءنی زید زید لکونه مقررا لقوله ذلک
الکتاب مع اتفاقهما فی المعنی بخلاف قوله لا ریب فیه فانه وان کان مقررا لکنهما مختلفان معنی
فلذا جعل بمنزلة التاکید المعنوی ولکن ذکر الشیخ فی دلائل الاعجاز ان قوله لا ریب فیه بیان
وتوکید وتحقیق لقوله ذلک الکتاب وزیادة تثبیت له وبمنزلة ان تقول هو ذلک الکتاب فتعیده
مرة ثانیة لتثبته او بدلا منها عطف علی قوله مؤکدة للاولی ای القسم الثانی من کمال الاتصال ان تکون

الجملة الثانية بدلا من الاولى لانها اى الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية فانها وافية
لا تشبه غير الوافية والمقام يقتضى اعتناء بشانه اى شان المراد لان الغرض من الابدال ان يكون الكلام
وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتنى بشانه لنكتة ككونه اى تلك النكتة مثل كون المراد مطلوبا
فى نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا فنزل الثانية من الاولى منزلة بدل البعض والاشتمال من
متبوعه فلا يعطف عليها لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز
عن التاكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التاكيد وهذا
المعنى مما لا تحقق له فى الجمل لا سيما التى لا محل لها من الاعراب فالاول وهو ان ينزل الثانية منزلة
بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه
على نعم الله تع والمقام يقتضى اعتناء بشانه لكونه مطلوبا فى نفسه او ذريعة الى غيره والثانى
اعنى قوله امدكم بانعام الى آخره اوفى بتاديته اى تادية المراد لدلالته اى دلالة الثانى عليها
اى على نعم الله تع بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه فى
اعجبنى زيد وجهه لدخول الثانى فى الاول لان ما تعلمون يشمل الانعام والبنين والجنات وغيرها
والثانى وهو ان ينزل منزلة بدل الاشتمال نحو اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن فى السر و
الجهر مسلما اى ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين فى السر والجهر فان
المراد به اى بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اى اقامة المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا
اوفى بتاديته اى تادية المراد لدلالته عليه اى لدلالة لا تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة
لاقامته بالمطابقة مع التاكيد الحاصل من النون فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة
على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهى واما اظهار كراهة المنهى فمن لوازمه ومتنسباته
فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقم عندى بحسب العرف
حقيقة فى اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندى ولا يراد كفه
عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن
عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال انه لم يرد بالمطابقة
دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته على ما يفهم منه قصدا وصريحا بخلاف ارحل فان دلالته
على كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شئ من التاكيد بل انما يدل
على ذلك بالالتزام بقرينة قوله والا فكن فى السر والجهر مسلما فانه يدل على ان المراد من امره
بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب مخالفة سره العلن وزعم صاحب المفتاح ان دلالة ارحل
على هذا المراد بالتضمن فكانه اراد بالتضمن معناه اللغوى لان ارحل معناه الصريح طلب الرحلة
وقد قصد فى ضمن ذلك نهيه عن الاقامة اظهار الكراهتها وظاهر ان كمال اظهار الكراهة لاقامته
ليس جزأ من مفهوم ارحل حتى يكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبنى على ان الامر
بالشئ يتضمن النهى عن ضده فقوله ارحل يدل بالتضمن على مفهوم لا تقم عندنا وهو اظهار
كراهة اقامته بحسب العرف كما مر وفيه تعسف ووزانه اى وزان لا تقيمن عندنا وزان

وزان حسنها فى اعجبنى الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون لا تقيمن تاكيدا لقوله ارحل
او بدل الكل وغير داخل فيه اى عدم الاقامة غير داخل فى مفهوم الارتحال فلا يكون بدل البعض مع ما بينهما
من الملابسة والملازمة فيكون بدل اشتمال والكلام فى ان الجملة الاولى اعنى ارحل منصوبة المحل مفعول
اقول كما مر فى ارسوا نزاولها وقوله فى المثالين اعنى الآية والبيت ان الثانى اوفى بتادية المراد
يدل على ان الجملة الاولى فيهما وافية بتمام المراد لكنها كغير الوافية اما فى الآية فلما فيها من الاجمال
واما فى البيت فلما فى دلالته على تمام المراد من القصور وبيانا لها عطف على موكدة اى القسم الثالث
من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية بيانا للاولى فتنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه
فى افادة الايضاح فلا تعطف عليها لخفائها اى المقتضى للتبيين الجملة الاولى بالثانية خفاء الاولى مع
اقتضاء المقام ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى
فان وزانه اى وزان قوله قال يا آدم وزان عمر فى قوله اقسم بالله ابو حفص عمر حيث جعل قال
يا آدم بيانا وتوضيحا لقوله فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابى حفص ولا يجوز ان
يقال انه من باب عطف البيان الفعل لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعنى الشيطان لم يكن قال بيانا
وتوضيحا للوسوسة فليتامل وقد يعطف الجملة التى تصلح بيانا للاولى عليها تنبيها على استقلالها
ومغايرتها للاولى كقوله تع يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم وفى سورة ابراهيم ويذبحون
بالواو فحيث طرح الواو جعله بيانا ليسومونكم وتفسيرا للعذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه
اوفى على جنس العذاب وازداد عليه زيادة ظاهرة كانه جنس آخر وقد يكون قطع الجملة عما قبلها
لكونه بيانا وتفسيرا المفرد من مفرداته كقوله تع عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه بين عذاب اليوم
الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر على كل شئ فكان قادرا على اشد ما اراد من عذابكم ولما فرغ عن كمال
الانقطاع والاتصال اراد ان يشير الى شبههما فقال وفصلها اى كون الجملة الثانية كالمنقطعة عنها
اى عن الاولى فلكون عطفها عليها اى عطف الثانية على الاولى موهما لعطفها على غيرها مما يودى الى
فساد المعنى وشبه هذا بكمال الانقطاع انه يشتمل على مانع من العطف وهو ايهام خلاف المراد كما ان
المختلفين انشاء وخبرا والمتفقين اللتين لا جامع بينهما يشتمل على مانع لكن هذا ونه لان المانع فى
هذا خارجى ربما يمكن دفعه بنصب قرينة ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله وتظن سلمى اننى ابغى بها
بدلا اراها فى الضلال تهيم فان بين الجملتين الخبريتين اعنى قوله وتظن سلمى وقوله اراها مناسبة
ظاهرة لاتحادهما فى المسند لان معنى اراها اظنها والمسند اليه فى الاولى محبوب وفى الثانية محب
لكن لم يعطف اراها على تظن لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابغى وهو اقرب اليه فيكون هذا ايضا
من مظنونات سلمى وليس كذلك ويحتمل الاستيناف كانه قيل كيف تراها فى هذا الظن فقال اراها
تتحير فى اودية الضلال ومن هذا القبيل قطع الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية اعنى قوله
واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم فان عطفه عليها يوهم عطفه على جملة قالوا وجملة انا معكم
وكلاهما فاسد كما مر فظهر ان قطعه ايضا للاحتياط كما فى هذا البيت لا للوجوب كما زعم السكاكى
لانه لم يبق امتناع عطفه على الجملة الشرطية لا يقال انه تركه لظهور امتناع عطفه غير الشرطية

على الشرطية وظهور انه لاجامع بينهما الا انا نقول الاول ممنوع فان عطف الشرطية على غيرها وبالعكس
كثير في الكلام مثل قوله تع وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر وقوله فاذا جاء
اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون وكذا الثاني لظهور المناسبة بين المسندين اعني يستهزئ
الله بهم وتناولهم هذه المقالات اوقات الخلوات بل الاتحاد بهما في التحقيق وكذا بين المسند اليهما لكونهما
متقابلين يستهزئ كل منهما بالآخر بدليل انه علل قطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا وجملة انا
معكم بامر لا بعدم الجامع بينهما فليفهم واما كونها اي كون الثانية كالمتصلة بها اي بالاولى فلكونه
اي الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل الاولى منزلته اي منزلة السؤال لكونها مشتملة عليه
ومقتضية له فتنفصل الثانية عنها اي عن الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال
وقال السكاكي لنوع الثاني من الحالة المقتضية للقطع ان يكون الكلام بفحواه كالمورد للسؤال فينزل ذلك
السؤال المدلول عليه بالفحوى منزلة الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام
السابق لذلك وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه الا لنكتة كاغناء السامع عن ان
يسال او ان لا يسمع منه عطف على اغناء اي مثل ان لا يسمع من السامع شيء تحقيرا له وكراهة لسماع
كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال
وترك العاطف او غير ذلك فليس في كلام السكاكي دلالة على ان الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال كما في
كلام المصنف فكان المصنف نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال لكونها
كالمتصلة بها انما يكون على تقدير تشبيه الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك لان كون
الجملة الاولى منشأ السؤال كاف في كون الثانية التي هي الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب
الكشاف حيث قال وانما قطع قصة الكفار يعني قوله تع ان الذين كفروا سواء عليهم الآية عما
قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين والثانية مسوقة لبيان ان الكفار
من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب وهما على حد لا مجال فيه للعاطف
بخلاف قوله تع ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم ثم قال فان قلت هذا اذا زعمت ان الذين يؤمنون
جار على المتقين فاما اذا ابتدأته وبنيت الكلام بصفة المؤمنين ثم عقبته بكلام آخر في صفة اضداد هم
كان مثل قوله تع ان الابرار لفي نعيم قلت قد مر لي ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستيناف
وانه مبني على تقدير سؤال فذلك ادراج له في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان كان مبتدأ
في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه ويسمى الفصل لذلك اي لكون الثانية جوابا لسؤال اقتضته
الاولى استينافا وكذا الجملة الثانية نفسها تسمى استينافا كما تسمى مستانفة وهو اي الاستيناف
ثلثة اضرب لان السؤال الذي تضمنته الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت
قلت عليل سهر دائم وحزن طويل اي ما بالك عليلا او ما سبب علتك وذلك لان العادة انه
اذا قيل فلان عليل ان يسال عن سبب علته وموجب مرضه لا ان يقال هل سبب علته
كذا وكذا لا سيما السهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب مرضه السهر والحزن لانهما ابعد اسباب
المرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص وعدم التاكيد ايضا مشعر بذلك واما

وانما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس
امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء فالتاكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص
فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضي تاكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد
من ان المخاطب ان كان مترددا طالبا حسن تقويته بمؤكد فلعل المراد بالاقتضاء ههنا
الاقتضاء على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قلت اعبد ربك ان هذه العبادة حق
له فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص اي هل العبادة حق له واذا قلت فالعبادة حق له فهو
بيان ظاهر لمطلق السبب ووصل ظاهر بحرف موضوع للوصل واذا قلت العبادة حق له فهو
وصل خفي لقولون الاستيناف جواب للسؤال عن مطلق السبب اي لم تأمرنا بالعبادة له
وهذا ابلغ الوصلين واقعهما فتتفاوت هذه الثلثة بحسب تفاوت المقامات وانما عن غيرهما
اي غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اي فماذا قال ابراهيم في
جواب سلامهم فقيل قال سلام اي حياهم بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة
الفعلية الدالة على الحدوث اي نسلم سلاما وتحيته بالاسمية الدالة على الدوام والثبوت
اي سلام عليكم وقوله زعم العواذل انني في غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امراة
عاذلة بدليل قوله صدقوا ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته مما ستنكشف كما هو شأن
اكثر الغمرات والشدائد استدركه بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي فصل قوله صدقوا عما قبله لكونه
استينافا جوابا للسؤال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا
ومثل المصنف بمثالين لان السؤال عن غير السبب ايضا اما ان يكون على اطلاقه كما في المثال
الاول واما ان يشتمل على خصوصية كما في المثال الثاني فان العلم حاصل بواحد من الصدق و
الكذب وانما السؤال عن تعيينه والاستيناف باب واسع متكاثر المجلس وايضا منه هذا قسم
آخر للاستيناف وهو ان منه ما يأتي باعادة اسم ما استونف عنه اي اوقع عنه الاستيناف
بحذف المفعول بلا واسطة والاصل استونف عنه الحديث نحو احسنت انت الى زيد زيد
حقيق بالاحسان ومنه ما بني على صفته اي على صفة ما استونف عنه دون اسمه يعني يكون المسند
اليه في الجملة الاستينافية من صفات من قصد استيناف الحديث عنه اعني صفة تصلح لترتب
الحديث عليه وبنى العبارة اوضح من قولهم ومنه ما يأتي باعادة صفته اي اعادة ذكر ذلك الشيء
بصفة من صفاته نحو احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك والسؤال المقدم فيهما لماذا احسن
اليه او هل هو حقيق بالاحسان وهذا اي الاستيناف المبني على صفة ما استونف عنه ابلغ واحسن
لاشتماله على بيان السبب الموجب كتقدم الصداقة في المثال المذكور لما يسبق الى الفهم من ترتب الحكم
على الوصف ان الوصف علة له واما اذا عقب المستانف عنه في الكلام السابق بصفات ثم ذكرته
في الاستيناف بلفظ اسم الاشارة كقولك قد احسنت الى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان ::
فالاظهر انه من قبيل الثاني وعليه قوله تع اولئك على هدى من ربهم على وجه فان قلت ان كان
السؤال في الاستيناف عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواء كان باعادة اسم ما استونف

عنه ومبنيا على صفته وان كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب كما فى قوله تع قالوا سلاما
قال سلام وقوله زعم العواذل البيت سواء كان باعادة الاسم او الصفة فما وجه هذا الكلام قلت وجهه
انه اذا اثبت لشىء حكم ثم قدر سوال عن سببه واريد ان يجاب بان سبب ذلك انه مستحق لهذا
الحكم فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشىء فيفيد ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة
باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس يجرى هذا فى ساير
صور الاستيناف فليتامل وقد يحذف صدر الاستيناف فعلا كان او اسما نحو يسبح له فيها
بالغدو والاصال رجال كانه قيل من يسبحه فقيل رجال اى يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيد
او نعم رجلا زيد على قول اى على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اى هو زيد ويجعل الجملة
استينافا جوابا للسوال عن تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف الاستيناف كله اما مع قيام
شىء مقامه نحو قول الحماسى يرجو بنى اسد زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف اى ايلاف فى الرحلتين المعروفتين فتبين
لهم فى التجارة رحلة فى الشتاء الى اليمن ورحلة فى الصيف الى الشام وليس لكم الاف اى موالفة فى
الرحلتين المعروفتين وبعده اولئك اومنوا جوعا وخوفا وقد جاعت بنو اسد وخافوا كانهم قالوا
اصدقنا فى هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف وليس
لكم الاف مقامه لدلالته عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم الف وليس لكم الاف جوابا للسوال اقتضاه
الجواب المحذوف كانه لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الف وليس لكم الاف فيكون فى
البيت استينافان كذا فى الايضاح فان قلت هذا هو الوجه الاول بعينه لان قوله لهم الف بالنسبة
الى كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استينافا جوابا له وبيانا لسببه فاقيم مقام المسبب قلت
بل يحتمل التاكيد والبيان فكانه جعل فى الوجه الاول موكدا للجواب او بيانا له او بدون ذلك محذوف
اى بدون قيام شىء مقامه نحو فنعم الماهدون اى نحن على قول اى قول من يجعل المخصوص خبر
مبتدا محذوف اى هم نحن فحذف المبتدا والخبر جميعا من غير ان يقوم شىء مقامهما ولما فرغ من الاحوال
التى بعد المقتضية للفصل شرع فى الحالتين المقتضيتين للوصل فقال واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم
لا وايدك الله فقولهم لا رد لكلام سابق كانه قيل هل الامر كذلك فقيل لا اى ليس الامر كذلك فهذه
جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية معنى لانها بمعنى الدعاء فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف
هنا يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التاييد فلدفع
هذا الوهم جىء بالواو العاطفة للانشائية الدعائية على الاخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة
لا كما ترك العطف فى صورة القطع نحو وتظن سلمى البيت دفعا للايهام واما للتوسط اى اما الوصل
لتوسط بين حالتى كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد توهم بعضهم اما بكسر الهمزة فوقع [illegible]
[illegible] عطف على اما الشرطية وقد علم مما مر ان الوصل اما لدفع الايهام واما
للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع فنقول اما الوصل لدفع الايهام فكذا واما الوصل للتوسط
[illegible] خبرا [illegible] لفظا ومعنى او معنى فقط بجامع اى مع وجود جامع بينهما
والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا كان كلتا الجملتين خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك او

وكان كلتاهما خبريتين معنى فقط بان تكونا انشائيتين لفظا او تكون الاولى انشائية لفظا والثانية
خبرية او بالعكس او كان كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان تكونا خبريتين لفظا او تكون الاولى
خبرية لفظا والثانية انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تع
يخادعون الله وهو خادعهم وقوله ان الابرار لفى نعيم وان الفجار لفى جحيم فى الخبريتين المتخالفتين
اسمية وفعلية والمتناسبتين وقوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا فى الانشائيتين والاتفاق معنى
فقط لم يذكر له الا مثالا واحدا لكنه اشار الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام الستة واعاد
فيه الكاف تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى فقط فقال وكقوله واذ اخذنا ميثاق بنى اسرائيل
لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذى القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا
فعطف قولوا على تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنى لان لا تعبدون اخبار فى معنى
الانشاء اى لا تعبدوا وكما تقول تذهب الى فلان تقول كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر لانه
كانه سورع الى الامتثال فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل فاما ان يقدر
خبر فى معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة اى وتحسنون بمعنى احسنوا وهو عطف على لا تعبدون
فيكون مثالا لقسم آخر وهو ان تكونا انشائيتين معنى فقط بان تكون كلتاهما خبريتين لفظا
او يقدر من اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اى واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه
قوله تع فى سورة الصف وبشر المؤمنين عطفا على تؤمنون قبله فى قوله تع يا ايها الذين آمنوا
هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى آمنوا كذا فى الكشاف
وفيه نظر لان المخاطب بالاول هم المؤمنون خاصة بدليل قوله بالله ورسوله وبالثانى هو النبى
عليه السلام وهما وان كانا متناسبين لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف الامر لمخاطب على امر لمخاطب
آخر الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو وعلى ان قوله تؤمنون بيان لما قبله على طريق
الاستيناف كانهم قالوا كيف نفعل فقيل تؤمنون اى آمنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالاحسن انه
عطف على قل مرادا قبل يا ايها الذين آمنوا اى قل يا محمد كذا وبشر او على محذوف اى فابشر يا محمد
وبشر يقال بشرته فابشر اى سر اى صار مسرورا وما اتفق الجملتان فى الخبرية معنى فقط والثانية
انشاء فى معنى الاخبار قوله تع انى اشهد الله واشهدوا انى برىء مما تشركون اى واشهدكم و
بالعكس قوله تع الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما
فيه اى اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت قد جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار
من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء او على العكس بل يؤخذ عطف الحاصل من مضمون احدى
الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى حيث ذكر فى قوله تع فان لم تفعلوا الآية وقوله وبشر الذين
آمنوا انه ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهى يعطف عليه وانما
المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهى معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين
كما تقول زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق قلت هذا دقيق
حسن لكن من يشترط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء لا يسلم صحة ما ذكره من المثال ولهذا

قال المصنف ان قوله وبشر الذين آمنوا عطف على محذوف يدل عليه ما قبله اى فانذرهم وبشر الذين
آمنوا وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم الآية
فكانه امر النبى عليه السلام بان يؤدى معنى هذا الكلام لانه قد ادرج فيه قوله وان كنتم فى ريب مما
نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول لغلامك وقد ضربه زيد قل لزيد ما تستحيى ان تضرب غلامى و
انا المنعم عليك بانواع النعم والجامع بينهما اى بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين
جميعا اى باعتبار المسند اليه فى الجملة الاولى والمسند اليه فى الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند فى
الاولى والمسند فى الثانية نحو يشعر زيد ويكتب للمناسبة بين الشعر والكتابة وتقارنهما فى خيال
اصحابهما ويعطى ويمنع لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلابد
ان يكون بينهما ايضا جامع كما اشار اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير
لمناسبة بينهما اى بشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة او الصداقة او العداوة
او نحو ذلك وعلى الجملة يكون احدهما بسبب من الآخر وملابسا له بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب
بدونها اى بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان المسندان متناسبين بل وان
وان كانا متحدين ايضا ولهذا صرح السكاكى بامتناع العطف فى نحو خفى ضيق وخاتمى ضيق و
بخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اى سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم يكن فانه لا يصح
لعدم المناسبة بين المسندين اعنى الشعر وطول القامة قال الشيخ فى دلائل الاعجاز اعلم انه كما يجب
ان يكون المحدث عنه فى احد الجملتين بسبب من المحدث عنه فى الاخرى كذلك ينبغى ان يكون الخبر
عن الثانى مما يجرى مجرى الشبيه او النظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة و
عمرو شاعر لكان خلفا من القول السكاكى الجامع بين الشيئين كذا نقل المصنف كلام السكاكى و
تصرف فيه بما جعله مختلا ظنا منه انه اصلاح له ونحن نشرح اولا هذا الكلام مطابقا لما ذكره
السكاكى ثم نشير الى ما فى نقل المصنف من الاختلال فنقول من القوى المدركة العقل وهى القوة
العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهى القوة المدركة للمعانى الجزئية الموجودة فى
المحسوسات من غير ان يتأدى اليها من طرق الحواس كادراك العداوة والصداقة من
زيد مثلا وكادراك الشاة معنى فى الذئب ومنها الخيال وهى قوة يجتمع فيها صور المحسوسات
وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهى القوة التى تتأدى اليها صور المحسوسات من
طرق الحواس الظاهرة فيدركها وهى الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر
هو هذا الحلو ونعنى بالصورة ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعانى ما لا يمكن
ومنها المفكرة وهى التى لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك و
المعانى المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهى دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس من شأنها
ان تكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على اى نظام تريد فان استعملتها بواسطة القوة
الوهمية فهى المتخيلة وان استعملتها بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية
فهى المفكرة اذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكى انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند

عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين
اما عقلى بان يكون بينهما اتحاد فى التصور المراد بالجامع العقلى امر بسببه يقتضى العقل اجتماعهما
فى المفكرة قال السكاكى هو ان يكون بين الجملتين اتحاد فى تصور مثل الاتحاد فى المخبر عنه او فى الخبر
او فى قيد من قيودهما مثل الوصف والحال والظرف او نحو ذلك فظهر انه اراد بالتصور الامر
المتصور اذ كثيرا ما يطلق التصورات والتصديقات على المعلومات التصورية والتصديقية
او تماثل هناك اى فى تصور من تصوراتهما ثم اشار الى سبب كون التماثل مما يقتضى بسببه العقل
جمعهما فى المفكرة بقوله فان العقل بتجريده المثلين عن التشخص فى الخارج يرفع التعدد بينهما لان العقل
مجرد لا يدرك بذاته الجزئى من حيث هو جزئى بل يجرده عن العوارض المشخصة فى الخارج و
ينتزع منه المعنى الكلى فيدركه فالمتماثلان اذا جردا عن المشخصات صارا متحدين فيكون حضور
احدهما فى المفكرة حضور الآخر وانما قال عن التشخص فى الخارج لان كل ما هو حاصل فى العقل فلابد
له من تشخص عقلى ضرورة انه متميز عن سائر المعلومات وانما قلنا انه لا يدرك الجزئى بذاته
لانه يدرك الجزئيات بواسطة الآلات الجسمانية لانه يحكم بالكليات على الجزئيات كقولنا
زيد انسان والحاكم يجب ان يدركهما معا لكن ادراكه للكلى بالذات وللجزئى بالآلات وكذا حكمه
بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فان قلت تجريدهما عن التشخص فى الخارج لا يقتضى
ارتفاع تعددهما لجواز ان يتعدد بعوارض كلية حاصلة فى العقل مثل ان تعلم من زيد انه رجل احمر
فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل قلت اذا كانت الاوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو
وغيرهما من الجزئيات فيها على السوية باعتبار العقل وان كانت بحسب الخارج مختصة ببعض
منها وههنا نظر وهو ان التماثل اذا كان جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر
على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما فى
الانسانية وقد مر بطلانه والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما فى وصف له نوع اختصاص بهما
وسيتضح ذلك فى باب التشبيه او تضايف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما
الا بالقياس الى تعقل الآخر فحصول كل منهما فى المفكرة يستلزم حصول الآخر ضرورة وهذا معنى جمع
بينهما كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر آخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام
الغير اليه فهو علة والامر الآخر معلول فتعقل كل واحد منهما بالقياس الى تعقل الآخر والاقل والاكثر
فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر فهو اقل من الآخر والآخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة
ان المثال الاول مثال للتضايف بين الامور المعقولة والثانى مثال للتضايف بين ما يعد المحسوسات
والمعقولات وفيه نظر لان التضايف انما هو بين مفهومى العلة والمعلول ومفهومى الاقل والاكثر
لا بين الذاتين الا يرى ان تعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى تعقل ذات مخلوقاته وبالعكس وكذا
تعقل خمسة من الرجال ليس بالقياس الى تعقل ستة وبالعكس والمفهومات صور معقولة لا محسوسة
وان اراد ان ما يصدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا فكذا
العلة والمعلول كالنجار والكرسى فانهما محسوسان وان اراد ان العلية والمعلولية معقولان لكونهما

نسبتين فالاقلية والاكثرية ايضا كذلك او وهمي عطف على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي امر
بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة اعني ان الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلي
ونفسه لم يحكم باجتماعهما في ذلك بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلوني بياض وصفرة فان
الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما
عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون وكذا الخضرة
والسواد ولذلك اي ولان الوهم يبرزهما في معرض المثلين ويجتهد في الجمع بينهما في المفكرة
حسن الجمع بين الثلثة التي في قوله ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر
فان الوهم يبرزها في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلثة من نوع واحد وانما اختلفت
بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منها من نوع آخر وانما اشتركت في عارض
هو اشراق الدنيا ببهجتها على ان ذلك في ابي اسحق مجاز او يكون بين تصوريهما تضاد وهو
التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض في
المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد
لان الايمان هو تصديق النبي عليه السلام في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك
والاذعان له من غير اباء ولا جحود على ما فسره المحققون من المنطقيين مع الاقرار به باللسان
والكفر عدم الايمان عما من شانه ان يكون مؤمنا اللهم الا ان يقال الكفر انكار من ذلك فيكون
ضد الايمان لكونه وجوديا مثل قوله وما يتصف بها اي بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن
والكافر فانه قد يعد مثل الاسود والابيض متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين
المتضادين وهما السواد والبياض والا فهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان ن
وذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد او شبه تضاد كالسماء والارض في المحسوسات
فان بينهما شبه التضاد باعتبار انهما وجوديتان احدهما في غاية الارتفاع والا خرى
في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا تكونان
متضادين والاول والثاني فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي يكون
سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط
فاشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا بمتضادين
لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية فان قلت كما جعل نحو الاسود
والابيض من قبيل التضاد باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فليجعل نحو السماء
والارض والاول والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار والا فما الفرق قلت الفرق
ان الوصفين المتضادين في الاسود والابيض جزآ مفهوميهما بخلاف نحو السماء والارض فانهما
لازمان لهما خارجان واما الاول والثاني وان كانت الاولية والثانوية جزئين من مفهوميهما
لكنهما ليسا متضادين فليس بينهما غاية الخلاف لان العاشر ابعد من الثاني مع ان العدم معتبر
في مفهوميهما فلا يكونان وجوديين ثم بين سبب كون التضاد وشبهه جامعا وهميا بقوله

بقوله فانه اي الوهم ينزلهما اي التضاد وشبه التضاد منزلة التضايف اذ لا يحضره احد
المتضادين او الشبيهين بهما الا ويحضره الآخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد
من المغايرات التي ليست اضدادا له فانه قلما خطر بالبال السواد الا ويخطر به البياض وكذا
السماء والارض يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر وليس
عنده ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة او خيالي عطف على وهمي ويعني بالجامع الخيالي امرا بسببه يقتضي
الخيال اجتماعهما في المفكرة وان كان العقل من حيث الذات غير مقتض لذلك وهو بان يكون بين
تصوريهما تقارن في الخيال سابق على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك واسبابه اي اسباب
التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا فكم من
صور لا انفكاك بينها في خيال وهي في آخر مما لا يجتمع اصلا وكم من صور لا تغيب عن خيال
وهي في خيال آخر مما لا يقع قط فلصاحب علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لان
معظم ابوابه الفصل والوصل وهو مبني على الجامع لاسيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة
بحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال وتباين الاسباب مما يفوته الحصر
ولهذا امثلة وحكايات ذكرت في المفتاح وقد ظهر لك مما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلي
ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال
لان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال
ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك
اعترض بان السواد والبياض مثلا محسوسان فكيف يصح ان يجعلا من الوهميات واجاب
تارة بان الجامع كون كل منهما مضادا للآخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد
لان اللازم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي وان اراد هذا السواد وهذا البياض جزئي ان تضاد صح
فتماثل هذا مع ذاك وتضايفه معه ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه
التماثل والتضاد وشبه التضاد في انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت
الى الكليات كانت كليات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع
الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهر انه لا يمكن جعله صورة مرتسمة في الخيال لانه
من المعاني وجميع ما ذكرنا يظهر بالتامل في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المفتاح
مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما مثل
الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما وفساده واضح للقطع بامتناع العطف
في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبه فيه والسكاكي ايضا معترف بامتناع نحو خفي
ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس والف باذنجانة ومرارة الارنب محدقة قلت ليس في هذا
الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف ام لا فمفوض
الى ما قبل هذا الكلام وما بعده وقد صرح فيهما بامتناع العطف فيما لا تناسب بين المخبر عنهما وان
كان الخبران متحدين فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما جميعا والمصنف لما اعتقد ان

كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد اصلاحه غيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين و
اقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد
من قيودهما فظهر الفساد في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد او شبهه
وفي قوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض
لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس الصور فيجب ان يريد بتصوريهما
مفهوميهما حتى يكون له وجه صحة واما ما يقال من انه اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور المفرد
الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام على السكاكي وحمله على
انه سهو منه وقصد بهذا التغيير اصلاحه على ان هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظه ويأباه قوله
في التصور معرفا كما لا يخفى على من له معرفة باساليب الكلام فليتأمل في هذا المقام فان تحقيقه على
ما ذكرت من اسرار هذا الفن والله الموفق ومن محسنات الوصل بعد تحقق المجوزات تناسب
الجملتين في الاسمية والفعلية اي في كونهما اسميتين او فعليتين وتناسب الفعليتين في المضي
والمضارعة وما شاكل ذلك ككونهما شرطيتين مثلا اذا اردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد
في احديهما والثبوت في الاخرى لزم ان تقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد قال
صاحب المفتاح وكذا زيد قام وعمرو قعد وزعم الشارح العلامة انه انما فصله بقوله كذا
لاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد وعمرو مبتدأين وقام وقعد خبرهما وان يكونا فعليتين
بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدما عليهما يعني يجب ان يقدرا اما اسميتين او فعليتين
لا ان يقدر احدهما اسمية والاخرى فعلية ولعمري انه كلام في غاية السقوط ما كان ينبغي
ان يصدر مثله عن مثله بل وجه الفصل ان الخبر في كل منهما جملة فعلية وفيه اشارة الى ان الاولى
اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية كان المناسب رعاية ذلك في الثانية ايضا للمحافظة
على المناسبة ولا تحصل المناسبة بان يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو و
ذكر السيرافي ومن تبعه في نحو زيد قام وعمرا اكرمته انه اذا رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة
الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل فهي عطف على الفعلية التي هي خبر المبتدأ والضمير محذوف
اي واكرمت عمرا عنده او في داره وانما ترك سيبويه في المثال ذكر الضمير لان غرضه تعيين
جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع
والذي يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات
وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد
واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين وبهذا يحصل المناسبة ولا يخفى على المنصف لطف هذا
الوجه ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفي على كثيرين من الفحول الا لمانع مثل ان يراد في احديهما التجدد
وفي الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمرو قاعد او يراد في احديهما المضي وفي الاخرى المضارعة مثل
قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون وقوله ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون او يراد في احديهما الاطلاق
وفي الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا وان جئتني اكرمتك ايضا ومنه قوله تعالى وقالوا لولا

ولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر تذنيب هو تعقيب باب الفصل والوصل
بالبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغير الواو اخرى بالتذنيب وهو جعل الشيء ذنابة
للشيء فكان هذا تتميم لباب الفصل والوصل وتكميل له والحال على ضربين مؤكدة يؤتى بها لتقرير
مضمون الجملة الاسمية على رأي ومضمون الجملة مطلقا على رأي والحق ان الحال التي ليست ما
تثبت تارة وتزول اخرى كثيرا ما يقع بعد الجملة الفعلية ايضا فمن اشترط في المؤكدة كونها بعد جملة
اسمية لزمه ان يجعلها قسما آخر غير المؤكدة والمنتقلة وليسمه دائمة او ثابتة فالجملة الحال
الغير المنتقلة ليست محلا للواو لشدة ارتباطها بما قبلها فلا يبحث ههنا الا عن المنتقلة فقوله
اصل الحال المنتقلة ان تكون بغير واو ولانها معربة بالاصالة لا بالتبعية والاعراب في الاسماء انما جيء
به للدلالة على المعاني الطارية عليها بسبب تركيبها مع العوامل فهو دال على التعلق المعنوي بينها
وبين عواملها فيكون مغنيا عن تكلف تعلق آخر كالواو واستدل المصنف على ذلك بالقياس
على الخبر والنعت فقال لانها اي الحال وان كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها في
المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدأ من حيث انك تثبت بالحال المعنى لذي الحال كما تثبت
بالخبر المعنى للمبتدأ فانك في قولك جاء زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب الا ان
الفرق انك جئت به لتزيد معنى في اخبارك عنه بالمجيء ولم تقصد ابتداء اثبات الركوب له بل اثبته
على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا ووصف له اي ولان الحال في المعنى
وصف لصاحبه كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد في الحال ان صاحبها كان على هذا
الوصف حال مباشرة الفعل فهو قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فان المقصود بيان
حصول هذا الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشر الفعل او غير مباشر ولهذا جاز
ان يقع نحو الاسود والابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك من الصفات التي لا انتقال فيها
نعتا لا حالا وبالجملة كما ان من حق الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو فكذلك الحال فان قلت الخبر
والنعت قد يكونان مع الواو ايضا اما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسي فلما صرح الشر فامسى
وهو عريان وخبر ما الواقع بعد الا نحو قولهم ما احد الا وله نفس امارة واما النعت فكالجملة الواقعة
صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافه
بها امر مستقر كقوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب
ونحو ذلك قلت امثال ذلك مما ورد على خلاف الاصل تشبيها بالحال على ان مذهب صاحب
المفتاح ان قوله ولها كتاب حال عن قرية لكونها نكرة في سياق النفي وذو الحال كما
تكون معرفة تكون نكرة مخصصة وحمله على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف سهو
فاصل الحال ان يكون بغير واو ولكن خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة وانما جاز كونها جملة
لان مضمون الحال قيد لعاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد
فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان تتوقف على التعلق
بما قبلها وان كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعليق بكلام سابق عليه لما مر من انك

لا نقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء بل تثبت اولا حكما ثم توصل به الحال وتجعلها من صلته لتثبت على سبيل
التبع له فتحتاج الجملة الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة الى ما يربطها بصاحبها الذي
جعلت حالا عنه وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة
والخبر والنعت ومعنى صالحة انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة الى زيادة ارتباط والا فالواو
اشد في الربط لانها الموضوعة له فالحال لكونها فضلة بعد تمام الكلام احوج الى الربط فصدرت الجملة
التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ايذانا من اول الامر بانها
لم تبق على استقلالها بخلاف الحال المفردة فانها ليست بمستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء كلام وبخلاف
النعت فانه لتبعيته للمنعوت وكونه لدلالة على معنى فيه صار كانه من تمامه فاكتفى في الجميع بالضمير
كالجملة الواقعة صلة فان الموصول لا يتم جزأ للكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو
وقد يكون بالضمير ولكل مقام فنقول الجملة التي تقع حالا اما ان يكون خالية عن ضمير صاحبها او
لا يكون فالجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع حالا عنه وجب الواو ليكون
مرتبطة به غير منقطعة عنه فلا يجوز خرجت زيد على الباب وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة
على قلة وههنا بحث ان اي جملة يجب فيها الواو اراد ان يبين ان اي جملة يجوز ان تقع حالا بالواو وان اي
جملة لا يجوز ذلك فيه فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما اي الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه حال
وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا لا مبتدأ وخبرا ولا نكرة محضة و
انما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان خبر المبتدأ هو قوله يصح ان يقع تلك الجملة حالا عنه اي عما
يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو اي اذا كانت تلك الجملة مع الواو وما لم يثبت هذا الحكم اعني
وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه الا مجازا وانما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان
تقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة الحالية عن الضمير المصدرة بالمضارع لان ذلك
الاسم مما لا يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال في الجملة وح يكون
قوله كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال مثبتا ولا للمصدرة بالمضارع الحالية
عن الضمير المذكور فيتم استثناؤها بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد و
يتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون قولنا ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما سياتي من ان ربط مثله
يجب ان يكون بالضمير فقط فان قلت قوله كل جملة الى آخره شامل للجملة الانشائية وهي لا تقع
ان تقع حالا سواء كانت مع الواو او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون
عاملها بوقت حصول مضمون الحال فيجب ان تكون مما يقصد فيه الدلالة على حصول مضمونه
وهي الخبرية دون الانشائية قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا في الجملة لانها المقصودة
بالنظر بقرينة سوق الكلام فان قلت هل تقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا
ذلك وجوزوا انه اذا اريد ذلك لزم ان يجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاء
زيد وهو ان يسال يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان
الشرطية ... الكلام لاتحاد ... قبلها الا ان يكون له

له فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدأ او دم استغنائه عن الخبر
يصرف الى نفسه ما وقع بعده ما فيه ادنى صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت
من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها
واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور
اولى باللزوم لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه و
ان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل فيها ما تقدم
من الكلام وعليه الجمهور وقال الجنزي انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اي اكرمه
ان لم يشتمني وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقال بعض المحققين
من النحاة انها اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى
مستانفا لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طلاق والطلاق الية وقوله ترى كل من فيها و
حاشاك فانيا وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله عم انا سيد ولد آدم ولا فخر والا عطف على قوله ان
خلت اي وان لم تخل الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان تكون فعلية او اسمية والفعلية
اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا او منفيا فبعض هذه
يجب فيه الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه الامران وبعضها يترجح فيه احدهما ❊
فاشار الى تفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع
دخولها اي دخول الواو ووجب الاكتفاء بالضمير نحو ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد
ما تعطيه كثيرا لان الاصل في الحال هي الحال المفردة لعراقة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه
بسبب وقوعها موقعه وهي اي المفردة تدل على حصول صفة لانها لبيان الهيئة التي عليها
الفاعل او المفعول والهيئة ما تقوم بالغير وهذا معنى الصفة غير ثابتة لان الكلام في الحال المنتقلة
مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع
مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وهو كذلك اي المضارع
المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة فيمتنع فيه دخول الواو
كما يمتنع في المفردة اما الحصول اي اما دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا فالفعل
يدل على التجدد وعدم الثبوت والاثبات يدل على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا و
المضارع كما يصلح للاستقبال يصلح للحال ايضا اما على ان يكون مشتركا بينهما ويكون حقيقة
في الحال مجازا في الاستقبال وههنا نظر وهو ان الحال التي هو مدلول المضارع انما هو زمان التكلم
وقدره ان حقيقة الحال اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال الذي نحن بصدده
يجب ان يكون مقارنا لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد
يكون حالا وقد يكون استقبالا فالمضارعة لا دخل لها في المقارنة والاولى ان يقال ان المضارع
المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وتقديره معنى فيمتنع دخول الواو فيه مثله ولما كان هنا
مظنة اعتراض وهو انه قد جاء المضارع المثبت بالواو في النظم والنثر اشار الى جوابه بقوله

وانما جاء من نحو قول بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله اى قول عبد الله بن همام السلولي فلما
خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدا اى وانا اصك وانا ارهنهم فيكون
الجملة اسمية فيصح دخول الواو ومثله قوله تع لم تؤذوننى وقد تعلمون انى رسول الله اى وانتم
قد تعلمون وقيل الاول اى قمت واصك وجهه شاذ والثانى اى نجوت وارهنهم ضرورة وقال
عبد القاهر هى اى الواو فيهما اى فى قوله واصك وقوله وارهنهم للعطف لا للحال وليس المعنى قمت
صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضى والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت
عدل عن لفظ الماضى الى المضارع حكاية للحال الماضية ومعناها ان يفرض ان ما كان فى الزمان الماضى
واقع فى هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على اللئيم يسبنى بمعنى مررت هذا
اذا كان الفعل فى الجملة الفعلية مضارعا مثبتا وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران جائزان
يعنى دخول الواو وتركه من غير ترجيح واما مجيئه بالواو فهو كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان ن
بالتخفيف اى بتخفيف النون فان لا ح للنفى دون النهى لثبوت النون التى هى علامة الرفع فيكون
اخبارا فلا يصح عطفه على الامر قبله فتعين كون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بتشديد
النون فانه نهى معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد واما مجيئه بغير واو فاشار اليه بقوله
ونحو وما لنا لا نؤمن بالله اى اى شئ يثبت لنا والمعنى ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين بالله
وحقيقته ما سبب عدم ايماننا وانما جاز فى المضارع المنفى الامران لدلالته على المقارنة لكونه
مضارعا دون الحصول لكونه فعلا منفيا والمنفى من حيث انه منفى انما يدل على عدم الحصول لا على
الحصول وان جاز ان يدل بالالتزام على حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو
المطابقة والمراد بالمنفى ههنا المنفى بما ولا دون لن لانها حرف استقبال ويشترط فى الجملة الواقعة
حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان هذه الحال والحال التى تقابل الاستقبال
وان تباينتا حقيقة لان لفظ يركب فى قولنا يجئ زيد غدا يركب حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى
المقابل للاستقبال لانه ليس فى زمان التكلم لكنهم استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال
لتنافى الحال والاستقبال فى الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفى بلفظ ما يجب ان يكون بدون
الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما وجوابه
ان فوات الدلالة على الحصول جوز ذلك قال الشيخ عبد القاهر فى قول مالك بن رفيع اقادوا من
دمى وتوعدونى وكنت وما ينهنهنى الوعيد ان كان تامة والجملة الداخلة عليها الواو فى موضع
الحال والمعنى وجدت غير منهنه بالوعيد وغير مبال به ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو
مزيدة وكذا يجوز الامران اعنى دخول الواو والاكتفاء بالضمير ان كان الفعل فى الجملة ماضيا لفظا او
معنى كقوله تع اخبارا انى يكون لى غلام وقد بلغنى الكبر بالواو وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم
بدون الواو وهذا فيما هو ماض لفظا واما الماضى معنى فيعنى به المضارع المنفى بلم او لما فان كلا
منهما يقلب معنى المضارع الى الماضى واشار الى امثلة ذلك بقوله وقوله انى يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر
وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما

يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم واهمل مثال المنفى بلما مجردا عن الواو لانه لم يطلع عليه لكن
القياس يقتضى جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامرين فى الماضى مثبتا كان او منفيا بقوله اما
المثبت فلدلالته على الحصول يعنى حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه
ماضيا والماضى لا يقارن الحال ولهذا اى ولعدم دلالته على المقارنة شرط فى الماضى المثبت ان
يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان قد يقرب الماضى من الحال ويرد ههنا الاشكال المذكور
وهو ان المطلوب فى الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل لا لزمان التكلم
واذا كان العامل والحال ماضيين يجوز ان يكونا متقارنين كما اذا كانا مضارعين وايضا
لفظة قد انما يقرب الماضى الى الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فربما يكون قد فى
الماضى سببا لعدم مقارنته لمضمون العامل كما فى قولنا جاء زيد فى السنة الماضية و
قد ركب فرسه وغاية ما يمكن ان يقال فى هذا المقام ان حالية الماضى وان كانت بالنظر
الى عامله ولفظة قد انما تقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا
لفظ الماضى والحالية لتنافى الماضى والحال فى الجملة فاتوا بلفظ قد لظاهر الحالية وقالوا جاء
زيد فى السنة الماضية وقد ركب كما مر فى اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال
فظهر ان تصدير الماضى المثبت بلفظة قد لمجرد استحسان لفظى وكثيرا ما يقيد الفعل
الواقع فى زمان التكلم بالماضى الواقع قبله مدة طويلة لكن تصديره بلفظ قد يكسر منه
سورة الاستبعاد كقول ابى العلاء اصدقه فى مريه وقد امترت صحابة موسى بعد اياته
التسع وبالجملة يجب ان يعلم ان الحال التى هى بيان الهيئة لا يجب ان يكون حصولها فى الحال
التى هى زمان التكلم وانهما متباينان حقيقة وبهذا يظهر بطلان ما قال التفتازانى من
انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون حالا الا ان كانت الكتابة قد انقضت و
قد يجوز ان يكون حالا اذا كان شرع فى الكتابة وقد مضى منها جزء الا انه متلبس بها مستديم
لها فلانقضاء جزء منها جئ بالماضى ولتلبسه بها ودوامه عليها صح ان يكون لفظ الماضى
حالا لاتصاله بالحال واما الماضى المنفى فلما جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة والحصول لما
تكونه ماضيا منفيا احتاج فى تحقيق المقارنة فيه الى زيادة بيان فقال واما المنفى اى اما
جواز الامرين فى الماضى المنفى فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول اى دلالته على
المقارنة فلان لما للاستغراق اى لامتداد النفى من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو ندم زيد
ولما ينفعه الندم اى عدم نفع الندم متصل بحال التكلم وغيرها اى غير لما مثل ما ولم
عه لانتفاء متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل استمراره اى استمرار ذلك الانتفاء وان جاز انقطاعه
دون زمان التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم فيحصل به اى بالنفى وبان الاصل
فيه الاستمرار الدلالة عليها اى على المقارنة عند الاطلاق اى عند عدم التقييد بما يدل على
انقطاع ذلك الانتفاء كما فى قولنا لم يضرب زيد امس ولكن ضرب اليوم بخلاف المثبت فان
وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى

قصد قد وقوع الضرب فی جزء من اجزاء الماضی واذا قلت ما ضرب افاد استغراق النفی لجمیع
اجزاء الزمان الماضی وذلک لانهم ارادوا ان یکون النفی والاثبات المتقابلان بزمان واحد
فی طرفی نقیض فلو جعلوا النفی کالاثبات مقیدا بجزء من الاجزاء لم یتحقق التناقض لجواز تغایر
الجزئین فاکتفوا فی الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا فی النفی الاستغراق اذ استمرار
الفعل اصعب واقل من استمرار الترک ولهذا کان النهی موجبا للتکرار دون الامر وکان
نفی النفی اثباتا دائما مثل ما زال وما انفک ونحو ذلک وتحقیقه ای وتحقیق هذا الکلام و
ان الاصل فی النفی الاستمرار بخلاف الاثبات ان استمرار العدم لا یفتقر الی سبب بخلاف استمرار
الوجود یعنی ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده یحتاج الی سبب موجود لانه وجود
عقیب وجود والوجود الحادث لابد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم فانه
عدم فلا یحتاج الی وجود سبب بل یکفی فیه انتفاء سبب الوجود والاصل فی الحوادث العدم
والمراد ان استمرار العدم لا یفتقر الی سبب موجود یؤثر فیه والا فهو مفتقر الی انتفاء علة الوجود
وهذا مراد من قال ان العدم لا یعلل وانه اولی بالممکن من الوجود وبالجملة لما کان الاصل فی
المنفی الاستمرار حصلت من اطلاقه الدلالة علی المقارنة وقد عرفت ما فیه واما الثانی ای
عدم دلالته علی الحصول فلکونه منفیا هذا اذا کانت الجملة فعلیة وان کانت الجملة اسمیة
فالمشهور جواز ترکها ای ترک الواو لعکس ما مر فی الماضی المثبت ای للدلالة الاسمیة علی
المقارنة لکونها مستمرة لا علی حصول صفة غیر ثابتة لدلالتها علی الدوام والثبات نحو کلمته
فوه الی فی ورجع عوده علی بدئه فیمن رفع فوه وعوده علی الابتداء ای رجوعه علی ما ابتدأه
علی ان البدء مصدر بمعنی المفعول وان دخولها ای والمشهور ایضا ان دخول الواو اولی
من ترکها لعدم دلالتها ای الجملة الاسمیة علی عدم الثبوت مع ظهور الاستیناف فیها
فحسن زیادة رابط نحو فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون ای وانتم من اهل العلم والمعرفة
او وانتم ما بینه وبینها من التفاوت حتی ذهب کثیر من النحاة الی ان تجرد الجملة الاسمیة
عن الواو ضعیف وقال عبد القاهر ان کان المبتدأ فی الجملة الاسمیة ضمیر ذی الحال وجبت
الواو سواء کان خبره فعلا نحو جاء زید وهو یسرع او اسما نحو جاء زید وهو مسرع وذلک
لان الجملة لا تترک فیها الواو حتی تدخل فی صلة العامل وتنضم الیه فی الاثبات وتقدر تقدیر
المفرد فی ان لا یستأنف لها الاثبات وهذا مما یمتنع فی نحو جاء زید وهو یسرع او وهو مسرع
لانک اذا اعدت ذکر زید وجئت بضمیره المنفصل المرفوع کان بمنزلة اعادة اسمه صریحا فی
انک لا تجد سبیلا الی ان تدخل یسرع فی صلة المجیء وتضمه الیه فی الاثبات لان اعادة ذکره
لا تکون حتی تقصد استیناف الخبر عنه بانه یسرع والا لکنت ترکت المبتدأ بمضیعة وجعلته
لغوا فی البین وجری مجری ان تقول جاءنی زید وعمرو یسرع امامه ثم تزعم انک لم تستأنف
کلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعلی هذا فالاصل والقیاس ان لا تجیء الجملة الاسمیة الا مع
الواو وما جاء بدونه فسبیله سبیل الشیء الخارج عن قیاسه واصله بضرب من التاویل

ونوع من التشبیه وذلک لان معنی فوه الی فی مشافها ومعنی عوده علی بدئه ذاهبا
فی طریقه الذی جاء منه واما قوله اذا اتیت ابا مروان تسأله وجدته حاضراه الجود والکرم
فلانه بسبب تقدیم الخبر قرب فی المعنی من قولک وجدته حاضره ای حاضرا عنده الجود والکرم
وتنزیل الشیء منزلة غیره لیس بعزیز فی کلامهم ویجوز ان یکون جمیع ذلک علی ارادة الواو کما جاء
الماضی علی ارادة قد هذا کلامه فی دلائل الاعجاز والذی یلوح منه ان وجوب الواو فی نحو جاء
زید وزید یسرع او مسرع وجاء زید وعمرو یسرع امامه او مسرع اولی منه فی نحو جاءنی وهو
یسرع او مسرع وقال ایضا فی موضع آخر انک اذا قلت جاءنی زید السیف علی کتفه او خرج التاج
علیه کان کلاما نافرا لا یکاد یقع فی الاستعمال لانه بمنزلة قولک جاءنی وهو متقلد سیفه وخرج
وهو لابس التاج فی ان المعنی علی استیناف کلام وابتداء اثبات وانک لم ترد جاءنی کذلک ولکن
جاءنی وهو کذلک فظهر منه ان الجملة الاسمیة لا یجوز تجردها عن الواو الا بضرب من التاویل
والتشبیه بالمفرد وبهذا یشعر کلام صاحب الکشاف حیث ذکر فی قوله تعالی بیاتا او هم قائلون ان
الجملة الاسمیة اذا عطفت علی حال قبلها حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفی عطف لان واو الحال
هی واو العطف استعیرت للوصل فقولک جاءنی زید راجلا او هو فارس کلام فصیح واما جاءنی زید
هو فارس فخبیث وذکر فی قوله تعالی اهبطوا بعضکم لبعض عدو انه فی موضع الحال ای متعادین
یعادیهما ابلیس ویعادیانه فاوله ونزله منزلة المفرد وهذا بخلاف جاءنی زید هو فارس لانه لو
ارید ذلک لوجب ان یقال فارسا فلهذا حکم بانه خبیث والذی یبین ذلک ما ذکره الشیخ فی دلائل
الاعجاز من انک اذا قلت جاء زید یسرع فهو بمنزلة جاء مسرعا فی انک تثبت به مجیئا فیه اسراع
وتصل احد المعنیین بالآخر وتجعل الکلام خبرا واحدا کانک قلت جاءنی بهذه الهیئة واذا قلت جاء
زید وهو مسرع او وغلامه یسعی بین یدیه او وسیفه علی کتفه کان المعنی علی انک بدأت فاثبت
المجیء ثم استأنفت خبرا وابتدأت اثباتا ثانیا لما هو مضمون الحال ولهذا احتیج الی ما یربط الجملة الثانیة
بالاولی فجیء بالواو کما جیء بها فی نحو زید منطلق وعمرو ذاهب ونسبتها واو الحال لا یخرجها عن کونها
مجتلبة لضم الجملة الی الجملة کالفاء فی جواب الشرط فانها بمنزلة العاطفة فی انها جاءت لربط جملة لیس
من شانها ان ترتبط بنفسها فالجملة فی نحو جاءنی زید یسرع بمنزلة الجزاء المستغنی عن الفاء لان من
شانه ان یرتبط بنفسه والجملة فی نحو جاءنی زید وهو مسرع او وغلامه یسعی بین یدیه او وسیفه
علی کتفه بمنزلة الجزاء الذی لیس من شانه ان یرتبط بنفسه ثم قال الشیخ وان جعل نحو علی کتفه سیف
حالا کثر فیها ای فی تلک الحال ترکها ای ترک الواو نحو قول بشار اذا انکرتنی بلدة او نکرتها خرجت مع البازی
علی سواد ای اذا لم یعرف قدری اهل بلدة ولم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم مستصحبا
للبازی الذی هو ابکر الطیور مشتملا علی شیء من ظلمة اللیل غیر منتظر لاسفار الصبح فقوله علی سواد
ای بقیة من اللیل حال ترک فیها الواو ثم قال الشیخ الوجه ان یکون الاسم فی مثل هذا فاعلا
للظرف لاعتماده علی ذی الحال لا مبتدأ وینبغی ان یقدر ههنا خصوصا ان الظرف فی تقدیر اسم الفاعل
دون الفعل اللهم الا ان یقدر فعلا ماضیا مع قد وقال المصنف لعله انما اختار تقدیره باسم فاعل

لرجوعه الى اصل الحال وهى المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما جوز التقدير بالفعل الماضى لمجيئها بالواو
قليلا كقوله وان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق وانما لا يجوز التقدير
بالمضارع لانه لو جاز التقدير بالمضارع لامتنع مجيئها بالواو وهذا كلامه وفيه نظر لانه كما ان اصل
الحال الافراد فكذا الخبر والنعت فالواجب ان يذكر مناسبة تقتضى اختيار الافراد فى الحال على الخصوص
دون الخبر والنعت ولانا لا نم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو لجواز ان يكون
المقدر عند وجود الواو هو الماضى الا ترى انه اختير تقديره بالمفرد ومع هذا لم يمتنع الواو ومع ان
المفرد اولى بامتناع الواو من المضارع والحق ان نحو على كتفه سيف يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا بالا بتراء
والظرف خبره فيكون الجملة اسمية كما جاز ذلك فى نحو افى الدار زيد واقايم زيد ويحتمل ان يكون
فعلية مقدرة بالماضى او المضارع وان يكون حالا مفردة بتقدير اسم الفاعل والاولان مما يجوز فيه
ترك الواو والاخيران مما يمتنع فيه الواو فمن اجل هذا كثر فيه ترك الواو وهذا اذا لم يكن صاحب الحال نكرة
متقدمة والا فالواو واجب لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاءنى رجل فارس وعلى كتفه سيف
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ومن كلام الشيخ ايضا قوله ويحسن الترك اى ترك
الواو فى الجملة الاسمية تارة لدخول حرف على المبتدأ يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط كقوله اى
الفرزدق فقلت عسى ان تبصرينى كانما بنى حوالى الاسود الحوارد من حرد اذا غضب فقوله بنى الاسود
جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصرينى ولولا دخول كان عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله
حوالى اى فى اكنافى وجوانبى حال من بنى لما فى حرف التشبيه من معنى الفعل ويحسن الترك تارة اخرى
لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب مفرد حال كقوله اى ابن الرومى والله يبقيك لنا سالما برداك
تبجيل وتعظيم فهذه الجملة حال ولو لم يتقدمها قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو والحالان اعنى الجملة
وسالما يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة وهى ان يكون احوال متعددة صاحبها واحد كالكاف
فى يبقيك ههنا ويجوز ان يكونا من الاحوال المتداخلة وهى ان يكون صاحب الحال المتاخرة الاسم الذى
يشتمل عليه الحال السابقة مثل ان يجعل قوله برداك تبجيل حالا من الضمير فى سالما وقال بعضهم ان
كان المبتدأ ضمير ذى الحال يجب الواو والا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو
فوه الى فى او اهبطوا بعضكم لبعض عدو او خبرا نحو وجدته حاضراه الجود والكرم فلا يحكم بضعفه
تجردا عن الواو لكون الرابط فى اول الجملة وهذان البيتان من هذا القبيل والا فهو ضعيف قليل
كقوله نصف النهار الماء غامره الباب لتامن الايجاز والاطناب والمساواة قال السكاكى
اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين اى من الامور النسبية التى يكون تعقلها بالقياس الى تعقل
شىء آخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا
بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين يعنى لا يمكن ان يقال على
التعيين والتحقيق ان لا تيان بهذا المقدار من الكلام ايجاز وبذلك المقدار اطناب اذ رب كلام موجز
بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وكذا المطنب فكيف يمكن ان يقال على التحقيق
والتحديد ان هذا ايجاز وذاك اطناب والبناء على امر عرفى اى والا بالبناء على امر يعرفه اهل العرف و

وهو متعارف الاوساط الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا عى وفهاهة اى كلامهم فى مجرى عرفهم
فى تادية المعانى عند المعاملات والمحاورات وهو اى هذا الكلام لا يحمد من الاوساط فى باب البلاغة
لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم ايضا منهم لان غرضهم تادية اصل المعنى بدلالات وضعية
والفاظ كيف كانت ومجرد تاليف يخرجها عن حكم النعيق فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة
المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع تارة الى ما سبق اى
الى كون عبارة المتعارف اكثر ويرجع تارة اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر اى من الكلام
الذى ذكره المتكلم وليس المراد بما ذكر متعارف الاوساط على ما سبق الى بعض الاوهام يعنى قد
يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة المتعارف وقد يوصف به لكونه اقل من العبارة
اللايقة بالمقام بحسب مقتضى الظاهر كقوله تع رب انى وهن العظم منى واشتعل الرأس شيبا فانه
اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا يا رب شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام
لانه مقام بيان انقراض الشباب والمام المشيب فينبغى ان يبسط فيه الكلام غاية البسط و
يبلغ فى ذلك كل مبلغ ممكن فعلم ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف و
الثانى كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام وبينهما عموم من وجه لتصادقهما فيما هو اقل من
عبارة المتعارف ومقتضى المقام جميعا كما اذا قيل رب قد شخت بحذف حرف النداء وياء الاضافة
وصدق الاول بدون الثانى كما فى قوله اذا قال الخميس نعم بحذف المبتدأ فانه اقل من عبارة
المتعارف وهو هذا نعم وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام لضيقه يقتضى حذف المسند
اليه كما مر وحذف الثانى بدون الاول كما فى قوله رب انى وهن العظم منى ويمكن اعتبار
هذين المعنيين فى الاطناب ايضا لكنه تركه لانسياق الذهن اليه مما ذكر فى الايجاز والنسبة
بين الاطنابين ايضا عموم من وجه وكذا بين الايجاز بالمعنى الثانى وبين الاطناب فليتامل
وقد توهم من كلام السكاكى ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة
الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكى قد صرح
باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضا نعم لو قيل الايجاز اخص باصطلاحه لانه باصطلاحه صح
لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان كون
الشىء نسبيا لا يقتضى تعسر تحقيق معناه لان كثيرا من الامور النسبية والمعانى الاضافية
قد تحقق معانيها وتعرف تعريفات تليق بها كالابوة والبنوة ونحوهما وجوابه ان المراد
بعدم تيسر تحقيقه انه لا يمكن ان يحقق ويعين ان هذا القدر من الكلام ايجاز وذاك اطناب
على ما مر وهذا ضرورى وليس المراد انه لا يمكن ان يبين معناهما اصلا لان ما ذكره السكاكى
تفسير لهما ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف بان يقال ايجاز الكلام قد يكون لكونه
اقل من المتعارف وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور رد الى الجهالة
لانه لا تعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اى
مقدار يقتضى من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ

قوالب المعانى والقدرة على تادية المعانى بعبارات مختلفة فى الطول والقصر والتصرف فى ذلك
بحسب مناسبة المقامات انما هى من داب البلغاء واما المتوسطون بين الجهالة والبلغاء
فلهم فى تفهيم المعانى حد معلوم من الكلام يجرى فيما بينهم فى الحوادث اليومية بدل بحسب الوضع على
المعانى المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا
واما البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهو يعرفون ان اى مقام
يقتضى البسط وان كل مقام اى مقدار يقتضى من البسط على ما مر نبذ من ذلك فى الابواب
السابقة فلا رد الى الجهالة والاقرب الى الصواب او الى الفهم ان يقال التعبير عن المقصود اما
ان يكون بلفظ مساو له او لا الثانى اما ان يكون ناقصا عنه او زايدا والناقص اما ان
يكون وافيا به او لا والزايد اما ان يكون لفايدة او لا فهذه خمسة طرق ثلثة منها مقبولة
واثنان مردودان اما المقبول من طرق التعبير عن المراد فهو تادية اصله بلفظ مساو له اى
لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زايد عليه لفائدة فالمساواة ان يكون اللفظ
بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا به والاطناب ان يكون اللفظ
زايدا عليه لفائدة واحترز بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد
غير واف بيانه كقوله اى الحارث بن حلزة اليشكرى والعيش خير فى ظلال النوك اى الحمق
والجهالة ممن اى من عيش من عاش كدا اى مكدودا متعوبا اى الناعم وفى ظلال العقل يعنى
ان اصل مراده ان العيش الناعم فى ظلال النوك خير من العيش الشاق فى ظلال العقل ولفظه
غير واف بذلك فيكون مخلا وفيه نظر لانه قد اشتهر فى العرف ان العيش المعتد به اعنى العيش
الناعم انما هو عيش الجهلة الحمقى دون العقلاء المتاملين فى عواقب الامور فجعل مطلق
العيش فى ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء
المتحيرين فى امورهم واشار بالطف وجه الى ان العيش فى ظلال الجهل والحماقة لا يكون
الا ناعما وان العيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل حتى انه لو ذكر الناعم وفى ظلال العقل
لكان ... ويشبه على ذلك لفظ الظلال واحترز بفائدة عن التطويل وهو ان يكون اللفظ
زايدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزايد متعينا نحو قول عدى ابن الابرش يذكر
غدر الزباء بجذيمة ابن الابرش وقددت الاديم لراهشيه والفى اى وجد قولها كذبا
ومينا والكذب والمين بمعنى واحد ولا فائدة فى الجمع بينهما التقديد التقطيع والراهشان عرقان
فى باطن الذراعين والضمير فى راهشيه وفى الفى لجذيمة وفى قددت وقولها للزباء وعن الحشو المفسد
اى واحترز بفائدة عن الحشو ايضا وهو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا وهو ضربان
لان ذلك الزايد اما ان يكون مفسدا للمعنى او لا يكون فالحشو المفسد كالندى فى قوله اى كلفظ
الندى فى بيت ابى الطيب ولا فضل فيها اى فى الدنيا للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء
شعوب هى اسم للمنية غير منصرف للعلمية والتانيث وانما صرفها للضرورة فالمعنى انها
لا فضيلة فى الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدايد على تقدير عدم الموت وهذا انما يصح

كالتكرار

يصح فى الشجاعة والصبر دون العطاء فان الشجاع اذا تيقن بالخلود هان عليه الاقتحام فى الحروب
والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن فى ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث و
الشدايد وبقاء العمر هان عليه صبره على المكروه لوقوفه بالخلاص عنه بل بمجرد طول العمر مما يهون
على النفوس الصبر على المكاره ولهذا يقال هب ان لى صبر ايوب فمن اين لى عمر نوح بخلاف الباذل
ماله فانه اذا تيقن بالخلود شق عليه بذل المال لاحتياجه اليه دايما فيكون بذله حينئذ افضل و
اما اذا تيقن بالموت فقد هان عليه بذله ولهذا قيل فكل ان اكلت واطعم اخاك فلا الزاد يبقى
ولا الآكل وما يقال ان المراد بالندى بذل النفس فليس بشيء لانه لا يلزم من اطلاق لفظ الندى
ولانه على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل النفس الا عدم التحرز عن الامور التى من شانها الاهلاك
وهذا بعينه معنى الشجاعة والاقرب ما ذكره الامام ابن جنى وهو ان فى الخلود وتنقل الاحوال فيه من
عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل
وغير المفسد كقوله اى عن الحشو الغير المفسد للمعنى كلفظ قبله فى قول زهير بن ابى سلمى واعلم
علم اليوم والامس قبله ولكننى عن علم ما فى غد عمى فان قلت قد يقال ابصرته بعينى وسمعته
باذنى وضربته بيدى ولا يجعل مثل هذا من الحشو لوقوعه فى التنزيل نحو فويل لهم مما كتبت ايديهم
قلت امثال ذلك انما يقال فى مقام يفتقر الى التاكيد كما تقول لمن ينكر معرفة ما كتبه يا هذا
لقد كتبته بيمينك هذه واما قوله تع ذلك قولهم بافواههم فمعناه انه قول لا يعضده برهان
فما هو الا لفظ يفوهون به لا معنى له كالالفاظ المهملة التى هى اجراس ونغم لا معانى لها وذلك لان
القول الدال على معنى لفظه مقول بالفم ومعناه مؤثر فى القلب وما لا معنى له مقول بالفم لا غير و
لهذا قال الله تع يقولون بافواههم ما ليس فى قلوبهم المساواة قدمها لانها الاصل والمقيس عليه
نحو ولا يحيق المكر السيئ الا باهله وقوله اى قول النابغة يخاطب ابا قابوس فانك كالليل الذى
هو مدركى وان خلت ان المنتأى هو اسم موضع من انتأى عنه اى بعد عنك واسع اى ذو سعة
وبعد شبهه بالليل لانه وصفه فى حال سخطه وهوله والمعنى انه لا يفوت الممدوح وان ابعد
فى الهرب فصار الى اقصى الارض لسعة ملكه وطول يده لان له فى جميع الآفاق مطيعا لاوامره يرد
الهارب اليه فان قيل كلا المثالين غير صحيح لان فى الآية حذف المستثنى منه وفى البيت حذف
جواب الشرط فيكون ايجازا لا مساواة قلنا اعتبار ذلك امر لفظى ورعاية للقواعد النحوية من
غير ان يتوقف عليه تادية اصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما يكون تطويلا
وبالجملة كون لفظ الآية والبيت ناقصا عن اصل المراد ممنوع على انه قد صرح كثير من النحاة بان
مثل هذا الشرط اعنى الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس
بحذف نحو ولكم فى القصاص حيوة فان معناه كثير ولفظه يسير لان المراد به ان الانسان
اذا علم انه متى قتل كان ذلك داعيا الى ان لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذى هو القصاص
كثير من قتل الناس بعضهم لبعض وكان ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف فيه فان قلت
اليس فيه حذف الفعل الذى يتعلق به الظرف قلت لا سد الظرف مسده وجب تركه

لعدم احتياج تادية اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان تطويلا صح ان ليس فيه حذف شئ مما يؤدى به
اصل المراد وتقدير الفعل انما هو مجرد رعاية امر لفظى وهو ان حرف الجر لابد ان يتعلق بفعل وفضله
اى رجحان قوله وكم فى القصاص حيوة على ما كان عندهم اوجز كلام فى هذا المعنى وهو قولهم القتل
انفى للقتل بقلة حروف ما يناظره اى اللفظ الذى يناظر قولهم القتل انفى للقتل منه اى من قوله وكم فى
القصاص حيوة وما يناظره منه هو فى القصاص حيوة لان قوله وكم لا مدخل له فى المناظرة لكونه
زايدا على معنى قولهم القتل انفى للقتل فحروف فى القصاص حيوة احد عشر ان اعتبر التنوين والا فعشرة
وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبا
دون الكتابة والنص على المطلوب الذى هو الحيوة بخلاف قولهم فانه لا يشتمل على التصريح بها وما
يفيد تنكير حيوة من التعظيم لمنعه اى منع القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد
فالمعنى لكم فى هذا الجنس من الحكم الذى هو القصاص حيوة عظيمة او النوعية عطف على التعظيم اى
لكم فى القصاص نوع من الحيوة وهى الحيوة الحاصلة للمقتول اى الذى يقصد قتله والقاتل بالارتداع
عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل لانه اذا هم بالقتل فعلم انه يقتص منه فارتدع
سلم صاحبه من القتل وسلم هو من القود واطراده اى يكون قوله وكم فى القصاص حيوة
مطردا لان الاقتصاص مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم فان القتل الذى هو انفى للقتل ما يكون
على وجه القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس انفى للقتل بل ادعى له وخلوه اى يخلو قوله و
لكم فى القصاص حيوة عن التكرار بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار من حيث انه
تكرار من عيوب الكلام بمعنى ان ما يخلو عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار
مخلا بالفصاحة فان قيل فهذا التكرار رد العجز على الصدر وهو من المحسنات قلنا حسنه ليس من
جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر وهذا لا ينافى رجحان الخالى عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن
فى رد العجز على الصدر ان لا يؤدى الى التكرار بان يكون كل من اللفظين بمعنى آخر واستغنائه اى وباستغنا
قوله ولكم فى القصاص حيوة عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه اى القتل انفى للقتل من
تركه والمطابقة اى وباشتماله على صنعة المطابقة وهى الجمع بين المتضادين كالقصاص والحيوة و
رجح ايضا بما فيه من الغرابة وهو ان القصاص قتل وتفويت للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة
وبسلامته عن توالى الاسباب الخفيفة ينقص سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه ما يجمع
حرفين متحركين متلاصقين الا فى موضع واحد وخلوه عما يشتمل عليه قولهم من التناقض بحسب
الظاهر وهو ان الشئ ينفى نفسه وفيه نظر لان ذلك غرابة مستحسنة وبما فيه من تقديم الخبر على
المبتدا للاختصاص مبالغة وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتدا المنكر مثل فى الدار رجل لا يفيد الاختصاص
وايجاز حذف عطف على ايجاز القصر وهو ما يكون بحذف شئ والمحذوف اما جزء جملة يعنى بالجزء
ما يذكر فى الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا عمدة كان او فضلة مفردا وجملة مضاف بدل من
جزء جملة نحو واسأل القرية اى اهل القرية او موصوف نحو قول العرجى انا ابن جلا وطلاع الثنايا
متى اضع العمامة تعرفونى الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا اى ركاب لصعاب الامور اى انا

انا ابن رجل جلا اى انكشف امره او جلا الامور اى كشفها فحذف الموصوف وقيل ان المضاف اذا كان
جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او فى كقوله تع و
منهم دون ذلك وكقولك ما فى القوم دون هذا وفى غيره نادر لا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف
الى الجملة فلفظ جلا ههنا علم وحذف التنوين لانه محكى كيزيد فى قوله نبئت اخوالى بنى يزيد ظلما
علينا لهم فديد لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن ليس
مما يختص الفعل ولا فى اوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر
معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكى والا فحكمه حكم المفرد فى الانصراف وعدمه او صفة نحو
وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا اى كل سفينة صحيحة او نحوها كسالمة او غير معيبة
وما يؤدى هذا المعنى بدليله ما قبله وهو قوله تع فاردت ان اعيبها فانه يدل على ان الملك
كان انما يأخذ الصحيحة دون المعيبة او شرط كما مر فى آخر باب الانشاء او جواب شرط اما لمجرد
الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا اى اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تع وما تأتيهم من آية
من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة عطف على قوله لمجرد الاختصار يعنى يكون
حذف جواب الشرط للدلالة على انه اى جواب الشرط شئ لا يحيط به الوصف او لتذهب نفس
السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور مطلوبا او مكروها الا وهو يجوز ان يكون الامر اعظم منه بخلاف
ما اذا ذكر فانه يتعين وربما يسهل امره عنده الا يرى ان المولى اذا قال العبد والله لئن قمت
اليك وسكت تزاحمت عليه من الظنون المعترضة للوعيد ما لا يتزاحم لو نص من مؤاخذته على ضرب
من العذاب وكذلك اذا قال المنجح اذا رأيتنى شابا وسكت جالت الافكار له بما لم تجل به لو اتى بالجواب
مثالهما اى مثال الحذف للدلالة على انه فى لا يحيط به الوصف والحذف لتذهب نفس السامع
كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو
ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ومنه قوله تع حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها
او غير ذلك عطف على قوله جواب الشرط اى والمحذوف غير ذلك المذكور كالمسند اليه
والمسند والمفعول والفعل كما مر فى الابواب السابقة وكالحال نحو البر الكر بستين اى
منه والمستثنى نحو زيد جاءنى ليس الا والمضاف اليه نحو بين ذراعى وجبهة الاسد ونحو
يا رب ويا غلام وكجواب القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب لما نحو فلما اسلما وتله للجبين
وكالمعطوف مع حرف العطف نحو لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اى و
من انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو قوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا
من بعد وقاتلوا واما جملة عطف على اما جزء جملة مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق الحق و
يبطل الباطل اى فعل ما فعل ومنه قول ابى الطيب اتى الزمان بنوه فى شبيبته فسرهم و
اتيناه على الهرم اى فسانا او سبب لمذكور نحو قوله تع فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت
ان قدر فضربه بها فيكون قوله فضربه بها جملة محذوفة هى سبب المذكور وهو قوله
فانفجرت ومنه قوله تع كان الناس امة واحدة فبعث الله اى فاختلفوا فبعث الله

بدليل قوله ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت
فيكون المحذوف جزء جملة هي شرط كقوله تع فالله هو الولي اى ان ارادوا اولياء بحق فالله
هو الولي والفاء في مثل قوله فانفجرت تسمى فاء فصيحة وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها
فصيحة انما هي على التقدير الثاني وهو ان يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام المفتاح على العكس
وقيل انها فصيحة على التقديرين والمشهور في تمثيلها قوله قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا
ثم القفول فقد جئنا خراسانا او غيرهما اى غير المسبب والسبب نحو فنعم الماهدون
على ما مر في بحث الاستيناف من انه على حذف المبتدا والخبر في قول من يجعل المخصوص
خبر مبتدا محذوف واما اكثر اى والمحذوف اما اكثر من جملة نحو انا انبئكم بتاويله فارسلون
يوسف اى فارسلون الى يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا واتاه وقال له يا يوسف و
منه بيت السقط طربن لضوء البارق المتعالي ببغدان وهنا ما لهن وما لي اى طربن
فاخذت اسكنها وهي لا تسكن ثم اعاودها وتدافعني الى ان قضيت العجب من كثرة
معاودتي وشدة مدافعتها والحذف على وجهين احدهما ان لا يقام شيء مقام المحذوف كما
مر وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اى فلا تحزن واصبر لان
تكذيب الرسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء له بل هو سبب لعدم الحزن
والصبر فاقيم مقام المسبب ثم الحذف لا بد له من دليل وادلته كثيرة منها ان يدل
العقل عليه اى على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة اى
تناولها فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان فلا بد
من محذوف والمقصود الاظهر دل على ان المحذوف تناول لان الغرض الاظهر من هذه
الاشياء تناولها وتقدير التناول اولى من تقدير الاكل ليشمل شرب البانها فانه ايضا حرام
وقوله منها ان يدل فيه تسامح لان المراد ان يدل بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الادلة ومنها
ان يدل العقل عليهما اى على الحذف وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اى امره او عذابه فان
العقل يدل على امتناع المجيء على الله تع ويدل على تعيين المحذوف بانه الامر او العذاب اى
احدهما وليس المراد انه يدل على تعيين الامر او تعيين وليتامل ومنها ان يدل العقل عليه
ولعدة على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل دل على ان في قوله فيه مضافا
محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص بل انما يلام على فعل كسبه واما تعيين
المحذوف فانه يحتمل ان يقدر في حبه لقوله تع قد شغفها حبا وفي مراودته لقوله تع
تراود فتاها عن نفسه وفي شانه حتى يشملهما اى الحب والمراودة والعادة دلت على الثاني اى
مراودته لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره اياه اى لقهر الحب المفرط
صاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر في حبه ولا في شانه لكونه شاملا له وتعين ان
يقدر فيه او مراودته نظرا الى العادة ومنها اى من ادلة تعيين المحذوف لا الحذف الشروع مثلا انما
يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي يشرع فيه وان الدلالة على الحذف فانما هي من جهة ان

ان الجار والمجرور لا بد له من فعل يتعلق هو به على ما يشهد به القوانين النحوية ويدل على تعيينه
الشروع في الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدا له اى يقدر عند الشروع في القراءة
بسم الله اقرا وعند الشروع في القيام او القعود بسم الله اقوم واقعد وكذا كل فعل شرع فيه
ومنها الاقتران اى من ادلة تعيين المحذوف اقتران الكلام او المخاطب بالفعل كقولهم للمعرس بالرفاء
والبنين اى اعرست فان كون هذا الكلام مقارنا لاعراس المخاطب دل على ان المحذوف
اعرست والباء للملابسة والرفاء الالتيام والاتفاق تقول رفات الثوب ارفاه اذا
اصلحت ما وهي منه والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين
احديهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد او ليتمكن في النفس فضل
تمكن لما طبع الله النفوس عليه من ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع فيها من ان يبين اولا
او لتكمل لذة العلم به اى بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه مع الشعور بالمجهول
بوجه ما الم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم في الجهل به واذا حصل به الشعور بوجه
دون وجه تشوقت النفس الى العلم به وتالمت بفقدانها اياه فاذا حصل لها العلم به على
سبيل الايضاح كملت لذة العلم به للعلم الحاصل به وربما لذة عقيب الالم اكمل واقوى و
كانها لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم ومما يناسب ذلك ما في قوله تع هل ينظرون
الا ان ياتيهم الله في ظلل من الغمام فانه جعل العذاب ياتيهم من الغمام الذي هو مظنة
الرحمة ليكون اشد لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اغم كما ان الخير اذا جاء من
حيث لا يحتسب كان اسر فكيف اذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير ولذلك كانت العقوبة
من العذاب المستقطع لحيرتها من حيث يتوقع الغيث وبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون
نحو رب اشرح لي صدري فان اشرح لي يفيد طلب شرح لشيء ما له اى للطالب وصدري
يفيد تفسيره اى تفسير ذلك الشيء وايضاحه وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون
للاغراض الثلثة المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم الشيء المبين وتعظيمه كقوله تع وقضينا
اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت
حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة ومنه اى من الايضاح بعد الابهام باب نعم على
احد القولين اى على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اذ لو اريد الاختصار
لكفى نعم زيد فلما قيل نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد كان اطنابا ابعد فيه الفاعل اولا وثنى
ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب ويعم
الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكي ووجه حسنه اى حسن باب نعم سوى
ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب من وجه حيث
لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف المبتدا الذي هو صدر الاستيناف وايهام الجمع
بين المتنافيين الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان الجمع بين المتنافيين من
الامور الغريبة المستطرفة التي يظهر في النفس عند وجدانها تاثر وانفعال عجيب وانما قال

ابهام الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شي
واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهذا محال ومنه اى من الايضاح بعد الابهام التوشيع
وهو ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن ادم
ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل ولو اريد الاختصار لقيل ويشب فيه الحرص و
طول الامل لكنه ابهم اولا ثم اوضح لما سبق ويسمى هذا توشيعا لان التوشيع لف القطن
المندوف وكانه جعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف
واما بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام ويعنى بذكره بعده ان
يكون ذلك على سبيل العطف دون الوصف او الابدال فلو قال واما بعطف الخاص على العام
لكان اوضح وذلك للتنبيه على فضله اى مزية الخاص حتى كانه ليس من جنسه اى جنس العام
تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات يعنى انه لما امتاز عن ساير افراد العام بماله
من الاوصاف الشريفة جعل كانه شي اخر مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ العام ولا يعرف
حكمه منه بل يجب التنصيص عليه والتصريح به وذلك قد يكون في مفرد نحو حافظوا على الصلوات
والصلوة الوسطى اى الوسطى من الصلوات او الفضلى من قولهم الافضل الاوسط وهي
صلوة العصر على قول الاكثرين ومنه قوله تع قل من كان عدوا لله وملائكته ورسله و
جبريل وميكال وقد يكون في كلام نحو قوله تع ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويامرون
بالمعروف وينهون عن المنكر ومنه قوله تع اصبروا وصابروا لان المصابرة باب من الصبر
ذكره بعده تخصيصا لشدته وصعوبته واما بالتكرير لنكتة ليكون ايضا بالاطناب اطول كتاكيد
الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا ردع وتنبيه على انه لا ينبغي للناظر
لنفسه ان يكون الدنيا جميع همه وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون انذار ليخافوا فينتبهوا عن
غفلتهم اى سوف تعلمون الخطاء فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله وفي تكريره
تاكيد للردع والانذار وفي الاتيان بلفظ ثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ من الاول
واشد كما تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول لك لا تفعل وذلك لان اصل ثم الدلالة على
تراخي الزمان لكنه قد جئ لمجرد التدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك
الدرج ولان الثاني بعد الاول في الزمان وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو والله ثم والله
ونحو قوله تع وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين ومن نكت التكرير زيادة
التنبيه على ما ينفي التهمة والايقاظ عن سنة الغفلة ليكمل تلقي الكلام بالقبول كما في قوله تع
وقال الذي امن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع ومنها
زيادة التوجع والتحسر كما في قوله فيا قبر معن انت اول حفرة من الارض خطت للسماحة
مضجعا ويا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ومنها ما ذكره قد
يعد لمسبب طول في الكلام وهذا التكرير قد يكون مجردا عن رابط كما في قوله تع ثم ان ربك
للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما

كما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها وقد يكون مع رابط كما في
قوله لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من
العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون لبعد عن المفعول الثاني
واما بالايغال من اوغل في البلاد اذا ابعد فيها واختلف في تفسيره فقيل هو ختم البيت
بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قولها اى قول الخنساء في مرثية اخيها صخر و
ان صخرا لتاتم اى تقتدي الهداة به كانه علم اى جبل مرتفع في راسه نار فان قولها كانه
علم واف بالمقصود وهو تشبيهه بما هو معروف بالهداية لكنها اتت بقولها في راسه نار
ايغالا وزيادة للمبالغة وتحقيق اى وكتحقيق التشبيه في قوله اى قول امرئ القيس كان
عيون الوحش حول خبائنا اى خيامنا وارحلنا الجزع الذي لم يثقب شبه عيون الوحش
بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض يشبه به عيون الوحش لكنه اتى
بقوله لم يثقب ايغالا وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعيون
قال الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما كلها سود فاذا ماتا بدا بياضها وانما
شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت والمراد كثرة الصيد يعني مما اكلنا كثرت العيون
عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس وبه يتبين بطلان ما قيل ان المراد انه قد طالت
مسايرتهم في الفلاة حتى الفت الوحوش رحالهم واخبيتهم وكرفع توهم غير المقصود في
بيت السقط فسقيا لكاس من فم مثل خاتم من الدر لم يهمم بتقبيله خال فانه لما جعل الفم
كاتما نسيقا مثل خاتم من الدر وكان الكاس غالبا ما يكرع فيه كل احد من المجلس حتى كانه
يقبله دفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله ملك متكبر فكيف غيره فعلى هذا يختص الايغال
بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل لذلك
بقوله تع قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسئلكم اجرا وهم مهتدون وان فائدة قوله
وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث على
الاتباع وترغيب في الرسل اى لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم
فينتظم لكم خير الدنيا والاخرة واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها
اى معنى الجملة الاولى للتوكيد على التعقيب فالتذييل اعم من الايغال من جهة انه يكون
في ختم الكلام وغيره واخص منه من جهة ان الايغال قد يكون بغير الجملة ولغير التاكيد
وهو اى التذييل ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل بافادة المراد بل يتوقف
على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على وجه وهو ان يكون
المعنى وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله واحترز به عن الوجه الاخر و
هو ان يقال الجزاء عام لكل مكافاة تستعمل تارة في معنى المعاقبة واخرى في معنى الاثابة فلما
استعمل في معنى المعاقبة في قوله جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل نجازي زى
الا الكفور بمعنى وهل نعاقب فعلى هذا يكون من الضرب الثاني لاستقلاله بافادة المراد

وضرب اخرج مخرج المثل بان يكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال
فى الاستقلال وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا
وقد اجتمع الضربان فى قوله تع وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون
كل نفس ذائقة الموت فقوله افان مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول و
قوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثانى فكل منهما تذييل على ما قبله وهو ايضا
اى التذييل ينقسم قسمة اخرى ولفظ ايضا تنبيه على ان هذا تقسيم للتذييل مطلقا
يعنى قد علم انه ينقسم الى القسمين المذكورين وهو ايضا ينقسم بقسمة اخرى الى قسمين
آخرين ولولا قوله ايضا لتوهم ان هذا تقسيم الضرب الثانى كما توهمه نظرا الى الامثلة
بعض من لم يتنبه بالتنبيه فالتذييل الذى يجب ان يكون لتاكيد الجملة السابقة اما ان
يكون لتاكيد منطوق كهذه الآية فان زهوق الباطل منطوق فى قوله وزهق الباطل
واما لتاكيد مفهوم كقوله اى قول النابغة الذبيانى ولست بمستبق اخا لا تلمه حال
عن اخا لعمومه بوقوعه فى سياق النفى او عن ضمير المخاطب فى لست وهذا احسن من ان
يكون صفة لاخا يعرف بالتامل يعنى لا تقدر على استبقاء مودة اخ حال كذلك من لا تلمه
ولا تصلحه على شعث اى تفرق وذميم خصال اى الرجال المهذب اى المنقح الفعال المرضى
الخصال فصدر البيت دل بمفهومه على نفى الكامل من الرجال وعجزه تاكيد لذلك و
تقرير لان الاستفهام فيه للانكار اى لا مهذب فى الرجال واما بالتكميل ويسمى الاحتراس
ايضا لان الاحتراس هو التوقى والاحتراز عن الشىء وفيه توق عن ايهام خلاف المقصود
وهو ان يوتى فى كلام يوهم خلاف المقصود بما اى بشىء يدفع ذلك الايهام
وذكر له مثالين لان ما يدفع الايهام قد يكون فى وسط الكلام وقد يكون فى آخره فالاول
كقوله اى قول طرفة فسقى ديارك غير مفسدها اى غير مفسد للديار وهو حال من فاعل
سقى اعنى قوله صوب الربيع اى نزول المطر ووقوعه فى الربيع وديمة تهمى اى تسيل لان
نزول المطر قد يكون سببا لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك بتوسط قوله غير مفسدها
والثانى نحو قوله تع فسوف ياتى الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين اعزة على
الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى
على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع
منهم للمؤمنين ولذا عدى الذل بعلى لتضمنه معنى العطف كانه قيل عاطفين عليهم على وجه
التذلل والتواضع ويجوز ان يكون التعدية بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم و
فضلهم على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم ومن هذا القسم قول كعب بن سعد الغنوى
حليم اذا ما الحلم زين اهله مع الحلم فى عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه
بالحلم لاوهم ان ذلك عن عجز فازال هذا الوهم بان حلمه انما هو فى وقت تزيين الحلم
لاهله وهذا انما يكون عند القدرة والا لم يكن زينا واما المصراع الثانى فزعم المصنف انه

انه تاكيد للازم ما يفهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين لا يكون
الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا فى عين العدو لا محالة له
فيكون هذا تذييلا لتاكيد المفهوم لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لانا لا نم ان من
لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا فى عين العدو لجواز ان يكون غضبه مما
لا يهاب ولا يعبا به والذى يخطر بالبال ان معنى البيت الطف وادق مما يشعر به
كلام المصنف وان المصراع الثانى تكميل وذلك لان كونه حليما فى حال يحسن فيه الحلم يوهم
انه فى تلك الحالة ليس مهيبا لا بد من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم آثار الغضب
والمهابة فنفى ذلك الوهم بقوله مع الحلم فى عين العدو مهيب يعنى انه مع الحلم
فى تلك الحالة التى يحسن فيها بحيث يهابه العدو ولتمكن مهابته فى ضميره فكيف فى غير تلك الحالة
واما بالتتميم وهو ان يوتى فى كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو و
يطعمون الطعام على حبه فى وجه وهو ان يكون الضمير فى حبه للطعام اى يطعمونه
مع حبه والاحتياج اليه واذا جعل الضمير لله اى يطعمونه على حب الله تع فلا يكون مما نحن
فيه لانه لتادية اصل المراد وكتقليل المدة فى قوله تع سبحان الذى اسرى بعبده ليلا ذكر ليلا
مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على انه اسرى فى بعض الليل واما بالاعتراض وهو
ان يوتى فى اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة
سوى دفع الايهام ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق به
من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثانى بيانا للاول او تاكيدا له او
بدلا منه كالتنزيه فى قوله تع ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله
سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت فى اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على
قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله وتقديسه عما ينسبون اليه والدعاء فى قوله
اى وكالدعاء فى قول عوف بن محلم الشيبانى يشكو كبره وضعفه ان الثمانين وبلغتها قد احوجت
سمعى الى ترجمان يقال ترجم كلامه اذا فسره بلسان آخر فقوله وبلغتها جملة معترضة بين اسم
ان وخبرها والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية ذكره بعض النحاة وبه يشعر
ما ذكر صاحب الكشاف فى قوله تع واتخذ الله ابراهيم خليلا انها اعتراض لا محل لها من
الاعراب نحو الاهل اتاها والحوادث جمة فايدتها تاكيد وجوب اتباع ملته ولو جعلتها
عطفا على الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومثله ما ذكر فى قوله تع والله اعلم بما وضعت و
ليس الذكر كالانثى انه اعتراض بين قوله انى وضعتها وقوله انى سميتها مريم ومثل هذا
الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف حيث ذكر فى
قوله اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون ان قوله وانتم ظالمون حال اى عبدتم العجل وانتم
واضعون العبادة فى غير موضعها او اعتراض اى وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه فى قوله
اى وكالتنبيه فى قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتى كل ما قدرا ان هى المخففة

من التفرقة وضمير الشان محذوف يعنى ان المقدورات المبتدا وان وقع فيه تاخير وفى هذا
تسلية وتسهيل للامر وقوله فعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين اعلم ومفعوليه والفا اعتراضية
وفيها شائبة من التسببية وبما جاء اى ومن الاعتراض الذى وقع بين كلامين وهو اكثر من جملة
ايضا كما ان الواقع هو بينه اكثر من جملة قوله فأتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب
التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين
اعتراض باكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى واشار الى اتصالهما بقوله فان قوله نساؤكم
حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث امركم الله يعنى ان المأتى الذى امركم به هو مكان الحرث
لان الغرض الاصيل فى الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تأتوهن الا من حيث يتأتى منه
هذا الغرض والنكتة فى هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه ومن نكت
الاعتراض تخصيص احد مذكورين بزيادة التاكيد فى امر علق بهما كقوله تع ووصينا الانسان
بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله فى عامين ان اشكر لى ولوالديك فقوله ان
اشكر لى تفسير لوصينا وقوله حملته اعتراض بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا و
تذكيرا لحقها العظيم مفردا ومنها المطابقة والاستعطاف فى قول ابى الطيب وحقوق قلب
لو رأيت لهيبه يا جنتى لرأيت فيه جهنما فقوله يا جنتى اعتراض للمطابقة مع الجهنم وللاستعطاف
ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما فى قول الشاعر فلا هجره يبدو وفى اليأس راحة ولا
يصفو لنا فنكارمه فان كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب فبين سببه بان فى اليأس
راحة وقال قوم قد تكون النكتة فيه اى فى الاعتراض غير ما ذكر مما سوى دفع الايهام بل يجوز
ان يكون الاعتراض لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه يعنى ان القائلين بان النكتة
فى الاعتراض قد تكون دفع الايهام ايضا افترقوا فرقتين فجوز فرقة منهم وقوع الاعتراض آخر جملة
لا يليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة اصلا فيكون الاعتراض فى آخر كلام او يليها جملة غير
متصلة بها معنى وهذا صريح فى مواضع من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء ان يؤتى فى اثناء
الكلام او فى آخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب
لنكتة لانهم لم يخالفوا الاولين الا فى جواز كون النكتة دفع الايهام وجواز ان لا يليها جملة متصلة
بها فيبقى اشتراط ان لا يكون لها محل من الاعراب بحاله فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل
وبعض صور التكميل وهو ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب كما فى قول الحماسى وما مات
منا سيد فى فراشه ولا طل منا حيث كان قتيل فان المصراع الثانى تكميل لانه لما وصف قومه
بشمول القتل اياهم اوهم ان ذلك لضعفهم فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتليهم
وكلامه ههنا دال على ان الجملة فى التذييل يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب وهذا مما
يشعر به تفسيره لجواز ان يكون جملة ذات محل من الاعراب تعقب بجملة اخرى مشتملة
على معناها معربة باعرابها بدلا منها او توكيدا ويكون الغرض منها تاكيد الاولى اللهم الا
ان يقال انه اعتمد فى هذا الاشتراط على الامثلة والاعتراض بهذا التفسير تباين التتميم لانه

لا انه انما يكون بفضلة والفضلة لابد لها من الاعراب وبعضهم كونه اى وجوز الفرقة الثانية
من القائلين بان النكتة فى الاعتراض قد تكون دفع الايهام ان يكون الاعتراض غير جملة والاعتراض
عندهم ان يؤتى فى اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة فيشمل الاعتراض
بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا فى اثناء الكلام او بين كلامين
متصلين معنى وتقرير كلامه على ما ذكرنا ظاهر واما على ما ذكره فى الايضاح حيث قال وفرقة
تشترط فى الاعتراض ان يكون فى اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى لكن لا يشترط
ان يكون جملة او اكثر من جملة فح يشمل من التتميم ما كان واقعا فى احد الموقعين اى فى اثناء
الكلام او بين كلامين متصلين معنى ومن التكميل ما كان واقعا فى احد الموقعين ولا محل له
من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او اكثر ففيه اختلال لانه اما ان يشترط فى الاعتراض
عند هؤلاء ان لا يكون له محل من الاعراب او لا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح تجويز كونه
غير جملة لان المفرد لابد له فى الكلام من الاعراب ولم يشمل شيئا من التتميم اصلا لانه انما يكون
بفضلة ولابد للفضلة من الاعراب وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل لها من الاعراب
لانه يشمل من التكميل ما كان واقعا فى احد الموقعين سواء كان له محل من الاعراب او لا يكون
اللهم الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان جملة يشترط عند هؤلاء ان لا يكون لها محل من الاعراب
واما قوله جملة كان او اقل من جملة او اكثر فسهو لان ما هو اقل من الجملة لابد من ان يكون
له اعراب فى الجملة كلامه لا يخلو عن خبط واما بغير ذلك اى الاطناب يكون اما بالايضاح بعد
الابهام واما بكذا او كذا واما بغير ذلك كقوله تع الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون
بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم
فلا حاجة الى الاخبار لكونه معلوما وحسن ذكره اى ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف
الايمان وانه مما يتحلى به حملة العرش ومن حوله ترغيبا فيه اى فى الايمان وكون هذا الاطناب
غير داخل فيما سبق ظاهر بالتأمل فيها ومن الامثلة التى اوردها المصنف فى هذا المقام قولهم
رأيته بعينى وقوله تع ويقولون بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل فى التتميم اذ
قد اتى فيه بفضلة لنكتة وهى التاكيد والدلالة على ان هذا قول يجرى على الستهم من غير
ان يكون ترجمة عن علم فى القلب ومنها قوله تع تلك عشرة كاملة بعد قوله فصيام ثلثة
ايام فى الحج وسبعة اذا رجعتم لازالة توهم الاباحة فان الواو تجئ للاباحة فى نحو جالس الحسن
وابن سيرين الا ترى انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان ممتثلا وفيه نظر لانه يكون من باب
التكميل اعنى الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله تع اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد
انك لرسول الله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه لو اختصر لترك قوله والله
يعلم انك لرسوله لان مساق الاية لتكذيب المنافقين فى دعوى الاخلاص فى الشهادة و
فيه دفع توهم انهم كاذبون فى نفس الامر وفيه نظر لانه ايضا من قبيل التكميل ومن الاعتراض
عند من يجوز كون النكتة فيه دفع الايهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب

قوله وارا و بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم اي انما قال على ما ذكره القوم اشارة الى ما سيذكره من ان هذه العبارة غير واضحة الدلالة على ما ذكروا ومن ان كلامهم في مباحث المجاز المفرد لا يخلو عن خلل ومع ذلك فقد ساعد القوم فيما ذكروا بما اورده هناك كما ستقف عليه ثم نقول وفيما ذكره القوم تنبيه على ان علم البيان ينبغي ان يتاخر عن علم المعاني في الاستعمال والسبب في ذلك ان رعاية مراتب الدلالة في الوضوح والخفاء على معنى ينبغي ان يكون بعد رعاية مطابقته لمقتضى الحال فان هذه كالاصل في المقصودية وتلك فرع وتتمة لها فالاولى ان يراعى المطابقة اولا ثم وضوح الدلالة ثانيا وان لم يكن هذا الامر زائدا كذا علم البيان سواء اريد به الملكة او القواعد او ادراكها لا يتوقف على علم المعاني باي معنى اخذ من تلك المعاني لكن لما كان علم المعاني يبحث من افادة التراكيب لخواصها وعلم البيان من كيفية الافادة نزل منه منزلة المركب من المفرد والشعبة من الاصل فلذلك اخر من علم المعاني

قوله وبالتفسير المذكور الخ فانه ليس معنى واحدا بالتفسير المذكور لان مدلول الكلام المطابق لمقتضى الحال هو المعاني التركيبية كما سيصرح به فيما سيورده على ما ذكره القوم

قوله ما ابتنى عليه الكلام اما اعتبار التركيب فلانهم لم يجوزوا كون الالفاظ المفردة مفيدة لك مع معانيها الافرادية على ما هو المشهور وجعلها هو التحقيق واما رعاية المطابقة فلان علم البيان ما يبحث على وجه كلي من كيفية افادة التراكيب لخواصها التي يبحث في علم المعاني من افادتها اياها واما قيل علم البيان من المعاني بمنزلة الشعبة من الدوحة والفرع من اصل الشجر والمركب من المفرد وحقيقة ان علم البيان انما فيه مع الاصابة في دلالة الكلام على الخواص الاصلية في كون تلك الدلالة في باب الوضوح او الخفاء على ما ينبغي اي اعتبر فيه هذه الافادة مقارنا مع تلك الافادة قاسم

قوله واراد بالطرق التراكيب تنبيها على انها وسائل وآلات لا اسباب ومؤثرات حقيقة ان الخواص هي المغايرة لاصل المعنى الوضع وهي على قسمين احدهما ما هو مقصود وقد يعبر عنها بالتي يفيدها المعاني...

قوله والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها والاولى ان يقول يعرف بها ليوافق كلام المتن وايضا الاقتدار ثمرة له في الاغلب لا كليا كما سبق في المقدمة ان كثيرا من مهرة هذا الفن لا يقتدر على تاليف كلام بليغ قاسم

قوله كل معنى واحد اذ اشارة الى ان اللام للاستغراق العرفي لامتناع الحقيقي وعدم العهد ولزوم كون كل من له ملكة ايراد معنى من المعاني في طرق مختلفة عالما بعلم البيان على تقدير ارادة الجنس سواء كان في ضمن الكل او في ضمن البعض فقط قاسم

قوله لم يكن عالما بعلم البيان الخ على انه اذا قيل فلان عالم بعلم البيان يراد ان له الملكة المخصوصة لا انه ادرك القواعد ويمكن ان يقال ايضا الاغلب ان من عرف بدون الملكة ايراد معنى زيد جواد فقط في طرق مختلفة لم يعلم جميع القواعد قاسم

قوله فلا حاجة الخ وايضا لا مقابل الوضوح وهو الخفاء المطلق مردود كان الاقتصار على ذكره اولى هذا وتوصيف الدلالة بالوضوح مع انه صفة المدلول وصف لها بوصف متعلقها ويمكن ان تجعل صفة الدلالة الحقيقية لا فتقارها في نفسها للتفاوت في فهم المعنى من الطرق وانتقال الذهن منها اليه سريعا واسرع وبهذا يستلزم التفاوت في سرعة انتقال الذهن الى ذلك الفهم والانتقال وعلى التقدير من اضافة المصدر الى الفاعل قاسم

باعتبار كونه ناقصا عما يساوي اصل المراد وزائدا عليه فكذلك قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام آخر مساو ولذا اي لذلك الكلام في اصل المعنى كقوله اي قول ابي تمام يصد اي يعرض عن الدنيا اذا عن اي ظهر سودد اي سيادة وتمامه ولو برزت في زي عذراء ناهد الزي الهيئة والعذراء البكر والناهد المرأة التي نهد ثديها اي ارتفع وقوله اي كقول الشاعر ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء في جانب الفقر اراد بالغنى مستبدا اعني الراحة وبالفقر المحنة يعني ان السيادة مع التعب والمشقة احب اليه من الراحة والدعة بدونها يصفه بالميل الى المعالي فمصراع ابي تمام ايجاز بالنسبة الى هذا البيت لمساواته له في اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه ومثل هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجازا بالتفسير السابق وان يكون مساواة وان يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب ويقرب منه اي من هذا القبيل قوله تعالى لا يسأل عما يفعل وهم يسألون وقول الحماسي وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول اي نغير ما نريد تغييره من قول غيرنا واحد لا يجسر على الاعتراض علينا انقيادا لهوانا واقتداء لحزمنا يصف رياستهم ونفاذ حكمهم ورجوع الناس في المهمات الى رأيهم فالآية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب لان ما في الآية يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول وان كان يلزم منه عموم الافعال ايضا تم علم المعاني بعون الله وحسن توفيقه ونحمده على جزيل نواله ونصلي على النبي محمد وآله ونسأله التوفيق في اتمام القسمين الآخرين بمنه وجوده الفن الثاني علم البيان قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزءا من علم البلاغة ومحتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية او نفس الاصول والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف علم المعاني فليس التقدير علم بالقواعد اي ادراكها والاعتقاد بها على ما توهموا واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال واراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية لما سيأتي والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وارادته بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد معان متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه من البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح الدلالة للاشعار بانه لو اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل ان يورد بالفاظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال في وضوح الدلالة وخفائها لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها واضح الدلالة وبعضها اوضح فالواضح

كما ذكره المحشي

فاوضح فلاحاجة الى ذكر الخفاء وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر والليث والحارث على ان الاختلاف فى الوضوح مما يأباه القوم فى الدلالة الوضعية كما سيأتى ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكر ههنا اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد كما فى المفتاح ودلالة اللفظ يعنى لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة يحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود منها والدلالة هى كون الشىء بحيث يلزم من العلم به العلم بشىء آخر والاول الدال والثانى المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان على النار فاضاف الدلالة الى اللفظ احترازا عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ان يقيدها بما يكون للوضع مدخل فيها احترازا عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا فالاولى هى التى سماها القوم وضعية وهى التى تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام والثانية اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع وهى الطبيعية كدلالة أخ على الوجع فان طبع اللافظ يقتضى التلفظ بذلك عند عروض الوجع له او لا يكون وهى الدلالة العقلية الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود بالنظر ههنا هى التى يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية والعقلية لاختلافهما باختلاف الطباع والافهام والمصنف ترك التقييد لوضوحه وكون سوق كلامه فى بيان التقسيم مشعرا بذلك ثم عرفوا الدلالة اللفظية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع و احترزوا بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما على العلم بالوضع وارادوا بالوضع وضع ذلك اللفظ فى الجملة لا وضعه لذلك المعنى لئلا يخرج منه التضمن والالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر من المبنى للفاعل اعنى الفاهمية فهو صفة السامع وان كان من المبنى للمفعول اعنى المفهومية فهو صفة المعنى و ايا ما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق للعلم بوضعه وجوابه انا لا نسلم انه ليس صفة للفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية ما فى الباب ان الدلالة مفرد يصح ان يشتق منه صيغة تحمل على اللفظ كالدال و فهم المعنى من اللفظ او انفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقهما منه الا بالارتباط مثل ان يقال اللفظ منفهم منه المعنى الا يرى الى صحة قولنا اللفظ متصف بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشىء فى العقل اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التى يكون للوضع مدخل فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او على خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك وتسمى الاولى يعنى الدلالة على ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ

للدلالة على تمام الموضوع له فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع ويسمى كل من الاخيرين اى الدلالة
على الجزء والخارج عقلية لان دلالته عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن
يستلزم حصول الجزء وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلثة وضعية
بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرنا وتقيد
الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له
والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل
واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع
له مع انها ليست بمطابقة بل تضمن واذا اريد به الجزء لانه موضوعه يصدق عليها انها
دلالة على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم
واللازم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة
على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوعه يصدق
عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام فح ينتقض تعريف الدلالات بعضها
ببعض فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ في رعاية القيود وانما قصد التقسيم
على وجه يشعر بالتعريف فلا باس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما
بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له و
التضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزء والالتزام دلالته على الخارج اللازم من حيث
انه خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت
متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى و
فهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى
الآخر ولو يراد ايضا لم تكن تلك الارادة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد
بالمشترك الا احد المعنيين واللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع
له فالدلالة مطابقة وان كان جزءه فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية
لا يقتضي ان يكون تابعة للارادة بل للوضع فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين
بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ او لا ولا نعني بالدلالة سوى هذا فالقول بكون الدلالة
موقوفة على الارادة باطل لا سيما في التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن
فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد الجزء او اللازم كما في
المجازات صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا والتزاما وعلى ما ذكره هذا القائل يلزم امتناع
الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا بان
كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة وشرطه اى شرط الالتزام اللزوم الذهني بين الموضوع
له والخارج عنه اى كون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله فيه اما
في الفور او بعد التامل في القرائن والامارات نسبة الخارج الى الموضوع له كنسبة سائر

قوله — وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية الى هذا الكلام اعنى توقف الدلالة على الارادة ذكره [illegible]
المحقق في شرح الاشارات منقولا عن الشفاء واطلق العبارة متناولة للدلالات لكن بعض المحققين صرح بان الدلالة المطابقية نظرا الى تحقق
الدلالة التضمنية والالتزامية حيث لا قصد متوجها الى الجزء او اللازم كما اذا اطلق اللفظ على الكل او الملزوم فان الجزء او اللازم مفهوم قطعا و
لا يتوقف فهمهما على ارادتهما بل على ارادة الكل او الملزوم والمنقول في هذا الكتاب هو معنى العبارة المطلقة فكانه [illegible] نظر الى ان الدليل عام
في الدلالات الثلث لانه لما كان للوضع مدخل فيها فلا بد ان يتوقف على الارادة الجارية على قانون الوضع والفرق بان المطابقة وضعية صرفة
والاخريين يشاركه العقل كالاسمين ولا يمنعه من جموع تخصيص المطابقة بذلك دونهما كما خفى والحق ما ذكره ذلك المحقق لان الدلالة انما
لما كانت بمجرد الوضع لا للعلاقة عقلية تقتضي الانتقال من اللفظ الى المعنى ناسب ان يدعى فيها التوقف على الارادة المذكورة وبعد اعتبار الارادة
فيها لا يصح اعتبارها في الباقيين لحصولهما بمجرد الارادة المعتبرة في المطابقة فان الكل اذا كان مفهوما من اللفظ كان الجزء كذلك قطعا وكذا الحال في
الملزوم واللازم وقد خلية الوضع في الدلالة على معنى لا تقتضي الا توقف الدلالة على ارادة جارية على قانونه فان كان ذلك المعنى هو الموضوع له كانت
الارادة متعلقة به نفسه وان كان جزءا منه او لازما له كانت الارادة متعلقة بالكل او الملزوم فاذا فهما من اللفظ كان الجزء و[illegible] مفهومين
بالضرورة اذا عرفت هذا فنقول ان حمل كلامه على التقييد بالمطابقة كما هو الحق لم يكن لنقله هاهنا فائدة اصلا لان اللفظ المشترك بين الكل والجزء
اذا اطلق على الكل كان دلالته على الجزء تضمنا مع انه يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له فينتقض بها حد المطابقة واذا اطلق على الجزء كانت
دلالته عليه مطابقة ويصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء ما وضع له وكذا الحال في الملزوم واللازم ولا ينفع ان يقال دلالة المطابقة متوقفة على الارادة
وان حمل على ان الدلالة مطلقا متوقفة على الارادة كما هو الظاهر من العبارة وتدل عليه ايضا قوله فيما بعد لا سيما في التضمن والالتزام كان له نفع في
دفع انتقاض حد المطابقة بالتضمن والالتزام بان يقال لا نم ان اللفظ اذا اطلق على الكل كان دلالته على الجزء بالتضمن بل لا دلالة له على الجزء اصلا اذ
ليس مرادا وكذا لا دلالة على اللازم حين الاطلاق على الملزوم واما انتقاض حدى التضمن والالتزام بالمطابقة حال اطلاق اللفظ على الجزء او اللازم
فباق على حاله لان تلك الدلالة يجب ان تكون مطابقة على زعمه لا تضمنا ولا التزاما لاستلزامهما الدلالة المطابقية على الكل او الملزوم وقد
انتفت لانتفاء الارادة فينتقضان ايضا ولا يجدي نفعا في دفع النقض ان اللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد كما لا يخفى على ذي تامل واعلم انه قد ترك

قوله — حتى ذهب كثير من الناس الخ [illegible] واما قوله وانه اذا قصد باللفظ [illegible] فلان الموضوع للكل اذا لم يكن موضوعا للجزء واطلق
عليه كان مجازا ويفهم منه الجزء في ضمن الكل فان النفس عند سماع اللفظ تنتقل منه الى المعنى الموضوع له فتفهم جزءه في ضمنه ثم بواسطة القرينة تدرك
انه ليس بمراد وان المراد هو الجزء فالجزء مفهوم في ضمن الكل لكنه مراد لا في ضمنه وبين فهم الجزء في ضمن الكل وارادته في ضمنه بون بعيد والاول هو
دلالة التضمن دون الثاني واذا اطلق اللفظ على الجزء انتفى الثاني اعنى ارادته من اللفظ في ضمن الكل والاول باق على حاله والقرينة في مثل هذا المجاز
لا تعلق لها بالفهم بل بالارادة وما ذكره من صيرورة الدلالة على الجزء او اللازم مطابقة لا تضمنا او التزاما مبنى على مقدمتين احديهما ان اللفظ
موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا والثانية ان اللفظ اذا دل على معنى بالمطابقة التي هي اقوى لم يدل عليه في تلك الحالة باحدى الباقيين
وكلتا المقدمتين ممنوعتان اما الاولى فلان الوضع المعتبر هو تعيين اللفظ بنفسه بازاء المعنى لا تعيينه بازائه مطلقا [illegible]
لا شك ان تعيين اللفظ بازاء معناه المجازي ليس بنفسه بل بقرينة شخصية او نوعية ولا يكون المجاز موضوعا [illegible]
شخصيا ولا نوعيا واما الثانية فلانه لا استحالة في اجتماع الاقوى والاضعف من جهتين مختلفتين سيد شريف

قوله — وعلى ما ذكره هذا القائل اى القائل بتوقف
الدلالة مطلقا على الارادة سيد شريف

قوله — لا يظهر انها مطابقة ام تضمن قد بينا انها مطابقة
ولا يجوز ان يكون تضمنا فينتقض بها حد التضمن وكذا
الحال في اللازم
سيد شريف

٧ سلمنا جميع ذلك لكنه لا يفيد في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق واريد به الجزء
لا يظهر انها مطابقة ام تضمن وايهما اخذت يصدق عليه تعريف الآخر وكذا المشترك بين الملزوم واللازم فظهر
ان التقييد بالحيثية مما لا بد منه ح [illegible]

للدلالة على تمام الموضوع له فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع ويسمى كل من الاخيرين اى الدلالة على الجزء والخارج عقلية لان دلالته عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلثة وضعية بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرنا ويقيد الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له مع انها ليست بمطابقة بل تضمن واذا اريد به الجزء لانه موضوعه يصدق عليها انها دلالة على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوعه يصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام فح ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ في رعاية القيود وانما قصد التقسيم

قوله لكنه لما لا يعتد في هذا المقام اى لا يفيد فائدة قيد الحيثية من دفع انتقاض تعريفات الدلالات فانه انما يدفع انتقاض حد المطابقة بالتضمن والالتزام [illegible]

[illegible]

قاسم

[illegible]

قاسم

قوله والاظهر ان مراده بعينه مراد ابن الحاجب والظاهر ان مراد الشارح العلامة هو هذا ايضا فلا معنى لنقل كلامه وتوجيهه بالاظهر اللهم الا اذا قصد التنبيه على قصور عبارته من تنصيص المقصود سيد

قوله وظاهر انه لو اشترط اعلم ان من فسر الدلالة بكون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه المعنى اشترط في الالتزام اللزوم الذهني بمعنى امتناع انفكاك تعقل الخارج عن تعقل المسمى ولم يجعل تلك المجازات والكنايات دالة على تلك المعاني بل الدال عليها عنده المجموع المركب منها ومن قرائنها الحالية او المقالية ومن فسرها بكون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه المعنى لم يشترط ذلك اللزوم وهذا هو المناسب لقواعد العربية والاصول والاول انسب لقواعد المعقول سيد

قوله بل لم يكن ودلالة الالتزام اه فيه بحث لان لازم لازم الشيء وان كان لازما له لكن دلالة اللفظ على لازمه اظهر من دلالته على لازم لازمه لان الذهن ينتقل من اللفظ الى ملاحظة الملزوم اولا والى ملاحظة اللازم ثانيا والى ملاحظة لازم اللازم ثالثا فبسبب ترتب هذه الملاحظات ولو بالذات يتفاوت الدلالات وايضا ينتقض هذا الحكم بالدلالة التضمنية وله فيها كلام سيذكره وستقف على ما يرد عليه سيد سند

قوله مثلا اذا قلنا اه لا يقال المثال الجزئي لا يثبت به قاعدة كلية لانا نقول هذه القاعدة بديهية نبه عليها بالمثال توضيحا وايضا اشار بقوله مثلا الى ان الحال في جميع الامثلة كذلك واذا بين حال مثال بوجه عام جار في جميع الامثلة على سواء ثبت الحكم بلا شبهة وان كانت نظرية ومثل هذا شائع في النظريات كتصوير البرهان الكلي في مثال جزئي ثابت به فان انس النفس بالجزئيات من انسها بالكليات قاسم

قوله لم يفهم من المرادفات ذلك المعنى اصلا لا واضحا ولا اوضح ولا خفيا ولا اخفى اما اذا لم يعلم وضع شيء من المرادفات فظاهر واما اذا علم وضع بعض دون بعض فلانه لا يفهم ما هو معنى هذا الكلام لانه علم الكل باستفادة جزئه هذا التحقيق كلام الشارح والتحت علاوة لانا نقر بالمعنى فانما المناسب له ان يقول مثلا يمتنع ان يؤدي المعنى المطابقي لقولنا خده يشبه الورد بتراكيب مختلفة الدلالة عليه دلالة مطابقية وذلك لانه ان كان السامع عالما بوضع التراكيب المؤدية بهذا المعنى بالدلالة المطابقية ففهمه منها على سواء والا لم يفهم هذا المعنى من كل منها قاسم

قوله قلت الموقوف اه فيه اشارة الى رد ما هو المشهور من ان وضع المفردات ليس لافادة معانيها لاستلزامه الدور ولكن قيل معنى ذلك ان ليس الغرض من وضع المفردات تحصيل معانيها في ذهن السامع ابتداء والا دار بل الغرض احضارها بالالفاظ مع واحضارها عنده ليحكم بها او عليها وما ذكره الشارح في دفع الدور لا يدل ان يرجع الى ما ذكر من الاحضار والاستحضار والا فلا يجدي نفعا بحث وسوى انه لا وجه لتخصيص هذا بالمفردات لجريانه في المركبات ايضا واحسن ما قيل في التفصي عنه ما ذكره بعض الافاضل وهو ان في الوضع الشخصي يحتاج الى ملاحظة الموضوع له بخصوصه اذ التعهد انما يتعلق بالموضوع بالوضع الشخصي لا يمكن ان يفيد مسماه بان يحصله في ذهن السامع ابتداء والا لزم الدور لتوقف العلم بالوضع الشخصي على فهم معناه بخصوصه فلو توقف الثاني على الاول ايضا لزم الدور واما الموضوع بالوضع العام ولذا الموضوع بالوضع النوعي فلما لم يتوقف العلم بوضعها للموضوع له على ملاحظتها بخصوصها امكن افادتها لمسمياتها من غير دور فعلى هذا التحقيق يكون الغرض من وضع المركبات افادة معانيها على ما قالوا الان وضعها نوعي لكن يلزم ان يكون اكثر المفردات من هذا القبيل لكونها موضوعة بالوضع العام او الوضع النوعي فيجوز ان يكون الغرض من وضعها افادة مسمياتها على خلاف ما قرروه لكن الحق ان يتبع قاسم

اعضد الدين

سائر الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح ولولا اعتقاد المخاطب عرف او غيره اي ولو كان ذلك اللزوم الذهني مما يثبت باعتقاد المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف وغيره كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني ووجهه العلامة في شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهنا او بغيره من قرائن الاحوال والاظهر ان مراده باللزوم الذهني انه لا ينفك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا بل لم يكن دلالة الالتزام ايضا مما يتاتى فيه الوضوح والخفاء والايراد المذكور اي ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا يتاتى بالوضعية اي بالدلالات المطابقية لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا اي وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام يؤدي هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة اوضح من دلالة قولنا خده يشبه الورد واخفى لانا اذا اقمنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع ان كان عالما بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه اياها من المرادفات كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها لم يفهم من المرادفات ذلك المعنى اصلا وانما قال والا لم يكن كل واحد منها دالا دون ان يقول لم يكن واحد منها دالا لان المفهوم والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل واحد منها فنقيضه المشار اليه بقوله والا ان لا يكون عالما بوضع كل واحد منها وهذا اعم من ان لا يكون عالما بوضع شيء منها فلا يكون شيء منها دالا او يكون عالما ببعض منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا ويحتمل ان يكون بعض منها دالا فليتامل فاياما كان لا يجري فيها الوضوح فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى بالجملة لا على فهمه من اللفظ وقريب منه ما يقال ان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل في ذلك الزمان السابق فان قيل لا نم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بحيث يحضر معانيها في العقل بادنى التفات لكثرة الممارسة والموانسة وقرب العهد بها وبعضها يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا ما يفتقر في استنباط المعاني المطابقية من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة تامة الطول

قوله وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر بالخلاف حيث قال وغير اللفظية التزام وقيل اذا كان ذهنيا ولا يخفى ان توجيه العلامة لا يلايم كلام ابن الحاجب قاسم

قوله لم يكن كل واحد من الالفاظ دالا الخ اي دلالة ما يترتب عليها عند العلم بالوضع والا فمتى ما لا الجملة الفهم لامكانها بالتحقيق لعدم توقفه على العلم بالوضع قاسم يحيى

[illegible]

قوله فان قيل ينبغي ان يكون الامر اي يكون فهم الجزء سابقا عليه بمرتبتين فيكون دلالة لفظ الكل عليه اوضح من دلالته على الجزء سيد

قوله فكانهم بنوا ذلك [illegible] سيد

قوله وكثير من امثلة الكناية احترز بقوله كثيرا من امثلة الكناية في النسبة فانها لا يتصور الا في المعاني التركيبية بخلاف الكناية من الموصوف والصفة فانها في المعاني الافرادية سيد

المقصود بها وقلة تكرر اللفظ على الحس والمعاني على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام قد تكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد تكون خفية كما في اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسايط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع وممتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع وسرعة حضور بعض المعاني المطابقية في العقل وبطوءه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطوءه ولهذا تختلف باختلاف الاشخاص والاوقات ويتاتى بالعقلية اي والايراد المذكور يتاتى بالدلالات العقلية لجواز ان تختلف مراتب اللزوم في الوضوح اي مراتب لزوم الاجزاء للكل في التضمن ولزوم اللوازم للملزوم في الالتزام اما في الالتزام فظاهر لجواز ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسايط فيكون اوضح لزوما فيمكن تادية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات لزومه لبعضها اوضح منه لبعض فيمكن تادية ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه في الوضوح وذلك لان المعتبر في دلالة الالتزام هنا هو ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله فيه سواء كان بلا وسط او بوسط او بوسايط متعددة وسواء كان اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا عرفيا او اصطلاحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد يلزمه عدة لوازم مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تادية هذا المعنى بتلك العبارات التي بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما في التضمن فبيانه انه يجوز ان يكون المعنى جزءا من شيء وجزء الجزء من شيء آخر فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمني انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له فكانهم بنوا ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس ربما لم يخطر بالبال واعني النوع بالبال ولم يراع النسبة بينهما في هذه الحال امكن ان يغيب عن الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يؤديه الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبيا وما ذكرت هنا من التادية بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الافرادية قلت تقييد المعنى الواحد بما ذكر مما لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان لان المجاز المفرد باسره وهو من معظم مباحث البيان وكثير من امثلة الكناية انما هي في المعاني الافرادية لكنا لما تنبهنا القوم في التقييد نقول ان كون الكلام اوضح

هذا غاية ما تيسر لى انه قال مما نقل عنه فى بيانه اما اولا فلان عدم الوضوح والخفاء فى المطابقة مما يمكن المناقشة فيه اذ العلم بالوضع
يعنى الاعتقاد الجازم غير مشروط بل الظن وهو قابل للشدة والضعف اقول فح يتصور اختلاف فى المطابقة وضوحا وخفاء بحسب
اختلاف شرطها قوة وضعفا وما تقدم من ان المراد بالاختلاف فى الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة لا يكون
اذ لا اشعار فى التعريف بهذا التقييد بل المتبادر منه مطلق الاختلاف فى الوضوح والخفاء سواء كان بالنظر الى نفس الدلالة او
باعتبار غيرها ورتما يقال لا يتصور فى المطابقة اختلاف وضوحا وخفاء الا بحسب الاختلاف فى العلم بالوضع وهذا
امر لا يتنبه له المتكلم وليس له اطلاع على مراتب علم المخاطب بالوضع فلا يتيسر له ايراد المعنى الواحد بالدلالات المطابقية مراعيا
مراتب الوضوح والخفاء ثم اذا كان اللفظ مشتركا بين معان يمكنه رعاية اختلاف فى المطابقة بحسب مراتب القرائن المعلومة له
ولايضا لو سلم ما ذكره دل على ان المطابقة وحدها لا يحصل منها الايراد المذكور وذلك لا ينافى اعتبارها مع غيرها فى ذلك الايراد بان
تكون هى مرتبة من مراتب الوضوح قال واما ثانيا فلان الوضوح والخفاء فى التضمن غير واضح لوجوب تصور جميع الاجزاء عند تصور
الكل وكون التضمن تابعا للمطابقة معناه التبعية فى الحصول من اللفظ لا التاخر الزمانى اقول قد بينا ان المدلولات التضمنية
يختلف وضوحا وخفاء من حيث انها مرادة باللفظ ومقصودة بالدلالة التضمنية ومؤداة بها ولا يقدح فى ذلك ان الاجزاء متصورة
عند تصور الكل فان ارادة الجزء من اللفظ الموضوع للكل اقرب من ارادة جزء الجزء واونح وان كانت الدلالة على كل منها تضمنا
لا يقال لا اختلاف الدلالة التضمنية وضوحا وخفاء الا ان ما دل عليه بالتضمن يختلف بالوضوح والخفاء من حيث انه مراد باللفظ
لانا نقول ان المعتبر فهم المراد قال واما ثالثا فلان تقييد المعنى الواحد بما يؤدى به الكلام المطابق لمقتضى الحال مما لا يشعر به اللفظ ولا يتبادر
منه لفظ الكلام اقول وذلك لان الالفاظ المذكورة فى التعريفات انما تحمل على ما يتبادر منها فكيف يتصور حملها على ما لا اشعار له
قال ومباحث اخر تجرى مجرى ما ذكرنا اقول لعلها اشارة الى ما فصلنا فى تضاعيف ما ذكرنا منه شرحا فى تعريف علم البيان

قوله وانت خبير اه اشارة الى ما سبق من الانظار والى ما ذكره السكاكى من ان التشبيه يقتضى جعله مقدمة وينافى كونه مقصودا
[illegible]

[illegible]

اوضح دلالة على معناه التركيبى يجوز ان يكون بسبب ان بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح
دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبى فاذا عبرنا عن معنى تركيبى بتراكيب بعض مفرداتها او
دلالة على ما هو داخل فى ذلك المعنى كان هذا تادية للمعنى الواحد التركيبى بطرق مختلفة فى
الوضوح هذا غاية ما تيسر لى من الكلام فى هذا المقام وهو بعد موضع نظر ثم اللفظ المراد
به لازم ما وضع ذلك اللفظ له يعنى باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما فى التضمن
او خارجا عنه كما فى الالتزام ان قامت قرينة على عدم ارادته اى ارادة ما وضع له فمجاز والا اى
وان لم يدل قرينة على عدم ارادة ما وضع له فكناية وهذا مبنى على ما سيجىء فى اول باب الكناية
من ان الانتقال فى المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكى من ان
مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم
على الملزوم والالتزام انما هو الدلالة على لازم المسمى لا على ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب
فى المجاز ان يذكر الملزوم ويراد به اللازم وهذا لا يصح ظاهرا الا فى قليل من اقسامه على ما سيجىء وقدم
المجاز عليها اى على الكناية لان معناه كجزء معناها لان المراد فى المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على
عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل
بالطبع اى يحتاج اليه الكل فى الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم فى الوضع ايضا ليوافق الطبع ثم
منه اى من المجاز ما ينبنى على التشبيه وهو الاستعارة التى كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به
واريد المشبه فصار استعارة فتعين التعرض له اى للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذى احد اقسامه
الاستعارة لابتنائها عليه فانحصر المقصود من علم البيان فى الثلثة التشبيه والمجاز والكناية
فان قلت اذا كان ذكر التشبيه فى علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه فلم جعل مقصدا
[illegible]

قوله وانت خبير اه قال الفاضل ولم مراتب مختلفة اه هذا الكلام محل اشكال ولقد احسن قدس سره فى شرح المفتاح حيث صرح بان
الصواب فى هذا المقام ما ذكره بعض الافاضل وقال وما يقال من ان المعنى الاصلى فى التشبيه هو المعانى الوضعية ليس
[illegible]

[illegible]

اوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز ان يكون بسبب ان بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح
دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا عبرنا عن معنى تركيبي بتراكيب بعض مفرداتها او
دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا تادية للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في
الوضوح هذا غاية ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر ثم اللفظ المراد
به لازم ما وضع ذلك اللفظ له يعني باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما في التضمن
او خارجا عنه كما في الالتزام ان قامت قرينة على عدم ارادته اى ارادة ما وضع له فمجاز والا اى
وان لم يدل قرينة على عدم ارادة ما وضع له فكناية وهذا مبني على ما سيجيء في اول باب الكناية
من ان الانتقال في المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان
مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم
على الملزوم والالتزام انما هو الدلالة على لازم المسمى لا على ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب
في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد به اللازم وهذا لا يصح ظاهرا لا في قليل من اقسامه على ما سيجيء وقدم
المجاز عليها اى على الكناية لان معناه كجزء معناها لان المراد في المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على
عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل
بالطبع اى يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم في الوضع ايضا ليوافق الطبع ثم
منه اى من المجاز ما يبتني على التشبيه وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به
واريد المشبه فصار استعارة فتعين التعرض له اى للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه
الاستعارة لابتنائها عليه فانحصر المقصود من علم البيان في الثلاثة التشبيه والمجاز والكناية
فان قلت اذا كان ذكر التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه فلم جعل مقصدا
برأسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه لكثرة مباحثه وعموم فوايده
ارتفع عن ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا برأسه هذا هو الكلام في شرح
مقدمة علم البيان على ما اخترعه السكاكي وانت خبير بما فيه من الاضطراب والاقرب ان يقال
علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير
التفات الى الابحاث التي اوردها في صدر هذا الفن التشبيه اى هذا بحث التشبيه الاصطلاحي
الذي يبتني عليه الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الثلثة ولما كان هو اخص من مطلق
التشبيه اعني التشبيه بالمعنى اللغوي اشار اولا الى تفسيره بقوله التشبيه اى مطلق
التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة او على وجه يبتني عليه الاستعارة وغير ذلك ولهذا
اعاد اسمه المظهر ولم يات بالضمير لئلا يعود الى المذكور المخصوص فاللام في التشبيه الاول للعهد و
في الثاني للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت فهو عين الاول فليس على اطلاقه يعني ان معنى التشبيه
في اللغة الدلالة هو مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته له يعني هو ان يدل على مشاركة
امر لامر آخر في معنى فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به وذلك المعنى هو وجه التشبيه وظاهر هذا
التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وما اشبه ذلك والمراد هنا ما لم يكن

قوله وهذا لا يصح ظاهرا لا في قليل اه انما يلزم ذلك لو كان المراد من اللازم ما لا ينفك عنه كما فسره الشارح حيث قال يعني باللازم ما لا ينفك عنه ولا يخفى ان اللزوم بهذا المعنى لا يتحقق الا في قليل من اقسام المجاز والكناية واما اذا اريد اللزوم في الجملة يعني انتقال الذهن من الموضوع له الى غيره ولو في بعض الاوقات كما هو التحقيق على ما سنذكره فلا فساد في جميع الاقسام ومن هذا يظهر ان قوله يعني باللازم ما لا ينفك عنه محل تامل اللهم الا ان يراد بعدم الانفكاك في الجملة ولو بسبب القرائن في بعض الاوقات قاسم

قوله وما كان هو اخص من مطلق التشبيه كان ينبغي ان يقول لما كان اعم من التشبيه وكان المطلق داخلا في المقصود لعموم فائدته قاسم

قوله فليس على اطلاقه فقد سبق تحقيق هذا المقام على وجه لا يتطرق اليه الاعادة فليكن على ذكر منك قاسم

هذا غاية ما تيسر لي ثم قال نعما نقل عنه في بيانه اما اولا فلان عدم الوضوح والخفاء في المطابقة مما يمكن المنافقة فيه اذ العلم بالوضع
بين الاعتقاد الجازم غير مشروط بل الظن وهو قابل للشدة والضعف اقول لم يتصور اختلاف في المطابقة وضوحا وخفاء بحسب
اختلاف شرطها قوة وضعفا وما تقدم من ان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة لا يجدي
اذ لا اشعار في التعريف بهذا التقييد بل المتبادر منه مطلق الاختلاف في الوضوح والخفاء سواء كان بالنظر الى نفس الدلالة او
باعتبار غيرها وربما يقال لا يتصور في المطابقة اختلاف وضوحا وخفاء الا بحسب الاختلاف في العلم بالوضع وهذا
امر لا يتعلق بالمتكلم وليس له اطلاع على مراتب علم المخاطب بالوضع فلا يتيسر له ايراد المعنى الواحد بالدلالات المطابقية مراعيا
مراتب الوضوح والخفاء نعم اذا كان اللفظ مشتركا بين معان يمكنه رعاية اختلاف في المطابقة بحسب مراتب القرائن المعلومة له
ذا ايضا لو سلم ما ذكروه دل على ان المطابقة وحدها لا يحصل بها الايراد المذكور وذلك لا ينافي اعتبارها مع غيرها في ذلك الايراد بان
تكون مرتبة من مراتب الوضوح قال واما ثانيا فلان الوضوح والخفاء في التضمن غير واضح لوجوب تصور جميع الاجزاء عند تصور
الكل وكون التضمن تابعا للمطابقة معناه التبعية في الحصول من اللفظ لا التاخر الزماني اقول قد بينا ان المدلولات التضمنية
تختلف وضوحا وخفاء من حيث انها مرادة باللفظ ومقصودة بالدلالة التضمنية ومؤداة بها ولا يقدح في ذلك ان الاجزاء تتصور
عند تصور الكل فان ارادة الجزء من اللفظ الموضوع للكل اقرب من ارادة جزء الجزء وان كانت الدلالة على كل منهما تضمنا
لا يقال اختلاف الدلالة التضمنية وضوحا وخفاء الا ان ما دل عليه بالتضمن يختلف بالوضوح والخفاء من حيث انه مراد باللفظ
مع ان المعتبر فهم المراد قال واما ثالثا فلان تقييد المعنى الواحد بما يؤدى به الكلام المطابق لمقتضى الحال مما لا يشعر به اللفظ ولا يدل
عليه ... اقول وذلك لان الالفاظ المذكورة في التعريفات انما يحمل على ما يتبادر منها فكيف يتصور حملها على ما لا اشعار له به
قال ومباحث اخر تجري مجرى ما ذكرنا اقول لعلها اشارة الى ما فصلناه في تضاعيف ما ذكرنا منذ شرع في تعريف علم البيان الى ها هنا

قوله وانت خبير اه اشارة الى ما سبق من الانظار والى ما ذكره السكاكي في التشبيه ينبغي جعله مقدمة وبناؤه كونه مقصدا
مع دقائق مباحثه لان كثرة مباحث المقدمة لا يجعلها داخلة في المقاصد ثم الحق ان التشبيه اصل براسه من اصول هذا الفن وفيه من
النكت واللطائف البيانية ما لا يخفى ولا مراتب مختلفة في الوضوح والخفاء مع ان دلالته مطابقية ويبتني ما ذكر
به من ان الايراد المذكور لا يتاتى في الدلالة الوضعية اى المطابقية فائدة قال بعض الافاضل ودرجة كلبيد لم ترد به ما هو مفهومه كل ونعما
بل اردت به في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لا ينافي ارادة المفهوم الوضعي كما في الكناية لو ح ينبغي ان يتخصص مما بعد علم

قوله وفيه ... اه قال الفاضل فانه لا يتصور الا فيما قصده المتكلم اقول فعلى هذا لا يكون في الاستعارة دلالة على مشاركة امر لامر
في معنى ... لم يقصد ... لان المشبه لا يتميز عن المشبه به اصلا وقد صرح قدس سره فيما سيجيء
بان ... مراتب اولاها ادعاء المشابهة باداة التشبيه لفظا او تقديرا والثانية ادعاء اندراجه تحت الاسد الثالثة جعل الاسد براسه
... تشبيه اتفاقا والثالثة استعارة اتفاقا والثانية ترددت بين مرتبة صريح التشبيه ولم تبلغ درجة الاستعارة قال وكذلك
... الى ان ثبوت القتل لكل منهما انما هو صريح مدلول قتل زيد وعمرو واما في مدلول تقاتل زيد وعمرو فثبوت التقاتل
لهما ... ثبوت القتل ... قاتل زيد عمرا ليس صريحه ثبوت القتل له بل ثبوت المقاتلة له وليس هنا ما يدل ... قاسم

[illegible]

اى المراد بالتشبيه المصطلح عليه فى علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لآخر فى معنى بحيث لا يكون
على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رايت اسدا فى الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو
انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا ولقينى منه اسد على ما سيجى
فى علم البديع فان فى هذه الثلثة دلالة على مشاركة امر لآخر فى معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها
فى الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح فى التجريد فانه صرح بان نحو رايت بفلان اسدا ولقينى منه
اسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه فى الاصطلاح عند المصنف هو الدلالة على مشاركة امر لآخر فى
معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد وينبغى ان يزاد فيه قولنا
بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرا وجاءنى زيد وعمرو وانما قال الاستعارة
التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية وهى اثبات الاظفار للمنية فى المثال
المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لآخر عند المصنف لان المراد بالاظفار عنده معناها الحقيقى على
ما سيتحقق ان شاء الله تع فدخل فيه اى فى التشبيه الاصطلاحى ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما
ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على
القول المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او فى حكم الخبر سواء
كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد والثانى نحو قوله تع صم بكم عمى بحذف
المبتدا اى هم صم فان المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث
يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه
لولا دلالة الحال وفحوى الكلام وسيجى لهذا زيادة تحقيق وتفصيل فى آخر باب التشبيه ان شاء الله تع
والنظر ههنا فى اركانه اى البحث فى هذا المقصد انما هو عن اركان التشبيه المصطلح وهى اربعة طرفاه
يعنى المشبه والمشبه به ووجهه واداته وفى الغرض منه وفى اقسامه واطلاق الاركان على الاربعة
المذكورة اما باعتبار انها مأخوذة فى تعريفه لانه هو الدلالة على مشاركة امر لامر آخر فى معنى بالكاف
ونحوه واما باعتبار ان التشبيه فى الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو
قولنا زيد كالاسد فى الشجاعة طرفاه اما حسيان قدم البحث عن طرفيه لاصالتهما لان وجه التشبيه
معنى قايم بالطرفين والاداة آلة لبيان التشبيه ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه و
الاداة فالطرفان اعنى المشبه والمشبه به اما منسوبان الى الحس كالخد والورد فى المبصرات
والصوت الضعيف والهمس فى المسموعات والمراد بالصوت الضعيف الصوت الذى لا يسمع الا من
قريب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو الصوت الذى اخفى حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة
وهى ريح الفم والعنبر فى المشمومات والريق والخمر فى المذوقات والجلد الناعم والحرير فى الملموسات
وهذا كله مما فيه نوع تسامح الا فى الصوت الضعيف والهمس والنكهة وذلك لان المدرك
بالبصر مثلا انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس
ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه قد اشتهر فى العرف
ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير او يقال انه عطف على قوله اما

قوله ان يزاد فيه قد عرفت مما قررنا انه لا حاجة الى هذه الزيادة لاخراج نحو قاتل زيد عمرا وجاءنى زيد وعمرو قوله لان الاستعارة التخييلية انما قيد ذكر المص فى بحث الاستعارة بالكناية قد يضمر التشبيه فى النفس فلا يصرح بشىء من اركانه سوى المشبه ويدل عليه بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به وهذا الكلام صريح فى ان فى الاستعارة التخييلية دلالة على مشاركة امر لآخر عنده [illegible] قاسم

قوله وينبغى ان يزاد فيه قولنا بالكاف اه يؤيده عده اداة التشبيه من الاركان وانما تعرض لهذه الزيادة فى تعريف التشبيه المصطلح دون اللغوى لانها يخرج ما على وجه الاستعارة التحقيقية وما على وجه الاستعارة بالكناية وما على وجه التجريد ايضا مع انها من التشبيه اللغوى وبما ذكر ظهر فساد ما قيل فى تعريف التشبيه وينبغى ان يزاد بالكاف ونحوه لاخراج نحو قاتل زيد عمرا بقى شىء وهو ان الاحتياج الى زيادة هذا القيد فى تعريف التشبيه المصطلح انما يكون اذا جعل كلمة ما فيه عبارة عن الدلالة على مشاركة امر لامر آخر فى معنى اما اذا جعلت عبارة عن التشبيه فلا احتياج الى الزيادة ثم الاهم الآن يقال لما فسر التشبيه اللغوى اولا بشىء ثم فسر التشبيه المصطلح بما لم يكن على هذه الوجوه الثلثة تبادر منه انه ذكر الشىء مع قيد عدم كونه على هذه الوجوه الثلثة وان جعل كلمة ما عبارة عن التشبيه اللغوى قال الناصر قد عرفت مما قررناه اقول لم يعرف مما قررنا عدم الحاجة الى هذه الزيادة لانه ما تعرض فيما سبق لان نحو جاءنى زيد وعمرو ان قصد به المشاركة تشبيه مصطلح فيجوز ان لا يكون تشبيها مصطلحا فيجب اخراجه بقيد اخر والاداة ليس تشبيها مصطلحا قال المص فيما سيجى واداته الكاف وكان ومثل وما فى معناه قال الشارح فى شرحه كسائر ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدى معناها . قاسم

قوله صالحا لان يراد به ههنا سؤال ظاهر مشهور وهو ان الكلام عند عدم القرينة غير صالح لارادة المعنى المجازى وقد يدفع بان الكلام عند عدم القرينة صالح فى الجملة لارادة المعنى المجازى بمعنى انه يحمل عليه عند وجودها وفيه نظر لانه صالح عند القرينة للمعنى الحقيقى ايضا بمعنى انه يحمل عليه عند عدم القرينة فاشتراط عدم القرينة يصير ضايعا كما لا يخفى والتحقيق ان اعتبار القيد الاول وهو جعل الكلام خلوا عن المشبه ليصير صالحا للمعنى المجازى لان ذكره مانع من الحمل على المعنى المجازى ودليل على ان المراد المعنى الحقيقى واعتبار القيد الثانى وهو خلوه عن القرينة ليصير صالحا للمعنى الحقيقى اذ مع وجودها يتعين المعنى المجازى فيكون المجموع متعلقا بصلاحية المعنيين على التوزيع ولو قدم ذكر المنقول اليه لا تصل كل شرط بما هو معتبر فيه وكان اولى لكن الكلام فى ان القيد الثانى هل ينفى الصلوح للمعنى المجازى اولا ولا يبعد ان يقال انه لا ينفى الصلوح للمعنى المجازى بمعنى احتمال ان يكون مراد المتكلم من اللفظ لانه يكفيه احتمال وجود القرينة ولا يشترط فيه وجود القرينة بالفعل بخلاف احتمال ارادة المعنى الحقيقى عند وجود القرينة وبخلاف احتمال ارادة المعنى المجازى عند ذكر المشبه فليتامل قاسم

اما حسيان كالعلم والحيوة وجه التشبيه بينهما كونهما جهتى ادراك على ما سيجئ تحقيقه
او مختلفان بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او على العكس فالاول كالمنية والسبع
فان المنية اعنى الموت عقلى لانه عدم الحيوة عما من شانه والسبع حسى والثانى مثل العطر و
خلق رجل كريم فان العطر وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر بها
الافعال بسهولة عقلى وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة
من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد علما يعنى العلم المستفاد من ذلك الحس
واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير
جائز فلذلك لو حاول محاول المبالغة فى وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس
كالحجة فى الظهور والمسك كخلق فلان فى الطيب كان سخيفا من القول واما ما جاء فى الاشعار
من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس
على طريق المبالغة فيصح التشبيه حينئذ ثم لما كان من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس
الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات اراد ان يدخلها فى الحسى
والعقلى تقليلا للاعتبار وتسهيلا للامر على الطالب لانه كلما قل الاعتبار قلت الاقسام واذا
قلت الاقسام كان اسهل ضبطا فاشار الى تعميم تفسير الحسى والعقلى بقوله والمراد بالحسى
المدرك هو او مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهى البصر والسمع والشم والذوق و
اللمس فدخل فيه اى بسبب زيادة قولنا او مادته دخل فى الحسى الخيالى وهو المعدوم الذى
فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس كما اى كالمشبه به فى قوله وكان محمر الشقيق
هو من باب جرد قطيفة اراد به شقايق النعمان وهو ورد احمر فى وسطه سواد وانما اضيف
الى النعمان لانه حمى ارضا كثر فيها ذلك اذا تصوب اى مال الى السفل من صاب المطر اذا نزل
او تصعد اى مال الى العلو اعلام جمع علم وهى الراية ياقوت نشرن على رماح من زبرجد
فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس لان الحس انما
يدرك ما هو موجود فى المادة حاضر عند المدرك على هيئات محسوسة مخصوصة لكن
مادته التى تركب هو منها كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر
وبالعقلى ما عدا ذلك اى المراد بالعقلى ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس
الظاهرة فدخل فيه الوهمى الذى لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع منه بخلاف
الخيالى فانه منتزع منه ولهذا قال اى ما هو غير مدرك بها اى باحدى الحواس المذكورة
ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا بها وبهذا القيد يتميز عن العقلى كما فى قوله اى
كالمشبه به فى قول امرء القيس ايقتلنى والمشرفى مضاجعى ومسنونة زرق كانياب
اغوال يقول ايقتلنى ذلك الرجل الذى يوعدنى فى حب سلمى والحال ان مضاجعى وملازمى
سيف منسوب الى مشارف اليمن وسهام محددة النصال يقال سن السيف اذا احدده و
وصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فان انياب الاغوال مما لا يدركه

الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب التنبه له في هذا المقام ان
ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال المتادية اليه من طرق الحواس ولا بالوهميات
المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام
الياقوتية ليست مما تادت الى الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع بها احساس قط ولان انياب
الاغوال ورؤس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور ولانها ليست مما لا يمكن ان
يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك الا بها   وليست ايضا مما لا تحقق كصداقة قه
زيد وعداوة عمرو بل التحقيق في هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن
شانه تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها
كانسان له جناحان او راسان او لا راس له وهي دايما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس
عملها منتظما بل النفس هي التي تستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا
الاعتبار تسمى متخيلة او بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد بالخيالي لى
هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما
اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول شيء يهلك الناس كالسبع فاخذت
المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع وما يدرك بالوجدان اي
دخل ايضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات كاللذة والالم الحسيين
فانه المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما ليسا من الوجدانيات بل من
العقليات الصرفة كالعلم والحيوة وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك
كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو
كذلك وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي فكادراك القوة الغضبية او الشهوتية ما هو خير
عندها وكما لتكيف الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت
حسن والشامة برايحة طيبة والمتوهمة بصورة شيء ترجوه وكذلك البواقي فهذه لذة
الحس واما العقلي فلا شك ان للقوة العاقلة كمالا وهو ادراكها المجردات اليقينية وانها
تدرك هذا الكمال وتتلذذ به وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة العقلية ليست
من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهذا ظاهر واما اللذة والالم الحسيان ل
فان كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدركه الحواس الظاهرة دخلا
بالضرورة فيما عد المدرك باحدى الحواس الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من
الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع
والفرح والغم والغضب وما شاكل ذلك ووجهه ما يشتركان فيه اي وجه الشبه هو
المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا او تخييلا والا فزيد والاسد في قولنا زيد
كالاسد يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني مع ان شيئا منها
ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما

قوله وليست ايضا مما لا تحقق كصداقة زيد وعداوة عمرو [illegible] ان مثلها لم يكن داخلا في الحسي ولا في العقلي وقد دخل في العقلي بهذا التفسير وينبغي ان يتعرض له ايضا وكذا انه داخل في الوجدانية فلا اشكال قاسم

قوله بخلاف اللذة والالم العقليين [illegible]

قوله ادراك ونيل اورد في الادراك بالنيل لان ادراك الشيء قد يكون بحصول شبهه ومثاله والنيل لا يكون الا بحصول نفسه واللذة انما تتحقق عند حصول نفس اللذيذ ولم يقتصر عليه لان اللذة لا تتحقق بدون الادراك والنيل لا يدل عليه الا بالالتزام وما لم يكن ملحوظا وانما قال عند المدرك لان الشيء قد يكون كمالا وخيرا بالقياس الى شخص وهو لا يعتقد كماليته وخيريته فلا يلتذ به بخلاف ما اذا اعتقد كماليته وخيريته وان لم يكن كذلك بالنسبة اليه في نفس الامر وقيد الحيثية لان الشيء قد يكون ملايما وكمالا من وجه دون وجه كالمسك من جهة الرايحة والطعم فادراكه من حيث الرايحة لذة لا من حيث الطعم   قاسم ليثي

قوله فالمراد المعنى الذي له [illegible] لا يخفى ان ملاك الامر هو مزيد اختصاصه بالمشبه به كما يشعر به كلام الشيخ ثم ما ذكر هنا لا يلايم ما سيذكر من انه قد يكون تمام ماهيتهما النوعية وقد يكون جزءا منهما مشتركا او مميزا كما في تشبيه ثوب باخر في نوعهما او جنسهما او فصلهما ويمكن دفعه بتامل قاسم

ولزم بطريق العكس انما فرع تشبيه السنة وكل ما هو علم بالنور على تشبيه البدعة وكل ما هو جهل بالظلمة لان الجهل والظلمة اصل والعلم والنور طارئ قاسم ليثى

اى ابيضه اى انما احتاج الى حمل البياض على الابيض والسواد على الاسود لانه ذكر انه تخيل ان السنة مما له بياض واشراق والبدعة مما له سواد فصار بسبب هذا التخييل تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها ببياض الشيب فى سواد الشباب فينبغى ان يحمل البياض على الابيض والسواد على الاسود ليتحقق المشابهة بين التشبيهين فان المشبه به فى التشبيه الاول ذو بياض فى ذى سواد وان كانا على سبيل التخييل ووجه الشبه الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض فى جوانب شئ مظلم فما نحن فيه فوجب ان يراعى ذلك فى التشبيه الثانى ولا يخفى ان المناسب ان يحمل الدجى ايضا على ذيها قاسم ليثى

بيان كثرة السنن وايضا فى اسناد اللمع المنبئ عن سرعة الزوال الى البدعة تنبيه على انها مع قلتها ان وجدت لا يكون لها بقاء بل تلمع وتنعدم كخطفة البرق لاشتمال المقام على ما يقللها من اصلها قاسم ليثى

اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين فى وصف هو من اوصاف الشئ فى نفسه خاصة كالشجاعة فى الاسد والنور فى الشمس والمراد بالتخييل ان لا يوجد ذلك المعنى فى احد الطرفين او فى كليهما الا على سبيل التخييل والتاويل نحو ما فى قوله اى مثل وجه التشبيه فى قول القاضى التنوخى وكأن النجوم بين دجاها جمع دجية وهى الظلمة والضمير لليالى او للنجوم سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيه اى فى التشبيه المذكور فى هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض فى جوانب شئ مظلم اسود وهى اى تلك الهيئة غير موجودة فى المشبه به الا على طريق التخييل وذلك اى بيان وجوده فى المشبه به على طريق التخييل انه الضمير للشان لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشى فى الظلمة فلا يهتدى للطريق ولا يامن ان ينال مكروها شبهت البدعة وكل ما هو جهل بها اى بالظلمة وقوله شبهت جواب لما ولزم بطريق العكس ان يشبه السنة وكل ما هو علم بالنور لان السنة والعلم يقابل البدعة والجهل كما ان النور يقابل الظلمة وشاع ذلك اى كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى تخيل ان الثانى اى السنة وكل ما هو علم مما له بياض واشراق نحو اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك اى وتخيل ان البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد واظلام كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار اى بسبب تخييل ان الثانى مما له بياض واشراق والاول مما له سواد صار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها اى مثل تشبيه النجوم ببياض الشيب فى سواد الشباب اى ابيضه فى اسوده فيما سواده متحقق او بالانوار اى الازهار مؤتلقة بالقاف اى لامعة بين النبات الشديد الخضرة فيما سواده بحسب الابصار فقط فظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع فى كون كل منهما شيئا ذا بياض بين شئ ذى سواد على طريق التاويل وهو تخيل ان السنن متلونة واعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى سنن لاحت بين الابتداع وكانت اللطيفة فيه بيان كثرة السنن حتى كان البدعة هى التى تلمع من بينها فعلم من وجوب اشتراك وجه التشبيه بين المشبه والمشبه به فساد جعله اى جعل وجه التشبيه فى قول القائل النحو فى الكلام كالملح فى الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لان هذا المعنى مما لا يشترك فيه المشبه اعنى النحو لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان وجد ذلك فى الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به فى فهم المراد منه وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا لا ينتفع به بل يستضر لوقوعه فى عمياء وهجوم الوحشة عليه كما يوجد الكلام الفاسد بخلاف الملح فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل فى الطعام القدر الصالح منه او اقل او اكثر فالحق ان وجه التشبيه فيه هو كون استعمالهما مصلحا واهمالهما مفسدا والمعنى ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافعه التى هى الدلالات على المقاصد الا بمراعاة احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يجدى الطعام ولا يحصل المنفعة المطلوبة منه وهى التغذية ما لم يصلح بالملح ومن جعل وجه التشبيه كون القليل مصلحا والكثير

ع

قوله ولزم بطريق العكس اى اعلم ان السكاكى اعتبر كل واحد من هذين التشبيهين على حدة فلم يفرع احدهما على الآخر ويمكن ان يعكس التفريع الا ان ما ذكره المص اقرب

قوله فى قول القائل [illegible] الطرفان متعلقان [illegible] اى استعمال النحو فى الكلام [illegible] الملح فى الطعام [illegible] المناسبة [illegible] ان النحو كما [illegible] فى الكلام [illegible] بالملح كما فى الطعام قاسم

وفي جعل المقادير والحركات الخ يمكن ان يقال انه اراد بالكيفيات الجسمية الصفات الجسمية لا مصطلح ارباب المعقول فكانه قال كالصفات الجسمية المحسوسة بالبصر او غيره من الحواس وانما عد هذه الاشكال من المحسوسة بالبصر مع انهم صرحوا بانها من الكيفيات المختصة بالكميات المقابلة للكيفيات المحسوسة بناء على انه اراد بالمحسوس بالبصر ما هو محسوس به مطلقا اعم من ان يكون اولا وبالذات او ثانيا وبالعرض وكذا الحال في الحركات واما المقادير ففي كونها محسوسة بالذات خلاف واما قوله فكانه اراد بالمقادير اوصافها من الطول والقصر اه ففيه بحث لاحتمال ان يكون هذه الامور اضافات مختلفة على ما قيل من ان الطول بالقصر والسرعة بالبطؤ عند اختلاف المنسوب اليه لا كيفيات مستلزمة للاضافة فتدبر حتى يصح ما ذكره سيد

وكالاستقامة الخ الاستقامة والانحناء يعرضان للخط قطعا وكذلك التحدب والتقعر ولا يتصور للخط شكل لامتناع احاطة طرفيه بخلاف السطح والجسم فالاولى ان يجعل هذه الامور متصلة بالمقادير لانها من الكيفيات المختصة بالمقادير لكن يتجه ان الاشكال ايضا كذلك لانها من الكيفيات المختصة بالمقادير فلم افرد عنها ونسقت الى الالوان هذا الكلام اذا روعي ما ذكر في الكتب الكلامية والا فلا اشكال سيد السند

واما غير خارج لم يقل اما داخل ليشمل تمام الماهية وقدمه على الخارج لكثرة اقسامه واعتباراته كما قدم بعض النحاة الاعراب التقديري على اللفظي لذلك وايضا لو قدم الخارج فاما ان يقسم الى ما ذكر من الاقسام اولا ثم يذكر ما هو قسيمه فيلزم تباعد القسمين وذلك يوجب انتشارا في الفهم واما ان يذكر قسيمه ثم يعود الى تقسيمه ثانيا وذلك يوجب تكرار ما في ذكر الخارج ثم ان قوله غير خارج عن حقيقتهما يشمل ما يكون خارجا عن حقيقة احدهما داخلا في حقيقة الاخر لكن شرح الشارح لا يلائم هذا اي لا يبقى ثم قوله مشتركا بينهما وبين ماهية لا يتناول ما هو مشترك بين ماهيتهما النوعيتين فقط قاسم ليثي

هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم لو قال بالمقدار ليتناول اشكال الجسمات والمشكلات المسطحات جميعا وكان اولى وذلك لان معروض الحدود السطحية التي تحيط بالجسم هو الجسم التعليمي بالذات وما قيل المراد بالجسم ههنا هو الجسم التعليمي لانه بالذات معروض الحدود السطحية ففيه انه لا يعد في التعريف على الاشكال السطحية فافهم ثم لا يخفى ان الشكل هو الهيئة لتكون من الكيفيات لا نفس السطح المخصوص كما يوهمه التمثيل بالدائرة والمثلث والمربع حيث فسروا الدائرة بانه سطح يحيط به خط في وسطه نقطة يكون جميع الخطوط الخارجة منها الى المحيط متساوية والمثلث بانه سطح يحيط به ثلثة خطوط والمربع بانه سطح يحيط به اربعة خطوط فاما ان يقال بحذف المضاف اي هيئة الدائرة او شكل الدائرة وهكذا في المثلث والمربع او يراد بهذه الامور الهيئات المخصوصة قاسم ليثي

فاذا قسم الخط الى جزئين كان الحد المشترك بينهما النقطة واذا قسم السطح الى جزئين فالحد المشترك هو الخط فاذا قسم الجسم فالمشترك السطح قاسم ... [illegible]

المنتهي الى السطح ... [illegible] جسم تعليمي وهو حشو ما بين السطوح فان بين السطوح الشيئين احدهما الجسم الطبيعي ... [illegible] قاسم ليثي

... [illegible] قال المحقق في شرح المواقف ... الجسم التعليمي قيل ينقض تعريفه ... [illegible] قاسم ليثي

انها عبارة عن مجموع الحصولين اشارة الى انه لا ينبغي ان يحمل التعريف على ما يتبادر من ظاهره ... [illegible]

... [illegible] قاسم ليثي

لفسد فكانه اراد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام وهواي وجه التشبيه اما غير خارج عن حقيقتهما اي حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما النوعية او جزءا منها مشتركا بينهما وبين ماهية اخرى او مميزا لها عن غيرها كما في تشبيه ثوب باخر في نوعهما او جنسهما او فصلهما كما يقال هذا القميص مثل ذلك في كونهما كرباسا او ثوبا او من القطن او خارج عن حقيقة الطرفين ولا محالة يكون معنى قائما بهما ولهذا قال صفة وتلك الصفة اما حقيقية اي هيئة متمكنة في الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية اما حسية اي مدركة بالحس كالكيفيات الجسمية اي المختصة بالاجسام مما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان الى العينين من الالوان والاشكال والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة او نهايتين كشكل نصف الدائرة او ثلث نهايات كالمثلث او اربع كالمربع او غير ذلك والمقادير والمقدار كم متصل قار الذات ونعني بالكم عرضا يقبل التجزي لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك تتلاقى عنده وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون اجزاؤه المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها في الطول والعرض وخط ان قبلها في الطول فقط و الحركات والحركة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر اعني انها عبارة عن مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة الاينية وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر لان المقدار من مقولة الكم اعني الذي يقتضي القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا تقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة فكانه اراد بالمقادير اوصافها من الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركات نحو السرعة والبطؤ والتوسط بينهما وما يتصل بها اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل وغير ذلك او بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين تدرك بها الاصوات من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين ومن الاصوات الحادة والثقيلة والتي بين بين والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع الذي هو امساس عنيف والقلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع وبحسب قوة المقاومة وضعفها يختلف قوة وضعفا وبحسب الاختلاف في صلابة المقروع او ملاسته كما في اوتار الاغاني المحتزة او في قصر المنفذ او ضيقه او شدة النوائه كما في المزامير الملتوية تختلف حدة وثقلا او بالذوق وهي قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان من الطعوم واصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة او بالشم وهي قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي من الروائح ولا حصر لانواعها ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة او المخالفة كرائحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة الى محلها كرائحة المسك والمسك او الحما

ولا محالة يكون معنى قائما بها ولهذا قال صفة فيه بحث يستعمل في باب الاستعارة قاسم

[illegible]

والاوليان منها فعليتان لان ... الفعل في الاوليين اظهر من الانفعال والانفعال في الاخريين اظهر من الفعل سميت الاوليان فعليتين والاخريان انفعاليتين مع ثبوت الفعل والانفعال في الكل يدل عليه تفاعل الاجسام العنصرية وانكسار الكيفيات الاربع من سورتها عند حدوث المزاج وتولد المركبات سيد

كالبلة او وهي الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام والجفاف ما يقابلها واللزوجة كيفية تقتضي سهولة التشكل مع عسر التفرق وهي تحصل من امتزاج الرطب الكثير باليابس القليل والهشاشة ما يقابلها والمقصود من نقل امثال هذه المباحث في هذه المواضع تتميم ما نقله في الحاشية وزيادة في الايضاح سيد

واعلم قد يقال العلم على حصول صورة من الشيء عند العقل بل على الصورة الحاصلة من الشيء عنده وكذا اطلاقه على الاعتقاد الجازم المطابق الثابت مستفيض مشهور واطلاقه على ادراك الكلي او المركب في مقابلة اطلاق المعرفة على ادراك الجزئي او البسيط مذكور في الكتب ... واما الملكة المذكورة المسماة بالصناعة فاما هي العلوم العملية اي المتعلقة بكيفية العمل كالطب والمنطق ... وقد يذكر العلم في مقابلة الصناعة ... على ملكة الادراك بحيث يتناول العلوم النظرية والعملية غير بعيد مناسب للعرف ... على الملكة التي ذكرها هنا شايع ذايع واطلاقها على مطلق ملكة الادراك لا باس به كما قيل لصناعة الكلام سيد السند

جمع غريزة وهي الطبيعة اي الظاهر ان الغريزة هي الصفة الجبلية للنفس اي التي خلقت عليها كانها غرزت فيها وكذا الطبيعة في اللغة السجية التي جبل عليها الانسان وطبع عليها سواء صدر عنها صفات نفسية اولا ثم قد اطلقوا في الاصطلاح الطباع والطبيعة على الصور النوعية وقالوا الطباع اعم منها لانه يقال على مصدر الصفة الذاتية الاولية لكل شيء والطبيعة قد يخص بما يصدر عنه الحركة والسكون فيما هو فيه اولا وبالذات من غير ارادة سيد السند

... الحرارة كيفية ... بيان ذلك ان الحرارة فيها قوة مصعدة اي محركة الى فوق لانها تحدث في محلها الخفة المقتضية لذلك فاذا اثرت ... في جسم مركب من اجزاء مختلفة باللطافة والكثافة اي في رقة القوام وغلظه ينفعل الجزء اللطيف منه انفعالا اسرع فيقبل الحرارة ويحدث فيه الخفة قبل غيره فيتبادر الى الصعود الالطف فالالطف دون الكثيف فيلزم بسببه تفريق المختلفات في الحقيقة وهي تلك الاجسام المتخالفة ... ثم الاجتماع الصادر ... من طبايعها بعد زوال المانع الذي هو الالتيام فينسب اليها كما ينسب الافعال الى معداتها ... الاجزاء الهوائية من الماء ... واما البرودة فتجمع بين المتشاكلات ... وهو قوله الحرارة تفرق المختلفات وتجمع المتماثلات والبرودة ... فهم ما ذكره من ظاهر ما نقله صاحب المواقف من الشفاء ... كما ذكره الرئيس في كتابه قاسم ليثي

وهي تقابل اللين وفسر بكيفية تقتضي عدم قبول الغمز الى الباطن ويكون للجسم بها قوام غير سيال ... اي القيد الاخير لم يعتبر قبول الغمز بما ذكر قاسم

... موضوعات الالات ينصرف فيها سواء كانت خارجية كما في الخياطة او ذهنية كما في الاستدلال قال الفاضل واطلاق الصناعة ... على ... متعلق بكيفية العمل والمقصود من العلوم العملية هو العمل وانما تيسر على الوجه الاكمل بتلك الملكة قاسم ليثي

وهو حركة للنفس ... والتحقيق انه كيفية نفسانية ... الى خارج البدن طلبا للانتقام قاسم ليثي

واليه اشار صاحب المفتاح وفي المختصر وفي المفتاح اشارة الى انه مراد ههنا وذلك لان الاعتباري اعم من النسب فلما ذكر ... في مقابلة الاعتباري ... تقابل الاعتباري ولما كان اكثر الاوصاف الاعتبارية نسبية ... النسب والاضافات ... عطف ... على الاعتباري عطفا قريبا من العطف التفسيري ... امثلة لكون الشيء ... وهمي محض قال رحمه الله في شرح المفتاح ... قاسم ليثي
... العقلي تنبيه على ان المراد ههنا ما يقوم الوهمي كما في ... فتبصر

... سطوح الاجسام والجفاف ما يقابلها وفيه نظر لانه صرح في حواشي ...

الى ما يقاربها كرايحة الحلاوة او باللمس وهو قوة سارية في البدن كله بها يدرك الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة هذه الاربعة هي اوايل الملموسات التي بها يتفاعل الاجسام العنصرية وينفعل بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات والاوليان منها فعليتان لان الحرارة كيفية من شانها جمع المتشاكلات وتفريق المختلفات والبرودة كيفية من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك والخشونة وهي كيفية تحصل عن كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع والملاسة وهي كيفية تحصل عن استواء وضع الاجزاء واللين وهي كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن وكون للشيء بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة وانما يكون قبوله الغمز الى الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة والصلابة وهي تقابل اللين وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء والخفة وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لو لم يعقه عايق والثقل وهي كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عايق وكل منهما في الحقيقة مبدأ مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان من الحجر اذا اسكنه في الجو قسرا فانا نجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما يجد من الزق المنفوخ فيه اذا حبسه بيده تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه وما يتصل بها اي بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن او عقلية عطف على حسية اي الصفة الحقيقية اما حسية كما مر او عقلية كالكيفيات النفسانية اي المختصة بذوات الانفس من الذكاء اي حدة الفؤاد وهي شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتايج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة والعلم قد يقال على الادراك المفسر بحصول صورة من الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك الكلي وعلى ادراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها ويقال لها الصناعة والغضب وهو حركة للنفس مبدأها ارادة الانتقام والحلم وهو ان تكون النفس مطمئنة بحيث لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه وساير الغرايز جمع غريزة وهي الطبيعة وفسرت بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية ويقرب منها الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان للاعتياد مدخلا في الخلق دون الغريزة وتلك الغرايز مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها وما اشبه ذلك واما اضافية عطف على قوله اما حقيقية والحقيقي كما يطلق على ما يقابل الاضافي الذي لا يكون متقررا في الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فانها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة او الشمس ولا في ذات الحجاب كذلك قد يطلق على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب والناب للمنية والى كليهما اشار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف العقلي منحصر

بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس او كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض وايضا وجه التشبيه اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد اما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور وبهذا يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه وكل منهما اي من الواحد وما هو بمنزلته حسي او عقلي واما متعدد عطف على قوله اما بمنزلة الواحد اي وجه التشبيه اما واحد او غيره وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما في كل من تلك الامور بل في الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وكذلك المتعدد كذلك اما حسي او عقلي او مختلف اي بعضه حسي وبعضه عقلي والمتعدد الذي يتركب عنه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف لكن لما كان وجه التشبيه هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى تقسيمه والحسي طرفاه حسيان لا غير يعني ان وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسيا او متعددا مختلفا لا يكون المشبه و المشبه به فيه الا حسيين ولا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي شيء يعني ان وجه الشبه امر ماخوذ من الطرفين موجود فيهما وكل ما يؤخذ من العقلي ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون الا جسما او قائما بالجسم والعقلي اعم يعني يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وان يكون احدهما حسيا والآخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل من الحسي شيء اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي بمعنى ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس لما مر فان قيل هو اي وجه الشبه مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي تقرير السؤال ان كل وجه تشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلي لان الجزئي يكون نفس تصوره مانعا من وقوع الاشتراك فيه فكل وجه تشبيه فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك وكل ما هذا شانه فهو جزئي ضرورة فلا شيء من وجه التشبيه بحسي وهو المطلوب قلنا المراد بكون وجه التشبيه حسيا ان افراده اي جزئياته مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه الوجه بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة في المواد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما مما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو ان التحقيق في وجه التشبيه يابى ان يكون هو غير عقلي لان المصنف قد عدل عن التحقيق الى التسامح كما ترى قوله الواحد الحسي شروع في تعداد امثلة الاقسام المذكورة ووجه ضبطها ان وجه التشبيه اما واحد او مركب او متعدد وكل من الاولين اما حسي او عقلي والاخير اما حسي او عقلي او مختلف فيه فصارت سبعة اقسام وكل منها طرفاه اما حسيان او عقليان او مشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس تصير ثمانية وعشرين لكن وجوب كون طرفي الحسي

حسيين يسقط اثني عشر قسما ويبقى ستة عشر فالواحد الحسي كالحمرة من المبصرات والخفاء اي خفاء الصوت من المسموعات وفيه تسامح لان الخفا ليس بمسموع وطيب الرائحة من المشمومات ولذة الطعم من المذوقات ولين الملمس من الملموسات فيما مر اي في تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير والواحد العقلي كالعراء عن الفائدة والجراءة هي على وزن الجرعة اي الشجاعة فيقال جرء الرجل جراءة بالمد وانما اختار الجراءة على الشجاعة لان الشجاعة على ما فسرها الحكماء مختصة بذوات الانفس لوجوب كونها صادرة عن روية فيمتنع اشتراك الاسد فيه بخلاف الجراءة فانها اعم والهداية اي الدلالة الموصلة الى المطلوب واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه فيما طرفاه معقولان فان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة او غير عار وبهذا يسقط ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من ان التشبيه هو ان تثبت لهذا معنى من معاني ذلك وحكما من احكامه كاثباتك للرجل شجاعة الاسد وللعلم حكم النور في انك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل القليل المعاني هو معدوم او هو والعدم سواء لم تثبت له شيئا من شيء بل نفيت وجوده كما اذا قلت ليس هو بشيء ومثل هذا لا يسمى تشبيها ثم قال الامر كذلك لكنا نظرنا الى ظاهر قولهم موجود كالمعدوم وشيء كلا شيء ووجود شبيه بالعدم فان ابيت الا ان تحمل على الظاهر فلا مضايقة فيه والرجل الشجاع بالاسد فيما طرفاه حسيان والعلم بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فبالعلم يوصل الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء والعطر بخلق شخص كريم فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول وفي الكلام لف ونشر وهو ظاهر وفي وحدة بعض الامثلة تسامح لما فيه من شائبة التركيب كالعراء عن الفائدة واستطابة النفس وقد ذكر في المفتاح والايضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحيوة في كونهما جهتي ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية كعلم النحو مثلا والحيوة شرط للادراك والسبب والشرط يشتركان في كونهما طريقا الى الادراك ونقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحيوة الانتفاع بهما كما ان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان ايضا صوابا والمركب الحسي من وجه الشبه لا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما لما عرفت من ان الحسي مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين لكنه ينقسم باعتبار آخر وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والآخر مركب فان قلت ما معنى الافراد والتركيب ههنا ولم خصص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون الواحد قلت يجب ان يعلم ان ليس المراد بتركيب المشبه والمشبه به ان يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردا لا مركبان وكذا في وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية

قوله نظر هذا هو النظر الذى اشار اليه فى مفتح تقسم وجه الشبه الى الواحد وغيره بقوله وفيه نظر ستعرفه وقد اشرنا الى جوابه هناك والحاصل ان الهيئة المركبة قسمان قسم ينتزع من الاشياء المختلفة وقسم ينتزع من الاوصاف المختلفة لشئ واحد كما ذكره الشارح واشار صاحب المفتاح الى الاول بقوله اما حقيقة ملتئمة والى الثانى بقوله واما اوصاف الى آخره فليفهم حسن چلبى

احيحة بن الجلاح احيحة بحائين مهملتين مفتوحتين بينهما ياء ساكنة والجلاح بجيم مضمومة ولام مشددة وحاء مهملة حسن

وقد لاح فى الصبح الثريا كما ترى الكاف فى مثل قوله كما ترى ليس للتشبيه بل لمجرد التقييد والمراد ان اتصاف الثريا بمشابهة للعنقود امر جلى لا خفاء فيه ولو كان قوله كما ترى متاخرا عن قوله كعنقود ملاحية لكان اظهر فى افادة هذا المعنى وهذا اعراب كما ترى وجوه اقربها انه فى موضع المصدر اى ظهر ظهورا مثل ما تراه حسن

وقد جاء بتشديد اللام كما فى هذا البيت قال ابن قتيبة لا اعلم اللغة الا انه لضرورة وقال شارحه الدينورى وليس بفصيح حسن چلبى

فكانه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا مقدار الا ما ذكره الشيخ لئلا يلغو ذكر الكيفية واراد بمجموع مقدار العنقود من طوله وعرضه لا مجموع مقدار الثريا ومقدار العنقود حسن چلبى

وسيجى ان المفرد قد يكون مقيدا الى دفع لما يتوهم من ان المشبه به وهو عنقود ملاحية حين كذا مركب لا مفرد حسن چلبى

واحد لا منزل منزلة الواحد بل المراد بالتركيب ان تقصد الى عدة اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف لشئ واحد فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها او مشبها به او وجه تشبيه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصرح فى تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة على ما سيجئ ان شاء الله تعالى ولا يخفى عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى اعنى بمعنى ان لا يكون منتزعا من عدة اشياء لكل منها دخل فى تحققه لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان تركب الطرفين بهذا المعنى اعنى بمعنى ان تقصد الى متعددين وتنزع منهما هيئتين ثم تقصد اشتراك الهيئتين فى هيئة تعمهما وتشملهما انما يكون اذا كان وجه التشبيه مركبا فليتامل وبهذا يظهر ان ما ذكر فى المفتاح من ان وجه الشبه يكون اما امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون فى حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة او لا يكون فى حكم الواحد محل نظر فالمركب الحسى فيما اى فى التشبيه الذى طرفاه مفردان كما فى قوله اى كوجه التشبيه فى قول احيحة بن الجلاح او قيس بن الاسلت وقد لاح فى الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية الملاحى بضم الميم عنب ابيض فى حبه طول وقد جاء بتشديد اللام كما فى هذا البيت حين نورا اى تفتح نوره كذا فى اسرار البلاغة يقال نورت الشجرة وانارت اذا اخرجت نورها من الهيئة بيان لما فى كما فى قوله الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير فى المرآى وان كانت كبارا فى الواقع على الكيفية اى تقارنها حال كونها على الكيفية المخصوصة منضمة الى المقدار المخصوص والمراد بالكيفية انها لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا هى شديدة الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة مما نجده فى مرآى العين بين تلك الانجم وهذا الذى ذكرنا فى تفسير الكيفية جعله الشيخ عبد القاهر تفسير المقدار المخصوص اى المقدار فى القرب والبعد وجمع صاحب المفتاح بينهما فكانه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود اعنى ما لهما من الطول والعرض المخصوصين ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما اراده الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر فى هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة الحاصلة منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو العنقود حين تفتح نوره وسيجئ ان المفرد قد يكون مقيدا وانه لا يقتضى التركيب وفيما اى والمركب الحسى فى التشبيه الذى طرفاه مركبان كما فى قول بشار كان مثار النقع يقال اثار الغبار اى هيجه فوق رؤوسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اى تساقط بعضها فى اثر بعض والاصل تتهاوى فحذف احدى التائين ومن جعله ماضيا لم يؤنث لكونه مسندا الى الظاهر فقد اخل بكثير من اللطائف التى قصدها الشاعر على ما ستطلع عليه فى اثناء شرحه وقوله من الهيئة بيان لما فى قوله كما فى الحاصلة من هوى اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة فى جوانب شئ مظلم فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ فى اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه

لان تركب الطرفين بهذا المعنى اعنى بمعنى ان تقصد او المعنى المذكور لتركب الطرفين هو مجرد ان تقصد الى متعددين فتنتزع منهما هيئتين فقوله ثم تقصد اشتراك الهيئتين فى هيئة تعمهما لم يقع موقعه والاولى ان يقول لان تركب الطرفين بهذا المعنى اعنى بمعنى ان تقصد الى متعددين فتنتزع منهما هيئتين انما يكون اذا كان وجه الشبه هيئة منتزعة منهما فافهم قاسم

تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوى كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا فى حكم الصلة للمصدر لئلا يقع فى التشبيه تفرق ويتوهم انه كقولنا كان مثار النقع ليل كان السيوف كواكب ونصب الاسياف لا يمنع من تقدير الانفصال لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها الا ترى انك ليس لك ان تقول لو تركت الناقة ولو تركت فصيلها فتجعل الكلام جملتين ومما ينبه على ذلك ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل فالكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت مستبدة بشانها لقال ليل وكواكب فهو لم يقتصر على ان اراك لمعان السيوف فى اثناء العجاجة كالكواكب فى الليل بل عبّر عن هيئة السيوف وقد سلّت من اغمادها وهى تعلو وترسب وتجئ وتذهب وهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا لانها لا تقع فى النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك ان للسيوف فى حال احتدام الحرب واختلاف الايدى فيها للضرب اضطرابا شديدا وحركات بسرعة ثم ان لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فنبه على هذه الدقائق بكلمة واحدة وهى قوله تهاوى فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها وكان لها فى تهاويها تدافع وتداخل ثم انها بالتهاوى تستطيل اشكالها فاما اذا لم تزل عن اماكنها فهى على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله ان اسيافنا فى حكم الصلة للمصدر معناه ليس عطفا على مثار النقع بل هو مما يتعلق به معنى الاثارة لكون الواو بمعنى مع وهذا كما يقال فى قولنا زيد ضارب عمرا وبكرا ان بكرا فى حكم الصلة للضرب وليس المراد ان المثار بمعنى المصدر على ما سبق الى الوهم والمركب الحسى فيما طرفاه مختلفان احدهما مفرد والاخر مركب كما مر فى تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة على رؤس اجرام خضر مستطيلة مخروطة فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه كما سيجئ فى تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربى بليل مقمر وسيجئ لهذا زيادة تحقيق فى تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن بديع المركب الحسى ما اى وجه الشبه الذى يجئ فى الهيئات التى تقع عليها الحركة اى يكون وجه الشبه الهيئة التى تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها التركيب ويكون ما يجئ فى تلك الهيئات على وجهين احدهما ان يقترن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون وقد غيّر المصنف عبارة الشيخ فى اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجئ فى الهيئات التى تقع عليها الحركات والهيئة المقصودة فى التشبيه على وجهين احدهما ان تقترن بغيرها من الاوصاف والثانى ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول كما فى قوله اى كوجه الشبه الذى فى قول ابن المعتز او ابى النجم والشمس كالمرآة فى كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له فيرجع من الانبساط الذى بدا له الى الانقباض كانه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة الموصوفة وكذلك المرآة فى كف الاشل وهذا ظاهر لا يخفى وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله يقال بدا له اذا ندم والمعنى ظهر له راى

احدهما ان يقترن بالحركة غيرها فى التركيب احتياج الى التقدير اذ لا عائد فى الجملة الخبرية الى المبتدأ لان فاعل يقترن هو ضمير عائد والضمير فى غيرها عائد الى الحركة فيبقى المبتدأ اعنى احدهما بلا عائد فلا بد ان يقدر لفظ فيه اى يقترن فيه بالحركة غيرها او يقال اللام فى الحركة عوض عن المضاف اليه اى بحركتها فيحصل الربط بلا احتياج الى تقدير فيه وهذا ايضا انما لزم من تغيير عبارة الشيخ لان ضمير يقترن فيها عائد الى المبتدأ بلا احتياج تخلف ثم لا بد ان يقدر المصدر الغير الصريح المتولد من ان المصدرية فى قوله ان يقترن بالحركة غيرها باسم الفاعل ليصح حمله على المبتدأ الذى هو عبارة عن وجه الشبه وهذا التقدير لازم فى عبارة الشيخ ايضا لكن لزومه فى الموضعين انما هو اذا جعلنا قوله على وجهين بمعنى انه على نوعين وان كلا منهما هو قسم من الهيئة نفسها واما اذا قلنا معناه انه مشتمل على صفتين فلا لزوم لان كلا من الاقتران والتجرد صفة للهيئة ولا حاجة ح ايضا الى اعتبار الرابط فى كلام المص لان الخبر عين المبتدأ فتامل حسن چلبى

اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجئ فى الهيئات الى لفظ ما فى قوله مما يزداد وليس عبارة عن وجه الشبه حتى يلزم فيه ما لزم فى عبارة المص بل عبارة عن الاحوال اى من الاحوال التى يزداد بها التشبيه دقة هذه الحالة وهى ان يجئ الى آخره حسن چلبى

والثانى ان يجرد هيئة الحركة اعادة لفظة الهيئة اغنى عن الضمير العائد الى المبتدأ لاتحادها مع المبتدأ حسن چلبى

مع تموج الاشراق من وضع الظاهر موضع المضمر اذ مقتضى الظاهر ان يقول مع تموجه وهو حال من الحركة اى كائنة زمان تموجه حسن

من جدل الله لا من جدل الانسان
كانه اشارة الى دفع التناقض الظاهري
بين قوله مجدول وقوله لم يجدل حسن

غير الاول فيرجع من الانبساط الذى بداه الى الانقباض كانه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس
اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المرآة اذا كانت فى
يد الاشل و الوجه الثانى ان تجرد الحركة عن غيرها من الاوصاف فهناك ايضا يعني كما لا بد فى الاول
من ان يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا فى الثانى لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم الى
جهات مختلفة له كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى
السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا فحركة الرحى والسهم
لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف المصحف فى قوله اى قول ابن المعتز وكان البرق مصحف قار فانطبق
الهمز اى قارئ فانطباقا مرة وانفتاحا اى فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان فيها
تركيبا لان المصحف يتحرك فى الحالتين اعنى حالتى الانطباق والانفتاح الى جهتين فى كل حالة الى جهة قال
الشيخ كل هيئة من هيئات الجسم فى حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شانه ان يعز ويندر و
كلما كان التفاوت فى الجهات التى تتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب فى هيئة المتحرك اكثر ومن
لطيف ذلك قول الشاعر فى صفة الرياض حفت بسرو كالقيان تلحفت خضر الحرير على قوام معتدل
فكانها والريح جاء يميلها تبغي التعانق ثم يمنعها الخجل وقد يقع التركيب فى هيئة السكون كما فى قوله
اى كوجه الشبه الذى فى قول ابى الطيب فى صفة كلب يقعى اى يجلس ذلك الكلب على اليته جلوس
البدوى المصطلى باربع مجدولة لم تجدل اى بقوائم محكمة الخلق من جدل الله لا من جدل الناس
والجدل الفتل من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه اى من الكلب فى اقعائه فانه يكون لكل
عضو منه فى الاقعاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس
البدوى عند الاصطلاء بالنار موقدة على الارض ومن لطيف ذلك قول الشاعر فى صفة مصلوب
كانه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع الى توديع مرتحل او قائم من نعاس فيه لوثته مواصل
لتمطيه من الكسل شبهه بالمتمطى المواصل تمطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل فنظر الى الجهات
الثلث فلطف بحسب التركيب والتفصيل بخلاف تشبيهه بالمتمطى فانه من قريب التناول يقع فى
نفس الرآئى للمصلوب لكونه امرا جليا والمركب العقلى من وجه الشبه كحرمان الانتفاع بابلغ نافع
مع تحمل التعب فى استصحابه فى قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل
اسفارا جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه امر عقلى منتزع من عدة امور لانه روعى من الحمار
فعل مخصوص هو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا هو الاسفار التى هى اوعية العلوم و
ان الحمار جاهل بما فيها وكذا فى جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطاء لوجوب
انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا
غمامة يقال ابرق القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع به ولا يصح ههنا شئ
من هذين الوجهين وحكى ابرقت السماء اذا صارت ذات برق وفى الاساس ابرقت لى فلانة اذا
تحسنت لك وتعرضت فالمعنى ههنا ابرقت الغمامة للقوم اى تعرضت لهم فحذف الجار واوصل
الفعل فلما راوها اقشعت وتجلت اى تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله

قوله اقشعت يقال قشعت الريح السحاب فاقشعت اى صارت ذا قشع
كما يقال كبه فاكب والهمزة ههنا للصيرورة لا للمطاوعة اذ لم يجئ افعل مطاوعا لفعل الا قشع
[illegible] سورة الملك حسن چلبى

ومن لطائف ذلك قول الشاعر فى صفة الرياض حفت بسرو والضمير فى حفت اى احيطت راجع الى الرياض والسرو شجر معروف
واحده سروة والقيان جمع قينة وهى الجارية مغنية كانت ام لا وبعض الناس يظن القينة المغنية وليس كذلك وقوله تلحفت اى
تغطت حال من القيان او وصف له ان جعلت اللام فيه للعهد الذهنى وفى ايثار تلحفت على تلبست ايماء الى اخضرار السرو وتمامه فان اللحافة
ما يستر المرأة من رأسها الى قدمها وخضر الحرير من اضافة الصفة الى الموصوف ونصبه بحذف الجار وايصال الفعل اى بخضر الحرير وقوله على قوام
فى موضع الحال من ضمير تلحفت وقوام الرجل بفتح القاف قامته وحسن طوله والفاء فى فكانها للتعقيب والترتيب يعنى اذا حصل تشبيه السرو
بالقيان فتنبه للتشبيه الثانى والواو فى والريح جاء يميلها للحال وتذكير جاء مع ان الريح مؤنث سماعى قال الله تعالى فيها عذاب اليم تدمر كل
شئ بامر ربها بناء على تاويلها بالمذكر كالهواء والهاب ويميلها حال من ضمير جاء بتضمينه معنى الصيرورة والخجل بفتح الجيم مصدرا اما بالكسر فهو صفة مشبهة
لا يناسب المقام والمعتدل وان كان بكسر الدال الا ان حركة ما قبل حرف الروى لا تلتزم رعايتها ومن وجوه لطائف ما فيه من التفصيل والتدقيق وذلك
لانه راعى الحركتين حركة التهيئة للدنو والعناق وحركة الرجوع الى اصل الافتراق وادى ما يكون فى الثانية من سرعة زائدة تادية لطيفة لان حركة الشجر من مكانها
من مكانها المعتدل له فى حال رجوعها الى اعتدالها اسرع لا محالة من حركتها حال خروجها من مكانها من الاعتدال وكذلك حركة من يدركه الخجل فيرتد اسرع من
حركة من يهم بالدنو لان ازعاج الخوف ابدا اقوى من ازعاج الرجاء كذا فى الايضاح حسن چلبى

قول الشاعر فى صفة مصلوب كانه عاشق الى البيت للاخطل والصفحة الجانب والمراد بها اليد وقيل الخد وقيل العنق وهو المناسب
للمصلوب والنعاس هو ما يتقدم النوم من الفتور فان النوم ريح تقوم من اغشية الدماغ فاذا وصلت الى العين واذا وصلت
الى القلب نام واللوثة الاسترخاء والمطو والتمطى التمدد وفى تشبيه المصلوب الذى لا اثر للحياة فيه بالمحب الذى يرتحل حبيبه وهو يمد
صفحته لاجل توديعه لطافة لا يماء الى ان المحب فى هذه الحالة فى حكم الاموات حسن چلبى

يقال ابرق القوم الى اخره ذكر جار الله فى شرح الايضاح انه يقال ابرق النعم قوما اى اظهر لهم برقا فان اراد استعمال هذا بطريقة
الحذف والايصال فلا بد من النقل عن الثقاة وان اراد استعماله بتلك الطريقة آل الى ما ذكره الشارح ولا نزاع حسن چلبى

قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خطأ لوجوب انتزاعه من الجميع اى جميع البيت فان المراد التشبيه
اى تشبيه الحالة المذكورة فى الابيات السابقة بظهور الغمامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها
باتصال اى بواسطة اتصال يعنى باعتبار ان يكون وجه التشبيه والمقصود المشترك فيه اتصال ابتداء
مطمع بانتهاء موئس لان البيت مثل من ان يظهر للمضطر الى الشئ الشديد الحاجة اليه امارة وجوده
ثم يفوته ويبقى بحسرة وزيادة ترح فالباء فى قوله باتصال ليست هى التى تدخل فى المشبه به لان
هذا المعنى مشترك بين الطرفين والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها بل هى مثل الباء فى قولهم التشبيه
بالوجه العقلى اعم فليتامل فان قيل هذا يقتضى ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو
ويكدر تشبيها واحدا لان الاقتصار على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض منه وصف
المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان احدهما لا يدوم قلنا الفرق بينهما ان الغرض فى البيت ان يثبت
ابتداء مطمعا متصلا بانتهاء موئس وكون الشئ ابتداء لآخر امر زائد على الجمع بينهما وليس فى قولنا
يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى امتزاج احدهما بالاخرى لانك لو قلت هو
يصفو ولم تتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك له بالماء فى الصفاء بحاله وعلى حقيقته ونظير البيت
قولنا يكدر ثم يصفو لافادة ثم الترتيب المقتضى ربط احد الوصفين بالآخر كذا ذكره المصنف وفيه نقله
عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة
بالكناية على ما ستعرف ان شاء الله ثم قال وقد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق تشبيه
المركب فى مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثانى انه اذا حذف بعضها لا يتغير
حال الباقى فى افادة ما كان يفيده قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان
يكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز ولو اسقط
واحد من الثلثة لم يتغير حال الباقى فى افادة معناه والله اعلم وقدمنا ان وجه التشبيه ثلثة
اقسام واحد ومركب ومتعدد فلما فرغ من الاولين فى الثالث وهو اما حسى او عقلى او
مختلف والمتعدد الحسى كاللون والطعم والرائحة فى تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلى
كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد اى نزو الذكر على الانثى وفى المثل اخفى من سفاد من
الغراب فى تشبيه طائر بالغراب والمتعدد المختلف الذى بعضه حسى وبعضه عقلى كحسن
الطلعة الذى هو حسى ونباهة الشان اى شرفه واشتهاره الذى هو عقلى فى تشبيه
انسان بالشمس واعلم انه الضمير للشان قد ينتزع الشبه اى التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك
اى تشابه وقد يكون بمعنى الشبه بالسكون وعند التحقيق المراد ههنا ما به التشابه
اعنى وجه التشبيه من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه اى فى التضاد فان كلا منهما مضاد
للآخر ثم ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح اى اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال
ملح الشاعر اذا اتى بشئ مليح او تهكم اى سخرية واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد و
للبخيل هو حاتم كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان
كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى استهزاء وسخرية فتمليح والا فتهكم وما وقع

قوله فان قيل هذا يقتضى اى حاصل السوال انه يلزم مما ذكرته فى البيت ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة التى من قبيل المتعدد تشبيها مركبا وليس كذلك حاصل الجواب منع اللزوم وابداء الفرق بين التشبيه المذكور فى البيت وبين التشبيه المتعدد واراد بالواحد فى قوله تشبيها واحدا ما يقابل المتعدد فيصدق على ما هو بمنزلة الواحد حسن چلبى

زيد يصفو ويكدر الكدر ضد الصفو
وبابه طرب وسهل حسن چلبى

قوله وليس فى قولنا يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين
قيل فيه نظر لانه لما اعتبر فى قولنا يصفو ويكدر عدم دوام احدى
الصفتين ومعناه ان زيدا ينتقل من احدهما الى الاخرى كان
ذلك زائدا على الجمع بينهما لان الانتقال من احدهما امر زائد عليه

قوله فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لم يذكر وجه التشبيه
مع المثال مع انه مذكور فى الايضاح وهو الباس فى الاول والجود فى
الثانى والمضيافى فى الثالث لظهوره حسن چلبى

قوله اى نزو الذكر على الانثى قيل ان الغراب يخفيه وقيل ليس له
الا المقاربة وفى كلام على رضى الله عنه ان صح ما نقل انه السفاد فى الطاوس
فليس اغرب من مطابقة الغراب حسن چلبى

في شرح المفتاح من ان التمليح هو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر وان قولنا هو
حاتم مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجيء في علم البديع وليس
في قولنا هو حاتم اشارة الى شيء من قصة حاتم قال الامام المرزوقي رحمه الله في قول الحماسي اتانا في
من ابي انس وعيد فسل تغيظ الضحاك جسمي ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح فان
قلت ظاهر قوله لاشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه الشبه بين الجبان والاسد هو التضاد
باعتبار وصفي الجبن والجراءة وكذا بين البخيل وحاتم وح لا تمليح ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان كالشجاع
في التضاد اي في ان كلا منهما مضاد للاخر لا يكون هذا من الملاحة والتهكم في شيء فح لا حاجة الى قوله
ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا الجبان هو اسد والبخيل
هو حاتم واردنا التصريح بوجه الشبه لم يتأت لنا ان نقول في التضاد او في مناسبة الضدية
بل انما يصح ان نقول هو اسد في الجراءة وحاتم في الجود ومعلوم ان الحاصل في المشبه هو ضد الجراءة
والجود وهو الجبن والبخل لكن نزلناه منزلة الجراءة والجود بواسطة التمليح او التهكم لاشتراكهما في
الضدية كما يجعل في الاكاذيب المضحكة فوجه الشبه في قولنا للجبان هو اسد انما هو الجراءة لكن
باعتبار التمليح والتهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام واداته اي اداة التشبيه الكاف وكان
قال الزجاج كان للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كان زيدا الاسد وللشك اذا كان مشتقا
نحو كانك قائم لان الخبر في المعنى هو المشبه والشيء لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه مطلقا
ومثل هذا على حذف الموصوف اي كانك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم
بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو
كانك قلت وكاني قلت والحق انه قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى
التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كان زيدا اخوك وكانه فعل كذا وهذا
كثير في كلام المولدين ومثل وما في معناه كسائر ما يشتق من المماثلة والمشابهة و
المضاهاة وما يؤدي معناها والاصل في نحو الكاف اي في الكاف ونحوها مما يدخل
على المفرد كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كان وتماثل وتشابه ان يليه المشبه به اما
لفظا كقولنا زيد كالاسد او كزيد الاسد وقوله تع مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فان المشبه
به هو مثل المستوقد اي حاله وقصته العجيبة الشان واما تقديرا كقوله تع او كصيب
من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الاية فان التقدير كمثل ذوي صيب فحذف ذوي
لدلالة قوله يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق عليه لان هذه الضماير لا بد لها من
مرجع وحذف مثل لقيام القرينة اعني عطفه على قوله كمثل الذي استوقد نارا فالمثل المشبه
به قد ولي الكاف لان المقدر في حكم الملفوظ وانما جعلناه ذلك من قبيل ما ولي المشبه به
الكاف لما ذكر في الكشاف والايضاح فيما لا يلي المشبه به الكاف كقوله تع انما مثل الحيوة الدنيا
كماء انزلناه ان ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يتمحل لتقديره فعلمنا انه اذا
كان المشبه به مفردا مقدرا فهو من قبيل ما ولي المشبه به حرف التشبيه وقد صرح المص

والزمان مقدرا
هذا مذهب جمهور النحاة وعند
ابى على الفارسى ان المصادر تقع
فى الازمنة فيجعل سعة الحلم زمانا

وقوله مثلهم كمثل الذى استوقد نارا فلما اضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم فى ظلمات لا يبصرون
اى حال المنافقين وقصتهم العجيبة الشأن المذكورة فيما سبق كمثل الذى اى كحال الجمع الذى استوقد نارا عظيمة اى
طلب وقودها وهو سطوعها وارتفاع لهبها فلما اضاءت النار ما حوله من الاماكن والاشياء او اضاءت تلك الاماكن
والاشياء فان اضاء جاء متعديا ولازما ذهب الله بنور المستوقدين اى اخذ نورهم وافراد الضمير فى استوقد وحوله
وجمعه فى قوله بنورهم وما بعده نظرا الى جانب اللفظ والمعنى ووجه الشبه على ما ذكر فى المفتاح والايضاح هو رفع الطمع اى
توجيههم وتعليقهم الطمع الى تيسر مطلوب وتسهيله بسبب مباشرة اسبابه القريبة التى جعلت المطلوب فى غاية القرب
من الحصول مع تعقب الحرمان والخيبة بسبب انقلاب الاسباب الى ما يوجب عدم حصول المطلوب فى المشبه به وكذا
اسبابه القريبة وانقلابها واما فى المشبه فالمطلوب الخلاص من التعرض لهم والقدح فيهم ودخولهم فى عداد المؤمنين ليشاركوا
فى حظوظهم واسبابه القريبة الايمان باللسان واتباع المؤمنين فى ظواهر احوالهم وانقلاب تلك الاسباب اطلاع الله المؤمنين
على اسرارهم وافتضاحهم بين المؤمنين [illegible]

[illegible] التوبيخ على البقاء على الاقامة [illegible] قال [illegible] فى قوله يجعلون اصابعهم فى اذانهم لا بد لهما من مرجع

فى شرح المفتاح من ان التمليح هو ان يشار فى فحوى الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر وان قولنا هو
حاتم مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجئ فى علم البديع وليس
فى قولنا هو حاتم اشارة الى شئ من قصة حاتم قال الامام المرزوقى رحمه الله فى قول الحماسى اتانى
من ابى انس وعيد فسل تغيظ الضحاك جسمى ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح فان
قلت ظاهر قوله لاشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه الشبه بين الجبان والاسد هو التضاد
[illegible] ولا يتحكم لانا اذا قلنا الجبان كالشجاع

ع

من انصارى الى الله الاية الانصار جمع نصير بمعنى الناصر كشريف واشراف وجمع الناصر نصر كصاحب وصحب على قياس راكب وركب وجمع صحب اصحاب قال الفاضل المحشى فى شرح المفتاح معنى من انصارى الى الله من جندى متوجها الى نصرة الله فالاضافة فى انصارى من اضافة احدى المتشاركين الى الاخر كانه قيل من الانصار الذين يختصون بى ويكونون معى فى نصرة الله ولو كان معناه من ينصرنى مع الله لم يطابقه جواب قولهم نحن انصار الله اى نحن الذين ينصرون الله اللهم الا ان يقدر مضاف اى نحن انصار نبى الله انتهى كلامه فان قلت يجوز ان يجعل قولهم نحن انصار الله من اضافة احد المتشاركين الى الاخر ومعناه نحن جند الله ننصرك معه فاى ترجيح للتوجيه فى الاضافة الاولى واى وجه للحصر فى قوله اللهم الا ان يقدر مضاف قلت وجه الترجيح والحصر ان ما ذكره يقتضى صرف الكلام عن ظاهره فى موضعين الاول قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله حتى يلائم التشبيه مع انه صرف قبل الضرورة والثانى فى قوله تعالى نحن انصار الله وفيما ذكر ذلك الفاضل صرف واحد بعد الضرورة الداعية فتامل حسن چلبى

فى الايضاح بان قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من انصارى الى الله ليس من قبيل ما لا يلى المشبه به الكاف لان التقدير ككون الحواريين انصار الله وقت قول عيسى من انصارى الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم آتيك خفوق النجم اى زمان خفوقه فالمشبه به وهو كون الحواريين انصارا مقدر بعد الكاف كمثل ذوى صيب حذف لدلالة ما قيم مقامه عليه اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا بقول عيسى للحواريين من انصارى الى الله قال صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من انصارى الى الله وانما المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصاره فتوهم بعضهم من ظاهر قوله اوقع التشبيه بين كذا وكذا ان المراد ان الاول مشبه والثانى مشبه به فجزم بان الصواب ذكر المؤمنين بدل الحواريين اذ ليس المشبه كون الحواريين انصارا بل كون المؤمنين و الشارح العلامة قد رد قول هذا البعض بان الاية ح لا تكون نظيرا لقوله او كصيب وبان تشبيه الكون بالقول مما لا وجه له وهذا غلط منه لان مراد هذا القائل انه اوقع فى الظاهر التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى كما هو صريح فى الكتاب فالمشبه به محذوف ومضاف اليه كما فى قوله او كصيب من السماء بعينه نعم ما ذكره الشارح فى توجيه لفظ المفتاح كاف فى رد هذا القول وهو ان معنى كلامه اوقع التشبيه اى تشبيه كون المؤمنين انصار الله على ان اللام للعهد بين اى دائرا بين كون الحواريين انصارا على ما يفهم ضمنا ويستلزمه قولهم نحن انصار الله وبين قول عيسى على ما هو صريح يعنى ان المشبه كون المؤمنين انصار الله والمشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصاره على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون قول عيسى على ما هو صريح لكن المراد هو الاول لا الثانى اذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى و قيل المراد بالحواريين فى قوله اوقع التشبيه بين كون الحواريين هم المؤمنون لانهم حواريو محمد عم اذ حوارى الرجل صفيه وخلصانه والله اعلم وقد يليه غيره اى قد يلى نحو الكاف غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلى الكاف وهو المثل اعنى الحال والقصة العجيبة الشان نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره بل المراد تشبيه حالها فى نضرتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم ييبس فيطيره الرياح كان لم يكن فان قلت فليعتبر ههنا ايضا مضاف محذوف اى كمثل ماء فيكون المشبه به يلى الكاف تقديرا كما فى قوله او كصيب قلت هذا تقدير لا حاجة اليه فلا ينبغى ان يعرج عليه بخلاف قوله او كصيب فان الضماير فى قوله يجعلون اصابعهم فى اذانهم لا بد لها من مرجع

قال صاحب الكشاف لولا طلب عود الضماير مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي صيب لاني اراعي
الكيفية المنتزعة سواء ولي حرف التشبيه مفرد يتاتى به التشبيه ام لا الا ترى الى قوله انما مثل الحيوة
الدنيا الاية كيف ولي الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يتمحل لتقديره
ومما هو بين في هذا قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع لم يشبه
الناس بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول اهل الديار فيها وسرعة
نهوضهم وتركها خالية هذا كلامه فان قيل هب ان طلب مرجع الضمير احوجنا الى تقدير ذوي فما وجه
الاحتياج الى تقدير مثل لا يقال لان المشبه به ليس ذوات ذوي صيب بل حالهم وصفتهم لانا نقول
لا يلزم من عدم تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوي ان يكون المشبه به ذوات ذوي الصيب
بمجموع القصة المذكورة كما في قوله انما مثل الحيوة الدنيا كماء بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف و
التقدير فتقدير مثل ذوي صيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوي لانه ادل على المقصود واشد
ملاءمة للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد وقد ظهر بما ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله
كماء انزلناه كمثل ماء على حذف المضاف فالمشبه به لم يل الكاف لكونه محذوفا فقد سها سهوا
بينا وقد يذكر فعل ينبئ عنه اي عن التشبيه كما في علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه واريد
انه مشابه للاسد مشابهة قوية لما في علمت من الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه وكما في
حسبت او خلت زيدا اسدا ان بعد التشبيه ادنى تبعيد لما في الحسبان من الدلالة على الظن
دون التحقيق ففيه اشعار بان تشبهه بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو هو بل يظن ذلك
ويتخيل وفي كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على
ذلك وانما يدل عليه علمنا بان اسدا لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة
التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما في قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من
القرب والبعد لكان اصوب والغرض منه اي من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه وهو
اي الغرض العايد الى المشبه بيان امكانه يعني بيان ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك في كل
امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في قوله اي قول ابي الطيب فان تفق الانام وانت
منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه اراد ان يقول ان الممدوح قد فاق الناس بحيث لم يبق
بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلا براسه وجنسا بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد
ان يتناهى بعض احاد النوع في الفضايل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منها فاحتج
لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه حاله بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد
من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم فان قلت اين التشبيه في هذا
البيت قلت يدل البيت عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام مع انك
واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد فاقها حتى لا يعد منها فحالك
شبيه بحال المسك ويسمى مثل هذا تشبيها ضمنيا او تشبيها مكنيا عنه او حاله عطف على
امكانه اي بيان حال المشبه بانه على اي وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب باخر في السواد

السواد اذا علم لون المشبه به دون المشبه والا لم يكن لبيان الحال لانها مبينة او مقدارها
اي بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيهه اي تشبيه
الثوب الاسود بالغراب في شدته اي شدة السواد او تقريرها مرفوع معطوف على بيان
امكانه اي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شانه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على
طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شانه ما لا تجده في غيره لان
الفكر بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها الا ترى انك اذا اردت
وصف يوم بالطول فقلت يوم كاطول ما يتوهم او كانه لا اخر له فلا تجد السامع من الانس ما
تجده في قوله ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزق عنا واصطكاك المزاهر وكذا اذا قلت في وصفه
بالقصر يوم كاقصر ما يتصور وكلمح البصر وكانه ساعة لا تجد فيه ما تجد في قولهم ايام كاباهيم
القطا وقول الشاعر ظللنا عند باب ابي نعيم بيوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا قلت فلان اذا
هم بشيء لم يزل ذاك عن ذكره وقصر خواطره على امضاء عزمه فيه ولم يشغله عنه شيء
فالسامع لا يصادف فيه من الاريحية ما يصادفه من انشاد قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه
ونكب عن ذكر العواقب جانبا وهذه الاغراض الاربعة تقتضي ان يكون وجه التشبيه في المشبه
به اتم وهو به اشهر اي وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف فظاهر هذه العبارة
ان كلا من الاربعة يقتضي ذلك وليس الامر كذلك لان بيان امكانه انما يقتضي كون المشبه
به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه وجعله دليلا على امكانه لكنه لا يقتضي كونه
في المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان ثوبان
متساويين في السواد لان الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقداره لا يقتضي كونه
اتم بل هو يقتضي كون المشبه على حد مقدار المشبه به في وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص
ليتعين مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا كلما كان وجه التشبيه ادخل في السلامة عن الزيادة
والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول واما تقرير حاله فيقتضي الامرين جميعا لان النفس
الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به بزيادة التقرير والتقوية اجدر فان قلت لم خصص هذه
الاربعة بذلك قلت لان التزيين والتشويه والاستطراف لا تقتضي الاتمية ولا الاشهرية
لصحة تشبيه وجه الهندي الشديد السواد بمقلة الظبي للتزيين مع ان السواد فيها ليس باتم
منه في وجهه ولا هي اشهر منه بالسواد ولان الهيئة المشتركة بين الوجه المجدور والسلحة
الجامدة المنقورة ليست في السلحة اتم ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف بل كلما كان
المشبه به اندر واخفى كان التشبيه بتادية هذه الاغراض اوفى وقد اضطرب في هذا
المقام كلام السكاكي لانه قال ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه من
المشبه واخص بها واقوى حالا معها والا لم يصح ان يذكر المشبه به لبيان مقدار
المشبه ولا لبيان امكانه ولا للزيادة تقريره ولا لابرازه في معرض التزيين او التشويه
لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشيء بما يساويه التقرير الابلغ او في معرض الاستطراف

كما فى تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب نقلا لامتناع وجود المشبه به وهو البحر الموصوف الى الواقع وهو الفحم المذكور استطرف المشبه بصيرورته كالممتنع لمشابهته اياه او للوجه الآخر اى نقلا الندرة حضور المشبه به فى الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه لمثل ما ذكر اى ليستطرف استطراف النوادر كذا ذكره الشارح العلامة وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه به الذى لا يكون اعرف واخص واقوى فى صورة الاستطراف ناليا عن التعليل وقيل معناه لمثل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول وهذا انسب بسياق كلامه وبالجملة فدليله لا يطابق دعواه لانه لا يدل على وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع وجه التشبيه الا فيما يكون لزيادة التقرير نعم لا بد فيما يكون للتزيين او التشويه او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم فى الاستحسان او الاستقباح او الغرابة والندرة ليحصل الغرض واما فى وجه التشبيه الذى هو الهيئة المشتركة فلا وح لا يبعد ان يكون مراد السكاكى بجهة التشبيه المقصد الذى توجه اليه التشبيه اعنى الامر الذى لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه قال يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه او بيان مقدارها لكن يجب فى بيان مقدارها ان يكون المشبه به مع كونه اعرف على مقدار المشبه فى وجه التشبيه لا زايد ولا ناقص ويجب ان يكون اتم فى وجه الشبه اذا قصد الحاق الناقص بالكامل او زيادة التقرير عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه اذا كان الغرض بيان امكانه او تزيينه او تشويهه وان يكون نادر الحضور فى الذهن اذا قصد استطرافه او تزيينه مرفوع معطوف على بيان امكانه اى تزيين المشبه فى عين السامع كما فى تشبيه وجه اسود بمقلة الظبى او تشويهه كما فى تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة او استطرافه اى عد المشبه طريفا حديثا كما فى تشبيه فحم فيه جمر موقدة ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه اى انما استطرف المشبه فى هذا التشبيه لابراز المشبه فى صورة الممتنع عادة و للاستطراف وجه آخر غير الابراز فى صورة الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور فى الذهن اما مطلقا كما مر فى تشبيه فحم فيه جمر موقد واما عند حضور المشبه كما فى قوله اى قول ابى العتاهية يصف البنفسج ولازوردية تزهو قال الجوهرى زهى الرجل فهو مزهو اى تكبر وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زهى يزهو زهوا بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت كانها فوق قامات ضعفن بها اوايل النار فى اطراف كبريت فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها فى الذهن ندرة جرس المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد ووجه آخر انه اراك شبها لنبات غض يرف واوراق رطبة من لهب نار فى جسم يستولى عليه اليبس ومبنى الطبائع على ان الشىء اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشعف به اجدر و قد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم

اتم من المشبه فى وجه التشبيه وذلك فى التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص فى وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زايد كقوله اى قول محمد بن وهيب وبدا الصباح كان غرته هى بياض فى جبهة الفرس فوق الدرهم ثم يقال غرة الشىء لاعزه واكرمه وغرة الصبح لبياضه وجه الخليفة حين يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح فى الوضوح والضياء وفى قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاصغاء اليه و الارتياح له وعلى كونه كاملا فى الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح والضرب الثانى بيان الاهتمام به اى بالمشبه به كتشبيه الجايع وجها كالبدر فى الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا اى التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب هذا الذى ذكرناه من جعل احد الشيئين مشبها والآخر مشبها به انما يكون اذا اريد الحاق الناقص فى وجه التشبيه حقيقة كما فى التشبيه الذى يعود الغرض منه الى المشبه او ادعاء كما فى التشبيه الذى يعود الغرض منه الى المشبه به بالزايد فى وجه الشبه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص فى وجه الشبه بالزايد على ما قررنا فيما سبق فان اريد الجمع بين شيئين فى امر من الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصا فى ذلك الامر والآخر زايدا سواء وجدت الزيادة والنقصان او لم توجد فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به احترازا من ترجيح احد المتساويين فى وجه الشبه كقوله اى قول ابى اسحق الصابى تشابه دمعى اذ جرى ومدامتى فمن مثل ما فى الكاس عينى تسكب فوالله ما ادرى ابالخمر اسبلت جفونى يقال اسبل الدمع والمطر اذا هطل واسبلت السماء والباء فى ابالخمر للتعدية وليست بزايدة على ما توهمه ام من عبرتى كنت اشرب لما اعتقد التساوى بين الدمع والخمر ولم يقصد ان احدهما زايد فى الحمرة والآخر ناقص ملحق به حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه ويجوز عند ارادة الجمع بين شيئين فى امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه اى تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير فى مظلم اكثر منه اى من ذلك المنير من غير قصد الى المبالغة فى وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شىء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد فى ذلك قال الشيخ فى اسرار البلاغة جملة القول انه اذا لم يقصد ضرب من المبالغة فى اثبات الصفة للشىء ولم يقصد الى ايهام الناقص انه كالزايد اقتصر على الجمع بين الشيئين فى مطلق الصورة والشكل واللون او جمع وصفين على وجه اى وجه التشبيه يوجد فى الفرع على حده او قريب منه فى الاصل فان العكس يستقيم فى التشبيه فمتى اريد شىء من ذلك لم يستقم فان قلت امتناع ترجيح احد المتساويين يقتضى ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا قلت التساوى بينهما انما هو فى وجه التشبيه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها والآخر مشبها به لغرض من الاغراض وسبب من الاسباب من غير القصد الى الزيادة والنقصان لكن لما استويا فى الامر الذى قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه المبنى فى الاغلب على كونه

احدهما ناقصا والآخر زايدا في وجه الشبه هذا تمام الكلام في اركان التشبيه وفي الغرض منه
واما النظر في اقسامه فهو ان له تقسيما باعتبار الطرفين وآخر باعتبار وجه الشبه وآخر
باعتبار الاداة وآخر باعتبار الغرض فذكر هذه الاربعة على الترتيب السابق واشار الى الاول
بقوله وهو اي التشبيه باعتبار الطرفين اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه
اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اي المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل
من الرجل والمرأة باللباس للآخر في قوله تع هن لباس لكم وانتم لباس لهن لان كل واحد
يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس ولان كل واحد يصون صاحبه من الوقوع في
فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة فان قلت اليس قوله لكم ولهن قيدا في المشبه
به قلت لا اذ لا مدخل له في التشبيه لعدم توقف الاشتمال والصيانة عليه او مقيدان
كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بان
لا يحصل من سعيه على شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه
فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد يكون
بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك
ومختلفان اي احدهما غير مقيد والآخر مقيد كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المشبه
وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المرآة مقيد بكونها في كف الاشل وعكسه اي تشبيه
المرآة في كف الاشل بالشمس فيما المشبه مقيد والمشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب بمركب
كما في بيت بشار وهو قوله كان مثار النقع البيت وقد سبق تحقيقه ويجب في تشبيه المركب
بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب
المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف حيث قال ان العرب تاخذ اشياء فرادى معزولا بعضها
عن بعض فتشبهها بنظائرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت
حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه
كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله من الطرف الآخر كقوله وكان اجرام النجوم لوامعا درر نثرن
على بساط ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء ببساط ازرق تشبيه حسن
لكن اين هو من التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم
مؤتلقة متفرقة في اديم السماء وهي زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية
كقوله فكان المريخ والمشتري قدامه في شامخ الرفعة منصرف بالليل عن دعوة قد اسرجت
قدامه شمعة فانه لو قيل المريخ كمنصرف عن الدعوة لم يكن شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن ان يجعل
كل جزء من اجزاء الطرفين ما يقابله من الطرف الآخر الا بعد تكلف وتعسف كما في قوله تع مثلهم
كمثل الذي استوقد نارا الآية فان الصحيح ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التي
لا يتكلف لواحد واحد شيء يقدر تشبيهه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل وان جعلتهما من
المفردة فلا بد من تكلف وهو ان يقال في الاول تشبيه المنافق بالمستوقد نارا واظهار الايمان

الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار وفي الثاني تشبيه دين الاسلام بالصيب و
ما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما
يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق واما تشبيه مفرد
بمركب كما مر من تشبيه الشقيق باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد
وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الجبلي بحمار ابتر مشقوق
الشفة والحوافر نابت على رأسه شجرتا غضا والفرق بين المركب والمفرد المقيد احوج شيء الى
التأمل فالمشبه به في قولنا هو كالراقم على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون رقمه على الماء وفي تشبيه
الشقيق او الشاة الجبلي هو المجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب
المفتاح تشبيه الشاة الجبلي من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه السقط بعين الديك وتشبيه الثريا
بالعنقود المنور وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله والشمس من
مشرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب كانها بوتقة احميت يجول فيها ذهب ذائب وقوله
كان مثار النقع وقوله وكان اجرام النجوم وقوله فكانما المريخ من تشبيه المركب بالمركب
ذاهبا الى ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد
بالمركب وعكسه وكان ما ذكره المصنف اقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه الشاة
الجبلي قصد في الاول الى ما يدخل فيه الامور المتعددة المختلفة بخلاف الثاني ضعيف واما تشبيه
مركب بمفرد كقوله اي قول ابي تمام يا صاحبي تقصيا نظريكما اي ابلغا اقصى نظريكما واجتهدا
في النظر يقال تقصيته اي بلغت اقصاه كذا في الاساس تريا وجوه الارض كيف تصور
اي تتصور بحذف التاء يقال صوره الله صورة حسنة فتصور تريا نهارا مشمسا قد شابه
زهر الربى فكانما هو مقمر قد شابه اي خالطه زهر الربى خص الربى لانها انضر واشد خضرة وكانما هو اي
ذلك النهار المشمس مقمر اي ليل ذو قمر شبه النهار المشمس الذي اختلط به ازهار الربوات
فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى صارت تضرب الى السواد بالليل المقمر فالمشبه
مركب والمشبه به مفرد ولا يخلو هذا عن تسامح وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار
الطرفين وهو انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف وهو ان يؤتى على طريق العطف او غيره
بالمشبهات اولا ثم بالمشبه بها كذلك كقوله اي كقول امرئ القيس يصف العقاب بكثرة
اصطياد الطيور كان قلوب الطير رطبا بعضها ويابسا بعضها لدى وكرها العناب و
الحشف هو ارداء التمر البالي شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق
منها بالحشف البالي اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولذا
قال الشيخ في اسرار البلاغة انه انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب
فيه لا لان للجمع فائدة في عين التشبيه او مفروق وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم
آخر وآخر كقوله اي قول المرقش الاكبر يصف نساء النشر طيب والرايحة مسك والوجوه
دنانير واطراف الاكف وروي اطراف البنان عنم هو شجر احمر لين وان تعدد طرفه الاول يعني المشبه

دون الثانى فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالى كلاهما كالليالى وثغره فى صفاء وادمعى
كاللآلى وان تعدد طرفه الثانى يعنى المشبه به دون الاول فتشبيه الجمع كقوله اى قول البحترى
بات نديما لى حتى الصباح اغيد مجدول مكان الوشاح كانما يبسم ذلك الاغيد اى الناعم البدن
عن لؤلؤ منضد منظم او برد هو حب الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو ورد له نور شبه ثغره بثلثة
اشياء وفى قول الحريرى يفتر عن لؤلؤ رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع وعن حبب شبه
بخمسة وفى كون هذين البيتين من باب التشبيه نظر لان المشبه اعنى الثغر غير مذكور لفظا و
لا تقديرا الآن لفظ كانما فى بيت البحترى يدل على انه تشبيه لا استعارة و ستسمع لهذا:
كلاما ان شاء الله تع ومن تشبيه الجمع قول الصاحب ابن عباد فى وصف ابيات اهديت اليه
اتتنى بالامس ابياته تعلل روحى بروح الجنان كبرد الشباب وبرد الشراب وظل الامان ونيل الامانى
وعهد الصبا ونسيم الصبا وصفو الدنان ورجع القيان وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار
الطرفين اى التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلث تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل والثانى مجمل و
مفصل والثالث قريب وبعيد اشار الى الاول بقوله اما تمثيل وهو ما اى التشبيه الذى وجهه وصف
منتزع من متعدد امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا والتشبيه فى بيت بشار وتشبيه الشمس
بالمرآة فى كف الاشل وتشبيه الكلب بالبدوى المصطلى والتشبيه فى قوله تع مثل الذين حملوا التورية
الآية والتشبيه فى قوله كما ابرقت قوما عطاشا البيت الى غير ذلك وقيده اى المنتزع من متعدد
السكاكى بكونه غير حقيقى حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقى وكان منتزعا من عدة
امور خص باسم التمثيل كما فى تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بابلغ
نافع مع الكد والتعب فى استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقى بل هو عائد الى
التوهم وكذا قوله مثلهم كمثل الذى استوقد نارا الآية وما اشبه ذلك فالتمثيل بتفسيره اخص منه
بتفسير الجمهور واما صاحب الكشاف فيجعل التمثيل مرادفا للتشبيه وقال الشيخ فى اسرار البلاغة التمثيل
التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا يقال انه يتضمن التشبيه ولا يقال ان
فيه تمثيلا وضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا
لكذا يقال ضرب النور مثلا للقرآن والحيوة للعلم واما غير تمثيل وهو بخلافه اى بخلاف التمثيل وهو
عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكى ما لا يكون منتزعا منه او يكون
وصفا حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكى وايضا
تقسيم للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه اى فمن المجمل ما
هو ظاهر وجهه اى فمن الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر يفهمه كل احد نحو زيد كالاسد و
منه خفى لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها اى هم متناسبون
فى الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه كما انها اى الحلقة المفرغة متناسبة
الاجزاء فى الاستواء يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب ::
كالدائرة بخلاف ما لو لم يكن مصمتة الجوانب فان موضع الانفراج منها يكون طرفا ومقابله وسطا

وسطا ذكر جار الله ان هذا قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بنيها الكملة وهم ربيع
الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس اولاد زياد العبسى وذلك لانها ::
سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم
افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بنى المهلب للحجاج لما
سأل عنهم وايضا منه اى من المجمل وقوله منه دون ان يقول وايضا اما كذا وكذا اشعار
بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه وهذا عطف على قوله فمنه ظاهر
ومنه خفى اى من المجمل ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين يعنى الوصف الذى يكون فيه
ايماء الى وجه الشبه نحو زيد اسد فقولنا زيد الفاضل اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف
احد الطرفين لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة هكذا ينبغى ان يفهم ومنه اى من المجمل ما ذكر
فيه وصف المشبه به وحده يعنى الوصف المشعر بوجه التشبيه كقولها هم كالحلقة لا يدرى
اين طرفاها فانه وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر بوجه التشبيه
كما مر ومنه قول النابغة الذبيانى فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم يبد منهن كوكب
ومنه ما ذكر فيه وصفهما اى وصف المشبه والمشبه به كليهما كقوله اى ابى تمام فى الحسن
بن سهل صدفت عنه ولم تصدف مواهبه عنى وعاوده ظنى فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك
ريقه اى اتاك يقال فعله فى روق شبابه وريقه اى اوله واصابه ريق المطر وريق
كل شئ افضله وان ترحلت عنه لج فى الطلب وصف الممدوح بان عطاياه فائضة عليه
اعرض او لم يعرض وكذا وصف الغيث بانه يصيبك جئته او ترحلت عنه وهذا ان
الوصفان مشعران بوجه الشبه اعنى الافاضة فى حالتى الطلب وعدمه وحالتى الاقبال
عليه والاعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كثرت اياديه
لدى ووصل بمواهبه الى طلبت عنه او لم اطلب كالغيث فكانه ترك لعدم الظفر
بمثاله من كلامهم واما مفصل عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره
فى صفاء وادمعى كاللآلى وهذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه
والثانى ان يكون امرا لازما له واشار اليه بقوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه
اى بان يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه اى يكون وجه الشبه لازما له كقولهم
للكلام الفصيح هو كالعسل فى الحلاوة فان الجامع فيه لازمها اى وجه الشبه فى هذا:
التشبيه لازم الحلاوة وهو ميل الطبع لانه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة التى
هى من خواص المطعومات قال السكاكى وهذا التسامح لا يكون الا حيث يكون التشبيه فى
وصف اعتبارى كميل الطبع وازالة الحجاب ويشبه ان يكون تركهم التحقيق فى وجه الشبه
حيث قسموه الى حسى وعقلى مع انه فى التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر من تسامحهم هذا
يعنى ان ذلك التسامح ناش عن هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك انهم لما تسامحوا فجعلوا

وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلا وهو امر حسى فلعل حملهم ذلك على ان يتسامحوا فيجعلوا وجه التشبيه منقسما الى الحسى والعقلى ليصح قولهم وجه الشبه ههنا هو الحلاوة التى هى من الامور جعلهم المحسوسة قطعا كذا ذكره الشارح العلامة وفساده بين لان جعلهم وجه الشبه فى هذا التسامح هو الحلاوة لا يزيد على جعل وجه الشبه على التحقيق فى قولنا الخد كالورد فى الحمرة هو الحمرة التى هى من الامور المحسوسة فكيف ايضا يكون الحامل على التسامح وترك التحقيق هو هذا دون ذاك والذى يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكى ان تسامحهم فى تقسيم وجه الشبه الى الحسى والعقلى وتسمية بعضه حسيا انما هو من قبيل التسامح فى تسمية ما يستلزم وجه الشبه وجه شبه وذلك لان وجه الشبه فى تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة الكلية اللازمة للجزئية المحسوسة فبهذا الاعتبار سموا وجه الشبه فى مثل هذا حسيا فليتامل وايضا تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما قريب مبتذل وهو ما اى التشبيه الذى ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه فى بادى الراى اى فى ظاهر الراى اذا جعلته من بدا الامر يبدو اى ظهر وان جعلته مهموزا من بدأ فمعناه فى اول الراى وظهور وجه التشبيه فى بادى الراى يكون لوجهين اما لكونه امرا جمليا لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل الا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شىء او جسم او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل على المجمل وشىء آخر ولهذا كان العام اعرف من الخاص ووجب تقديمه فى التعريفات الكاملة وكذلك ادراك الحواس فان الرؤية تصل اولا الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء وقالوا لم يمعن النظر ولم يتمه وكذا يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح وغير ذلك فى المرة الثانية ما لا يدرك فى المرة الاولى او قليل عطف على امرا جمليا اى او لكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به فى الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشىء مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز فى المقدار والشكل فان فى وجه الشبه تفصيلا حيث اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه به فى الذهن مطلقا تكون لتكرره اى تكرر المشبه به على الحس اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا كالشمس اى كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة فى الاستدارة والاستنارة فان فى وجه الشبه تفصيلا ما لكن المرآة غالب الحضور فى الذهن مطلقا لمعارضة كل من القرب والتكرر التفصيل اى وانما كان قلة التفصيل فى وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرر على الحس سببا لظهوره المؤدى الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة

الغرابة لان قرب المناسبة فى الصورة الاولى والتكرر على الحس فى الثانية يعارض التفصيل القليل لان كلا من القرب والتكرر يقتضى سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيبقى وجه الشبه كانه امر جملى لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق فى القسم الاول واما بعيد غريب عطف على قوله اما قريب مبتذل وهو بخلافه اى هو التشبيه الذى لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور اى لخفاء وجهه فى بادى الراى وعدم الظهور يكون لامرين اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة فى كف الاشل فان وجه التشبيه فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا يقع فى نفس الرائى للمرآة الدائمة الاضطراب الا بعد ان يستأنف تأملا ويكون فى نظره متمهلا او ندور اى او لندور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر من تشبيه البنفسج بنار الكبريت واما مطلقا وندور حضور المشبه به مطلقا يكون لكونه وهميا كانياب الاغوال او مركبا خياليا كاعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا كما مر اشارة الى ما ذكرنا من الامثلة او لقلة تكرره اى تكرر المشبه به على الحس كقوله والشمس كالمرآة فى كف الاشل فان المرآة فى كف الاشل ليست مما يتكرر على الحس لانه ربما يقضى الرجل دهره ولا يتفق له ان يرى مرآة فى يد اشل وانما كان ندور حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه التشبيه لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليه لكونه المشترك والجامع بينهما فلا بد ان يحضر الطرفان اولا ثم يطلب ما يشتركان فيه فالغرابة فيه اى فى تشبيه الشمس بالمرآة فى كف الاشل من وجهين احدهما كثرة التفصيل فى وجه الشبه والثانى قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان تنظر فى اكثر من وصف واحد لشىء واحد او اكثر بمعنى ان تعتبر فى الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل ذلك فى امر واحد او امرين او ثلثة او اكثر فلهذا قال ويقع اى التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان تاخذ بعضا من الاوصاف وتدع بعضا اى تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما فى قوله اى قول امرء القيس حملت ردينيا كان سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان او تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا قال الشيخ فى اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة معناه ان معك وصفين او اوصافا فانت تنظر فيها واحدا فواحدا وتفصل بالتامل بعضها من بعض وان لك فى الجملة حاجة الى ان تنظر فى اكثر من شىء واحد وان تنظر فى الشىء الواحد الى اكثر من جهة واحدة ثم انه يقع على اوجه احدها ان تاخذ بعضا وتدع بعضا كما فعل امرء القيس فى اللهب حين عزل الدخان عن السنا وجرده الثانى ان تنظر من المشبه فى امور لتعتبرها كلها وتطلبها فى المشبه به كاعتبارك فى تشبيه الثريا بالعنقود الانجم انفسها والشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة مخصوصة فى القرب ثم اعتبارك فى العنقود الملاحية مثل ذلك الثالث ان تنظر الى خاصة فى الجنس كما فى عين الديك فانك لا تقصد فيه الى نفس الحمرة بل الى ما ليس فى كل حمرة ثم قال واعلم ان هذه القسمة فى التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف والا فدقائقه لا تكاد تنضبط وكلما كان التركيب خياليا كان او عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله اكثر

كموده تع انما مثل الحيوة الدنيا الاية فانها عشر جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها والتشبيه البديع
ما كان من هذا الضرب اى من البعيد الغريب دون القريب المبتذل لغرابته اى لكون هذا الضرب
غريبا غير مبتذل للاسماع ولا متوجه عليه العناكب ولا يخفى ان المعانى الغريبة ابلغ واحسن من
المعانى المبتذلة ولان نيل الشئ بعد طلبه الذ وموقعه من النفس الطف وبالمسرة اولى ولهذا ضرب
المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على الظما ونعنى بعدم الظهور فى بادى الرأى ما يكون سببه
لطف المعنى ودقته او ترتيب بعض المعانى على البعض فان المعانى الشريفة قلما تنفك عن بناء ثان
على اول ورد تال الى سابق فيحتاج الى نظر وتأمل وهل احلى من الفكر اذا صادف نهجا قويما وطريقا
مستقيما يوصل الى المطلوب ويظفر بالمقصود والخفاء المردود المعدود فى التعقيد هو الخفاء الذى
سببه سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد يتصرف فى
فى التشبيه القريب المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه عن الابتذال كقوله اى قول ابى الطيب لم تلق
هذا الوجه شمس نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل
لكن حديث الحياء قد اخرجه عن الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء ولم تلق انكار
من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه فى البيت مكنى غير مصرح وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته
فهو فعل ينبى عن التشبيه اى لم تقابله ولم تعارضه فى الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء
ومثله قول الاخر ان السحاب لتستحيى اذا نظرت الى نداك فقاسته بما فيها وقوله اى وكقوله
الوطواط عزماته مثل النجوم ثواقبا اى لوامع لو لم يكن للثاقبات افول فان تشبيه العزم بالنجم
مبتذل لكن الشرط المذكور اخرجه الى الغرابة ويسمى هذا التشبيه التشبيه المشروط وهو ان
يقيد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودى او عدمى يدل عليه بصريح اللفظ او بسياق
الكلام ومنه قولهم هى بدر يسكن الارض اى لو كان البدر يسكن الارض وهذه القبة فلك ساكن
اى لو كان الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار الى تقسيمه
باعتبار الاداة بقوله وباعتبار اى والتشبيه باعتبار اداته اما مؤكد وهو ما حذف اداته
مثل وهى تمر مر السحاب اى مثل مر السحاب ومنه اى من المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه
بعد حذف الاداة نحو والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء اى على ماء
كاللجين اى الفضة فى البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب يوصف بالصفرة
قال الشاعر ورب نهار للفراق اصيله ووجهى كلا لونيهما متناسب فذهب الاصيل صفرته و
شعاع الشمس فيه وعبث الريح بالغصون عبارة عن امالتها اياها وخص وقت الاصيل لانه
من اطيب الاوقات كالسحر قال الابيوردى لبالبه اسحار وفيه هواجر كما حضلت والشمس
تنعس اصالها هكذا يجب ان يفهم الذهب واللجين المذكوران فى البيت لا كما سبق الى بعض الاوهام
من قاصرى الابصار الناقدة من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم اعنى الورق الذى يسقط
من الشجر وقد شبه به وجه الماء اوان الاصيل هو الشجر الذى له اصل وعرق وذهبه هو
ورقه الاصفر بعد الخريف وسقوطه على وجه الماء فكل من هذين الوجهين ابرد من الاخر

الاخر او مرسل عطف على اما مؤكد وهو بخلافه اى ما ذكر اداته وصار مرسلا من التأكيد
المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما مر من الامثلة
السابقة المذكورة فيها اداة التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافى
بافادته اى افادة الغرض كان يكون المشبه به اعرف شئ بوجه الشبه فى بيان الحال او
كان يكون المشبه به اتم شئ فيه اى فى وجه التشبيه فى الحاق الناقص بالكامل او كان
يكون المشبه به مسلم الحكم فيه اى فى وجه التشبيه معروفه عند المخاطب فى بيان الامكان
او مردود وهو بخلافه اى ما يكون قاصرا عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما يحقق
هذا الموضع خاتمة فى تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف فى المبالغة باعتبار ذكر اركانه
كلها او بعضها وقد سبق ان اركانه اربعة فالحاصل من اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية
فان المشبه به مذكور قطعا وح فاما ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين
فوجه الشبه اما مذكور او متروك وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة او محذوفة
يصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد
كالاسد او كسرحان فى الشجاعة او اختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد وكان زيدا الاسد
وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان
حذف الوجه والاداة فاعلاها والا فمتوسطة وهذا هو المقصود فى هذا المقام فلهذا قال و
اعلى مراتب التشبيه فى قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه او بعضها فقوله باعتبار متعلق
بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة
كانه قيل واعلى المراتب فى قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها
وبعضها حذف وجهه واداته فقط اى بدون حذف المشبه نحو زيد اسد او مع حذف
المشبه نحو اسد فى مقام الاخبار عن زيد ثم اى الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم للتراخى فى
الرتبة حذف احدهما اى وجهه او اداته كذلك اى فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد
ونحو كالاسد فى مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد فى الشجاعة ونحو اسد فى الشجاعة فى الاخبار عن
زيد ولا قوة لغيره اى لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد فى الشجاعة او كالاسد
فى الشجاعة عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان متساويتان فى القوة والاخيرتان
متساويتان فى عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك لان القوة اما بعموم وجه
الشبه من حيث الظاهر او باجراء المشبه به على المشبه بانه هو هو نظرا الى الظاهر فما اشتمل
عليهما كالاوليين فهو فى غاية القوة وما خلا عنهما كالاخيرتين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما
فقط فهو متوسط فى القوة والضعف ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان حذف
الاداة اقوى من حذف وجه الشبه لجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر بقى ههنا
بحث وهو الفرق بين نحو قولنا لقينى اسد يرمى ولقيت فى الحمام اسدا وبين نحو قولنا زيد اسد
او اسد فى نحو الاخبار عن زيد حيث يعد الاول استعارة والثانى تشبيها وتحقيق ذلك انه

اذا اجرى في الكلام لفظة ذات قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناها فهو على وجهين احدهما ان لا يكون
المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت في الحمام اسدا اى رجلا شجاعا ولا خلاف ان هذا استعارة
لا تشبيه والثاني ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا وح فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه
او في حكم الخبر كخبر باب كان وان والمفعول الثاني لباب علمت والحال والصفة فالاصح انه يسمى
تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع هذه المواقع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه
لما اجرى عليه او نفيه عنه فاذا قلت زيد اسد فصوغ الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد لزيد
وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على انه لاثبات شبه من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد لاثبات
التشبيه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما جيء به لافادة التشبيه بخلاف نحو
لقيت اسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشيء بل صوغ الكلام لاثبات الفعل واقعا
على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر
وتأمل واذا افترقت الصورتان هذا الافتراق ناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة
بان يسمى احديهما تشبيها والاخرى استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة وعليه جميع
المحققين ومن الناس من ذهب الى ان الثاني ايضا اعني نحو زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه
مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان
اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه او في حكم الخبر وان لم يكن كذلك نحو رأيت بزيد اسدا ولقيني منه
اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى استعارته له للاستعمال
فيه كما في لقيت اسدا ولا باثبات معناه له كما في زيد اسد على اختلاف المذهبين ولا يسمى
تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على
المشاركة وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد تأمل خلافا للسكاكي فانه يسمى مثل
ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان ابيت الا ان تطلق
اسم الاستعارة على هذا القسم اعني نحو زيد اسد فان حسن دخول اداة التشبيه عليه فلا يحسن
اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو شمس النهار
فانه يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من الادوات الا
بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه فيه
وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض و
شمس لا تغيب قال الشاعر شمس تألق والفراق غروبها عنا وبدر والصدود كسوفه فانه
لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر الا انه
يسكن الارض وكالشمس الا انه لا يغيب وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات والصلات
التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة
اكثر اطلاق وزيادة قرب كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت
منه ترعد فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض لان

لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر الذي هو اقوى الجنس
خضاب يده دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومثله قول البحتري وبدر اضاء الارض شرقا ومغربا و
موضع رحلي منه اسود مظلم فانه ان رجع فيه الى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر
لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه فظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح
بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر فهو مبني على تخييل انه زاد في جنس البدر
واحد له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات الشبه بينهما بل لاثبات تلك الصفة
فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا
لم يكن اسم المشبه به في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح
بدرا امر قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف في هذا
ونحوه يمتنع دخول كان وحسبت لاقتضائهما ان يكون الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في الجملة
الا ان كونه متعلقا بالاسم والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك كان زيد الاسد او خلاف
الظاهر كقولك كان زيدا اسد والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة فدخول كان وحسبت عليها
كالقياس على المجهول وايضا هذا الفن اذا تأملت وتحققت سره وجدت محصوله انك تدعي
حدوث شيء هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير
التشبيه فيه معنى مثلا قولنا دم الاسد الهزبر خضابه بصفة عجيبة اختص بها الاسد المذكور
ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه هذا محصول الكلام
ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة و
لنا في هذا المقام كلام نذكره في اول بحث الاستعارة ان شاء الله تع الحقيقة والمجاز اى هذا
بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلي انما هو
بحث المجاز لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة
حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له ولهذا
قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن
الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له في الجملة فالتعرض للاصل مناسب وقد قيدان
باللغويين ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد
لئلا يتوهم انه مقابل للشرعي والعرفي فالمقيد بالعقلي ينصرف الى ما في الاسناد والمطلق الى غيره
سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا الحقيقة في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت او
بمعنى المفعول من حققت الشيء اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء فيها
للنقل من الوصفية وعند صاحب المفتاح للتأنيث على الوجهين اما على الاول فظاهر لان
فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجرى على موصوفه او لا نحو رجل ظريف وامرأة ظريفة واما
على الثاني فلانه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها
وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا اجرى على موصوفه نحو رجل قتيل وامرأة

قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه فالتأنيث واجب دفعا للالتباس نحو مررت بقتيل بنى فلان وقتيلة بنى فلان ولا يخفى ما فيه من التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة فى الاصطلاح الكلمة المستعملة اى فى معنى وضعت تلك الكلمة له فى اصطلاح به التخاطب اى وضعت له فى اصطلاح به يقع التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة اذ لا معنى له عند التأمل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل فى غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك فان لفظة الفرس ههنا قد استعمل فى غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثانى المجاز الذى لم يستعمل فيما وضع له لا فى اصطلاح التخاطب ولا فى غيره كالاسد فى الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتأويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون التأويل واحترز بقوله فى اصطلاح التخاطب عن المجاز الذى استعمل فيما وضع فى اصطلاح آخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء فانها تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت هى له فى اصطلاح الشرع لانها فى اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء فى اصطلاح آخر اعنى اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود فى هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعنى الحقيقة فى المفرد و

الوضع اى وضع اللفظ تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اى ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازى لان دلالته انما تكون بقرينة فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى فى غيره انه مشروط فى دلالته على معناه الافرادى ذكر متعلقها قلت لا نسلم ان معنى الدلالة على معنى فى غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة من ان الحرف ما دل على معنى ثابت فى لفظ غيره فاللام فى قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذى فى الرجل وهل فى قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذى هو فى جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا فى الفهم دون المشترك اى فخرج المجاز لا المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا وذلك لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك لا ينافى ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما يعنى ان مدلوله واحد من المعنيين غير معين فهذا مفهومه مادام منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم والتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة اما اذا خصصته باحد الوضعين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فانه ينتصب دليلا على الطهر بالتعيين والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا عينه للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان يكون الدلالة بواسطة

بواسطة وحصل من هذين الوضعين وضع آخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما وكان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه على ذلك وقال اذا اطلق فمفهومه احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنف بانا لا نسلم ان معناه الحقيقى ان لا يتجاوز الطهر والحيض وما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما تكون معنوية فقد تكون لفظية وفى اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو من الناسخ لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذى هو مستعملها موضوعة فالمجاز ايضا كذلك لان اسدا فى قولك رأيت اسدا يرمى موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد انه موضوع بالنسبة الى اللازم المستعمل الذى هو معنى الكناية ففساده واضح لظهور ان دلالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة لا يقال معنى قوله بنفسه اى من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع فى تعريف الوضع والثانى يستلزم انحصار قرينة المجاز فى اللفظى حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا فى الحقيقة فان قيل معنى كلامه اندرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح به السكاكى حيث قال الحقيقة فى المفرد والكناية يشتركان فى كونهما حقيقتين وتفترقان فى التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم تستعمل فى الموضوع له بل انما استعملت فى لازم الموضوع له جواز ارادة الملزوم ومجرد جواز ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجئ لهذا زيادة تحقيق فى باب الكناية ان شاء الله تعالى والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد من العجايب فى هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الائمة وحذاق العصر وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكى فقال ان مراد السكاكى بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا فى الفهم والمصنف حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهره الفساد توهم ان السكاكى اراد بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا يحل لاحد ان يبطل كلام غيره بحمله على معنى قائله برئ عنه هذا كلامه واقول كيف حل لك ابطال كلام المصنف بحمله على معنى هو برئ عنه والعجب انه لم يتنبه ان المصنف ايضا فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وان السكاكى ايضا اورد هذا المذهب وابطله ثم تأوله فما اليق بهذا الحال قول من قال حفظت شيئا وغابت عنك اشياء فنقول هذا ابتداء بحث يعنى ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوى نسبته الى جميع المعانى فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع ومخصص وضعه لهذا دون ذاك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعرى من انه تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحى او بخلق الاصوات والحروف فى جسم واسماع ذلك الجسم واحدا وجماعة من الناس او بخلق علم ضرورى فى واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعنى ان بين اللفظ

ومعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا
القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالة الدليل على المدلول لوجب ان لا يختلف اللغات
باختلاف الامم ولوجب ان يفهم كل احد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول كما ان كل
احد يفهم من كل لفظ ان له لافظا ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى
المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير ولامتنع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم
منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية
المذكورة ولامتنع وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان والمتضادين كالجون
للاسود والابيض لاستلزامه ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل او جون اتصافه بالمتنافيين
او المتضادين وهذا اولى من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب بالذات النقيضين او المتضادين
لانه ممنوع وقد تأوله اي القول بدلالة اللفظ لذاته السكاكي اي صرفه عن ظاهره وقال انه
تنبيه على ما عليه ائمة علمي الاشتقاق والتصريف من ان للحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر
والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي ان يكون العالم بها
اذا اخذ في تعيين شيء مركب منها بالمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي هو
حرف رخو لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم بالقاف الذي هو شديد لكسر الشيء حتى يبين وان
لهيئات تركيب الحروف ايضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى لما فيه من
الحركة وكذا باب فعل بضم العين مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة وقس على هذا والمجاز
في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية مكانها الاصلي
والكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي كذا ذكره الشيخ في اسرار البلاغة وزعم
المصنف ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه
فان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب في تسمية شيء باسم يغاير اعتبار المعنى في وصف
شيء بشيء كتسمية انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار التناسب في التسمية لترجيح
الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه اولى بذلك من غيره وفي الوصف لصحة اطلاقه و
هذا يستمر ويبقى المعنى في الوصف دون التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه باحمر حقيقة
ويصح تسميته بذلك فاعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما بل الاولوية
[illegible] وترجيحه على تسميته بغيرهما من الاسماء فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية ان ينتقض
بوجود ذلك المعنى في غير المسمى فالمجاز مفرد ومركب وحقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر
[illegible] في تعريف واحد اما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح
[illegible] على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اي ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة
[illegible] فان الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما
وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وبقوله في اصطلاح التخاطب وهو
متعلق بقوله وضعت عن المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة اذا

اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس
بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمله
المخاطب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مجازا فلا بد من العلاقة المعتبر نوعها لان هذا
معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة فيخرج الغلط من تعريف المجاز كما نقول خذ
هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة ويخرج
الكناية ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير ما وضعت له مع
جواز ارادته فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون
غلطا وقد يكون مرتجلا وقد يكون منقولا والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي للموضوع
له الاول حتى هجر الاول وهو في اللغة حقيقة في المعنى الاول مجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول
فيه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه
في اللغة حقيقة في الدعاء مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب في
بعض افراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس باعتبار مجرد انه يدب على
الارض تكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرسية والدبيب جميعا تكون مجازا هذا من
حيث اللغة اما من حيث العرف فهي موضوعة له ابتداء ورعاية معنى الدبيب انما هي لمجرد
المناسبة في التسمية بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق
الدابة على كل ما يوجد فيه الدبيب بخلاف المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة
اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه لازم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد
فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق
الصلوة في الشرع على كل دعاء وكل منهما اي من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص وهو
ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي وغير ذلك وعرفي عام لا يتعين
ناقله اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة فهي لغوية وان كان الشارع فشرعية
والا فهي عرفية عامة او خاصة وبالجملة بنسب الى الواضع واما المجاز فلان الاصطلاح الذي
به وقع التخاطب وكان اللفظ مستعملا في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح
اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والا فهو عرفي عام او خاص كاسد للسبع و
الرجل الشجاع يعني ان لفظ اسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون
حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا وصلوة للعبادة والدعاء يعني اذا استعمل
المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة يكون حقيقة وفي الدعاء يكون
مجازا وفعل للفظ والحدث يعني اذا استعمله المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون
حقيقة وفي الحدث يكون مجازا ودابة لذي الاربع والانسان فانها في العرف العام حقيقة
في الاول مجاز في الثاني فما ذكر بلفظ النكرة مثال الحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من
المعرفتين اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي والمجاز مرسل ان كانت العلاقة المصححة غير

لمشابهة بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقى والا فاستعارة فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل
فيما شبه بمعناه الاصلى كاسد فى قولنا رايت اسدا يرمى وكثيرا ما يطلق الاستعارة على فعل
المتكلم اعنى على استعمال اسم المشبه به فى المشبه وح يكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ق
ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه به مستعارا منه و
المعنى المشبه مستعارا له والى هذا اشار بقوله فهما اى المشبه به والمشبه مستعار منه
ومستعار له واللفظ اى لفظ المشبه به مستعار لان اللفظ بمنزلة لباس طلب عارية
من المشبه به لاجل المشبه والمرسل وهو ما كان العلاقة غير المشابهة كاليد فى النعمة
وهى موضوعة للجارحة المخصوصة لكن من شان النعمة ان تصدر منها وتصل الى المقصود
بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية لها وايضا بها يظهر النعمة فهى بمنزلة العلة
الصورية لها ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادى فلان عندى وجلت
يده لدى ونحو ذلك بخلاف اتسعت اليد فى البلد والقدرة اى وكاليد فى القدرة لان اكثر
ما يظهر سلطان القدرة فى اليد وبها يكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب
والقطع والاخذ وغير ذلك واما اليد فى قوله عليه السلام تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم
ادناهم وهم يد على من سواهم فمن باب التشبيه اى هم مع كثرتهم فى وجوب الاتفاق بينهم
مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان يختلف بها الجهة
فى التصرف كذلك سبيل المؤمنين فى تعاضدهم على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة
لهم وما ذكر الشيخ فى اسرار البلاغة من ان اليد ههنا استعارة فهو مبنى على ما نقلنا عنه
من ان المشبه به اذا كان مما لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة
عليه بمحل من القبول وههنا كذلك اذ لا يحسن ان يقال هم كيد على من سواهم والراوية
فى المزادة اى فى المزود الذى يجعل فيه الزاد اى الطعام المتخذ للسفر والراوية فى الاصل
اسم للبعير الذى يحمل المزادة والعلاقة كون البعير حاملا لها لما ذكر للمرسل عدة امثلة اراد ان يشير
الى عدة انواع العلاقة على وجه كلى ليقاس عليها وذلك لان العلاقة يجب ان تكون
مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل منهم فى كل جزئى من الجزئيات لان ائمة الادب
كانوا يتوقفون فى الاطلاق المجازى على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا
على ان يسمع احادها وجزئياتها مثلا يجب ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب
على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق العنب على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع
بالوضع النوعى لا بالوضع الشخصى وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة رقى ما ذكروه الى خمسة
وعشرين والمصنف قد اورد هنا تسعة غير ما سبق اولا فى اطلاق اليد على النعمة
والقدرة بعلاقة السببية الصورية واطلاق الراوية على المزادة بعلاقة المجاورة فقال
ومنه اى ومن المجاز المرسل تسمية الشىء باسم جزئه يعنى ان فى هذه التسمية مجازا
مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشىء عند اطلاقه على ذلك الشىء لا انفس التسمية

التسمية مجاز فى العبارة تسامح كالعين وهى الجارحة المخصوصة فى الربيئة وهى الشخص الرقيب و
العين جزء منه وذلك لان العين لما كانت هى المقصودة فى كون الرجل ربيئة لان غيرها من
الاعضاء مما لا يغنى شيئا بدونها صارت العين كانها الشخص كله فلا بد فى الجزء المطلق على الكل من
ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع على الربيئة
وان كان كل منهما جزءا منه وعكسه اى ومنه عكس المذكور يعنى تسمية الشىء باسم كله كالاصابع
فى الانامل فى قوله تع يجعلون اصابعهم فى اذانهم من الصواعق والانملة جزء من الاصابع والغرض منه
المبالغة كانه جعل جميع الاصبع فى الاذن لئلا يسمع شيئا من الصاعقة وتسميته اى ومنه تسمية
الشىء باسم سببه نحو رعينا الغيث اى النبات الذى سببه الغيث او تسمية الشىء باسم مسببه
نحو امطرت السماء نباتا اى غيثا لكون النبات مسببا عنه واورد فى الايضاح فى امثلة تسمية
السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم وظاهر انه سهو لانه من تسمية المسبب باسم
السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه قال فى تفسيره اى الدية المسببة عن الدم او ما
كان عليه اى تسمية الشىء باسم الشىء الذى كان هو عليه فى الزمان الماضى نحو واتوا اليتامى اموالهم
اى الذين كانوا يتامى قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ او تسمية الشىء باسم ما يؤول ذلك الشىء اليه
فى الزمان المستقبل نحو انى ارانى اعصر خمرا اى عصيرا يؤول الى الخمر او تسمية الشىء باسم محله نحو
فليدع ناديه اى اهل ناديه الحال فيه والنادى المجلس او تسمية الشىء باسم حاله اى باسم
ما يحل فى ذلك الشىء نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففى رحمة الله اى فى الجنة التى تحل فيها
الرحمة او تسمية الشىء باسم آلته نحو واجعل لى لسان صدق فى الاخرين اى ذكرا حسنا واللسان
اسم لآلة الذكر ولما كان فى الاخيرين نوع خفاء صرح به فى الكتاب فان قلت قد ذكر فى مقدمة
هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد
اللزوم فكيف ذلك قلت يعتبر فى جميعها اللزوم بوجه ما اما فى الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه
انما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه لا محالة فالاسد مثلا انما
يستعار للشجاع لا لزيد وعمرو على الخصوص ولا شك فى انتقال الذهن من الاسد الى الشجاعة واما
فى غيره فيظهر بايراد كلام ذكره بعض المتاخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان
يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له فى زمان سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار
ما كان او باعتبار ما يؤول او بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التى اريقت واذا كان ذلك الغير مما
يتصف بالمعنى الحقيقى بالجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقى اليه فى الجملة وان لم يتصف به لا بالقوة
ولا بالفعل فلا بد ان تريد باللفظ معنى لازما لمعناه الحقيقى ذهنا اى معنى ينتقل الذهن من الحقيقى
اليه فى الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصوره تصوره واللزوم اما ذهنى محض كاطلاق البصير
على الاعمى او منضم الى لزوم خارجى بحسب العادة او بحسب الواقع وح اما ان يكون احدهما
جزءا للاخر كالقرآن للبعض والرقبة للعبد او خارجا عنه واللزوم بينهما قد يكون بحصول
احدهما فى الاخر كالحال والمحل او سببية احدهما للاخر او مجاورتهما او بكون احدهما شرطا

للآخر فجميع ذلك يشتمل على لزوم ولهذا يشترط في اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلا
فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على
الربيئة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين
فافهم وبالجملة اذا كان بين الشيئين علاقة فلا محالة يكون انتقال الذهن من احدهما الى الآخر في الجملة وهذا
معنى اللزوم في هذا المقام والاستعارة وهي ما كانت علاقته المشابهة اى قصد ان اطلاقه على المعنى
المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها
بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد انه اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من
غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة
وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين قد تقيد بالتحقيقية وبهذا التقييد تتميز عن التخييلية والمكنى
عنها وانما تسمى تحقيقية لتحقق معناها اى ما عنى بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا بان يكون
ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية او عقلية فيقال ان اللفظ
نقل عن مسماه الاصلي فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل الاعارة للمبالغة في تشبيهه بالمعنى الموضوع
له فالحسي كقوله اى قول زهير بن ابي سلمى لدى اسد شاكي السلاح اى تام السلاح وكذا شائك السلاح
وشاك السلاح بالقلب والحذف مقذف اى قذف به كثيرا الى الوقايع وقيل قذف باللحم ورمي به
فصار له جسامة ونبالة له لبد اظفاره لم تقلم لبدة الاسد ما تلبد من شعره على منكبيه و
التقليم مبالغة القلم وهو القطع فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا
وقوله اى والعقلي كقوله تع اهدنا الصراط المستقيم اى الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا امر
متحقق عقلا لا حسا وذكر صاحب المفتاح في قوله تع فاذاقها الله لباس الجوع ان الظاهر من اللباس
عند اصحابنا الحمل على التخييل وان كان يحتمل عندي ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبسه
الانسان عند جوعه من انتقاع اللون وتغيره ورثاثة هيئته وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف
مشعر بانه استعارة تحقيقية يحتمل ان تكون عقلية وان تكون حسية لانه قال شبه ما غشي
الانسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس والحادث الذي غشيه
يحتمل ان يريد به الضرر الحاصل من الجوع فتكون عقلية وان يريد انتقاع اللون ورثاثة الهيئة
فتكون حسية كما ذكره السكاكي وبالجملة ليس المشبه هو الجوع بل الامر الحادث عند فتوهم كونه
تشبيها لا استعارة غلط قال المصنف والاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد
بمعناه ما عنى باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا لا يتناول قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما
وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء به نحو زيد اسد ورايت زيدا
اسدا ورايت به اسدا لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه
بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز
اى مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها واسد في الامثلة المذكورة ليس بمجاز
لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا لا نسلم ان اسدا في نحو زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل

هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة كما في رأيت اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد ولا
دليل لهم على ان اداة التشبيه ههنا محذوفة وان التقدير زيد كالاسد فان قلت قد استدل
صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسد اوقعت اسدا على زيد ومعلوم ان الانسان
لا يكون اسدا فوجب المصير الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة قلت لا نم وجوب المصير
الى ذلك وانما يجب اذا كان اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فصحة
حمله على زيد ظاهرة وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رايت اسدا يرمي ان اسدا استعارة فلا نعني انه
استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما نعني انه استعارة عن شخص موصوف
بالشجاعة فقولنا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به
في معناه فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار
والمجرور كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة اى مجترئ علي صائل وكقوله والطير اغربة عليه
اى باكية وكقوله ءم هم بدع علي من سواهم فانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه
عليه كما نقلنا عن عبد القاهر وكذا الكلام في نحو لقيت اسدا اى شجاعا كالاسد واما اذا ترك المشبه
بالكلية لكن اتى بوجه الشبه نحو رأيت اسدا في الشجاعة ونحو قوله ولاحت من بروج البدر
بعدا بدور مهاتبرجها اكتنان ففيه اشكال لان ترك المشبه لفظا وتقديرا واجراء اسم المشبه به
عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها اى رايت رجلا كالاسد
في الشجاعة ولاحت من قصور مثل بروج البدر في البعد فبينهما تدافع كذا ذكره صدر الافاضل في ضرام
السقط والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه لان المراد بكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون
محذوفا جزء كلام كما في قوله تع صم بكم او يكون في الكلام ما يقتضي تقديره كما في قولنا رايت اسدا
شجاعة بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تع حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود
من الفجر تشبيها لان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضا مبين بسواد
آخر الليل وابعد من ذلك ما يشعر به كلام صاحب الكشاف من ان قوله تع ضرب الله مثلا رجلا
فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ
شرابه وهذا ملح اجاج من باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة وهو مشكل
لان المشبه فيه ليس بمذكور ولا مقدر ويمكن التفصي عن هذا الاشكال بان الاستعارة
يجب ان تكون مستعملة في غير ما وضع له وعلامته ان يصح وقوع اسم المشبه موقعها
ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رأيت اسدا ان يقال رأيت رجلا شجاعا وهذا ليس
كذلك على ما يظهر بالتامل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين الموصوفين المؤمن والكافر لان قوله ومن
كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها ينبئ عن انه قصد التشبيه لا الاستعارة و
اراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه قد شارك العذب في منافع والكافر خلو عن المنفعة فهو
في طريقة قوله تع فهي كالحجارة او اشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار ولخفاء
ذلك ذهب كثير من الناس الى ان الآيتين من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف اورده

مثالين للاستعارة ولا يخفى ضعفه على من يتأمل لفظ الكشاف ودليل انها اى الاستعارة مجاز لغوى
كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا الاعم منهما اختلفوا فى ان الاستعارة مجاز لغوى ام عقلى
فذهب الجمهور الى انه مجاز لغوى بمعنى انها لفظ استعمل فى غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل
على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا فى قولنا رايت اسدا يرمى موضوعة للمشبه به اعنى السبع المخصوص
لا للمشبه اعنى الرجل الشجاع ولا الاعم من المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل
منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فيكون استعماله
فى المشبه استعمالا فى غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اعنى المشبه به فيكون
مجازا لغويا وهذا الكلام صريح فى انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار
عمومه فهو ليس من المجاز فى شئ كما اذا رأيت زيدا فقلت رأيت انسانا او رأيت رجلا فلفظ
انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع فى الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل
اكرمت زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان
فى قولنا الانسان حيوان ناطق فليتأمل فان هذا بحث يشتبه على كثير من المحصلين حتى
يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص ويعترضون ايضا بانه لا دلالة للعام
على الخاص بوجه من الوجوه ومنشأه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق و
الاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق فى بحث التعريف باللام اشارة الى
تحقيقه وقيل انها مجاز عقلى بمعنى ان التصرف فى امر عقلى لا لغوى لانها لما لم تطلق على المشبه
الا بعد ادعاء دخوله اى دخول المشبه فى جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا من
افراد الاسد كان استعمالها اى استعمال الاستعارة فى المشبه كاستعمال الاسد فى الرجل
الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور
لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكان الاعلام
المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كان الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة فى اطلاق
الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا انه جعله
اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين
كان بمعنى صير وتفيد اثبات صفة لشئ حتى لا تقول جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة
الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت
له معنى الاسد الحقيقى ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فى ما وضع له
فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل تصرف وجعل الرجل الشجاع من جنس الاسد
وجعل ما ليس فى الواقع واقعا مجاز عقلى ولهذا اى ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه
انما يكون بعد ادعاء دخوله فى جنس المشبه به صح التعجب فى قوله اى قول ابى الفضل بن
العميد فى غلام قام على راسه يظلله قامت تظللنى اى توقع الظل على من الشمس نفس
اعز على من نفسى فامت تظللنى ومن عجب ويروى فاقول يا عجبا ومن عجب شمس اى

اى انسان كالشمس فى الحسن والبهاء تظللنى من الشمس فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقى
وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب فى ان يظلل انسان حسن الوجه
انسانا آخر والنهى عنه اى ولهذا صح النهى عن التعجب فى قوله لا تعجبوا من بلى غلالته هى شعار
يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا قد زر ازراره على القمر تقول زررت القميص عليه ازره
اذا شددت ازراره عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهى عن التعجب معنى لان الكتان
انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقى لا بسبب ملابسة انسان كالقمر فى الحسن ورد
بان الادعاء اى رد هذا الدليل بان ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به لا يقتضى كونها
اى كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له للعلم الضرورى بانها مستعملة فى الرجل الشجاع
مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان دخوله فى جنس المشبه به مبنى على انه جعل
افراد الاسد بطريق التاويل قسمين احدهما المتعارف وهو الذى له غاية الجراءة ونهاية القوة
فى مثل تلك الجثة وهاتيك الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثانى غير
المتعارف وهو الذى له تلك الجراءة وتلك القوة لكن لا فى تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ
الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله فى غير المتعارف استعمال فى غير ما وضع له والقرينة
مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار
على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافى نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص و
اما التعجب والنهى عنه فى البيتين المذكورين وغيرهما فللبناء على تناسى التشبيه قضاء لحق المبالغة
ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من
التعجب والنهى عنه يترتب على المشبه ايضا والاستعارة تفارق الكذب بوجهين بالبناء على التاويل
ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر يعنى ان فى الاستعارة دعوى دخول المشبه فى جنس المشبه به
مبنية على تاويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تاويل فى الكذب وايضا لا بد
فى الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقى الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر
بخلاف الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة على خلاف الظاهر بل يبذل المجهود فى ترويج ظاهره وزعم
صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة ببناء الدعوى فيها اى فى الاستعارة على
التاويل وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل
بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف ما فى الضمير وانت تعلم ان تفسير الكذب خلاف
ما عليه الجمهور واختاره السكاكى ومع هذا فلا جهة لتخصيص التاويل بمفارقة الباطل والقرينة
بمفارقة الكذب بل يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعا نعم فرق بين الباطل والكذب
بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا للواقع بقياس الواقع
اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار
لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا تكون الاستعارة علما لما سبق من انها تقتضى ادخال
المشبه فى جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك فى العلم

لمنافاته الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنس يقتضي العموم وتناول الافراد
الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف كحاتم فانه تضمن الاتصاف
بالجود وكذا مادر في البخل وسحبان في الفصاحة وباقل في الفهاهة وح يجوز ان يشبه شخص
بحاتم في الجود ويتاول في حاتم فيجعل كانه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من طي او
غيره كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع سواء كان متعارفا او غيره فبهذا التاويل يكون حاتم
متناولا للفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود لكن استعماله في غير
المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع له فيكون استعارة نحو رايت اليوم حاتما وقرينتها اي قرينة
الاستعارة لانها مجاز وكل مجاز لا بد له من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر
واحد كما في قولك رايت اسدا يرمي او اكثر اي امران او امور يكون كل واحد منها قرينة كقوله وان
تعافوا اي تكرهوا العدل والايمانا فان في ايماننا نيرانا اي سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله
تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط
يحاربون ويلجاؤن الى الطاعة بالسيوف او معان ملتئمة مربوطة بعضها ببعض يكون الجميع قرينة
لا كل واحد وح لا يخفى صحة كونها قسيما لقوله او اكثر كقوله اي قول البحتري وصاعقة روي بالجر
على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدا موصوف بقوله من نصله اي نصل سيف الممدوح وخبره
قوله تنكفي من انكفا اي انقلب والباء في قوله بها للتعدية والمعنى رب صاعقة من حد سيفه
تقلبها على ارؤس الاقران خمس سحائب اي انامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا سحائب
اي تصبها على اكفائه في الحرب فيهلكهم بها والمراد بارؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح
لان كلا من صيغة جمع القلة والكثرة تستعار للآخر استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر
ان هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم قال على ارؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد
الذي هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحائب الانامل وهي اي الاستعارة
تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلثة وباعتبار اللفظ وباعتبار آخر غير ذلك
وهي باعتبار الطرفين يعني المستعار منه والمستعار له قسمان لان اجتماعهما اي اجتماع الطرفين في
شيء اما ممكن نحو احييناه في او من كان ميتا فاحييناه اي ضالا فهديناه استعار الاحياء
من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب و
الاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا اولى من قول المصنف ان الحيوة والهداية مما
يمكن اجتماعهما واما استعارة الميت للضال فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن اتصاف الميت
بالضلال فليتفطن قال نحو احييناه في او من كان ميتا فاحييناه ولتسم هذه الاستعارة التي يمكن
اجتماع طرفيها في شيء وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق واما ممتنع عطف على قوله اما ممكن
كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه هو بالفتح النفع اي لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما
في المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم
وفقد اذا بقيت آثاره الجميلة التي تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحي

الى الجاهل او العاجز او النائم فان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما في شيء قال المصنف ثم الضدان
ان كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف اولى فكل من كان اقل علما
واضعف قوة كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكن الاقل علما اولى بذلك من الاقل قوة لان
لان الادراك اقدم من الفعل في كونه خاصة للحيوان لان افعاله المختصة بداعي الحركات الارادية
مسبوقة بالادراك واذا كان الادراك اقدم واشد اختصاصا به كان النقصان فيه
اشد تبعيدا له من الحيوة وتقريبا الى ضدها وكذا في جانب الاشد فكل من كان اكثر علما و
اشرف كان اولى بان يقال له انه حي هذا كلامه ولا يخلو عن اختلال لان الضدين القابلين
للشدة والضعف هما العلم والجهل والقدرة والعجز ولم يستعر اسم احدهما للآخر بل المقصود
انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الآخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان
ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك ولتسم
هذه الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء عنادية لتعاند الطرفين ومنها اي من
العنادية الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل في ضده اي الاستعارة التي
استعملت في ضد معناها الحقيقي او نقيضه لما مر اي لتنزيل التضاد او التناقض منزلة
التناسب بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه نحو فبشرهم
بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرور المخبر به للانذار
الذي هو ضده بادخاله في جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك رايت اسدا وانت تريد جبانا
على سبيل التمليح والظرافة والاستهزاء و الاستعارة باعتبار الجامع اعني ما قصد اشتراك
الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه وجها وههنا جامعا قسمان لانه اي الجامع اما
داخل في مفهوم الطرفين المستعار له والمستعار منه نحو قوله عليه السلام خير الناس رجل
ممسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل في شعفة في غنيمة حتى ياتيه الموت
قال جار الله الهيعة الصيحة التي تفزع منها واصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة راس
الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله او رجل اعتزل
الناس وسكن في بعض رؤس الجبال في غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها في امر معاشه ويعبد
الله حتى ياتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما فان الجامع بين
العدو والطيران قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما اي في مفهوم العدو والطيران
الا انه في الطيران اقوى منه في العدو وقال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين
نحو رايت اسدا ان الاشتراك ثمة في صفة توجد في جنسين مختلفين كالاسد والانسان
بخلاف الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف
بالسرعة وحقيقتها قلة تخلل السكنات وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس ثم قال والفرق بين
استعارة الطيران للعدو واستعارة المرسن للانف الانسان مع ان في كل من المرسن و
الطيران خصوص وصف ليس في الانف والعدو وان خصوص الوصف الكائن في طار مرعي

فى استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف فى المرسن والحاصل ان التشبيه ههنا منظور
بخلافه ثمه ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه كافى غليظ المشافر عدّ استعارة وقال ايضا
كان الواجب ان لا اطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك لانى كرهت
مخالفة السلف فانهم عدوها فى الاستعارات وخلطوها بها فاعتددت بكلامهم فى الجملة و
نبهت على ذلك بان تسميته استعارة غير مفيدة ووجه الشبه بينه وبين الاستعارة انك تنقل
فيه الاسم الى مجانس له كالمرسن والانف والمجانسة والمشابهة من واحد وهذا بخلاف نحو
اليد والنعمة اذ لا مجانسة بينهما فلا يطلق الاستعارة عليه فان قلت الجامع فى المستعار منه
يجب ان يكون اقوى واشد ليكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر فى غير هذا الفن ان جزء
الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلا فى مفهوم الطرفين قلت
امتناع الاختلاف انما هو فى الماهية الحقيقية الا ترى ان السواد جزء من مجموع المركب من السواد
والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف ووجه الشبه انما يجعل داخلا فى مفهوم الطرفين لا فى
الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون امرا مركبا من امور
بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا فى المفهوم مع كونه فى احد المفهومين اشد
واقوى وفى كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لان الطيران هو قطع المسافة
بالجناح وليس السرعة داخلة فيه بل هى لازمة له فى الاكثر كالجراءة للاسد والاولى ان تمثل
باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق
الجماعة وابعاد بعضها عن بعض فى قوله تع وقطعناهم فى الارض امما والجامع ازالة الاجتماع
الداخلة فى مفهومهما وهى فى القطع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب للسرد
الذى هو ضم حلق الدرع بجامع الضم الداخل فى مفهومهما الاشد فى الاول واما غير داخل عطف
على قوله اما داخل كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك
فان قلت قد نص الشيخ فى اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن فى تلك الجثة
المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع
ههنا ايضا داخل فى الطرفين وعلى هذا قياس غيره قلت اما كلام الشيخ ففيه تجوز وتسامح
للقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له واما المستعار له فهو
الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار
له هو المجموع ايضا لصح ان الجامع غير داخل فى مفهوم الطرفين باعتبار انه غير داخل فى مفهوم
المستعار منه اعنى الاسد وايضا تقسيم اخر للاستعارة باعتبار الجامع وهو انها اما عامية
وهى المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رأيت اسدا يرمى او خاصية وهى الغريبة التى لا يطلع عليها
الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة والغرابة قد تكون فى نفس الشبه
بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما فى قوله اى قول زيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا
له بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقى عنانه فى قربوس سرجه وقف مكانه الى ان يعود اليه

اذا تنقل ... بحكم ان ... من طريق المقيد على المطلق ... المنقول اليه ... المنقول عنه بل ... له الا ... الاصل هو الفرد الذى ... المطلق و ... من اللفظ بل مع القرينة ... الى ... ق

[illegible] ... حلق ... الدرع ... ح

وادا احتبى قربوسه اى مقدم سرجه وفى الصحاح القربوس للسرج بعنانه علك الشكيم الى انصرافه
الزاير الشكيم والشكيمة هى الحديدة المعترضة فى فم الفرس واراد بالزائر نفسه بدليل ما
قبله عودته فيما ازور حبايبى اهماله وكذاك كل مخاطر شبه هيئة وقوع العنان فى موقعه
من قربوس السرج ممتدا الى جانبى فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبتى المحتبى ممتدا الى
جانبى ظهره فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب او غيره لوقوع العنان
فى قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه فان قلت هل يجوز ان يقال انه شبه
هيئة وقوع العنان فى القربوس ممتدا الى جانبى الفم بهيئة وقوع الحبوة فى ظهر المحتبى ممتدا الى جانبى
الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس والركبتان والساقان بمنزلة رأس الفرس قلت
الاحسن ما ذكرناه اولا لان الركبتين متضامتين اشبه بالقربوس والثوب فى الركبتين مائل الى
العلو ثم يمتد متسفلا الى الظهر كما ان الطرف الذى يلى القربوس من العنان اعلى من الذى يلى فم
الفرس وقد يحصل الغرابة بتصرف فى العامية كما فى قوله ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح
بالاركان من هو ماسح وشدت على دهم المهارى رحالنا ولم ينظر الغادى الذى هو رائح اخذنا
باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق المطى الاباطح الدهم جمع الدهماء وهى السواد والمهارى
جمع مهرية وهى الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة والاباطح جمع ابطح وهو
سيل الماء فيه دقاق الحصى اى لما فرغنا عن اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت عند طواف
الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السائرون فى الغداة السائرين فى الرواح
للاستعجال اخذنا فى الاحاديث واخذت المطايا فى سرعة المضى استعار سيلان السيول الواقعة
فى الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا فى غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة والشبه فيها ظاهر
عامى لكن قد تصرف فيه بما افاده اللطف والغرابة اذ اسند الفعل يعنى قوله سالت الى الاباطح
دون المطى او اعناقها حتى افاد انه امتلأت الاباطح من الابل كما فى قوله تع واشتعل الرأس
شيبا وادخل الاعناق فى السير لان السرعة والبطء فى سير الابل يظهران غالبا فى الاعناق
ويتبين امرهما فى الهوادى وساير الاجزاء يستند اليها فى الحركة ويتبعها فى الثقل والخفة و
قد يحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق الشكل بالشكل كما فى قول امرء القيس
فقلت له لما تمطى بصلبه واردف اعجازا وناء بكلكل اراد وصف الليل بالطول فاستعار
له صلبا يتمطى به اذ كان كل ذى صلب يزيد شيء فى طوله عند تمطيه ثم بالغ فجعل له اعجازا
يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره والشدة والمشقة له فاستعار
له كلكلا ينوء به اى يثقل به والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كاليد للشمال و
الاستعارة باعتبار الثلثة اى المستعار منه والمستعار له والجامع ستة اقسام لان المستعار
منه والمستعار له اما حسيان او عقليان او المستعار منه حسى والمستعار له عقلى او
بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع فى الثلثة الاخيرة لا يكون الا عقليا لما عرفت فى بحث التشبيه
والقسم الاول ينقسم ثلثة اقسام لان الجامع فيه اما حسى او عقلى او مختلف بعضه حسى و

بعضه عقلى فالمجموع ستة اقسام والى هذا اشار بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع
اما حسى نحو فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان
الذى خلقه الله تع من حلى القبط التى سبكتها نار السامرى عند القائه فى تلك الحلى التربة التى
اخذها من موطئ فرس جبرئيل عليه السلام والجامع الشكل فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد
البقرة وهذا كما يقال للصورة المنقوشة على الجدار انه فرس بجامع الشكل والجمع اى المستعار منه
والمستعار له والجامع حسى يدرك بالبصر وجماعة السكاكى من هذا القسم قوله تع واشتعل
الرأس شيبا فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذى
هو فى النار اقوى والجمع حسى والقرينة الاشتعال الذى هو من خواص النار لكن لما كان هذا
من قبيل الاستعارة بالكناية صح للسكاكى ان يمثل به لان كلامه فيما هو اعم من الاستعارة
المصرحة والمكنى عنها بخلاف المصنف فان كلامه فى المصرحة وزعم المصنف ان فيه تشبيهين
الاول تشبيه الشيب بشواظ النار فى البياض والانارة وهذا استعارة بالكناية و
الثانى تشبيه انتشار الشيب فى الشعر باشتعال النار فى سرعة الانبساط مع تعذر
تلافيه فهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلى واما عقلى عطف على اما حسى
يعنى ان الاستعارة التى طرفاها حسيان والجامع عقلى نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار
فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل
وموضع القاء ظله وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب امر على آخر اى حصول امر
عقيب امر دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف
الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلى وبيان ذلك ان الظلمة هى الاصل والنور طار
عليها يسترها بضوءه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل اى كشط وازيل كما
يكشف عن الشئ الشئ الطارى عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار
كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح ان
المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون
ولم يقل فاذا هم مظلمون اى داخلون فى الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة
الليل انما هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على القلب اى ظهور ظلمة الليل من
النهار وبان المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال كما
فى قول الحماسى وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر قال الامام المرزوقى ذلك عار ظاهر اى زائل
قال ابو ذويب وعيرها الواشون انى احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها فالمعنى
المستعار له زوال الضوء النهار عن ظلمة الليل فاقام من مقام عن فيكون موافقا للكلام
غيرهما وذكر الشارح العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة
وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة من الاهاب والشاة مسلوخة فذهب عبد
القاهر والسكاكى الى الثانى وغيرهما الى الاول فاستعمال الفاء فى قوله فاذا هم مظلمون ظا

ظاهر على قول غيرهما واما على قولهما فانما صح من جهة انها موضوعة لما يعد فى العادة مرتبا غير
متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات فقد يطول الزمان والعادة فى مثله تقتضى عدم
اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما فى هذه الآية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار
من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغى ان لا يحصل
الا فى اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم عقيب اخراج النهار من
الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجاة انما يصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من
الليل ففاجاه دخول الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء
الشمس عن الهواء ففاجاه الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز ففاجاه الانكسار لان
دخولهم فى الظلام عين حصول الظلام فيكون نسبة دخولهم فى الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة
الانكسار الى الكسر فلهذا جعل السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه واقول تقوية لذلك
لا شك ان الشئ انما يكون آية اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب بحيث ينتقل الى نوع
اقتدار وذلك انما هو مفاجاة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار فليتامل
واما مختلف بعضه حسى وبعضه عقلى كقولك رايت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس
فى حسن الطلعة وهو حسى ونباهة الشان وهى عقلية وقد اهمل صاحب المفتاح هذا القسم
لندرة وقوعه ولانه فى الحقيقة استعارتان الجامع فى احديهما حسى وفى الاخرى عقلى فيدخل فيما
تقدم ولا يكون نوعا آخر فقال ولان الاستعارة مبناها على التشبيه تتنوع الى خمسة انواع تنوع
التشبيه اليها لكنه قد ذكر فى باب التشبيه الاقسام الستة والا عطف على قوله ان كانا حسيين
اى وان لم يكن الطرفان حسيين فهما اى الطرفان اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار
منه الرقاد اى النوم والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلى فان قلت لم اعتبر
التشبيه فى المصدر وجعل الاستعارة تبعية قلت لما سيجئ من انه اذا كان اللفظ المستعار فعلا
ومشتقا منه فالاستعارة تبعية والتشبيه فى المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل و
المفعول او غير صفة كاسم الزمان والمكان والآلة ولان المنظور فى هذا التشبيه هو الموت والرقاد
لا مجرد القبر والمكان الذى ينام فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون قوله المستعار منه
الرقاد تفسيرا للكلام وتحقيقا ويكون الاستعارة اصلية وههنا بحث وهو ان الجامع يجب ان يكون
فى المستعار منه اقوى واشهر ولا شك ان عدم ظهور الافعال فى الموت اقوى فهو لا يصلح
جامعا فقيل الجامع البعث الذى هو فى النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة
الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون و
من جعل الجامع عدم ظهور الافعال من زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان
البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا نشر
والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له واما مختلفان عطف على اما عقليان
اى احد الطرفين حسى والآخر عقلى والحسى هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر

فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسى والمستعار له التبليغ والجامع التاثير وهما عقليان و
المعنى ابن الامر ابانة لا تنمحى كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذلك قوله تع ضربت عليهم الذلة اى
جعلت الذلة محيطة بهم كما يضرب الخيمة او القبة على من فيها او جعلت الذلة ملصقة بهم
حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار منه ضرب القبة على الشخص
او ضرب الطين على الحائط وهو حسى والمستعار له تثبيت الذلة والصاقها بهم والجامع الاحاطة
او اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل ان يشبه الذلة بالقبة او الطين
ويكون القرينة اسناد الضرب المعدى بعلى اليها فيكون استعارة بالكناية واما عكس ذلك
اى الطرفان مختلفان والحسى هو المستعار له نحو انا لما طغى الماء حملناكم فى الجارية فان
المستعار له كثرة الماء وهو حسى والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان
والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسمان لانه اى اللفظ المستعار ان كان اسم جنس و
هو ما دل على نفس الذات الصالحة لان يصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف
فاصلية اى فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب
الشديد الاول اسم عين والثانى اسم معنى وكذا ما يكون مثنى او لا باسم جنس كالعلم فى
نحو رأيت اليوم حاتما والا فتبعية اى وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة
تبعية كالفعل وما يشتق منه من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل
واسم الزمان والمكان والآلة والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه
يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به فى وجه الشبه وانما
يصلح للموصوفية الحقائق اى الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معانى
الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان فى مفهومها او
عروضه لها ودون الحروف وهو ظاهر واما الموصوف فى نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم
نحرير فمحذوف اى رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم وههنا نظر وهو ان هذا الدليل بعد تسليم
صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس
فسيح ومنبت طيب وغير ذلك ولا نقع اوصافا البتة وهم ايضا قد خصصوا ما يشتق من
الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا بان تعريف الصفة بما دل
على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة فان المقتل
مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان
يقدر التشبيه فى نفسها لا فى مصادرها ولا شك انا اذا قلنا بلغنا مقتل فلان اى الموضع
الذى ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد
فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد فالاولى ان يقال انما المقصود الاهم فى الصفات
واسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان
المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغى ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم يقصد ذلك

ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات فالتشبيه فى الاولين اى الفعل وما يشتق منه
لمعنى المصدر وفى الثالث اى الحرف لمتعلق معناه اى لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد
بمتعلقات معانى الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية
وفى معناها الظرفية وكى معناها الغرض فهذه ليست معانى الحروف والا لما كانت حروفا
بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هى باعتبار المعنى وانما هى متعلقات معانيها اى اذا افادت
هذه الحروف معانى ترجع تلك المعانى الى هذه بنوع استلزام فقول المصنف فى تمثيل متعلق معنى
الحروف كالمجرور فى زيد فى نعمة غير صحيح كما سنشير اليه فيقدر التشبيه فى نطقت الحال
او الحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق اى يقدر تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق فى ايضاح المعنى
وايصاله الى الذهن ثم تدخل الدلالة فى جنس النطق بالتاويل المذكور فيستعار لها لفظ النطق
ثم يشتق منه الفعل والصفة فيكون الاستعارة فى المصدر اصلية وفى الفعل والصفة تبعية
وسمعت بعض الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق
عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة
فقلت ان اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون
استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقى نوعان من العلاقة احدهما
المشابهة والآخر غيرها كاستعمال المشفر فى شفة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد
المشابهة فى الغلظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعنى مشفر البعير فى مطلق الشفة
على ما صرح به الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على الدلالة وصح بصحيح التمثيل على احد الاعتبارين
فاستحسناه ويقدر التشبيه فى لام التعليل نحو فالتقطه اى موسى آل فرعون ليكون
لهم عدوا وحزنا للعداوة اى يقدر تشبيه العداوة والحزن بعد الالتقاط بعلته اى علة
الالتقاط الغائية كالمحبة والتبنى ونحو ذلك فى الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم
استعمل فى العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل فى العلة الغائية فيكون الاستعارة
فيها تبعا للاستعارة فى المجرور وهذا الذى ذكره المصنف مأخوذ من كلام صاحب الكشاف
حيث قال معنى التعليل فى اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون
لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبنى غير ان ذلك لما كانت نتيجة التقاطهم وثمرته شبه
بالداعى الذى يفعل الفاعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المصنف لان المشبه يجب ان
يكون متروكا فى الاستعارة على مذهبه سواء كانت اصلية او تبعية غاية ما فى الباب ان
التشبيه فى التبعية لا يكون فى نفس مفهوم اللفظ ثم هذا موجه على ان يكون استعارة
بالكناية فى نفس المجرور لانه اضمر فى النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح
بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة
التبعية فى شئ وكذا يصح على مذهب السكاكى فى الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعنى
العداوة واريد المشبه به اعنى العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فتحقق الاستعارة

التبعية في ذلك انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علة الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية التي هو المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية وبتبعيتها في اللام كما مر في نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية والحاصل انه ان قدر التشبيه في امثال ذلك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي كما اذا قدر في نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة تبعية ومدار قرينتها اي قرينة الاستعارة التبعية في الاوليين اي الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقي لا يسند الى الحال او المفعول نحو جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيى السماحا فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو قول القطامي لم تلق قوما هم شر لاخوتهم منا عشية يجري بالدم الوادي نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد اللهذم من الاسنة القاطع فاراد بلهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة او اراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمري والقد القطع وزرد الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثاني اعني اللهذميات قرينة على ان نقريهم استعارة وقد يكون الى المفعولين بحيث يصلح كل منهما قرينة كقول الحريري واقري المسامع اما نطقت بيانا يقود الحرون الشموسا فان تعلق اقري بكل من المسامع والبيان دليل على انه استعارة او الى المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر استعارة او الى الجميع اعني الفاعل والمفعول والمجرور نحو تقري حرب بني فلان اعناق الاعادي بالسيوف وامثال تمثيل السكاكي في ذلك بقول الشاعر تقري الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا فغير صحيح لان المجرور اعني في الاجفان متعلق بسرى لا بتقري وما ذكره الشارح من انه قرينة على ان سرى استعارة لان السرى في الحقيقة السير بالليل فليس بشيء لان المقصود ان يكون المجموع قرينة لاستعارة واحدة وانما قال مدار قرينتها على كذا لجواز ان يكون القرينة غير ذلك كقرائن الاحوال نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا واما القرينة في الحروف فغير منضبطة والاستعارة باعتبار آخر غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلثة اقسام لانها اما ان لم تقرن بشيء يلائم المستعار له والمستعار منه او قرنت بما يلائم المستعار له او قرنت بما يلائم المستعار منه الاول مطلقة وهي ما لم تقرن بصفة ولا تفريع اي تفريع كلام مما يلائم المستعار له والمستعار منه نحو عندي اسد والمراد بالصفة المعنوية لا النعت النحوي على ما مر في بحث القصر والثاني مجردة وهي ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله اي قول كثير غمر الرداء اي كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يلائم العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اي شارعا في الضحك آخذا فيه غلقت لضحكته رقاب المال يقال غلق الرهن في يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه يعني اذا تبسم غلقت رقاب مواله في ايدي السائلين وعليه قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع حيث لم يقل فكساها الان الترشيح وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة وانما لم يقل طعم الجوع لانه وان لائم الاذاقة فهو مفوت لما يفيده اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم اثرهما جميع البدن عموم الملابس فان قيل المستعار له هو ما يدرك عند الجوع من الضرر وانتقاع اللون ورثاثة الهيئة على ما مر والاذاقة لا تناسب ذلك فكيف يكون تجريدا قلنا المراد بالاذاقة اصابتهم بذلك الامر الحادث الذي استعير له اللباس كانه قيل فاصابها بلباس من الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد كما يقال ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب والذي يلوح من كلام القوم في هذه الآية ان في لباس الجوع استعارتين احديهما تصريحية وهو انه شبه ما غشي الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية وهو انه شبه ما يدرك من اثر الضر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع حتى اوقع عليه الاذاقة كذا في الكشاف فعلى هذا يكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية فلا يكون ترشيحا والثالث مرشحة وهو ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة ونظير الترشيح بالصفة قولك جاورت اليوم بحرا زاخرا متلاطم الامواج وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح كقوله لدى اسد شاكي السلاح هذا تجريد لانه وصف بما يلائم المستعار له اعني الرجل الشجاع مقذف له لبد اظفاره لم تقلم هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار منه يعني الاسد الحقيقي والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية ومبناه اي مبنى الترشيح على تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار له نفس المستعار منه لا شيء شبيه به حتى انه يبنى على علو القدر الذي يستعار له علو المكان ما يبنى على علو المكان كقوله اي قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني ويذكر آباءه وهذا البيت في مدح ابيه وذكر علوه ويصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة في السماء استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه ونحوه اي نحو البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسي التشبيه ما مر من التعجب في قوله قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس والنهي عنه اي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته لانه لو لم يقصد تناسي التشبيه وانكاره

لما كان للتعجب والنهى عنه وجه كما سبق الآن مذهب التعجب على عكس مذهب النهى عنه
فان مذهب التعجب اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهى عند اثبات خاصة
من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام بقوله واذا جاز البناء
على الفرع اى المشبه به مع الاعتراف بالاصل اى المشبه وذلك لان الاصل فى التشبيه وان
كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف فى وجه الشبه لكن المشبه ايضا اصل
من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود فى الكلام بالاثبات والنفى ومنهم من استبعد
تسمية المشبه اصلا والمشبه به فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو
الاستعارة وهو غلط لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه وما ذكرنا
صرح فى الايضاح ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف
بالاصل يسوغون ان لا يبنوا الا على الفرع كما فى قوله اى قول العباس بن احنف هى الشمس
مسكنها فى السماء فعز الفؤاد عزاء جميلا اى من عزاه حمله على العزاء وهو الصبر فلن تستطيع
انت بها اى الى الشمس الصعود ولن تستطيع الشمس اليك النزولا وبحث تقدم الظرف
على المصدر قد سبق فى شرح الديباجة فمع جحده اولى هذا جواب الشرط اعنى قوله واذا جاز
اى فالبناء على الفرع مع جحد الاصل كما فى الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوى فيها ذكر الاصل
اعنى المشبه وجعل الكلام خلوا عنه وجاء الحديث مع المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه
هذا هو المجاز المفرد واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اى فى المعنى الذى شبه بمعناه
الاصلى اى بالمعنى الذى يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه
منتزعا من متعدد واحترز بها عن الاستعارة فى المفرد للمبالغة فى التشبيه اشارة الى اتحاد
الغاية فى الاستعارة فى المفرد والمركب وحاصله ان تشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد
بالاخرى ثم تدعى ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ
الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها كما يقال للمتردد فى امر انى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى
وكما كتب الوليد بن يزيد لما بويع الخبر وان بن محمد وقد بلغه انه متوقف فى البيعة له اما بعد
فانى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابى هذا فاعتمد على ايتهما شئت شبهت
صورة تردده فى المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب فى امر فتارة يريد الذهاب فيقدم
رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة فى تلك ووجه
الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع عن عدة امور كما ترى وهذا المجاز المركب
يسمى التمثيل لان وجهه منتزع من متعدد على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به
واريد المشبه وترك المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا
من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بانه يقال له تشبيه
تمثيل او تشبيه تمثيلى وفيه مباحث وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة قد يكون
غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع

وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب فى نحو زيد قائم موضوعة
للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب فى غير ما وضع له فلا بد وان يكون ذلك لعلاقة
بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقوله هواى مع
الركب اليمانين مصعد البيت فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحزن و
التحسر فحصر المجاز المركب فى الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب ومتى فشا استعماله
اى استعمال المجاز المركب والتمثيل كذلك اى على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه وفى
معناه الاصلى سمى مثلا ولهذا اى ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا تغير
الامثال لان الاستعارة يجب ان تكون لفظ المشبه به المستعمل فى المشبه فلو تطرق تغير الى
المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار
يجب ان يكون اللفظ الذى هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه
تغيير لما كان هو اللفظ الذى يختص المشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت فى المثل الى
مضربه تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا اذا طلب رجل
شيئا ضيعه قبل ذلك نقول له بالصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد
فى امراة واما ما يقع فى كلام بعضهم من خوضيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل بل ماخوذ
من المثل واشارة اليه ولكون المثل مما فيه غرابة استعير لفظه للحال او الصفة او القصة
اذا كان لها شأن عجيب ونوع غرابة كقوله تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد نارا اى حالهم العجيب
الشأن وكقوله تعالى وله المثل الاعلى اى الصفة العجيبة وكقوله مثل الجنة التى وعد المتقون اى
فيما قصصنا عليكم من العجائب قصة الجنة العجيبة فصل فى تحقيق معنى الاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية قد اتفقت الآراء على ان فى مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان
استعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطربت فى تشخيص المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان
اللفظان ومحصل ذلك يرجع الى ثلثة اقوال احدها ما يفهم من كلام القدماء والثانى ما ذهب
اليه السكاكى ويجئ بيانهما والثالث ما اورده المصنف ولما كانا عنده امرين معنويين
غير داخلين فى تعريف المجاز اورد لهما فصلا على حدة ليستوفى المعانى التى يطلق عليها لفظ الاستعارة تتميما للاقسام وتكميلا
للمعانى التى يطلق هى عليها فقال قد يضمر التشبيه فى النفس اى فى نفس المتكلم فلا يصرح بشئ
من اركانه سوى المشبه فان قلت قد سبق فى التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة
وان اقسامه لا يخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان وتركها قلت ذلك انما هو فى التشبيه
المصطلح وقد سبق ان المراد به غير الاستعارة بالكناية وغير الاستعارة التخييلية ويدل
عليه اى على ذلك التشبيه المضمر فى النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من
غير ان يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا يجرى عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر
فى النفس استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه
بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة ويسمى اثبات

ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذى
يختص المشبه به وبه يكون كماله او قوامه فى وجه الشبه ليخيل انه من جنس المشبه به ثم
ذلك الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه فى المشبه
به بدونه والثانى ما به يكون قوام وجه الشبه فى المشبه به فاشار الى الاول بقوله كما فى قول
ابى ذويب الهذلى واذا المنية انشبت اى علقت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع والتميمة
الخرزة التى تجعل معاذة يعنى اذا علق الموت مخلبه فى شيء ليذهب به بطلت عنده الحيل روى
انه هلك لابى ذويب فى عام واحد خمسة بنين وكانوا فيمن هاجروا الى مصر فرثاهم بقصيدة
منها هذا البيت ومنها قوله اودى بنى واعقبونى حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع حكى ان
الحسين بن على رضه دخل على معاوية يعوده فلما رآه معاوية قام وتجلد وانشد بتجلدى
للشامتين اريهم انى لريب الدهر لا اتضعضع فاجابه الحسن رضه على الفور وقال واذا المنية
انشبت البيت تشبيه فى نفسه المنية بالسبع فى اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير
تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا ابقاء على ذى فضيلة فاثبت لها اى للمنية
الاظفار التى لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اى فى السبع بدونها تحقيقا للمبالغة فى التشبيه فتشبيه
المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية واشار الى
الثانى بقوله وكما فى قول الاخر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالى بالشكاية انطق
شبه الحال بانسان متكلم فى الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية فاثبت لها
اى للحال اللسان الذى به قوامها اى قوام الدلالة فيه اى فى الانسان المتكلم وهذا استعارة
تخييلية فعلى ما ذكره المصنف كل من لفظى الاظفار والمنية حقيقة مستعملة فى المعنى الموضوع
وليس فى الكلام مجاز لغوى وانما المجاز هو اثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا عقلى كاثبات
الانبات للربيع على ما سبق وكل الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية امران معنويان
وهما فعلان للمتكلم ومتلازمان فى الكلام لا يتحقق احدهما بدون الاخر لان التخييلية يجب ان
تكون قرينة للمكنية البتة وهى يجب ان تكون قرينتها التخييلية البتة فان قلت فماذا يقول
المصنف فى مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا قلنا له ان يقول بعد
تسليم صحة هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه كما يسمى اطولكن فى قوله عليه السلام اسرعكن
لحوقا بى اطولكن يدا ترشيحا للمجاز اعنى اليد المستعملة فى النعمة فان قلت ما ذكره المصنف
من تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند له فى كلام السلف ولا هو مبنى على مناسبة
لغوية وكانه استنباط منه فما تفسيرها الصحيح قلت معناها الصحيح المذكور فى كلام السلف
هو ان لا يصرح بذكر المستعار بل يذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار
المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع فى قولنا رايت اسدا لكنا
لم نصرح بذكر المستعار اعنى السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه الى المقصود كما هو شان
الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس و

والمستعار له هو المنية وهذا يشعر كلام صاحب الكشاف فى قوله تع ينقضون عهد الله حيث
قال شاع استعمال النقض فى ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما
فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر
الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع
يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح فى ان المستعار هو اسم
المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكنا قد استفدنا منه ان قرينة الاستعارة
بالكناية لا يجب ان تكون استعارة تخييلية بل قد تكون تحقيقية كاستعارة النقض لابطال العهد
وسيجيء الكلام على ما ذكره السكاكى واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية
وانما دل على ان فى قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية ما ليس لها بناء على تشبيهها
بما له الاظفار وهو السبع وهذا قريب بما ذكره المصنف فى التخييلية وذلك انه قال فى اسرار البلاغة
الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى امر متحقق يمكن ان ينص عليه ويشار
اليه نحو رايت اسدا اى رجلا شجاعا والثانى ان يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا لا يبين
فيه شيء يشار اليه فيقال هو المراد بالاسم كقول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة اذ اصبحت
بيد الشمال زمامها جعل للشمال يدا ومن غير ان يشير الى معنى يجرى عليه اسم اليد ولهذا لا يصح
ان يقال اذ اصبحت بشيء مثل اليد للشمال كما يقال رايت رجلا مثل الاسد وانما يتاتى لك
التشبيه فى هذا بعد ان تغير الطريقة فتقول اذ اصبحت الشمال ولها فى قوة تاثيرها فى الغداة
شبه المالك تصريف الشيء بيده فتجد التشبيه المنتزع لا يلفك من المستعار نفسه بل مما يضاف
اليه لانك تجعل الشمال مثل ذى اليد من الاحياء فتجعل المستعار له اعنى الشمال مثلا ذا شيء وغرضك
ان تثبت له حكم من يكون له ذلك الشيء وقال ايضا لا خلاف فى ان لفظ اليد استعارة مع انه
لم ينقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد وانما المعنى على انه اراد ان يثبت
للشمال يدا وكذا قول زهير صحا اى سلا مجازا من الصحو خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر باطله
يقال اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اى تركه وامتنع عنه قيل هو على القلب اى اقصر عن باطله و
لا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله وعرى افراس الصبا ورواحله هذا
مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية اورده تنبيها على ان من التخييلية ما يحتمل ان يكون
تحقيقية وهى التى سماها السكاكى الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعند حملها على التحقيق
ينتفى الاستعارة بالكناية ضرورة فاشار اولا الى بيان التخييلية وقال اراد زهير ان يبين انه
ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغى واعرض عن معاودته فبطلت آلاته اى الات ما
يرتكبه وكذا الصبر فى معاودته فشبه زهير فى نفسه الصبى بجهة من جهات المسير كالحج و
التجارة قضى منها اى من تلك الجهة الوطر فاهملت الاتها ووجه الشبه الاشتغال التام وركوب
المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة وهذا التشبيه المضمر فى النفس
استعارة بالكناية فاثبت له اى بعد ان شبه الصبى بالجهة المذكورة اثبت له بعض ما يختص بتلك

الجهة اعنى الافراس والرواحل التى بها قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة
تخييلية فالصبى على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة يقال صبا يصبو صبوة وصبوا
اى مال الى الجهل والفتوة كذا فى الصحاح لا من الصبا بفتح الصاد يقال صبى صباء مثل سمع
سماعا اى لعب مع الصبيان واشار الى التحقيقية بقوله ويحتمل انه اى زهيرا اراد بالافراس
والرواحل دواعى النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها فى استيفاء اللذات او اراد بها
الاسباب التى قلما تأخذ فى اتباع الغى الا اوان الصبى وعنفوان الشباب مثل المال
والمنال والاعوان والاخوان فيكون الاستعارة اعنى استعارة الافراس والرواحل تحقيقية
لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعى وحسا اذا اريد بها الاسباب اتباع الغى ولما
كان كلام صاحب المفتاح فى بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية مخالفا لما ذكره المصنف فى عدة مواضع اراد ان يشير اليها والى ما فيها وما عليها
فوضع لذلك فصلا وقال فصل عرف السكاكى الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة
فيما وضعت له من غير تأويل فى الوضع واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير تأويل فى الوضع
عن الاستعارة على اصح القولين وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوى لكونها مستعملة فى غير
الموضوع له الحقيقى فلا بد من الاحتراز عنها واما على القول الآخر وهو انها مجاز عقلى بمعنى ان
التصرف فى امر عقلى وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل فيما وضع له فيكون حقيقة
لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فانها اى انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها مستعملة
فيما وضعت له بتأويل وهو ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به بجعل افراد المشبه
به قسمين متعارفا وغير متعارف فبمجرد قولنا المستعملة فيما وضعت له لا تخرج الاستعارة
بل لا بد من التقييد بقولنا من غير تأويل هذا هو المعنى الصحيح الذى يجب ان يقصده السكاكى
لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال وانما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة
ففى الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين ولا نسميها حقيقة بل
مجازا لغويا لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التأويل والظاهر
ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله ليحترز به عن
الاستعارة وليس بصحيح لما سبق من ان الاختلاف انما هو فى كونها مجازا لغويا ام عقليا لا فى
كونها مستعملة فيما وضعت له لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له فى الجملة و
لو اريد بالوضع بالتحقيق فهو ليس اصح القولين ولو كان فكيف يخرج بقوله من غير تأويل فالتأ
ولو جعل ان يتعلق بقوله ليحترز به عن الاستعارة ويرتكب كون الكلام فلقا وعرف السكاكى
المجاز اللغوى بالكلمة المستعملة فى غير ما هى موضوعة له بالتحقيق استعمالا فى الغير بالنسبة
الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها فى ذلك النوع والباء فى قوله بالنسبة متعلق
بالغير واللام فى الغير للعهد اى المستعملة فى معنى غير المعنى الذى الكلمة موضوعة له فى اللغة او الشرع
او العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا تكون تلك

الكلمة قد استعملت فى غير معناها اللغوى فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد
بمنزلة قولنا فى اصطلاح به التخاطب مع انه اوضح وادل على المقصود اقامه المصنف مقامه فقال
فى غير ما وضعت له بالتحقيق فى اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته اى ارادة معناها
فى ذلك الاصطلاح واتى السكاكى بقيد التحقيق اى قيد الوضع فى قوله غير ما وضعت له بقوله بالتحقيق
ليدخل فى تعريف المجاز الاستعارة التى هى مجاز لغوى على ما مر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل
لا بالتحقيق فلولا تقييد الوضع بالتحقيق لم يدخل هى فى التعريف اذ لا يصدق عليها انها مستعملة فى
غير ما وضعت له هذا واضح لكن عبارته فى هذا المقام قلقة لانه قال وقولى بالتحقيق احتراز عن ان
لا تخرج الاستعارة وهذا فاسد لانه احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان تكون
لا زائدة مثلها فى قوله تعالى لئلا يعلم وقال ايضا وقولى استعمالا فى الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز
عما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب
اللغة لفظ الغائط فى فضلات الانسان مجازا او صاحب الشرع لفظ الصلوة فى الدعاء مجازا او صاحب
العرف لفظ الدابة فى الحمار مجازا وهذا ايضا فى الظاهر فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز
عنه فلا بد هاهنا من حذف مضاف اى احتراز عن خروج ما اذا اتفق او نحو ذلك ورد ما ذكره السكاكى
بان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع بتأويل لانه نفسه قد فسر الوضع بتعيين
اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولى بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك
ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينة فلا حاجة الى تقييد
الوضع فى تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفى تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح
لا تتميم الحد وان اراد ذلك فقوله ليحترز عن كذا وكذا مبنى على تجوز وتسامح واجيب بان الا نم
ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتأويل والتقييد بقولنا بنفسه انما يصلح للاحتراز
عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ فى الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب
الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافى الوضع كما فى المشترك فان المستعير يدعى ان
افراد الاسد قسمان متعارف وغير متعارف ونصب القرينة انما هو لنفى المتعارف ليتعين المراد
اعنى غير المتعارف لا لنفى الاسد مطلقا والا لا يستقيم الادعاء المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى
عليك ضعف هذا الكلام ورد ايضا ما ذكره السكاكى بان التقييد باصطلاح التخاطب وما يؤدى معناه
كما لا بد منه فى تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء مجازا
فكذا لا بد منه فى تعريف الحقيقة ايضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له فى الجملة
وان لم يكن ما وضع له فى هذا الاصطلاح ولا تأويل فى هذا الوضع لما عرفت من معنى التأويل و
انه مختص باخراج الاستعارة فاهمال هذا القيد فى تعريف الحقيقة مخل به ولا يخفى عليك ان اعتبار
هذا القيد فى تعريفهما انما يمكن بهذه العبارة اعنى قولنا فى اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح
اذ لو قيل فى الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع
مجازها لزم الدور اما على الاول فظاهر واما على الثانى فلكون الحقيقة مأخوذة فى تعريف المجاز

ومايقال من ان هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره فيه بذكره في تعريف المجاز لكون
البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لاسيما في التعريفات وكذا
ما يقال ان تعريف الوضع بلام العهد اغنى عن هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذي استعملت
الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه التخاطب اذ لا دلالة عليه
ولو سلم ذلك فلا يتم ايضا حتى يقيد الموضوعة في قوله فيما هي موضوعة له بالوضع الذي وقع
فيه التخاطب ولا نعني بفساد التعريف سوى هذا بل الجواب ان تعليق الحكم بالوصف مشعر
بالحيثية كما في قولنا الجواد لا يخيب سائله اي من حيث انه جواد فالمعنى ههنا ان الحقيقة
هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له وح يخرج عن التعريف نحو
الصلوة اذا استعملها الشارع في الدعاء لان استعماله اياها في الدعاء ليس من حيث انها
موضوعة للدعاء والا لما احتيج الى القرينة بل من حيث ان الدعاء لازم للموضوع له لا يقال
فعلى هذا ينبغي ان يترك القيد في تعريف المجاز ايضا لانا نقول اولا الاصل هو ذكر القيد وما ذكرنا
انما هو اعتذار عن تركه وثانيا انه لو ترك في تعريف المجاز لصار المعنى ان الكلمة المستعملة في غير
ما هي موضوعة له من حيث انه غير ما هي موضوعة له واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من
حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة
عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز تركه في تعريف الحقيقة دون المجاز فليتامل واعترض ايضا
بان تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح واجيب بانه خرج
بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها اذ لا ينصب في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له
وهذا غلط لان اشارته الى الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديه قرينة
قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا قال اكتب هذا الفرس وقسم السكاكي
المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة الى الاستعارة وغيرها بانه ان تضمن المبالغة
في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرف الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به
اي بالطرف المذكور الآخر اي الطرف المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به كما تقول
في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسد فتثبت له ما يخص
المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية السبع
بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص المشبه به اعني السبع وهي الاظفار فالشجاع قد اكتسى
اسم الاسد كما اكتساه الحيوان المفترس والمنية قد برزت مع الاظفار في معرض السبع معها
في انه كذلك ينبغي كما هو شان العارية فان المستعير يبرز مع العارية في معرض المستعار منه
لا تفاوت الا بان احدهما مالك لها والآخر ليس بمالك ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور
او المتروك مستعارا منه ويسمى اسم المشبه به مستعارا ويسمى المشبه بالمشبه به مستعارا له
هذا كلامه وهو دال على ان المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار
هو لفظ السبع والمستعار له هو المنية وكلامه في مناسبة التسمية كان مشعرا بان المستعار هو

هو الاظفار مثلا ويسمى من كلامه ما ينافي جميع ذلك في الجملة قد وقع منه على زعم القوم خبط في
تحقيق الاستعارة بالكناية وقسمها اي قسم السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والمكنى عنها وعنى بالمصرح
بها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي من استعارة المصرح بها
تحقيقية وتخييلية وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون
على القطع وهو قد ذكر قسما آخر وسماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكرنا في بيت زهير وفسر التحقيقية
بما مر اي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا وعد التمثيل على سبيل الاستعارة كما في
قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها اي من التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصرح
بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور
لوصف صورة اخرى ورد ذلك بانه اي التمثيل مستلزم للتركيب المنافي للافراد فلا يصح عده من الاستعارة
التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد لان تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين
ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم وجوابه انه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة لا من
الاستعارة التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل
استعارة مجازا مفردا كما يقال الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون
ومما يدل قطعا على انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة
في غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي و
اللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة
ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز
الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم انه
ليس مورد القسمة واجيب بوجوه اخر الاول ان الكلمة قد تطلق على ما يعم المركب
ايضا نحو كلمة الله فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركب وفيه
نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من غير
قرينة مع انه صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد سلمنا ذلك لكنا
نقول بعد ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع الشخصي لم يدخل
المركب في التعريف لانه ليس له وضع شخصي وان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي
فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما يتبين في
علم الاصول الثاني انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه
التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تع مثلهم كمثل الذي استوقد
نارا الآيه وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا
انما يصلح لرد كلام المصنف حيث ادعى استلزامها التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام
السكاكي لانه قد عد من التحقيقية مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه
ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام حتى يستعمل

فی معناه الاصلی والحاصل انه لما لم یستلزم الترکیب لم یستلزم الافراد ایضا وهذا کاف فی الاعتراض
الثالث ان اضافة الکلمة الی شیء او تقییدها واقترانها بالف شیء لا یخرجها عن ان تکون کلمة
فالاستعارة ههنا هو التقدیم المضاف الی الرجل المقترن بتاخیر اخری والمستعار له هو التردد
فهو کلمة مستعملة فی غیر ما وضعت له وهذا فی غایة السقوط وان کان صادرا ممن هو غایة فی
الحذاقة والاشتهار للقطع بان لفظ تقدم فی قولنا تقدم رجلا وتؤخر اخری مستعمل فی معناه
الاصلی والمجاز انما هو فی استعمال هذا الکلام فی غیر معناه الاصلی اعنی صورة تردد من یقوم لیذهب
فتارة یرید الذهاب فیقدم رجلا وتارة لا یرید فیؤخر اخری وهذا ظاهر عند من له مسکة
فی علم البیان وفسر السکاکی الاستعارة التخییلیة بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو
ای معناه صورة وهمیة محضة ای لا یشوبها شیء من التحقق العقلی والحسی کلفظ الاظفار
فی قول الهذلی واذا المنیة انشبت اظفارها فانه لما شبه المنیة بالسبع فی الاغتیال اخذ
الوهم فی تصویرها بصورته ای تصویر المنیة بصورة السبع واختراع لوازمه لها ای لوازم
السبع للمنیة وعلی الخصوص ما یکون قوام اغتیال السبع للنفوس به فاخترع لها ای للمنیة صورة
مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق علیها ای علی المثل یعنی علی الصورة التی هی مثل صورة الاظفار
لفظة الاظفار لیکون استعارة تصریحیة لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة علی
المشبه وهو صورة وهمیة شبیهة بصورة الاظفار المحققة والقرینة اضافتها الی المنیة
والتخییلیة عنده لا یجب ان یکون تابعة للاستعارة بالکنایة ولهذا مثل لها بنحو اظفار
المنیة الشبیهة بالسبع ولسان الحال الشبیهة بالمتکلم وزمام الحکم الشبیهة بالناقة فصرح
بالتشبیه لیکون الاستعارة فی الاظفار فقط من غیر استعارة بالکنایة وقال المصنف انه
بعید جدا اذ لا یوجد له مثال فی الکلام واما قول ابی تمام لا تسقنی ماء الملام فزعم السکاکی انه
استعارة تخییلیة غیر تابعة للمکنی عنها وذلک بانه توهم للملام شیئا شبیها بالماء فاستعار
له لفظ الماء لکنه مستهجن وزعم المصنف انه لا دلیل له فیه لجواز ان یکون قد شبه الملام
بظرف شراب مکروه فیکون استعارة بالکنایة ثم اضاف الماء الیه استعارة تخییلیة او یکون
قد شبه الملام بالماء المکروه فاضاف المشبه به الی المشبه کما فی لجین الماء فلا یکون من الاستعارة
فی شیء وعلی التقدیرین یکون مستهجنا ایضا لانه کان ینبغی ان یشبه بظرف شراب مکروه
او شراب مکروه ولا دلالة للفظ علی هذا وفیه ای فی تفسیر التخییلیة بما ذکر تعسف ای اخذ علی غیر
الطریق لما فیه من کثرة الاعتبارات التی لا یدل علیها دلیل ولا تدعو الیها حاجة وقد یقال ان التعسف
فیه انه لو کان الامر کما زعم لوجب ان یسمی هذه الاستعارة توهمیة لا تخییلیة وهذا فی غایة
السقوط لانهم یسمون حکم التوهم تخییلا ذکر ابو علی فی الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هی الرئیسة
الحاکمة فی الحیوان حکما غیر عقلی ولکن حکما تخییلیا وایضا لانهم یقولون ان للوهم قوة تخدمه وهی
التی لها قوة الترکیب والتفصیل بین الصور والمعانی الجزئیة وتسمی عند استعمال العقل ایاها مفکرة
وعند استعمال الوهم متخیلة ویخالف تفسیره ای التخییلیة تفسیر غیره لها ای غیر السکاکی للتخییلیة بجعل

بجعل الشیء للشیء کجعل الید للشمال وجعل الاظفار للمنیة فعلی تفسیر السکاکی یجب ان یجعل للشمال
صورة متوهمة شبیهة بالید ویکون اطلاق الید علیها استعارة تصریحیة تخییلیة واستعمالا
للفظ فی غیر ما وضع له وعند غیره الاستعارة هو اثبات الید للشمال ولفظ الید حقیقة
لغویة مستعملة فی معناه الموضوع له ولهذا قال الشیخ عبد القاهر انه لا خلاف فی ان الید استعارة
ثم انک لا تستطیع ان تزعم ان لفظ الید قد نقل عن شیء الی شیء اذ لیس المعنی علی انه شبه
شیئا بالید بل المعنی علی انه اراد ان یثبت للشمال یدا لا یقال لا یتحقق معنی الاستعارة فی التخییلیة
علی تفسیر السکاکی دون المصنف لان الاستعارة فی شیء تقتضی تشبیه معناه بما وضع له اللفظ
المستعار بالتحقیق ولا یتحقق هذا المعنی بمجرد جعل الشیء للشیء من غیر توهم تشبیه بمعناه
الحقیقی لما سبق من تفسیر الاستعارة وان خصص التفسیر المذکور بغیر التخییلیة یصیر
النزاع لفظیا ویکون مخالفا لما اجمع علیه السلف من ان الاستعارة التخییلیة قسم من اقسام
المجاز اللغوی لانا نقول ما ذکرت من معنی الاستعارة المقتضی للتشبیه انما هو الاستعارة
التی هی من اقسام المجاز اللغوی وهو غیر الاستعارة بالکنایة والاستعارة التخییلیة وتحقق
معنی الاستعارة فی التخییلیة ان استعیر للمنیة ما لیس لها وهو الاظفار والنزاع فی ان
لفظ الاظفار مستعمل فی معناه الحقیقی لیکون حقیقة لغویة او فی غیر معناه اعنی الصورة الوهمیة
الشبیهة بالاظفار لیکون مجازا لغویا وقسما من الاستعارة التصریحیة کما هو مذهب السکاکی
وظاهر ان هذا النزاع لیس بلفظی والقول باجماع السلف علی ان التخییلیة من المجاز اللغوی غلط
محض بل لا یبعد ان یدعی اجماعهم علی خلافه ویقتضی ما ذکر السکاکی فی التخییلیة ان یکون
الترشیح استعارة تخییلیة للزوم مثل ما ذکر السکاکی فی التخییلیة من اثبات صورة
وهمیة فیه ای فی الترشیح لان فی کل من الترشیح والتخییلیة اثبات بعض ما یختص المشبه به
للمشبه فکما اثبت للمنیة التی هی المشبه ما یخص السبع الذی هو المشبه به من الاظفار کذلک
اثبت لاختیار الضلالة علی الهدی الذی هو المشبه ما یخص المشبه به الذی هو الاشتراء
الحقیقی من الربح والتجارة فکما اعتبر هنالک صورة وهمیة شبیهة بالاظفار فلیعتبر ههنا
ایضا معنی وهمی شبیه بالتجارة وآخر شبیه بالربح لیکون استعمال التجارة والربح فیهما
استعارتین تخییلیتین اذ لا فرق بینهما الا بان التعبیر عن المشبه الذی اثبت له ما یخص
المشبه به کالمنیة مثلا فی التخییلیة بلفظه الموضوع له کلفظ المنیة وفی الترشیح بغیر
لفظه کلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختیار والاستبدال الذی هو المشبه مع ان
لفظ الاشتراء لیس بموضوع له وهذا معنی قوله فی الایضاح لانه فی کل منهما اثبات بعض لوازم
المشبه به المختصة به للمشبه غیر ان التعبیر عن المشبه فی التخییلیة بلفظه الموضوع له
وفی الترشیح بغیر لفظه فالمشبه فی قوله ان التعبیر عن المشبه هو المعهود الذی اثبت له
بعض لوازم المشبه به وقد خفی هذا علی بعض فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا هو الصورة
الوهمیة الشبیهة بالصورة المحققة فاعترض بان التعبیر عنه ایضا لیس بلفظه بل

لفظ المشبه به اعنى الاظفار التى هى موضوعة للصورة المحققة التى هى للمشبه بها وهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضى وجوب اعتبار المعنى المتوهم فى التخييلية وعدم اعتباره فى الترشيح فاعتبا[ره] فى احدهما دون الآخر تحكم ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تع واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل استعارة للعهد والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل اعتراض المصنف مطالبته بالفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذى هو من خواص المشبه به لما قرن فى التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفى الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رايت اسدا يفترس اقرانه ورايت بحرا يتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقى والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقى بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة ليصح اضافتها الى المنية فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها قلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارج عنه لا المجموع المركب منهما وايضا معنى زيادته ان الاستعارة تامة بدونه وعنى بالمكنى عنها اى اراد السكاكى بالاستعارة المكنى عنها ان يكون الطرف المذكور من طرفى التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به على ان المراد بالمنية فى قوله واذا المنية انشبت اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار التى هى من خواص السبع اليها اى الى المنية فقد ذكر المشبه اعنى المنية واريد المشبه به اعنى السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا تكون الا على سبيل الاستعارة ورد ما ذكره فى تفسير الاستعارة المكنى عنها بان لفظ المشبه فيها اى فى الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك لانه فسرها بان تذكر احد طرفى التشبيه وتريد به الطرف الآخر وجعلها من المجاز اللغوى المفسر بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التى جعلها قرينة الاستعارة انما هى قرينة التشبيه المضمر فى النفس اعنى تشبيه المنية بالسبع وهذا كانه جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقى فما معنى اضافة الاظفار اليها والا فلا دخل له فى الاعتراض فان قلت انه قد ذكر فى كتابه ما يحصل به التفصى عن هذا الاعتراض حيث اورد سؤالا وهو ان الاستعارة تقتضى ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيئا غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه والاعتراف بحقيقته الشئ اكمل من التصريح باسم جنسه ثم اجاب بانا نفعل ههنا باسم المشبه ما نفعل فى الاستعارة المصرحة بمسمى المشبه به فكما ندعى هناك الشجاع مسمى للفظ الاسد بارتكاب تاويل كما مر حتى يتهيأ لنا التفصى عن التناقض بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعى ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا للفظ السبع بارتكاب تاويل وهو ان تدخل المنية فى جنس السبع للمبالغة فى التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم تذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظى المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونا مترادفين فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضى كون لفظ المنية مستعملا فى غير ما وضع له على التحقيق من غير تاويل حتى يدخل فى تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما انا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتاويل لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتاويل لم يصر استعماله فى الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة فليتامل وبالجملة ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله فى الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد فى تعريف الحقيقة فالحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما هى موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ونحن لا نسلم ان استعمال لفظ المنية فى الموت فى مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذى لفظ المنية موضوع له بالتاويل المذكور وبيان ذلك ان استعماله فى الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له فى مثل قولنا دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما فى اظفار المنية فاستعماله بالاعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثانى فان استعماله فيه من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليفهم هذا غاية ما يمكن فى توجيه كلامه على ما فهموه وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكنى عنه بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ المنية المرادف له ادعاء والمنية مستعار له ويكون المفترس مستعارا منه على ما سبق والسكاكى حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بها المعنى المصدرى وحيث جعلها من اقسام المجاز اللغوى اراد اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار فى الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا لا اشكال عليه الا انه صرح فى اخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم الى غير ذلك من الامثلة وفى اخر فصل المجاز العقلى بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى فجاء الاشكال فالوجه ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اى ذكر المنية استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدرى اعنى استعمال المشبه فى المشبه به ادعاء فيوافق كلامه فى بحث الاستعارة بالكناية وح يندفع الاشكال بحذافيره واختار السكاكى رد الاستعارة التبعية وهى ما يكون فى الحروف والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة المكنى عنها بجعل قرينتها اى قرينة التبعية

استعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اى قرينة الاستعارة المكنى عنها على نحو
قوله اى قول السكاكى فى المنية واظفارها حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار
اليها قرينتها ففى قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلت والحال حقيقة
لا استعارة لكنها قرينة لاستعارة النطق للدلالة فهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم
ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا فى قولنا نقريهم لهذميات يجعل اللهذميات
استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها
قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس فى ساير الامثلة ففى قوله تع ليكون لهم عدوا وحزنا
يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط ويجعل نسبة لام التعليل
اليه قرينة وكذا فى قوله ولاصلبنكم فى جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف
والامكنة واستعمال فى قرينة على ذلك وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية
يجعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعارة بالكناية
وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام ورد ما اختاره السكاكى
بانه اى السكاكى ان قدر التبعية كنطقت فى قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد بها
معناها الحقيقى لم يكن استعارة تخييلية لانها اى التخييلية مجاز عنده اى عند السكاكى لانه
جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها التى هى من اقسام المجاز المفسر بذكر المشبه به وارادة
المشبه الا ان المشبه فيها يجب ان يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية
محضة واذا لم تكن التبعية تخييلية فلم تكن الاستعارة المكنى عنها مستلزمة للتخييلية لوجود
المكنى عنها فى مثل نطقت الحال واشباهه بدون التخييلية ح ووجود الملزوم بدون اللازم
محال وذلك اى عدم استلزام المكنى عنها التخييلية باطل بالاتفاق والا اى وان لم يقدر التبعية
التى جعلها قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازا فيكون التبعية كنطقت مثلا استعارة لان المجاز
مرسلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هى المشابهة ولا نعنى بالاستعارة سوى هذا فلم يكن
ما ذهب اليه السكاكى من رد التبعية الى المكنى عنها مغنيا عما ذكره غيره اى غير السكاكى من
تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية
حيث لم يتات له ان يجعل نطقت فى قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بل لزمه ان يقدره استعارة
والاستعارة فى الفعل لا تكون الا تبعية وما يقال ان مجرد كون العلاقة هى المشابهة لا يكفى فى
ثبوت الاستعارة بل انما تكون اذا كانت جلية مع قصد المبالغة فى التشبيه وتحقق هذين
الامرين ممنوع فمما لا ينبغى ان يلتفت اليه وذكر بعضهم جوابا عن اعتراض المصنف انا لا نسلم
ان لفظ نطقت اذا كان حقيقة لم يوجد الاستعارة التخييلية لانها ليست فى نطقت بل فى الحال
ان جعل لها لسان وايضا معنى قوله فى المفتاح لا ينفك المكنى عنها عن التخييلية ان التخييلية
مستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كما فهمه المصنف فاذا قلنا نطق لسان الحال واردنا باللسان
الصورة المتخيلة للحال التى هى بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من استعارة المتكلم للحال ههنا

قرينتها استعارة مكنى عنها وتخييلية اما اذا قلنا نطقت الحال فالمكنى عنها موجودة دون التخييلية
فانها من قسم المصرح بها ولا تصريح بالمشبه به فى نطقت الحال هذا كلامه ولا مساس له بكلام
السكاكى والعجب ممن يقوم بالذب عن كلام احد من غير ان ينظر فيه ادنى نظرة فان قلت ان
اراد بالاتفاق على استلزام المكنى عنها للتخييلية اتفاق غير السكاكى فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه
لانه بصدد الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى ينقضون عهد الله ان فى العهد
استعارة بالكناية وتشبيها بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهذا امر محقق عقلا لا وهمى
فتكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية وان اراد اتفاق السكاكى وغيره
فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكنى عنها عن التخييلية انما هو مذهب السلف
وعنده لا لزوم بينهما اصلا بل يوجد التخييلية بدونها كما ذكر فى اظفار المنية الشبيهة بالسبع وهى
توجد بدون التخييلية كما صرح به فى المجاز العقلى حيث قال ان قرينة المكنى عنها اما امر مقدر
وهمى كالاظفار فى اظفار المنية ونطقت فى نطقت الحال او امر محقق كالانبات فى قولك انبت الربيع
البقل والهزم فى هزم الامير الجند قلت هذا يصلح ابطالا لكلام المصنف لا ترجيحا لكلام السكاكى لانه
قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمى كالاظفار فيجب ان يقدر امر وهمى شبيه بالنطق كما ذكره
فى الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية نعم يستفاد من كلامه انه يمكن رد التركيب المشتمل
على التبعية الى التركيب المشتمل على المكنى عنها اذا اعتبر فى المكنى عنها والتخييلية تفسير المصنف
مثلا فى نطقت الحال بكذا يجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات النطق لها استعارة
تخييلية ويكون نطقت حقيقة مستعملة فى المعنى الاصلى كما هو مذهبه فى الاظفار فلا يلزم
القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف ايضا لما مر من ان التخييلية عندهم
حقيقة كيد الشمال واظفار المنية فصل فى شرايط حسن الاستعارة حسن كل من الاستعارة
التحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه
شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق فى باب
التشبيه وذلك لان مبناهما على التشبيه فيتبعانه فى الحسن والقبح وان لا تشم رائحته
لفظا اى وبان لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا
بان نحو رايت اسدا فى الشجاعة تشبيه لا استعارة وذلك لان اشمامهما رائحة التشبيه من
جهة اللفظ يبطل الغرض من الاستعارة اعنى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به والحاقه
به لما فى التشبيه من الدلالة على كون المشبه به اقوى فى وجه الشبه بدليل قول الشاعر ظلمناك
فى تشبيه صدغيك بالمسك فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكى ومن زعم ان من شرايط حسن
كل منهما ان يكون مطلقة غير معقبة بصفة او تفريع كلام ملايم لاحد الطرفين فقد اخطا لان
المرشحة من احسن انواع الاستعارة نعم المجردة ناقصة الحسن بالنسبة الى المرشحة كما مر ولذلك
اى ولان شرط حسنه ان لا يشم رائحة التشبيه لفظا يوصى ان يكون الشبه اى ما به المشابهة بين
الطرفين جليا بنفسه او بسبب عرف او اصطلاح خاص لئلا يصير كل منهما الغازا اى تعمية

فى المراد يقال الغز فى كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز وجمع الغاز مثل رطب وارطاب يعنى يصير
الغازا اذا روعى شرايط حسن الاستعارة واما اذا لم تراع كما لو شم رائحة التشبيه فلا يصير
الغازا لكن يفوت الحسن كما لو قيل فى التحقيقية رايت اسدا واريد انسانا ابخر وفى التمثيل
رايت ابلا مائة لاتجد فيها راحلة واريد الناس من قوله عليه السلام كابل مائة لاتجد فيها راحلة
وفى الفائق تجدون الناس كالابل المائة ليست فيها راحلة الراحلة البعير الذى يرحله الرجل جملا كان
او ناقة يريد ان المرضى المنتخب فى عزة وجوده كالنجيبة التى لا توجد فى كثير من الابل والكاف
مفعول ثان لتجدون وليست مع مافى حيزها فى محل النصب على الحال كانه قيل كالابل المائة غير موجود
فيها راحلة او هى جملة مستانفة وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا اى كل ما يتاتى فيه الاستعارة
التحقيقية او التمثيل يتاتى فيه التشبيه وليس كل ما يتاتى فيه التشبيه يتاتى فيه الاستعارة
التحقيقية او التمثيل لجواز ان يكون وجه الشبه خفيا فيصير تعمية والغازا وتكليفا بالايطاء كما مر
المذكورين ويتصل به اى بما ذكر من انه اذا خفى الشبه بين الطرفين لايحسن الاستعارة ويتعين التشبيه
انه اذا قوى الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه و
تعينت الاستعارة لئلا يصير كتشبيه الشئ بنفسه فاذا فهمت مسئلة تقول حصل فى قلبى نور
ولا تقول كان فى قلبى نورا وكذا اذا وقعت فى شبهة تقول وقعت فى ظلمة ولا تقول كانى فى ظلمة
والاستعارة المكنى عنها كالتحقيقية فى ان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر
والاستعارة التخييلية حسنها بحسب حسن المكنى عنها لانها لاتكون الا تابعة للمكنى عنها عند المصنف
وليس لها فى نفسها تشبيه لانها حقيقة كما مر فحسنها تابع لحسن متبوعها واما صاحب المفتاح فلما لم يقل
بوجوب كونها تابعة للمكنى عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكنى عنها متى كانت تابعة لها وقلما تحسن
الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجن ماء الملام ولقائل ان يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة
مصرحة مبنية على التشبيه فلم لم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه ايضا كما ذكر فى التحقيقية
والمكنى عنها فصل اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلى كذلك توصف
به ايضا لنقلها عن اعرابها الاصلى الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الكلمة
وهذا ظاهر فى الحذف كالنصب فى القرية والرفع فى ربك لانه قد نقل عن محله اعنى المضاف واما فى
المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك لا انتقال فيه وقد صرح بان الجر فى ليس كمثله مجاز والمقصود فى فن
البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه قد حاول التنبيه على الثانى اقتداء بالسلف واحتذاء بانهم
التامع من الزلق عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم
اعرابها الظاهر ان اضافة الحكم الى الاعراب للبيان وبه يشعر لفظ المفتاح اى تغير اعرابها من نوع
الى آخر بحذف لفظ او زيادة لفظ فالاول كقوله تعالى وجاء ربك واسئل القرية والثانى مثل قوله
ليس كمثله شئ اى جاء امر ربك لاستحالة مجئ الرب واسئل اهل القرية للقطع بان المقصود سؤال
اهل القرية وان كان الله قادرا على انطاق الجدران ايضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف فى مثل
لامر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع فى غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل مر بقرية قد

قد خربت وباد اهلها فاراد ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا او لنفسه متعظا ومعتبرا اسئل
القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك و
جنى ثمارك فالحكم الاصلى لربك والقرية هو الجر وقد تغير فى الاول الى الرفع وفى الثانى الى
النصب بسبب حذف المضاف وليس كمثله شئ فالحكم الاصلى لمثله هو النصب لانه خبر ليس
وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود نفى ان يكون شئ مثله تعالى لا نفى
ان يكون شئ مثل مثله والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية و
فيه وجهان احدهما انه نفى للشئ بنفى لازمه لان نفى اللازم مستلزم لنفى الملزوم كما
يقال ليس لاخى زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لابد لاخى زيد من اخ هو زيد
فنفيت هذا اللازم والمراد نفى ملزومه اى ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ
اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفى مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل
مثله اذ التقدير انه موجود والثانى ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل
فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم
اذا نفوه عما يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته
وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه فح لا فرق بين قوله ليس كالله شئ وقوله ليس كمثله
شئ الا ما تعطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد وهو نفى
المماثلة عن ذاته ونحوه قوله تعالى بل يداه مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير تصور
يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة عن الجواد لا يقصدون شيئا آخر حتى انهم استعملوها
فيمن لا يد له ولذلك يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له قال صاحب المفتاح ورأيى فى
هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما فى التعدى عن الاصل الى غير ذلك
الاصل لا ان يعد مجازا ولهذا لم اذكر الحذف شاملا له لكن العهدة فى ذلك على السلف وفيه
نظر لانه ان اراد بعده عن المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له فى ذلك سواء كان
على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوى المقابل
للحقيقة المفسر بتفسير يتناوله وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف مع وجوب كون المجاز
مستعملا فى غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم فى تعريفاته كما فى التعريف الذى نقله السكاكى
عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له فى وضع واضع لملاحظة بين الثانى والاول
فظاهر انه لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه مستعمل فى معناه الاصلى والا لدخل فى
تعريف السكاكى ايضا واما تقسيمهم المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليهما كما
يقال المستثنى متصل ومنقطع فلا نعرف للسكاكى ههنا رايا ينفرد به والله اعلم الكناية
فى اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وهى فى الاصطلاح
تطلق على معنيين احدهما المعنى المصدرى الذى هو فعل المتكلم اعنى ذكر اللازم وارادة الملزوم
مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثانى نفس اللفظ وهو الذى اشار

اليه المصنف بقوله الكناية اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه اى ارادة ذلك المعنى
مع لازمه كلفظ طويل النجاد المراد به لازم معناه اعنى طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة
طول النجاد ايضا فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقى للفظ مع ارادة لازمه
كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقى مثلا
لا يجوز فى قولنا رايت اسدا فى الحمام ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه يلزم ان يكون فى المجاز قرينة
مانعة عن ارادة المعنى الحقيقى فلو انتفى هذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى
قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند الشئ معاند لذلك الشئ
والا لزم صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف المذكور ان
المراد فى الكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة لا واجبة وبهذا يشعر قوله فى المفتاح ان الكناية
لا تنافى ارادة الحقيقة فلا يمتنع فى قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول نجاده مع ارادة طول
قامته وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقى وان كانت جائزة للقطع بصحة
قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن
له كلب ولا فصيل وفى موضع آخر من المفتاح تصريح بان المراد فى الكناية هو المعنى ولازمه جميعا
لانه قال المراد بالكلمة المستعملة اما معناها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها
والاول الحقيقة والثانى المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية تشتركان فى كونهما حقيقتين
وتفترقان فى التصريح وعدم التصريح وبهذا يشعر قول المصنف انها تخالف المجاز من جهة ارادة
المعنى مع ارادة لازمه وان كان مشيرا الى ان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى تبع كما يفهم
من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه فوجه التوفيق
بين كلامى المصنف انه معنى قوله من جهة ارادة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق
من التعريف واما قوله فى الايضاح والفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه اى من جهة ارادة
المعنى مع جواز ارادة لازمه فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عنى باللفظ وهو لازم المعنى
الموضوع له وبلازم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه وفرق اى فرق السكاكى وغيره
بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها اى فى الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال
من طول النجاد الذى هو لازم لطول القامة اليه وفيه اى فى المجاز من الملزوم الى اللازم
كالانتقال من الغيث الذى هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذى هو ملزوم
الشجاع الى الشجاع ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى
الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص
بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما فان قيل يجوز ان يدل عليه بواسطة
انضمام القرينة قلنا ح لا يبقى اعم ولو سلم فلا نجوز ان يكون المجاز ايضا كذلك وحينئذ
اى اذا كان اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم كما فى المجاز فلا يتحقق الفرق
والسكاكى ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه لانه قال مبنى

مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا يتوقف على مساواة اللازم للملزوم وح يكونان
متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم ح بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم فان قيل
مراده ان اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز او شرط لها دونه قلنا لا نم ذلك
وما الدليل عليه بل الجواب ان مراده باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد
التابع لطول القامة ولهذا جوز كون اللازم اخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية
ان تذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس
وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث فى النبت واستعمال النبت فى الغيث
وهى اى الكناية ثلثة اقسام الاولى اى القسم الاولى والتانيث باعتبار كونه عبارة عن الكناية
يعنى الاولى من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فمنها اى من الاولى ما هى معنى واحد و
هو ان يتفق فى صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فيذكر تلك الصفة ليتوصل
بها الى ذلك الموصوف كقوله الضاربين بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع الاضغان الخذم القاطع
والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب ومنها ما هى مجموع معان وهو
ان يؤخذ صفة فتضم الى لازم آخر وآخر لتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا
كناية عن الانسان حى مستوى القامة عريض الاظفار بادى البشرة ويسمى هذا خاصة مركبة
وشرطهما اى شرط هاتين الكنايتين الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل الانتقال من العام الى الخاص و
جعل السكاكى الاولى اعنى ما هى معنى واحد قريبة والثانية اعنى ما هى مجموع معان بعيدة وقال
المصنف فيه نظر ولعل وجه النظر انه فسر القريبة فى القسم الثانى بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة
بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التى هى معنى واحد والتى هى مجموع معان كلاهما
خالية عن الواسطة لظهور ان ليس الانتقال من حى مستوى القامة عريض الاظفار الى شئ ثم منه
الى الانسان فالجواب ان القرب ههنا باعتبار آخر وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن
ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما وتكلف فى التساوى والاختصاص والبعد بخلاف ذلك الثانية من اقسام
الثانية الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو
ذلك وهى ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من الكناية الى المطلوب بواسطة فقريبة
والقريبة قسمان واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده و
طويل النجاد ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين اعنى قولنا طويل نجاده وقولنا طويل النجاد بقوله
والاولى كناية ساذجة لا يشوبها شئ من التصريح وفى الثانية تصريح ما لتضمن الصفة
الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح
ثبوت الطول له والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدان
طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر
وفى الاضافة تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث
وتثنى وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير المسبب

مع انها فى المعنى عبارة عن السّبب اعنى المضاف اليه لكونها جارية على المسبّب فى اللفظ خبرا او حالا
او نعتا وفى المعنى دالّة على صفة له فى نفسه سواء كانت هى الصّفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه
فانه يتصف بالحسن بحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اى شيخ وكثير الاخوان
اى متقوٍّ بهم بخلاف نحو زيد احمر فرسه واسود ثوبه فانه يقبح فيه الاضافة وكذا القبح هند
قائمة الغلام فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها كناية مشوبة بالتصريح
وهلا كانت تصريحا كما ان قوله تع حتى يتبيّن لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ونحو ذلك
مما يشتمل على اشارة الى ذكر احد الطرفين جعل تشبيها لا استعارة مشوبة بالتشبيه قلت القطع
بانها فى المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير العائد الى المسبّب انما هو لمجرّد امر لفظى وهو
امتناع خلوّ الصّفة عن معمول مرفوع بها وخفية على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال
منها على تأمّل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا وعظم الرأس
بالافراط مما يستدلّ به على بلاهة الرّجل وهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن فى الانتقال منه الى
البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد وليس ينتقل منه الى امر آخر ومن ذلك الامر الى المقصود
بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن لا فى بادى النظر وبهذا يمتاز عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح
قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعنى قولنا عريض القفا قال المص
وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى الابله و
الجواب عنه انه لا امتناع فى ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة بالنسبة
الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطلوب بواسطة فنبّه صاحب المفتاح
على ان المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود المصرّح وقد يكون ما هو كناية عنه هذا
ان لم يكن الانتقال بواسطة وان كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بها بواسطة فبعيدة كقولهم
كثير الرّماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرّماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدور
منها اى من كثرة الاحراق وكذا كل ضمير فى منها عائد الى الكثرة التى قبله الى كثرة الطبائخ ومنها الى
كثرة الأكلة جمع آكل ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف ومنها الى المقصود وهو المضياف
وبحسب قلّة الوسائط وكثرتها تختلف الدّلالة على المقصود وضوحا وخفاء وعليك بتتبّع الامثلة
فانها اكثر من ان تحصى الثالثة من اقسام الكناية المطلوب بها نسبة اى اثبات امر لامر
ونفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصّفة بالموصوف و
لم يرد بالتخصيص الحصر اذ لا وجه له ههنا كقوله اى قول زياد الاعجم ان السّماحة والمروّة اى
كمال الرجولية والندى فى قبّة ضربت على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج
بهذه الصّفات اى ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر اولا وترك التصريح باختصاصه بها بان
يقول انه مختص بها ونحوه جر ومعطوف على ان يقول اى او بمثل القول او منصوب معطوف
على مفعول ان يقول اى او ان يقول نحو قولنا انه مختص بها من العبارات الدالّة على هذا
المعنى كالاضافة ومعناها والاسناد ومعناه مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج او السّماحة لابن

لابن الحشرج او سمح ابن الحشرج او حصل السّماحة له او ابن الحشرج سمح كما ان اختصاص الصّفة
بالموصوف مصرّح به فى امثلة القسم الثانى باعتبار اضافته او اسناده الى الموصوف او ضمير
الاول اى طول القامة المكنى عنه بطويل النجاد مضاف الى ضميره فى قولنا طويل نجاده ومسند الى
ضميره فى قولنا طويل النجاد وكذا فى كثير الرّماد وغيره كذا فى المفتاح وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص
ههنا هو الحصر فترك التصريح باختصاصه بها الى الكناية بان جعلها اى جعل تلك الصّفات فى
قبة تنبيها على ان محلّها ذو قبة وهى تكون فوق الخيمة تتخذها الرؤساء مضروبة عليه اى على ابن
الحشرج وانما احتاج الى هذا لوجود ذوى قباب فى الدنيا كثيرين فافاد اثبات الصّفات المذكورة له
لانه اذا اثبت الامر فى مكان الرّجل وحيّزه فقد اثبت له ونحوه اى نحو قول زياد فى كون الكناية لنسبة
الصفة الى الموصوف بان تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه
حيث لم يصرّح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه وفى هذا اشارة
الى دفع ما يتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثانى اعنى نحو طويل
نجاده بناء على ان اضافة البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان
اسناد طويل الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وهو قائم مقام طول القامة فاذا صرّح باضافة
النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا باثبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة غير صريح و
ليس فى قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للثوبين فضلا عن التصريح بذلك حتى يكون
التصريح باضافة الثوبين الى الضمير تصريحا باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير وامثلة هذا القسم
ايضا اكثر من ان تحصى فان قلت ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة
معا كما فى قولنا يكثر الرّماد فى ساحة عمرو كناية عن نسبة المضيافية اليه قلت ليس هذا كناية
واحدة بل كنايتان احدهما المطلوب بها نفس الصّفة وهى كثرة الرّماد والثانية المطلوب بها نسبة
المضيافية اليه وهو جعلها فى ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف فى هذين القسمين اعنى الثانى
والثالث قد يكون مذكورا كما مرّ وقد يكون غير مذكور كما يقال فى عرض من يؤذى المسلمين
المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فانه كناية عن نفى صفة الاسلام عن المؤذى وهو غير
مذكور فى الكلام وكما تقول فى عرض من شرب الخمر ويعتقد حلّها وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد
حل الخمر وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له مع انه قد كنى عن الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر و
لا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصّفة مع التصريح بالنسبة
لان التصريح باثبات الصّفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال فاذا كان
الموصوف غير مذكور كان القسم الثانى مستلزما للثالث من غير عكس فافهم وعرض الشئ
بالضم ناحيته من اى وجه جئته يقال نظرت اليه عن عُرض وعُرض اى من جانب و
ناحية قال السكاكى الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة وذكر فى
شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام
الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر والمناسب للعرضية التعريض اى الكناية اذا كانت عرضية

لان اسناد الطويل الى النجاد وايضا الصفة ههنا وهى المجد مصرح بها وفى القسم الثانى اعنى طويل نجاده مكنى عنها والتحقيق انه لو صرح بثبوت المجد لثوبيه ايضا كان كناية عن النسبة لا عن الصفة فليتامل قاسم

بل كنايتان او واذا قيل يكثر الرماد فى ساحة العالم والزاهد زيد فيها على اشتهاره بالعلم واختصاصه فى الخدمة كان هناك ثلث كنايات احديها عن الصفة والثانية عن نسبتها الى الموصوف كما ذكر والثالثة الى الموصوف اعنى زيدا سيد

مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض يقال عرضت
لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه وكانك اشرت به الى جانب وتريد جانبا اخر و
منه المعاريض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء وقال صاحب الكشاف الكناية ان تذكر
الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا وتدل به على شيء لم تذكره كما يقول
المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى
التلويح لانه يلوح منه ما تريده وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز
حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب والتعريض هو
اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص
باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له
حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه ولغيرها اي والمناسب
لغير العرضية ان كثرت الوسائط بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول
بط الفصيل التلويح لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط
مع خفاء في اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة الرمز لان الرمز ان تشير الى قريب منك
على سبيل الخفية لان الاشارة بالشفة والحاجب والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط
بلا خفاء كما في قوله او ما رايت المجد القى رحله في آل طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة ثم
قال السكاكي والتعريض قد يكون مجازا كقولك آذيتني فستعرف وانت تريد انسانا
مع المخاطب دونه اي لا تريد المخاطب وان اردتهما اي المخاطب وانسانا آخر معه جميعا
كان كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا والمجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي
ولا بد فيهما اي في الصورتين من قرينة دالة على ان المراد في الصورة الاولى هو الانسان
الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وههنا
بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون مجازا وقد يكون كناية
بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة
معناه ان عبارة التعريض قد تكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه
المجاز من جهة استعمال تا الخطاب فيما هي غير موضوعة له وليس بمجاز اذ لا يتصور
فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد تكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية
فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا فيه غير الموضوع له
وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الآخر وفيه نظر
لان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل امر لا يقبله عقل لانه يؤدي الى ان يكون كلام
دال على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل
الحق ان الاول مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه
ان قولنا آذيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم

ملزوم

ويلزم منه التهديد الى كل من صدر منه الايذاء فان استعملته واردت به تهديد المخاطب وغيره
من المؤذين كان كناية وان اردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء بعلاقة اشتراكه
للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا والله اعلم فصل اطبق
البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم
فهو كدعوى الشيء ببينة فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم
من اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال في بيان اللزوم في سائر انواع المجاز واطبقوا ايضا
على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز
ابلغ من الحقيقة وانما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكني عنها
ليستا من انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية
ابلغ ان واحدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تاكيدا
لاثبات المعنى لا يفيده خلافه فليست مزية قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا هو والاسد
سواء في الشجاعة ان الاول افاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة
هي ان الاول افاد تاكيدا لاثبات تلك المساواة له لم يفده الثاني وليست فضيلة قولنا كثير
الرماد على قولنا كثير القرى ان الاول افاد زيادة لقراه لم يفدها الثاني بل هي ان الاول افاد تاكيدا
لاثبات كثرة القرى له لم يفده الثاني واعترض المصنف بان الاستعارة اصلها التشبيه والاصل
في وجه الشبه ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه واظهر فقولنا رايت اسدا يفيد للمرء
شجاعة اتم مما يفيدها قولنا رايت رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد والثاني
يفيده شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيد
زيادة في نفس المعنى لا يفيده خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس
هو ذلك وليس المراد ان ذلك ليس بسبب في شيء من الصور فهذا يتحقق في قولنا رايت
اسدا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا مساويا للاسد
وزائدا عليه في الشجاعة ولا يتحقق في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من
المصنف بل معنى كلام الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل له في الواقع زيادة
في المعنى مثلا اذا قلنا رايت اسدا فهو لا يوجب ان يحصل لزيد في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها
قولنا رايت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع
انا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي وقد بينا ذلك في بحث الاسناد
الخبري والدليل على ما ذكرنا انه قال فان قيل مزية قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا مساويا
للاسد في الشجاعة ان المساواة في الاول تعلم من طريق المعنى وفي الثاني من اللفظ قلنا لا يتغير حال
المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى آخر ولا يتغير معنى كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد فهكذا لا يتغير
معنى مساواة الاسد بان يدل عليه بان يجعله ... وهذا صريح في ان مراده ما ذكرنا لكن المصنف كثيرا ما يغلط في استنباط
المعاني من عبارات الشيخ لافتقارها الى تامل وافر والله اعلم هذا آخر الكلام في علم البيان والله المشكور على نواله وهو

ط
المسؤول لاتمام القسم الثالث بالنبي وآله

الفن الثالث علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اى يتصور معانيها
ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة فى صدر
الكتاب فى قوله وتتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اى مطابقة الكلام
لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة اى بالخلو عن التعقيد المعنوى للتنبيه على ان هذه الوجوه انما
تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا كان كتعليق الدرر على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق
بالمصدر اعنى تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين مفهومها الاعم الشامل للمطابقة
لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا فى البلاغة او غير
داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما يكون داخلا فى البلاغة مما يبين
فى علم المعانى والبيان واللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيها حينئذ بعض ما ليس من المحسنات التابعة
لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع وهى اى وجوه تحسين الكلام ضربان
معنوى اى راجع الى تحسين المعنى حسب العراقة والاصالة وان كان بعضها لا يخلو عن تحسين ما للفظ
ولفظى راجع الى اللفظ كذلك وبدا بالمعنوى لان المقصود الاصلى والغرض الاولى هو المعانى
والالفاظ توابع وقوالب لها فقال اما المعنوى فالمذكور منه فى الكتاب تسعة وعشرون
فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهى الجمع بين متضادين
اى معنيين متقابلين فى الجملة يعنى ليس المراد بالمتضادين ههنا الامرين الوجوديين المتواردين
على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل
وتناف فى الجملة وفى بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد
او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف او ما يشبه شيئا من
ذلك على ما يجىء من الامثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع من انواع الكلمة اسمين نحو و
تحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيى ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها
ما اكتسبت فان فى اللام معنى الانتفاع وفى على معنى التضرر اى لها ما كسبت من خير وعليها
ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب
والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه الاعتمال والشر تشتهيه النفس وتنجذب اليه فكانت
اجد فى تحصيله واعمل او من نوعين عطف على قوله من نوع والقسمة تقتضى ان يكون هذا
ثلثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط نحو او من
كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء مما يتقابلان فى الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثانى
بالفعل وهو اى الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلى
مصدر واحد احدهما مثبت والاخر منفى او احدهما امر والاخر نهى فالاول نحو قوله تعالى
ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثانى نحو لا تخشوا الناس و
اخشونى ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض زينها وفسره بان تذكر
فى معنى من المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان ما فوق الواحد

الواحد ولما كان هذا داخلا فى تفسير الطباق لما بين اللونين من التقابل صرح المصنف بانه من
اقسام الطباق وليس قسما من المعنوى برأسه فتدبيج الكناية نحو قوله اى قول ابى تمام
فى مرثية ابى نهشل محمد بن حميد حين استشهد تردى ثياب الموت حمرا فما اتى لها اى لتلك
الثياب الليل الا وهى من سندس خضر اى ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض
يوم قتله ولم يدخل فى ليلته الا وقد صارت الثياب خضرا من ثياب الجنة فقد ذكر لونين
الحمرة والخضرة والقصد من الاول الكناية عن القتل ومن الثانى الكناية عن دخول الجنة
وما فى هذا البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح الى حيث يستغنى عن البيان ولا ينفيه الا
من لا يعرف معنى الكناية واما تدبيج التورية فكقول الحريرى فمذ اغبر العيش الاخضر وازور
المحبوب الاصفر اسود يومى الابيض وابيض فودى الاسود حتى رثى لى العدو الازرق فيا حبذا
الموت الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذى له صفرة والبعيد هو الذهب
وهو المراد ههنا فيكون تورية ويلحق به اى بالطباق شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق
احدهما بما يقابل الاخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم نحو اشداء على الكفار رحماء بينهم فان
الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذى هو ضد الشدة ونحو قوله تع
ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل و
ان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله تع اغرقوا
فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق والثانى الجمع بين معنيين غير
متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان نحو قوله اى قول دعبل لا تعجبى يا سلم من
رجل يعنى نفسه ضحك المشيب برأسه اى ظهر ظهورا تاما فبكى ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء
وظهور المشيب لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذى يكون معناه الحقيقى مضادا لمعنى
البكاء ويسمى الثانى ايهام التضاد لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد
حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان بالتضاد نظرا الى الظاهر والحمل على الحقيقة ودخل فيه اى فى
الطباق بالتفسير الذى سبق ما يختص باسم المقابلة التى جعلها السكاكى وغيره قسما برأسه
من المحسنات المعنوية وهى ان يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر اى بمعان متوافقة ثم بما يقابل
ذلك اى ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعانى المتوافقة على الترتيب فيدخل فى الطباق
لانه جمع بين معنيين متقابلين فى الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل لا ان يكونا متناسبين
ومتماثلين فان ذلك غير مشروط كما يجىء من الامثلة ثم تخصيص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد
الذى وقع عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلثة بالثلثة والاربعة بالاربعة
الى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو قوله تع فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اتى بالضحك و
القلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما ومقابلة الثلثة بالثلثة نحو قوله اى قول ابى
دلامة ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل قابل الحسن والدين
والغنى بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى

وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى
ولما كان التقابل في الجميع ظاهرا الا مقابلة الاتقاء والاستغناء بينه بقوله المراد باستغنى انه
زهد فيما عند الله تع كانه مستغن عنه اى عما عند الله تع فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا
عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء مستلزما العدم الاتقاء المقابل للاتقاء ففي هذا المثال
تنبيه على ان المقابلة قد تتركب من الطباق وقد تتركب مما هو ملحق بالطباق لما مر من ان مثل
مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة وزاد السكاكي
في تعريف المقابلة قيدا آخر حيث قال هي ان تجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما واذا
شرط ههنا اى فيما بين المتوافقين او المتوافقات امر شرط ثمة اى فيما بين الضدين او الاضداد ضده
اى ضد ذلك الامر كهاتين الآيتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق
جعل ضده اى ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا بين
اضدادها اى تلك المذكورات وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون بيت ابى
دلامة من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده
ومنه اى من المعنوى مراعاة النظير وسمى التناسب والتوفيق والايتلاف والتلفيق ايضا وهي
جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا
القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين الامرين نحو الشمس والقمر بحسبان وقد يكون
بالجمع بين ثلثة امور نحو قوله اى قول البحترى في صفة الابل كالقسى المعطفات اى المنحنيات
من عطف العود وعطفه حناه بل الاسهم مبرية اى منحوتة من براه نحته بل الاوتار جمع بين
القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم للمهلبى الوزير انت ايها الوزير اسمعيلى
الوعد شعيبى التوفيق يوسفى العفو محمدى الخلق وقد يكون بين اكثر كقول ابن رشيق اصح و
اقوى ما سمعناه في الندى من الخبر المأثور منذ قديم احاديث ترويها السيول عن الحيا عن البحر
عن كف الامير تميم فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث
والرواية وكذا ناسب ايضا بين السيل والحيا والبحر وكف تميم مع ما في البيت الثاني من صحة
الترتيب في العنعنة اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في سند الاحاديث فان السيول
اصلها المطر والمطر اصله البحر على ما يقال والبحر اصله كف الممدوح على ادعاء الشاعر ومنها
اى ومن مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب
ابتداءه في المعنى والتناسب قد يكون ظاهرا نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار
وهو اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك للابصار والخبير يناسب كونه
مدركا للاشياء لان المدرك للشيء يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تع ان تعذبهم
فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة
الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التامل ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق
العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه وهو العزيز اى الغالب من عز يعز اذا غلبه

مراعاة النظير

ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء
في محله اى ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته
ويلحق بها اى بمراعاة النظير ان تجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان
وان لم يكونا مقصودين ههنا نحو والشمس والقمر بحسبان والنجم اى النبات الذى ينجم اى يظهر من
الارض لا ساق له كالبقول والشجر الذى له ساق يسجدان ينقادان لله تع فيما خلقا له فالنجم
بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما و
لهذا يسمى ايهام التناسب كما مر في ايهام التضاد ومن ايهام التناسب بيت السقط وحرف
كنون تحت راء ولم يكن بدال يؤم الرسم غيره النقط الحرف الناقة المهزولة وهي مجرورة معطوفة
على الرهط في البيت السابق تجل عن الرهط الاماثى غادة والنون هو المعروف من حروف المعجم
شبه به الناقة في الدقة والانحناء وليس المراد بها الحوت على ما وهم وراء اسم فاعل من
رأيته اذا اصبت رئته وكذلك دال اسم فاعل من دلاء الركائب اذا رفق بسوقها واراد
بالنقط ما تقاطر على الرسوم من المطر وقوله يؤم الرسم صفة راء والمعنى تجل هذه الجنيبة عن
ان تركب من النوق ما هي في الضمر والانحناء كالنون يركبها الاعرابى لزيارة الاطلال فيضرب
رئتها اذ لا حراك بها من شدة الهزال بريدان مراكب هذه الجنيبة سمان ذوات اسنمة
ففي ذكر الحرف والنون والراء والدال والنقط ايهام ان المراد بها معانيها المتناسبة واما
ما يسميه بعضهم بالتفويف من قولهم برد مفوف للذى على لون وفيه خطوط بيض على الطول
وهو ان يؤتى في الكلام بمعان متلائمة وجمل مستوية المقادير او متقاربة المقادير كقول من
يصف سحابا تسربل وشيا من خز وتطرزت مطارفها طرزا من البرق كالتبر فوشى بلا رقم
ونقش بلا يد ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر تسربل اى لبس السربال والوشى ثوب منقوش
والخز جمع خز وتطرزت اى اتخذت الطراز والمطارف جمع مطرف وهو رداء من خز
مربع له اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب وكقول ديك الجن احل وامرر وضر و
انفع ولن واخشن ورش وابر وانتدب للمعالى اى كن حلوا للاولياء مرا على الاعداء ضارا
للمخالف نافعا للموافق لينا لمن يلاين خشنا لمن يخاشن ورش اى اصلح حال من يختل حاله وابر
من برى القلم نحته اى افسد حال المفسدين وانتدب اى اجب للمعالى واجبها يقال ندبه
لامر فانتدب اى دعاه له فاجاب فالاول داخل في مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور
المتناسبة والثاني داخل في الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة ومنه اى من المعنوى
الارصاد وهو نصب الرقيب في الطريق من رصدته رقبته والرصيد السبع الذى يرصد
للوثب والرصد القوم يرصدون كالحرس يستوى فيه الواحد والجمع والمؤنث وسميه
بعضهم التسهيم وبرد مسهم فيه خطوط مستوية وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة وهي
في النثر بمنزلة البيت من الشعر مثلا قوله هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة ويقرع
الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى وهي في الاصل حلى يصاغ على شكل فقرة الظهر او من البيت

ارصاد

مايدل عليه اى على العجز وهو اخر كلمة من البيت او الفقرة اذا عرف الروى الظرف متعلق بيدل
اى انما يجب فهم العجز فى الارصاد بالنسبة الى من يعرف الروى وهو الحرف الذى يبنى عليه اواخر
الابيات او الفقر ويجب تكراره فى كل منها فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف فيه العجز لعدم
معرفة حرف الروى كقوله تع وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من
ربك لقضى بينهم فيما هم فيه يختلفون فانه لو لم يعرف ان حرف الروى هو النون لربما توهم
ان العجز ههنا فيما فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه وكقوله احلت دمى من غير جرم وحرمت
بلا سبب يوم اللقاء كلامى فليس الذى حللته بمحلل وليس الذى حرمته بحرام فانه لو لم يعرف
ان القافية مثل سلام وكلام لربما توهم ان العجز بمحرم فالارصاد فى الفقرة نحو قوله تع وما كان الله
ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفى البيت نحو قوله اى قول عمرو بن معدى كرب اذا لم تستطع
شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه اى من المعنوى المشاكلة وهو ذكر الشئ بلفظ غيره
لوقوعه فى صحبته اى لوقوع ذلك الشئ فى صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اى وقوعا محققا
او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه من غير
روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم لا من اقترح الشئ ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لانه
فانه غير مناسب على ما لا يخفى نجد مجزوم على انه جواب الامر من الاجادة وهو تحسين الشئ
لك طبخه قلت اطبخوا لى جبة وقميصا اى خيطوا ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها فى صحبة
طبخ الطعام ونحوه تعلم ما فى نفسى ولا اعلم ما فى نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله تع و
الثانى وهو ما يكون وقوعه فى صحبة الغير تقديرا نحو قوله تع قولوا امنا بالله وما انزل الينا
الى قوله صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون وهو اى قوله صبغة
الله مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهى الحالة التى يقع عليها الصبغ مؤكد
لامنا بالله اى تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس فيكون امنا مشتملا على تطهير الله لنفوس
المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله امنا بالله فكون
قوله لان الايمان تعليل لكونه مؤكدا لامنا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله
فى صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله والاصل فيه اى فى هذا المعنى وهو ذكر التطهير
بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم فى ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه
اى الغمس فى ذلك الماء تطهير لهم فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الان صار نصرانيا
حقا فامر المسلمون بان يقولوا لهم قولوا امنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل
صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب فى قولوا امنا بالله للكافرين
واما اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة
ولم يصبغ صبغتكم ايها النصارى فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه
فى صحبة صبغة النصارى تقديرا بهذه القرينة الحالية التى هى سبب النزول من غمس
النصارى اولادهم فى الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول لمن يغرس الاشجار

صبغة النصارى

الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع الى الكرام ويحسن اليهم فتعبر عن الاصطناع بلفظ
الغرس للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن له ذكر فى المقال ومنه اى من المعنوى المزاوجة وهى ان
تزاوج اى توقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر كما فى قولهم جبل بين العير والنزوان
بين معنيين فى الشرط والجزاء اى يجعل معنيان واقعان فى الشرط والجزاء مزدوجين فى ان يرتب
على كل منهما معنى رتب على الاخر كقوله اى قول البحترى اذا ما نهى الناهى ومنعنى عن حبها فلج بى الهوى
ولزمنى اصاخت الى الواشى اى استمعت الى النمام الذى يشى حديثه ويزينه وصدقته فيما افترى
على فلج بها الهجر زاوج بين نهى الناهى واصاختها الى الواشى الواقعين فى الشرط والجزاء فى ان رتب عليهما
لجاج شئ ومثله قوله ايضا اذا احتربت يوما ففاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها
زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين فى الشرط والجزاء فى ترتب فيضان شئ عليهما ومن تتبع
الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان معناها ما ذكرنا لا ما يسبق الى الوهم من ان معناها ان يجمع بين
معنيين فى الشرط ومعنيين فى الجزاء كما جمع فى الشرط بين نهى الناهى ولجاج الهوى وفى الجزاء بين
اصاختها الى الواشى ولجاج الهجر اذ لا يعرف احد يقول بالمزاوجة فى مثل قولنا اذا جاءنى زيد فسلم
على اجلسته فانعمت عليه ومنه اى من المعنوى العكس والتبديل وهو ان يقدم جزء من الكلام
على جزء اخر ثم يؤخر ذلك المتقدم عن الجزء الاخير والعبارة الصحيحة ما ذكره القوم حيث قالوا هو
ان تقدم فى الكلام جزءا ثم تعكس فتقدم ما اخرت وتؤخر ما قدمت واما ظاهر عبارة المصنف فيصدق
على مثل قوله تع وتخشى الناس والله احق ان تخشيه وقول الشاعر سريع الى ابن العم يلطم وجهه
وليس الى داعى الندى بسريع ولا عكس فيه ويقع العكس على وجوه منها ان يقع بين احد طرفى
جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات فان العكس قد وقع
بين العادات وهو احد طرفى الكلام وبين السادات وهى الذى اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه
بينهما انه قدم العادات على السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات ومنها اى من الوجوه
ان يقع بين متعلقى فعلين فى جملتين نحو يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى فقد وقع العكس
بين الحى والميت بان قدم الحى واخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحى وهما متعلقان لفعلين
فى جملتين ومنها اى من الوجوه ان يقع بين لفظين فى طرفى جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون
لهن قد وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن من هم وهما
لفظان واقعان فى طرفى جملتين ومنها ان يقع بين طرفى الجملة كما قلت طويت باحراز الفنون
ونيلها رداء شبابى والجنون فنون فحين تعاطيت الفنون وحظها تبين لى ان الفنون جنون
ومنه اى من المعنوى الرجوع وهو العود على الكلام السابق بالنقض اى بنقضه وابطاله
لنكتة كقوله اى قول زهير قف بالديار التى لم يعفها القدم بلى وغيرها الارواح والديم
دل الكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه
بانه قد غيرها الرياح والامطار لنكتة وهو اظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهش حتى
كانه اخبر اولا بما لم يتحقق ثم رجع اليه عقله وافاق بعض الافاقة فنقض كلامه السابق قائلا

بى عفاها القدم وغير الارواح والديم ومثله فاف لهذا الدهر لابل لاهله ومنه اى من المعنوى
التورية ويسمى الايهام ايضا وهى ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا
على قرينة خفية وهى ضربان مجردة وهى التورية التى لا تجامع شيئا مما يلايم المعنى القريب نحو الرحمن
على العرش استوى فانه اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شئ مما يلايم
المعنى القريب الذى هو الاستقرار ومرشحة عطف على مجردة وهى التى تجامع شيئا مما يلايم المعنى
القريب المورى به عن المعنى البعيد المراد اما بلفظ قبله نحو والسماء بنيناها بايد فانه اراد
معناها البعيد اعنى القدرة وقد قرن بها ما يلايم المعنى القريب اعنى الجارحة المخصوصة وهو
بنيناها او بلفظ بعده كقول القاضى ابى الفضل عياض يصف ربيعا باردا والغزالة من طول
المدى خرفت فما تفرق بين الجدى والحمل يعنى كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة
قليلة العقل فنزلت فى برج الجدى فى اوان الحلول ببرج الحمل اراد بالغزالة معناها البعيد
اعنى الشمس وقد قرن بها ما يلايم المعنى القريب الذى ليس بمراد اعنى الرشا حيث ذكر الخرا فة
وكذا ذكر الجدى والحمل وقد يكون كل من التوريتين ترشيحا للاخرى كبيت السقط اذا
صدق الجد افترى العم للفتى مكارم لا تخفى وان كذب الخال اراد بالجد الحظ وبالعم الجماعة
من الناس وبالخال المخيلة فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف فى قوله تع الرحمن على العرش
استوى انه تخييل لانه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يرادف الملك جعلوه
كناية عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى الحقيقى صار مجازا كقوله تع وقالت اليهود يد الله
مغلولة اى هو بخيل بل يداه مبسوطتان اى هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط
والتفسير بالنعمة والتمحل للتثنية من ضيق العطن والمسافرة من علم البيان مسيرة اعوام
وكذا قوله والسماء بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب
بالايدى الى جهة حقيقة او مجاز بل يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير
ان تتمحل لمفرداته حقيقة او مجاز وقد شدد النكير على من يفسر اليد بالنعمة والايدى بالقدرة
والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ فى دلائل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون
المراد باليمين القدرة فذلك تفسير منهم على الجملة وقصد الى نفى الجارحة بسرعة خوفا على السامع
من خطرات تقع للجهال واهل التشبيه والافضل ذلك من طريق التمثيل قلت قد جرى المصنف
فى جعل الآيتين مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين ومنه اى من
المعنوى الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اى احد المعنيين ثم يراد بضميره
اى بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه الآخر او يراد باحد ضميريه اى ضميرى ذلك اللفظ احدهما
اى احد المعنيين ثم يراد بالآخر اى بالضمير الآخر معناه الآخر فالاول كقوله اذا نزل السماء
بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه من رعيناه
النبت والثانى كقوله اى قول البحترى فسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين جوانحى
وضلوعى اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور فى الساكنيه المكان وبالآخر وهو

وهو المنصوب فى شبوه النار اى اوقدوا بين جوانحى نار الغضا يعنى نار الهوى التى تشبه
نار الغضا ومنه اى من المعنوى اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال
ثم ذكر ما لكل من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه اى يرد ما
لكل من آحاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول وهو ان يكون المتعدد على سبيل التفصيل
ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون الاول من النشر للاول من اللف والثانى
للثانى وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا
من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو
الابتغاء من فضل الله تع على الترتيب واما على غير ترتيبه اى ترتيب اللف وهو ضربان
لانه اما ان يكون الاول من النشر للآخر من اللف والثانى لما قبله وهكذا على الترتيب ويسمى
معكوس الترتيب كقوله اى قول ابن حيوس كيف اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا
وقدا وردفا فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف وهو النقا من الرمل شبه به
الكفل فى العظم والاستدارة او لا يكون كذلك ويسمى مختلط الترتيب كقولك هو شمس و
اسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة والثانى وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو وقالوا
لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فان الضمير فى قالوا لليهود والنصارى فذكر
الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان
ولك ان تجعله قول الفريقين فانه قد لف بين القولين فى قالوا اى قالت اليهود وقالت النصا رى
وهذا معنى قوله فى الايضاح فلف بين القولين فان ما لف بينهما فى هذا الباب هو المتعدد المذكور
اولا على ما صرح به صاحب المفتاح حيث قال هو ان تلف بين الشيئين فى الذكر ثم تتبعهما
كلاما مشتملا على متعلق باحدهما ومتعلق بآخر من غير تعيين اى قالت اليهود لن يدخل الجنة
الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف بين الفريقين
او القولين اجمالا لعدم الالتباس والثقة بان السامع يرد الى كل فريق او كل قول مقوله للعلم
بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده انه انما يدخل الجنة هو لا صاحبه وقالت اليهود ليست
النصارى على شئ وقالت النصارى ليست اليهود على شئ وهذا الضرب لا يتصور فيه
الترتيب وعدمه وههنا نوع آخر من اللف لطيف المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل
ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعده بذكر ذلك المتعدد على الاجمال ملفوظا او مقدرا فيقع النشر بين لفين
احدهما مفصل والآخر مجمل وهذا معنى لطف مسلكه وذلك كما تقول ضربت زيدا واعطيت
عمرا وخرجت من بلد كذا للتاديب والاكرام ومخافة الشر فعلت ذلك وعليه قوله تع فمن شهد
منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد
بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هديكم ولعلكم تشكرون قال صاحب الكشاف
الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هديكم
ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعنى جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص له

براعاة عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله لتكملوا علة الامر بمراعاة العدة
ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون اى ارادة
ان تشكروا علة الترخيص والتيسير وهذا نوع آخر من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدى
الى تبينه الا الا اللفات المحدث من علماء البيان هذا كلامه وعليه اشكال وهو انه جعل من
تفاصيل المعللات امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من العلل راجعا اليه وجعل ولتكبروا
علة ما علم من كيفية القضاء وهو مما لم يذكره فى تفاصيل المعللات فما ذكره فى بيان تطبيق العلل غير
موافق لما ذكره من تقدير الكلام ويمكن التفصى عنه بان يقال ان ذكر امر الشاهد بصوم الشهر فلقه
فى تفصيل المعللات ليس لانه لاستقلال معلل بشيء من العلل المذكورة بل هو توطئة وتمهيد ليفرع
الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه ويشهد بذلك انه لم يقل ومن امر المرخص باعادة
حرف الجر كما قال ومن الترخيص فالحاصل ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد بصوم
الشهر هو الترخيص وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر ليصومها فى ايام اخر وفى هذا دلالة
واضحة على تعليم كيفية القضاء فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلثة احدها امر المرخص له
بمراعاة العدة والثانى تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم
الشهر فجعل كلا من العلل راجعا الى كل واحد من هذه الثلثة وقد يقال ان قوله ولتكملوا
علة الامر بمراعاة العدة شامل لامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة هى الشهر كله فى
الشاهد وعدة ايام الافطار فى المرخص له وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر
باكمال عدة ايام الشهر على انه لا ارتياب فى ان الامر بمراعاة العدة فى قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة
العدة اشارة الى المذكور قبله وهو امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومنه اى من المعنوى
الجمع وهو ان جمع بين متعدد فى حكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله نع المال والبنون
زينة الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر نحو قول ابى العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعدة ان الشباب
والفراغ والجدة اى الاستغناء يقال وجد فى المال وجدا ووُجدا ووِجدا وجدة اى استغنى
مفسدة للمرء اى مفسدة هى ما يدعو صاحبه الى الفساد ومنه اى من المعنوى التفريق وهو
ايقاع تباين بين امرين من نوع فى المدح او غيره كقوله اى قول الوطواط ما نوال الغمام
وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين هى عشرة آلاف درهم ونوال
الغمام قطرة ماء ومنه اى من المعنوى التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين
وبهذا القيد خرج عنه اللف والنشر وقد اهمله السكاكى فيكون التقسيم عنده اعم من اللف
والنشر ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس فى اللف والنشر
اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده عليه فليتأمل
فانه دقيق كقوله اى قول المتلمس ولا يقيم على ضيم اى ظلم يراد به الضمير ويرجع الى المستثنى
منه المقدر العام اى لا يقيم احد على ظلم يراد ذلك الظلم به لاحد الا الاذلان
هذا استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعنى لا يقيم فى الظاهر وان كان فى الحقيقة مسند

مسند الى العام المحذوف عير الحى العير الحمار الوحشى والاهلى وهو المناسب هنا والوتد هذا اى
عير الحى على الخسف اى الذل مربوط برمته هى قطعة حبل بالية وذا اى الوتد يشج اى يدق و
يشق رأسه فلا يرثى اى لا يرق ولا يرحم له احد ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول الربط مع
الخسف والى الثانى الشج على التعيين فان قلت هذا وذا متساويان فى الاشارة الى القريب وكل منهما
يحتمل ان يكون اشارة الى العير والى الوتد فلا يتحقق التعيين وح يكون البيت من قبيل اللف والنشر
قلت لا نسلم التساوى بل فى حرف التنبيه ايماء الى ان القرب فيه اقل واته يفتقر الى تنبيه ما
فيكون اشارة الى عير الحى ولو سلم فسواء جعلت هذا اشارة الى عير الحى وذا الى الوتد او بالعكس
يحصل التعيين غاية ما فى الباب ان التعيين محتمل ومثل هذا ليس فى اللف والنشر فليتأمل ومنه
اى من المعنوى الجمع مع التفريق وهو ان تدخل شيئان فى معنى وتفرق بين جهتى الادخال كقوله
اى قول الوطواط فوجهك كالنار فى ضوءها وقلبى كالنار فى حرها ادخل قلبه ووجه الحبيب
فى كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان جهة ادخال الوجه فيه من جهة الضوء وادخال القلب من
جهة الحر والاحتراق ومنه اى من المعنوى الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه
او العكس اى تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول كقوله اى الجمع ثم التقسيم كقول ابى الطيب
حتى اقام الممدوح وهو سيف الدولة ولتضمن الاقامة معنى التسليط عداها بعلى فقال على
ارباض جمع ربض وهو ما حول المدينة خرشنة وهى من بلاد الروم تشقى به الروم والصلبان
جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهى متعبد النصارى وحتى
متعلق بالفعل فى البيت السابق اعنى قاد المقانب يعنى قاد العساكر حتى اقام حول هذه المدينة
وقد شقيت به الروم وهذه الاشياء فقد جمع فى هذا البيت شقاء الروم بالممدوح اجمالا
لانه يشمل القتل والنهب والسبى وغير ذلك ثم قسم فى البيت الثانى وفصله فقال للسبى ما نكحوا
والقتل ما ولدوا والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا لم يقل من نكحوا ومن ولدوا ليوافق قوله
ولان فى التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة بهم حتى كانهم ليسوا من جنس ذوى
العقول وذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله الدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم
لك مصطاف ومرتبع وقال قد جمع فيه ارض العدو وما فيها فى كونها خالصة للممدوح ثم قسم
فى هذا البيت والمذكور فيما رأينا من نسخ ديوان ابى الطيب وما وقع عليه الشروح موافق
لما اورده المصنف وقوله الدهر معتذر بعد قوله للسبى ما نكحوا بابيات كثيرة والثانى
كقوله اى التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم او حاولوا اى
طلبوا النفع فى اشياعهم اى اتباعهم وانصارهم نفعوا سجية اى غريزة وخلق تلك منهم
غير محدثة ان الخلائق جمع خليقة وهى الطبيعة والخلق فاعلم شرها البدع جمع بدعة وهى فى الاصل
الحدث فى الدين بعد الاستكمال والمراد ههنا مستحدثات الاخلاق الا ما هو كالغرائز منها
قسم فى البيت الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها فى البيت الثانى فى كونها
سجية حيث قال سجية تلك منهم ومنه اى من المعنوى الجمع مع التفريق والتقسيم ولم يتعرض

لتفسيره لكونه معلوما مما سبق من تفسيرات هذه الامور الثلثة كقوله تع يوم يأتى يعنى يأتى الله
اى امره او يأتى اليوم اى هوله والظرف منصوب باضمار اذكر او بقوله لا تكلم نفس عما ينفع من جواب
او شفاعة الا باذنه اى باذن الله كقوله تع لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا فى موقف وقوله
يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون فى موقف آخر والماذون فيه هو الجواب الحق والممنوع
عنه هو العذر الباطل فمنهم اى من اهل الموقف شقى وجبت له النار بمقتضى الوعيد وسعيد
وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين شقوا ففى النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج
النفس والشهيق رده خالدين فيها ما دامت السموات والارض اى سموات الآخرة وارضها لانها
دائمة مخلوقة للابد او هى عبارة عن التأبيد ونفى الانقطاع كقول العرب ما اقام ثبير وما لاح
كوكب ونحو ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين
فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ اى غير مقطوع ولكنه ممتد
الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء فى قوله الا ما شاء ربك قلت هو استثناء من
الخلود فى عذاب النار ومن الخلود فى نعيم الجنة يعنى ان اهل النار لا يخلدون فى عذاب النار وحده
بل يعذبون بالزمهرير ونحوه من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة
ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله كذا ذكر
صاحب الكشاف بناء على مذهبه واما عندنا فمعناه ان فساق المؤمنين لا يخلدون فى النار
وهذا كاف فى صحة الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل فى وقت ما يكفيه صرفه عن البعض و
كذا الاستثناء الثانى معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون فيها وهم المؤمنون الفاسقون الذين
فارقوا الجنة ايام عذابهم والتأبيد من مبداء معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك ينتقض
باعتبار الابتداء واطلاق السعادة عليهم باعتبار تشرفهم بسعادة الايمان والتوحيد و
ان شقوا بسبب المعاصى فقد جمع الانفس فى عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان النكرة فى
سياق النفى تعم ثم فرق بان اوقع التباين بينها بان بعضها شقى وبعضها سعيد بقوله
فمنهم شقى وسعيد اذ الانفس واهل الموقف واحد ثم قسم واضاف الى السعداء ما لهم من نعيم
الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا الى الآخر وقد يطلق التقسيم
على امرين آخرين احدهما ان يذكر احوال الشئ مضافا الى كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله
اى قول ابى الطيب سأطلب حقى بالقنا ومشائخ كانهم من طول ما التثموا مرد ثقال اذا
لاقوا اى حاربوا الاعداء لشدة وطأتهم على الاعداء وثباتهم على اللقاء خفاف مسرعين الى الاجابة
اذا دعوا الى كفاية مهم ومدافعة خطب كثير اذا اشتدوا قل اذا واحد منهم يقوم مقام جماعة
قليل اذا عدوا ذكر احوال المشائخ واضاف الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر والثانى استيفاء
اقسام الشئ كقوله تع يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا و
اناثا ويجعل من يشاء عقيما فان الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون واذا كان فاما ان
يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى وقد استوفى جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر الاناث لان

لان سياق الآية على انه تع يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الانسان فكان ذكر الاناث اللاتى هى من جملة
ما لا يشاؤه الانسان اهم لكنه جبر تأخير الذكور بتعريفهم لان فى التعريف تنويها بالذكر وكانه
قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفون عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم فقدم
الذكور واخر الاناث تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى آخر ومنه اى من المعنوى
التجريد وهو ان ينتزع من امر ذى صفة امر آخر مثله فيها اى مماثل لذلك الامر ذى الصفة فى
تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه اى لاجل المبالغة لكمال تلك الصفة فى ذلك الامر ذى الصفة حتى
كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة و
هو اى التجريد اقسام منها ان يكون بمن التجريدية نحو قولهم لى من فلان صديق حميم فى الصحاح
حميمك قريبك الذى تهتم لامره اى بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه اى مع ذلك الحد ان
يستخلص منه اى من فلان صديق آخر مثله فيها اى فى الصداقة ومنها ما يكون بالباء التجريدية
الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسألن به البحر بالغ فى اتصافه بالسماحة
حتى انتزع منه بحرا فى السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية والباء التجريدية على حذف مضاف
فمعنى قولهم لقيت من زيد اسدا لقيت من لقائه اسدا والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى
لقيت به اسدا لقيت بلقائه اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير فى مثل قولنا لى من فلان صديق
حميم لفوات المبالغة فى تقدير حصل لى من حصوله صديق فليتأمل ومنها ما يكون بدخول
باء المعية والمصاحبة فى المنتزع نحو قوله وشوهاء من شاهت الوجوه قبحت وفرس شوهاء
صفة محمودة يراد بها سعة اشداقها وقيل اراد بها فرسا قبيح الوجه لما اصابها من شدائد الحرب
تعدو تسرع بى الى صارخ الوغى اى مستغيث فى الوغى وهو الحرب بمستلئم اى لابس لامة وهى
الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل الفنيق هو الفحل المكرم عند اهله المرحل من رحل البعير
اشخصه عن مكانه وارسله اى تعدو بى ومعى من نفسى لابس درع لكمال استعدادى للحرب
بالغ فى اتصافه بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعدا آخر لابس درع ومنها ما يكون
بدخول فى فى المنتزع منه نحو قوله تع لهم فيها دار الخلد اى فى جهنم وهى دار الخلد لكنه انتزع منها
دارا اخرى وجعلها معدة فى جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة فى اتصافها بالشدة ومنها
مايكون بدون توسط حرف نحو قوله اى قول قتادة بن مسلمة الحنفى ولئن بقيت لارحلن بغزوة   غزوة
تحوى اى تجمع الغنائم الجملة صفة غزوة وروى نحو الغنائم فالظرف منصوب بارحلن او يموت منصوب
بان مضمرة كانه قال الا ان يموت كريم يعنى بالكريم نفسه فكانه انتزع من نفسه كريما مبالغة فى كرمه
ولذا لم يقل او اموت وهذا بخلاف قول انا اعطيناك الكوثر فصل لربك اذ لا معنى للانتزاع فيه وقيل
تقديره او يموت منى كريم فيكون من القسم الاول اعنى ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر اذ لا حاجة
الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه وبهذا يسقط ما قيل انه اراد ان فى البيت
نظرا لانه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة لانه اراد بالكريم نفسه ورد بان التجريد
لا ينافى الالتفات بل هو واقع بان يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبا لكنه كالتوبيخ فى

تطاول الملك بالامد والنصح فى قوله اقول لها اذا جشأت وجاشت فكانك محمدى او تستريحى ومنها
ما يكون بطريق الكناية نحو قوله يا خير من يركب المطى ولا يشرب كاسا بكف من بخلا اى يشرب الكاس
بكف جواد فقد انتزع من الممدوح جوادا يشرب هو الكاس بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفى عنه
الشرب بكف البخيل فقد اثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه شرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفى
هذا على بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد فى شئ
وانما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافى التجريد وانه ان كان
الخطاب لنفسه لم يكن قسما برأسه ويكون داخلا فى قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان
التجريد انه ينتزع فيها من نفسه شخصا آخر مثله فى الصفة التى سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله
اى قول ابى الطيب لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق ان لم يسعد الحال اراد بالحال الغنى
فكانه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله فى فقد الخيل والمال والحال ومثله قول الاعشى ودع
هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل ومنه اى من المعنوى المبالغة المقبولة لان
المردودة لا تكون من المحسنات وفى هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا
لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان وانما الشعر لب
المرء يعرضه على المجالس ان كيسا وان حمقا فان اشعر بيت انت قايله بيت يقال اذا
انشدته صدقا وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر
اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان فى قوله لنا الجفنات الغر
يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما حيث استعمل جمع القلة اعنى الجفنات والاسياف
وذكر وقت الضحوة وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسلن ويفضن ونحو ذلك بل
المذهب المرضى ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمصنف اشار الى تفسير المبالغة مطلقا
والى تقسيمها لتعيين المقبولة من المردودة ولذا لم يقل وهى بل قال والمبالغة ان يدعى لوصف
بلوغه فى الشدة والضعف حدا مفعول بلوغه مستحيلا او مستبعدا وانما يدعى ذلك لئلا يظن
انه اى ذلك الوصف غير متناه فيه اى فى الشدة او الضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد
الامرين وتنحصر المبالغة فى التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة
فتبليغ كقوله اى قول امرئ القيس يصف فرسا له بانه لا يعرق وان اكثر العدو فعادى عداء
فى الصحاح العداء بالكسر الموالاة بين الصيدين يصرع احدهما على اثر الآخر فى طلق واحد بين ثور
ونعجة اراد بالثور الذكر من بقر الوحش وبالنعجة الانثى منها دراكا متتابعا فلم ينضح بماء
فيغسل مجزوم معطوف على ينضح اى لم يعرق فلم يغسل ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا وبقرة
وحشيين فى مضمار واحد ولم يعرق فهذا ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا عقلا لا عادة
فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا ادعى ان جاره لا يميل عنه
الى جانب الا وهو يرسل الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة وهما اى التبليغ
والاغراق مقبولان والا اى وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع ان يكون ممكنا عادة

عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اى قول ابى نواس واخفت اهل الشرك حتى انه الضمير للشان لتخافك
النطف التى لم تخلق ادعى انه يخاف من الممدوح النطف الغير المخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة والـ
المقبول منه اى من الغلو اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو لفظة يكاد فى يكاد زيتها
يضئ ولو لم تمسسه نار وعليه بيت السقط تجار كبا وافراسا وابلا وزادف كادان يشجو الرحالا
ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله اى قول ابى الطيب عقدت سنابكها عليها الضميران
للجياد اى عقدت سنابك تلك الجياد فوق رؤسها عثيرا اى غبارا لو تبتغى تلك الجياد عنقا هو
نوع من السير عليه اى على ذلك العثير لامكنا اى امكن العنق ادعى ان الغبار المرتفع من سنابك
الخيل قد اجتمع فوق رؤسها متراكما متكاثفا بحيث صار ارضا يمكن ان يسير عليها تلك الجياد وهذا
ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن وقد اجتمعا اى ادخال ما يقربه الى الصحة وتضمن نوع حسن
من التخييل فى قوله اى قول القاضى الارجانى يصف طول الليل يخيل لى ان سمر الشهب فى الدجى و
شدت باهدابى اليهن اجفانى اى يوقع فى خيالى ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها
وان جفانى عينى قد شدت باهدابها الى الشهب لطول سهرى فى ذلك الليل وعدم انطبا
والتقائها وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن ولفظ يخيل مما يقربه الى الصحة
ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله اسكر بالامس ان عزمت على الشرب غدا
ان ذا من العجب ومنه اى من المعنوى المذهب الكلامى وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة
اهل الكلام وهو ان تكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب نحو لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات والارض باطل لان المراد به خروجها عن النظام
الذى هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة وفى التمثيل بالآية رد على الجاحظ حيث زعم ان
المذهب الكلامى ليس فى القرآن وكانه اراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات
اليقينية القطعية التى لا تحتمل النقيض بوجه ما وتعدد الآلهة ليس قطعى الاستلزام للفساد
وانما هو من المشهورات الصادقة وقوله اى قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر
وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك حلفت فلم اترك لنفسك ريبة وهى ما يريب
الانسان ويقلقه واراد بها الشك وليس وراء الله للمرء مطلب اى هو اعظم المطالب فالحلف
به اعلى الاحلاف لئن كنت قد بلغت عنى جناية لمبلغك الواشى اغش من غش اذا خان واكذب
واللام فى لئن كنت موطئة للقسم وفى لمبلغك جواب القسم ولكننى كنت امرا لى جانب من الارض
فيه اى فى ذلك الجانب واراد به الشام مستراد اى موضع يتردد فيه لطلب الرزق وينتجع
من رواد الكلاء وارتياده ومذهب ملوك اى فى ذلك الجانب ملوك واخوان اذا ما مدحتهم
احكم فى اموالهم واقرب كفعلك اى يجعلونى حكما فى اموالهم مقربا بينهم رفيع المنزلة عندهم
كما تفعل انت فى قوم اراك اصطنعتهم واحسنت اليهم فلم ترهم فى مدحهم لك اذنبوا يعنى لا تلمنى
ولا تعاتبنى على مدح آل جفنة وقد احسنوا الى كما لا تلوم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم وكما
ان مدح اولئك لك لا تعد ذنبا كذلك مدحى لمن احسن الى وهذه الحجة على صورة التمثيل الذى يسميه

الفقهاء قياسا ويمكن رده الى صورة قياس استثنائى بان يقال لو كان مدحى لاجنة ذنبا لكان مدح
ذلك القوم لكم ايضا ذنبا لكن اللازم باطل وكذا الملزوم ومما ورد على صورة القياس الاقترانى قوله تعالى
وهو الذى يبدؤ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه اى الاعادة اهون واسهل عليه من البدء و
كل ما هو اهون فهو ادخل فى الامكان فالاعادة ادخل فى الامكان وقوله تعالى حكاية فلما افل قال
لا احب الآفلين اى القمر آفل وربى ليس بآفل فالقمر ليس بربى ومنه اى من المعنوى حسن التعليل
وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقى اى بان ينظر نظرا يشتمل على لطف
ودقة ولا يكون موافقا لما فى نفس الامر يعنى يجب ان لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له
فى الواقع والا لما كان من محسنات الكلام لعدم تصرف فيه كما تقول قتل فلان اعاديه لدفع ضرر
وبهذا يظهر فساد ما يتوهم من ان هذا الوصف غير مفيد لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقى
ومنشأ هذا الوهم انه سمع ارباب العقول يطلقون الاعتبارى على مقابل الحقيقى ولو كان الامر
كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع وهذا اربع اضرب لان الصفة
التى ادعى لها علة مناسبة اما ثابتة قصد بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما
ان لا يظهر لها فى العادة علة وان كانت لا تخلو فى الواقع عن علة كقوله اى قول ابى الطيب لم يحك
اى لم يشابه نائلك اى عطاءك السحاب وانما حمت به اى صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه
عليها فصبيبها الرحضاء اى فالمصبوب من السحاب هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة
ثابتة له لا يظهر لها علة فى العادة وقد علله بانه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح او يظهر
لها اى لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت علتها هى المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقية
فلا يكون من حسن التعليل كقوله اى قول ابى الطيب ما به قتل اعاديه ولكن يتقى اخلاف ما يرجو الذئاب
فان قتل الاعداء اى قتل الملوك اعداءهم انما يكون فى العادة لدفع مضرتهم حتى يصفو لهم ملكهم
عن منازعتهم لا لما ذكر من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته ان يصدق رجاء الراجين
بعثته على قتل اعاديه ولما علم انه لما غدا للحرب غدت الذئاب يرجوان يتسع عليها الرزق من
قتلاهم وهذا مبالغة فى وصفه بالجود ويتضمن المبالغة فى وصفه بالشجاعة على وجه تخييلى اى
تناهى فى الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم من الذئاب وغيرها فاذا غدا للحرب رجت الذئاب
اى تناولوا من لحوم اعدائه ويتضمن ايضا مدحه بانه ليس ممن يسرف فى القتل طاعة للغيظ
والحنق اى ليست قوته الغضبية متصفة برذيلة الافراط ويتضمن ايضا قصور اعدائه عنه
وفرطا منه منهم وانه لا يحتاج الى قتلهم واستيصالهم والثانية اى الصفة الغير الثابتة التى اريد
اثباتها اما ممكنة كقوله اى قول مسلم بن الوليد يا واشيا حسنت فينا اساءته نجى حذارك اى حذارى
اياك انسانى اى انسان عينى من الغرق فان استحسان اساءة الواشى ممكن لكن لما خالف الشاعر
الناس فيه حيث لا يستحسن الناس اساءة الواشى وان كان ممكنا عقلا عقبه اى عقب الشاعر
استحسان اساءة الواشى بان حذاره اى حذار الشاعر منه اى من الواشى نجى انسانه اى انسان
عين الشاعر من الغرق فى الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه او غير ممكنة عطف على اما ممكنة كقوله

قوله هذا البيت للمصنف وقد وجد بيتا فارسيا فى هذا المعنى فترجمه لو لم تكن نية الجوزاء
خدمته لما رأيت عليها عقد منتطق من انتطق اى شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها
نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكر المصنف
وفيه نظر لان المفهوم من الكلام على ما هو اصل لو من امتناع الجزاء لامتناع الشرط ان يكون
نية الجوزاء خدمته علة لرؤية عقد النطاق عليه ورؤية عقد النطاق عليه اعنى الحالة
الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون هذا
من الضرب الاول مثل قوله لم يحك نائلك السحاب البيت فمن زعم انه اراد ان الانتطاق صفة
ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فقد اخطأ مرتين
لان حديث نطاق الجوزاء اشهر من ان يمكن انكاره بل هو محسوس اذ المراد به الحالة الشبيهة
بانتطاق المنتطق ولان المصنف قد صرح فى الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون
لو فى البيت مثلها فى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اعنى للاستدلال بانتفاء الجزاء
على انتفاء الشرط فيكون رؤية ما على الجوزاء من هيئة الانتطاق علة لكون نيته خدمة
الممدوح اى دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الآلهة والحاصل ان العلة
المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما فى الضربين الاولين لان ثبوته
معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به كما فى الاخرين لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته فاذا
جعلت نية خدمة الممدوح علة للانتطاق كان من الضرب الاول واذا جعل الانتطاق دليلا على
كون النية خدمة الممدوح كان من الضرب الرابع فيصح التمثيل قلت لا يخلو عن تكلف لان الظاهر
من قولك ان يدعى لوصف علة مناسبة انها علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به والحق به
اى بحسن التعليل ما بنى على الشك ولكونه مبنيا على الشك لم يجعل من حسن التعليل لان فيه
ادعاء واصرارا والشك ينافيه كقوله اى قول ابى تمام كان السحاب الغر غيبن تحتها والمراد
السحاب الماطرة الغزيرة الماء غيبن تحتها حبيبا فما ترقا اراد ترقأ بالهمزة فخففها اى ما تسكن
لهن مدامع والضمير فى تحتها للربى فى البيت الذى قبله وهو قوله ربى شفعت ريح الصبا
بنسيمها الى المزن حتى جادها وهو هامع يعنى ساقت الريح المزن اليها وجاد من الجود وهو
المطر العظيم القطر والهامع السائل فقد علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بانها
غيبت حبيبا تحت تلك الربى فهى تبكى عليها وهذا البيت يشير الى قول محمد بن وهيب
طللان طال عليهما الامد درسا فلا علم ولا نضد لبسا البلى فكانما وجدا بعد الاحبة مثل
ما اجد وقال بعض النقاد فسر هذا البيت قوم فقالوا اراد بحبيب نفسه ولا ادرى ما هذا
التفسير قلت وجه هذا التفسير انه قصد به الملاءمة لمطلع القصيدة وهو قوله الا ان صدرى
من عزائى بلاقع عشية شاقتنى الديار البلاقع وفى بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل
قوله كان السحاب الغر وعلى هذا فالضمير فى تحتها للديار البلاقع فكان نفس ابى تمام هو الحبيب
الذى فقدته السحاب فى تلك الديار ومنه اى من المعنوى التفريع وهو ان يثبت لمتعلق

او حكمه بعد اثباته اى اثبات ذلك الحكم المتعلق له آخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب وهو
احتراز عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راجل كقوله اى قول الكميت من قصيدة يمدح
بها اهل البيت احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب الكلب بفتح اللام
شبه جنون يحدث للانسان من عض الكلب والكلب وهو الذى كلب يأكل لحوم الناس
فيأخذه من ذلك شبه جنون لا يعض انسانا الا كلب ولا دواء له انجع من شرب دم ملك
يعني انتم ارباب العقول الراجحة وملوك واشراف وفي طريقته قول الحماسي بناة مكارم
واساة كلم دماؤكم من الكلب الشفاء فقد فرع على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجهل
وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب ومنه اى من المعنوى تاكيد المدح بما يشبه الذم النظر في
هذه التسمية على الاعم الاغلب والا فقد يكون ذلك في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام
كقوله تع ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم الا ما قد سلف يعني ان امكن لكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوه
فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة في تحريمه وليسمه تاكيد الشيء بما يشبه نقيضه
وهو ضربان افضلهما ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء بتقدير
دخولها فيها اى دخول صفة المدح في صفة الذم كقوله اى قول النابغة الذبياني ولا عيب
فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اى كسور في حدها والواحد فل من قراع الكتائب اى من
مضاربة الجيوش فالعيب صفة ذم منفية قد استثني منها صفة مدح هو ان سيوفهم
ذوات فلول اى ان كان فلول السيف عيبا فاثبت شيئا منه اى من العيب على تقدير كونه منه
اى كون فلول السيف من العيب وهذا زيادة توضيح للمقصود وتصريح به والا فهو مفهوم
من بنائه على الشرط المذكور وهو اى هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لانه كناية
عن كمال الشجاعة فهو اى اثبات الشيء من العيب في المعنى تعليق بالمحال كما يقال حتى يبيض القار
وحتى يلج الجمل في سم الخياط فالتاكيد فيه اى تاكيد المدح ونفي صفة الذم في هذا الضرب
من جهة انه كدعوى الشيء ببينة لانه قد علقت نقيض المطلوب وهو اثبات شيء من
العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء
هو الاتصال اى كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء
لكون ذكر المستثنى اخراجا عن الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز على
ما تقرر في اصول الفقه واذا كان الاصل في الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها
وهو المستثنى يوهم اخراج شيء وهو المستثنى مما قبلها اى ما قبل الاداة وهو المستثنى منه يعني
يوهم نفي وهو الشك مع وعنده ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا من افراد ما نفاه من النفي ويريد
اثباته حتى يحصل فيهم شيء من العيب يقال توهمت الشيء اى ظننته واوهمته غيري فاذا وليها
اى الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه من المدح
على المدح والاشعار بانه لم يجد فيه صفة ذم حتى يثبتها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع
ما فيه من نوع خلابة وتاخيذ للقلوب والضرب الثاني من تاكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت

لشيء صفة مدح وتعقب باداة الاستثناء اى يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك
الشيء اداة استثناء يليها صفة مدح اخرى له اى لذلك الشيء نحو انا افصح العرب بيد
اني من قريش وبيد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء واصل الاستثناء فيه اى في هذا
الضرب ايضا ان يكون منقطعا كما ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع لكون المستثنى
غير داخل في المستثنى منه وهذا لا ينافي قوله ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال
لكنه اى الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول بل بقي على حاله
من الانقطاع لانه ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح
فيها واذا لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب متصلا فلا يفيد التاكيد الا من الوجه الثاني
من الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر اداته
قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شيء مما قبلها من حيث انه استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح
اخرى جاء التاكيد ولا يأتي فيه التاكيد من الوجه الاول اعني دعوى الشيء ببينة لانه مبني على
التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا ولهذا اى لكون التاكيد في هذا الضرب من
الوجه الثاني فقط كان الضرب الاول افضل لافادته التاكيد من الوجهين واما قوله تع لا يسمعون
فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا في اللغو فيفيد
التاكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء من اصله
منقطعا ويحتمل وجها آخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء
بالسلامة واهل الجنة اغنياء من ذلك وكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه
من فائدة الاكرام وكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون
فيها لغوا ولا تأثيما الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على كل من ضربي تاكيد المدح بما يشبه الذم
كما مر ولا يمكن حمله على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء المتصل لان قولهم سلاما وان امكن
جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل التأثيم وهو النسبة الى الاثم وليس لك في
الكلام ان تذكر متعددين ثم تأتي بالاستثناء المتصل من الاول مثل ان تقول ما جاءني رجل و
لا امرأة الا زيدا ولو قصدت ذلك كان الواجب ان تؤخر ذكر رجل ومنه اى ومن تاكيد المدح
بما يشبه الذم ضرب آخر وهو ان يؤتى بالاستثناء مفرغا ويكون العامل مما فيه معنى الذم
والمستثنى مما فيه معنى المدح نحو وما تنقم منا الا ان امنا بآيات ربنا اى ما تعيب منا الا اصل
المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بآيات الله تع يقال نقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه
وعليه قوله تع قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان آمنا بالله وما انزل الينا فان الاستفهام
فيه للانكار فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب الاول في افادة التاكيد من وجهين والاستدراك
اى لفظ لكن في هذا الباب اى باب تاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء في افادة المراد
كما في قوله اى قول ابي الفضل بديع الزمان الهمداني يمدح خلف بن احمد السجستاني هو البدر
الا انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام لكنه الوبل فالا ولان استثناآن مثل قوله بيد اني من قريش

وقوله لكنه الويل استدراك يفيد من التاكيد ما يفيده هذا الضرب من الاستثناء لانه استثناء
منقطع والا فيه بمعنى لكن ومنه اى من المعنوى تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما
ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشئ صفة ذم له بتقدير دخولها فيها اى دخول صفة الذم
فى صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسئ الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت للشئ صفة
ذم ويعقب باداة استثناء يليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب
الاول يفيد التاكيد من وجهين والثانى من وجه واحد وتحقيقهما على قياس ما مر وباقى من الضرب
الاخر اعنى الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن منه الا جهله والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو
جاهل لكنه فاسق ومنه اى من المعنوى الاستتباع وهو المدح بشئ على وجه يستتبع المدح
بشئ اخر كقوله اى قول ابى الطيب نهبت من الاعمار ما لو حويته اى جمعته لهنئت الدنيا بانك
خالد مدحه بالنهاية فى الشجاعة اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث اعمارهم لخلد فى الدنيا على وجه
يستتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا مهنئا بخلوده ولا معنى
لتهنية احد بشئ لا فائدة له فيه قال على بن عيسى الربعى وفيه اى فى البيت وجهان آخران
من المدح احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال وهذا ما ينبئ عن علو الهمة والثانى انه لم يكن
ظالما فى قتلهم اى قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الا صلاح الدنيا واهلها وذلك لان تهنية
الدنيا انما هى تهنية لاهلها فلو كان ظالما فى قتل من قتل لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه
اى من المعنوى الادماج يقال ادمج الشئ فى الثوب اذا لفه فيه وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى
مدحا كان او غيره معنى اخر منصوب مفعول ثان ليضمن وقد اسند الى المفعول الاول وهذا المعنى
الثانى يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون فى الكلام اشعار بانه مسوق لاجله فى قال فى قول الشاعر
ابى دهرنا اسعافنا فى نفوسنا واسعفنا فيمن نحب ونكرم فقلت نعماك فيهم اتمها ودع امرنا
ان المهم المقدم انه ادمج شكوى الزمان فى التهنية فقد سها الا ان الشكاية مصرح بها فكيف يكون
مدمجة ولو جعل التهنية مدمجة لكان اقرب فهو اعم من الاستتباع لشموله المدح وغيره و
اختصاص الاستتباع بالمدح كقوله اى قول ابى الطيب اقلب فيه اى فى ذلك الليل اجفانى كانى اعد
بها على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية بالدهر يعنى لكثرة تقليبى لاجفانى
فى ذلك الليل كانى اعد على الدهر ذنوبه وقوله معنى اخر اراد به الجنس اعم من ان يكون واحدا
كما فى بيت ابى الطيب او اكثر كما فى قول ابن نباتة ولا بد لى من جهلة فى وصاله فمن لى بخل اودع الحلم
عنده فانه ادمج فى الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى من ذلك بالاستفهام عن وجود خليل صالح لان
يودعه حلمه وضمن الفخر بذلك شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار
تنبيها على انه لم يبق فى الاخوان من يصلح لهذا الشان وقد نبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة
حلمه ابدا لانه لما كان مريدا لوصل هذا المحبوب الموقوف على الجهل المنافى للحلم عزم على انه ان وجد من
يصلح لان يودعه حلمه اودعه اياه فان الودائع تستعاد اخر الامر ومنه اى من المعنوى التوجيه و
يسمى محتمل الضدين وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لاعور يسمى عمرا خاط لى

لى عمرو قباء ليت عينيه سوا فانه يحتمل تمنى ان يصير العين العوراء صحيحة فيكون مدحا وعمى خيره و
بالعكس فيكون ذما قال السكاكى منه اى من التوجيه متشابهات القرآن باعتبار وهو احتمالها
للوجهين المختلفين وتفارقه باعتبار اخر وهو انه يجب فى التوجيه استواء الاحتمالين وفى المتشابهات
احد المعنيين قريب والاخر بعيد ولهذا قال السكاكى واكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية
والايهام ومنه اى من المعنوى الهزل الذى يراد به الجد كقوله اذا ما تميمى اتاك مفاخرا فقل عد عن
ذا كيف اكلك للضب ومنه اى من المعنوى تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكى سوق المعلوم
مساق غيره لنكتة وقال لا احب تسميته بالتجاهل لوروده فى كلام الله تع كالتوبيخ فى قول الخارجية
ايا شجر الخابور وهو من نواحى ديار بكر ما لك مورقا من اورق الشجر صار ذا ورق كانك لم تجزع
على ابن طريف فرى تعلمان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كان الدال
على الشك والمبالغة اى كالمبالغة فى المدح كقوله اى قول البحترى المع برق سرى ام ضوء مصباح
ام ابتسامتها بالمنظر الضاحى اى الظاهر بالغ فى مدح ابتسامها حيث لم يفرق بينها وبين لمع
البرق وضوء المصباح او المبالغة فى الذم فى قوله اى قول زهير وما ادرى فسوف اخال ادرى
اقوم آل حصن ام نساء فيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة والتدله اى وكالتحير والدهش
فى الحب فى قوله اى قول الحسين بن عبد الله بالله يا ظبيات القاع هو المستوى من الارض قلن لنا
ليلاى منكن ام ليلى من البشر فى اضافة ليلى الى نفسه اولا والتصريح باسمها الظاهر ثانيا تلذذ
ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم والمنازل والاستفهام عنها كقوله امنزلتى مى سلام
عليكما هل الازمن اللاتى مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يدفع البكا ثلاث الاثافى والديار البلاقع
وكالتحقير كقوله تع حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفى خلق
جديد يعنون محمدا عليه السلام كان لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل ما وهو عندهم اظهر
من الشمس وكالتعريض فى قوله تع وانا او اياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين وكغير ذلك
من الاعتبارات ومنه اى من المعنوى القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان تقع صفة فى كلام
الغير كناية عن شئ اثبت له اى لذلك الشئ حكم مثبتها لغيره اى تثبت انت فى كلامك تلك
الصفة لغير ذلك الشئ من غير تعرض لثبوته له او نفيه عنه اى من غير ان تتعرض لثبوت ذلك
الحكم لذلك الغير او لانتفائه عن ذلك الغير نحو يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز
منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين فالاعز صفة وقعت فى كلام المنافقين كناية عن
فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم المكنى عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله
تعالى بالرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت
الحكم الذى هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعنى الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم
والثانى حمل لفظ وقع فى كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله اى حال كون خلاف مراده من
المعانى التى يحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلقه متعلق بالحمل اى يحمل على خلاف مراده بان يذكر
متعلق ذلك اللفظ كقوله قلت ثقلت اذ اتيت مرارا قال ثقلت كاهلى بالايادى فلفظ ثقلت

وقع فى كلام الغير يعنى حملتك المؤنة وثقلتك بالاتيان مرة بعد اخرى وقد حمله على تثقيل عاتقه بالايادى
والمنن والنعم وبعد قلت طولت قال لا بل تطولت وابرمت قال لا بل ودادى اى طولت لا قا
والاتيان وابرمت اى امللت وابرم ايضا احكم والتطول التفضل والانعام فقوله ابرمت
ايضا من هذا القبيل واما قول الشاعر واخوان حسبتهم دروعا فكانوها ولكن للاعادى و
خلتهم سهاما صائبات فكانوها ولكن فى فوادى وقالوا قد صفت منا قلوب فقد صدقوا و
لكن عن ودادى فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ المحمول
على معنى اخر لم يقع فى كلام الغير بل وقع فى ظنه بمعنى فحمله على خلاف ذلك المعنى ومنها اى من المعنوى
الاطراد وهو ان تاتى باسماء الممدوح او غيره واسماء ابائه على ترتيب الولادة من غير تكلف فى
السبك وسمى اطرادا لان تلك الاسماء فى تحدرها كالماء الجارى فى اطرادها وسهولة انسجامه
كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب يقال ثل الله عرشهم
اى هدم ثلكهم ويقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضعت حالهم قد ثل عرشهم اى ان تبجحوا
بقتلك وصاروا يفرحون به فقد اثرت فى عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة
بن الحارث ومنه قوله عليه السلام الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن
اسحق بن ابراهيم هذا تمام الكلام فى الضرب المعنوى واما الضرب اللفظى من الوجوه المحسنة للكلام
فالمذكور منه فى الكتاب سبعة فمنه الجناس بين اللفظين وهو تشابههما فى اللفظ اى فى التلفظ
فيخرج التشابه فى المعنى نحو اسد وسبع او فى مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم او فى مجرد الوزن
نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه فى اللفظ كثيرة يجئ تفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام والتام
منه ان يتفقا اى اللفظان فى انواع الحروف وكل من الالف والباء والتاء الى الاخر نوع اخر من انواع
الحروف وبهذا يخرج نحو تفرح وتمرح وفى اعدادها وبه يخرج نحو الساق والمساق وفى هيئاتها وبه
يخرج نحو البرد والبرد بفتح احدهما وضم الاخر فان هيئة الكلمة هى كيفية تحصل لها باعتبار
حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة بخلاف ضرب المبنى للفاعل و
ضرب المبنى للمفعول وفى ترتيبها اى تقديم بعض الحروف على بعض وتاخيره عنه وبه يخرج نحو الفتح
والحتف ووجه الحسن فى هذا القسم اعنى التام حسن الافادة مع ان صورته صورة الاعادة فان
كانا اى اللفظان المتفقان فى جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او فعلين او
حرفين سمى مماثلا لان التماثل هو الاتحاد فى النوع ثم الاسمان اما متفقان فى الافراد والجمعية بان يكونا
مفردين نحو يوم تقوم الساعة اى القيامة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام
او جمعين نحو قول الشاعر حدق الاجال والهوى للمرء فقال الاول جمع اجل بالكسر وهو القطع من بقر
الوحش والثانى جمع اجل والمراد به منتهى الاعمار واما مختلفان نحو قول الحريرى وذى ذمام وفت
بالعهد ذمته ولا ذمام له فى مذهب العرب الذمام الاول الحرمة والثانى جمع ذمة وهى البئر القليلة
الماء ونحو فلان طويل النجاد وطلاع النجاد الاول مفرد والثانى جمع نجد وهو ما ارتفع من الارض وان
كانا اى اللفظان المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف سمى مستوفى

مستوفى فالاسم والفعل كقوله اى قول ابى تمام ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد
الله لانه كريم يحيى الكرم ويجدده وايضا تقسيم اخر للتام وهو انه ان كان احد لفظيه اى لفظى التجنيس
التام مركبا والاخر مفردا سمى جناس التركيب وبعد ان يكون التجنيس جناس التركيب فان اتفقا
اى لفظا التجنيس اللذان احدهما مركب والاخر مفرد فى الخط خص هذا النوع من جناس التركيب
باسم المتشابه لاتفاق لفظيه فى الخط ايضا كقوله اى قول ابى الفتح البستى اذا ملك لم يكن ذا هبة
اى صاحب هبة فدعه فدولته ذاهبة غير باقية وكقول ابى العلاء مطايا يا مطايا وجدكن منازل
منازل عنها ليس عنى بمقلع فمطا فعل ماض ويا حرف نداء ومطايا منادى والا اى وان لم يتفق اللفظان
اللذان احدهما مفرد والاخر مركب فى الخط خص اى خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق
لافتراق اللفظين فى الخط كقوله اى قول ابى الفتح كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا ما الذى ضر مدير
الكاس لو جاملنا اى عاملنا بالجميل فان قلت يدخل فى قوله والا خص باسم المفروق ما يكون اللفظ
المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول الحريرى ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه بدمع يضاهى الوبل
حال مصابه ومثل لعينيك الحمام ووقعه وروعة ملقاه ومطعم صابه فالثانى مركب من صابه و
الميم من مطعم والصاب عصارة شجر مر والمصاب الاول بالفتح مفعل من صاب المطر اذا نزل وهما
غير متفقين فى الخط فهل يسمى مفروقا قلت لا اذ يجب فى المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة
وبعض كلمة والتقسيم ان المركب ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفوا والاخر
اما متشابه او مفروق وقد صرح بذلك فى الايضاح فى عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان اللفظان
متفقين فى انواع الحروف واعدادها وهيئاتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين فى ذلك فهو اربعة
اقسام لان عدم الاتفاق فى ذلك اما ان يكون بالاختلاف فى انواع الحروف او فى اعدادها او
فى هيئاتها او ترتيبها لانهما لو اختلفا فى اثنين من ذلك او اكثر حتى لم يبق الاتفاق الا فى النوع
والعدد مثلا او فى الهيئة او العدد فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما
فلهذا حصر المذكور فى الاقسام الاربعة فقال وان اختلفا وهو عطف على الجملة الاسمية اعنى
قوله والتام منه ان يتفقا او على مقدر اى هذا ان اتفقا فيما ذكر وان اختلفا اى لفظا المتجانس
فى هيئة الحروف فقط واتفقا فى النوع والعدد والترتيب سمى التجنيس محرفا لانحراف هيئة احد
اللفظين عن هيئة الاخر والاختلاف قد يكون فى الحركة كقولهم جبة البرد جنة البرد والمراد
لفظ البرد بالضم والبرد بالفتح واما لفظا الجبة والجنة فمن التجنيس اللاحق ونحوه اى نحو
قولهم جبة البرد جنة البرد فى كونه من التجنيس المحرف وكون الاختلاف فى الهيئة فقط
قولهم الجاهل اما مفرط او مفرط لان الراء من مفرط وان كان مشددا والمشدد حرفان
وهذا يقتضى ان يكون مفرط ومفرط مختلفين فى عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع
اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا فكانه فى الصوت حرف واحد زيدت
فيه كيفية والى هذا اشار بقوله والحرف المشدد فى هذا الباب فى حكم المخفف فعلى هذا الراء
من مفرط مكسورة كالراء من مفرط والاختلاف بينهما فى الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول

فصل الجناس

محرفا

ساكن ومن الثانى متحرك وهذا نوع آخر من الاختلاف غير الاول وغير قولهم البدعة شرك الشرك
وقد يكون الاختلاف بالحركة والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك فان الشين من الاول مفتوح
ومن الثانى مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثانى ساكن وان اختلفا فى اعدادها اى وان
اختلف لفظا المتجانسين فى اعداد الحروف بان يكون حروف احدهما اكثر من الآخر بحيث اذا
حذف الزايد اتفقا فى النوع والهيئة والترتيب سمى الجناس ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الآخر

للجناس الناقص

وهو ستة اقسام لان الزايد اما حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين فهو اما فى الاول او فى
الوسط او فى الآخر والى هذا اشار بقوله وذلك الاختلاف اما بحرف واحد فى الاول مثل و
التفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق او الوسط نحو جدى جهدى او فى الآخر كقوله
اى قول ابى تمام يمدون من ايد عواص عواصم تصول باسياف قواض قواضب من فى
من ايد صفة محذوف اى يمدون سواعد من ايد او زايدة على مذهب الاخفش او للتبعيض
مثلها فى قولهم هز من عطفه وبالجملة هو الواقع موقع مفعول يمدون وعواص جمع عاصية من
عصاه ضربه بالسيف وعواصم من عصمه حفظه وحماه وقواض من قضى عليه حكم وقواضب
من قضبه قطعه اى يمدون للضرب يوم الحرب ايديا ضاربات للاعداء حاميات للاولياء
صايلات على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة وربما سمى هذا القسم الذى يكون زيادة
الحرف فى الآخر مطرفا ووجه حسنه ان يوهم قبل ورود آخر الكلمة كالميم من عواصم انها هى الكلمة

تجنيس المطرف

التى مضت أتى بها تاكيدا للاولى حتى اذا تمكن آخرها فى نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك
التوهم وحصل لك فايدة بعد الياس منها واما باكثر عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر منه الا قسما
واحدا وهو ما يكون الزيادة فى الآخر كقولها اى قول الخنساء ان البكاء هو الشفاء من الجوى اى حرقة
القلب بين الجوانح وربما سمى هذا الذى يكون اكثر من حرف مذيلا وان اختلفا فى انواعها اى ان اختلف

مذيل

لفظا المتجانسين فى انواع الحروف فيشترط ان لا يقع الاختلاف باكثر من حرف واحد والا لبعد بينهما
التشابه فيخرجان عن التجانس فى انواع الحروف كلفظى نصر ونكل ولفظى ضرب وفرق ولفظى
ضرب وسلب ثم الحرفان اللذان وقع فيهما الاختلاف ان كانا متقاربين فى المخرج سمى هذا الجناس
مضارعا وهو ثلثة اضرب لان الحرف الاجنبى اما فى الاول نحو بينى وبين كنى ليل دامس وطريق طامس

المضارع

او فى الوسط نحو ينهون عنه وينأون عنه او فى الآخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير ولا يخفى ما بين
الدال والطاء وما بين الهاء والهمزة وما بين اللام والراء من تقارب المخرج والا اى وان لم يكن الحرفان
متقاربين سمى لاحقا وهو ايضا اما فى الاول نحو ويل لكل همزة لمزة الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع

اللاحق

استعمالهما فى الكسر من اعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد ولا يقال ضحكة
ولعنة الا للمكثر المتعود او فى الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون فى الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون
الاولى ان يمثل بقوله تعالى انه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان فى عدم تقارب الفاء
والميم نظرا او فى الآخر نحو فاذا جاءهم امر من الامن وان اختلفا فى ترتيبها اى وان
اختلف لفظا المتجانسين فى ترتيب الحروف بان يتفقا فى النوع والعدد والهيئة لكن قدم فى احد

تجنيس القلب

احد اللفظين من الحروف ما هو مؤخر فى اللفظ الآخر سمى هذا النوع تجنيس القلب وهو ضربان
لانه ان وقع الحرف الآخر من الكلمة الاولى اولا من الثانية والذى قبله ثانيا وهكذا على الترتيب
سمى قلب الكل والا سمى قلب البعض واليهما اشار بقوله نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه
قال الاحنف حسامك فيه للاحباب فتح ورمحك فيه للاعداء حتف وسمى قلب كل ونحو
اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما اى احد المتجانسين
تجنيس القلب فى اول البيت والمجانس الآخر فى آخره يسمى تجنيس القلب حينئذ مقلوبا مجنحا
لان اللفظين كانهما جناحان للبيت كقوله لاح انوار الهدى من كفه فى كل حال واذا ولى احد
المتجانسين سواء كان جناس القلب او غيره ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون المضمر المتجانس الآخر
يسمى الجناس مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجئتك من سبأ بنبأ يقين ونحو قولهم من طلب
شيئا وجد وجد وقولهم النبيذ بغير النغم غم وبغير الدسم سم ومثل عواص عواصم وقواض
قواضب وكقولك حسامه للاولياء وللاعداء فتح وحتف وقد يقال التجنيس على توافق اللفظين
فى الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا كقوله تعالى والذى هو يطعمنى ويسقين واذا مرضت فهو يشفين
وكقوله عليه السلام عليكم بالابكار فانهن اشد حبا واقل خبا وكقولهم غرك عزك فصار
قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك تهدا بهذا وقد يعد فى هذا النوع ما لم ينظر
فيه الى الحروف وانفصالها كقولهم فى مسعود سنى يعود وفى المستنصرية جنة المسى بغير
حيلة وقيل لفاضل استنصح ثقة ايش تصحيفه فقال اتيت بتصحيفه ويلحق بالجناس شيئان احدهما

الاشتقاق

ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين فى الحروف الاصول مرتبة والاتفاق فى اصل
المعنى نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان من قام يقوم والثانى ان يجمعهما اى اللفظين
المشابهة وهى ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق وذلك بان يوجد فى كل من اللفظين
جميع ما يوجد فى الآخر من الحروف او اكثر لكن لا يرجعان الى اصل واحد فى الاشتقاق نحو قال
انى لعملكم من القالين فان قال من القول والقالين من القلى ونحو قوله تعالى اثاقلتم الى الارض ارضيتم
بالحيوة الدنيا وبهذا يعرف ان ليس المراد بما يشبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك لان
الاشتقاق الكبير هو الاتفاق فى الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق
ونحو ذلك والارض مع ارضيتم ليس من هذا القبيل وهو ظاهر ومن انواع التجنيس تجنيس
الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله حلقت لحية موسى باسمه و
بهرون اذا ما قلبا ومنه اى من اللفظى رد العجز على الصدر وهو فى النثر ان يجعل احد
اللفظين المكررين اعنى المتفقين فى اللفظ والمعنى او المتجانسين اى المتشابهين فى اللفظ دون
المعنى او الملحقين بهما اى بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق
فى اول الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ الآخر فى آخرها اى آخر الفقرة فيكون اربعة اقسام
احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو وتخشى الناس والله احق ان تخشاه والثانى ان يكونا
متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل الاول من السؤال والثانى من السيلان والثالث

ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق
نحو قال انى لعملكم من القالين وهو فى النظم ان يكون احدهما اى احد اللفظين المكررين او المتجانسين
او الملحقين بهما فى آخر البيت واللفظ الاخر فى صدر المصراع الاول وحشوه او آخره او صدر
المصراع الثانى واعتبر صاحب المفتاح قسما آخر وهو ان يكون اللفظ الاخر فى حشو المصراع الثانى
نحو فى علمه وحلمه وزهده وعهده مشتهر مشتهر ورأى المصنف تركه اولى اذ لا معنى فيه لرد العجز
على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثانى اصلا بخلاف المصراع الاول فالمعتبر عنده اربعة اقسام
وهو ان يقع اللفظ الاخر فى صدر المصراع الاول وحشوه او عجزه او صدر المصراع الثانى و
على كل تقدير فاللفظان اما مكرران او متجانسان او ملحقان بهما يصير اثنى عشر حاصلة من
ضرب اربعة فى ثلثة وباعتبار ان الملحقين قسمان لانه اما ان يجمعهما الاشتقاق او شبهة
الاشتقاق تصير الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة فى اربعة لكن المصنف لم يورد من
شبهة الاشتقاق الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر بالامثلة الثلثة الباقية واما الاكتفاء بامثلة
الاشتقاق فبهذا الاعتبار اورد ثلثة عشر مثالا اما ما يكون اللفظان مكررين فما يكون احد
اللفظين فى آخر البيت واللفظ الآخر فى صدر المصراع الاول سريع الى ابن العم يلطم وجهه
وليس الى داعى الندى بسريع وما يكون اللفظ الاخر فى حشو المصراع الاول مثل قوله اى قول
صمة بن عبد الله القشيرى تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار هى وردة ناعمة صفراء
طيبة الرائحة وموضع من عرار رفع على انه اسم ما ومن زائدة وتمتع مفعول اقول فى قوله اقول
لصاحبى والعيس تهوى بنا بين المنيفة فالضمار يعنى اجارى رفيقى وابانة قصتنا والرواحل
تسرع بين هذين الموضعين واقول فى اثناء ذلك متلهفا استمتع بشم عرار نجد فانا نعدمه
اذا امسينا الخ وجئنا من ارض نجد ومنابته وما يكون اللفظ الآخر فى آخر المصراع الاول مثل
قوله اى قول ابى تمام ومن كان بالبيض الكواعب جمع كاعبة وهى الجارية حين يبدو ثديها للنهود
مغرما مولعا فما زلت بالبيض يعنى بالسيوف القواضب القواطع مغرما وما يكون اللفظ الآخر فى
صدر المصراع الثانى مثل قوله وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا فانى نافع لى قليلها وقوله
الالمام على الدار التى لو وجدتها بها اهلها او حشا مقيلها الا الالمام النزول القليل والتعريج على الشيء
الاقامة عليه وانتصب معرج على انه خبر لم يكن واسمه ضمير الالمام وقليلا صفة مؤكدة
لان القلة تفهم من اضافة التعريج الى الساعة ويجوز ان يريد الا تعريجا قليلا فى ساعة فيكون
الصفة مقيدة وقليلها فاعل نافع او هو المبتدأ ونافع خبره والضمير فى قليلها للساعة اى
قليل التعريج فى الساعة يعنى قفا على الدار التى لو وجدتها ما هولة ما كان موضعها موحشا
خاليا لكثرة اهلها وكثرة النعم فيها وان لم يكن الالمام بها الا تعريج ساعة فان قليلها ينفعنى و
يشفى غليل وجدى واما اذا كان اللفظان متجانسين فما يقع احدهما فى آخر البيت والاخر فى صدر
المصراع الاول مثل قوله اى قول القاضى الارجانى دعانى اى اتركانى من ملامكما سفاها هو الخفة
وقلة العقل فداعى الشوق قبلكما دعانى من الدعاء وما يكون المتجانس الآخر فى حشو المصراع الاول مثل

مثل قوله اى قول الثعالبى واذا البلابل جمع بلبل وهو الطائر المعروف افصحت بلغاتها فانف البلابل
جمع بلبال وهو الحزن باحتساء بلابل جمع بلبلة بالضم وهو ابريق فيها الخمر والاحتساء الشرب والمقصود
بالتمثيل هو البلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثانى فهو من هذا الباب على مذهب
السكاكى دون المصنف وما يكون المتجانس الآخر فى آخر المصراع الاول مثل قوله اى قول الحريرى
فمشغوف بآيات المثانى اى القرآن قال الجوهرى المثانى من القرآن ما كان اقل من المائتين ويسمى فاتحة
الكتاب مثانى لانها تثنى فى كل ركعة ويسمى جميع القرآن مثانى ايضا لاقتران آية الرحمة بآية العذاب
ومفتون برنات المثالث اى بنغمات اوتار المزامير التى ضم طاق منها الى طاق الواحد مثنى مفعل من الثنى
وما يكون المتجانس الآخر فى صدر المصراع الثانى مثل قوله اى قول القاضى الارجانى املتهم ثم تأملتهم
فلاح اى ظهر لى ان ليس فيهم فلاح اى فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان ملحقين بالمتجانسين
فما يكون احدهما فى آخر البيت والآخر فى صدر المصراع الاول مثل قوله اى قول البحترى ضرائب ابدعت
عنها فى السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا فالضرائب جمع ضريبة وهى الطبيعة والسجية التى ضربت
للرجل وطبع الرجل عليها والضريب المثل واصل المثل فى ضرب القداح فهما راجعان الى اصل واحد
فى الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر فى حشو المصراع الاول مثل قوله اى قول امرء القيس اذا المرء
لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان اى اذا لم يخزن المرء لسانه على نفسه ولم يحفظه
مما يعود ضرره اليه فلا يخزنه على غيره ولا يحفظه مما لا ضرر له فيه فيخزن وخزان مما يجمعهما الاشتقاق
وقوله اى قول ابى العلاء لو اختصرتم من الاحسان زرتكم والعذب من الماء يهجر للافراط فى الخصر
اى البرودة يعنى ان بعدى عنكم لكثرة انعامكم على وهذا ايضا مثال لما وقع احد الملحقين فى آخر
البيت والآخر فى حشو المصراع الاول الا انه من القسم الثانى من الالحاق اعنى ما يجمعهما شبهة
الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر فى آخر المصراع الاول مثل قوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائرى
اطنين اجنحة الذباب يضير ضائر ويضير مما يجمعهما الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر فى صدر المصراع
الثانى مثل قوله اى قول ابى تمام من مرثية محمد بن نهشل حين استشهد ثوى فى الثرى من كان
يحيى به الورى ويغمر صرف الدهر نائله الغمر وقد كانت البيض القواضب اى السيوف القواطع
فى الوغى بواتر اى قواطع بحسن استعماله اياها فهى الآن من بعده بتر جمع ابتر اى لم يبق بعده من
يستعملها استعماله فيغمر والغمر مما يجمعهما الاشتقاق وكذا البواتر والبتر واما الامثلة الثلثة التى اهملها
المصنف فمثال ما يقع احد الملحقين اللذين يجمعهما شبهة الاشتقاق فى آخر البيت والملحق الآخر فى صدر
المصراع الاول قول الحريرى ولاح يلحى على جرى العنان الى ملهى فسحقا له من لاح لاح فالاول ماضى
يلوح والآخر اسم فاعل من لحاه ومثال ما وقع الملحق الاخر فى آخر المصراع الاول قوله ومضطلع
بتلخيص المعانى ومطلع الى تخليص عانى فان الاول من عنى يعنى والثانى من عنا يعنو ومثال ما وقع
الملحق الاخر فى صدر المصراع الثانى قول الآخر لعمرى لقد كان الثريا مكانه ثراء فاضحى الآن مثواه
فى الثرى فالثراء واوى من الثروة والثرى يائى ومنه اى ومن اللفظى السجع وهو قد يطلق على
نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى كما يجئ

وقد يطلق على توافقهما والى هذا اشار بقوله قيل وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد
فى الآخر وهو معنى قول السكاكى هواى السجع فى النثر كالقافية فى الشعر وفيه بحث لان القافية
هو لفظ فى اخر البيت اما الكلمة برأسها او الحرف الاخير منها او غير ذلك على تفصيل المذاهب ولا يطلق
القافية على تواطؤ الكلمتين من اواخر الابيات على حرف واحد وانما اراد السكاكى بالاسجاع حيث قال
انما هى فى النثر كالقوافى فى الشعر الالفاظ المتواطأ عليها فى اواخر الفقر وهى التى يقال لها الفواصل و
لذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع معنى المصدر كما اراده المصنف فقوله وهو معنى
قول السكاكى معناه ان هذا مقصود كلام السكاكى ومحصوله يعنى كما ان القوافى هى الالفاظ المتوافقة
فى اواخر الابيات كذلك الاسجاع هى الالفاظ المتوافقة فى اواخر الفقر فكما ان التقفية ثمة توافقها
فكذلك السجع بمعنى المصدر ههنا توافقها وهواى السجع ثلثة اضرب مطرف ان اختلفا اى
الفاصلتان فى الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا والوقار والاطوار مختلفان
وزنا والا اى وان لم تختلف الفاصلتان فى الوزن فان كان ما فى احدى القرينتين من الالفاظ او
كان اكثره اى اكثر ما فى احدى القرينتين مثل ما يقابله اى يقابل ما فى احدى القرينتين من الاخرى فى
الوزن والتقفية اى التوافق على حرف الاخر فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع
الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما فى القرينة الثانية توافق ما يقابله من الاولى فى الوزن والتقفية
واما لفظة فهو فلا يقابلها شىء من القرينة الثانية ولو قال بدل الاسماع الآذان لكان اكثر ما فى الثانية
موافقا لما يقابله من الاولى والا فمتوازاى وان لم يكن ما فى احدى القرينتين ولا اكثره مثل ما يقابله
من الاخرى فهو السجع المتوازى وذلك بان يكون ما فى احدى القرينتين او اكثره وما يقابله من
الاخرى مختلفين فى الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة او فى الوزن
فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا او التقفية فقط كقولنا حصل لنا الناطق والصامت
وهلك الحاسد والشامت او لا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى نحو انا اعطيناك
الكوثر فصل لربك وانحر قال ابن الاثير السجع يحتاج الى اربع شرايط اختيار مفردات الالفاظ و
اختيار التأليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل واحد من الفقرتين دالة على معنى آخر
والا كان تطويلا كقول الصابى لا يدركه الاعين بلحاظها ولا يحده الالسن بالفاظها ولا تخلقه
العصور بمرورها ولا تهرمه الدهور بكرورها والصلوة على من لم ير للكفر اثرا الا طمسه ومحاه
ولا رسما الا ازاله وعفاه اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور ولا بين محو الاثر و
عفاء الرسم قيل واحسن السجع ما تساوت قراينه نحو فى سدر مخضود وطلح منضود وظل
ممدود ثم اى بعد ان لم يتساو قراينه فالاحسن ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا
هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن ان
يؤتى قرينة اى يؤتى بعد قرينة قرينة اخرى اقصر منها قصرا كثيرا قال ابن الاثير السجع ثلثة
اقسام الاول ان يكون الفصلان متساويين كقوله فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل
فلا تنهر والثانى ان يكون الثانى اطول من الاول لا طولا يخرجه عن الاعتدال كثيرا والا كان

كان قبيحا كقوله وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق
الارض وتخر الجبال هدا فان الاول ثمان لفظات والثانى تسع ولذا فى القرآن غير نظير ويستثنى
منه ما كان على ثلث فقر فان الاوليين يحسبان فى عدة واحدة ثم تأتى الثالثة بحيث تزيد عليهما
طولا ويجوز ان تجئ متساوية لهما كقوله تع واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين فى سدر مخضود و
طلح منضود وظل ممدود فهذه الثلث كل منها من لفظين ولو جعلت الثالثة منها خمس لفظات
او ستا كان حسنا والثالث ان يكون الاخر اقصر من الاول وهو عندى عيب فاحش لان السجع
قد استوفى امده فى الاول بطوله فاذا جاء الثانى قصيرا ابقى الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء
الى غاية فيعثر دونها ثم السجع اما قصير او طويل والقصير هو احسن لقرب الفواصل المسجوعة
من سمع السامع وايضا هو اوعر مسلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة عسر مواطاة
السجع فيه واحسن القصير ما كان عن لفظين ومنه ما يكون من ثلثة الى عشرة وما زاد عليها
فهو من الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون تأليفه من احدى عشرة الى اثنى عشرة واكثره
خمس عشرة لفظة كقوله ولئن اذقنا الانسان منا رحمة الآية فان الاولى احدى عشرة والثانية
ثلث عشرة والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز اى اواخر فواصل القراين لان الغرض من السجع
ان يزاوج بين الفواصل ولا يتم ذلك فى كل صورة الا بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما ابعد
ما فات وما اقرب ما هو آت فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع لان التاء من فات مفتوح ومن
آت مكسور منون وهذا غير جايز فى القوافى ولا واف بالغرض اعنى تزاوج الفواصل واذا
رايتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها للازدواج فيقولون آتيك بالغدايا والعشايا اى بالغدوات
وهنأنى الطعام ومرأنى اى امرأنى واخذ ما قدم وما حدث اى حدث بالفتح مع ان فيه ارتكابا لما
يخالف اللغة فما ظنك بهم فى ذلك قيل ولا يقال فى القرآن اسجاع لان السجع فى الاصل هدير الحمام
ونحوها بل يقال فواصل وهذا مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال الفواصل
الا لها وقيل السجع غير مختص بالنثر بل يجرى فى النظم ايضا ومثاله من النظم قول ابى تمام
تجلى به رشدى واثرت به يدى وفاض به ثمدى هو المال القليل واصله فى الماء واورى به
زندى اى صار ذا ورى وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب واما اورى بضم الهمزة وكسر الراء
على انه مضارع متكلم من اوريت الزند اخرجت ناره فغلط وتصحيف والضماير فى به
يعود الى النصر المذكور فى البيت السابق وهو قوله ساحمد نصرا ما حييت وانى لاعلم ان
قد جل نصر عن الحمد ومن السجع على هذا القول يعنى القول بعدم الاختصاص بالنثر ما يسمى
التشطير وهو جعل كل من شطرى البيت سجعة مخالفة لاختها اى السجعة التى فى الشطر الآخر
وقوله سجعة ينبغى ان ينتصب على المصدر اى يجعل كل من شطرى البيت مسجوعا سجعة
مخالفة للسجعة التى فى الشطر الآخر لا على انه المفعول الثانى لجعل لان الشطر ليس سجعة
ويجوز ان يسمى كل فقرتين مستجمعين سجعة تسمية للكل باسم جزئه فقول الحريرى لما
انتعرت غارب الاغتراب وانأتنى المتربة عن الاتراب سجعة وقوله طوحت بى طوائح

الزمن الى صنعاء اليمن سجعة اخرى كقوله اى قول ابى تمام تمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية
تدبير معتصم بالله منتقم لله مرتغب فى الله اى راغب فيما يقربه من رضوانه مرتقب
اى منتظر ثوابه او خايف عقابه فالشطر الاول سجعة مبنية على الميم والثانى على الباء وقوله
تدبير مبتداء وخبره فى البيت الثالث وهو قوله لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا تقدمه جيش
من الرعب ومن التسجيع على القول بجريانه فى النظم ما يسمى التصريع وهو جعل العروض مقفاة
تقفية الضرب والعروض هو آخر المصراع الاول من البيت والضرب اخر المصراع الثانى منه
قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه
فى فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرء القيس أفاطم مهلا بعد هذا التدلل وان كنت
قد ازمعت هجرى فاجملى الثانية ان يكون الاول غير محتاج الى الثانى فاذا جاء جاء مرتبطا به كقوله
ايضا قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل الثالثة ان يكون المصرا عان
بحيث يصح وضع كل منهما موضع الآخر كقول ابن الحجاج البغدادى من شروط الصبوح فى المهرجان
خفة الشرب مع خلو المكان الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثانى ويسمى التصريع الناقص
كقول ابى الطيب مغانى الشعب طيبا فى المغانى بمنزلة الربيع من الزمان الخامسة ان يكون
التصريع بلفظة واحدة فى المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان لان اللفظة اما
متحدة المعنى فى المصراعين كقول عبيد بن الابرص فكل ذى غيبة يؤب وغائب الموت
لا يؤب وهذا انزل درجة واما مختلفة المعنى لكونه مجازا كقول ابى تمام فتى كان شربا للعفاة
ومرتعا فاصبح للهندية البيض مرتعا السادسة ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة
يأتى ذكرها فى اول الثانى ويسمى التعليق كقول امرء القيس الا ايها الليل الطويل الا
انجلى بصبح وما الاصباح منك بامثل لان الاول معلق بصبح وهذا معيب جدا
السابعة ان يكون التصريع فى البيت مخالفا لقافيته ويسمى التصريع المشطور كقول ابى نواس اقلح
نى قد ندمت من الذنوب وبالاقرار عذت من الجحود فصرع بالباء ثم قفاه بالدال انتهى كلامه
ولا يخفى ان السابعة خارجة عما نحن فيه ومنه اى من اللفظى الموازنة وهى تساوى الفاصلتين
اى الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين فى الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة
وزرابى مبثوثة فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويان فى الوزن لا فى التقفية لان الاول
على الفاء والثانى على الثاء اذ لا عبرة بتاء التانيث على ما بين فى علم القوافى ومثل قوله هو الشمس
قدرا والملوك كواكب هو البحر جودا والكرام جداول والظاهر من قوله دون التقفية انه يجب
فى الموازنة ان لا يتساوى الفاصلتان فى التقفية لبتة وح يكون بينها وبين السجع تباين و
يحتمل ان يريد انه يشترط فيها التساوى فى الوزن ولا يشترط التساوى فى التقفية وح يكون
بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما فى مثل سرر مرفوعة واكواب موضوعة
وصدق الموازنة بدون السجع فى مثل ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة وبالعكس فى مثل
ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا واما ما ذكره ابن الاثير فى المثل السائر من ان الموازنة

الموازنة هى تساوى فواصل النثر وصدر البيت وعجزه فى الوزن لا فى الحرف الاخير ايضا كما فى السجع
فكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا فمبنى على انه يشترط فى السجع تساوى الفاصلتين فى
الوزن ولا يشترط تساويهما فى الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك فان كان اى ثم اذا تساوى
الفاصلتان فى الوزن دون التقفية فان كان ما فى احدى القرينتين او اكثره اى اكثر ما فى احدى
القرينتين مثل ما يقابله من الالفاظ من القرينة الاخرى فى الوزن سواء كان مثله فى التقفية او
لم يكن خص هذا النوع من الموازنة باسم المماثلة فهى من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع ولما
كان فى كلام البعض ما يشعر بان الموازنة المفسرة بما فسره به المماثلة مما يختص بالشعر اورد لها مثالا
من النثر ومثالا من الشعر تنبيها على انها تجرى فى النثر والنظم جميعا ولا تختص بالنظم على ما هو
مذهب البعض وعلم منه ان المماثلة لا تختص بالنثر كما يسبق الى الوهم من قوله هى تساوى الفاصلتين
فقال نحو وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم وقوله اى نحو قول ابى تمام
مها الوحش اى بقر الوحش الا ان هاتا اوانس اى هذه النساء تانس بك وبحديثك ومها
الوحش نوافر قنا الخط الا ان تلك القنا ذوابل والنساء نواضر لا ذبول فيها الظاهر ان الآية
والبيت مما يكون اكثر ما فى احدى القرينتين مثل ما يقابله فى الاخرى لا جميعه اذ لا يتحقق تماثل الوزن
فى آتيناهما وهديناهما وكذا فى هاتا وتلك ومثال الجميع قول البحترى فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا
واقدم لما لم يجد عنك مهربا ومنه اى من اللفظى القلب وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته
وابتدأت من حرفه الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون فى
النظم وقد يكون فى النثر اما فى النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبا للآخر كقوله
كقوله ارانا الاله هلالا انارا وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله اى قول القاضى
الارجانى مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم واما فى النثر فما اشار اليه بقوله وفى التنزيل
كل فى فلك وربك فكبر والحرف المشدد فى هذا الباب فى حكم المخفف لان المعتبر هو الحروف المكتوبة
ومنه اى من اللفظى التشريع ويسمى التوشيح وذا القافيتين ايضا وهو بناء البيت على قافيتين
يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما اى من القافيتين وكان عليه ان يقول يصح الوزن والمعنى
عند الوقوف على كل منهما لانه يجب فى التشريع ان يكون الشعر مستقيما على اى القافيتين وقفت
لانهم فسروه بان يبنى الشاعر ابيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين او ضربين من بحر واحد
فعلى اى القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما والجواب ان لفظ القافيتين مشعر بذلك فليتأمل
كقوله اى قول الحريرى يا خاطب الدنيا من خطب المراة الدنية الخسيسة انها شرك الردى اى
حبالة الهلاك وقرارة الاكدار اى مقر الكدورات دار متى ما اضحكت فى يومها ابكت غدا بعدا
لها من دار غاراتها لا تنقضى واسيرها لا يفتدى بجلايل الاخطار وكذا ساير الابيات فهذه الابيات
كلها من الكامل الا انها على القافية الثانية من ضربه الثانى وعلى القافية الاولى من ضربه
الثامن والقافية عند الخليل من آخر حرف فى البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة قبل ذلك
الساكن ويروى عنه ايضا ان المتحرك الذى قبل ذلك الساكن هو اول القافية فالقافية الاولى

من قوله يا خاطب الدنيا هى من حركة الكاف من شركسا الردى الى الاخر ومجموع قوله كالردى والقا...
الثانية من فتحة الدال من الاكدار الى الاخر ولفظة دار منه وههنا اقوال اخر مذكورة فى علم
القوافى ولو قال هو بناء البيت على قافيتين او اكثر لكان احسن ليشتمل نحو قول الحريرى جُود كا
على المستهتر الصب الجوى وتعطفى بوصالة وترحمى ذا المبتلى المتفكر القلب الشجى ثم اكشفى عن
حالة لا تظلمى فان قيل اذا وجد البناء على اكثر من قافيتين فقد وجد البناء على قافيتين قلنا
الظاهر من قوله هو بناء البيت على قافيتين انه يكون مبنيا عليهما فقط ومنه اى من اللفظى
لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات ايضا وهو ان يجئ قبل حرف
الروى وهو الحرف الذى يبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية
مثلا سمى بذلك لانه يجمع بين الابيات من رويت الحبل اذا فتلته وهذا لان الفتل يجمع بين
قوى الحبل او من رويت على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذى يجمع به الاحمال او من
الرى لان البيت يرتوى عنده فينقطع كما ان عند الارتواء ينقطع الشرب او ما فى معناه اى قبل
الحرف الذى هو فى معنى حرف الروى من الفاصلة يعنى الحرف الذى وقع فى فواصل الفقر موقع حرف
الروى فى قوافى الابيات ما ليس بلازم فى السجع مثل التزام حرف او حركة يحصل السجع بدونه فقوله
من الفاصلة حال مما فى معناه وقوله ما ليس بلازم فى السجع مثلا قوله قفا نبك من ذكرى حبيب
ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل قد جاء قبل اللام ميم مفتوح وهو ليس بلازم فى السجع
وانما يتحقق لزوم ما لا يلزم لو جئ فى البيت الثانى ايضا بميم وقوله ما ليس بلازم فى السجع معناه ان يؤتى
قبل حرف الروى من قافية البيت او قبل ما فى معناه من فاصلة الفقرة شئ لا يلزم الاتيان به فى
مذهب السجع يعنى لو جعل هاتان القافيتان او الفاصلتان سجعتين لم يحتج الى الاتيان بذلك الشئ
او يصح السجع بدونه وبهذا يظهر فساد ما يقال انه كان ينبغى ان يقول ما ليس بلازم فى السجع
او القافية ليوافق قوله قبل حرف الروى او ما فى معناه فمجئ ما ليس بلازم فى السجع قبل ما هو فى معنى
حرف الروى من الفاصلة نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروى
وقد جئ قبلها فى الفاصلتين بالهاء وهو ليس بلازم لتحقق السجع بدون ذلك مثل فلا تزهر ولا تسخر
وتظفر ونحو ذلك وكذا فتحة الهاء لتحقق السجع فى نحو لا تنهر ولا تنصر ولا تنصم كما ذكر فى قوله تعالى
اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ومجيئه قبل حرف الروى نحو
قوله سا شكر عمرا ان تراخت منيتى ايادى لم تمنن وان هى جلت اى لم تقطع او لم تخلط بمنة وان
عظمت وفى الاساس شكرت لله نعمته واشكر والى وقد يقال شكرت فلانا يريدون نعمته و
كانه اراد سا شكر لعمر وحذف الجار وجعل ايادى بدل اشتمال من عمرو فتى اى هو فتى غير محجوب
الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت يقال هذا كناية عن نزول الشر وامتحان
المرء زلت القدم به وزلت النعل به اى لا يظهر الشكاية اذا نزل به البلايا وابتلى بالشدة بل
يصبر على ما ينوبه من حوادث الزمان وفى طريقته قول الاخر اذا افتقر المرء لم ير فقره وان ايسر المراد
ايسر صاحبه رأى خلتى اى فقرى من حيث يخفى مكانها لانى كنت استرها بالتجمل فكانت خلتى قذى

فى عينيه حتى جلت اى انكشفت وزالت باصلاحه لها بايادية يعنى من حسن اهتمامه
جعلها كالامر الملازم له حتى تلافاه بالاصلاح فحرف الروى هو التاء وقد جئ قبلها فى الابيات بلام
مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم مذهب السجع لتحقق السجع فى نحو جلت ومدت ومنت
وانشقت ونحو ذلك ففى كل من الآية والابيات نوعان من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام الحرف
كالهاء واللام والثانى التزام فتحهما وقد يكون الاول بدون الثانى كالقمر ومستمر وبالعكس كقول
ابن الرومى لما يؤذن الدنيا به من صروفها يكون بكاء الطفل ساعة يولد والا فما يبكيه منها
فانها لاوسع مما كان فيه وارغد حيث التزم فتح ما قبل الدال فان قلت قد ذكر المصنف فى
الايضاح ان ذلك قد يكون فى غير الفاصلتين ايضا كقول الحريرى وما اشتار العسل من اختار
الكسل فانه كما التزم فى الفاصلتين اعنى العسل والكسل السين التى يحصل السجع بدونها
كذلك قد التزم فى اشتار واختار التاء التى يحصل السجع بدونها فهل يدخل مثل ذلك فى التفسير
المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروى او ما فى معناه اعم من ان يكون ذلك
فى حروف القافية والفاصلة او غيرها لان جميع ما فى البيت لا حرف الروى يصدق عليه
انه قبل حرف الروى وكذا ما فى معناه من الفاصلة فيصدق على التاء فى اشتار واختار انه
قبل اللام التى هى بمنزلة حرف الروى لكن هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما
يكون فى القافية او الفاصلة لانهم فسروه بان يلتزم المتكلم فى السجع والتقفية قبل حروف
الروى ما لا يلزمه من مجئ حركة مخصوصة او حرف بعينه او اكثر وان قوله قبل حرف الروى
او ما فى معناه يعنى من حرف القافية او الفاصلة والا لكان المناسب ان يقول فى البيت او الفقرة
وقوله فى الايضاح وقد يكون ذلك فى غير الفاصلتين ايضا معناه ان مثل هذا الاعتبار الذى يسمى
لزوم ما لا يلزم قد يجئ فى كلمات الفقر او الابيات غير الفواصل والقوافى واصل الحسن فى ذلك كله
يعنى فى الضرب اللفظى من المحسنات ان يكون الالفاظ تابعة للمعانى دون العكس اى لا ان يكون
المعانى توابع للالفاظ وذلك ان المعانى اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا يليق بها
فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وان اتى بالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعانى تابعة لها كان كظاهر
مموه على باطن مشوه ولباس حسن على منظر قبيح وغمد من ذهب على نصل من خشب
فينبغى ان يجتنب عما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف بايراد شئ من المحسنات اللفظية
فيصرفون العناية الى جمع عدة من المحسنات ويجعلون الكلام كانه غير مسوق لافادة
المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعانى قال المصنف هذا ما تيسر لى باذن الله تعالى
جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها فى علم البديع بعض المصنفين
وهو قسمان الاول ما يتعين اهماله ويجب ترك التعرض له اما لعدم دخوله فى فن البلاغة
او لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان احدهما مثل ما يرجع الى التحسين فى
الخط دون اللفظ مع ما فيه من التكلف مثل كون الكلمتين متماثلين فى الخط كما ذكرنا فيما
سبق ومثل الموصل وهو ان يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريرى

فتنثنى فجتنى بجنى بفتن غب تجنى ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط واورك
ان ذرت دان ودود درًّا و وُرْدا و وردا و وُرْدا ومثل الخيفاء وهى الرسالة او القصيدة
التى يكون حروف احدى كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول
الحريرى الكرم ثبت الله جيش سعودك يزين الى آخر الرسالة ومثل الرقطاء وهى التى احد
حروف كل كلمة منها منقوطة والآخر غير منقوطة ومثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب والشاعر
فيأتى برسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم والثانى ما لا اثر له فى التحسين
قطعا مثل الترديد وهو ان تعلق الكلمة فى المصراع او الفقرة بمعنى ثم تعلق بعينها بمعنى آخر كقوله
تعالى مثل ما اوتى رسل الله الله اعلم وكقول زهير من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة
منه والندى خلقا وقول ابى نواس صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها لو مسها حجر مسته سراء
ومثل التعديد ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد ومثل ما يسمى
تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية واما العلم الفائدة فى ذكره لكونه
داخلا فيما ذكرنا مثل ما سماه بعض المتاخرين الايضاح وهو ان ترى فى كلامك خفاء دلالة فتاتى
بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل فى الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور فى باب الاطناب
وقد اورده فى المحسنات او لكونه مشتملا على تخليط مثل ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى و
ايصاله الى النفس فانه قد يجئ مع الايجاز وقد يجئ مع الاطناب ومع المساواة ايضا القسم
الثانى ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول فى السرقات الشعرية
وما يتصل بها ومثل القول فى الابتداء والتخلص والانتهاء والمصنف قد ختم الفن الثالث بذكر
هذه الاشياء وعقد لها خاتمة وفصلا وعلم بذلك ان الخاتمة انما هى خاتمة الفن الثالث وليست
خاتمة للكتاب خارجة عن الفنون الثلثة كالمقدمة على ما توهم بعضهم **خاتمة** فى السرقات
الشعرية وما يتصل بها اى بالسرقات مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير
ذلك مثل القول فى الابتداء والتخلص والانتهاء اتفاق القائلين ان كان فى الغرض على العموم كالوصف
بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا اخذا
ونحو ذلك مما يودى هذا المعنى لتقرره اى لتقرر هذا الغرض العام فى العقول والعادات تشترك
فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم وان كان اتفاق القائلين فى وجه الدلالة على الغرض وهو ان
يذكر ما يستدل به على اثبات وصف من الشجاعة والسخاء وغير ذلك كالتشبيه والمجاز و
الكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن هى له اى لاختصاص تلك الهيئات بمن
يثبت تلك الصفة له كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة اى السائلين وكوصف البخيل بالعبوس
مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس فى معرفته اى معرفة وجه الدلالة على الغرض لاستقراره
فيها اى فى العقول والعادات كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول اى فالاتفاق فى
هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق فى الغرض العام فى انه لا يعد سرقة ولا اخذا فقوله
فهو كالاول جزاء لقوله فان اشترك الناس وهذه الجملة الشرطية جزاء لقوله وان كان فى وجه

وجه الدلالة والا اى وان لم يشترك الناس فى معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال
الا بفكر جاز ان يدعى فيه اى فى هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة بان يحكم بين القائلين
فيه بالتفاضل وان احدهما فيه اكمل من الآخر وان الثانى زاد على الاول او نقص عنه وهو اى
ما لا يشترك الناس فى معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان احدهما خاصى فى نفسه
غريب لا ينال الا بفكر والآخر عامى تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر فى باب
التشبيه والاستعارة من تقسيمهما الى الغريب الخاصى والمبتذل العامى اما مع البقاء على
الابتذال او مع التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة كما فى الامثلة المذكورة ثمه واذا تقرر
هذا فالاخذ والسرقة اى ما يسمى بهذين الاسمين نوعان ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يوخذ
المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه او وحده عطف على قوله اما مع اللفظ اى او يوخذ المعنى وحده
من غير اخذ اللفظ كله ولا بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يوخذ المعنى مع
اللفظ كله او بعضه والثانى ان يوخذ المعنى وحده والضرب الاول قسمان لان المأخوذ مع المعنى
اما كل اللفظ او بعضه اما مع تغير النظم او بدونه فهذه عدة اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ
كله من غير تغيير لنظمه اى لكيفية الترتيب والتاليف الواقع بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة
محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكى عن عبد الله بن الزبير انه فعل بقول معن بن اوس اذا انت
لم تنصف اخاك يعنى اذا لم تعط صاحبك النصفة ولم توفه حقوقه وجدته هاجرا لك مستبدلا
له عليك مثل ما توجبه لنفسك عليه وجدته على طرف الهجران ان كان يعقل اى وجدته هاجرا
لك متبدلا بك وبمواخاتك ان كانت به مسكة ولعقل ومعرفة ويركب حد السيف اراد بركوب حد
السيف تحمل امور تقطع تقطيع السيف وتؤثر تاثيره او اراد الصبر على الحرب والموت من ان تضيمه
اى بدلا من ان تضيمه اذا لم يكن عن شفرة السيف اى عن ركوب حد السيف مزحل اى مبعد اى
لا يبالى ان يركب من الامور ما تؤثر فيه تاثير السيف مخافة ان يدخل عليه ضيم او يلحقه عار و
اهتضام متى لم يجد عن ركوبه مبعدا ومعدلا فقد حكى ان عبد الله بن الزبير دخل على معاوية
فانشده هذين البيتين فقال له معاوية لقد شعرت بعدى يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس
حتى دخل معن بن اوس المزنى فانشد قصيدته التى اولها لعمرك ما ادرى وانى لاوجل على اينا
تعدو المنية اول حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معوية على عبد الله بن الزبير وقال
له الم تخبرنى انهما لك فقال اللفظ والمعنى له وبعد فهو اخى من الرضاعة وانا احق بشعره
وفى معناه اى فى معنى ما لم يغير فيه النظم ان تبدل بالكلمات كلها او بعضها ما يرادفها
يعنى انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقال فى قول الحطيئة دع المكارم لا ترحل لبغيتها
واقعد فانك انت الطاعم الكاسى ذر المآثر لا تذهب لمطلبها واجلس فانك انت الآكل
اللابس وكقول امرء القيس وقوفا بها صحبى على مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجمل
اورده طرفة فى داليته الا انه اقام تجلد مقام تجمل وقال عباس بن عبد المطلب وما الناس
بالناس الذين عهدتهم ولا الدار بالدار التى كنت تعلم فاورده الفرزدق فى شعره الا انه اقام

تعرف مقام تعلم وقريب من هذا ان يبدل بالالفاظ ما يضادها في المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما قال
في قول حسان بيض الوجوه كريمة احسابهم شم الانوف من الطراز الاول سود الوجوه لئيمة احسابهم
فطس الانوف من الطراز الاول وان كان اخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه اى نظم اللفظ او اخذ
بعض اللفظ لا كله يسمى هذا الاخذ اغارة ومسخا وهو ثلثة اقسام لان الثانى اما ان يكون ابلغ
من الاول او دونه او مثله فان كان الثانى ابلغ من الاول لاختصاصه بفضيلة لا توجد فى الاول
كحسن السبك او الاختصار او الايضاح او زيادة معنى فممدوح اى فالثانى ممدوح مقبول كقول
بشار من راقب الناس اى حاذرهم فى الاساس رقبه وراقبه حاذره لان الخايف يرقب العقاب
ويتوقعه لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج اى الشجاع القتال الذى له ولوع بالقتل
وقول سلم الخاسر بالخاء المعجمة سمى بذلك لخسرانه فى تجارته فى الاساس سمى سلم الخاسر لانه
باع مصحفا ورثه واشترى بثمنه عودا يضرب به من راقب الناس مات هما اى حزنا انتصب
على انه مفعول له او تمييز وفاز باللذة الجسور اى الشديد الجراة فبيت سلم اجود سبكا و
اخصر لفظا روى عن ابى معاذ راوية بشار انه قال انشدت بشارا قول سلم فقال ذهب والله
بيتى فهو اخف منه واعذب والله لا اكلت اليوم ولا شربت وكقول الآخر خلقنا لهم فى كل عين و
حاجب بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا وقول ابن نباتة بعده خلقنا باطراف القنا فى ظهورهم عيونا
لها وقع السيوف حواجب فبيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى
انهزامهم حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم وان كان الثانى دونه اى دون الاول
فى البلاغة لفوات فضيلة توجد فى الاول فهو اى الثانى مذموم مردود كقول ابى تمام فى مرثية
محمد بن حميد وكان قد استشهد فى بعض غزواته هيهات لا ياتى الزمان بمثله ان الزمان بمثله
لبخيل اى بعد ان ياتى الزمان بمثله بدليل ما بعده او بعد نسيانه له بدلالة ما قبله وهو قوله انسى
ابا نصر نسيت اذن يدى فى حيث ينتصر الغنى وينيل قال الشيخ عبد القاهر فى المسايل المشكلة
قال الشيخ فى هذا البيت تقصير لان الغرض فى هذا النحو نفى المثل وان يقال انه يعز وانه لا يكون
فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل بالغرض وجوز وجود المثل ولم يمنعه
من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بان يجود بمثله وقول ابى الطيب اعدى الزمان سخاؤه
فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلا فالمصراع الثانى ماخوذ من المصراع الثانى لابى تمام
لكن مصراع ابى تمام اجود سبكا لان قول ابى الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يصب
محزه اذ المعنى على الماضى والمراد لقد كان فان قلت ههنا مضاف محذوف والفعل المضارع
على معناه اى يكون الزمان بخيلا بهلاكه اعنى لا يسمح بهلاكه ابدا العلمه بانه سبب لصلاح
الدنيا ونظام العالم قلت السخاء بالشىء هو بذله للغير فالزمان اذا سخا به فقد بذله
فلم يبق فى تصرفه حتى يسمح بهلاكه او يبخل كذا ذكره المصنف واعترض عليه بانا سلمنا ان
ايجاده لم يبق فى تصرفه لكونه تحصيلا للحاصل واما اعدامه وافناؤه فباق بعد فى تصرفه
فله ان يسمح بهلاكه وان يبخل ففى الشاعر غنك والحاصل ان ايجاده واعدامه كان بيد الزمان

الزمان فسخا بايجاده لكنه لا يسخو باعدامه قط لكونه سببا لصلاحه قلنا وعلى تقدير صحة هذا
المعنى يكون مصراع ابى تمام اجود سبكا لاستغنائه عن تقدير المضاف الذى لا يظهر قرينة تدل
عليه على ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد ممن فسر البيت قال ابن جنى تعلم الزمان من سخائه
فسخا به واخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذى افاد منه لبخل به على الدنيا واستبقاه
لنفسه قال ابن فورجة هذا تاويل فاسد وغرض بعيد لان سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى
وانما المراد سخا به على وكان بخيلا به على فلما اعداه سخاؤه اسعدنى بضمى اليه وهدايتى
له وعلى التفاسير الثلثة فالمصراع ماخوذ من مصراع ابى تمام لان معناه بخل الزمان بهلاكه
او بايجاده او بايصاله الى الشاعر كما ان معنى مصراع ابى تمام بخله بمثل المرثى ولو اشترط فى
الاخذ اتحادهما فى المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت ما كما سبق الى بعض الاوهام لما كان ماخوذ
منه على واحد من التفاسير لان ابا تمام قد علق البخل بمثله صريحا ولهذا قال الامام الواحدى
بعد ما ذكر معنى ابن جنى وابن فورجة ان المصراع الثانى من قول ابى تمام هيهات البيت وان
كان الثانى مثله اى مثل الاول فابعد اى فالثانى ابعد من الذم والفضل للاول كقول ابى تمام
لو حار مرتاد المنية لم يجد الا الفراق على النفوس دليلا الارتياد الطلب واضافة المرتاد الى
المنية للبيان اى المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت فى الطريق الى اهلاكها ولم يمكنها التوصل
اليها لم يكن لها دليل عليها الا الفراق وقول ابى الطيب لولا مفارقة الاحباب ما وجدت
لها المنايا الى ارواحنا سبلا الضمير فى لها للمنايا وهو حال من سبلا وقيل انه جمع لهاة وهو
فاعل وجدت اضيفت الى المنايا وروى يد المنايا فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ
كالمنية والفراق والوجدان ويدل بالنفوس الارواح وكذا قول القاضى الارجانى لم يبكنى
الاحديث فراقكم لما اسربه الى مودعى هو ذلك الدر الذى او دعتم فى سمع القيته من
مدمعى وقول جار الله فى مرثية استاذه وقائلة ما هذه الدرر التى تساقطها عيناك
سمطين سمطين فقلت هى الدرر اللواتى قد حشا بها ابو مضر اذنى تساقط من عينى وقوله
فهو ابعد من الذم انما هو على تقدير ان لا يكون فى الثانى دلالة على السرقة باتفاق الوزن و
القافية والا فهو مذموم جدا كقول ابى تمام مقيم الظن عندك والامانى وان قلقت ركابى
فى البلاد ولا سافرت فى الآفاق الا ومن جدواك راحلتى وزادى وقول ابى الطيب وانى عنك
بعد غد لغادى وقلبى عن فنائك غير غادى محبك حيث ما اتجهت ركابى وضيفك حيث كنت
من البلاد ولما فرغ من الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع فى الضرب
الثانى منه وهو ان يوخذ المعنى وحده فقال وان اخذ المعنى وحده وهو عطف على قوله وان اخذ
اللفظ سمى اخذ المعنى وحده الماما من ألمّ بالشىء اذا قصده واصله من ألمّ بالمنزل اذا نزل به
وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط من المعنى جلدا
والبسه جلدا آخر وهو ثلثة اقسام كذلك اى مثل ما سمى اغارة ومسخا يعنى ان الثانى اما ابلغ
من الاول او دونه او مثله اولها اى اول الاقسام وهو ان يكون الثانى ابلغ من الاول كقول ابى تمام

فتو ضمير البنان الضنع اى الاحسان وهو مبتداء خبره الجملة الشرطية اعنى قوله ان يعجل فخير وان
يرث اى يبطؤ فللريث فى بعض المواضع انفع وقول ابى الطيب ومن الخير بطؤ سيبك اى تاخر
عطائك عنى اسرع السحب فى المسير الجهام اى السحاب الذى لا ماء فيه يقول لعل تاخر عطائك
عنى يدل على كثرتها كالسحاب انما يسرع منها ما كان جهاما لا ماء فيه وما فيه الماء يكون ثقيل المشى
فبيت ابى الطيب ابلغ لاشتماله على زيادة بيان للمقصود حيث ضرب المثل بالسحاب وثانيها
اى ثانى الاقسام وهو ان يكون الثانى دون الاول كقول البحترى واذا تالق اى لمع فى الندى
اى فى المجلس الغاص باشراف الناس كلامه المصقول المنقح خلت لسانه من عضبه اى من سيفه
القاطع شبه لسانه بسيفه وقول ابى الطيب كان السنهم فى النطق قد جعلت على رماحهم
فى الطعن خرصانا خرصان الشجر قضبانها وخرصان الرماح اسنتها واحدها خرص بالضم والكسر
يعنى لفرط مضاء اسنة رماحهم ونفاذها كان السنهم عند النطق جعلت اسنة على رماحهم
عند الطعن فصارت الاسنة فى النفاذ كالسنهم فبيت ابى الطيب دون بيت البحترى لانه قد
فاته لما افاده البحترى بلفظى تالق والمصقول من الاستعارة التخييلية حيث اثبت التالق و
الصقالة للكلام كاثبات الاظفار للمنية ويلزم من هذا تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة
بالكناية وثالثها اى ثالث الاقسام وهو ان يكون الثانى مثل الاول كقول الاعرابى ابى زياد
ولم يكن اكثر الفتيان مالا وروى وما ان كان اكثرهم سواما السائمة والسوام والسوائم
الابل الراعية ولكن كان ارحبهم ذراعا فى الاساس فلان رحب الباع والذراع ورحيبهما اى
سخى وقول اشجع يمدح جعفر بن يحيى وليس باوسعهم فى الغنى الضمير فى اوسعهم للملوك فى البيت
قبله يروم الملوك مدى جعفر ولا يصنعون كما يصنع ولكن معروفه اى احسانه اوسع
وكقول الاخر فى مرثية ابن له والصبر يحمد فى المواطن كلها الا عليك فانه مذموم وقول ابى
تمام بعده وقد كان يدعى لابس الصبر حازما فاصبح يدعى حازما حين يجزع هذا هو النوع الظاهر
من الاخذ والسرقة واما غير الظاهر فمنه ان يتشابه المعنيان اى معنى البيت الاول ومعنى
البيت الثانى كقول جرير فلا يمنعك من ارب اى حاجة لحاهم بالضم جمع لحية سواء ذو العمامة
والخمار اى لا يمنعك من الحاجة كون هؤلاء على صورة الرجال لان الرجال منهم والنساء سواء فى
الضعف وقول ابى الطيب فى سيف الدولة يذكر خضوع بنى كلاب وقبائل العرب له ومن فى
كفه منهم قناة كمن فى كفه منهم خضاب فتعبير جرير عن الرجل بذى العمامة كتعبير ابى الطيب عنه
بمن فى كفه قناة وكذا التعبير عن المراة بذات الخمار وبمن فى كفه خضاب ويجوز فى تشابه المعنيين
ان يكون احد البيتين نسيبا والاخر مديحا او هجاء او افتخارا او غير ذلك فان الشاعر الحاذق
اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال فى اخفائه فغير لفظه وصرفه عن نوعه من النسيب
او المدح او غير ذلك وعن وزنه وعن قافيته ومنه اى من غير الظاهر ان ينقل المعنى الى
محل اخر كقول البحترى سلبوا اى ثيابهم واشرقت الدماء عليهم محمرة فكانهم لم يسلبوا
لان الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثياب لهم وقول ابى الطيب يبس النجيع عليه اى على السيف

السيف وهو مجرد عن غمده فكانما هو مغمد لان الدم اليابس صار بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتلى و
الجرحى الى السيف ومنه اى من غير الظاهر ان يكون معنى الثانى اشمل من معنى الاول كقول جرير اذا غضبت
عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم غضابا لانهم يقومون مقام كلهم وقول ابى نواس ليس من الله
بمستنكر ان يجمع العالم فى واحد لا يختص بعض العالم وهو الناس وهذا يشملهم وغيرهم ومنه
اى من غير الظاهر القلب وهو ان يكون معنى الثانى نقيض معنى الاول كقول ابى الشيص اجد
الملامة فى هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمنى اللوم وقول ابى الطيب أأحبه الاستفهام للانكار
والانكار راجع الى القيد الذى هو الحال اعنى قوله واحب فيه ملامة كما يقال اتصلى وانت محدث
هذا اذا جعلت الواو للحال اما على تجويز تصدير المضارع المثبت بالواو كما هو راى البعض او على
تقدير المبتداء اى وانا احب واذا جعلتها للعطف فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعنى محبته و
محبة الملامة فيه يعنى لا يكون الا واحد ان الملامة فيه من اعدائه وما يكون من عدو الحبيب
يكون مبغوضا لا محبوبا فهذا نقيض معنى بيت ابى الشيص والاحسن فى هذا النوع ان يبين
السبب كما فى هذين البيتين الا ان يكون ظاهرا كما فى قول ابى تمام ونغمة معتف جدواه احلى
على اذنيه من نغم السماع وقول ابى الطيب والجراحات عنده نغمات سبقت قبل سيبه بسؤال اراد
ابو تمام ان الممدوح يستلذ نغمات السائلين لما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود واراد ابو الطيب انه
ان سبقت نغمة من سائل عطاء الممدوح بلغ ذلك فيه مبلغ الجراحة من المجروح لان عادته ان يعطى
بغير سؤال ومنه اى من غير الظاهر ان يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه
وترى الطير على اثارنا راى عين اى عيانا ثقة حال اى واثقة على ان المصدر اقيم مقام الصفة
او مفعول له من الفعل الذى يتضمنه قوله على اثارنا اى كائنة على اثارنا لوثوقها واعتمادها
ان ستمار اى ستطعم من لحوم من نقتلهم من القتلى وقول ابى تمام وقد ظللت اى القى عليها الظل
عقبان اعلامه ضحى بعقبان طير فى الدماء نواهل من نهل اذا روى نقيض عطش اقامت اى عقبان
الطير مع الرايات اى الاعلام اعتمادا على انها ستطعم لحوم قتلاه حتى كانها من الجيش الا انها
لم تقاتل يعنى ان رايات الممدوح التى هى كالعقبان قد صارت مظللة بالعقبان من الطيور النواهل
فى دماء القتلى لانه اذا خرج للغزو تساير العقبان فوق راياته لاكل لحوم القتلى فتلقى ظلالها عليها
فان ابا تمام لم يلم بشئ من معنى قول الافوه راى عين ومن معنى قوله ثقة ان ستمار يعنى ان ابا تمام
انما اخذ بعض معنى بيت الافوه لا كله لان الافوه افاد بقوله راى عين قرب الطير من الجيش لانها
اذا بعدت كانت متخيلة لا مرئية راى عين وقربها انما يكون لاجل توقع الفريسة وهذا يؤكد
المعنى المقصود اعنى وصفهم بالشجاعة والاقتدار على قتل الاعادى ثم قال ثقة ان ستمار فجعل الطير
واثقة بالميرة لاعتيادها بذلك وهذا ايضا يؤكد المقصود واما ابو تمام فلم يلم بشئ بما افاده
قول الافوه راى عين وقوله ثقة ان ستمار لا يقال ان قول ابى تمام ظلت الما بمعنى قوله راى
عين لان وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها من الجيش لانا نقول هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير
على الراية وهو فى جو السماء بحيث لا يرى اصلا لكن زاد ابو تمام عليه اى على الافوه زيادات

محسنة لبعض المعنى الذى اخذه من الافوه وهو تساير الطير على اثارهم بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله
فى الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش وبها اى باقامتها مع الرايات حتى
كانها من الجيش يتم حسن الاول اعنى قوله الا انها لم تقاتل لانه لو قيل ظلت عقبان الرايات ،،
بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك الحسن لان اقامتها مع الرايات
حتى كانها من الجيش مظنة انها ايضا تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذى هو دفع التوهم
الناشى من الكلام السابق بخلاف وقوعها ظلها على الرايات ويحتمل ان يكون معنى قوله وبها يتم
حسن الاول ان بهذه الزيادات يتم حسن معنى البيت الاول اعنى تساير الطيور على اثارهم
وما ذكرناه اولا هو الموافق لما فى الايضاح وعليه التعويل واكثر هذه الانواع المذكورة لغيره
ونحوها مقبولة بل منها اى من هذه الانواع ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتدا ع
وكل ما كان اى كل نوع من هذه الانواع يكون اشد خفاء بحيث لا يعرف ان الثانى ماخوذ من الاول
الا بعد اعمال روية ومزيد تامل كان اقرب الى القبول لكونه ابعد عن الاخذ والسرقة وادخل
فى الابتداع والتصرف هذا الذى ذكر فى الظاهر وغيره من ادعاء سبق احدهما واتباع الثانى
وكونه مقبولا او مردودا وتسمية كل بالاسامى المذكورة وغير ذلك مما سبق كله انما يكون
اذا علم ان الثانى اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان يخبر هو
عن نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الاخر ولا يترتب عليه الاحكام
المذكورة لجواز ان يكون الاتفاق اى اتفاق القائلين فى اللفظ والمعنى جميعا او فى المعنى وحده
من قبيل توارد الخاطر اى مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن ميادة
انه انشد لنفسه مفيد ومتلاف اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له اين تذهب
بك هذا للحطيئة فقال الان علمت انى شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكى ان
سليمان بن عبد الملك اتى باسارى من الروم وكان الفرزدق حاضرا فامره سليمان بضرب
واحد منهم فاستعفى فما اعفى وقد اشير الى سيف غير صالح للضرب ليستعمله فقال الفرزدق بل اضرب
بسيف ابى رغوان سيف مجاشع يعنى نفسه وكانه قال لا استعمل الا السيف الاظلم او ابن
ظالم ثم ضرب بسيفه الرومى واتفق ان نبا السيف فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق
ايعجب الناس ان اضحكت سيدهم خليفة الله يستسقى به المطر لم ينب سيفى من رعب و
لا دهش عن الاسير ولكن اخر القدر ولن يقدم نفسا قبل ميتتها جمع اليدين ولا الصمصامة
الذكر ثم اغمد سيفه وهو يقول ما ان يعاب سيد اذا صبا ولا يعاب صارم اذا نبا و ،،
لا يعاب شاعر اذا كبا ثم جلس يقول كانى بابن المراغة يعنى جريرا قد هجانى فقال بسيف ابى
رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم وقام وانصرف وحضر جرير فخبر
الخبر ولم ينشد الشعر فانشأ يقول بسيف ابى رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف
ابن ظالم فاعجب سليمان ما شاهد ثم قال جرير يا امير المؤمنين كانى بابن القين يعنى الفرزدق قد اجاب
فقال ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم ثم اخبر الفرزدق بالهود ون

دون ما عداه فقال مجيبا كذاك سيوف الهند تنبو ظباتها وتقطع احيانا مناط التمائم ولا نقتل
الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم وهل ضربة الرومى جاعلة لكم ابا عن كليب
او اخا مثل دارم فاذا لم يعلم ان الثانى اخذ من الاول قيل قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان
فقال كذا ليغتنم بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير
الى النقص ومما يتصل بهذا اى بالقول فى السرقات الشعرية القول فى الاقتباس والتضمين والعقد
والحل والتلميح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ووجه اتصال القول فيها بالقول فى السرقات
ان فى كل منها اخذ شئ من الاخر اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثرا كان او نظما شيئا من
القران او الحديث لا على انه منه اى لا على طريقة ان ذلك الشئ من القران او الحديث يعنى
على وجه لا يكون فيه اشعار بانه من القران او الحديث وهذا احتراز عما يقال فى اثناء الكلام قال
الله تعالى او قال النبى عليه السلام كذا وفى الحديث كذا ونحو ذلك ومثل فى الكتاب باربعة امثلة
لان الاقتباس اما من القران او من الحديث وعلى التقديرين فالكلام اما منثور او منظوم ؛
فالاول كقول الحريرى فلم يكن الا كلمح البصر او اقرب حتى انشد واغرب والثانى مثل قول
الاخر ان كنت ازمعت اى عزمت على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا
فحسبنا الله ونعم الوكيل والثالث مثل قول الحريرى قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه
فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روى انه لما اشتدت الحرب يوم حنين اخذ النبى عم
كفا من الحصباء فرمى بها وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه اى قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن
وقول الحريرى وقبح اللكع اى لعن اللئيم وقيل ابعد من قبحه الله بفتح العين اى ابعده عن الخير
والرابع مثل قول ابن عباد قال الحبيب لى ان رقيبى سيئ الخلق فداره من المداراة وهى المخاتلة
والملاطفة وضمير المفعول للرقيب قلت دعنى وجهك الجنة حفت بالمكاره اقتباسا من قوله
عليه السلام حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات يقال حففته بكذا اى جعلته محفوفا
محاطا يعنى ان وجهك جنة فلا بد لى من تحمل مكاره الرقيب كما لا بد لطالب الجنة من مشاق
التكاليف وهو اى الاقتباس ضربان احدهما ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلى كما
تقدم من الامثلة الاربعة والثانى خلافه اى ما نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلى كقوله
اى قول ابن الرومى لئن اخطأت فى مدحك ما اخطأت فى منعى لقد انزلت حاجاتى بواد غير
ذى زرع فقوله بواد غير ذى زرع مقتبس من قوله تعالى حكاية ربنا انى اسكنت من ذريتى بواد
غير ذى زرع عند بيتك المحرم لكن معناه فى القران واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومى
عن هذا المعنى الى جناب لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم فى جنبيع الوجه
دخل الحمام فحلق رأسه تجرد للحمام عن قشر لؤلؤ والبس من ثوب الملاحة ملبوسا وقد جرد الموسى
لتزيين رأسه فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى ولا باس بتغيير يسير فى اللفظ المقتبس للوزن
او غيره كالتقفية كقوله اى قول بعض المغاربة عند وفات بعض اصحابه قد كان اى وقع
ما خفت ان يكونا انا الى الله راجعونا وفى القران انا لله وانا اليه راجعون واما التضمين

فهوان يتضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا كان اوما فوقه اومصراعا اومادونه مع
التنبيه عليه اى على انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء وان كان مشهورا
فلا احتياج الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة ولو قال مكانه قوله من شعر الغير
من شعر اخر لكان احسن ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئا من قصيدته الاخرى
لكنه لم يلتفت اليه لندرته فى اشعار العرب اما تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر
الغير فكقول عبد القاهر بن الطاهر التميمى اذا ضاق صدرى وخفت العدى تمثلت بيتا
بحالى يليق فبالله ابلغ ما ارتجى وبالله ادفع ما لا اطيق وبدون التنبيه كقول بعضهم
كانت بلهنية الشبيبة سكرة فصحوت واستبدلت سيرة مجمل وقعدت انتظر الفنا كراكب
عرف المحل فبات دون المنزل البيت الثانى لمسلم بن الوليد الانصارى ومما نبه فيه على انه
من شعر الغير مع كونه مشهورا الا حاجة اليه قول ابن العميد كانه كان مطويا على احن و
لم يكن فى قديم الدهر انشدنى ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا من كان يألفهم فى المنزل الخشن
البيت الثانى لابى تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على انه من شعر اخر كقوله اى قول الحريرى
يحكى ما قاله الغلام الذى عرضه ابو زيد للبيع على انى سانشد يوم بيعى اضاعونى واى
فتى اضاعوا المصراع الثانى للعرجى وهو عبد الله بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان
رضى الله عنه نسب الى العرج وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لامية بن ابى الصلت و
تمامه ليوم كريهة وسداد ثغر اللام فى ليوم للوقت والكريهة من اسماء الحرب وسداد الثغر
بكسر السين لاغير وهو سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان اى
اضاعونى فى وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حقى احوج ما كانوا الى واى فتى
اى كاملا من الفتيان اضاعوا وفيه تندم واما بدون التنبيه فكقول الاخر قد قلت لما
اطلعت وجناته حول الشقيق الغض روضة آس اعذاره الساري العجول توقفن
فى وتوقف ساعة من بأس المصراع الاخير لابى تمام واعلم ان تضمين ما دون البيت ضربان
احدهما الذى يتم المعنى بدون تقدير الباقى كما مر آنفا والثانى ان لا يتم بدونه كقول الشاعر كنا
معا امس فى بؤس فكابده والعين والقلب منا فى قذى واذى والآن اقبلت الدنيا عليك
بما تهوى فلا تنسنى ان الكرام اذا اشار الى بيت ابى تمام ولا بد من تقدير الباقى منه لان
المعنى لا يتم بدونه واحسنه اى احسن التضمين ما زاد على الاصل بنكتة اى يشتمل البيت او
المصراع المضمن فى شعر الشاعر الثانى على لطيفة لا توجد فى شعر الشاعر الاول كالتورية
وهى ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والتشبيه فى قوله اى صاحب
التحبير اذا الوهم ابدى اى اظهر لى لماها اى سمرة شفتيها وثغرها تذكرت ما بين العذيب
وبارق ويذكرنى من الاذكار من قدها ومدامعى مجر عوالينا ومجرى السوابق انتصب
مجر على انه مفعول يذكرنى وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب
وبارق مجر عوالينا ومجرى السوابق مطلع قصيدة لابى الطيب والعذيب وبارق موضعان

موضعان معروفان وما بين ظرف للتذكر او للمجر والمجرى وقد عرفت جواز تقديم الظرف
على المصدر ويجوز ان يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجر عوالينا بدلا منه والمعنى
انهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون
على الخيل فهذا الشاعر اراد فى تضمينه بالعذيب وبارق معنييهما البعيدين لانه جعل العذيب
تصغير العذب وعنى به شفة الحبيبة وببارق ثغرها الشبيهة بالبرق وبما بينهما ريقها و
شبه تبختر قدها بتمايل الرمح وجريان دمعه على التتابع بجريان الخيل السوابق فزاد على ابى
الطيب بهذه التورية والتشبيه ولا يضر فى التضمين التغيير اليسير لما قصد تضمينه ليدخل
فى معنى الكلام كقول بعضهم فى يهودى به داء الثعلب اقول لمعشر غلطوا وغضوا من الشيخ
الرشيد وانكروه وهو ابن جلا وطلاع الثنايا متى يضع العمامة تعرفوه فالبيت لسحيم بن
وثيل واصله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفونى فغيره الى طريق الغيبة
ليدخل فى المقصود وقوله غلطوا وغضوا اى وقعوا فى الغلط فى حقه وحطوا من رتبته و
لم يعرفوا مقداره وفيه تهكم ولهذا وصفه بالرشيد واراد به الغوى على طريق التهكم
وربما يسمى تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة وتضمين المصراع فما دونه ايداعا لان
الشاعر الثانى قد اودع شعره شيئا من شعر الاول هو بالنسبة الى شعره قليل مغلوب و
رفوا لانه رفا خرق شعره بشعر الغير واما العقد فهو ان ينظم نثر قرآنا كان او حديثا او
مثلا او غير ذلك لا على طريق الاقتباس وقد عرفت ان طريق الاقتباس هو ان يضمن الكلام شيئا
من القرآن او الحديث لا على انه منه فالنثر الذى قصد نظمه ان كان غير القرآن والحديث فنظمه
عقد على اى طريق كان اذ لا دخل فيه للاقتباس كقوله اى قول ابى العتاهية ما بال من اوله نطفة
وجيفة آخره يفخر حال اى ما باله مفتخرا عقد قول على رضى الله عنه وما لابن آدم والفخر وانما اوله
نطفة وآخره جيفة وان كان قرآنا وحديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا لا يحتمل مثله فى
الاقتباس او لم يغير تغييرا كثيرا ولكن اشير الى انه من القرآن او الحديث وح لا يكون على طريق
الاقتباس كقول الشاعر انلنى بالذى استقرضت خطا واشهد معشرا قد شاهدوه فان
الله خلاق البرايا عنت لجلال هيبته الوجوه يقول اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه
وكقول الامام الشافعى رحمه الله عمدة الخير عندنا كلمات اربع قالهن خير البرية اتق الشبهات
وازهد ودع ما ليس يعنيك واعملن بنية عقد قوله عم الحلال بين والحرام بين وبينهما
امور متشابهات وقوله ازهد فى الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه
وقوله انما الاعمال بالنيات واما الحل فهو ان ينثر نظم وشرط كونه مقبولا ان يكون سبكه
مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وان يكون حسن الموقع مستقرا فى محله غير قلق كقول بعض
المغاربة فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته اى صارت ثمار نخلاته كالحنظل فى المرارة
لم يزل سوء الظن يقتاده اى يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة ويصدق وهو توهمه
الذى يعتاده اى يعاوده ويراجعه فيعمل على مقتضى توهمه حل قول ابى الطيب اذا ساء فعل المرء

سادت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم يشكو سيف الدولة واستماعه لقول اعدائه اى اذا
قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيسيء ظنه باوليائه وصدق ما يخطر بقلبه من التوهم على اصاغر
واما التلميح صح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه وكثيرا ما نسمعهم يقولون فى
تفسير الابيات فى هذا البيت تلميح الى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان الى غير ذلك من العبارات
واما التمليح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح وقد ذكرناه فى باب التشبيه
وهو ههنا خطاء محض نشاء من قبل الشارح العلامة حيث سوى بين التلميح والتمليح وفسرهما
بان يشار الى قصة او شعر ثم صار الغلط مستمرا واخذ مذهبا لعدم التمييز فهو ان يشار فى فحوى
الكلام الى قصة او شعر او مثل ساير من غير ذكره اى ذكر تلك القصة او الشعر او المثل فالضمير
لواحد من القصة والشعر واقسام التلميح ستة لانه اما ان يكون فى النظم او فى النثر وعلى التقديرين
فاما ان يكون اشارة الى قصة او شعر او مثل اما فى النظم فالتلميح الى القصة كقوله اى قول ابى
تمام لحقنا باخراهم وقد حوم الهوى قلوبا عهدنا طيرها وهى وقع فردت علينا الشمس والليل
راغم لشمس لهم من جانب الخدر تطلع نضا ضوءها صبغ الدجنة وانطوى لبهجتها ثوب السماء
المجزع فوالله ما ادرى ااحلام نايم المت بنا ام كان فى الركب يوشع الضمير فى اخراهم ولهم للاحبة
المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر فى اللفظ وحام الطير على الماء دار وحومه غيره نضا ذهب به وازاله
الضمير فى ضوءها وبهجتها للشمس الطالعة من الخدر الدجنة الظلمة انطوى انضم المجزع
ذو لونين وقوله احلام نايم استعظام لما راى واستغراب اشار الى قصة يوشع بن نون فتى
موسى عليه السلام واستيقافه الشمس اى طلبه وقوف الشمس فانه روى انه قاتل الجبارين
يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتلهم
فيه فدعا الله تع فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم والتلميح الى الشعر كقوله لعمرو مع الرمضاء
ارض رمضاء اى حارة يرمض فيها القدم اى يحترق والنار تلتظى ارق من رق له اذا رحمه
واحفى من حفى عليه تلطف وتشفق منك فى ساعة الكرب اللام للابتداء وعمرو مبتدأ خبره ارق
ومع الرمضاء حال من الضمير فى ارق والنار عطف على الرمضاء وتلتظى حال من النار اشار الى البيت
المشهور المستجير اى المستغيث بعمرو عند كربته الضمير للموصول اى الذى يستغيث عند كربته
بعمرو كالمستجير من الرمضاء بالنار وعمرو جساس بن مرة ولهذا البيت قصة وهى ان البسوس
زارت اختها الهبيلة وهى ام جساس بجار لها من جرم من زيان له ناقة وكليب قد حمى ارضا
من العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس لمصاهرة بينهما فخرجت فى ابل جساس ناقة الجرمى
ترعى فى حمى كليب فانكرها كليب فرماها فاختل ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها
يشخب دما ولبنا فصاحت البسوس واذلاه واغربتاه فقال جساس ايتها الحرة اهدأى
فوالله لاعقرن فحلا هو اعز على اهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وتباعد
عن الحى فبلغ جساسا خروجه فخرج على فرسه وتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو اغثنى
بشربة ماء فاجهز عليه فقيل المستجير بعمرو البيت ونشب الشر بين تغلب وبكر اربعين

اربعين سنة كلها لتغلب على بكر ولهذا قيل اشأم من البسوس والتلميح الى المثل كقول عمرو بن كلثوم
ومن دون ذلك خرط القتاد اشار الى المثل السائر دون عليان القتادة والخرط ودونه خرط
القتاد يضرب للامر الشاق قاله كليب اذ سمع قول جساس لاعقرن فحلا يظن انه يتعرض
بفحل له يسمى عليان والخرط ان تمر يدك على القتاد من اعلاها الى اسفلها حتى ينتثر شوكها واما
فى النثر فالتلميح الى القصة والى الشعر كقول الحريرى فبت بليلة نابغية واحزان يعقوبية
اشار الى قول النابغة فبت كانى ساورتنى ضئيلة من الرقش فى انيابها السم ناقع والى قصة
يعقوب عم والتلميح الى المثل كقول العتبى فيا ليها من هرة تعق اولادها اشار الى المثل اعق
من الهرة تاكل اولادها ومن التلميح ضرب يشبه اللغز كما روى ان تميميا قال لشريك النميرى ما
فى الجوارح احب الى من البازى فقال النميرى وخاصة اذا كان يصيد القطا اشار التميمى الى قول
جرير انا البازى المطل على نمير اتيح من السماء لها انصبابا واشار شريك الى قول الطرماح تميم
بطرق اللوم اهدى من القطا ولو سلكت طرق المكارم ضلت وروى ان رجلا من بنى محارب دخل
على عبد الله بن يزيد الهلالى فقال عبد الله ما لقينا البارحة من شيوخ محارب ما تركونا ننام و
اراد قول الاخطل تنق بلا شيء شيوخ محارب وما خلتها كانت تريش ولا تبرى ضفادع فى ظلماء
ليل تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر فقال اصلحك الله اضلوا البارحة برقعا وكانوا فى طلبه
اراد قول القائل لكل هلالى من اللوم برقع ولابن يزيد برقع وجلال فصل من الخاتمة
فى حسن الابتداء والتخلص والانتهاء ينبغى للمتكلم شاعرا وكاتبا ان يتانق اى ان يفعل فعل المتانق
فى الرياض من تتبع الآنق والاحسن يقال تانق فى الروضة اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه اى يعجبه
فى ثلثة مواضع من كلامه حتى يكون تلك المواضع الثلثة اعذب لفظا بان يكون فى غاية البعد من
التنافر والثقل واحسن سبكا بان يكون فى غاية البعد من التعقيد والتقديم والتاخير الملبس
وان يكون الالفاظ متقاربة فى الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة ويكون المعانى مناسبة
لالفاظها من غير ان يكسى اللفظ الشريف المعنى السخيف او على العكس بل يصاغون صياغة
تناسب وتلاؤم واصح معنى بان يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة العرف والابتذال
ونحو ذلك ومما يجب المحافظة عليه ان يستعمل الالفاظ الرقيقة فى ذكر الاشواق ووصف
ايام البعاد وفى استجلاب المودات وملاينات الاستعطاف وامثال ذلك احدها الابتداء
لانه اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام فوعى جميعه
والا اعرض عنه ورفضه وان كان الباقى فى غاية الحسن فالابتداء الحسن فى تذكار الاحبة
والمنازل كقوله اى قول امرء القيس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين
الدخول فحومل السقط منقطع الرمل حيث يرق واللوى رمل معوج يلتوى الدخول و
حومل موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول فيصير الدخول كاسم الجمع مثل القوم والا لم يصح
الفاء وقدح بعضهم فى هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف
وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل فى نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق

له ذلك فى النصف الثانى بل اتى فيه بمعان قليلة فى الفاظ غريبة فباين الاول فاحسن من هذا
بيت النابغة كلينى لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطئ الكواكب وكقوله اى وحسن الابتدا
فى وصف الديار كقول اشجع السلمى قصر عليه تحية وسلام خلعت عليه جمالها الايام فى الاساس
خلع عليه اذا نزع ثوبه فطرح عليه وفى ذكر الفراق والعتاب وقول ابى الطيب فراق ومن فارقت
غير مذمم وام ومن يممت خير ميمم وفى الشكاية قوله ايضا فؤاد ما تسليه المدام وعمر ومثل ما
يهب اللئام وفى الغزل قوله ايضا اريقك ام ماء الغمامة ام خمر بفى برود وهو فى كبدى جمر و
يجب ان يجتنب فى المديح ما يتطير به كقوله اى قول ابن مقاتل الضرير فى مطلع قصيدة انشد
الداعى العلوى موعد احبابك بالفرقة غد فقال له الداعى موعد احبابك يا اعمى ولك المثل السوء
وروى ايضا انه دخل على الداعى فى يوم المهرجان وانشد لا تقل بشرى ولكن بشريان غرة الداعى
ويوم المهرجان فتطير به الداعى وقال اعمى يبتدا بهذا يوم المهرجان وقيل بطحه اى القاه على وجهه
وضربه خمسين عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ من ثوابه واحسنه اى احسن الابتداء ما ناسب
المقصود بان يكون فيه اشارة الى ما سيق الكلام لاجله ليكون المبدا مشعرا بالمقصود و
الانتهاء ناظرا فى الابتداء ويسمى كون الابتداء مناسبا للمقصود براعة الاستهلال من برع
الرجل براعة اذا فاق اصحابه فى العلم او غيره كقوله فى التهنئة اى كقول ابى محمد الخازن يهنئ
الصاحب بولد لابنته بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا وكوكب المجد فى افق العلى صعدا و
قوله فى المرثية اى وكقول ابى الفرج الساوى فى مرثية فخر الدولة هى الدنيا تقول بملء فيها
حذار حذار اى احذر من بطشى اى اخذى الشديد وفتكى اى قتلى بغتة وكقول ابى تمام يهنئ
المعتصم بالله فى فتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انها لا تفتح فى ذلك الوقت السيف اصدق
انباء من الكتب فى حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفائح لا سود الصحائف فى متونهن
جلاء الشك والريب وكقول ابى العلاء فيمن عرضت له شكاة عظيم لعمرى ان يلم عظيم بال
على والانام سليم وكقول ابى الطيب فى التهنئة بزوال المرض المجد عوفى اذ عوفيت والكرم
وزال عنك الى اعدائك السقم ومنه ما يشار فى افتتاح الكتب الى الفن المصنف فيه كقول
جار الله فى الكشاف الحمد لله الذى انزل القرآن كلاما مؤلفا منظما وفى المفصل الله احمد على
ان جعلنى من علماء العربية وثانيها اى ثانى المواضع الثلثة التى ينبغى للمتكلم ان يتانق فيها
التخلص اى الخروج مما شبب الكلام به اى ابتدا وافتتح قال الامام الواحدى معنى التشبيب ذكر
ايام الشباب واللهو والغزل وذلك يكون فى ابتداء قصايد الشعر فسمى ابتداء كل امر تشبيبا
وان لم يكن فى ذكر الشباب من نسيب اى وصف للجمال وغيره كالادب والافتخار والشكاية
وغير ذلك الى المقصود مع رعاية الملاءمة بينهما اى بين ما شبب به الكلام وبين المقصود
واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب وقوله التخلص اراد به المعنى اللغوى والا فالتخلص هو الانتقال
مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وانما كان التخلص من المواضع التى ينبغى ان يتانق
فيها لان السامع يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا متلائم

الطرفين حرك من نشاط السامع واعان على اصغاء ما بعده والا فبالعكس ثم التخلص قليل فى
كلام المتقدمين واكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب واما المتاخرون فقد لهجوا به لما فيه من
الحسن والدلالة على براعة الشاعر كقوله اى قول ابى تمام فى عبد الله بن طاهر يقول فى قومس
اسم موضع قومى وقد اخذت منا السرى اخذ منه اى اثر فيه ونقصه والسرى مصدر سريت
اذا سرت ليلا ويقال سرينا سرية واحدة والاسم السرية بالضم والسرى وبعض العرب يؤنث
السرى والهدى وهم بنو اسد توهما انهما جمع سرية وهدية لان هذا الوزن من ابنية الجمع وقل
فى المصادر كذا فى الصحاح وخطى المهرية القود الخطى جمع خطوة وهى ما بين القدمين والمهرية
ق المنسوبة الى مهرة بن حيدان ابى قبيلة ينسب اليها الابل المهرية والقود الطويلة الظهور والاعناق
والواحد اقود اى يقول قومى والحال انه من اولئنا السرى ومسايرة المطايا بالخطى قد اثرت فينا
ونقصت من قوانا فقوله وخطى المهرية عطف على السرى لا على قوله منا يعنى ان السرى اخذت منا
واخذت خطى الابل على ما يتوهم ومفعول يقول قوله امطلع الشمس تبغى ان يؤم بنا فقلت كلا ردع
للقوم وتنبيه ولكن مطلع الجود واحسن التخلص ما وقع فى بيت واحد كقول ابى الطيب نودعهم
والبين فينا كانه قنا ابن ابى الهيجاء فى قلب فيلق وقد ينتقل منه اى مما يشبب به الكلام الى ما
لا يلائمه ويسمى ذلك الانتقال الاقتضاب وهو الاقتطاع والارتجال وهو اى الاقتضاب
مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين بالخاء والضاد المعجمتين وهم الذين ادركوا
الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال فى الاساس ناقة مخضرمة جدع نصف اذنها ومنه المخضرم
الذى ادرك الجاهلية والاسلام كانما قطع نصفه حيث كان فى الجاهلية والاقتضاب وان
كان مذهب العرب والمخضرمين لكن الشعراء الاسلامية ايضا قد يتبعونهم فى ذلك ويجرون
على مذهبهم وان كان الاكثر فيهم التخلص كقوله اى كقول ابى تمام وهو من الشعراء الاسلامية
فى الدولة العباسية لو راى الله ان فى الشيب خيرا جاورته الابرار فى الخلد شيبا جمع اشيب
وهو حال من الابرار ثم انتقل من هذا الكلام الى ما لا يلائمه فقال كل يوم تبدى صروف الليالى خلقا
من ابى سعيد غريبا ومنه اى من الاقتضاب ما يقرب من التخلص فى انه يشوبه شئ من الملاءمة
كقولك بعد حمد الله اما بعد فانى قد فعلت كذا وكذا وهو اقتضاب من جهة انه فلا ينقل منه
من حمد الله والثناء على رسوله الى كلام آخر من غير رعاية ملاءمة بينهما لكنه يشبه التخلص
من جهة انه لم يؤت بالكلام الآخر فجاءة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله بل اتى بلفظ اما
بعد اى مهما يكن من شئ بعد حمد الله فانى فعلت كذا وكذا قصدا الى ربط لهذا الكلام بما سبق عليه
قيل وهو اى قولهم بعد حمد الله اما بعد فصل الخطاب قال ابن الاثير والذى اجمع عليه المحققون من
علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه فى كل امر ذى شان بذكر الله تع و
بتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق اليه فصل بينه وبين ذكر الله تع بقوله اما بعد ومن
الاقتضاب الذى يقرب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله بعد ذكر اهل الجنة هذا وان للطاغين
لشر مآب فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدا محذوف

اى الامر هذا او مبتداء محذوف الخبر اى هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تع حيث ذكر جمعا
من الانبياء وارا دان يذكر عقيبه الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن ماب قال ابن الاثير
لفظ هذا فى هذا المقام من الفصل الذى هو احسن من الوصل وهى علامة وكيدة بين الخروج
من كلام الى كلام آخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب الذى هو احسن موقعا من التخلص و
منه اى ومن الاقتضاب الذى يقرب من التخلص قول الكاتب عند ارادة الانتقال من حديث
الى حديث آخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتداء الحديث الآخر فجاءة ومن هذا
القبيل لفظ ايضا فى كلام المتاخرين من الكتاب وثالثها اى ثالث المواضع التى ينبغى ان يتانق
فيها الانتهاء فيجب على البليغ ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة باحسن خاتمة لانه
آخر ما يعيه السمع ويرتسم فى النفس فان كان مختارا احسنا تلقاه السمع واستلذه حتى جبر
ما وقع فيما سبق من التقصير كالطعام اللذيذ الذى يتناول بعد الاطعمة التفهة وان كان
بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما انساه المحاسن الموردة فيما سبق كقوله اى قول ابى نواس فى
الخصيب بن عبد الحميد وانى جدير اى خليق اذ بلغتك بالمنى اى جدير بالفوز بالامانى وانت بما املت
منك جدير فان تولنى اى تعطنى منك الجميل فاهله اى فانت اهل الاعطاء ذلك الجميل والا فانى عاذر اى
فى هذا المنع وشكور لما صدر عنك من الاصغاء الى المدح او من العطايا السابقة واحسنه اى
احسن الانتهاء ما اذن بانتهاء الكلام حتى لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه كقوله اى قول الغزى :
بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله وهذا دعاء للبرية شامل لان بقاءك سبب لكون البرية فى امن ونعمة
وصلاح حال وقد كثرت عناية المتقدمين بهذا النوع والمتاخرون يجتهدون فى رعايته ويسمونه حسن
المقطع وبراعة المقطع وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على احسن الوجوه واكملها من البلاغة :
فانك اذا نظرت الى فواتح السور جملها ومفرداتها رايت من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة ما تقصر
عن كنه وصفه العبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها فى غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين
ادعية ووصايا وموعظة وتحميد ووعد ووعيد الى غير ذلك من الخواتم التى لا يبقى للنفوس بعدها
تطلع ولا تشوق الى شىء آخر وكيف لا وكلام الله عز وجل فى الطرف الاعلى من البلاغة والغاية القصوى
من الفصاحة وقد اعجز مصاقع البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء ولما كان فى هذا نوع خفاء بالنسبة
الى بعض الاذهان حيث افتتحت بعض السور بذكر الاهوال والافزاع واحوال الكفار وامثال ذلك كقوله
تع يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شىء عظيم وقوله تبت يدا ابى لهب وغير ذلك وكذا
خواتم بعض السور مثل قوله تع غير المغضوب عليهم ولا الضالين وان شانئك هو الابتر ونحو ذلك
اشار الى ان هذا انما يظهر عند التامل والتذكر للاحكام المذكورة فى علمى المعانى والبيان وان لكل مقام مقالا
لا يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه وهذا معنى قوله يظهر ذلك بالتامل مع التذكر لما تقدم
من الاصول المذكورة فى الفنون الثلثة وتفاصيل ذلك مما تفى بها الدفاتر بل لا يمكن الاطلاع على كنهها
الا لعلام الغيوب هذا آخر ما اردنا جمعه من الفوايد ونظمه من الفرايد مع توزع البال و
تشتت الاحوال وتفاقم الاحزان والمحن وتكاثر الافزاع والفتن وتواتر حوادث اورثت الطبع

الطبع ملالا والخاطر كلالا لكن الله تع جلت حكمته قد وفقنا للاتمام وحقق لنا الفوز بهذا
المرام والحمد لله ولى الانعام والصلوة على محمد وآله عليه وعليهم السلام

وقع الفراغ من تحرير هذا الكتاب بعون
الملك الوهاب فى اواسط شهر شوال
المبارك سنة سبع وخمسين
والف بمدرسة ايا صوفيه
الكبيرة حرره الحقير
اسعد بن حسين
عفى عنه
م

يا خالق الخلق طور العمر الطوال
وعالم السر فى جهر واضمار
اغفر لصاحبها وارحم لكاتبها
والمستعير لها ان زد القارى
لصاحبها السعادة والسلامة
وطول العمر ما ناحت حمامة
كتبه تنغص اذا غاب لم يذكر واذا حضر لم ينظر